

# بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى : **وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَىٰ وَآتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ** ﴿٣٠٦﴾

قوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ فيه ست مسائل :

الأولى — قال الكوفيون : الألف والهاء في « معدودات » لأقل العدد . وقال البصريون : هما للقليل والكثير ؛ بدليل قوله تعالى : « وَهُمْ فِي الْفُرْقَاتِ آمِنُونَ <sup>(١)</sup> » والفرقات كثيرة . ولا خلاف بين العلماء أن الأيام المعدادات في هذه الآية هي أيام متى ، وهي أيام التشريق ، وأن هذه الثلاثة الأسماء واقعة عليها ، وهي أيام رمي الجمار ، وهي واقعة على الثلاثة الأيام التي يتعجل الحاج منها في يومين بعد يوم النحر ؛ فقف على ذلك . وقال الثعلبي <sup>(٢)</sup> وقال إبراهيم : الأيام المعدادات أيام العشر ، والأيام المعلومات أيام النحر ؛ وكذا حكى مكي والمهدوي أن الأيام المعدادات هي أيام العشر . ولا يصح لما ذكرناه من الإجماع ، على ما نقله أبو عمر بن عبد البر وغيره . قال ابن عطية : وهذا إما أن يكون من تصحيف النسخة ، وإما أن يريد العشر الذي بعد النحر ؛ وفي ذلك <sup>(٣)</sup> بعد .

الثانية — أمر الله سبحانه وتعالى عباده بذكره في الأيام المعدادات ، وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر ، وليس يوم النحر منها ؛ لإجماع الناس أنه لا ينفرد أحد يوم النحر وهو ثاني يوم النحر ، ولو كان يوم النحر في المعدادات لساغ أن ينفرد من شاء متعجلاً يوم النحر ؛ لأنه قد أخذ يومين من المعدادات . خرج الدارقطني والترمذي وغيرهما عن عبد الرحمن بن يعمر الدبلي أن ناساً من أهل نجد أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بعرفة فسألوه ؛

(١) آية ٣٧ سورة سبأ . (٢) في : « وقال الثوري » . (٣) كذا في الأصول وتفسير ابن عطية ، وقال في المصباح مادة « عشر » : « والعامة تذكر العشرة على أنه جمع الأيام فيقولون العشر الأول والعشر الأخير وهو خطأ فإنه تغيير المسوع » .

فأمر مناديا فنادى: «الْحِجْرَةَ، فَن جَاءَ لَيْلَةً جَمَعَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ، أَيَّامٌ مِّنِّي ثَلَاثَةٌ  
فَن تَجَلَّ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأْتِرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ»، أَيْ مَن تَجَلَّ مِّنَ الْحَاجِّ فِي يَوْمَيْنِ  
مِّن أَيَّامِ مَنِّي صَارَ مُقَامَهُ بِمَنِّي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ يَوْمَ النَحْرِ، وَيَصِيرُ جَمِيعُ رَمَنِهِ بِتَسْعِ وَأَرْبَعِينَ حَصَاةً،  
وَيَسْقُطُ عَنْهُ رَمَى يَوْمِ الثَّلَاثِ . وَمَن لَمْ يَنْفِرْ مِنْهَا إِلَّا فِي آخِرِ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ حَصَلَ لَهُ بِمَنِّي مَقَامُ  
أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ مِّنَ أَجْلِ يَوْمِ النَحْرِ، وَاسْتَوْفَى الْعِدَّةَ فِي الرَّقْيِ، عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ . وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى  
أَنَّ أَيَّامَ مَنِّي ثَلَاثَةٌ — مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ — قَوْلُ الْعَرَبِيِّ :

مَا تَلْفِي إِلَّا ثَلَاثَ مَنِّي \* حَتَّى يُفَرِّقَ بَيْنَنَا النَّحْرُ

فَأَيَّامُ الرَّقْيِ مَعْدُودَاتٌ، وَأَيَّامُ النَحْرِ مَعْلُومَاتٌ . وَرَوَى نَافِعٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍ أَنَّ الْأَيَّامَ الْمَعْدُودَاتِ  
وَالْأَيَّامَ الْمَعْلُومَاتِ يَجْمَعُهَا أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ : يَوْمُ النَحْرِ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَهُ، فَيَوْمُ النَحْرِ مَعْلُومٌ غَيْرُ مَعْدُودٍ،  
وَالْيَوْمَانِ بَعْدَهُ مَعْلُومَانِ مَعْدُودَانِ، وَالْيَوْمُ الرَّابِعُ مَعْدُودٌ لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا، وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ .  
وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ مِنَ الْأَيَّامِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِمَنِّي فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : «وَأَذْكُرُوا  
اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ» وَلَا مِنَ الَّتِي صَيَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ : «أَيَّامٌ مِّنِّي ثَلَاثَةٌ»  
فَكَانَ مَعْلُومًا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : «وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ  
بَيْعَةِ الْأَنْعَامِ»<sup>(١)</sup>، وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ النَحْرَ، وَكَانَ النَحْرُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ يَوْمُ الْأَنْحَى  
وَالثَّانِي وَالثَّلَاثِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الرَّابِعِ نَحْرٌ بِإِجْمَاعٍ مِنْ عُلَمَائِنَا؛ فَكَانَ الرَّابِعُ غَيْرَ مُرَادٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :  
«مَعْلُومَاتٍ»، لِأَنَّهُ لَا يَنْحَرُ فِيهِ وَكَانَ مِمَّا يُرْمَى فِيهِ؛ فَصَارَ مَعْدُودًا لِأَجْلِ الرَّقْيِ، غَيْرَ مَعْلُومٍ لِعَدَمِ  
النَّحْرِ فِيهِ . قَالَ أَبُو الْعَرَبِيِّ : وَالْحَقِيقَةُ فِيهِ أَنَّ يَوْمَ النَحْرِ مَعْدُودٌ بِالرَّقْيِ مَعْلُومٌ بِالذَّبْحِ،  
لَكِنَّهُ عِنْدَ عُلَمَائِنَا لَيْسَ مُرَادًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ» . وَقَالَ  
أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ : الْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ الْعَشْرُ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَآخِرُهَا يَوْمُ النَحْرِ؛  
لَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُهُمَا فِي ذَلِكَ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ . وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ  
الْأَيَّامَ الْمَعْلُومَاتِ أَيَّامُ النَحْرِ؛ قَالَ أَبُو يُوسُفَ : رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ، وَإِلَيْهِ أَذْهَبَ؛

لأنه تعالى قال : « وَيَذْكُرُوا أَنَّمِ اللَّهُ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ » . وحكى الكرخي عن محمد بن الحسن أن الأيام المعلومات أيام النحر الثلاثة : يوم الأضحي ويومان بعده . قال الكيّ الطبري : فعلى قول أبي يوسف ومحمد لا فرق بين المعلومات والمعدودات ؛ لأن المعدودات المذكورة في القرآن أيام التشريق بلا خلاف ، ولا يشك أحد أن المعدودات لا تتناول أيام العشر ؛ لأن الله تعالى يقول : « فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ » ، وليس في العشر حكم يتعلق بيومين دون الثالث . وقد روى عن ابن عباس أن المعلومات العشر ، والمعدودات أيام التشريق ؛ وهو قول الجمهور .

قلت : وقال ابن زيد : الأيام المعلومات عشر ذى الحجة وأيام التشريق ، وفيه بعد ، لما ذكرناه ، وظاهر الآية يدفعه . وجعل الله الذكر في الأيام المعدودات والمعلومات يدل على خلاف قوله ، فلا معنى للاشتغال به .

الثالثة — ولا خلاف أن المخاطب بهذا الذكر هو الحاج ، خوطب بالتكبير عند رمي الجمار ، وعلى ما رُزق من بهيمة الأنعام في الأيام المعلومات وعند أدبار الصلوات دون تلبية ؛ وهل يدخل غير الحاج في هذا أم لا ؟ فالذي عليه فقهاء الأمصار والمشاهير من الصحابة والتابعين على أن المراد بالتكبير كل أحد — وخصوصا في أوقات الصلوات — فيكبر عند انقضاء كل صلاة — كان المصل وحده أو في جماعة — تكبيرا ظاهرا في هذه الأيام ، أقداء بالسلف رضي الله عنهم . وفي المختصر : ولا يكبر النساء دبر الصلوات . والأقول أشهر ، لأنه يلزمها حكم الإحرام كالرجل ؛ قاله في المدونة .

الرابعة — ومن نسي التكبير بإثر صلاة كبر إن كان قريبا ، وإن تباعد فلا شيء عليه ؛ قاله ابن الجلاب . وقال مالك في المختصر : يكبر مادام في مجلسه ، فإذا قام من مجلسه فلا شيء عليه . وفي المدونة من قول مالك : إن نسي الإمام التكبير فإن كان قريبا قعد فكبر ، وإن تباعد فلا شيء عليه ، وإن ذهب ولم يكبر والقوم جلوس فليكبروا .

الخامسة — وأختلف العلماء في طرفي مدة التكبير؛ فقال عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وآبن عباس: يُكَبَّرُ من صلاة الصبح يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق. وقال آبن مسعود وأبو حنيفة: يُكَبَّرُ من غداة عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر. وخالفاه أصحابه فقالا بالقول الأول، قول عمرو وعلى وآبن عباس رضى الله عنهم؛ فأتفقوا في الابتداء دون الانتهاء. وقال مالك: يُكَبَّرُ من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق؛ وبه قال الشافعي، وهو قول آبن عمر وآبن عباس أيضا. وقال زيد بن ثابت: يُكَبَّرُ من ظهر يوم النحر إلى آخر أيام التشريق. قال آبن العربي: فأما من قال: يُكَبَّرُ يوم عرفة ويقطع العصر من يوم النحر فقد خرج عن الظاهر؛ لأن الله تعالى قال: «فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ» وأيامها ثلاثة؛ وقد قال هؤلاء: يُكَبَّرُ في يومين؛ فتركوا الظاهر لغير دليل. وأما من قال يوم عرفة وأيام التشريق، فقال: إنه قال: «فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ»، فذكر «عرفات» داخل في ذكر الأيام، هذا كان يصح لو كان قال: يُكَبَّرُ من المغرب يوم عرفة؛ لأن وقت الإفاضة حينئذ؛ فأما قبل فلا يقتضيه ظاهر اللفظ، ويلزمه أن يكون من يوم التروية عند الحلول يعني.

السادسة — وأختلفوا في لفظ التكبير؛ فمشهور مذهب مالك أنه يكبر إثر كل صلاة ثلاث تكبيرات؛ رواه زياد بن زياد عن مالك. وفي المذهب رواية: يقال بعد التكبيرات الثلاث: لا إله إلا الله، والله أكبر، والله الحمد. وفي المختصر عن مالك: الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر والله الحمد.

قوله تعالى: (فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) فيه إحدى وعشرون مسألة:

الأولى — قوله تعالى: (فَمَنْ تَعَجَّلَ) التمتعيل أبدا لا يكون هنا إلا في آخر النهار، وكذلك اليوم الثالث، لأن الرمي في تلك الأيام إنما وقته بعد الزوال. وأجمعوا على أن يوم النحر لا يُرْمَى فيه غير جمره العقبة، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرم يوم النحر من الجمرات غيرها؛ ووقتها من طلوع الشمس إلى الزوال، وكذلك أجمعوا أن وقت رمي الجمرات في أيام



التَّشْرِيقَ بعد الزوال إلى الغروب ؛ وأختلفوا فيمن رى جمرَةَ العقبة قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس ؛ فقال مالك وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق : جائزٌ مِمَّا بعد الفجر قبل طلوع الشمس . وقال مالك : لم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رَخَّصَ لأحدٍ برمي قبل أن يطلع الفجر ، ولا يجوز رميها قبل الفجر ؛ فإن رماها قبل الفجر أُمِّدَها ؛ وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه : لا يجوز رميها ، وبه قال أحمد وإسحاق . ورَخَّصَتْ طائفةٌ في الرمي قبل طلوع الفجر ؛ رَوَى عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت ترمي بالليل وتقول : إنا كنا نصنع هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرجه أبو داود . ورَوَى هذا القول عن عطاء وأبن أبي مُليكة وعكرمة بن خالد ، وبه قال الشافعي . إذا كان الرمي بعد نصف الليل . وقالت طائفة : لا يرمى حتى تطلع الشمس ؛ قاله مجاهد والْحَنَفيّ والثوري . وقال أبو ثور : إن رماها قبل طلوع الشمس فإن أختلفوا فيه لم يميزه ، وإن أجمعوا ، أو كانت فيه سَنَةٌ أَجْزَاهُ . قال أبو عمر : أما قول الثوري - ومن تابعه - فحجته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رى الجمرَةَ بعد طلوع الشمس وقال : ” خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ “ . وقال ابن المنذر : السنة ألا ترمى إلا بعد طلوع الشمس ، ولا يميز الرمي قبل طلوع الفجر ؛ فإن رماها ، إذ فاعله مخالف لما سَنَهُ الرسول صلى الله عليه وسلم لأُمَّتِهِ . ومن رماها بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس فلا إعادة عليه ، إذ لا أعلم أحدا قال لا يميزه .

الثانية - روى مَعْمَرُ قال أخبرني هشام بن عُرْوَةَ عن أبيه قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أُمَّ سَلَمَةَ أن تُصْبِحَ بِمَكَّةَ يوم النحر وكان يومها . قال أبو عمر : اختلف على هشام في هذا الحديث ؛ فرواه طائفة عن هشام عن أبيه مرسلًا كما رواه مَعْمَرُ ، ورواه آخرون عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أُمَّ سَلَمَةَ بذلك مسندًا ، ورواه آخرون عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أُمِّ سَلَمَةَ مسندًا أيضًا ، وكلهم ثقات . وهو يدل على أنها رمت الجمرَةَ بِمَكَّةَ قبل الفجر ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تُصْبِحَ بِمَكَّةَ يوم النحر ، وهذا لا يكون إلا وقد رمت

الجمرة بمنى ليلا قبل الفجر، والله أعلم . ورواه أبو داود قال حدثنا هارون بن عبد الله قال حدثنا ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بآتم سائمة ليلة النحر فرمت الجمرة قبل الفجر ثم مضت فأفاضت ، وكان ذلك اليوم <sup>(١)</sup> [اليوم] الذي يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم عندها . وإذا ثبت فالرأي بالليل جائز لمن فعله ؛ والأختيار من طلوع الشمس إلى زوالها . قال أبو عمر : أجمعوا على أن وقت الأختيار في رمي جمرة العقبة من طلوع الشمس إلى زوالها ، وأجمعوا أنه إن رماها قبل غروب الشمس من يوم النحر فقد أجزأ عنه ولا شيء عليه ، إلا مالكا فإنه قال : استحب له إن ترك جمرة العقبة حتى أمسى أن يهريق دما يمسى به من الحبل . واختلفوا فيمن لم يرمها حتى غابت الشمس فرماها من الليل أو من الغد ؛ فقال مالك : عليه دم ، وأحتج بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لرمي الجمرة وقتا ؛ وهو يوم النحر ، فمن رمى بعد غروب الشمس فقد رماها بعد خروج وقتها ، ومن فعل شيئا في الحج بعد وقته فعليه دم . وقال الشافعي : لا دم عليه ؛ وهو قول أبي يوسف ومحمد ، وبه قال أبو ثور ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له السائل : يا رسول الله ، رميت بعد ما أمسيت فقال : "لا حرج" ، قال مالك : من نسي رمي الجمار حتى يمسي فليرم آية ساعة ذكر من ليل أو نهار ، كما يصلي آية ساعة ذكر ، ولا يرمى إلا ما فاتته خاصة ، وإن كانت جمرة واحدة رماها ، ثم يرمى ما رمى بعدها من الجمار ؛ فإن الترتيب في الجمار واجب ، فلا يجوز أن يشرع في رمي جمرة حتى يكمل رمي الجمرة الأولى كركعات الصلاة ؛ هذا هو المشهور من المذهب . وقيل : ليس الترتيب بواجب في صحة الرمي ، بل إذا كان الرمي كله في وقت الأداء أجزأه .

الثالثة — فإذا مضت أيام الرمي فلا رمي ، فإن ذكر بعد ما يصدر وهو بمكة أو بعد ما يخرج منها فعليه الهدى ، وسواء ترك الجمار كلها ، أو جمرة منها ، أو حصاة من جمرة حتى خرجت أيام منى فعليه دم . وقال أبو حنيفة : إن ترك الجمار كلها فعليه دم ، وإن ترك جمرة واحدة

كان عليه بكل حصاة من الجمرة إطعام مسكين نصف صاع، إلى أن يبلغ دماً فيقطع ماشاء، إلا جمره العقبة فعليه دم . وقال الأوزاعي : يَتَصَدَّقُ إِنْ تَرَكَ حِصَاةً . وقال الثوري : يطم في الحصاة والحصاتين والثلاث، فإن ترك أربعة فصاعداً فعليه دم . وقال الليث : في الحصاة الواحدة دم؛ وهو أحد قولي الشافعي . والقول الآخر وهو المشهور : إن في الحصاة الواحدة مِداً من طعام، وفي حصاتين مُدَّين، وفي ثلاث حصيات دَمٌ .

الرابعة — ولا سبيل عند الجميع إلى رمي ما فاته من الجمار في أيام التشريق حتى غابت الشمس من آخرها، وذلك اليوم الرابع من يوم النحر، وهو الثالث من أيام التشريق، ولكن يميزه الدم أو الإطعام على حسب ما ذكرنا .

الخامسة — ولا تجوز البيئوتة بمكة وغيرها عن مَنَى ليلَى التشريق؛ فإن ذلك غير جائز عند الجميع إلا للرَّءاء ولمن وَلِيَ السَّقَايَةَ من آل العباس . قال مالك : مَنْ تَرَكَ المَيْتَ لَيْلَةَ مَنْى لَيْلَى مَنْى من غير الرِّءَاءِ وأهل السَّقَايَةَ فعليه دم . روى البخاري عن ابن عمر أن العباس أَسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْتَ بِمَكَّةَ لَيْلَى مَنْى من أجل سَقَايَتِهِ فَأَذِنَ لَهُ . قال ابن عبد البر : كان العباس ينظر في السَّقَايَةَ ويقوم بأمرها، ويسقي الحاج شرباً أيام الموسم؛ فلذلك أُرْخِصَ لَهُ فِي المَيْتِ عَنْ مَنْى، كما أُرْخِصَ لِرِءَاءِ الْإِبِلِ من أجل حاجتهم لرعى الإبل وضرورتهم إلى الخروج بها نحو المراعى التي تبعد عن مَنْى .

وسُمِّيَتْ مَنْى «مَنْى» لما يُمْنَى فِيهَا مِنَ الدَّمَاءِ، أَيْ يُرَاقُ . وقال ابن عباس : إِنَّمَا سُمِّيَتْ مَنْى لِأَنَّ جَبْرِيلَ قَالَ لِآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : تَمَنَّ . قَالَ : آمَنَى الْجَنَّةَ ؛ فَسُمِّيَتْ مَنْى . قَالَ : وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ بِهَذَا لِأَنَّهُ أَجْتَمَعَ بِهَا حَوَاءُ وَآدَمُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَاجْتَمَعَ أَيْضًا هُوَ الْمَزْدَلِفَةُ، وَهُوَ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ، كَمَا تَقَدَّمَ<sup>(١)</sup> .

السادسة — وأجمع الفقهاء على أن المبيت للحاج غير الذين رُخِّصَ لَهُمْ لَيْلَى مَنْى بِمَنْى من شعائر الحج ونُسكِهِ، والنظر يوجب على كل مُسْقَطٍ لِنُسْكَه دَمًا؛ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْحَجِّ وَنُسْكَه .

وفي الموطأ : مالك عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر : لا يبيتن أحد من الحاج [لبالي منى]<sup>(١)</sup> من وراء العقبة . والعقبة التي منع عمر أن يبيت أحد وراءها هي العقبة التي عند الجمره التي يرميها الناس يوم النحر مما يلي مكة . رواه ابن نافع عن مالك في المبسوط ؛ قال : وقال مالك : ومن بات وراءها لبالي منى فعليه الفدية ؛ وذلك أنه بات بغير منى لبالي منى ، وهو مبيت مشروع في الحج ، فلزم الدم بتركه كالمبيت بالمزدلفة ، ومعنى الفدية هنا عند مالك الهدى . قال مالك : هو هدي يساق من الحِلِّ إلى الحرم .

السابعة — روى مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن أبا البداح بن عاصم بن عدى أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لرعاة الإبل في البيتوة عن منى يرمون يوم النحر ، ثم يرمون الغد ، ومن بعد الغد ليومين ، ثم يرمون يوم النفر . قال أبو عمر : لم يقل مالك بمقتضى هذا الحديث ، وكان يقول : يرمون يوم النحر — يعني بجمرة العقبة — ثم لا يرمون من الغد ؛ فإذا كان بعد الغد وهو الثاني من أيام التشريق وهو اليوم الذي يتمجل فيه النفر من يريد التججيل أو من يحوزله التججيل رموا اليومين لذلك اليوم ولليوم الذي قبله ؛ لأنهم يقضون ما كان عليهم ، ولا يقضى أحد عنده شيئا إلا بعد أن يجب عليه ؛ هذا معنى ما فسره مالك هذا الحديث في موطئه . وغيره يقول : لا بأس بذلك كله على ما في حديث مالك ، لأنها أيام رمى كلها ، وإنما لم يميز عند مالك للرعاة تقديم الرمي لأن غير الرعاة لا يحوز لهم أن يرموا في أيام التشريق شيئا من الجمار قبل الزوال ، فإن رمى قبل الزوال أعادها ؛ ليس لهم التقديم . وإنما رخص لهم في اليوم الثاني إلى الثالث . قال ابن عبد البر : الذي قاله مالك في هذه المسألة موجود في رواية ابن جريح قال : أخبرني محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن أبا البداح بن عاصم بن عدى أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص للرعاة أن يتعاقبوا ، فيرموا يوم النحر ، ثم يدعوا يوما وليلة ثم يرمون الغد . قال علماؤنا : ويسقط رمي الجمره الثالثة عن تعجيل . قال ابن أبي زَمِين<sup>(٢)</sup>

(١) زيادة عن الموطأ . (٢) الذي في الموطأ والاستذكار لابن عبد البر : « أن أبا البداح بن عاصم بن عدى أخبره عن أبيه » . (٣) هو محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زَمِين المزني من أهل البصرة ، وهو بلدة بالأندلس . (عن التكملة لتكاتب الصلة) .

يرميها يوم النفر الأول حين يريد التمجيل . قال ابن المَوَاز : يرى المتجمل في يومين  
بإحدى وعشرين حصاة، كل حجرة بسبع حصيات، فيصير جميع رميه تسع وأربعين حصاة،  
لأنه قد رمى حجرة العقبة يوم النحر بسبع . قال ابن المنذر : ويسقط رمى اليوم الثالث .

الثامنة - روى مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن أبي رباح أنه سمعه يذكر أنه  
أرخص للرءاء أن يرموا بالليل، يقول في الزمن الأول . قال الباجي : « قوله في الزمن الأول  
يقضي إطلاقه زمن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أول زمن هذه الشريعة ؛ فلي هذا هو  
مرسل . ويحتمل أن يريد به أول زمن أدركه عطاء، فيكون موقوفاً مسنداً<sup>(١)</sup> » .  
واقه أعلم .

قلت : هو مسند من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه  
وسلم، نثرجه الدارقطني وغيره، وقد ذكرناه في « المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس » ؛  
وإنما أبيع لم رمى بالليل لأنه أرفقُ بهم وأحوط فيما يحاولونه من رمى الإبل ؛ لأن الليل وقت  
لا ترمى فيه ولا تنتشر ؛ فيرمون في ذلك الوقت . وقد اختلفوا فيمن فاته الرمي حتى غربت  
الشمس ؛ فقال عطاء : لا رَمَى بالليل إلا لرءاء الإبل ، فأما التجار فلا . وروى عن ابن عمر  
أنه قال : من فاته الرمي حتى تغيب الشمس فلا يرم حتى تطلع الشمس من الغد، وبه قال أحمد  
وإسحاق . وقال مالك : إذا تركه نهاراً رماه ليلاً ، وعليه دم في رواية ابن القاسم ، ولم يذكر  
في الموطأ أن عليه دَمًا . وقال الشافعي وأبو ثور ويعقوب ومحمد : إذا نسي الرمي حتى أمسى  
يرمى ولا دم عليه . وكان الحسن البصري يُرخص في رمي الجمار ليلاً . وقال أبو حنيفة :  
يرمى ولا شيء عليه، وإن لم يذكرها من الليل حتى يأتى الغد فعليه أن يرميها وعليه دم . وقال  
الثوري : إذا أحرأ الرمي إلى الليل ناسياً أو متعمداً أهرق دَمًا .

قلت : أنا من رمى من رءاء الإبل أو أهل السقاية بالليل فلا دم يجب ، للحديث ؛  
وإن كان من غيرهم فالنظر يوجب الدم لكن مع العمد ؛ واقه أعلم .

(١) في شرح الباجي : « موقوفاً مصلًا » .

التاسعة - ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى جمره العقبة يوم النحر على راحلته . وأستحب مالك وغيره أن يكون الذى يرميها راكبا . وقد كان ابن عمر وابن الزبير وسالم يرمونها وهم مشاة ، ويرى فى كل يوم من الثلاثة بإحدى وعشرين حصاة ، يكبر مع كل حصاة ، ويكون وجهه فى حال رميه إلى الكعبة ، ويرتّب الجمرات ويجمعهن ولا يفترقهن ولا ينكسهن ؛ يبدأ بالجرة الأولى فيرميها بسبع حصيات رميا ولا يضعها وضعا ؛ كذلك قال مالك والشافعى وأبو ثور وأصحاب الرأى ؛ فإن طرحها طرحا جاز عند أصحاب الرأى . وقال ابن القاسم : لا تجزئ فى الوجهين جميعا ؛ وهو الصحيح ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يرميها ، ولا يرى عندهم بمحصاتين أو أكثر فى مرة ؛ فإن فعل عدها حصاة واحدة ، فإذا فرغ منها تقدّم أمامها فوقف طويلا للدعاء بما تيسر . ثم يرى الثانية وهى الوسطى وينصرف عنها ذات الشمال فى بطن المسيل ، ويطيل الوقوف عندها للدعاء . ثم يرى الثالثة بموضع جمره العقبة بسبع حصيات أيضا ، يرميها من أسفلها ولا يقف عندها ، ولو رماها من فوقها أجزأه ، ويكبر فى ذلك كله مع كل حصاة يرميها . وسنة الذّكر فى رمى الجمار التكبير دون غيره من الذّكر ، ويرميها ماشيا بخلاف جمره يوم النحر ، وهذا كله توقيف رفعه النسائى والدارقطنى عن الزّهرى . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رمى الجمره التى تلى المسجد - مسجد منى - يرميها بسبع حصيات ، يكبر كلما رمى بحصاة ، ثم تقدّم أمامها فوقف مستقبل القبلة رافعا يديه يدعو ، وكان يطيل الوقوف . ثم باتى الجمره الثانية فيرميها بسبع حصيات ، يكبر كلما رمى بحصاة ، ثم ينحدر ذات اليسار مما على الوادى فيقف مستقبل القبلة رافعا يديه ثم يدعو . ثم باتى الجمره التى عند العقبة فيرميها بسبع حصيات ، يكبر كلما رمى بحصاة ثم ينصرف ولا يقف عندها . قال الزّهرى : سمعت سالم بن عبد الله يحدث بهذا عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : وكان ابن عمر يفعله ، لفظ الدارقطنى .

العاشرة - وحكم الجمار أن تكون طاهرة غير نجسة ، ولا مما رمى به ، فإن رمى بما قد رمى به لم يجزه عند مالك ، وقد قال عنه ابن القاسم : إن كان ذلك فى حصاة واحدة أجزأه ، ونزلت بأبن القاسم فافتاه بهذا .

الحادية عشرة - وأستحب أهل العلم أخذها من المزدلفة لا من حصي المسجد، فإن أخذ زيادة على ما يحتاج وبقى ذلك بيده بعد الرمي دفنه ولم يطرحه؛ قاله أحمد بن حنبل وغيره .

الثانية عشرة - ولا تُنسل عند الجمهور خلافا لطاوس، وقد رُوي أنه لو لم يغسل الجمار النجسة أو رمى بما قد رُمي به أنه أساء وأجزأ عنه . قال ابن المنذر : يكره أن يرمى بما قد رُمي به، ويميز أن رمى به، إذ لا أعلم أحدا أوجب على من فعل ذلك الإعادة، ولا نعلم في شيء من الأخبار التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه غسل الحصى ولا أمر بغسله، وقد روينا عن طاوس أنه كان يغسله .

الثالثة عشرة - ولا يميز في الجمار المدر<sup>(١)</sup> ولا شيء غير الحجر؛ وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق . وقال أصحاب الرأي : يميز بالطين اليابس، وكذلك كل شيء رماها من الأرض فهو يميز . وقال الثوري : من رمى بالخرق والمدر لم يعد الرمي . قال ابن المنذر : لا يميز الرمي إلا بالحصى، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "عليكم بحصى الخذف"<sup>(٢)</sup> . وبالحصى رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الرابعة عشرة - وأختلف في قدر الحصى؛ فقال الشافعي : يكون أصغر من الأتملة طولاً وعرضاً . وقال أبو ثور وأصحاب الرأي : بمثل حصي الخذف، وروينا عن ابن عمر أنه كان يرمي الجمرة بمثل بعر الغنم، ولا معنى لقول مالك : أكبر من ذلك أحب إلى؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم سن الرمي بمثل حصي الخذف، ويموز أن يرمى بما وقع عليه أسم حصاة، وأتباع السنة أفضل؛ قاله ابن المنذر .

قلت : وهو الصحيح الذي لا يميز خلافه لمن أهتدى وأقتدى . روى النسائي عن ابن عباس قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة العقبة وهو على راحلته : "هَاتِ أَقْطُ لِي -

(١) المدر (بالضرب) : قطع الطين اليابس . وقيل : الطين المأك الذي لا رمل فيه .

(٢) الخذف (بفتح الخاء وسكون الدال) : رميك بحصاة أو نواة فأخذها بين سبابتك وترى بها، أو تحمل

مخلدة من خشب ترى بها بين الإيهام والسبابة . والمراد بحصى الخذف، الحصى المائل إلى الصغر .

فلقطت له حصيات من حصي الخدّ، فلما وضعتن في يده قال — : بأمثال هؤلاء، وإياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين . فدل قوله : ” وإياكم والغلو في الدين “ على كراهة الرمي بالجوار الكبار، وأن ذلك من الغلو ؛ والله أعلم .

الخامسة عشرة — ومن بقي في يده حصاة لا يدري من أي الجمار هي جعلها من الأولى، ورمى بعدها الوسطى والآخرة ؛ فإن طال آستأف جميعا .

السادسة عشرة — قال مالك والشافعي وعبد الملك وأبو ثور وأصحاب الرأي فيمن قدم بحرة على جمره : لا يحزنه إلا أن يرمى على الولاء . وقال الحسن وعطاء وبعض الناس : يحزنه . واحتج بعض الناس بقول النبي صلى الله عليه وسلم : ” من قدم نسكاً بين يدي نسك فلا حرج — وقال : — لا يكون هذا بأكثر من رجل آجتمعت عليه صلوات أو صيام ففضى بعضاً قبل بعض “ . والأول أحوط، والله أعلم .

السابعة عشرة — وأختلفوا في رمي المريض والرمي عنه ؛ فقال مالك : يرمى عن المريض والصبي اللذين لا يطبقان الرمي، ويتحرى المريض حين رميهم فيكبر سبع تكبيرات لكل جمره وعليه الهدى، وإذا صحَّ المريض في أيام الرمي رمى عن نفسه، وطيه مع ذلك دم عند مالك . وقال الحسن والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي : يرمى عن المريض، ولم يذكروا هذياً . ولا خلاف في الصبي الذي لا يقدر على الرمي أنه يرمى عنه ؛ وكان ابن عمر يفعل ذلك .

الثامنة عشرة — روى الدارقطني عن أبي سعيد الخدري قال قلنا : يا رسول الله، هذه الجمار التي يرمى بها كل عام فتحسب أنها تنقص ؛ فقال : ” إنه ما يقبل منها رُفَع ولولا ذلك رأيتها أمثال الجبال “ .

التاسعة عشرة — قال ابن المنذر : وأجمع أهل العلم على أن لمن أراد الخروج من الحاج من نبي شاخصاً إلى بلده خارجاً عن الحرم غير مقيم بمكة في النحر الأول أن يغير بعد زوال الشمس إذا رمى في اليوم الذي يلي يوم النحر قبل أن يمسي ؛ لأن الله جل ذكره قال : « قَنِّ تَعَجَّلْ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ » ، فليغير من أراد النحر مادام في شيء من النهار. وقد روينا عن



النَّحْيَ والحسن أنهما قالا : من أدركه العصر وهو بُنِيَ من اليوم الثاني من أيام التشريق لم ينفر حتى الغد . قال ابن المنذر : وقد يحتمل أن يكونا قالا ذلك استجابا ، والقول الأول به نقول ، لظاهر الكتاب والسنة .

الموفية عشرين — وأختلفوا في أهل مكة هل ينفرون النفر الأول ، فروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : من شاء من الناس كلهم أن ينفروا في النفر الأول ، إلا آل خزيمة فلا ينفرون إلا في النفر الآخر . وكان أحد بن حنبل يقول : لا يجزئ لمن نفر النفر الأول أن يقيم بمكة ، وقال : أهل مكة أخف ، وجعل أحد وإسحاق معنى قول عمر بن الخطاب : ( إلا آل خزيمة ) أي أنهم أهل حرم . وكان مالك يقول في أهل مكة : من كان له عذر فله أن يتعجل في يومين ، فإن أراد التخفيف عن نفسه مما هو فيه من أمر الحج فلا ؛ فرأى التعجيل لمن بعد قُطْرَه . وقالت طائفة : الآية على العموم ، والرخصة لجميع الناس ، أهل مكة وغيرهم ، أراد الخارج عن مَنَى المقام بمكة أو الشخصوص إلى بلده . وقال عطاء : هي للناس عامة . قال ابن المنذر : وهو يشبه مذهب الشافعي ، وبه نقول . وقال ابن عباس والحسن وعكرمة ومجاهد وقتادة والنخعي : من نفر في اليوم الثاني من الأيام المعدودات فلا حرج ، ومن تأخر إلى الثالث فلا حرج ؛ فعنى الآية كل ذلك مباح ، وعبر عنه بهذا التقسيم أهتما وتأكيدا ، إذ كان من العرب من يذم المتعجل وبالعكس ؛ فترت الآية رافعة للجُحَانَح في كل ذلك . وقال علي بن أبي طالب وابن عباس وابن مسعود وإبراهيم النخعي أيضا : معنى من تعجل فقد غفر له ، ومن تأخر فقد غفر له ؛ واحتجوا بقوله عليه السلام : " من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من خطاياه كيوم ولدته أمه " . فقلوه : « فَلَا إِمَامَ عَلَيْهِ » نفي عام وتبرئة مطلقة . وقال مجاهد أيضا : معنى الآية ؛ من تعجل أو تأخر فلا إمام عليه إلى العام المقبل . وأُسِّدَ في هذا القول أثر . وقال أبو العالية في الآية : لا إمام عليه لمن أتى بقية عمره ، والحاج مغفور له ألبتة ، أي ذهب إثمُه كله إن أتى الله فيما بقي من عمره . وقال أبو صالح وغيره : معنى الآية لا إمام عليه لمن أتى قتل الصيد ، وما يجب عليه تجنبه في الحج . وقال أيضا : لمن أتى في حجه فاتى به تاما حتى كان مبرورا .

الحادية والعشرون — «مَنْ» في قوله «فَمَنْ تَجَلَّ» رفع بالابتداء، والخبر «فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» . ويجوز في غير القرآن فلا إثم عليهم ، لأن معنى «مَنْ» جماعة ؛ كما قال جل وعز : «وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ»<sup>(١)</sup> وكذا «وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» . واللام من قوله : «لِمَنِ آتَى» متعلقة بالغفران ، التقدير المغفرة لمن آتى ؛ وهذا على تفسير ابن مسعود وعلى . قال قتادة : ذكر لنا أن ابن مسعود قال : إنما جعلت المغفرة لمن آتى بعد أنصرافه من الحج عن جميع المعاصي . وقال الأخفش : التقدير ذلك لمن آتى . وقال بعضهم : لمن آتى بمعنى قتل الصيد في الإحرام وفي الحرم . وقيل التقدير الإباحة لمن آتى ؛ روى هذا عن ابن عمر . وقيل : السلامة لمن آتى . وقيل : هى متعلقة بالذكر الذى في قوله تعالى : «وَأَذْكُرُوا» أى الذكر لمن آتى . وقرأ سالم بن عبد الله «فَلَا أَثْمَ عَلَيْهِ» بوصل الألف تخفيفا ؛ والعرب قد تستعمله . قال الشاعر :

\* إن لم أقاتل فألبسونى برُقعاً \*

ثم أمر الله تعالى بالتقوى وذكر بالحشر والوقوف .

قوله تعالى : وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴿٢٣﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ) لما ذكر الذين قصرت هممتهم على الدنيا — في قوله : «فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا» — والمؤمنين الذين سألوا خير الدارين ذكر المنافقين ؛ لأنهم أظهروا الإيمان وأمسروا الكفر . قال السدى وغيره من المفسرين : نزلت في الأخنس بن شريق ، وأسمه أبى ، والأخنس لقبٌ لُقِبَ به ؛ لأنه خنس يوم بدر بثلاثمائة رجل من حلفائه من بنى زُهرة عن قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على ما يأتى في «آل عمران» بيانه . وكان رجلا حلو القول والمنظر ، بغاء بعد ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأظهر الإسلام وقال : الله يعلم أنى صادق ؛ ثم هرب بعد ذلك ، فتر بزرع قوم من المسامين وبجر فأحرق الزرع وعقر الحمر . قال المهدوى : وفيه نزلت «وَلَا يُطِيعُ كُلُّ حَلَّافٍ

مَهِينٍ. هَمَازٌ مَشَاءٌ يَمِيمٌ<sup>(١)</sup> و «وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ»<sup>(٢)</sup>. قال ابن عطية : ما ثبت قط أن الأخنس أسلم . وقال ابن عباس : نزلت في قوم من المنافقين تكلموا في الذين قُتلوا في غزوة الرِّجيع : عاصم بن ثابت ، وحُبيب ، وغيرهم ، وقالوا : وَنَجَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ ، لَأَنَّهُمْ قَعَدُوا فِي بُيُوتِهِمْ ، وَلَاهُم أَذْوَارِسَالَةِ صَاحِبِهِمْ ؛ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْمُسْتَشْهِدِينَ فِي غَزْوَةِ الرَّجِيعِ فِي قَوْلِهِ : « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ »<sup>(٣)</sup> . وقال قتادة ومجاهد وجماعة من العلماء : نزلت في كل مُبْطِن كَفَرًا أَوْ نَفَاقًا أَوْ كَذِبًا أَوْ لِإِضْرَارِهِ ، وَهُوَ يَظْهَرُ بِلِسَانِهِ خِلَافَ ذَلِكَ ؛ فَهِيَ عَامَةٌ ، وَهِيَ تَشْبَهُ مَا وَرَدَ فِي التِّرْمِذِيِّ أَنَّ فِي بَعْضِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى : إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ قَوْمًا أَلَسْتُمْ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ وَقُلُوبُهُمْ أَمَرَتْ مِنَ الصَّبْرِ ، يَلْبَسُونَ لِلنَّاسِ جُلُودَ الضَّأْنِ مِنَ اللَّيْنِ ، يَشْتَرُونَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : إِبْرِيغْتَرُونَ ، وَعَلَى يَمِغْتَرُونَ ، فِيهِ حَلْفٌ لَا يَتِمُّنَ لَهُمْ فَتَنَةٌ تَدْعُ الْحَلِيمَ مِنْهُمْ حَيْرَانٌ . وَمَعْنَى « وَيَشْهَدُ اللَّهُ » أَيْ يَقُولُ : اللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي أَقُولُ حَقًّا . وَقَرَأَ ابْنُ مَحْيَصَنٍ « وَيَشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ » بِفَتْحِ الْيَاءِ وَالْهَاءِ فِي « يَشْهَدُ » « اللَّهُ » بِالرَّفْعِ ، وَالْمَعْنَى يَعْجَبُكَ قَوْلُهُ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ مِنْهُ خِلَافَ مَا قَالَ . دَلِيلُهُ قَوْلُهُ : « وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ »<sup>(٤)</sup> . وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ « وَاللَّهُ يَشْهَدُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ » . وَقَرَأَتِ الْجُمُوعَةُ أُلْبَغَ فِي الذَّمِّ ؛ لِأَنَّهُ قَوَّى عَلَى نَفْسِهِ التَّرَامَ الْكَلَامَ الْحَسَنَ ، ثُمَّ ظَهَرَ مِنْ بَاطِنِهِ خِلَافُهُ . وَقَرَأَ أَبُو وَابْنُ مَسْعُودٍ « وَيَسْتَشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ » وَهِيَ حِجَّةٌ لِقِرَاءَةِ الْجُمُوعَةِ .

الثانية — قال علماؤنا : وفي هذه الآية دليل وتنبيه على الاحتياط فيما يتعلق بأمور الدين والدنيا ، وأستبراء أحوال الشهود والقضاة ، وأن الحاكم لا يعمل على ظاهري أحوال الناس وما يبدو من إيمانهم وصلاتهم حتى يبحث عن باطنهم ؛ لأن الله تعالى بين أحوال الناس ، وأن منهم من يظهر قولاً جميلاً وهو ينوي قبيحاً .

فإن قيل : هذا يعارضه قوله عليه السلام : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » الحديث ، وقوله : « فاقضى له على نحو ما أسمع » فالجواب أن هذا كان في صدر الإسلام ، حيث كان إسلامهم سلامتهم ، وأما وقد عم الفساد فلا ؛ قاله ابن العربي .

(١) آية ١٠ ، ١١ سورة ن . (٢) آية ١ سورة الهزلة . (٣) آية ٢٠٨ سورة البقرة .

(٤) في ن ، ح : « لأسلطن عليهم » . (٥) آية ١ سورة المنافقون .

قلت: والصحيح أن الظاهر يعمل عليه حتى يتبين خلافه؛ لقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه في صحيح البخارى: أيها الناس، إن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم؛ فن أظهر لنا خيرا أمناؤه وقربناه، وليس لنا من سريره شيء، الله يحاسبه في سريره، ومن أظهر لنا سوءا لم نؤمنه ولم نصدقه، وإن قال إن سريره حسنة.

الثالثة — قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ الألد: الشديد الخصومة؛ وهو رجل ألد، وأمراة لداء، وهم أهل لدد. وقد لددت — بكسر الدال — تلد — بالفتح — لدا، أى صرت ألد. ولددته — بفتح الدال — ألد — بضمها — إذا جادلته فغلته. والألد مشتق من اللدّيدين، وهما صفحتا العنق، أى فى أى جانب أخذ من الخصومة غلب. قال الشاعر:

والد ذى حنقٍ على كائنا • تنفى عداوة صدره فى مرّجل

وقال آخر:

إن تحت التراب عزماً وحزناً • وخصيماً ألد ذا يِفلاق

و «الخصام» فى الآية مصدر خاصم؛ قاله الخليل. وقيل: جمع خصم؛ قاله الزجاج؛ ككلب وكلاب، وصعب وصعاب، وضخم وضخام. والمعنى أشدّ المخاصمين خصومة، أى هو ذو جدال، إذا كلمك وراجلك رأيت لكلامه طلاوة وباطنه باطل. وهذا يدل على أن الجدال لا يجوز إلا بما ظاهره وباطنه سواء. وفى صحيح مسلم عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم».

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ۝٢٥﴾

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾ قيل: «تولى وسعى» من فعل القلب، فيجىء «تولى» بمعنى ضل وغضب وأنف فى نفسه. و«سعى» أى سعى بجيئه وإرادته

الدوائر على الإسلام وأهله ؛ عن ابن جُرَيْج وغيره . وقيل : هما فعل الشخص ؛ فيجىء « تولى » بمعنى أدبر وذهب عنك يا محمد . و « سعى » أى بقدميه فقطع الطريق وأفسدها ؛ عن ابن عباس وغيره . وكلا السعيين فساد . يقال : سعى الرجل يسعى سعياً ، أى عداً ، وكذلك إذا عمل وكسب . وفلان يسعى على عياله أى يعمل فى نفقهم .

قوله تعالى : ﴿ وَيَهْلِكُ ﴾ عطف على ليفسد . وفى قراءة أبيّ « وَلِيَهْلِكَ » . وقرأ الحسن وقتادة « ويهلك » بالرفع ؛ وفى رفعه أقوال : يكون معطوفاً على « يعجبك » . وقال أبو حاتم : هو معطوف على « سعى » لأن معناه يسعى ويهلك ، وقال أبو إسحاق : وهو يهلك . وروى عن ابن كثير « وَيَهْلِكُ » بفتح الياء وضم الكاف ، « الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ » مرفوعان يهلك ؛ وهى قراءة الحسن وابن أبي إسحاق وأبى حنيفة وابن جُرَيْج ، ورواه عبد الوارث عن أبي عمرو . وقرأ قوم « وَيَهْلِكُ » بفتح الياء واللام ، ورفع الحرث ؛ لغة هَلَكَ يَهْلِكُ ؛ مثل ركن يركن ، وأبى يابى ، وسلى يسلى ، وقلى يقلى ، وشبهه . والمعنى فى الآية الأخنس فى إحراقه الزرع وقتله الحمر ، قاله الطبري . قال غيره : ولكنها صارت عامة لجميع الناس ، فمن عمل مثل عمله أستوجب تلك اللعنة والعقوبة . قال بعض العلماء : إن من يقتل حماراً أو يحرق كدساً<sup>(١)</sup> أستوجب الملامة ، ولحقه الشين إلى يوم القيامة . وقال مجاهد : المراد أن الظالم يفسد فى الأرض فيمسك الله المطر فيهلك الحرث والنسل . وقيل : الحرث النساء ، والنسل الأولاد ؛ وهذا لأن النفاق يؤدى إلى تفريق الكلمة ووقوع القتال ، وفيه هلاك الخلق ؛ قال معناه الزجاج . والسعى فى الأرض المشى بسرعة ؛ وهذه عبارة عن إيقاع الفتنة والتضريب بين الناس ، والله أعلم .

وفى الحديث : ” إن الناس إذا رأوا الظالم ولم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده “ . وسيأتى بيان هذا إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ ﴾ الحرث فى اللغة : الشق ؛ ومنه المحراث لما يُشق به الأرض . والحرث : كسب المال وجمعه ؛ وفى الحديث : ” أحرث لديناك كأنك

(١) الكدس (بضم الكاف وفتحها) رسكون الدال ) : العرمة من الطعام والتمر والدراهم .

تعيش أبداً". والحراث الزرع . والحراث الزراع . وقد حرت وأحترت ؛ مثل زرع وأزدرع  
ويقال : أحترت القرآن ، أى أدركته . وحترت الناقة وأحترتها ، أى سرت عليها حتى هزلت  
وحترت النار حركتها . والمحراث : ما يحرك به نار التتور ؛ عن الجوهرى . والنسل :  
ما يخرج من كل أنثى من ولد . وأصله الخروج والسقوط ؛ ومنه نسل الشعر ، وریش  
الطائر ، والمستقبل ينسل ؛ ومنه « إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ » ، « مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ » .  
وقال أمرؤ القيس :

\* فَسَلِّ نِيَابِي مِنْ نِيَابِكَ تَنْسِلُ<sup>(٣)</sup> \*

قلت : ودلت الآية على الحراث وزراعة الأرض ، وغرسها بالأشجار حملا على الزرع ،  
وطلب النسل ، وهو نعاء الحيوان ، وبذلك يتم قوام الإنسان . وهو يدعى من قال بترك  
الأسباب ، وسيأتى بيانه فى هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾ قال العباس بن الفضل : الفساد هو الخراب .  
وقال سعيد بن المسيب : قطع الدراهم من الفساد فى الأرض . وقال عطاء : إن رجلا كان  
يقال له عطاء بن منبه أكرم فى جبة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يزعها . قال قتادة  
قلت لعطاء : إنا كنا نسمع أن يشقها ؛ فقال عطاء : إن الله لا يحب الفساد .

قلت : والآية بعمومها تم كل فساد كان فى أرض أو مال أو دين ، وهو الصحيح إن  
شاء الله تعالى . قيل : معنى لا يحب الفساد أى لا يحبه من أهل الصلاح ، أو لا يحبه ديناً .  
ويحتمل أن يكون المعنى لا يأمربه ، والله أعلم .

قوله تعالى : وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِفْتِمَاءِ<sup>ج</sup> حَسْبُهُ  
جَهَنَّمَ وَلَنْ تُنْسَى الْمَهَادُ<sup>(٢٠٦)</sup>

(١) آية ٥١ سورة يس . (٢) آية ٩٦ سورة الأنبياء .

(٣) صدر البيت : \* وإنت كنت قد ساءت كمنى خليفة \*

يقول : إن كان فى خلق ما لارتضيه فسل ثيابى من ثيابك ، أى أنصرف وأخرجى أمرى من أمرك (عن شرح الديوان) .

هذه صفة الكافر والمنافق الذاهب بنفسه زهواً، ويكره للؤمن أن يوقعه الحرج في بعض هذا . وقال عبد الله : كفى بالمرء إثمًا أن يقول له أخوه : آتق الله، فيقول : عليك بنفسك ؛ مثلك يوصيني ! العزة : القوة والغلبة ؛ من عزّه يعزّه إذا غلبه . ومنه : « وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ »<sup>(١)</sup> وقيل : العزة هنا الحمية ؛ ومنه قول الشاعر :

أخذته عزّة من جهله • فتولّى مُغَضَّباً فعل الضجر

وقيل : العزة هنا المنعة وشدة النفس ، أى أعتر في نفسه وأتقى فأوقعته تلك العزة في الإثم حين أخذته وألزمته إياه . وقال قتادة : المعنى إذا قيل له مهلاً أزداد إقداماً على المعصية ؛ والمعنى حملته العزة على الإثم . وقيل : أخذته العزة بما يؤثمه ، أى ارتكب الكفر للعزة وحمية الجاهلية . ونظيره : « يَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ »<sup>(٢)</sup> وقيل : الباء في « بالإثم » بمعنى اللام ، أى أخذته العزة والحمية عن قبول الوعد للإثم الذى فى قلبه ، وهو النفاق ؛ ومنه قول عنترة يصف عرق الناقة :

وكان ربّاً أو كَيْلاً مُعَقِّداً • حَشَّ الْوَقُودُ بِهِ جَوَانِبَ قَيْمٍ<sup>(٣)</sup>

أى حَشَّ الوقود له . وقيل : الباء بمعنى مع ، أى أخذته العزة مع الإثم ؛ فمعنى الباء يختلف بحسب التأويلات . وذُكر أن يهوديا كانت له حاجة عند هارون الرشيد ، فأختلف إلى بابه سنة ، فلم يقض حاجته ، فوقف يوماً على الباب ؛ فلما خرج هارون سعى حتى وقف بين يديه وقال : آتق الله يا أمير المؤمنين ! فنزل هارون عن دابته وخز ساجداً ، فلما رفع رأسه أمر بحاجته فقضيت ؛ فلما رجع قيل له : يا أمير المؤمنين ؛ نزلت عن دابتك لقول يهودى ! قال : لا ، ولكن تذكر قول الله تعالى : « وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسِبَهُ جَهَنَّمَ وَلَيْسَ الْمُهَادُ » . حسبه أى كافيهِ معاقبة وجزاء ؛ كما تقول للرجل : كفالك ما حل بك ! وأنت تستعظم وتُعظم عليه ما حل . والمهاد جمع المهد ، وهو الموضع المهيأ للنوم ؛ ومنه مهد الصبي .

(١) في ح : « أنت تأمرنى ! » . (٢) آية ٢٣ سورة ص . (٣) آية ٢ سورة ص .

(٤) الرب (بضم الراء) : الطلاء الخاز . والكحيل (مضرا) : النط أو القطران تطل به الإبل . والمعدق (بفتح القاف) : الذى أوقد تحته حتى أعقد وغلظ . وحش : أقعد . والقمقم (بالضم) : ضرب من الأواني .

وسمى جهنم مهادا لأنها مستقر الكفار . وقيل : لأنها بدل لهم من المهاد ؛ كقوله :  
« فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » <sup>(١)</sup> ونظيره من الكلام قولهم :

\* نَحْمَةُ يَتِيمٍ ضَرْبٌ وَجِيعٌ <sup>(٢)</sup> \*

قوله تعالى : وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ  
وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴿٢٧﴾

(أبتغاء) نصب على المفعول من أجله . ولما ذكر صنيع المنافقين ذكر بعده صنيع المؤمنين . قيل : نزلت في صهيب فإنه أقبل مهاجرا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتبعه نفر من قريش ، فقتل عن راحلته ، وأنتحل ما في كنانته ، وأخذ قوسه ، وقال : لقد علمتم أنى من أراماكم ، وأيم الله لا نصلون إلى حتى أرمى بما في كنانتي ، ثم أضرب بسيفي ما بقى في يدي منه شيء ، ثم أفعلوا ما شئتم . فقالوا : لا تتركك تذهب عنا غنياً وقد جئنا صُملوكا ، ولكن دُلنا على مالك بمكة ونُحلي عنك ؛ وعاهدوه على ذلك ففعل ؛ فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم نزلت : « وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ » الآية ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رَجِ الْبَيْعُ أبا يحيى » ؛ وتلا عليه الآية ، أخرجه رزين ؛ وقاله سعيد بن المسيب رضى الله عنهما . وقال المفسرون : أخذ المشركون صُبيهاً فعذبوه ، فقال لهم صُبيها : إني شيخ كبير ، لا يضركم أمنكم كنت أم من غيركم ، فهل لكم أن تأخذوا مالى وتذرونى ودينى ؟ ففعلوا ذلك ، وكان شرط عليهم راحلة وثقفة ؛ فخرج إلى المدينة فلقاه أبو بكر وعمر رضى الله عنهما ورجال ؛ فقال له أبو بكر : رَجِ بَيْعُكَ أبا يحيى . فقال له صُبيها : وبيعُك فلا يخسر ، فما ذاك ؟ فقال : أنزل الله فيك كذا ؛ وقرأ عليه الآية . وقال الحسن : أتدرون فيمن نزلت هذه الآية ، نزلت في المسلم لقي الكافر فقال له : قل لا إله إلا الله ، فإذا قتلها

(١) آية ٢١ سورة آل عمران . (٢) هذا بحزب لعدى كرب ، صدره : \* ونخيل قد دلفت لها بنخيل \*

(٣) هو صهيب بن سنان بن مالك الرومى ، سبته الروم [ وهو صغير ] فغلب إلى مكة فاشتراه عبد الله بن جدعان . وقيل : بل هرب من الروم فقدم مكة وحالف بن جدعان . وكان صهيب من السابقين الأولين ، شهد بدرًا والمشاهد كلها . توفي بالمدينة سنة ثمان وثلاثين . (من النجوم الزاهرة) . (٤) أنتحل ما في كنانته : أى أستخرج ما فيها من السهام . والكنانة : جمعة السهام ، تنخذ من جلود لا خشب فيها ، أو من خشب لا جلود فيها .



عصمت مالك ونفسك؛ فأبى أن يقولها، فقال المسلم : والله لأشرين نفسى لله؛ فتقدم فقاتل حتى قُتل . وقيل : نزلت فيمن أمر بالمعروف ونهى عن المنكر؛ وعلى ذلك تأولها عمرو بن وهب . وابن عباس رضى الله عنهم ، قال على - وابن عباس : أقتل الرجلان ، أى قال المغيرة للفسد : أتق الله ؛ فأبى المفسد وأخذته العزة ، فشرى المغيرة نفسه من الله وقاتله فأقتلا . وقال أبو الخليل : سمع عمر بن الخطاب إنسانا يقرأ هذه الآية ، فقال عمر : إنا لله وإنا إليه راجعون ؛ قام رجل يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فقتل . وقيل : إن عمر سمع ابن عباس يقول : أقتل الرجلان عند قراءة القارئ هذه الآية ، فسأله عما قال ففسر له هذا التفسير ؛ فقال له عمر : لله تِلَاوُكَ يَا بْنَ عَبَّاس ! وقيل : نزلت فيمن يقتحم القتال . حمل هشام بن عاصم على الصَّفِّ في القُسْطَنِيَّةِ فقاتل حتى قُتل ، فقرأ أبو هريرة « ومن الناس من يشرى نفسه أبتغاء مرضات الله » ؛ ومثله عن أبى أيوب . وقيل : نزلت في شهداء غزوة الرِّجِيع . وقال قتادة : هم المهاجرون والأنصار . وقيل : نزلت في على - رضى الله عنه حين تركه النبي صلى الله عليه وسلم على فراشه ليلة خرج إلى الغار ، على ما يأتى بيانه في « براءة » إن شاء الله تعالى . وقيل : الآية عامة ، فنناول كل مجاهد في سبيل الله ، أو مستشهد في ذاته أو مغير منكر . وقد تقدم حكم من حمل على الصَّفِّ ، ويأتى ذكر المغيرة للكر وشروطه وأحكامه في « آل عمران » إن شاء الله تعالى .

و « يشرى » معناه يبيع ؛ ومنه « وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخِيسٍ » (٣) أى باعوه ، وأصله الاستبدال ؛ ومنه قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ » (٤) . ومنه قول الشاعر :

وإن كان ريبُ الدهر أمضاك في الآلى • شَرَوْا هذه الدنيا بيجناته الخلد  
وقال آخر :

وَشَرَيْتُ بُرْدًا لِيَتْنِي • من بعد بُرْدٍ كُنْتُ هَامَةً

البرد هنا أسم غلام . وقال آخر :

يعطى بها ثمننا فيمنعها • ويقول صاحبها ألا فأشير

(١) في ح « المتق » . (٢) راجع المسئلة الثانية ج ٢ ص ٣٦٣

(٤) آية ١١١ سورة التوبة .

(٣) آية ٢٠ سورة يوسف .

وبيع النفس هنا هو بذلها لأوامر الله . « ابتغاء » مفعول من أجله . ووقف الكسائي على  
« مرضات » بالتاء ، والباقون بالهاء . قال أبو علي : وقف الكسائي بالتاء إما على لغة من  
يقول : طَلَحْتُ وَعَلَقْتُ ؛ ومنه قول الشاعر :

• بِلْ جَوَزَيْتِهَا كَطَهْرِ الْمَجْفَتِ<sup>(١)</sup> •

وإما أنه لما كان هذا المضاف إليه في ضمن اللفظة ولا بُدَّ أن ثبت التاء كما ثبتت في الوصل ليعلم  
أن المضاف إليه مراد . والمرضاة الرضا ؛ يقال : رَضِيَ رِضًا وَمَرْضَاةً . وحكى قوم أنه  
يقال : شَرَى بمعنى اشترى ، ويحتاج إلى هذا من تأول الآية في صُهِيب ؛ لأنه اشترى نفسه  
بماله ولم يبعها ؛ اللهم إلا أن يقال : إن عَرَضَ صُهِيب على قتالهم بيع لنفسه من الله .  
فيستقيم اللفظ على معنى باع .

قوله تعالى : يَنَابِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا آذْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَبْغُوا  
خُطُوتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُرْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿٢٠٨﴾

لما بين الله سبحانه الناس إلى مؤمن وكافر وموافق فقال : كونوا على ملة واحدة ؛  
وآجمعوا على الإسلام وآتبتوا عليه . فالسُّلم هنا بمعنى الإسلام ؛ قاله مجاهد ، ورواه أبو مالك  
عن ابن عباس . ومنه قول الشاعر الكندي :

دَعَوْتُ عَشِيرَتِي لِلْسَّلْمِ لَمَّا • رَأَيْتَهُمْ تَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ

أى إلى الإسلام لما ارتدت كِنْدَةُ بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم مع الأشعث بن قيس  
الكندي ، ولأن المؤمنين لم يُؤْمروا قط بالدخول في المسألة التي هي الصلح ، وإنما قيل  
للنبي صلى الله عليه وسلم أن يَمْحَ السُّلْم إذا جنحوا له ، وأما أن يندى بها فلا ؛ قاله الطبري .  
وقيل : أمر من آمن بأفواههم أن يدخلوا فيه بقلوبهم . وقال طائوس ومجاهد : آذخلوا  
في أمر الدين . سفيان الثوري : في أنواع البر كلها . وقرئ « السُّلْم » بكسر السين .

(١) المجفة (بالحرىك وتقديم الحاء على الجيم) : الترس إذا كان من جلود ليس فيه خشب ولا عقب .  
(أنظر اللسان مادة جف) .

قال الكسائي : السَّلم والسَّلم بمعنى واحد ، وكذا هو عند أكثر البصريين ، وهما جميعا يقعان للإسلام والمسالمة . وفوق أبو عمرو بن العلاء بينهما ، فقرأها هنا : « أدخلوا في السَّلم » وقال هو الإسلام . وقرأ التي في « الأنفال » والتي في سورة « محمد » صلى الله عليه وسلم « السَّلم » بفتح السين ، وقال : هي بالفتح المسالمة . وأنكر المبرد هذه التفرقة . وقال عاصم الجحدري : السَّلم الإسلام ، والسَّلم الصلح ، والسَّلم الاستسلام . وأنكر محمد بن يزيد هذه التفرقات وقال : اللغة لا تؤخذ هكذا ، وإنما تؤخذ بالسماح لا بالقياس ، ويحتاج من فرق إلى دليل . وقد حكى البصريون : بنو فلان يَسلمُ ويَسلمُ ، بمعنى واحد . قال الجوهري : والسَّلم الصلح ، يفتح ويكسر ، ويذكر ويؤنث ؛ وأصله من الاستسلام والاعتقاد ؛ ولذلك قيل للصلح : يَسلم . قال زهير :

وقد قلتما إن تُدرك السَّلم واسعاً • بمالٍ ومعروفٍ من الأمر نَسلم

ورجح الطبري حمل اللفظة على معنى الإسلام بما تقدم . وقال حذيفة بن اليمان في هذه الآية : الإسلام ثمانية أسهم ؛ الصلاة سهم ، والزكاة سهم ، والصوم سهم ، والحج سهم ، والعُمرة سهم ، والجهاد سهم ، والأمر بالمعروف سهم ، والنهي عن المنكر سهم ، وقد خاب من لا سهم له في الإسلام . وقال ابن عباس : نزلت الآية في أهل الكتاب ، والمعنى ؛ يا أيها الذين آمنوا بموسى وعيسى أدخلوا في الإسلام بمحمد صلى الله عليه وسلم كافة . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والذي نفسُ محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودى ولا نصرانى ثم [يموت<sup>(١)</sup>] ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار » . و(كافة) معناه جميعاً ، فهو نصب على الحال من السَّلم أو من ضمير المؤمنين ؛ وهو مشتق من قولهم : كفت أى منعت ، أى لا يتمتع منكم أحد من الدخول في الإسلام . والكف المنع ؛ ومنه كُفَّة القميص — بالضم — لأنها تمنع الثوب من الانتشار ؛ ومنه كُفَّة الميزان — بالكسر — التى تجمع الموزون وتمنعه أن ينتشر ؛ ومنه كُف الإنسان الذى يجمع

منافعه ومضاره ؛ وكل مستدير كُفَّة ، وكل مستطيل كُفَّة . ورجل مكفوف البصر ، أى مُنِعَ عن النظر ؛ فالجماعة تُسَمَّى كافة لامتناعهم عن التفرق . ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا ﴾ . ﴿ خُطُواتِ الشَّيْطَانِ ﴾ مفعول ، وقد تقدّم . وقال مقاتل : استأذن عبد الله بن سلام وأصحابه بأن يقرءوا التوراة فى الصلاة ، وأن يعملوا ببعض ما فى التوراة ؛ فنزلت « وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ » فإن أتباع السُّنة أولى بعد ما بُعث محمد صلى الله عليه وسلم من خطوات الشيطان . وقيل : لا تسلكوا الطريق الذى يدعوكم إليه الشيطان ؛ ﴿ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ ظاهر العداوة ؛ وقد تقدّم .

قوله تعالى : فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠٩﴾

﴿ فَإِنْ زَلَلْتُمْ ﴾ أى تَحَيَّجْتُمْ عن طريق الاستقامة . وأصل الزلل فى القدم ، ثم يستعمل فى الاعتقادات والآراء وغير ذلك ؛ يقال : زَلَّ يَزِلُّ زَلًّا وَزَلْلاً وَزُلُولًا ، أى دحضت قدمه . وقرأ أبو السَّمال العدوى « زَلَلْتُمْ » بكسر اللام ، وهما لغتان . وأصل الحرف من الزَّلَق ، والمعنى ضللتُم وعجتم عن الحق . ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ ﴾ أى المعجزات وآيات القرآن ، إن كان الخطاب للؤمنين ، فإن كان الخطاب لأهل الكافرين فالبيّنات ما ورد فى شرعهم من الإعلام بمحمد صلى الله عليه وسلم والتعريف به . وفى الآية دليل على أن عقوبة العالم بالذنوب أعظم من عقوبة الجاهل به ، ومن لم تبلغه دعوة الإسلام لا يكون كافرا بترك الشرائع . وحكى النقاش أن كعب الأحماس لما أسلم كان يتعلم القرآن ، فأقرأه الذى كان يعلمه « فأعلموا أن الله غفور رحيم » فقال كعب : إني لأستكر أن يكون هكذا ؛ ومر بهما رجل فقال كعب : كيف تقرأ هذه الآية ؟ فقال الرجل : « فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ » فقال كعب : هكذا ينبغي . و﴿ عَزِيزٌ ﴾ لا يمتنع عليه ما يريد . ﴿ حَكِيمٌ ﴾ فيما يفعله .

قوله تعالى : هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴿١٠١﴾

(هَلْ يَنْظُرُونَ) يعنى التاركن الدخول فى السلم ؛ و « هل » ياد به هنا بالمجد ، أى ما ينتظرون : (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ) . نظرته وانتظرته بمعنى . والنظر الانتظار . وقرأ قتادة وأبو جعفر يزيد بن القعقاع والضحاك « فى ظلال من الغمام » . وقرأ أبو جعفر « والملائكة » بالخفض عطفًا على الغمام ، وتقديره مع الملائكة ؛ تقول العرب : أقبل الأمير فى العسكر ، أى مع العسكر . « ظُلَلٍ » جمع ظلة فى التكسير ؛ كظلمة وظلم وفى التسليم ظُلَلَاتٌ ؛ وأنشد سيويه :

إذا الوحش ضمَّ الوحش فى ظُلَلَاتِهَا • سَوَاقِطٌ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَا<sup>(١)</sup>

وظُلَلَاتٌ وظلال ، جمع ظل فى الكثير ، والقليل أظلال . ويموز أن يكون ظلال جمع ظلة ، مثل قوله : قُتْلَةٌ وَقِلَالٌ ؛ كما قال الشاعر :

• ممزوجة بماء القِلَالِ<sup>(٢)</sup> •

قال الأخفش سعيد : و« الملائكة » بالخفض بمعنى وفى الملائكة . قال : والرفع أجود ؛ كما قال : « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ<sup>(٣)</sup> » ، « وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا<sup>(٤)</sup> » . قال الفراء : وفى قراءة عبد الله « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ » . قال قتادة : الملائكة يعنى تأتيتهم لقبض أرواحهم ؛ ويقال يوم القيامة ، وهو أظهر . قال أبو العالية والربيع : تأتيتهم الملائكة فى ظلال من الغمام ، ويأتيتهم الله فيما شاء . وقال الزجاج : التقدير فى ظلال من الغمام ومن الملائكة . وقيل : ليس الكلام على ظاهره فى حقه سبحانه ، وإنما المعنى يأتيتهم أمر الله وحكمه . وقيل : أى بما وعدهم من الحساب والعذاب فى ظُلَلٍ ؛ مثل : « فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا<sup>(٥)</sup> » أى بخذلانه إياهم ؛ هذا قول الزجاج ، والأول قول الأخفش سعيد . وقد يحتمل أن يكون معنى الإتيان راجعا إلى الجزاء ؛ فسمى

(١) فى « الإسلام » . (٢) البيت للجدى . ومعنى أظهر : صار فى وقت الظهرة . وصف سيرة فى الهجرة إذا استكن الوحش من حر الشمس واحداها ولحق بكثته . (٣) القلال (بالكسر جمع قلة بالضم) : الجرة ؛ وقيل ؛ هو إناء العرب كالجرة . (٤) آية ١٥٨ سورة الأنعام . (٥) آية ٢٢ سورة الفجر . (٦) آية ٢ سورة الحشر .

الجزء إتيانا كما سمي التخويف والتمذيب في قصة نمرود إتيانا فقال : « فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَانُهُم مِّنَ الْقَوَائِدِ تَنفَرَطِيهِمْ السَّقْفَ مِّنْ فَوْقِهِمْ <sup>(١)</sup> » . وقال في قصة النضير : « فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّغْبَ » ، وقال : « وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ نَّرْدٍ لِّإِيتِنَا بِهَا <sup>(٢)</sup> » . وإنما أحتمل الإتيان هذه المعاني لأن أصل الإتيان عند أهل اللغة هو القصد إلى الشيء ؛ فعني الآية : هل ينظرون إلا أن يُظهر الله تعالى فعلا من الأفعال مع خلي من خلقه يقصد إلى مجازاتهم ويقضى في أمرهم ما هو قاض ؛ وكما أنه سبحانه أحدث فعلا سما نزولا وأستواء كذلك يحدث فعلا يسميه إتيانا ؛ وأفعاله بلا آلة ولا علة ، سبحانه ! وقال ابن عباس في رواية أبي صالح : هذا من المكتوم الذي لا يُفسر . وقد سكت بعضهم عن تأويلها ، وتأولها بعضهم كما ذكرنا . وقيل : الفاء بمعنى الباء ، أى يأتهم بظُلْم ، ومنه الحديث : « يأتهم الله في صورة » أى بصورة أمتعنا لهم . ولا يجوز أن يحمل هذا وما أشبهه مما جاء في القرآن والخبر على وجه الانتقال والحركة والزوال ، لأن ذلك من صفات الأجرام والأجسام ، تعالى الله الكبير المتعال ، ذو الجلال والإكرام عن مماثلة الأجسام علوا كبيرا . والتمام : السحاب الرقيق الأبيض ؛ سمي بذلك لأنه يَنُمُّ ، أى يستر ، كما تقدم . وقرأ معاذ بن جبل « وَقَضَاءُ الْأَمْرِ » . وقرأ يحيى بن يعمر « وَقُضِيَ الْأُمُورُ » بالجمع . والجمهور « وَقُضِيَ الْأَمْرُ » فالعنى وقع الجزاء وصَدَّب أهل العصيان . وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي « تَرْجِعُ الْأُمُورُ » على بناء الفعل للفاعل ، وهو الأصل ؛ دليله « أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ <sup>(٣)</sup> » ، « إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ <sup>(٤)</sup> » . وقرأ الباقون « تُرْجَعُ » على بنائه للفعول ، وهى أيضا قراءة حسنة ؛ دليله « ثُمَّ تَرْدُونَ <sup>(٥)</sup> » ، « ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ <sup>(٦)</sup> » ، « وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي <sup>(٧)</sup> » . والقراءتان حستان بمعنى ، والأصل الأولى ، وبنائه للفعول توسع وفرع ، والأمور كلها راجعة إلى الله قبل وبعد . وإنما نبه بذلك في يوم القيامة على زوال ما كان منها إلى الملوك في الدنيا .

(١) آية ٢٦ سورة النحل . (٢) آية ٤٧ سورة الأنبياء . (٣) تراجع المسئلة الأولى ج ١

ص ٤٠٥ (٤) آية ٥٣ سورة الشورى . (٥) آية ٤٨ ، ١٠٥ سورة المائدة .

(٦) آية ٩٤ سورة التوبة . (٧) آية ٦٢ سورة الأنعام . (٨) آية ٣٦ سورة الكهف .

قوله تعالى : سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢١١﴾

قوله تعالى : (سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ) «سَلِّ» من السؤال : بتخفيف الهمزة، فلما تحركت السين لم يحتاج إلى ألف الوصل . وقيل : إن للعرب في سقوط ألف الوصل في «سَلِّ» وثبوتها في «وَأَسْأَلُ» وجهين : أحدهما — حذفها في أحدهما وثبوتها في الأخرى ، وجاء القرآن بهما ، فأتبع خط المصحف في إثباته للهمزة وإسقاطها . والوجه الثاني — أنه يختلف إثباتها وإسقاطها باختلاف الكلام المستعمل فيه ، فحذف الهمزة في الكلام المبتدأ ؛ مثل قوله : «سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ» ، وقوله : «سَلِّمُوا لَهُمْ أَهْلَهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ» . وثبت في العطف ؛ مثل قوله : «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ» ، «وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ» قاله علي بن عيسى . وقرأ أبو عمرو في رواية ابن عباس عنه «إِسْأَلْ» على الأصل . وقرأ قوم «أَسْأَلْ» على نقل الحركة إلى السين وإبقاء ألف الوصل ، على لغة من قال : الأحمر . و«كَمْ» في موضع نصب ، لأنها مفعول ثانٍ لآتيناهم . وقيل : بفعل مضمر ، تقديره كَمْ آتَيْنَاهُمْ آتَيْنَاهُمْ . ولا يجوز أن يتقدم الفعل لأن لما صدر الكلام . «مِنْ آيَةٍ» في موضع نصب على التمييز على التقدير الأول ، وعلى الثاني مفعول ثانٍ لآتيناهم ، ويجوز أن تكون في موضع رفع بالابتداء ، والخبر في آتيناهم ؛ ويصير فيه عائد على كَمْ ، تقديره : كَمْ آتَيْنَاهُمُوه ، ولم يعرب وهي اسم لأنها بمنزلة الحروف لما وقع فيه معنى الاستفهام ؛ وإذا فرق بين كَمْ وبين الاسم كان الاختيار أن تأتي مِنْ كَمَا في هذه الآية ، فإن حذفها نصبت في الاستفهام والخبر ، ويجوز الخفض في الخبر كما قال الشاعر :

كَمْ يَجُودُ مُقْرِفٌ نَالِ الْمَلَا • وَكَرِيمٌ يُجْهَلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

(١) آية ٤٠ سورة ن . (٢) آية ٨٢ سورة يوسف . (٣) آية ٣٢ سورة النساء .

(٤) المقرئ : النذل التيم الأب .

والمراد بالآية كم جاءهم في أمر عهد عليه السلام من آية مُعْرِفَةٍ به دالة عليه . قال مجاهد والحسن وغيرهما : **بمعنى الآيات التي جاء بها موسى عليه السلام من فلق البحر والظلل من الغمام والعصا واليد وغير ذلك . وأمر الله تعالى نبيه بسؤالهم على جهة التقرع لهم والتوبيخ .** قوله تعالى : **(وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَدٍ مَا جَاءَهُ) (١)** لفظ عام لجميع العامة ، وإن كان المشار إليه بنى إسرائيل ؛ لكنهم بدّلوا ما في كتبهم ومجدّوا أمر عهد صلى الله عليه وسلم ؛ فاللفظ منسحب على كل مبتدل نعمة الله تعالى . وقال الطبري : النعمة هنا الإسلام ؛ وهذا قريب من الأول . ويدخل في اللفظ أيضا كفار قريش ؛ فإن بعث عهد صلى الله عليه وسلم فيهم نعمة عليهم ؛ فبدّلوا قبولها والشكر عليها كفرا .

قوله تعالى : **(إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (٢)** خبر يتضمن الوعيد . والعقاب مأخوذ من العقب ؛ كأن المعاقب يمشى بالمجازاة له في آثار عقبه ؛ ومنه عَقَبَ الرَّكَّابُ وَعَقَبَةُ الْقِدْرِ . فالعقاب والعقوبة يكونان بعقب الذنب ؛ وقد عاقبه بذنبه .

قوله تعالى : **زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ (٣)**

قوله تعالى : **(زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا)** على ما لم يسم فاعله . والمراد رؤساء قريش . وقرأ مجاهد وحميد بن قيس على بناء الفاعل . قال النحاس : وهي قراءة شاذة ؛ لأنه لم يتقدم للفاعل ذكر . وقرأ ابن أبي عملة « زُيِّنَتْ » بإظهار العلامة ؛ وجاز ذلك لكون التأنيث غير حقيق ، والمزني هو خالقها ومخترعها وخالق الكفر ، وزيّنها أيضا الشيطان بوسوسته وإغوائه . وخص الذين كفروا بالذكر لقبولهم التزيين جملة ؛ وإقبالهم على الدنيا وإعراضهم عن الآخرة بسببها . وقد جعل الله ما على الأرض زينة لها ليلو الخلق أيهم أحسن عملا ؛

(١) في ز « فالحجود » . (٢) عقبه الركاب (بضم فسكون) : الموضع يركب منه .

(٣) في هامش ب « في الصحاح : والعقبة أيضا شيء من المرق يردّه مستعير القدر إذا ردها » .



فالمؤمنون الذين هم على سنن الشرع لم تفتنهم الزينة ، والكفار تملكهم لأنهم لا يمتقدون غيرها . وقد قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه حين قدم عليه بالمال : اللهم إنا لا نستطيع إلا أن نفرح بما زينت لنا .

قوله تعالى : ﴿ وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ إشارة إلى كفار قريش ، فإنهم كانوا يعظمون حالهم من الدنيا ويقتبطون بها ، ويسخرون من أتباع محمد صلى الله عليه وسلم . قال ابن جريج : فى طلبهم الآخرة . وقيل : لفقرهم وإقلالهم ، بجلال وصُهب وأبن مسعود وغيرهم ، رضى الله عنهم . فنبه سبحانه على خفض منزلتهم لقبيح فعلهم بقوله : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ . وروى على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من استذل مؤمنا أو مؤمنة أو حقره لفقره وقلة ذات يده شمهه الله يوم القيامة ثم فضحه ومن بهت مؤمنا أو مؤمنة أو قال فيه ما ليس فيه أقامه الله تعالى على تل من نار يوم القيامة حتى يخرج مما قال فيه وإن عظم المؤمن أعظم عند الله وأكرم عليه من ملك مقرب وليس شيء أحب إلى الله من مؤمن تائب أو مؤمنة تائبة وإن الرجل المؤمن يعرف فى السماء كما يعرف الرجل أهله وولده " . ثم قيل : معنى « وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » أى فى الدرجة ؛ لأنهم فى الجنة والكفار فى النار . ويحتمل أن يراد بالفوق المكان ؛ من حيث إن الجنة فى السماء ، والنار فى أسفل السافلين . ويحتمل أن يكون التفضيل على ما يتضمنه زعم الكفار ؛ فإنهم يقولون : وإن كان معاد فلنا فيه الحظ أكثر مما لكم ؛ ومنه حديث خباب مع العاص ابن وائل ؛ قال خباب : كان لى على العاص بن وائل دين فأتته أبقاضاه ؛ فقال لى : لن أفضيك حتى تكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم . قال فقلت له : إني لن أكفر به حتى تموت ثم تبعث . قال : وإني لمبعوث من بعد الموت ؟ ! فسوف أفضيك إذا رجعت إلى مال وولده الحديث . وسيأتى بتمامه إن شاء الله تعالى . ويقال : سخرت منه وسخرت به ، وسخرت منه وسخرت به ، وهزئت منه وبه ؛ كل ذلك يقال ، حكاه الأخفش . والأسم

(١) خباب (بفتح الخاء وتشديد الباء) : بن الأوت ، شهد بدرًا ، وكان قينا فى الجاهلية ومن المهاجرين الأولين .

(٢) راجع ج ١١ ص ١٤٥

(١) السَّحَرِيَّةُ وَالسُّحْرَى وَالسَّحَرَى، وقرئ بهما قوله تعالى: «لَتَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُحْرِيًّا» وقوله: «فَاتَّخَذُوا مِنْهُمْ سُحْرِيًّا» . ورجل سُحْرَةٍ . يُسْحَرُ مِنْهُ، وَسُحْرَةٌ - بفتح الحاء - يُسْحَرُ مِنَ النَّاسِ . وفلان سُحْرَةٌ يَتَسَحَّرُ فِي الْعَمَلِ، يقال: خَادِمَةُ سُحْرَةٍ؛ وسُحْرَةٍ تَسْحَرُ كَلْفَهُ عَمَلًا بِلَا أَجْرَةٍ .

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ قال الضحاك: يعني من غير تَبَعَةٍ في الآخرة . وقيل: هو إشارة إلى هؤلاء المستضعفين، أي يرزقهم علو المنزل؛ فالآية تنبيه على عظيم النعمة عليهم . وجعل رزقهم بغير حساب من حيث هو دائم لا ينتهي، فهو لَا يَنْعَدُ . وقيل: إن قوله «بَغَيْرِ حِسَابٍ» صفة لرزق الله تعالى كيف يصرف؛ إذ هو جلت قدرته لَا يُنْفِقُ بَعْدَ، ففضله كله بغير حساب، والذي بحساب ما كان على عمل قدمه العبد؛ قال الله تعالى: «جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا» . والله أعلم . ويحتمل أن يكون المعنى بغير احتساب من المرزوقين، كما قال: «وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ» .

قوله تعالى: كَانِ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٢٢٢﴾

قوله تعالى: ﴿كَانِ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ أي على دين واحد . قال أبو بن كعب، وأبن زيد: المراد بالناس بنو آدم حين أخرجهم الله نَسَمًا من ظهر آدم فأقروا له بالوحدانية . وقال مجاهد: الناس آدم وحده؛ وسمى الواحد بلفظ الجمع لأنه أصل النسل . وقيل: آدم وحواء . وقال ابن عباس وقتادة: المراد بالناس القرون التي كانت بين آدم ونوح، وهي عشرة كانوا على الحق حتى اختلفوا فبعث الله نوحا فن بعده . وقال ابن أبي خيثمة: منذ خلق الله

(١) آية ٣٢ سورة الزمر . (٢) آية ١١٠ سورة المؤمنون .

(٣) آية ٢٦ سورة الباء . (٤) آية ٣ سورة الطلاق .

آدم عليه السلام إلى أن بعث محمدا صلى الله عليه وسلم خمسة آلاف سنة وثمانمائة سنة . وقيل : أكثر من ذلك ، وكان بينه وبين نوح ألف سنة ومائتا سنة . وعاش آدم تسعمائة وستين سنة ، وكان الناس في زمانه أهل ملة واحدة ، متمسكين بالدين ، تصالحهم الملائكة ، وداموا على ذلك إلى أن رفع إدريس عليه السلام فأختلفوا . وهذا فيه نظر ؛ لأن إدريس بعد نوح على الصحيح . وقال قوم منهم الكلبي والوافدي : المراد نوح ومن في السفينة ؛ وكانوا مسلمين ثم بعد وفاة نوح أختلفوا . وقال ابن عباس أيضا : كانوا أمة واحدة على الكفر ؛ يريد في مدة نوح حين بعثه الله . وعنه أيضا : كان الناس على عهد إبراهيم عليه السلام أمة واحدة ، كلهم كفار ؛ وولد إبراهيم في جاهلية ، فبعث الله تعالى إبراهيم وغيره من النبيين . فـ « كان » على هذه الأقوال على بابها من المضي المنقضي . وكل من قدر الناس في الآية مؤمنين قدر في الكلام فأختلفوا فبعث ، ودل على هذا الحذف : « وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ » أي كانت الناس على دين الحق فأختلفوا فبعث الله النبيين ، مبشرين من أطاع ومنذرين من عصى . وكل من قدرهم كفارا كانت بعثة النبيين إليهم . ويحتمل أن تكون « كان » للثبوت ، والمراد الإخبار عن الناس الذين هم الجنس كله أنهم أمة واحدة في خلقهم عن الشرائع ، وجهلهم بالحقائق ، لولا من الله عليهم ، وتفضله بالرسول إليهم . فلا يختص « كان » على هذا التأويل بالمضي فقط ، بل معناه معنى قوله : « وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا <sup>(١)</sup> » . و « أمة » مأخوذة من قولهم : أئمت كذا ، أي قصده ؛ فغنى « أمة » مقصدهم واحد ؛ ويقال للواحد : أمة ، أي مقصده غير مقصد الناس ؛ ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم في قس بن ساعدة : « يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُمَّةٌ وَحْدَهُ » . وكذلك قال في زيد بن عمرو بن نفيل . والأمة القامة ، كأنها مقصد سائر البدن . والإمة ( بالكسر ) : النعمة ؛ لأن الناس يقصدون قصدها . وقيل : إمام ، لأن الناس يقصدون قصد ما يفعل ؛ عن النحاس . وقرأ أبي بن كعب : « كان البشر أمة واحدة » وقرأ ابن مسعود « كان الناس أمة واحدة فأختلفوا فبعث » .

قوله تعالى : ( فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ ) وجهلهم مائة وأربعة وعشرون ألفا ، والرسل منهم ثلثمائة وثلاثة عشر ، والمذكورون في القرآن بالاسم العلم ثمانية عشر ، وأول الرسل آدم ؛ على

ما جاء في حديث أبي ذرٍّ، أخرجه الآجرى وأبو حاتم البستي . وقيل : نوح ، لحديث الشفاعة ؛ فإن الناس يقولون له : أنت أول الرسل . وقيل : إدريس ، وسيأتى بيان هذا في « الأعراف »<sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ نصب على الحال . ﴿ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ ﴾ اسم جنس بمعنى الكتب . وقال الطبري : الألف واللام في الكتاب للعهد ، والمراد التوراة . و ﴿ لِيُحْكَمَ ﴾ مسند إلى الكتاب في قول الجمهور ؛ وهو نصب بإضمار أن ، أى لأن يحكم ، وهو مجاز مثل « هَذَا كِتَابُنَا يُنْطَقُ عَلَيْكَ بِالْحَقِّ »<sup>(٢)</sup> . وقيل : أى ليحكم كل نبي بكتابه ، وإذا حكم بالكتاب فكأنما حكم الكتاب . وقراءة عاصم المجدري « لِيُحْكَمَ بَيْنَ النَّاسِ » على ما لم يسم فاعله ، وهى قراءة شاذة ؛ لأنه قد تقدم ذكر الكتاب . وقيل : المعنى ليحكم الله ، والضمير في « فيه » عائد على « ما » من قوله : « فيما » والضمير في « فيه » الثانية يحتمل أن يعود على الكتاب ، أى وما اختلف في الكتاب إلا الذين أوتوه . موضع « الذين » رفع بفعلهم . و « أُوتُوهُ » بمعنى أعطوه . وقيل : يعود على المنزل عليه ؛ وهو عهد صلى الله عليه وسلم ؛ قاله الزجاج . أى وما اختلف في النبي عليه السلام إلا الذين أعطوا صلمه . ﴿ بَقِيَا بَيْنَهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> نصب على المفعول له ، أى لم يختلفوا إلا للبني ، وقد تقدم معناه . وفي هذا تنبيه على السَّفَه في فعلهم ، والقبح الذى واقعوه . و « هدى » معناه أرشد ، أى فهدى الله أمة عهد إلى الحق بأن بين لهم ما اختلف فيه من كان قبلهم . وقالت طائفة : معنى الآية أن الأمم كذب بعضهم كتاب بعض ؛ فهدى الله تعالى أمة عهد للتصديق بجميعها . وقالت طائفة : إن الله هدى المؤمنين للحق فيما اختلف فيه أهل الكفاين ؛ من قولهم : إن إبراهيم كان يهوديا أو نصرانيا . وقال ابن زيد وزيد بن أسلم : من قبلتهم ؛ فإن اليهود إلى بيت المقدس ، والنصارى إلى المشرق ؛ ومن يوم الجمعة فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هذا اليوم الذى اختلفوا فيه فهدانا الله له فليهود غد وللنصارى بعد غد »<sup>(٤)</sup> ومن صياهم ، ومن جميع ما اختلفوا فيه . وقال ابن زيد :

(٢) آية ٢٩ سورة الباقية .

(٤) في ب ، ز : « الشعة » .

(١) راجع ج ٧ ص ٢٢٢

(٢) راجع ج ٢ ص ٢٨

وآختلفوا في عيسى فجعلته اليهود لِقْرِيَّةً ، وجعلته النصارى رَبًّا ؛ فهدى الله المؤمنين بأن جعلوه عبداً لله . وقال الفراء : هو من المقلوب - وآخاره الطبري - قال : وتقديره فهدى الله الذين آمنوا للحق <sup>(١)</sup> لما آختلفوا فيه . قال ابن عطية : ودعاه إلى هذا التقدير خوف أن يحتمل اللفظ أنهم آختلفوا في الحق فهدى الله المؤمنين لبعض ما آختلفوا فيه ، وعساه غير الحق في نفسه ؛ نحا إلى هذا الطبري في حكايته عن الفراء ، وأدعاء القلب على لفظ كتاب الله دون ضرورة تدفع إلى ذلك عجزٌ وسوءُ نظر ؛ وذلك أن الكلام يتخرج على وجهه ووصفه ، لأن قوله : « فَهْدَى » يقتضى أنهم أصابوا الحق ، وتم المعنى في قوله : « فيه » وتبين بقوله : « مِنَ الْحَقِّ » جنس ما وقع الخلاف فيه ، قال المهدوي : وقدم لفظ الاختلاف على لفظ الحق آهتما ، إذ العناية إنما هي بذكر الاختلاف . قال ابن عطية : وليس هذا عندى بقوى . وفي قراءة عبد الله بن مسعود « لما آختلفوا عنه من الحق » أى عن الإسلام . و (بِإِذْنِهِ) قال الزجاج : معناه بعلمه . قال النحاس : وهذا غلط ، والمعنى بأمره ، وإذا أُذِنَتْ في الشيء فقد أمرت به ؛ أى فهدى الله الذين آمنوا بأن أمرهم بما يجب أن يستعملوه . وفي قوله : (وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) رد على المعتزلة في قولهم : إن العبد يستنبذ بهداية نفسه .

قوله تعالى : أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمُ الْبَاسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴿١١١﴾

قوله تعالى : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ) «حسبتم» معناه ظنتم . قال قتادة والسدي وأكثر المفسرين : نزلت هذه الآية في غزوة الخندق حين أصاب المسلمين ما أصابهم من الجهد والشدة ، والحز والبرد ، وسوء العيش ، وأنواع الشدائد ؛ وكان كما قال الله تعالى : « وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ » <sup>(٢)</sup> . وقيل : نزلت في حرب أحد ؛ نظيرها - في آل عمران - « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ » (١) في ز ، ج : « وما آختلفوا فيه » وفي تفسير الطبري : « فإيا ... » . (٢) آية ١٠ سورة الأحزاب .

تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ<sup>(١)</sup> . وقالت فرقة : نزلت الآية تسلياً للمهاجرين حين تركوا ديارهم وأموالهم بأيدي المشركين ، وآثروا رضا الله ورسوله ، وأظهرت اليهود العداوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأسرقوم من الأغنياء النفاق ؛ فأُنزل الله تعالى تطيباً لقلوبهم « أَمْ حَسِبْتُمْ » . و « أَمْ » هنا منقطعة ، بمعنى بل ؛ وحكى بعض اللغويين أنها قد تجيء بمثابة ألف الاستفهام لابتدأ بها ، و « حسبتم » تطلب مفعولين ؛ فقال النحاة : « أن تدخلوا » تستد مسد المفعولين . وقيل : المفعول الثاني محذوف<sup>(٢)</sup> : أحسبتم دخولكم الجنة واقفاً . و « لَمَّا » بمعنى لم . و « مَثَلٌ » معناه شبه ؛ أى ولم تمتحنوا بمثل ما آمتحن به من كان قبلكم فصبروا كما صبروا . وحكى النضر بن شميل<sup>(٣)</sup> أن « مَثَلٌ » يكون بمعنى صفة ، ويموز أن يكون المعنى : ولما يصيبكم مثل الذى أصاب الذين من قبلكم ، أى من البلاء . قال وهب : وجد فيما بين مكة والطائف سبعون نبياً موقى ، كان سبب موتهم الجوع والقمل ، ونظير هذه الآية « أَلَسَ . أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ . وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ<sup>(٤)</sup> » على ما يأتى ؛ فاستدعاهم تعالى إلى الصبر ، ووعدهم على ذلك بالنصر فقال : « أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ » . والزلزلة : شدة التحريك ، تكون فى الأشخاص وفى الأحوال ؛ يقال : زلزل الله الأرض زلزلةً وزلزالا — بالكسر — فتزلزلت إذا تحزكت وأضطربت ؛ فعنى « زلزلوا » خوفوا وحرّكوا . والزلزال — بالفتح — الأسم . والزلزال : الشدائد . وقال الزجاج : أصل الزلزلة من زل الشيء عن مكانه ؛ فإذا قلت : زلزلته فعناه كررت زلله من مكانه . ومذهب سيويه أن زلزل رباعى كدحرج . وقرأ نافع « حَتَّى يَقُولُ » بالرفع ، والباقون بالنصب . ومذهب سيويه فى « حَتَّى » أن النصب فيما بعدها من جهتين والرفع من جهتين ؛ تقول : سرت حتى أدخل المدينة — بالنصب — على أن السير والدخول جميعاً قد مضيا ، أى سرت إلى أن أدخلها ، وهذه غاية ؛ وعليه قراءة من قرأ بالنصب . والوجه الآخر فى النصب فى غير الآية

(١) آية ١٤٢ سورة آل عمران . (٢) كذا فى الأصول ، وفى ابن عطية : تقديره أحسبتم .

(٣) فى بعض نسخ الأصل : « وحكى البصريون » . (٤) آية ٣٢٤ ، سورة التكبوت .

سرت حتى أدخلها ، أى كى أدخلها . والوجهان فى الرفع سرت حتى أدخلها ، أى سرت فأدخلها ، وقد مضى جميعا ، أى كنت سرت فدخلت . ولا تعمل حتى هاهنا بإضمار أن ، لأن بعدها جملة ؛ كما قال الفرزدق :

\* فَيَاجِبًا حَتَّى كُتِبَ <sup>(١)</sup> تَسْنِي \* .

قال النحاس : فعل هذا القراءة بالرفع أين وأصح معنى ، أى وزلزلوا حتى الرسول يقول ، أى حتى هذه حاله ؛ لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع منها ، والنصب على الغاية ليس فيه هذا المعنى . والرسول هنا شعيّا فى قول مقاتل ، وهو اليَسَع . وقال الكلبي : هذا فى كل رسول بعث إلى أمته وأجهد فى ذلك حتى قال : متى نصر الله ؟ . ورؤى عن الضحاك قال : يعنى محمدا صلى الله عليه وسلم ، وعليه يدل نزول الآية ، والله أعلم . والوجه الآخر فى غير الآية سرت حتى أدخلها ، على أن يكون السير قد مضى والدخول الآن . وحكى سيبويه : مريض حتى لا يرجونه ، أى هو الآن لا يرجى ؛ ومثله سرت حتى أدخلها لا أمتنع . وبالرفع قرأ مجاهد والأعرج وابن محيصن وشيبة . وبالنصب قرأ الحسن وأبو جعفر وابن أبى إسحاق وشبل وغيرهم . قال مكى : وهو الاختيار ؛ لأن جماعة القراء عليه . وقرأ الأعمش « وزلزلوا ويقول الرسول » بالواو بدل حتى . وفى مصحف ابن مسعود « وزلزلوا ثم زلزلوا ويقول » . وأكثر المتأولين على أن الكلام إلى آخر الآية من قول الرسول والمؤمنين ، أى بلغ الجهد بهم حتى استبطئوا النصر ؛ فقال الله تعالى : « أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ » . ويكون ذلك من قول الرسول على طلب استعجال النصر لاعلى شك وأرتياب . والرسول أسم جنس . وقالت طائفة : فى الكلام تقديم وتأخير ، والتقدير : حتى يقول الذين آمنوا متى نصر الله ؛ فيقول الرسول : ألا إن نصر الله قريب ؛ ففقد الرسول فى الرتبة لمكانته ، ثم قدم قول المؤمنين

(١) وتمام البيت \* كان أباهما تهتل أو مجاشع \*

مجاكيب بن يربوع رهن جبر ، وجعلهم من الضعة بحيث لا يسابون مثله لشره . وتهتل ومجاشع : رهط الفرزدق ، وهما ابنا دارم ( عن شرح الكواهد ) .

لأنه المتقدم في الزمان . قال ابن عطية : وهذا تحكم ، وحمل الكلام على وجهه غير متعذر .  
ويمحتمل أن يكون «أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ» إخبارا من الله تعالى مؤتغا بعد تمام ذكر القول .  
قوله تعالى : ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ رفع بالابتداء على قول سيبويه ، وعلى قول أبي العباس  
رفع بفعل ، أى متى يقع نصر الله . و «قريب» خبر «إن» . قال النحاس : ويجوز في غير  
القرآن «قريبا» أى مكانا قريبا . و «قريب» لا تنبيه العرب ولا تجمعه ولا تؤنثه في هذا  
المعنى ؛ قال الله عز وجل : ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ <sup>(١)</sup> . وقال الشاعر <sup>(٢)</sup> :  
له الوليلُ إن أَمسى ولا أُمُّ هانم • قريب ولا بَسْبَاسَةٌ بُنْةٌ يَشْكُرُ  
فإن قلت : فلان قريب لى ثنيت وجمعت ؛ فقلت : قريون وأقرباء وقرباء .

قوله تعالى : يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ  
وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ  
اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿٢١٥﴾  
فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ إن خَفَّتْ الهمزة ألقيت حركتها على السين  
فتحتها وحذفت الهمزة فقلت : يَسْأَلُونَكَ . ونزلت الآية في عمرو بن الجُمُوح ، وكان شيخا  
كبيرا فقال : يا رسول الله ، إن مالى كثير ، فماذا أنصتق ، وعلى من أنفق ؟ فقلت «يَسْأَلُونَكَ  
مَاذَا يُنْفِقُونَ» .

الثانية - قوله تعالى : ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ «ما» في موضع رفع بالابتداء ، و«ذا»  
الخبر ، وهو بمعنى الذى ، وحذفت الهاء لطول الأسم ، أى ما الذى ينفقونه ؛ وإن شئت  
كانت «ما» في موضع نصب بـ«ينفقون» و «ذا» مع «ما» بمنزلة شئ واحد ولا يحتاج  
إلى ضمير ، ومتى كانت أسما مركبا فهى في موضع نصب ؛ إلا ما جاء في قول الشاعر :



وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا • سوى أن يقولوا إني لك عاشق

فإن « عسى » لا تعمل فيه ؛ ذ • « ماذا » في موضع رفع وهو مركب ، إذ لا صلة له « هذا » .

الثالثة - قيل : إن السائلين هم المؤمنون ، والمعنى يسألونك ما هي الوجوه التي

ينفقون فيها ، وأين يضعون مالهم إنفاقه . قال السدي : نزلت هذه الآية قبل فرض الزكاة

ثم نسختها الزكاة المفروضة . قال ابن عطية : ووهم المهدوي على السدي في هذا ؛ فنسب

إليه أنه قال : إن الآية في الزكاة المفروضة ثم نسخ منها الوالدان . وقال ابن جريج وغيره :

هي نذب ، والزكاة غير هذا الإنفاق ؛ فعلى هذا لا نسخ فيها ، وهي مينة لمصارف صدقة

التطوع ؛ فواجب على الرجل الغني أن ينفق على أبيه المحتاجين ما يصلحهما في قدر حالهما من

حاله ، من طعام وكسوة وغير ذلك . قال مالك : ليس عليه أن يزوجه أباه ، وعليه أن ينفق

على امرأة أبيه ؛ كانت أمه أو أجنبية ، وإنما قال مالك : ليس عليه أن يزوجه أباه

لأنه رآه يستغنى عن التزويج غالبا ، ولو احتاج حاجة ماسة لوجب أن يزوجه ، لولا ذلك

لم يوجب عليه أن ينفق عليهما . فأما ما يتعلق بالعبادات من الأموال فليس عليه أن يعطيه

ما ييج به أو يفزوه ؛ وعليه أن يخرج عنه صدقة الفطر ؛ لأنها مستحقة بالفقرة والإسلام .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ ﴾ « ما » في موضع نصب بـ « أنفقتم » وكذا

« وما تنفقوا » وهو شرط والجواب « فلولو الدين » ، وكذا « وما تفعلوا من خير » شرط ، وجوابه

« فإن الله به عليم » وقد مضى القول في التيم والمساكين وابن السبيل . ونظير هذه الآية قوله

تعالى : « فَأَيَّ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ » . وقرأ علي بن أبي طالب « يفعلوا »

بالياء على ذكر الغائب ، وظاهر الآية الخبر ، وهي تتضمن الوعد بالمجازاة .

قوله تعالى : كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا

شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ

وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ( كُتِبَ ) معناه فرض ، وقد تقدم مثله . وقرأ قوم « كُتِبَ عليكم القتل » ؛ وقال الشاعر <sup>(١)</sup> :

كُتِبَ القتل والقتال علينا • وعلى الغنائيات بحرُ الذبول

هذا هو فرض الجهاد ، بين سبحانه أن هذا مما أُمِتَّ حنوا به وجُعِلَ وُصْلُهُ إلى الجنة . والمراد بالقتال قتال الأعداء من الكفار ، وهذا كان معلوما لهم بقرائن الأحوال ، ولم يؤذن للنبي صلى الله عليه وسلم في القتال مدة إقامته بمكة ؛ فلما هاجر أُذِنَ له في قتال من يقاتله من المشركين فقال تعالى : « أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا » <sup>(٢)</sup> ثم أُذِنَ له في قتال المشركين عامة . واختلفوا من المراد بهذه الآية ؛ ف قيل : أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، فكان القتال مع النبي صلى الله عليه وسلم فرض عين عليهم ؛ فلما استقرَّ الشرع صار على الكفاية ، قاله عطاء والأوزاعي . قال ابن جريج : قلت لعطاء : أوجب الغزو على الناس في هذه الآية ؟ فقال : لا ، إنما كُتِبَ على أولئك . وقال الجمهور من الأمة : أول فرضه إنما كان على الكفاية دون تعيين ، غير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا استنفرهم تعيين عليهم التغيير لوجوب طاعته . وقال سعيد ابن المسيب : إن الجهاد فرض على كل مسلم في عينه أبدا ؛ حكاه الماوردي . قال ابن عطية : والذي أَسْمَرَ عليه الإجماع أن الجهاد على كل أمة عهد صلى الله عليه وسلم فرض كفاية ، فإذا قام به من قام من المسلمين سقط عن الباقي ؛ إلا أن ينزل العدو بساحة الإسلام فهو حينئذ فرض عين ، وسيأتي هذا مبينا في سورة « براءة » <sup>(٣)</sup> إن شاء الله تعالى . وذكر المهدوي وغيره عن الثوري أنه قال : الجهاد تطوع . قال ابن عطية : وهذه العبارة عندى إنما هي على سؤال سائل وقد قيم بالجهاد ؛ ف قيل له : ذلك تطوع .

الثانية — قوله تعالى : ( وَهُوَ كَرُّ لَكُمْ ) ابتداء وخبر ، وهو كره في الطباع . قال ابن عرفة : الكُّرُّ المشقة ، والكره — بالفتح — ما أُكْرِهَتْ عليه ؛ هذا هو الاختيار ،

(١) تراجع المسئلة الثانية ج ٢ ص ٢٤٤ . (٢) هو عمر بن أبي ربيعة .

(٣) آية ٣٩ سورة الحج . (٤) راجع ج ٦ ص ١٢٦ .

ويجوز الضم في معنى الفتح فيكونان لغتين؛ يقال : كَرِهْتُ الشيءَ كَرْهًا وَكَرْهًا وَكَرَاهِيَةً ،  
وَأَكْرَهْتُهُ عَلَيْهِ إِكْرَاهًا . وإنما كان الجهاد كرهاً لأن فيه إنراج المال ومفارقة الوطن والأهل ،  
والتعرض بالجسد للشجاج والجراح وقطع الأطراف وذهاب النفس ؛ فكانت كراهيتهم لذلك ؛  
لا أنهم كرهوا فرض الله تعالى . وقال عكرمة في هذه الآية : إنهم كَرِهُوا ثُمَّ أَحْبَبُوا وقالوا :  
سمعنا وأطعنا ؛ وهذا لأن أمثال الأمر يتضمن مشقة ، لكن إذا عُرف الثواب هان في جنبه  
مُقاساة المشقات .

قلت : ومثاله في الدنيا إزالة ما يؤلم الإنسان ويخاف منه كقطع عضو وقلع ضرس  
وفصدٍ وحجامةٍ آتباء العافية ودوام الصحة ، ولا نعيم أفضل من الحياة الدائمة في دار الخلد  
والكرامة في مقعد صديق .

الثالثة - قوله تعالى : ( وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ) قيل : «عسى» بمعنى قد ، قاله الأصم .  
وقيل : هي واجبة . و«عسى» من الله واجبة في جميع القرآن إلا قوله تعالى : «عَسَى رَبُّهُ أَنْ  
طَلِقَنَّ أَنْ يَنْبُدَّهُ» . وقال أبو عبيدة : «عسى» من الله إيجاب ، والمعنى عسى أن تَكْرَهُوا  
ما في الجهاد من المشقة وهو خير لكم في أنكم تُغْلِبُونَ وَتُظْفِرُونَ وَتَنْمُونَ وَتُؤَجِرُونَ ، ومن  
مات مات شهيداً ، وعسى أن تحبوا الدعة وترك القتال وهو شر لكم في أنكم تُغْلِبُونَ وَتُدْلُونَ  
ويذهب أمركم .

قلت : وهذا صحيح لا غبار عليه ؛ كما أنفق في بلاد الأندلس ، تركوا الجهاد وجنبوا عن  
القتال وأكثروا من الفرار ؛ فاستولى المدعو على البلاد ، وأى بلاد ؟ ! وأسروا وقتلوا وسبيوا  
وأسترقوا ، فإنا لله وإنا إليه راجعون ! ذلك بما قدمت أيدينا وكسبته ! وقال الحسن في معنى  
الآية : لا تَكْرَهُوا الملمات الواقعة ؛ فَلَربَّ أمرٍ تَكْرَهُه فيه نجاتك ، وَلربَّ أمرٍ تَحِبُّه فيه عَطْبُكَ ،  
وأنشد أبو سعيد الضَّرِير :

رُبَّ أَمْرٍ تَتَّقِيهِ • جزَّ أَمْرًا تَرْتَضِيهِ  
خَفِيَ الْمَحْبُوبُ مِنْهُ • وَبَدَا الْمَكْرُوهُ فِيهِ

قوله تعالى : <sup>ط</sup>يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ  
كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ  
مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقْتَلُونَكَ  
حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ  
فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ  
أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢١٧﴾ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا  
وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢١٨﴾  
فيه اثنا عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ( يَسْأَلُونَكَ ) تقدم القول فيه . وروى جرير بن عبد الحميد  
ومحمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : ما رأيت قوما  
خيرا من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، ما سألوه إلا عن ثلاث عشرة مسألة كلهن  
في القرآن : « يسألونك عن المحيض » ، « يسألونك عن الشهر الحرام » ، « يسألونك عن التيمم » ؛  
ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم . قال ابن عبد البر : ليس في الحديث من الثلاث عشرة  
مسألة إلا ثلاث . وروى أبو اليسار عن جندب بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث  
رهطا وبعث عليهم أبا عبيدة بن الحارث أو عبيدة بن الحارث ؛ فلما ذهب لينطلق بكى صباة  
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فبعث عبد الله بن جحش ، وكتب له كتابا وأمره ألا يقرأ  
الكتاب حتى يبلغ مكان كذا وكذا ، وقال : ولا تكرر أصحابك على المسير ؛ فلما بلغ المكان قرأ  
الكتاب فأسترجع وقال : ممعاً وطاعة لله ولرسوله ، قال : فرجع رجلا ومضى بقيتهم ، فلقوا  
ابن الحضرمي فقتلوه ، ولم يدروا أن ذلك اليوم من رجب ؛ فقال المشركون : قتلتم في الشهر  
الحرام ؛ فانزل الله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ » الآية . وروى أن سبب نزولها أن

رجلين من بني كلاب لقيا عمرو بن أمية الضمري - وهو لا يعلم أنهما كانا عند النبي صلى الله عليه وسلم وذلك في أول يوم من رجب فقتلها؛ فقالت قريش: قتلها في الشهر الحرام؛ فزلت الآية. والقول بأن نزولها في قصة عبد الله بن جحش أكثر وأشهر، وأن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه مع تسعة رهط، وقيل ثمانية، في جمادى الآخرة قبل بذر بشهرين، وقيل في رجب. قال أبو عمر - في كتاب الدرر له - : ولما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلب كُرُز ابن جابر - وتُعرف تلك الحرجة ببدر الأولى - أقام بالمدينة بقية جمادى الآخرة ورجب، وبعث في رجب عبد الله بن جحش بن رثاب الأسدي ومعه ثمانية رجال من المهاجرين، وهم أبو حذيفة بن عتبة، وعُكاشة بن محصن، وعُتبة بن غزوان، وسُهيل بن بيضاء الفهري، وسعد بن أبي وقاص، وعامر بن ربيعة، وواقد بن عبد الله التيمي، وخالد بن بكير اللثي. وكتب لعبد الله بن جحش كتابا، وأمره ألا ينظر فيه حتى يسير يومين ثم ينظر فيه [ فيمضي لِمَا أمره به ] ولا يستكره أحدا من أصحابه، وكان أميرهم، ففعل عبد الله بن جحش ما أمره به؛ فلما فتح الكتاب وقرأه وجد فيه: "إذا نظرت في كتابي هذا فامض حتى تنزل نخلة بين مكة والطائف فترصد بها قريشا، وتعلم لنا من أخبارهم". فلما قرأ الكتاب قال: سمعا وطاعة؛ ثم أخبر أصحابه بذلك، وبأنه لا يستكره أحدا منهم، وأنه ناهض لوجهه بمن أطاعه، وأنه إن لم يطعمه أحد مضى وحده؛ فمن أحب الشهادة فلينهض، ومن كره الموت فليرجع. فقالوا: كلنا نرغب فيما ترغب فيه، وما منا أحد إلا وهو سامع مطيع لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ونهضوا معه؛ فسلك على الحجاز، وشرد لسعد بن أبي وقاص وعُتبة بن غزوان حمل كانا يعتقبانه فتخلفا في طلبه، ونفذ عبد الله بن جحش مع سائرهم لوجهه حتى نزل بنخلة؛ ففرت بهم عير لقريش تحمل زبيا وتجارة فيها عمرو بن الحضرمي - وأسم الحضرمي عبد الله بن عباد من الصدف، والصدف بطن من حضرموت - وعثمان بن عبد الله بن المغيرة، وأخوه نوفل ابن عبد الله بن المغيرة المخزوميان، والحكم بن كيسان مولى بني المغيرة؛ فتشاور المسامون وقالوا: نحن في آخر يوم من رجب الشهر الحرام؛ فإن نحن قاتلناهم هتكا حرمة الشهر الحرام: وإن

تركاهم الليلة دخلوا الحرم؛ ثم أنفقوا على لقائهم ، فرمى واقد بن عبد الله التيمي عمرو بن الحضرمي فقتله ، وأسروا عثمان بن عبد الله والحكم بن كيسان ، وأفلت نوفل بن عبد الله ؛ ثم قدموا بالير والأسيرين ، وقال لهم عبد الله بن جحش : أعزّلوا مما غنمنا الخمس لرسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلوا ؛ فكان أول خمس في الإسلام ، ثم نزل القرآن : « وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ » فأقر الله ورسوله فعل عبد الله بن جحش ورضيه وسنه للأمة إلى يوم القيامة ؛ وهي أول غنيمة غنمت في الإسلام ، وأول أمير ، وعمرو بن الحضرمي أول قتيل . وأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل ابن الحضرمي في الشهر الحرام ، فسقط في أيدي القوم ؛ فأنزل الله عز وجل : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ » إلى قوله : « هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ » . وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم الفداء في الأسيرين ؛ فأما عثمان بن عبد الله فأتى مكة كافرا ، وأما الحكم بن كيسان فأسلم وأقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى استشهد ببئر معونة ، ورجع سعد وعتبة إلى المدينة سالمين . وقيل : إن أنطلاق سعد ابن أبي وقاص وعتبة في طلب بعيرهما كان عن إذن من عبد الله بن جحش ، وإن عمرو بن الحضرمي وأصحابه لما رأوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هابوهم ؛ فقال عبد الله ابن جحش : إن القوم قد فزعوا منكم ، فأحلقوا رأس رجل منكم فليتعرض لهم ، فإذا رأوه مخلوقا أمنا وقالوا : قوم تحمار لا بأس عليكم ، وتشاوروا في قتالهم ، الحديث . وتفاءلت اليهود وقالوا : واقد وقديت الحرب ، وعمرو عمرت الحرب ، والحضرمي حضرت الحرب . وبعث أهل مكة في فداء أسيريه<sup>(٢)</sup> ؛ فقال : لأنفديهما حتى يقدم سعد وعتبة ، وإن لم يقدما قتلناهما بهما ؛ فلما قدما فاداهما ؛ فأما الحكم فأسلم وأقام بالمدينة حتى قتل يوم بئر معونة شهيدا ، وأما عثمان فرجع إلى مكة فأتى بها كافرا ، وأما نوفل فضرب بطن فرسه يوم الأحزاب ليدخل الخندق على المسلمين فوقع في الخندق مع فرسه فتحطما جميعا فقتله الله تعالى ؛ وطلب المشركون جيفته بالثمن ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خذوه فإنه خبيث الخيفة خبيث الدية " فهذا سبب نزول قوله تعالى : « يسألونك عن الشهر الحرام » . وذكر ابن إسحاق أن قتل

عمرو بن الحضرمي كان في آخر يوم من رجب ؛ على ما تقدم . وذكر الطبري عن السدي وغيره أن ذلك كان في آخر يوم من جمادى الآخرة ، والأول أشهر ؛ على أن ابن عباس قد ورد عنه أن ذلك كان في أول ليلة من رجب ، والمسلمون يظنونها من جمادى . قال ابن عطية : وذكر صاحب بن عباد في رسالته المعروفة بالأسدية أن عبد الله بن جحش سُمي أمير المؤمنين في ذلك الوقت لكونه مؤمرا على جماعة من المؤمنين .

الثانية - وأختلف العلماء في نسخ هذه الآية ؛ فالجمهور على نسخها ، وأن قتال المشركين في الأشهر الحرم مباح . وأختلفوا في ناسخها ؛ فقال الزهري : نسخها « وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً » . وقيل : نسخها غزو النبي صلى الله عليه وسلم تقيفا في الشهر الحرام ، وإغزائه أبا عامر إلى أوطاس في الشهر الحرام . وقيل : نسخها بيعة الرضوان على القتال في ذي القعدة ، وهذا ضعيف ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما بلغه قتل عثمان بمكة وأنهم عازمون على حربه بايع حينئذ المسلمين على دفعهم لا على الابتداء بقتالهم . وذكر البيهقي عن عروة بن الزبير عن خير حديث محمد بن إسحاق في أثر قصة الحضرمي : « فأنزل الله عز وجل : **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ** » الآية ، قال : فحدثهم الله في كتابه أن القتال في الشهر الحرام حرام كما كان ، وأن الذي يستحلون من المؤمنين هو أكبر من ذلك من صدّهم عن سبيل الله حين يسجنونهم ويعذبونهم ويحبسونهم أن يهاجروا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكفرهم بالله وصدّهم المسلمين عن المسجد الحرام في الحج والعمرة والصلاة فيه ، وإخراجهم أهل المسجد الحرام وهم سُكَّانُه من المسلمين ، وقتلتهم إياهم عن الدين ؛ فبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم عقل ابن الحضرمي وحرم الشهر الحرام كما كان يحرمه ، حتى أُنزل الله عز وجل : « **بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ** » . وكان عطاء يقول : الآية مُحْكَمَةٌ ، ولا يجوز القتال في الأشهر الحرم ، ويخلف على ذلك ؛ لأن الآيات التي وردت بعدها عامة في الأزمنة ، وهذا

(١) آية ٣٦ سورة التوبة . (٢) هو أبو عامر الأشعري ، ابن م أبي موسى الأشعري .

(٣) أوطاس : واد في ديار هوازن ، وفيه كانت وقعة حنين . راجع طبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام في غزوة حنين .

(٤) في بعض النسخ : « ينسحبونهم » . (٥) قتل القنيل : أصلى ورثته دية بعد قتله .

خاص والعام لا ينسخ الخاص باتفاق . وروى أبو الزبير عن جابر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقاتل في الشهر الحرام إلا أن يغزى <sup>(١)</sup> .

الثالثة — قوله تعالى : ( قِتَالٍ فِيهِ ) « قتال » بدل عند سيبويه بدل أشتمال ، لأن السؤال أشتمل على الشهر وعلى القتال ، أى يسألك الكفار تعجباً من هتك حرمة الشهر ، فسؤالهم عن الشهر إنما كان لأجل القتال فيه . قال الزجاج : المعنى يسألونك عن القتال في الشهر الحرام . وقال القتيبي : يسألونك عن القتال في الشهر الحرام هل يجوز؟ فأبدل قتالا من الشهر ، وأنشد سيبويه :

فما كان قبسُ هلكه هلكَ واحدٌ • ولكنه بُيِّنَ قومٌ تهَدَّمَا <sup>(٢)</sup>

وقرأ عكرمة « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قَاتِلْ » بنير ألف فيهما . وقيل : المعنى يسألونك عن الشهر الحرام وعن قتال فيه ، وهكذا قرأ ابن مسعود ؛ فيكون مخفوضا بمن على التكرير، قاله الكسائي . وقال الفراء : هو مخفوض على نية عن . وقال أبو عبيدة : هو مخفوض على الجوار . قال النحاس : لا يجوز أن يُعربَ الشيء على الجوار في كتاب الله ولا في شيء من الكلام ، وإنما الجوار غلط ؛ وإنما وقع في شيء شاذ ، وهو قولهم : هذا بحُرِّ صَبَّ حَرِبَ ، والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية : هذان : بحرا صَبَّ حَرِبَانِ ، وإنما هذا بمنزلة الإقواء ، ولا يجوز أن يحمل شيء من كتاب الله على هذا ، ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها . قال ابن عطية : وقال أبو عبيدة : هو خفض على الجوار ؛ وقوله هذا خطأ . قال النحاس : ولا يجوز إضمار عن ؛ والقول فيه أنه بدل . وقرأ الأعراب « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ » بالرفع . قال النحاس : وهو غامض في العربية ، والمعنى فيه يسألونك عن الشهر الحرام أجاز قتال فيه ؟ فقلوه : « يسألونك » يدل على الاستفهام ؛ كما قال امرؤ القيس :

(١) كذا في تفسير الفخر الرازي وكثير من كتب التفسير ، وفي الأصول : « إلا أن يغزى أو يغزو » . وفي الطبري :

« إلا أن يغزى أو يغزو حتى إذا حضر ذلك أقام حتى ينسلخ » . (٢) البيت لعبدة بن الطبيب ، رُفِيَ فيه

قيس بن عاصم المقرئ ، وكان سيد أهل الورع من تميم . ( عن كتاب سيبويه ج ١ ص ٧٧ طبع بولاق ) .



أَصَاحَ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيْضَهُ • كَلَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُّكَلِّ<sup>(١)</sup>  
والمعنى : أترى برقاً ، فحذف ألف الاستفهام ؛ لأن الألف التي في «أصاح» تدل عليها وإن  
كانت حرف نداء ؛ كما قال الشاعر :

\* تَرُوحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ •

والمعنى : أتروح ؛ فحذف الألف لأن أم تدل عليها .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ ابتداء وخبر ، أى مستنكر ؛ لأن تحريم  
القتال في الشهر الحرام كان ثابتاً يومئذ إذ كان الابتداء من المسلمين . والشهر في الآية أسم  
جنس ، وكانت العرب قد جعل الله لها الشهر الحرام قواماً تعتدل عنده ، فكانت لا تسفك  
دماً ، ولا تُغير في الأشهر الحُرُم ، وهى رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم ؛ ثلاثة سرْد<sup>(٢)</sup>  
وواحد قَرْد . وسيأتى لهذا مزيد بيان في « المائدة » إن شاء الله تعالى .<sup>(٣)</sup>

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ابتداء ( وَكُفْرٌ بِهِ ) عطف على  
« صَدَّ » ( وَالتَّسْجِدَ الْحَرَامَ ) عطف على سَبِيلِ اللَّهِ ( وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ ) عطف على صَدَّ ،  
وخبر الابتداء ( أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ) أى أعظم إنما من القتال في الشهر الحرام ؛ قاله المبرد وغيره .  
وهو الصحيح ، لطول منع الناس عن الكعبة أن يطاف بها . « وَكُفْرٌ بِهِ » أى بالله ، وقيل :  
« وَكُفْرٌ بِهِ » أى بالحج والمسجد الحرام . « وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ » أى أعظم عقوبة  
عند الله من القتال في الشهر الحرام . وقال الفراء : « صَدَّ » عطف على « كبير » . « والمسجد »  
عطف على الماء في « به » ؛ فيكون الكلام نسفاً متصلاً غير منقطع . قال ابن عطية :  
وذلك خطأ ؛ لأن المعنى يسوق إلى أن قوله : « وكفر به » أى بالله عطف أيضاً على  
« كبير » ، ويحى من ذلك أن إخراج أهل المسجد منه أكبر من الكفر عند الله ، وهذا بين

(١) الويض : لمع البرق . قوله : كلع اليدين . أراد كحركة اليدين وتقليبهما . والحى : ما ارتفع من السحاب .  
وقيل : هو الذى يمرض اعراض الجبل قبل أن يطبق السماء . والمكل من السحاب : الملع باليرق . ويقال :  
هو الذى حوله قطع من السحاب . (٢) الثلاثة السرد : ذو القعدة وذو الحجة والمهرم . والسرد التنايع . والواحد  
الفرد : رجب ؛ وصار فرداً لأنه يأتى بعده شعبان وشهر رمضان وشوال . (٣) راجع ج ٦ ص ٣٩

فساده . ومعنى الآية على قول الجمهور : إنكم يا كفار قريش تستعظمون علينا القتال في الشهر الحرام ، وما تفعلون أتم من الصّد عن سبيل الله لمن أراد الإسلام ، ومن كفركم بالله وإخراجكم أهل المسجد منه ؛ كما فعلتم برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أكبر جرماً عند الله . وقال عبد الله بن جحش رضى الله عنه :

تَعْدُونَ قِتْلًا فِي الْحَرَامِ عَظِيمَةً • وَأَعْظَمُ مِنْهُ لَوْ رَى الرَّشِدَ رَاشِدُ  
صُدُوكُمْ عَمَّا يَقُولُ مُحَمَّدٌ • وَكُفْرُ بِهِ وَاللَّهُ رَآهُ وَشَاهَدُ  
وَإِخْرَاجَكُمْ مِنْ مَسْجِدِ اللَّهِ أَهْلَهُ • لثَلَا يُرَى اللَّهُ فِي الْبَيْتِ سَاجِدُ  
فَإِنَّا وَإِنْ عَيَّرْتُمُونَا بِقَتْلِهِ • وَأَرْجَفَ بِالْإِسْلَامِ بَاغٌ وَحَاسِدُ  
سَقَيْنَا مِنْ آبِنِ الْحَضْرَمِيِّ رِمَاحَنَا • بَنَخْلَةً لَمَّا أَوْقَدَ الْحَرْبَ وَاقِدُ  
دَمًا وَأَبْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَثَمَانُ بَيْنَنَا • يُنَازِعُهُ غُلٌّ مِنَ الْقِدِّ عَانِدُ

وقال الزهرى ومجاهد وغيرهما : قوله تعالى : « قُلْ قَاتِلْ فِيهِ كَبِيرٌ » منسوخ بقوله : « وقاتلوا المشركين كافة » وبقوله : « فاقتلوا المشركين » . وقال عطاء : لم ينسخ ، ولا يبنى القتال في الأشهر الحرم ؛ وقد تقدّم .

السادسة - قوله تعالى : « وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ » قال مجاهد وغيره : الفتنة هنا الكفر ، أى كفركم أكبر من قتلنا أولئك . وقال الجمهور : معنى الفتنة هنا فتنتهم المسلمين عن دينهم حتى يهلكوا ، أى أن ذلك أشدّ أجراماً من قتلهم في الشهر الحرام .

السابعة - قوله تعالى : « وَلَا يَزَالُونَ » ابتداء خبر من الله تعالى ، وتحذير منه للؤمنين من شرّ الكفرة . قال مجاهد : يعنى كفار قريش . « ويدركم » نصب بحتى ، لأنها غاية مجزدة .

الثامنة - قوله تعالى : « وَمَنْ يَرْتَدِدْ » أى يرجع عن الإسلام إلى الكفر « فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ » أى بطلت وفسدت ؛ ومنه الحبط وهو فساد يلحق المواشى في بطونها من كثرة أكلها الكلال فتتفخ أجوافها ، وربما تموت من ذلك ؛ فالآية تهديد للمسلمين ليثبتوا على دين الإسلام .

التاسعة — وأختلف العلماء في المرتد هل يستتاب أم لا ؟ وهل يحبط عمله بنفس الردة أم لا ، إلا على الموافاة على الكفر ؟ وهل يورث أم لا ؟ فهذه ثلاث مسائل :

الأولى — قالت طائفة : يُستتاب ، فإن تاب وإلا قُتل ؛ وقال بعضهم : ساعة واحدة . وقال آخرون : يستتاب شهرا . وقال آخرون : يستتاب ثلاثا ، على ما روى عن عمر وعثمان ، وهو قول مالك رواه عنه ابن القاسم . وقال الحسن : يستتاب مائة مرة ، وقد روى عنه أنه يقتل دون استتابة ، وبه قال الشافعي في أحد قوله ، وهو أحد قول طائوس وعبيد بن عمير . وذكر مَحْنُونُ أن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون كان يقول : يقتل المرتد ولا يستتاب ؛ واحتج بحديث معاذ وأبي موسى ، وفيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث أبا موسى إلى اليمن أتبعه معاذ بن جبل فلما قَدِمَ عليه قال : أنزل ، وألقى إليه وسادة ، وإذا رجل عنده مَوْثِقٌ ، قال : ما هذا ؟ قال : هذا كان يهوديا فأسلم ثم راجع دينه دين السوء فتهود . قال : لا أجلس حتى يُقتل ، قضاء الله ورسوله ؛ فقال : أجلس . قال : [ نعم ] لا أجلس حتى يُقتل ، قضاء الله ورسوله — ثلاث مرات — فأمر به فقتل ؛ خرجته مسلم وغيره . وذكر أبو يوسف عن أبي حنيفة أن المرتد يُعرض عليه الإسلام فإن أسلم وإلا قُتل مكانه ، إلا أن يطلب أن يُؤجَّل ، فإن طلب ذلك أُجِّل ثلاثة أيام ؛ والمشهور عنه وعن أصحابه أن المرتد لا يقتل حتى يستتاب . والزنديق عندهم والمرتد سواء . وقال مالك : وتقتل الزنادقة ولا يستتابون . وقد مضى هذا أول « البقرة » . وأختلفوا فيمن خرج من كفر إلى كفر ؛ فقال مالك وجمهور الفقهاء : لا يُعترض له ؛ لأنه أنتقل إلى مالو كان عليه في الابتداء لأقتر عليه . وحكى ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه يقتل ؛ لقوله عليه السلام : ” من بدل دينه فأقتلوه “ ولم يخص مسلما من كافر . وقال مالك : معنى الحديث من خرج من الإسلام إلى الكفر ، وأما من خرج من كفر إلى كفر فلم يُن بهذا الحديث ؛ وهو قول جماعة من الفقهاء . والمشهور عن الشافعي ما ذكره المُرْزِيّ والربيع أن المبدل لدينه من أهل الذمة يُلحقه الإمام

بارض الحرب ويُخرجه من بلده ويستحلّ ماله مع أموال الحربيين إن غلب على الدار ؛ لأنه إنما جعل له الذمة على الدين الذي كان عليه في حين عقد العهد . واختلفوا في المرتدة ؛ فقال مالك والأوزاعي والشافعي والليث بن سعد : تُقتل كما يُقتل المرتد سواء ؛ وحجتهم ظاهر الحديث : " من بدل دينه فأقتلوه " . و « من » يصلح للذكر والأنثى . وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه : لا تقتل المرتدة ؛ وهو قول ابن شبرمة ، وإليه ذهب ابن علية ، وهو قول عطاء والحسن . واحتجوا بأن ابن عباس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من بدل دينه فأقتلوه " ثم إن ابن عباس لم يقتل المرتدة ، ومن روى حديثا كان أعلم بتأويله ؛ وروى عن عليّ مثله . ونهى صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان . واحتج الأولون بقوله عليه السلام : " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان ... " فعم كل من كفر بعد إيمانه ؛ وهو أصح .

العاشرة — قال الشافعي : إن من ارتد ثم عاد إلى الإسلام لم يحبط عمله ولا تجب الردة الذي فرغ منه ؛ بل إن مات على الردة فحينئذ تحبط أعماله . وقال مالك : تحبط بنفس الردة ؛ ويظهر الخلاف في المسلم إذا حج ثم ارتد ثم أسلم ؛ فقال مالك : يلزمه الحج ، لأن الأول قد حبط بالردة . وقال الشافعي : لا إعادة عليه ، لأن عمله باق . وأستظهر علمنا بقوله تعالى : « لَئِنْ أَشْرَكَكَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ » <sup>(١)</sup> . قالوا : وهو خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد أمته ؛ لأنه عليه السلام يستحيل منه الردة شرعا . وقال أصحاب الشافعي : بل هو خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم على طريق التغليظ على الأمة ، وبيان أن النبي صلى الله عليه وسلم على شرف منزلته لو أشرك لحبط عمله ؛ فكيف أنتم ! لكنه لا يشرك لفضل مرتبته ؛ كما قال : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ مِنْ يَأْتِ مِنْكُمْ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ » <sup>(٢)</sup> وذلك لشرف منزلته ؛ وإلا فلا يتصور إتيان من صيانة لزوجهن المكرم المعظم ؛ ابن العربي . وقال علمنا : إنما ذكر الله الموافاة شرطا ما هنا لأنه علق عليها الخلود في النار جزاء ؛ فمن وافى على الكفر خلده الله في النار بهذه الآية ، ومن أشرك حبط عمله بالآية الأخرى ، فهما آيتان

مفيدتان لمعنيين وحكيين متغايرين . وما خوطب به عليه السلام فهو لأمنته حتى يثبت اختصاصه ، وما ورد في أزواجه فإنما قيل ذلك فيهن ليبيّن أنه لو تصوّر لكان هتكاً أحدهما حرمة الدين ، والثاني لحرمة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكل هتك حرمة عقاب ، ويترّل ذلك منزلة من عصي في الشهر الحرام أو في البلد الحرام أو في المسجد الحرام ، يضاعف عليه العذاب بعدد ما هتك من الحرمات . والله أعلم .

الحادية عشرة — وهي اختلاف العلماء في ميراث المرتد ، فقال علي بن أبي طالب والحسن والشعبي والحكم والليث وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه : ميراث المرتد لورثته من المسلمين . وقال مالك وربيعة وآبن أبي ليلى والشافعي وأبو ثور : ميراثه في بيت المال . وقال آبن شبرمة وأبو يوسف ومحمد والأوزاعي في إحدى الروايتين : ما آكتسبه المرتد بعد الردة فهو لورثته المسلمين . وقال أبو حنيفة : ما آكتسبه المرتد في حال الردة فهو فيء ، وما كان مكتسباً في حالة الإسلام ثم آرتد يرثه ورثته المسلمون ؛ وأما آبن شبرمة وأبو يوسف ومحمد فلا يفتصلون بين الأمرين ؛ ومطلق قوله عليه السلام : « لا وراثه بين أهل ملتين » يدل على بطلان قولهم . وأجمعوا على أن ورثته من الكفار لا يرثونه ، سوى عمر بن عبد العزيز فإنه قال : يرثونه .

الثانية عشرة — قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا ﴾ الآية . قال جندب آبن عبد الله وعروة بن الزبير وغيرهما : لما قتل واقد بن عبد الله التيمي عمرو بن الحضرمي في الشهر الحرام توقف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أخذ نحمسه الذي وفق في فرضه له عبد الله بن جحش وفي الأسيرين ، فعنف المسلمون عبد الله بن جحش وأصحابه حتى شق ذلك عليهم ، فلتافهم الله عز وجل بهذه الآية في الشهر الحرام وفرج عنهم ، وأخبر أن لهم نواب من هاجر وغزا ، فالإشارة إليهم في قوله : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا » ثم هي باقية في كل

من فعل ما ذكره الله عز وجل . وقيل : أن لم يكونوا أصابوا وزراً فليس لهم أجر؛ فأنزل الله : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا » إلى آخر الآية .

والهجرة معناها الانتقال من موضع إلى موضع ، وقصد ترك الأول إشاراً للثاني . والمهجر ضد الوصل . وقد هجره هجرًا وهجرانًا ، والأسم الهجرة . والمهاجرة من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية . والتهاجر التقاطع . ومن قال : المهاجرة الانتقال من البادية إلى الحاضرة فقد أوهم ؛ بسبب أن ذلك كان الأغلب في العرب ، وليس أهل مكة مهاجرين على قوله . « وجاهد » مفاعلة من جاهد إذا أستخرج الجهد ، مجاهدة وجهادا . والاجتهاد والتجاهد : بذل الوسع والمجهود . والجهاد ( بالفتح ) : الأرض الصلبة . « ويرجون » معناه يطمعون ويستقربون . وإنما قال « يرجون » وقد مدحهم لأنه لا يعلم أحد في هذه الدنيا أنه صائر إلى الجنة ولو بلغ في طاعة الله كل مبلغ ، لأمرين : أحدهما — لا يدري بما يُنجم له . والثاني — لثلاث يتكلم على عمله ؛ والرجاء يتم ، والرجاء أبدا معه خوف ولا بُد ، كما أن الخوف معه رجاء . والرجاء من الأمل ممدود ؛ يقال : رجوت فلانا رجوا ورجاء ورجاوة ، يقال : ما أتيتك إلا رجاءة الخير . وترجيته وأرجيته ورجيته وكله بمعنى رجوته ، قال بشر يخاطب بنته :

فَرَجَى الْخَيْرَ وَأَنْتَظِرِي إِيَّاي \* إِذَا مَا الْقَارِطُ الْعَرَى أَبَا

ومالي في فلان رجية ، أى ما أرجو . وقد يكون الرجو والرجاء بمعنى الخوف ، قال الله تعالى : « مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا » أى لا تحافون عظمة الله ؛ قال أبو ذؤيب :

إِذَا لَسَعْتَهُ النُّحْلُ لَمْ يَرْجُ لَسَعَهَا \* وَخَالَفَهَا فِي بَيْتِ نُوبٍ عَوَامِلِ<sup>(١)</sup>

أى لم يخف ولم يُبال . والرجا — مقصور — : ناحية البر وحافاتها ، وكل ناحية رجاء . والعوام من الناس يخطئون في قولهم : يا عظيم الزجا ؛ فيقصرون ولا يمدون .

(١) يريد أن المسلمين وأهل السرية لما فزع الله عنهم ما كانوا فيه من أمر قتل ابن الحضرمي في الشهر الحرام بإزال قوله تعالى : « يسألونك عن الشهر الحرام » الآية ، ظنوا أنه إنما نهي عنهم الإنم فقط ولا أجر لهم فطمعوا فيه فقالوا : يا رسول الله ، أنطمع أن تكون لنا غزوة تعطى فيها أجر المجاهدين ؟ وفي رواية : أن لم يكونوا أصابوا وزرا فلا أجر لهم ؟ فأنزل الله تعالى قوله : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا » الآية ، فوضعهم الله في ذلك على أعظم رجاء . (٢) آية ١٣ سورة نوح . (٣) خالفها (بالخاء المعجمة) : خلفها إلى عسلها وهي غائبة فقد سرحت ترى . يروى : « خالفها — عواسل » بالخاء المعجمة ، أى لازمها . والنوب : النحل ؛ وهو جمع نأب ؛ لأنها ترى ثم تنوب إلى موضعها .

قوله تعالى : **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ أَعْطُوا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ** ﴿٢١٩﴾

قوله تعالى : **(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا)** . فيه تسع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : **(يَسْأَلُونَكَ)** السائلون هم المؤمنون ؛ كما تقدم . والخمر مأخوذة من خمر إذا ستر ؛ ومنه خمار المرأة . وكل شيء غطي شيئا فقد خمره ؛ ومنه **«خَمَرُوا آيَاتَكُمْ»** فالخمر تخمر العقل ، أى تغطيه وتستره ؛ ومن ذلك الشجر الملتف يقال له : **الخمر** (بفتح الميم) لأنه يغطي ما تحته ويستره ؛ يقال منه : **أَخْمَرَتِ الْأَرْضُ كَثْرَ خَمْرها** ؛ قال الشاعر :

أَلَا يَازِيدُ وَالضَّحَاكَ سَيَرَا \* فَقَدْ جَاوَزَتَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

أى سيرا مُدَلِّين فقد جاوزتا الوَهْدَةَ التى يستر بها الذئب وغيره . وقال العجاج يصف جيشا يمشى برايات وجيوش غير مُسْتَخِفٍ :

فِي لَامِعِ الْعِقْبَانِ لَا يَمْشِي الْخَمَرُ \* يُوجِّهُ الْأَرْضَ وَيَسْتَأْقُ الشَّجَرَ <sup>(٢)</sup>

ومنهم قولهم : دخل في عُمار الناس وخُمارهم ؛ أى هو فى مكان خاف . فلما كانت الخمر تستر العقل وتغطيه سُمِّيَتْ بذلك . وقيل : إنما سُمِّيَتْ الخمر خمرًا لأنها تُرَكَّتْ حتى أدركت ؛ كما يقال : قد أَخْمَرَ العجين ، أى بلغ إدراكه . وخمر الرأى ، أى ترك حتى يتبين فيه الوجه . وقيل : إنما سُمِّيَتْ الخمر خمرًا لأنها تخالط العقل ، من الخامرة وهى المخالطة ؛ ومنهم قولهم : دخلت فى خمار الناس ، أى أختلطت بهم . فالمعاني الثلاثة متقاربة ؛ فالخمر تُرَكَّتْ وَخُمِرَتْ حتى أدركت ، ثم خالطت العقل ، ثم خمرته ؛ والأصل **الستر** .

(١) راجع ص ٣٧ من هذا الجزء . (٢) العقبان (جمع عقاب) : الرايات . وقوله : «وجه الأرض» أى لا يميز بشئ . إلا جعله جهة واحدة ؛ فيكون وجهه مع وجهه حيث يذهب . وقوله : «يستأق الشجر» أى يمر بالرمث (مرعى من مراعى الابل) والعرج وسائر الشجر فيستأقه معه ؛ يذهب به من كثرتة . وفى «العقبان» بالياء ، وقال : «العقبان الخالص من الذهب ويقال هو ما يثبت نباتا وليس مما يحصل من الحجارة» وكذا فى ج .

والخمر : ماء العنب الذي غلّى أو طبخ ؛ وما خامر العقل من غيره فهو في حكمه ، لأن إجماع العلماء أن القمار كله حرام . وإنما ذكر الميسر من بينه فجعل كله قياسا على الميسر ؛ والميسر إنما كان قمارا في الجزر خاصة ؛ فكذلك كل ما كان كالخمر فهو بمنزلتها .

الثانية - والجمهور من الأمة على أن ما أسكر كثيره من غير نحر العنب فمحرم قليله وكثيره ، والحد في ذلك واجب . وقال أبو حنيفة والثوري وأبن أبي ليلى وابن شبرمة وجماعة من فقهاء الكوفة : ما أسكر كثيره من غير نحر العنب فهو حلال ، وإذا سكر منه أحد دون أن يعتمد الوصول إلى حد السكر فلا حد عليه ؛ وهذا ضعيف يرده النظر والخبر ، على ما يأتي بيانه في « المائدة والنحل » إن شاء الله تعالى .

الثالثة - قال بعض المفسرين : إن الله تعالى لم يدع شيئا من الكرامة والبر إلا أعطاه هذه الأمة ، ومن كرامته وإحسانه أنه لم يوجب عليهم الشرائع دفعة واحدة ، ولكن أوجب عليهم مرة بعد مرة ؛ فكذلك تحريم الخمر . وهذه الآية أول ما نزل في أمر الخمر ، ثم بعده : « لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » ثم قوله : « إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ » ثم قوله : « إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ » على ما يأتي بيانه في « المائدة » .

الرابعة - قوله تعالى : ( وَالْمَيْسِرُ ) الميسر : قمار العرب بالأزلام . قال ابن عباس : كان الرجل في الجاهلية يخاطر الرجل على أهله وماله فأيهما قمر صاحبه ذهب بماله وأهله ؛ فنزلت الآية . وقال مجاهد ومحمد بن سيرين والحسن وأبن المسيب وعطاء وقتادة ومعاوية ابن صالح وطاوس وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وأبن عباس أيضا : كل شيء فيه قمار من نرد وشطرنج فهو الميسر ، حتى لعب الصبيان بالحوز والكعاب ؛ إلا ما أبيع من الرهان في الخيل والقرعة في إفراس الحقوق ؛ على ما يأتي . وقال مالك : الميسر ميسران : ميسر اللهو ،

(١) أى قلبه . (٢) راجع ج ٦ ص ٢٨٥ وما بعدها ، وج ١٠ ص ١٢٨ وما بعدها .

(٣) الكعاب : فصوص النرد .



وميسر القهار؛ فمن ميسر اللهو الترد والشطرنج والملاهي كلها . وميسر القهار : ما يتخاطر الناس عليه . قال علي بن أبي طالب : الشطرنج ميسر العجم . وكل ما قوم به فهو ميسر عند مالك وغيره من العلماء . وسيأتي في « يونس » زيادة بيان لهذا الباب إن شاء الله تعالى .

والميسر مأخوذ من اليسر، وهو وجوب الشيء لصاحبه؛ يقال : يسر لي كذا إذا وجب فهو يسر يسراً وميسراً . والياسر : اللاعب بالقِداح، وقد يسر يسيراً؛ قال الشاعر :

فَاعْنِهِمْ وَأَيْسِرْ بَمَا يَسِرُّوا بِهِ \* وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بِضْنِكَ فَأَنْزِلْ

وقال الأزهري : الميسر : الجزور الذي كانوا يتقاصرون عليه ؛ سُمي ميسراً لأنه يُجْزَأُ أجزاءً، فكأنه موضع التجزئة، وكلُّ شيء جَزَأَهُ فقد يَسَرَّتْهُ . والياسر : الجازر؛ لأنه يُجْزَى لِحْمِ الْجَزُورِ . قال : وهذا الأصل في الياسر؛ ثم يقال للضاربين بالقِداح والمتقاصرين على الجزور : يَاسِرُونَ؛ لأنهم جازرون إذ كانوا سبباً لذلك . وفي الصَّحاح : وَيَسَرُّ الْقَوْمُ الْجَزُورَ أَيِ اجْتَرَوْهَا وَأَقْسَمُوا أَعْضَاءَهَا . قال سُحَيْمُ بْنُ وَبَيْلٍ الْيَرْبُوعِيُّ :

أَقُولُ لَهُم بِالشَّعْبِ إِذْ يَسِرُّونَنِي \* أَلَمْ تَيَاسُوا أَنِي أَبْنُ فَارِسٍ زَهْدِمِ<sup>(٢)</sup>

كان قد وقع عليه سياء فُضِرَ عليه بالسهم . ويقال : يَسَرُّ الْقَوْمُ إِذَا قَامُوا . ورجل يسر ويسيراً بمعنى . والجمع أيسار؛ قال النابغة :

أَنِي أَتَمَّمُ أَيْسَارِي وَأَمْنُحُهُم \* مَتْنِي الْأَيْدِي وَأَكْسُو الْحَفَنَةَ الْأَدَمَا<sup>(٣)</sup>

وقال طرفة :

وَهُمْ أَيْسَارُ لِفَتَانٍ إِذَا \* أَغْلَتِ الشَّتْوَةُ أَبْدَاءَ الْجَزُرِ<sup>(٤)</sup>

وكان من تطوع بخيرها ممدوحاً عندهم؛ قال الشاعر :

وَنَاجِيَةٌ نَحَرْتُ لِقَوْمٍ صَدِيقٍ \* وَمَا نَادَيْتُ أَيْسَارَ الْجَزُورِ

(١) راجع ج ٨ ص ٣٣٧ وما بعدها . (٢) تَيَاسُوا (من يس) بمعنى علم . وزهدم (بكسر) :

اسم فرس . (٣) قوله : « مَتْنِي الْأَيْدِي » هو أن يعيد معروفه مرتين أو ثلاثاً .

(٤) الشتوة (واحد جمعه شتاء) والعرب تجعل الشتاء جماعة ؛ لأنَّ الناس يلتزمون فيه البيوت ولا يخرجون

للاختلاج . وأبداء (جمع بدء) : خير عظم في الجزور . وقيل : هو خير نصيب فيها .

الخامسة - روى مالك في الموطأ عن داود بن حصين أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : كان من مبسر أهل الجاهلية بيع اللحم بالشاة والشاتين ؛ وهذا محمول عند مالك وجمهور أصحابه في الجنس الواحد ، حيوانه بلحمه ؛ وهو عنده من باب المِزَابَةِ <sup>(١)</sup> والفرر <sup>(٢)</sup> والقار ، لأنه لا يُدرى هل في الحيوان مثل اللحم الذي أعطى أو أقل أو أكثر ، وبيع اللحم باللحم لا يجوز متفاضلا ؛ فكان بيع الحيوان باللحم كبيع اللحم المُغَيَّب في جلده إذا كانا من جنس واحد ، والجنس الواحد عنده الإبل والبقر والغنم والطَّيَاء <sup>(٣)</sup> والوَعُول <sup>(٤)</sup> وسائر الوحوش ، وذوات الأربع المأكولات كلها عنده جنس واحد ، لا يجوز بيع شيء من حيوان هذا الصنف والجنس كله بشيء واحد من لحمه بوجه من الوجوه ؛ لأنه عنده من باب المِزَابَةِ ، كبيع الزبيب بالعنب والزيتون بالزيت والشَّيرَج <sup>(٥)</sup> بالسَّمسم ، ونحو ذلك . والطير عنده كله جنس واحد ، وكذلك الحيتان من سمك وغيره . وروى عنه أن الجراد وحده صنف . وقال الشافعي وأصحابه والليث ابن سعد : لا يجوز بيع اللحم بالحيوان على حال من الأحوال من جنس واحد كان أم من جنسين مختلفين ؛ على عموم الحديث . وروى عن ابن عباس أن جزورا نُحِرت على عهد أبي بكر الصديق فُقُسمت على عشرة أجزاء ؛ فقال رجل : أعطوني جزءا منها بشاة ، فقال أبو بكر : لا يصلح هذا . قال الشافعي : ولست أعلم لأبي بكر في ذلك مخالفا من الصحابة . قال أبو عمر : قد روى عن ابن عباس أنه أجاز بيع الشاة باللحم ، وليس بالقوى . وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كره أن يُباع حتى يمت ؛ يعني الشاة المذبوحة بالقائمة . قال سفيان : ونحن لا نرى به بأسا . قال المزني : إن لم يصح الحديث في بيع الحيوان باللحم فالقياس أنه جائز ، وإن صح بطل القياس وأُتبع الأثر . قال أبو عمر : وللكوفيين في أنه جائز بيع اللحم بالحيوان جميع كثيرة من جهة القياس والاعتبار ؛ إلا أنه إذا صح الأثر بطل

(١) المِزَابَةُ : بيع الرطب في رموس النخل بالتمر . وعند مالك : كل جزاف لا يعلم كَيْلَهُ ولا عدده ولا وزنه يبيع بمسمى من مكيل وموزون ومعدود ؛ أو يبيع معلوم بمجهول من جنسه ؛ أو يبيع مجهول بمجهول من جنسه .  
(٢) الفرر : بيع السلك في الماء والطير في الهواء . وقيل : ما كان له ظاهر يفر المشتري وباطن مجهول .  
وقال الأزهرى : ويدخل في بيع الفرر البيوع المجهولة التي لا يحيط بكنهها المتبايعان حتى تكون معلومة .

القياس والنظر . وروى مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيّب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان باللمم . قال أبو عمر : ولا أعلمه يتصل عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه ثابت ، وأحسن أسانيده مرسلُ سعيد بن المسيّب على ما ذكره مالك في موطنه ، وإليه ذهب الشافعي ؛ وأصله أنه لا يقبل المراسيل إلا أنه زعم أنه أفتقد مراسيل سعيد فوجدتها أو أكثرها صحاحا . فكّر به بيع أنواع الحيوان بأنواع اللحوم على ظاهر الحديث وعمومه ؛ لأنه لم يأت أثر يخصه ولا إجماع . ولا يجوز عنده أن يُخصّ النص بالقياس . والحيوان عنده أسم لكل ما يعيش في البرّ والماء وإن اختلفت أجناسه ؛ كالطعام الذي هو أسم لكل ما كول أو مشروب ؛ فأعلم .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ قُلْ فِيهَا ﴾ يعني الخمر والميسر ﴿ إِنَّمْ كَبِيرٌ ﴾ إِنَّمْ الخمر ما يصدر عن الشارب من المخاضمة والمشامة وقول الفحش والزور، وزوال العقل الذي يعرف به ما يجب لخالفه ، وتعطيل الصلوات والتعوق عن ذكر الله ، إلى غير ذلك . روى النسائي عن عثمان رضي الله عنه قال : اجتنبوا الخمر فإنها أمّ الخبائث ، إنه كان رجل من كان قبلكم تعبّد ففلقته امرأة غويّة ، فأرسلت إليه جاريتها فقالت له : إنا ندعوك للشهادة ؛ فأطلق مع جاريتها ففطقت كلّما دخل بابا أغلقته دونه ، حتى أفضى إلى امرأة وضيئة عندها غلام وباطية نمر ؛ فقالت : إني والله مادعوتك للشهادة ، ولكن دعوتك لتقع على ، أو تشرب من هذه الخمر كأسا ، أو تقتل هذا الغلام . قال : فأسقينى من هذه الخمر كأسا ؛ فسقته كأسا . قال : زيدوني ؛ فلم يرم حتى وقع عليها ، وقتل النفس ؛ فأجتنبوا الخمر ، فإنها والله لا يجتمع الإيمان وإدمان الخمر ؛ إلا ليوشك أن يُخرج أحدهما صاحبه ؛ وذكره أبو عمر في الاستيعاب . وروى أن الأعشى لما توجه إلى المدينة لبس لمقلّبه بعض المشركين في الطريق فقالوا له : أين تذهب ؟ فأخبرهم بأنه يريد محمدا صلى الله عليه وسلم ؛ فقالوا : لا تصل إليه ، فإنه يأمرك بالصلاة ؛ فقال : إن خدمة الربّ واجبة . فقالوا : إنه يأمرك بإعطاء المال إلى الفقراء . فقال :

اصطناع المعروف واجب . فقيل له : إنه ينهى عن الزنى . فقال : هو فحش وقبيح في العقل ، وقد صرت شيخا فلا احتاج إليه . فقيل له : إنه ينهى عن شرب الخمر . فقال : أما هذا فإني لا أصبر عليه ! فرجع ، وقال : أشرب الخمر سنة ثم أرجع إليه ؛ فلم يصل إلى منزله حتى سقط عن البعير فأنكسرت عنقه فمات . وكان قيس بن عاصم المِثْقَرِيُّ شَرَّابا لها في الجاهلية ثم حُزِمَها على نفسه ؛ وكان سبب ذلك أنه غمز عُنْكُهُ ابنته وهو سكران ، وسبَّ أبويَه ، ورأى القمر فتكلم بشيء ، وأعطى التمار كثيرا من ماله ؛ فلما أفاق أخبر بذلك فحُزِمَها على نفسه ؛ وفيها يقول :

رَأَيْتُ الْخَمْرَ صَالِحَةً وَفِيهَا • خَصَالٌ تُفْسِدُ الرَّجُلَ الْحَلِيمَا

فَلَا وَاللَّهِ أَشْرَبُهَا صَحِيحًا • وَلَا أَشْفَى بِهَا أَبَدًا سَقِيَا

وَلَا أَعْطَى بِهَا ثَمَنًا حَيَاتِي • وَلَا أَدْعُو لَهَا أَبَدًا نَدِيمَا

فَإِنَّ الْخَمْرَ تَفْضَحُ شَارِبِيهَا • وَتَجْنِيهِمْ بِهَا الْأَمْرَ الْعَظِيمَا

قال أبو عمر : وروى ابن الأعرابي عن المفضل الضبي أن هذه الأبيات لأبي مجنون الثقفي قالها في تركه الخمر ، وهو القائل رضى الله عنه :

إِذَا مِتُّ فَأَدِفْنِي إِلَى جَنْبِ كَرَمِي • تَرَوْنِي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عُرُوقَهَا

وَلَا تَدْفِنَنِي بِالْقَلَاةِ فَإِنِّي • أَخَافُ إِذَا مَاتُ أَنْ لَا أُدَوَّقَهَا <sup>(٢)</sup>

وجلده عمر الحذ عليهما مرارا ، وقناه إلى جزيرة في البحر ؛ فلحق بسعد فكتب إليه عمر أن يحبسَه فحبسه ؛ وكان أحد الشجعان بهم <sup>(٣)</sup> ؛ فلما كان من أمره في حرب القادسية ما هو معروف حل قيوده وقال : لا نجلدك على الخمر أبدا . قال أبو مجنون : وأنا والله لا أشربها أبدا ؛ فلم يشربها بعد ذلك . في رواية : قد كنت أشربها إذ يقام على الحذ [ وأطهر منها ] ، وأما إذ بهرجتني فوالله لا أشربها أبدا . وذكر الهيثم بن عدي أنه أخبره من رأى قبر أبي مجنون بأذربيجان ،

(١) المكنة : ما انطوى وتنى من لحم البطن مثلا . (٢) بالرفع ؛ إما على إعمال « أن » وإما على

أنها مخففة من الثقيلة . (٣) بهم (بضم ففتح جمع البهية) : الفارس الذي لا يدري من أين يؤتى له من

شدة بأسه . (٤) زيادة عن كتاب « الاستيعاب » . (٥) بهرجتني : أى أهدرتني بإسقاط الحذ عنى .

أو قال : في نواحي بُرجان ، وقد نبئت عليه ثلاث أصول كُرم وقد طالت وأثمرت ، وهي معروشة على قبره ؛ ومكتوب على القبر « هذا قبر أبي عَجْن » قال : فجعلت أتعجب وأذكرك قوله :

• إِذَا مِتُّ فَأَدْفِنِي إِلَى جَنْبِ كُرْمِي •

ثم إن الشارب يصير مُحْكَمَةً للعقلاء ، فيلعب ببوله وعذْرَتِهِ ، وربما يمسح وجهه ، حتى رؤى بعضهم يمسح وجهه ببوله ويقول : اللهم أجعلني من التوايين وأجعلني من المتطهرين ورؤى بعضهم والكلب يلحس وجهه وهو يقول له : أكرمك الله .

وأما القيار فيورث العداوة والبغضاء ؛ لأنه أكل مال الغير بالباطل .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ أما في الخمر فريح التجارة ؛ فإنهم كانوا يجلبونها من الشام برخص فيبيعونها في الحجاز بريح ؛ وكانوا لا يرون الماكسة فيها ؛ فيشتري طالب الخمر الخمر بالتثنى الغالى . هذا أصح ما قيل في منفعتها ، وقد قيل في منافعها : إنها تهضم الطعام ، وتقوى الضعف ، وتعين على الباء ، وتسخرى البخل ، وتشجع الجبان ، وتصفى اللون ، إلى غير ذلك من اللذة بها . وقد قال حسان بن ثابت رضى الله عنه :

وَتَشْرِبُهَا فَتَرْكُهَا مَلُوكًا • وَأَسَدًا مَا يُنْهِنُنَا اللَّقَاءُ<sup>(١)</sup>

إلى غير ذلك من أفراحها . وقال آخر<sup>(٢)</sup> :

فَإِذَا شَرِبْتُ فَإِنِّى • رَبُّ الْخَوَرَتَيْنِ وَالسَّيْرِ

وَإِذَا صَحَوْتُ فَإِنِّى • رَبُّ الشَّوْبَةِ وَالْبَعِيرِ

ومنفعة الميسر مصير الشيء إلى الإنسان في القمار بغير كد ولا تعب ؛ فكانوا يشترون الجزور ويضربون بسهامهم ، فن خرج سهمه أخذ نصيبه من اللحم ولا يكون عليه من الثمن شيء ، ومن بق سهمه آخر كان عليه ثمن الجزور كله ولا يكون له من اللحم شيء . وقيل : منفعة التوسعة على المحاوِج ، فإن من قرر منهم كان لا يأكل من الجزور وكان يفرقه في المحتاجين .

(١) النهية : الكف والمنع . (٢) هو المنخل البشرى .

وسهام الميسر أحد عشر سهماً؛ منها سبعة لها حظوظ وفيها فروض على عدد الحظوظ، وهى:

«القدّ» وفيه علامة واحدة وله نصيب وعليه نصيب إن خاب. الثانى - «التّوأم» وفيه علامتان وله وعليه نصيبان. الثالث - «الزّقيب» وفيه ثلاث علامات على ما ذكرنا.

الرابع - «الحِلْس» وله أربع. الخامس - «النافز» والنافس أيضاً وله خمس. السادس - «المُسَيْل» وله ست. السابع - «المُعَلّ» وله سبع. فذلك ثمانية وعشرون فرضاً، وأنصباة الجزور كذلك فى قول الأصمى. وبقى من السهام أربعة، وهى الأغفال لا فروض لها ولا أنصباة، وهى: «المُصدّر» و«المُضَعَف» و«المنج» و«السّفيح». وقيل:

الباقية الأغفال الثلاثة: «السّفيح» و«المنج» و«الوعد» تزد هذه الثلاثة لتكثر السهام على الذى يُجِلّها فلا يجد إلى الميل مع أحد سبيلاً. ويسمى الجِملُ المقيض والضارب والضريب<sup>(١)</sup> والجمع الضرباء. وقيل: يُجعل خلفه رقيب لثلاث بجأى أحداً، ثم يجنّو الضريب على ركبته، ويلتحف بثوب ويخرج رأسه ويدخل يده فى الرّابة<sup>(٢)</sup> فيخرج. وكانت عادة العرب أن تضرب الجزور بهذه السهام فى الشّتوة وضيق الوقت وكلّب البرد على الفقراء؛ يُشترى الجزور ويضمن الأيسار ثمنها ويرضى صاحبها من حقه؛ وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يفعل ذلك منهم، ويسمونه «البرم» قال متم بن نويرة:

ولا برماً تُهدى النساء لبرسه \* إذا القشع من برد الشنأ قعقعا<sup>(٣)</sup>

ثم تحرر وتقسّم على عشرة أقسام. قال ابن عطية: وأخطأ الأصمى فى قسمة الجزور، فذكر أنها على قدر حظوظ السهام ثمانية وعشرون قمماً، وليس كذلك؛ ثم يضرب على العشرة فمن فاز سهمه بأن يخرج من الرّابة متقدماً أخذ أنصباة وأعطاه الفقراء. والرّابة (بكسر الراء): شبيهة بالكثانة تُجمع فيها سهام الميسر؛ وربما سُمّوا جميع السهام ربابة؛ قال أبو ذؤيب يصف الحمار وأنته:

(١) يجليها: هو من أجال يجيل إذا حركها، أى يضع يده فى الخريطة ويحركها مرتين أو ثلاثاً.

(٢) الإفاعة بالقдах: الضرب بها وإجالتها عند القمار. (٣) سيذكر المؤلف رحمه الله تعالى معنى الرّابة.

(٤) البرم (بفتحين): الذى يدخل مع القوم فى الميسر. والقشع: بيت من جلد.

وكانهن ربابةً وكانه • يسرُّ يفيض على القِداح ويصدع<sup>(١)</sup>

والربابة أيضا : العهد والميثاق ؛ قال الشاعر :<sup>(٢)</sup>

وكنْتُ أَمْرًا أَفْضْتُ إِلَيْكَ رِبَابِي \* وَقَبْلَكَ رَبَّتِي فَضَعْتُ رُوب<sup>(٣)</sup>

وفي أحيان ربما تقامروا لأنفسهم ثم يفرم الثمن من لم يفرز سهمه ؛ كما تقدم . ويعيش بهذه  
السيرة فقراء الحى ؛ ومنه قول الأعشى :

المطعمو الضيف إذا ما شتوا • وألجاعلو القوت على الباسير<sup>(٤)</sup>  
ومنه قول الآخر :

بأيديهم مقرومةٌ ومغاليق • يعودُ بأرزاق العُفاة منيحها<sup>(٥)</sup>

و « المنيع » في هذا البيت المستمَح ؛ لأنهم كانوا يستعيرون السهم الذى قد أتمس وكثر فوزه ،  
فذلك المنيع المدوح . وأما المنيع الذى هو أحد الأغفال فذلك إنما يوصف بالكثر ، وإياه  
أراد الأخطل<sup>(٦)</sup> بقوله :

ولقد عطفن على فزارة عطفة • كَرَّ المَنِيعَ وَجَلْنَ ثُمَّ مَجَالَا

وفي الصحاح : « والمنيع سهم من سهام الميسر مما لا نصيب له إلا أن يُمنَح صاحبه شيئا » .  
ومن الميسر قولٌ لبید<sup>(٨)</sup> :

(١) يفيض : يدفع ؛ ومنه الإفاضة . صدعت الثى : أظهرته وبينه . (٢) هو علقمة بن عبدة ؛  
كما في ديوانه . (٣) ربتي أى ملكنى أرباب من الملوك فضعت حتى صرت إليك . والروب (جمع رب) :  
المالك . (٤) هو عمر بن قتيبة ؛ كما في تاج العروس واللسان « مادة غلق » . (٥) المقرومة :  
الموسومة بالعلامات . والمغاليق قِداح الميسر . وقيل : المغاليق من ثنوت قِداح الميسر التى يكون لها الفوز ، وليست  
المغاليق من أسماءها ، وهى التى تغلق الخطر فتوجه للقمار الفائز ؛ كما يغلِق الرهن لمستحقه . (عن الساق) .

(٦) كذا في الأصول . والعفاة : الأضياف وطلاب المعروف . والذى في اللسان وتاج العروس : « العيال » .

(٧) في الأصول : « جرير » والتصويب عن ديوان الأخطل . والبيت من قصيدة يهجو بها جريرا مطلعها :

\* كذبتك عينك أم رأيت بواسط \*

راجع ديوانه ص ٤١ طبع بيروت .

(٨) كذا في الأصول . والذى في كتاب « الميسر والقِداح » لابن قتيبة والمفضليات أنه للقرش الأكبر ، وهو

من قصيدة له ، مطلعها :

\* ألابان جيرانى ولست بما تحف \*

راجع المفضليات ص ٧٤ طبع أوربا .

إِذَا يَسْرُوا لَمْ يُؤْرِثِ الْيُسْرُ بَيْنَهُمْ \* فَوَاحِشٌ يُنَعَىٰ ذِكْرُهَا بِالْمَصَافِي

فهذا كله نفع الميسر، إلا أنه أكل المال بالباطل :

الثامنة — قوله تعالى : ﴿ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ أعلم الله جل وعز أن الإثم أكبر من النفع، وأعود بالضرر في الآخرة؛ فالإثم الكبير بعد التحريم، والمنافع قبل التحريم .  
وقرأ حزة والكسائي « كثير » بالثاء المثلثة؛ وحجتهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لمن الخمر ولعن معها عشرة : بائعها ومبتاعها والمشتراة له وعاصرها والمعصورة له وساقياها وشاربها وحاملها والمحمولة له وآكل ثمنها . وأيضا جتمع المنافع يحسن معه جمع الآثام . و « كثير » بالثاء المثلثة يعطى ذلك . وقرأ باقي القراء وجمهور الناس « كبير » بالباء الموحدة ، وحجته أن الذنب في القهار وشرب الخمر من الكبائر؛ فوصفه بالكبير أليق . وأيضا فاتفقهم على « أكبر » حجة لـ « كبير » بالباء الواحدة . وأجمعوا على رفض « أكثر » بالثاء المثلثة، إلا في مصحف عبد الله ابن مسعود فإن فيه « قل فيهما إثم كثير » « وإثمه <sup>(١)</sup> أكثر » بالثاء مثلثة في الحرفين .

التاسعة — قال قوم من أهل النظر : حرمت الخمر بهذه الآية ؛ لأن الله تعالى قد قال : « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ <sup>(١)</sup> وَإِثْمُ <sup>(٢)</sup> » فأخبر في هذه الآية أن فيها إثمًا فهو حرام . قال ابن عطية : ليس هذا النظر بجيد، لأن الإثم الذي فيها هو الحرام، لا هي بعينها على ما يقتضيه هذا النظر .

قلت : وقال بعضهم : في هذه الآية ما دل على تحريم الخمر لأنه سماه إثمًا ، وقد حرّم الإثم في آية أخرى، وهو قوله عز وجل : « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ <sup>(١)</sup> وَإِثْمُ <sup>(٢)</sup> » وقال بعضهم : الإثم أراد به الخمر؛ بدليل قول الشاعر :

شَرِبْتُ الْإِثْمَ حَتَّى ضَلَّ عَقْلِي \* كَذَلِكَ الْإِثْمُ يَذْهَبُ بِالْعُقُولِ

قلت : وهذا أيضا ليس بجيد، لأن الله تعالى لم يسم الخمر إثمًا في هذه الآية ، وإنما قال : « قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ » ولم يقل : قل هما إثم كبير . وأما آية « الأعراف » وبيت الشعر فيأتي الكلام فيهما هناك مبيّنًا ، إن شاء الله تعالى . وقد قال قتادة : إنما في هذه



الآية ذم الخمر، فاما التحريم فيعلم بآية أخرى وهي آية « المائدة » وعلى هذا أكثر المفسرين .

قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ . فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ قراءة الجمهور بالنصب . وقرأ أبو عمرو وحده بالرفع . واختلف فيه عن ابن كثير . وبالرفع قراءة الحسين وقتادة وابن أبي إسحاق . قال النحاس وغيره : إن جعلت « ذا » بمعنى الذى كان الاختيار الرفع ، على معنى : الذى ينفقون هو العفو ، وجاز النصب . وإن جعلت « ما » و « ذا » شيئا واحدا كان الاختيار النصب ، على معنى : قل ينفقون العفو ، وجاز الرفع . وحكى التحويون : ماذا تعلمت : أنخوا أم شعرا ؟ بالنصب والرفع ، على أنهما جيدان حسان ؛ إلا أن التفسير فى الآية على النصب .

الثانية — قال العلماء : لما كان السؤال فى الآية المقدمة فى قوله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ » سؤالا عن النفقة إلى من تُصرف ، كما بيناه ودل عليه الجواب ، والجواب نخرج على وفق السؤال ؛ كان السؤال الثانى فى هذه الآية عن قدر الإنفاق ؛ وهو فى شأن عمرو بن الجوح — كما تقدّم — فإنه لما نزل « قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ » قال : كم أنفق ؟ فنزل « قل العفو » والعفو : ما سهل ويسر وفضل ، ولم يشق على القلب إخراجها ؛ ومنه قول الشاعر :

خُدِى الْعَفْوَ مَنَى تَسْتَدِيمِي مَوَدَّتِي \* وَلَا تَنْطِقِي فِي سَوَرَتِي حِينَ أَغْضِبُ

فالمنى : أنفقوا ما فضل عن حوائجكم ، ولم تؤذوا فيه أنفسكم فتكونوا عالة ؛ هذا أولى ما قيل فى تأويل الآية ، وهو معنى قول الحسين وقتادة وعطاء السدّي والقرطبيّ محمد بن كعب وابن أبي ليلى وغيرهم ، قالوا : العفو ما فضل عن العيال ؛ ونحوه عن ابن عباس . وقال مجاهد : صدقة عن ظهر غنى<sup>(١)</sup> ، وكذا قال عليه السلام : « خير الصدقة ما أنفقْتَ عن غنى » وفى حديث

(١) قال ابن الأثير : « والظهر قد يزداد فى مثل هذا إشباعا للكلام وتمكينا ؛ كأن صدقته مستندة إلى ظهر قوى من المال » .

آخر : "خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى" . وقال قيس بن سعد : هذه الزكاة المفروضة . وقال جمهور العلماء : بل هي نفقات التطوع . وقيل : هي منسوخة . وقال الكلبي : كان الرجل بعد نزول هذه الآية إذا كان له مال من ذهب أو فضة أو زرع أو ضرع نظر إلى ما يكفيه وعياله لنفقة سنة أمسكه وتصدق بسائره ، وإن كان ممن يعمل بيده أمسك ما يكفيه وعياله يوما وتصدق بالباقي ، حتى نزلت آية الزكاة المفروضة فنسخت هذه الآية وكل صدقة أمروا بها . وقال قوم : هي مُحْكَمَة ، وفي المال حق سوى الزكاة . والظاهر يدل على القول الأول .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ ﴾ قال المفضل بن سلمة : أى فى أمر النفقة . ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ . ﴾ فى الدنيا والآخرة ﴿ فتحبسون من أموالكم ما يصلحكم فى معاش الدنيا وتنفقون الباقي فيما ينفعكم فى العقبى . وقيل : فى الكلام تقديم وتأخير ، أى كذلك يبين الله لكم الآيات فى أمر الدنيا والآخرة لعلكم تتفكرون فى الدنيا وزوالها وفنائها فترهدون فيها ، وفى إقبال الآخرة وبقائها فترغبون فيها .

قوله تعالى : فى الدنيا والآخرة وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبَكُمْ إِنْ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٢﴾

قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى ﴾ إلى قوله ﴿ حَكِيمٌ ﴾ فيه ثمان مسائل :

الأولى - روى أبو داود والنسائي عن ابن عباس قال : لما أنزل الله تعالى : « وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » و « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا » الآية ، أنطلق من كان عنده يتيم فمزل طعامه من طعامه وشرابه من شرابه فجعل يفضل من طعامه فيحبس له ، حتى يأكله أو يفسد ، فأشد ذلك عليهم ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ » الآية ، فخلطوا طعامهم بطعامه وشرابهم

بشرايه ؛ لفظ أبي داود . والآية متصلة بما قبل ؛ لأنه آتت بذكر الأموال الأمر بحفظ أموال اليتامى . وقيل : إن السائل عبد الله بن رَواحة . وقيل : كانت العرب تتشام بملاسة أموال اليتامى في مؤاكلتهم ؛ فزلت هذه الآية .

الثانية - لما أذن الله جل وعز في مخالطة الأيتام مع قصد الإصلاح بالنظر إليهم وفيهم كان ذلك دليلا على جواز التصرف في مال اليتيم ؛ تصرف الوصي في البيع والقسمة وغير ذلك ؛ على الإطلاق لهذه الآية . فإذا كفل الرجل اليتيم وحازه وكان في نظره جاز عليه فعله وإن لم يقدمه وإل عليه ؛ لأن الآية مطلقة والكفالة ولاية عامة . لم يؤثر عن أحد من الخلفاء أنه قدم أحدا على يتييم مع وجودهم في أزمتهم ، وإنما كانوا يقتصرون على كونهم عندهم .

الثالثة - تواترت الآثار في دفع مال اليتيم مضاربة والتجارة فيه ، وفي جواز خلط ماله بماله ؛ دلالة على جواز التصرف في ماله بالبيع والشراء إذا وافق الصلاح ، وجواز دفعه مضاربة ، إلى غير ذلك على ما ذكره مبيتا . واختلف في عمله هو قراضا ؛ فمنعه أشهب ، وقاسه على منعه من أن يبيع لهم من نفسه أو يشتري لها . وقال غيره : إذا أخذه على جزء من الربح بنسبة قراض مثله فيه أمضى ؛ كشرائه شيئا لليتيم بتعقب<sup>(١)</sup> فيكون أحسن لليتيم . قال محمد بن عبد الحكم : وله أن يبيع له بالدين إن رأى ذلك نظرا . قال ابن كاتبة : وله أن يتفق في عرس اليتيم ما يصلح من صنيع وطيب ؛ ومصلحته بقدر حاله وحال من يزوج إليه ، وبقدر كثرة ماله . قال : وكذلك في ختانه ؛ فإن خشى أن يتهم رفع ذلك إلى السلطان فيأمره بالقصد ؛ وكل ما فعله على وجه النظر فهو جائز ، وما فعله على وجه المحاباة وسوء النظر فلا يجوز . ودل الظاهر على أن ولي اليتيم يعلمه أمر الدنيا والآخرة ، ويستأجر له ويؤاخره ممن يعلمه الصناعات . وإذا وهب لليتيم شيء فلوصى أن يقبضه لما فيه من الإصلاح . وسيأتي لهذا مزيد بيان في «النساء»<sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى .

(١) يتعقب : أى مع تعقب ، وهو أنه ينظر في أمر المشتري يرفعه إلى السوق لمعرفة نمته

(٢) راجع ج ٥ ص ٣٤ وما بعدها .

الرابعة - وَلَيْسَ يَنْفَقُهُ الْوَصِيُّ وَالْكَفِيلُ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ حَالَتَانِ : حالة يمكنه الإشهاد عليه ؛ فلا يُقبلُ قَوْلُهُ إِلَّا بَيِّنَةٌ . وحالة لا يمكنه الإشهاد عليه فقوله مقبول بغير بَيِّنَةٍ ؛ فهما أشتى من العقار وما جرت العادة بالتوثق فيه لم يُقبل قوله بغير بَيِّنَةٍ . قال ابن خُوَزِمَةَ : ولذلك فرّق أصحابنا بين أن يكون اليتيم في دار الوصيّ يُنْفَقُ عليه فلا يُكَلِّفُ الإشهاد على نفقته وكسوته ؛ لأنه يتعذر عليه الإشهاد على ما يأكله ويلبسه في كل وقت ، ولكن إذا قال : أنفقت نفقة لِسَنَةِ قَبْلُ منه ؛ وبين أن يكون عند أمته أو حاضنته فيَدْعِي الوصيّ أنه كان يُنفق عليه ، أو كان يُعْطَى الأمُّ أو الحاضنة النفقة والكسوة فلا يُقبل قوله على الأم أو الحاضنة إِلَّا بَيِّنَةٌ أنها كانت تَحْبِضُ ذلك له مشاهرة أو مُسَاناةً .

الخامسة - واختلف العلماء في الرجل يُنكح نفسه من يتيمة ، وهل له أن يشتري لنفسه من مال يتيمة أو يتيمة ؟ فقال مالك : ولاية النكاح بالكفالة والحضانة أقوى منها بالقرابة ؛ حتى قال في الأعراب الذين يُسلمون أولادهم في أيام المجاعة : إنهم ينكحونهم إنكاحهم ؛ فأما إنكاح الكافل والحاضن لنفسه فيأتي في « النساء » بيانه ، إن شاء الله تعالى . وأما الشراء منه فقال مالك : يشتري في مشهور الأقوال ؛ وكذلك قال أبو حنيفة : له أن يشتري مال الطفل اليتيم لنفسه بأكثر من ثمن المثل ، لأنه إصلاح دلّ عليه ظاهر القرآن . وقال الشافعي : لا يجوز ذلك في النكاح ولا في البيع ، لأنه لم يذكر في الآية التصرف ، بل قال : « إِصْلَاحٌ لِمَنْ خَيْرٌ » من غير أن يذكر فيه الذي يجوز له النظر . وأبو حنيفة يقول : إذا كان الإصلاح خيرا فيجوز تزويجه ويجوز أن يُزَوِّجَ منه . والشافعي لا يرى في التزويج إصلاحا إلا من جهة دفع الحاجة ، ولا حاجة قبل البلوغ . وأحمد بن حنبلٌ يجوز للوصيّ التزويج لأنه إصلاح . والشافعي يجوز للجد التزويج مع الوصيّ ، وللاُبِّ في حق ولده الذي ماتت أمته لا بحكم هذه الآية . وأبو حنيفة يجوز للقاضي تزويج اليتيم بظاهر القرآن . وهذه المذاهب نشأت من هذه الآية ؛ فإن ثبت كَوْنُ التزويج إصلاحا فظاهر الآية يقتضي جوازه . ويجوز أن يكون معنى قوله تعالى : « وَاسْتَأْذِنُوا الْيَتَامَى » أى يسألك القوَّامُ على اليتامى الكافلون لهم ؛ وذلك مجلّ لا يعلم منه عين الكافل والقيم وما يشترط فيه من الأوصاف .

فإن قيل : يلزم ترك مالك أصله في التهمة والذرائع إذ جوز له الشراء من يمينه ، فالجواب أن ذلك لا يلزم ، وإنما يكون ذلك ذريعة فيما يؤدي من الأعمال المحظورة إلى محظورة منصوب عليها ؛ وأما ما هنا فقد أذن الله سبحانه في صورة المخالطة ، ووكل الحاضنين في ذلك إلى أمانتهم بقوله : « وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ » وكل أمر مخوف وكل الله سبحانه المكلف إلى أمانته لا يقال فيه : إنه يتذرع إلى محظور به فيمنع منه ؛ كما جعل الله النساء مؤتمنات على فروجهن ، مع عظيم ما يترتب على قولهن في ذلك من الأحكام ، ويرتبط به من الحلل والحرم والأناساب ؛ وإن جاز أن يكذبن . وكان طاموس إذا سئل عن شيء من أمر اليتامى قرأ : « وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ » . وكان ابن سيرين أحب الأشياء إليه في مال اليتيم أن يجتمع نصحاؤه فيظفرون الذي هو خير له ؛ ذكره البخاري . وفي هذا دلالة على جواز الشراء منه لنفسه ؛ كما ذكرنا . والقول الآخر أنه لا ينبغي للولي أن يشتري مما تحت يده شيئا ؛ لما يلحقه في ذلك من التهمة إلا أن يكون البيع في ذلك بيع سلطان في ملا من الناس . وقال محمد بن عبد الحكم : لا يشتري من التركة ، ولا بأس أن يدس من يشتري له منها إذا لم يعلم أنه من قبله .

السادسة - قوله تعالى : ( وَإِنْ تَحَالُطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ) هذه المخالطة تخطيط المثل بالمثل كالتمر بالتمر . وقال أبو عبيد : مخالطة اليتامى أن يكون لأحدهم المال ويشق على كافلة أن يفرد طعامه عنه ، ولا يحدد بدا من خلطه بعياله فيأخذ من مال اليتيم ما يرى أنه كافيه بالتحزى فيجعله مع نفقة أهله ؛ وهذا قد يقع فيه الزيادة والنقصان ؛ فجاءت هذه الآية الناصحة بالترخصة فيه . قال أبو عبيد : وهذا عندى أصل لما يفعله الرفقاء في الأسفار فإنهم يتخارجون النفقات بينهم بالسوية ، وقد يتفاوتون في قلة المطعم وكثرته ؛ وليس كل من قل مطعمه تطيب نفسه بالفضل على رفيقه ؛ فلما كان هذا في أموال اليتامى واسما كان في غيرهم أوسع ، ولولا ذلك لحقت أن يضيق فيه الأمر على الناس .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ فَآخُوا نَكُمْ ﴾ خبر مبتدأ محذوف ، أى فهم إخوانكم ،  
والفاء جواب الشرط . وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَلْعَنُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ تحذير ، أى يعلم  
المفسد لأموال اليتامى من المصلح لها ، فيجازى كلا على إصلاحه وإفساده .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَكُمُ ﴾ روى الحكم عن مِقْسَم عن ابن عباس  
« ولو شاء الله لأعتكم » قال : لو شاء لحمل ما أصبتم من أموال اليتامى موقفا . وقيل :  
« لأعتكم » لأهلككم ؛ عن الزجاج وأبى عبيدة . وقال القتيبي : لضيق عليكم وشدد ، ولكنه  
لم يشأ إلا التسهيل عليكم . وقيل : أى لكلفكم ما يشتد عليكم أداؤه وأنتم في مخالطتهم ؛  
كما فعل بمن كان قبلكم ، ولكنه خفف عنكم . والعنت : المشقة ، وقد عنت وأعنته غيره .  
ويقال للمعلم المجبور إذا أصابه شيء فهاضه : قد أعنته ، فهو عنت ومُعنت . وعنت الدابة  
تمنت عتاً : إذا حدث في قوائمها كسر بعد جبر لا يمكنها معه جرى . وأكمت عتوت : شاقة  
المصعد . وقال ابن الأنباري : أصل العنت التشديد ؛ فإذا قالت العرب : فلان يتعنت  
فلانا ويمنته فرادها يُشد عليه ويُزمر ما يصعب عليه أداؤه ؛ ثم قلت إلى معنى الهلاك .  
والأصل ما وصفنا .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ﴾ أى لا يمتنع عليه شيء ( حَكِيمٌ ) يتصرف في ملكه  
بما يريد لا يجبر عليه ، جلّ وتعالى علواً كبيراً .

قوله تعالى : وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَا أُمَمٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ  
مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ  
مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ شُرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ  
وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ  
لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٧٧﴾

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَا أُمَمٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ  
وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ فيه سبع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا ﴾ قراءة الجمهور بفتح التاء . وقُرئت في الشاذ بالضم ؛ كأن المعنى أن المتزوج لما أنكحها من نفسه . ونكح أصله الجماع ، ويستعمل في التزوج تجوزاً وأتساعاً ، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الثانية — لما أذن الله سبحانه وتعالى في مخالطة الأيتام ، وفي مخالطة النكاح بين أن سناكة المشركين لا تصح . وقال مقاتل : نزلت هذه الآية في أبي مرثد الغنوي ، وقيل : في مرثد بن أبي مرثد ، وأسمه تكاز بن حصين الغنوي ، بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مكةً سيراً ليُخرج رجلاً من أصحابه ؛ وكانت له بمكة امرأةٌ يحبها في الجاهلية يقال لها « عاتق » بغفاته ؛ فقال لها : إن الإسلام حرم ما كان في الجاهلية ؛ قالت : فترجني ؛ قال : حتى أستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنه فنهاه عن التزوج بها ؛ لأنه كان مسلماً وهي مشركة . وسيأتي في « النور »<sup>(١)</sup> بيانه إن شاء الله تعالى .

الثالثة — وأختلف العلماء في تأويل هذه الآية ؛ فقالت طائفة : حرم الله نكاح المشركات في سورة « البقرة » ثم نسخ من هذه الجملة نساء أهل الكتاب ؛ فأهلن في سورة « المائدة » . وروى هذا القول عن ابن عباس ، وبه قال مالك بن أنس وسفيان بن سعيد الثوري ، وعبد الرحمن بن عمرو الأزاعي<sup>(٢)</sup> . وقال قتادة وسعيد بن جبير : لفظ الآية العموم في كل كافرة ، والمراد بها الخصوص في الكتابيات ؛ وبيئت الخصوص آية « المائدة » ولم يتناول العموم قط الكتابيات . وهذا أحد قولي الشافعي ، وعلى القول الأول يتناولن العموم ، ثم نسخت آية « المائدة » بعض العموم . وهذا مذهب مالك رحمه الله ، ذكره ابن حبيب ؛ وقال : ونكاح اليهودية والنصرانية وإن كان قد أحله الله تعالى مستثقل مذموم . وقال إسماعيل بن إبراهيم الحربي : ذهب قوم فجعلوا الآية التي في « البقرة » هي الناحضة ، والتي في « المائدة » هي المنسوخة ؛ فحرموا نكاح كل مشركة كتابية أو غير كتابية . قال النحاس : ومن الحجة لقائل هذا مما صح سنده ما حدثناه محمد بن ريان ، قال : حدثنا محمد بن رُح ، قال : حدثنا

(١) راجع ج ١٢ ص ١٦٨

(٢) في ج : « وسفيان هو الثوري بن سعيد ، وعبد الرحمن هو الأزاعي بن عمرو » .

الليث عن نافع أن عبداً لله بن عمر كان إذا سُئِلَ عن نكاح الرجل النصرانية أو اليهودية قال : حرم الله المشركات على المؤمنين ، ولا أعرف شيئاً من الإشراف أعظم من أن تقول المرأة ربها عيسى ، أو عبد من عباد الله ! . قال النحاس : وهذا قول خارج عن قول الجماعة الذين تقوم بهم الحجة ؛ لأنه قد قال بتحليل نكاح نساء أهل الكتاب من الصحابة والتابعين جماعة ؛ منهم عثمانُ وطلحةُ وأبْنُ عباسٍ وجابرٌ وحذيفةُ . ومن التابعين سعيدُ بن المسيَّب وسعيدُ بن جبير والحسنُ ومجاهدٌ وطاوسٌ وعكرمةُ والشَّعْبِيُّ والضحاكُ ؛ وفقهاءُ الأمصار عليه . وأيضاً فيمتنع أن تكون هذه الآية من سورة « البقرة » ناسخةً للآية التي في سورة « المائدة » لأن « البقرة » من أول ما نزل بالمدينة ، و « المائدة » من آخر ما نزل . وإنما الآخر ينسخ الأول ، وأما حديث ابن عمر فلا حجة فيه ؛ لأن ابن عمر رحمه الله كان رجلاً متوقفاً ، فلما سمع الآيتين ، في واحدة التحليل ، وفي أخرى التحريم ولم يبلغه النسخ توقف ؛ ولم يؤخذ عنه ذكر النسخ وإنما قُوِّلَ عليه ، وليس يؤخذ النسخ والمسنوخ بالتأويل . وذكر ابن عطية : وقال ابن عباس في بعض ما روى عنه : إن الآية عامة في الوثنيات والمجوسيات والكابيات ، وكل من على غير الإسلام حرام ؛ فعلى هذا هي ناسخة للآية التي في « المائدة » وينظر إلى هذا قول ابن عمر في الموطأ : ولا أعلم إشرافاً أعظم من أن تقول المرأة ربها عيسى . وروى عن عمر أنه فوق بين طلحة ابن عبيد الله وحذيفة بن اليمان وبين كتابيتين وقال : نُطْلَقُ يا أمير المؤمنين ولا تغضب ؛ فقال : لو جاز طلاقكما لحاز نكاحكما ! ولكن أفوق بينكما صغرة قناة . قال ابن عطية : وهذا لا يستند جيداً ، وأسند منه أن عمر أراد التفريق بينهما فقال له حذيفة : أترعم أنها حرام فأخلى سبيلها يا أمير المؤمنين ؟ فقال : لا أزعم أنها حرام ، ولكني أخاف أن تعاطوا المومسات منهن . وروى عن ابن عباس نحو هذا . وذكر ابن المنذر جواز نكاح الكابيات عن عمر ابن الخطاب ، ومن ذكر من الصحابة والتابعين في قول النحاس . وقال في آخر كلامه : ولا يصح عن أحد من الأوائل أنه حرم ذلك . وقال بعض العلماء : وأما الآيتان فلا تعارض بينهما ؛ فإن ظاهر لفظ الشرك لا يتناول أهل الكتاب ؛ لقوله تعالى : « مَا يَوَدُّ الَّذِينَ



كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ<sup>(١)</sup> ، وقال : « لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ<sup>(٢)</sup> » ففرق بينهم في اللفظ ؛ وظاهرُ العطف يقتضى مغايرةً بين المعطوف والمعطوف عليه ، وأيضاً فاسمُ الشرك عمومٌ وليس بنص ، وقوله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ<sup>(٣)</sup> » بعد قوله : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ » نصٌ ؛ فلا تمارض بين المحتمل وبين ما لا يحتمل . فإن قيل : أراد بقوله : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ<sup>(٤)</sup> » أى أوتوا الكتاب من قبلكم وأسلموا ؛ كقوله : « وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ<sup>(٥)</sup> » الآية . وقوله : « مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَانِمَةٌ<sup>(٥)</sup> » الآية . قيل له : هذا خلاف نص الآية في قوله : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ » وخلاف ما قاله الجمهور ؛ فإنه لا يُشْكَلُ على أحدٍ جوازُ التزويجِ عن أسلم وصار من أعيان المسلمين . فإن قالوا : فقد قال الله تعالى : « أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ » فجعل العلة في تحريم نكاحهن الدعاء إلى النار . والجواب أن ذلك علة لقوله تعالى : « وَلَآئِمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ » لأنَّ المشرك يدعو إلى النار ؛ وهذه العلة مطردة في جميع الكفار ؛ فالسلم خيرٌ من الكافر مطلقاً ؛ وهذا بين .

الرابعة - وأما نكاح أهل الكتاب إذا كانوا حرباً فلا يحل ؛ وسئل ابن عباس عن ذلك فقال : لا يحل ، وتلا قول الله تعالى : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ<sup>(٦)</sup> » إلى قوله : « صَاحِرُونَ » . قال المحدث : حدثت بذلك إبراهيم النخعي فاعجبه . وكره مالك تزوجَ الحربيَّات ، لعلة ترك الولد في دار الحرب ، ولتصرفها في الخمر والخزير .

الخامسة - قوله تعالى : « وَلَآئِمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ » إخبارٌ بأن المؤمنين المملوكَةِ خيرٌ من المشركَةِ ، وإن كانت ذات الحسب والمال . « وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ<sup>(٧)</sup> » في الحسن وغير ذلك ؛ وهذا قول الطبري وغيره . ونزلت في خنساء وبيدة سوداء كانت لحذيفة بن اليمان ؛ فقال لها حذيفة : يا خنساء ، قد ذكرت في الملاء الأعلى مع سوادك ودمايتك ، وأنزل الله تعالى ذكرك في كتابه ، فاعتقها حذيفة وتزوجها . وقال السدي : نزلت في عبد الله بن رواحة ، كانت له أمة سوداء

(١) آية ١٠٥ سورة البقرة . (٢) آية ١ سورة البقرة . (٣) آية ٥ سورة المائدة .

(٤) آية ١٩٩ سورة آل عمران . (٥) آية ١١٣ سورة آل عمران . (٦) آية ٢٩ سورة التوبة .

فقطعها في غضب ثم ندم، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره؛ فقال: «ما هي يا عبد الله» قال: تصوم وتُصلِّي وتحسن الوضوء وتشهد الشهادتين؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هذه مؤمنة». فقال ابن رواحة: لَأَعْتِقَهَا وَلَا تَزَوِّجَهَا؛ ففعل؛ فقطعن عليه ناس من المسلمين وقالوا: نكح أمةً؛ وكانوا يرون أن ينكحوا إلى المشركين، وكانوا ينكحونهم رغبة في أحسابهم، ففزلت هذه الآية. والله أعلم.

السادسة - وأختلف العلماء في نكاح إماء أهل الكتاب؛ فقال مالك: لا يجوز نكاح الأمة الكتابية. وقال أشهب في كتاب محمد، فيمن أسلم وتحت أمة كتابية: إنه لا يفرق بينهما. وقال أبو حنيفة وأصحابه، يجوز نكاح إماء أهل الكتاب. قال ابن العربي: درَّسنا الشيخ أبو بكر الشاشي بمدينة السلام قال: أحتج أصحاب أبي حنيفة على جواز نكاح الأمة [الكتابية] بقوله تعالى: «وَلَا أُمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكَةٍ». ووجه الدليل من الآية أن الله سبحانه خاير بين نكاح الآية المؤمنة والمشركة؛ فلو أن نكاح الأمة المشركة جائز لما خاير الله تعالى بينهما؛ لأن المخايرة إنما هي بين الجائزين لا بين جائز وممتنع، ولا بين متضادين. والجواب أن المخايرة بين الضدين تجوز لنة وقرأ: لأن الله سبحانه قال: «أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا» (١). وقال عمر في رسالته لأبي موسى: «الرجوع إلى الحق خير من التماضى في الباطل». جواب آخر: قوله تعالى: «وَلَا أُمَّةٌ» لم يرد به الترق الملوك وإنما أراد به الآدمية؛ والآدميات والآدميون بأجمعهم عبيد الله وإماؤه؛ قاله القاضي بالبصرة أبو العباس الجرجاني.

السابعة - وأختلفوا في نكاح نساء المجوس؛ فنع مالك والشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي وإسحاق من ذلك. وقال ابن حنبل: لا يعجنى. وروى أن حذيفة بن اليمان تزوج مجوسية، وأن عمر قال له: طلقها. وقال ابن القصار: قال بعض أصحابنا: يجب على أحد القولين أن لم كتابا أن تجوز مناحتهم. وروى ابن وهب عن مالك أن الأمة المجوسية لا يجوز أن توطأ علك اليمين، وكذلك الوثنيات وغيرهن من الكافرات؛ وعلى هذا جماعة العلماء،

(١) حجة ابن العربي في «أحكام القرآن» له: «أحتج أبو حنيفة» (٢) زيادة عن ابن العربي.

(٣) آية ٢٤ سورة الفرقان.

إلا ما رواه يحيى بن أيوب عن أبي جريح عن عطاء وعمر بن دينار أنهما سئلا عن نكاح الإماء المجوسيات ؛ فقالا : لا بأس بذلك . وتأولا قول الله عز وجل : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ » . فهذا عندهما على عقد النكاح لا على الأمة المشتراة ؛ واحتجاً بسبي أوطاس ؛ وأن الصحابة نكحوا الإماء ممن يملك اليمين . قال النحاس : وهذا قول شاذ ؛ أما سبي أوطاس فقد يجوز أن يكون الإماء أسلمن بفاز نكاحهن ، وأما الاحتجاج بقوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ » فغلط ؛ لأنهم حملوا النكاح على العقد ، والنكاح في اللغة يقع على العقد وعلى الوطء ؛ فلما قال : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ » حرم كل نكاح يقع على المشركات من نكاح ووطء . وقال أبو عمر بن عبد البر : وقال الأوزاعي : سألت الزهري عن الرجل يشتري المجوسية أبطوها ؟ فقال : إذا شهدت أن لا إله إلا الله وطئها . وعن يونس عن ابن شهاب قال : لا يحل له أن يطاها حتى تُسلم . قال أبو عمر : قول ابن شهاب لا يحل له أن يطاها حتى تُسلم هذا — وهو أعلم الناس بالمغازي والسير — دليل على فساد قول من زعم أن سبي أوطاس وطن ولم يُسلم . روى ذلك عن طائفة منهم عطاء وعمر بن دينار قالوا : لا بأس بوطء المجوسية ؛ وهذا لم يلتفت إليه أحد من الفقهاء بالأمصار . وقد جاء عن الحسن البصري — وهو ممن لم يكن غزوه ولا غزوه<sup>(١)</sup> نأحيته إلا الفرس وما وراءهم من نُرَاسان ، وليس منهم أحد أهل كتاب — ما يُبين لك كيف كانت السيرة في نسائهم إذا سُيِن ، قال : أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد ، قال : حدثنا إبراهيم بن أحمد بن فراس ، قال : حدثنا علي بن عبد العزيز ، قال : حدثنا أبو عبيد ، قال : حدثنا هشام عن يونس عن الحسن ، قال قال رجل له : يا أبا سعيد كيف كنتم تصنعون إذا سيتموهن ؟ قال : كنا نوجهها إلى القبلة ونأمرها أن تُسلم وتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ؛ ثم نأمرها أن تفتسل ، وإذا أراد صاحبها أن يصيها لم يصيها حتى يستبرئها . وعلى هذا تأويل جماعة العلماء في قول الله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ » . أنهن الوثنيات والمجوسيات ؛ لأن الله تعالى قد أحل الكتابيات بقوله : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ » . يعني العفائف ، لا من شهَرَ زناها من

المسلمات . ومنهم من كره نكاحها ووطأها يملك اليمين ما لم يكن منهم توبة ؛ لما في ذلك من إفساد النسب .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنِكَحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنِكَحُوا ﴾ أى لا تزوجوا المسلمة من المشرك . وأجمعت الأمة على أن المشرك لا يبطا المؤمنة بوجه ؛ لما في ذلك من الغضاضة على الإسلام . والقراء على ضم التاء من « تنكحوا » .

الثانية - فى هذه الآية دليل بالنص على أن لا نكاح إلا بولي . قال محمد بن عيسى بن الحسين : النكاح بولي فى كتاب الله ؛ ثم قرأ « وَلَا تُنِكَحُوا الْمُشْرِكِينَ » . قال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح إلا بولي » وقد اختلف أهل العلم فى النكاح بغير ولي ، فقال كثير من أهل العلم : لا نكاح إلا بولي ؛ روى هذا الحديث عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعلى بن أبى طالب وأبن مسعود وأبن عباس وأبن هريرة رضى الله عنهم ، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصرى وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد وسفيان الثورى وأبن أبى لى وأبن شبرمة وأبن المبارك والشافعى وعبيد الله أبن الحسن وأحمد وإسحاق وأبو عبيد .

قلت : وهو قول مالك رضى الله عنهم أجمعين وأبن نور والطبرى . قال أبو عمر : حجة من قال : « لا نكاح إلا بولي » أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه أنه قال : « لا نكاح إلا بولي » . روى هذا الحديث شعبة والثورى عن أبى إسحاق عن أبى بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم مُرسلاً ؛ فمن يقبل المراسيل يلزمه قبوله ، وأما من لا يقبل المراسيل فيلزمه أيضا ؛ لأن الذين وصلوه من أهل الحفظ والثقة . ومن وصله إسرائيل وأبو عوانة كلاهما عن أبى إسحاق عن أبى بردة عن أبى موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وإسرائيل ومن تابعه حفاظ ، والحافظ يُقبل زيادته ، وهذه الزيادة بعضها أصول ؛ قال الله عز وجل :

« فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ » <sup>(١)</sup> . وهذه الآية نزلت في مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ إِذْ عَضَلَ أَخْتَهُ <sup>(٢)</sup> عن مراجعة زوجها ؛ قاله البخارى . ولولا أن له حقاً في الإنكاح ما نُهِيَ عن العَضَل .

قلت : وما يدل على هذا أيضاً من الكتاب قوله : « فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِيهِنَّ » <sup>(٣)</sup> وقوله : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ » <sup>(٤)</sup> فلم يخاطب تعالى بالنكاح غير الرجال ؛ ولو كان إلى النساء لذكرهن .

وسياق بيان هذا في « النور » وقال تعالى حكاية عن شعيب في قصة موسى عليهما السلام : « إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِمَا بَأَتَى بَيَانَهُ فِي سُورَةِ « الْقَصَصِ » . وقال تعالى : « الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » <sup>(٥)</sup> ؛ فقد تعاضد الكتاب والسنة على أن لا نكاح إلا بولي . قال الطبري : في حديث حفصة حين تَأَيَّمَتْ وعقد عمرُ عليها النكاح ولم تَعْقِدْهُ هِيَ إِبْطَالُ قَوْلٍ مِنْ قَالَ : إِنْ لِلرَّأَةِ الْبَالِغَةِ الْمَالِكَةِ لِنَفْسِهَا تَرْوِجُ نَفْسِهَا وَعَقْدَ النِّكَاحِ دُونَ وَلِيِّهَا ؛ ولو كان ذلك لها لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لِيَدْعَ خِطْبَةَ حَفْصَةَ لِنَفْسِهَا إِذَا كَانَتْ أَوْلَى بِنَفْسِهَا مِنْ أَبِيهَا ، وخطبها إلى من لا يملك أمرها ولا العقد عليها ؛ وفيه بيان قوله عليه السلام : « الْإِيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » أن معنى ذلك أنها أحق بنفسها في أنه لا يَبْعِدُ عليها إلا برضاها ، لا أنها أحق بنفسها في أن تَعْقِدَ عقد النكاح على نفسها دون وَلِيِّهَا . وروى الدارقطني عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا تُرْوَجُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ وَلَا تُرْوَجُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا فَإِنْ الزَّانِيَةُ هِيَ الَّتِي تُرْوَجُ نَفْسُهَا » . قال : حديث صحيح . وروى أبو داود من حديث سفيان عن الزهري عن عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِيْمًا أَمْرُاءُ نُكِّحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنَكَحَها بَاطِلٌ — ثَلَاثَ مَرَّاتٍ — فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَالْمَهْرُ لَهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَالْسلطانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ » . وهذا الحديث صحيح . ولا اعتبار بقول ابن عُليّة عن ابن جريج أنه قال : سألت عنه الزهري فلم يعرفه ، ولم يقل هذا أحد عن ابن جريج غير ابن عُليّة ؛ وقد رواه جماعة عن الزهري لم يذكروا ذلك ، ولو ثبت هذا عن الزهري لم يكن في ذلك حجة ؛ لأنه قد نقله عنه ثقات ؛ منهم سليمان بن موسى وهو ثقة إمام

(١) آية ٢٣٢ سورة البقرة . (٢) العَضَل : المنع . (٣) آية ٢٥ سورة النساء . (٤) آية ٣٢ سورة النور .

(٥) راجع ج ١٢ ص ٢٢٩ وما بعدها . (٦) راجع ج ١٣ ص ٢٧١ . (٧) آية ٣٤ سورة النساء .

وجعفر بن ربيعة ؛ فلو نسيه الزهرى لم يضره ذلك ؛ لأن النسيان لا يعصم منه ابن آدم ؛ قال صلى الله عليه وسلم : "نَسِيَ آدَمُ فَنَسِيتُ ذَرْيَتَهُ". وكان صلى الله عليه وسلم ينسى ؛ فمن سواه آخرى أن ينسى ، ومن حفظ فهو حجة على من نسي ؛ فإذا روى الخبر ثقة فلا يضره نسيان من نسيه ؛ هذا لو صح ما حكى ابن علية عن ابن جريج ، فكيف وقد أنكر أهل العلم ذلك من حكايته ولم يعرجوا عليها .

قلت : وقد أخرج هذا الحديث أبو حاتم محمد بن حبان التيمي البستي في المسند الصحيح له - على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ، ولا ثبوت جرح في ناقلها - عن حفص بن غياث عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهرى عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فإن تشابروا فالسلطان ولي من لا ولي له". قال أبو حاتم : لم يقل أحد في خبر ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهرى هذا : "وشاهدي عدل" إلا ثلاثة أنفيس : سويد بن يحيى الأموي عن حفص بن غياث وعبد الله بن عبد الوهاب الجيحي عن خالد بن الحارث وعبد الرحمن بن يونس الرقي عن عيسى بن يونس ؛ ولا يصح في الشاهدين غير هذا الخبر ، وإذا ثبت هذا الخبر فقد صرح الكتاب والسنة بأن لا نكاح إلا بولي ؛ فلا معنى لما خالفهما . وقد كان الزهرى والشعبي يقولان : إذا زوجت المرأة نفسها كفوا بشاهدين فذلك نكاح جائز . وكذلك كان أبو حنيفة يقول : إذا زوجت المرأة نفسها كفوا بشاهدين فذلك نكاح جائز ؛ وهو قول زفر . وإن زوجت نفسها غير كف ، فالنكاح جائز ، وللاولياء أن يفترقوا بينهما . قال ابن المنذر : وأما ما قاله النعمان فمخالف للسنة ، خارج عن قول أكثر أهل العلم . وبالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نقول . وقال أبو يوسف : لا يجوز النكاح إلا بولي ؛ فإن سلم الولي جاز ، وإن أبي أن يسلم والزوج كف ، أجازة القاضي . وإنما يتم النكاح في قوله حين يحيزه القاضي ؛ وهو قول محمد بن الحسن ؛ وقد كان محمد بن الحسن يقول : يأمر القاضي الولي بإجازته ؛ فإن لم يفعل استأنف عقدا . ولا خلاف بين أبي حنيفة وأصحابه أنه إذا أذن لها

وليها فعدت النكاح بنفيها جاز . وقال الأوزاعي : <sup>(١)</sup> إذا ولّت امرأها رجلاً فزوجها كفواً فالنكاح جائز، وليس للولي أن يفترق بينهما، إلا أن تكون عربية تزوجت مولىً، وهذا نحو مذهب مالك على ما يأتي . وحمل الفاعلون بمذهب الزهري - وأبي حنيفة والشّمي - قوله عليه السلام : « لا نكاح إلا بولي » على الكمال لا على الوجوب، كما قال عليه السلام : « لا صلاة لرجل المسجد إلا في المسجد » و « لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة » . وأستدلوا على هذا بقوله تعالى : « فَلَا تَعْضُلُوهُمْ أَنْ يَبَيِّعُوا أَنْفُسَهُمْ أَزْوَاجَهُمْ » ، وقوله تعالى : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَتْمِينٍ بِالْمَعْرُوفِ » <sup>(٢)</sup> ، وبما روى الدارقطني عن سفيان بن عيينة قال : جاء رجل إلى علي - رضي الله عنه فقال : امرأة أنا وليها تزوجت بغير إذني ؟ فقال علي - : ينظر فيما صنعت ، فإن كانت تزوجت كفواً أجزأنا ذلك لها ، وإن كانت تزوجت من ليس لها بكفء جعلنا ذلك إليك . وفي الموطأ أن عائشة رضي الله عنها تزوجت بنت أخيها عبد الرحمن وهو غائب ، الحديث . وقد رواه ابن جريح عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها أنكحت رجلاً هو المنذر بن الزبير امرأة من بنى أخيها فضربت بينهم بستر ، ثم تكلمت حتى إذا لم يبق إلا العقد أمرت رجلاً فأنكح ، ثم قالت : ليس على النساء إنكاح . فالوجه في حديث مالك أن عائشة فوّرت المهر وأحوال النكاح ، وتولّى العقد أحد عصبتها ، ونُسب العقد إلى عائشة لما كان تقريره إليها .

الثالثة - ذكر ابن خزيمة مناد : وأختلفت الرواية عن مالك في الأولياء ، من هم ؟ فقال مرة : كل من وضع المرأة في منصّب حسن فهو وليها ، سواء كان من العصبية أو من نوى الأرحام أو الأجانب أو الإمام أو الوصي . وقال مرة : الأولياء من العصبية ، فمن وضعها منهم في منصّب حسن فهو ولي . وقال أبو عمر : قال مالك فيما ذكر ابن القاسم عنه : إن المرأة إذا زوجها غير وليها بلائها فإن كانت شريفة لها في الناس حال كان وليها بالخيار في فسخ النكاح وإقراره ، وإن كانت ذليلة كالمعتقة والسوداء والسعاية والمسلمانية ، ومن

(١) في ١ : « المرأة » . (٢) آية ٢٣٤ سورة البقرة . (٣) قال مالك : هم قوم من القطر يقدمون من مصر إلى المدينة . (٤) السعاية : البني . (٥) في الأصول : « الإسلامية » والتصويب عن شرح الخريش وحاشية العدوي .

لا حال لها جاز نكاحها ؛ ولا خيار لوليها لأن كل واحد كُفَّ لها ؛ وقد روى عن مالك أن الشريفة والذئبة لا يزوجها إلا وليها أو السلطان ؛ وهذا القول اختاره ابن المنذر ، قال : وأما فريق مالك بين المسكينة والتي لما قدر فقير جائز ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد سوى بين أحكامهم في الدماء فقال : « المسلمون تتكافؤ دماؤهم » . وإذا كانوا في الدماء سواء فهم في غير ذلك شيء واحد . وقال إسماعيل بن إسحاق : لما أمر الله سبحانه بالنكاح جعل المؤمنين بعضهم أولياء بعض فقال تعالى : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٌ » والمؤمنون في الجملة هكذا يرث بعضهم بعضا ؛ فلو أن رجلا مات ولا وارث له لكان ميراثه لجماعة المسلمين ؛ ولو جنى جنابة لعقل عنه المسلمون ، ثم تكون ولاية أقرب من ولاية ، وقربة أقرب من قرابة . وإذا كانت المرأة بموضع لا سلطان فيه ولا ولي لها فإنها تصير أمرها إلى من يوثق به من جيرانها ؛ فيزوجها ويكون هو وليها في هذه الحال ؛ لأن الناس لا بد لهم من الترويح ، وإنما يعملون فيه بأحسن ما يمكن ؛ وعلى هذا قال مالك في المرأة الضعيفة الحال : إنه يزوجه من تُسند أمرها إليه ، لأنها ممن تضعف عن السلطان فأشبهت من لا سلطان بحضرتها ؛ فرجعت في الجملة إلى أن المسلمين أولياؤها ؛ فأتاها إذا صيرت أمرها إلى رجل وترك أولياؤها فإنها أخذت الأمر من غير وجهه ، وفعلت ما ينكره الحاكم عليها والمسلمون ؛ فيفسخ ذلك النكاح من غير أن يعلم أن حقيقته حرام ؛ لما وصفنا من أن المؤمنين بعضهم أولياء بعض ، ولما في ذلك من الاختلاف ؛ ولكن يفسخ لتناول الأمر من غير وجهه ، ولأنه أخوطة للفروج ولتحصينها ؛ فإذا وقع الدخول وتناول الأمر وولدت الأولاد وكان صوابا لم يحز الفسخ ؛ لأن الأمور إذا تفاوتت لم يرد منها إلا الحرام الذي لا يُشك فيه ، ويُشبه ما فات من ذلك بحكم الحاكم إذا حكم بحكم لم يفسخ إلا أن يكون خطأ لا شك فيه . وأما الشافعي وأصحابه فالنكاح عندهم بغير ولي مفسوخ أبدا قبل الدخول وبعده ، ولا يتوارثان إن مات أحدهما . والولي عندهم من فرائض النكاح ؛ لقيام الدليل عندهم من الكتاب والسنة : قال الله تعالى : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ » كما قال : « فَأَنْكِحُوهُمْ بِأَذْنِ أَهْلِيهِنَّ » ، وقال مخاطبا للأولياء :



« فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ » . وقال عليه السلام : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ » . ولم يفرقوا بين دَيْتَةٍ الحال وبين الشريفة ، لإجماع العلماء على أن لا فرق بينهما في الدَّمَاءِ ؛ لقوله عليه السلام : « المسلمون متكافؤ دماؤهم » . وسائر الأحكام كذلك . وليس في شيء من ذلك فرق بين الرفيع والوضيع في كتاب ولا سنة .

الرابعة — وأختلفوا في النكاح يقع على غير وليٍّ ثم يُحْيِزُهُ الوليُّ قبل الدخول ؛ فقال مالك وأصحابه إلا عبد الملك : ذلك جائز ، إذا كانت إجازته لذلك بالقرب ؛ وسواء دخل أو لم يدخل . هذا إذا عقد النكاح غير وليٍّ ولم تَعْقِدْهُ المرأةُ بنفسها ؛ فإن زوّجت المرأةُ نفسها وعقدت عُقْدَةَ النكاح من غير وليٍّ قريب ولا بعيد من المسلمين فإن هذا النكاح لا يَقْرَأُ أبداً على حال وإن تطاول وولدت الأولاد ؛ ولكنه يُلْحَقُ الولد إن دخل ، ويسقط الحد ؛ ولا بد من فسخ ذلك النكاح على كلّ حال . وقال ابن نافع عن مالك : الفسخ فيه بغير طلاق .

الخامسة — وأختلف العلماء في منازل الأولياء وترتيبهم ؛ فكان مالك يقول : أولهم البنون وإن سَفَلُوا ، ثم الآباء ، ثم الإخوة للأب والأم ، ثم للأب ، ثم بنو الإخوة للأب والأم ، ثم بنو الإخوة للأب ، ثم الأجداد للأب وإن عَلَوْا ، ثم العمومة على ترتيب الإخوة ، ثم بنوهم على ترتيب بنى الإخوة وإن سَفَلُوا ، ثم المولى ثم السلطان أو قاضيه . والوصيُّ مقدّم في إنكاح الأيتام على الأولياء ، وهو خليفة الأب ووكيله ؛ فأشبه حاله لو كان الأب حياً . وقال الشافعي : لا ولاية لأحد مع الأب ، فإن مات فالجد ، ثم أبُ أَيْ الجدِّ ؛ لأنهم كلهم آباء . والولاية بعد الجد للإخوة ، ثم الأقرب . وقال المزنيُّ : قال في الحديد : من انفرد بأمٍّ كان أولى بالنكاح ؛ كالإيراث . وقال في القديم : هما سواء .

قلت : وروى المدنيون عن مالكٍ مثَلَ قولِ الشافعيّ ، وأن الأبَ أولى من الابن ؛ وهو أحد قولَي أبي حنيفة ؛ حكاه البايجي . وروى عن المغيرة أنه قال : الجدُّ أولى من الإخوة ؛ والمشهور من المذهب ما قدمناه . وقال أحمد : أحقهم بالمرأة أن يزوجه أبوها ؛ ثم الابن ، ثم الأخ ، ثم أبنته ، ثم العم . وقال إسحاق : الابن أولى من الأب ؛ كما قاله مالك ، وأختره ابن المنذر ؛ لأن عمر بن أم سلمة زوجهها بإذنها من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قلت : أخرجه النسائي عن أم سلمة وترجم له ( إنكاح الأبن أمه ) .

قلت : وكثيرا ما يستدل بهذا علماؤنا وليس بشيء ، والدليل على ذلك ما ثبت في الصحاح أن عمر بن أبي سلمة قال : كنت غلاما في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت يدي تطيش في الصحيفة ؛ فقال : ” يا غلام سمَّ الله وكلَّ بيمينك وكلَّ مما يليك ” . وقال أبو عمر في كتاب الاستيعاب : عمر بن أبي سلمة يُكنى أبا حفص ، وُلد في السنة الثانية من الهجرة بأرض الحبشة . وقيل : إنه كان يوم قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنَ تسع سنين .

قلت : ومن كان سنُّه هذا لا يصلح أن يكون وليًّا ، ولكن ذكر أبو عمر أن لأبي سلمة من أم سلمة أبنا آخر اسمه سلمة ، وهو الذي عقَّد لرسول الله صلى الله عليه وسلم على أمته أم سلمة ، وكانت سلمة أسنَّ من أخيه عمر بن أبي سلمة ، ولا أحفظ له رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد روى عنه عمر أخوه .

السادسة — وأختلفوا في الرجل يزوج المرأة الأبعد من الأولياء — كذا وقع ، والأقرب عبارة أن يقال : اختلف في المرأة يزوجه من أوليائها الأبعد والأقعد حاضر ؛ فقال الشافعي : النكاح باطل . وقال مالك : النكاح جائز . قال ابن عبد البر : إن لم ينكر الأبعد شيئا من ذلك ولا ردَّه نفذ ، وإن أنكره وهي تيب أو ينكر بالغ يئمة ولا وصى لها فقد اختلف قول مالك وأصحابه وجماعة من أهل المدينة في ذلك ؛ فقال منهم قائلون : لا يرد ذلك وينفذ ؛ لأنه نكاح انعقد بإذن ولي من الفيخذ والعشيرة . ومن قال هذا منهم لا ينفذ قال : إنما جاءت الرتبة في الأولياء على الأفضل والأولى ، وذلك مستحب وليس بواجب . وهذا تحصيل مذهب مالك عند أكثر أصحابه ، وإياه اختار إسماعيل بن إسحاق وأتباعه . وقيل : ينظر السلطان في ذلك ويسأل الولي الأقرب على ما ينكره ، ثم إن رأى إمضاء أمضاه ، وإن رأى أن يردَّه ردَّه . وقيل : بل للأقعد ردَّه على كل حال ، لأنه حق له . وقيل : له ردَّه وإجازته ما لم يطل منكنها وتلد الأولاد ؛ وهذه كلها أقاويل أهل المدينة .

(١) والأبعد : يقال : فلان أقعد من فلان : أي أقرب منه إلى جده الأكبر . وفي ج : « الأقرب » .

السابعة - فلو كان الولي الأقرب محبوساً أو سفيهاً زوجها من يليه من أوليائها ، وعُدَّ كالميت منهم ؛ وكذلك إذا غاب الأقرب من أوليائها غيبة بعيدة أو غيبة لا يُرجى لها أوبةٌ سريعةٌ زوجها من يليه من الأولياء . وقد قيل : إذا غاب أقرب أوليائها لم يكن للذي يليه تزويجها ، ويزوجها الحاكم ، والأقول قول مالك .

الثامنة - وإذا كان الوليان قد استويا في القُعدد <sup>(١)</sup> وغاب أحدهما وفوضت المرأة عقد نكاحها إلى الحاضر لم يكن للغائب إن قدم نُكِّرَتْهُ . وإن كانا حاضرين ففوضت أمرها إلى أحدهما لم يزوجها إلا بإذن صاحبه ؛ فإن اختلفا نظر الحاكم في ذلك ، وأجاز عليها رأى أحسنهما نظراً لها ؛ رواه ابن وهب عن مالك .

التاسعة - وأما الشهادة على النكاح فليست بركن عند مالك وأصحابه ؛ ويكفى من ذلك شهرته والإعلانُ به ، ونخرج عن أن يكون نكاحٌ سِرٌّ . قال ابن القاسم عن مالك : لو زوج بيّنة ، وأمرهم أن يكتموا ذلك لم يجز النكاح ؛ لأنه نكاحٌ سِرٌّ . وإن تزوج بغير بيّنة على غير استسرار جاز ، وأشهدا فيما يستقبلان . وروى ابن وهب عن مالك في الرجل يترّوج المرأة بشهادة رجلين ويستكتمهما قال : يُفَرَّقُ بينهما بتطليقة ولا يجوز النكاح ، ولها صداقها إن كان أصابها ، ولا يُعاقب الشاهدان . وقال أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما : إذا تزوجها بشاهدين وقال لها : أكتما جاز النكاح . قال أبو عمر : وهذا قول يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي صاحبنا ، قال : كل نكاح شهد عليه رجلان فقد نرج من حد السر ؛ وأظنه حكاه عن الليث ابن سعد . والسرُّ عند الشافعي والكوفيين ومن تابعهم : كل نكاح لم يشهد عليه رجلان فصاعداً ، ويفسخ على كل حال .

قلت : قول الشافعي أصحُّ للحديث الذي ذكرناه . وروى عن ابن عباس أنه قال : لا نكاح إلا بشاهدي عدلٍ ووليٍّ مُرشدٍ ؛ ولا يخالف له من الصحابة فيما علمتُ . واحتج مالكُ

(١) القعدد (بضم القاف وسكون العين وضم الدال المهملة وفتحها) : القريب من الجد الأكبر . وقيل : هو أملك القرابة في النسب .

لمذهبه أن البيوع التي ذكرها الله تعالى فيها الإشهاد عند العقد ؛ وقد قامت الدلالة بأن ذلك ليس من فرائض اليسوع . والنكاح الذي لم يذكر الله تعالى فيه الأشهاد أخرى بالآ يكون الإشهاد فيه من شروطه وفرائضه ، وإنما الغرض الإعلان والظهور لحفظ الأنساب . والإشهاد يصلح بعد العقد للتداعي والاختلاف فيما ينقصد بين المتناكرين ؛ وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” أعلنوا النكاح ” . وقول مالك هذا قول ابن شهاب وأكثر أهل المدينة .

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ ﴾ أى مملوك ﴿ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ ﴾ أى حسيب . ﴿ وَلَوْ أَنْجَبَكُمْ ﴾ أى حسبه وماله ؛ حسب ما تقدم . وقيل المعنى : ولرجل مؤمن ، وكذا ولأمة مؤمنة ، أى ولا امرأة مؤمنة ، كما بيناه . قال صلى الله عليه وسلم : ” كل رجالكم عبيد الله وكل نسايتكم إماء الله ” وقال : ” لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ” وقال تعالى : ﴿ نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾<sup>(١)</sup> . وهذا أحسن ما حمل عليه القول في هذه الآية ، وبه يرتفع التزاع ويزول الخلاف ؛ والله الموفق .

الحادية عشرة — قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ ﴾ إشارة للشركين والمشركات . ﴿ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ﴾ أى إلى الأعمال الموجبة للنار ؛ فإن محبتهم ومعاشرتهم توجب الانحطاط في كثير من هواهم مع تربيتهم النسل . ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْخَيْرِ ﴾ أى إلى عمل أهل الجنة . ﴿ بِإِذْنِهِ ﴾ أى بأمره ؛ قاله الزجاج .

قوله تعالى : وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿١٣٣﴾

فيه أربع عشرة مسألة :

الأولى : قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ﴾ ذكر الطبري عن السدي أن السائل نابت ابن النخداح — وقيل : أسيد بن حضير وعباد بن بشر ؛ وهو قول الأكثرين . وسبب السؤال

فَمَا قَالَ قَتَادَةُ وَغَيْرُهُ: أَنَّ الْعَرَبَ فِي الْمَدِينَةِ وَمَا وَالِهَا كَانُوا قَدْ آسَتُوا بَسْنَةَ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي تَجَنُّبِ  
مُؤَاكَلَةِ الْحَائِضِ وَمَسَاكِنَتِهَا؛ فَتَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: كَانُوا يَتَجَنَّبُونَ النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ،  
وَيَأْتُونَهُنَّ فِي أَدْبَارِهِنَّ مَدَّةَ زَمَنِ الْحَيْضِ؛ فَتَزَلَتْ. وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ الْيَهُودَ  
كَانُوا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ لَمْ يَأْكُلُوا وَلَمْ يَجَامِعُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ؛ فَسَأَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْحَيْضِ قُلْ  
هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
«أَصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» فَبَلَغَ ذَلِكَ الْيَهُودَ، فَقَالُوا: مَا يَرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ يَدَّعَى مِنْ  
أَمْرِنَا شَيْئًا إِلَّا خَالَفْنَا فِيهِ؛ بَغَاءُ أَسِيدِ بْنِ حُضَيْرٍ وَعَبَادِ بْنِ بَشْرِ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ  
الْيَهُودُ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، أَفَلَا نَجَامِعُهُمْ؟ فَتَغَيَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى ظَنَّنَا  
أَنْ قَدْ وَجَدَ عَلَيْهِمَا؛ فَخَرَجَا فَاسْتَقْبَلَهُمَا هَدِيَّةٌ مِنْ لَبَنٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،  
فَارْسَلَ فِي آتَارِهِمَا فَسَقَاهُمَا؛ فَعَرَفَا أَنْ لَمْ يَحِدَّ عَلَيْهِمَا. قَالَ عُلَمَاؤُنَا: كَانَتِ الْيَهُودُ وَالْمَجُوسُ  
يَتَجَنَّبُ الْحَائِضَ؛ وَكَانَتِ النَّصَارَى يَجَامِعُونَ الْحَيْضَ؛ فَأَمَرَ اللَّهُ بِالْقَصْدِ بَيْنَ هَذَيْنِ.

الثَّانِيَّةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى: «عَنِ الْحَيْضِ» الْحَيْضُ: الْحَيْضُ وَهُوَ مُصَدَّرٌ؛ يُقَالُ:  
حَاضَتِ الْمَرْأَةُ حَيْضًا وَمَحَاضًا وَمَحِيضًا، فَهِيَ حَائِضٌ، وَحَائِضَةٌ أَيْضًا؛ عَنِ الْقَزَّاءِ وَأَنْشَدَ:  
• كَحَائِضِيَّةٍ يُزْنِي بِهَا غَيْرَ طَاهِرٍ •

وَنِسَاءٌ حَيْضٌ وَحَوَائِضٌ. وَالْحَيْضَةُ: الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ. وَالْحَيْضَةُ (بِالْكَسْرِ) الْأَسْمُ، [وَالْجَمْعُ]  
الْحَيْضُ. وَالْحَيْضَةُ أَيْضًا: الْخُرْقَةُ الَّتِي تَسْتَنْفِرُ بِهَا الْمَرْأَةُ. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَبِئْسَ  
كَانَتْ حَيْضَةً مُلَقَّاةً. وَكَذَلِكَ الْحَيْضَةُ، وَالْجَمْعُ الْحَائِضُ. وَقِيلَ: الْحَيْضُ عِبَارَةٌ عَنِ الزَّمَانِ  
وَالْمَكَانِ، وَعَنِ الْحَيْضِ نَفْسُهُ؛ وَأَصْلُهُ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مَجَازٌ فِي الْحَيْضِ. وَقَالَ الطَّبْرِيُّ:  
الْحَيْضُ اسْمٌ لِلْحَيْضِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ زُرَّابَةَ فِي الْعَيْشِ:

إِلَيْكَ أَشْكُو شِدَّةَ الْمَعِيشِ • وَمرَّ أَعْوَامٌ تَتَفَنُّ رِيشِي <sup>(١)</sup>

(١) جَمْعُ الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَرْأَةِ الْجَنْسَ. (هَامِشُ مُسْلِمٍ) وَفِي أ، ح «لَمْ يَجَامِعُوها». (٢) وَجَدَ  
عَلَيْهَا: غَضِبَ. وَمُضَارَعَةُ بَعْضِ الْجَمْعِ وَكَرْهًا. (٣) الْاِسْتِفْهَارُ: أَنَّ نَشَةَ الْمَرْأَةِ فَرْجَهَا بِمُخْرَفَةِ عَرَبِيَّةٍ، أَوْ قِطْعَةٍ  
تَحْتَشِي بِهَا وَتَتَوَقَّطُ طَرَفُهَا فِي شَيْءٍ تَشُدُّهُ عَلَى وَسْطِهَا فَتَمْنَعُ سِيلَانَ الدَّمِ. (٤) فَبِ: «وَمَرَّ أَرْزَامَانِ...».

وأصل الكلمة من السيلان والانفجار؛ يقال: حاض السيلُ وفاض، وحاضت الشجرة أى سالت وطوبتها؛ ومنه الحيض أى الحوض؛ لأن الماء يفيض إليه أى يسيل؛ والعرب تدخل الواو على الياء والياء على الواو؛ لأنهما من حيّز واحد. قال ابن عرفة: الحيض والحيض اجتماع الدم إلى ذلك الموضع؛ وبه سُمي الحوض لاجتماع الماء فيه، يقال: حاضت المرأة وتحيضت، ودرست وعمرت، وطُمِئت، تحيض حيضاً ومحاضاً ومحيضاً إذا سال الدم منها في أوقات معلومة. فإذا سال في غير أيام معلومة، ومن غير عرق الحيض قلت: استحيضت، فهي مستحاضة. ابن العربي. ولها ثمانية أسماء: الأول - حاض. الثاني - عارك. الثالث - فارك. الرابع - طامس<sup>(١)</sup>. الخامس - دارس. السادس - كابر. السابع - ضاحك. الثامن - طامث. قال مجاهد في قوله تعالى: «فَضَحِكْتَ» يعني حاضت. وقيل في قوله تعالى: «قَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْتُهُ» يعني حضن. وسيأتى في موضعه إن شاء الله تعالى.

الثالثة - أجمع العلماء على أن المرأة ثلاثة أحكام في رؤيتها الدم الظاهر السائل من فرجها، فمن ذلك الحيض المعروف، ودمه أسود خائر تعلوه حمرة؛ تترك له الصلاة والصوم؛ لاختلاف في ذلك. وقد يتصل وينقطع؛ فإن اتصل فالحكم ثابت له، وإن انقطع فرأت الدم يوما والظهر يوما، أو رأت الدم يومين والظهر يومين أو يوما فإنها تترك الصلاة في أيام الدم، وتتسل عند انقطاعه وتصل؛ ثم تُلَقِّق أيام الدم وتُلغى أيام الظهر المتخللة لها، ولا تحتسب بها طهرا في عدة ولا استبراء. والحيض خلقة في النساء، وطبع معتاد معروف منهن. روى البخارى عن أبى سعيد الخدرى قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في أختى أو فطير إلى المصلى فز على النساء فقال: «يا معشر النساء تصدقن فإني أرى يتكفن أكثر أهل النار - فقلن وبم يا رسول الله؟ قال - تَكْفُرْنَ اللَّعْنَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لُبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ - قلن: وما نقصان عقلينا وديننا يا رسول الله؟ قال - أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل - قلن: بلى؛ قال: فذلك من نقصان عقلها أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم - قلن: بلى يا رسول الله؛ قال - فذلك من نقصان دينها».

وأجمع العلماء على أن الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة ؛ لحديث مُعَاذَةَ قَالَتْ :  
سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ : مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ ؟ قَالَتْ : أَحْرُورِيَّةٌ<sup>(١)</sup>  
أَنْتِ ؟ قُلْتُ : لَسْتُ بِمُحْرُورِيَّةٍ ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ . قَالَتْ : كَانَ يَصْبِيئَانَا ذَلِكَ فَتُؤْمَرُ بِقَضَاءِ  
الصَّوْمِ وَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ ؛ خَرَجَهُ مُسْلِمٌ . فَإِذَا انْقَطَعَ عَنْهَا كَانَ طَهْرُهَا مِنْهُ الْفَسْلُ ؛  
عَلَى مَا يَأْتِي .

الرابعة — وأختلف العلماء في مقدار الحيض ؛ فقال فقهاء المدينة : إن الحيض لا يكون  
أكثر من خمسة عشر يوماً ؛ وجائز أن يكون خمسة عشر يوماً فإدونه ، وما زاد على خمسة عشر  
يوماً لا يكون حيضاً وإنما هو استحاضة ؛ هذا مذهب مالك وأصحابه . وقد رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ  
أَنَّهُ لَا وَقْتُ لِقَلِيلِ الْحَيْضِ وَلَا لِكَثِيرِهِ إِلَّا مَا يَوْجَدُ فِي النِّسَاءِ ؛ فَكَأَنَّهُ تَرَكَ قَوْلَهُ الْأَوَّلَ وَرَجَعَ  
إِلَى عَادَةِ النِّسَاءِ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ : أَقَلُّ الطَّهْرِ خَمْسَةُ عَشْرِ يَوْماً ؛ وَهُوَ آخِيارُ أَكْثَرِ  
الْبَغْدَادِيِّينَ مِنَ الْمَالِكِيِّينَ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَيْهِمَا وَالتَّوْرِيِّ ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ  
فِي الْبَابِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ عِدَّةَ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ ثَلَاثَ حَيَضٍ ، وَجَعَلَ عِدَّةَ مَنْ لَا تَحِيضُ  
مِنْ كِبَرٍ أَوْ صِغَرٍ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ؛ فَكَانَ كُلُّ قَرْنٍ عَوْضًا مِنْ شَهْرٍ ، وَالشَّهْرُ يَجْمَعُ الطَّهْرَ وَالْحَيْضَ .  
فَإِذَا قَلَّ الْحَيْضُ كَثُرَ الطَّهْرُ ، وَإِذَا كَثُرَ الْحَيْضُ قَلَّ الطَّهْرُ ، فَلَمَّا كَانَ أَكْثَرُ الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشْرِ  
يَوْماً وَجِبَ أَنْ يَكُونَ بِإِزَانِهِ أَقَلُّ الطَّهْرِ خَمْسَةَ عَشْرِ يَوْماً لِيَكُنَّ فِي الشَّهْرِ الْوَاحِدِ حَيَضٌ وَطَّهْرٌ ،  
وَهُوَ الْمُتَعَارَفُ فِي الْأَغْلَبِ مِنْ خِلْقَةِ النِّسَاءِ وَجِيئَتَهُنَّ مَعَ دَلَائِلِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ :  
أَقَلُّ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةُ عَشْرِ يَوْماً . وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِثْلُ قَوْلِ مَالِكٍ : إِنَّ ذَلِكَ  
مَرْدُودٌ إِلَى عُرْفِ النِّسَاءِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَأَكْثَرُهُ  
عَشْرَةٌ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : مَا نَقَصَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ عَنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَهُوَ اسْتِحْضَاءٌ ، لَا يَمْنَعُ  
مِنَ الصَّلَاةِ إِلَّا عِنْدَ أَوَّلِ ظَهْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ مَبْلَغُ مَدَّتِهِ . ثُمَّ عَلَى الْمَرْأَةِ قَضَاءُ صَلَاةِ تِلْكَ

(١) الحرورية : طائفة من الخوارج نسبوا إلى « حروراء » وهو موضع قريب من الكوفة ، وهم الذين قاتلهم  
على رضى الله عنه ، وكان عندهم من التشديد في الدين ما هو معروف ؛ فلما رأت عائشة هذه المرأة تشدد في أمر الحيض  
شبهتها بالحرورية . وقيل : أرادت أنها خالفت السنة ونزجت عن الجماعة .

الأوقات، وكذلك ما زاد على عشرة أيام عند الكوفيين، وعند المجازيين ما زاد على خمسة عشر يوماً فهو استحاضة، وما كان أقل من يوم وليلة عند الشافعي فهو استحاضة، وهو قول الأوزاعي والطبري. ومن قال أقل الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوماً عطاء بن أبي رباح وأبو ثور وأحمد بن حنبل. قال الأوزاعي: وعندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشية. وقد أتينا على ما للعلماء في هذا الباب — من أكثر الحيض وأقله وأقل الطهر، وفي الاستظهار، والحجة في ذلك — في «المقتبس في شرح موطن مالك بن أنس» فإن كانت بكرة مبتدأة فلأنها تجلس أول ما ترى الدم في قول الشافعي خمسة عشر يوماً، ثم تغتسل وتعيد صلاة أربعة عشر يوماً. وقال مالك: لا تقضي الصلاة ويمسك عنها زوجها. على بن زياد عنه: تجلس قدر ليلاتها؛ وهذا قول عطاء والثوري وغيرهما. ابن حنبل: تجلس يوماً وليلة، ثم تغتسل وتصل ولا يأتيها زوجها. أبو حنيفة وأبو يوسف: تدع الصلاة عشراً، ثم تغتسل وتصل عشرين يوماً، ثم تترك الصلاة بعد العشرين عشراً؛ فيكون هذا حالها حتى ينقطع الدم عنها. أما التي لها أيام معلومة فلأنها تستظهر على أيامها المعلومة بثلاثة أيام؛ عن مالك: ما لم تجاوز خمسة عشر يوماً. الشافعي: تغتسل إذا انقضت أيامها بغير استظهار.

والثاني من الدماء: دم النفاس عند الولادة؛ وله أيضاً عند العلماء حدٌ معلوم اختلفوا فيه؛ فقليل: شهران؛ وهو قول مالك. وقيل: أربعون يوماً؛ وهو قول الشافعي. وقيل غير ذلك. وطهرها عند انقطاعه. والغسل منه كالغسل من الجنابة. قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب: ودم الحيض والنفاس يمتنعان أحد عشر شيئاً: وهي وجوب الصلاة وصحة فعلها وفعل الصوم دون وجوبه — وفائدة الفرق لزوم القضاء للصوم ونفيه في الصلاة — والجماع في الفرج وما دونه والعدّة والطلاق والطواف ومس المصحف ودخول المسجد والاعتكاف فيه؛ وفي قراءة القرآن روايتان.

والثالث من الدماء: دم ليس بعادة ولا طبع منهن ولا خلفة، وإنما هو عرق آتقطع، سائله دم أحمر لا آتقطع له إلا عند البرء منه؛ فهذا حكمه أن تكون المرأة منه طاهرة لا يمنعها



من صلاة ولا صوم بإجماع من العلماء واتفق من الآثار المرفوعة إذا كان معلوماً أنه دم عريق لا دم حيض . روى مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : قالت فاطمة بنت أبي حبيش : يا رسول الله ، إني لا أطهر ! أفأدع الصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما ذلك عرق وليس بالحيضة إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة فإذا ذهب قدرها فاغسل عنك الدم وصلّى » . وفي هذا الحديث مع صحته وقلة ألفاظه ما يفسر لك أحكام الحائض والمستحاضة ، وهو أصح ما روى في هذا الباب ، وهو يرد ما روى عن عتبة بن عامر ومكحول أن الحائض تغتسل وتتوضأ عند كل وقت صلاة ، وتستقبل القبلة ذاكرة الله عز وجل جالسة . وفيه أن الحائض لا تصلّى ، وهو إجماع من كافة العلماء إلا طوائف من الخوارج يرون على الحائض الصلاة . وفيه ما يدل على أن المستحاضة لا يلزمها غير ذلك الغسل الذي تغتسل من حيضها ، ولو لزمها غيره لأمرها به ، وفيه رد لقول من رأى ذلك عليها لكل صلاة . ولقول من رأى عليها أن تجمع بين صلاتي النهار بغسل واحد ، وصلاتي الليل بغسل واحد وتغتسل للصبح . ولقول من قال : تغتسل من طهر إلى طهر . ولقول سعيد بن المسيّب من طهر إلى طهر ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمرها بشيء من ذلك . وفيه رد لقول من قال بالاستظهار ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها إذا علمت أن حيضتها قد أدبرت وذهبت أن تغتسل وتصلّى ؛ ولم يأمرها أن تترك الصلاة ثلاثة أيام لانتظار حيض يميء أو لا يميء ، والاحتياط إنما يكون في عمل الصلاة لا في تركها .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ أَذَى ﴾ أى هو شيء تتأذى به المرأة وغيرها أى برائحة دم الحيض . والأذى كناية عن القدر على الجملة . ويطلق على القول المكروه ؛ ومنه قوله تعالى : « لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى » (١) أى بما تسمعه من المكروه . ومنه قوله تعالى : « وَدَعْ أَذَاهُمْ » (٢) أى دع أذى المنافقين لا تجازهم إلا أن تؤمر فيهم ، وفي الحديث :

(١) ف ب : « فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم » . (٢) آية ٢٦٤ سورة البقرة .

(٣) آية ٤٨ سورة الأحزاب .

”وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى“ يعنى بـ «الأذى» الشعر الذى يكون على رأس الصبيّ حين يولد، يُحَلِّقُ عنه يوم أسبوعه، وهى العقيقة. وفى حديث الإيمان: ”وأدناها إمطة الأذى عن الطريق“ أى تخمته، يعنى الشوك والحجر، وما أشبه ذلك مما يتأذى به المارء. وقوله تعالى: «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ» وسيأتى<sup>(١)</sup>.

السادسة — استدل من منع وطء المستحاضة بسيلان دم الاستحاضة؛ فقالوا: كل دم فهو أذى؛ يجب غسله من الثوب والبدن؛ فلا فرق فى المباشرة بين دم الحيض والاستحاضة لأنه كله رجس. وأما الصلاة فرخصة وردت بها السنة كما يصلّ بسلس البول، هذا قول إبراهيم النخعي وسليمان بن يسار والحكم بن عيسى وعامر الشعبي وأبن سيرين والزهرى. وأختلف فيه عن الحسن، وهو قول عائشة: لا يأتها زوجها؛ وبه قال ابن طيبة والمغيرة بن عبد الرحمن، وكان من أعلى أصحاب مالك، وأبو مصعب، وبه كان يفتى. وقال جمهور العلماء: المستحاضة تصوم وتصلّى وتطوف وتقرأ، ويأتها زوجها. قال مالك: أمر أهل الفقه والعلم على هذا، وإن كان دمها كثيرا؛ رواه عنه ابن وهب. وكان أحمد يقول: أحب إلى ألا يطأها إلا أن يطول ذلك بها. وعن ابن عباس فى المستحاضة: لا بأس أن يصيبها زوجها وإن كان الدم يسيل على عقيبها. وقال مالك: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ”إنما ذلك عرق وليس بالحیضة“. فإذا لم تكن حیضة فما يمنعه أن يصيبها وهى تصلّى! قال ابن عبد البر: لما حكم الله عز وجل فى دم المستحاضة بأنه لا يمنع الصلاة وتعبده فيه بعبادة غير عباد الحائض وجب ألا يحكم له بشئ من حكم الحيض إلا فيما أجمعوا عليه من غسله كسائر الدماء.

السابعة — قوله تعالى: (فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ) أى فى زمن الحيض، إن حملت الحيض على المصدر، أو فى محل الحيض إن حملته على الأسم. ومقصود هذا النهى ترك الجماع. وقد اختلف العلماء فى مباشرة الحائض وما يستباح منها؛ فروى عن ابن عباس وعبيدة السلماني أنه يجب أن يعتزل الرجل فراش زوجته إذا حاضت. وهذا قول شاذ

خارج عن قول العلماء . وإن كان عموم الآية يقتضيه فالسنة الثابتة بخلافه ؛ وقد وقفت على ابن عباس خاله ميمونة وقالت له : أراغب أنت عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ! وقال مالك والشافعي والأوزاعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وجماعة عظيمة من العلماء : له منها ما فوق الإزار ؛ لقوله عليه السلام للسائل حين سألته — : ما يحل لي من أمرأتي وهي حائض ؟ فقال — : "لَيْسَ عَلَيْهَا إِزَارُهَا ثُمَّ شَأْنُكَ بِأَعْلَاهَا" وقوله عليه السلام لعائشة حين حاضت : "شُدِّي عَلَى فَيْسِكَ إِزَارَكَ ثُمَّ عُدِّي إِلَى مَضْجَعِكَ" . وقال الثوري ومحمد بن الحسن وبعض أصحاب الشافعي : يحتب موضع الدم ؛ لقوله عليه السلام : "اصنعوا كل شيء إلا النكاح" . وقد تقدم . وهو قول داود ، وهو الصحيح من قول الشافعي .

وروى أبو معشر عن إبراهيم عن مسروق قال : سألت عائشة ما يحل لي من أمرأتي وهي حائض ؟ فقالت : كل شيء إلا الفرج . قال العلماء : مباشرة الحائض وهي مُتَّزعة على الاحتياط والقطع للدرية ، ولأنه لو أباح فغلبها كان ذلك منه ذريعة إلى موضع الدم المحرم بإجماع فأمر بذلك احتياطاً ، والمحرم نفسه موضع الدم ؛ فتفق بذلك معاني الآثار ، ولا تضاد ، وبالله التوفيق .

الثامنة — وأختلفوا في الذي يأتي أمرأته وهي حائض ماذا طبعه ، فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة : يستغفر الله ولا شيء عليه ؛ وهو قول ربيعة ويحيى بن سعيد ، وبه قال داود . وروى عن محمد بن الحسن : يتصدق بنصف دينار . وقال أحمد : ما أحسن حديث عبد الحميد عن مِقْسَم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : "يتصدق بدينار أو نصف دينار" . أخرجه أبو داود وقال : هكذا الرواية الصحيحة ؛ قال : دينار أو نصف دينار ؛ وأستحبه الطبري . فإن لم يفعل فلا شيء عليه ؛ وهو قول الشافعي ببغداد . وقالت فرقة من أهل الحديث : إن وطئ في الدم فعليه دينار ، وإن وطئ في آقطاعه فنصف دينار . وقال الأوزاعي : من وطئ أمرأته وهي حائض تصدق بمِئْتَى دينار ؛ والطُّرُق لهذا كله في « سنن أبي داود والدارقطني » وغيرهما . وفي كتاب الترمذي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إذا كان دماً أحمر فدينارٌ وإن كان دماً أصفر فنصف دينار" .

(١) "شأنك" : منصوب بإضمار فعل ، ويجوز رفعه على الابتداء ، والخبر محذوف تقديره مباح أو جائز . (ابن الأثير) .

قال أبو عمر : حجة من لم يوجب عليه كفارة إلا الاستغفار والتوبة اضطرابُ هذا الحديث عن ابن عباس ، وأن مثله لا تقوم به حجة ، وأن الذمة على البراءة ؛ ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلا بدليل لا مدفع فيه ولا مطمئن عليه ؛ وذلك معدوم في هذه المسألة .

التاسعة — قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ قال ابن العربي : سمعت الشاشي في مجلس النظر يقول : إذا قيل لا تقرب ( بفتح الراء ) كان معناه : لا تلبس بالفعل ، وإن كان بضم الراء كان معناه : لا تدن منه . وقرا نافع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية حفص عنه « يَطْهُرْنَ » بسكون الطاء وضم الهاء . وقرا حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل « يَطْهُرْنَ » بتشديد الطاء والهاء وفتحهما . وفي مصحف أبي وعبد الله « يَتَطَهَّرْنَ » . وفي مصحف أنس بن مالك « ولا تقربوا النساء في حيضهن وأعتزلوهن حتى يتطهرن » . ورجح الطبري قراءة تشديد الطاء ، وقال : هي بمعنى يغتسلن ، لإجماع الجميع على أن حراما على الرجل أن يقرب امرأته بعد أقطاع الدم حتى تطهر . قال : وإنما الخلاف في الطهر ما هو ؛ فقال قوم : هو الاغتسال بالماء . وقال قوم : هو وضوء كوضوء الصلاة . وقال قوم : هو غسل الفرج ؛ وذلك يَحِلُّها لزوجها وإن لم تغتسل من الحيضة ؛ ورجح أبو علي الفارسي قراءة تخفيف الطاء ، إذ هو ثلاثي مضاد لطِث وهو ثلاثي .

الماشرة — قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ يعني بالماء ؛ وإليه ذهب مالك وجهور العلماء ، وأن الطهر الذي يحل به جماع الحائض الذي يذهب عنها الدم هو تطهرها بالماء كطهر الجنب ، ولا يجزئ من ذلك تيمم ولا غيره ، وبه قال مالك والشافعي والطبري ومحمد ابن مسleme وأهل المدينة وغيرهم . وقال يحيى بن بكير ومحمد بن كعب القرظي : إذا طهرت الحائض وتيممت حيث لاماء حلت لزوجها وإن لم تغتسل . وقال مجاهد وعكرمة وطاوس : أقطاع الدم يحلها لزوجها ، ولكن بأن تتوضأ . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : إن أقطع دمها بعد مضي عشرة أيام جازله أن يطأها قبل الفسل ، وإن كان أقطاعه قبل العشرة

لم يجز حتى تغتسل أو يدخل عليها وقت الصلاة . وهذا تحكّم لا وجه له ؛ وقد حكوا للمخاض بعد انقطاع دمها بحكم الحبس في العدة وقالوا الزوجها : عليها الرجعة ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة ؛ فعلى قياس قولهم هذا لا يجب أن توطأ حتى تغتسل ، مع موافقة أهل المدينة . ودليلنا أن الله سبحانه علّق الحكم فيها على شرطين : أحدهما — انقطاع الدم ، وهو قوله تعالى : « حَتَّى يَطْهُرَ » . والثاني — الاغتسال بالماء ، وهو قوله تعالى : « فَإِذَا تَطَهَّرَ<sup>(١)</sup> » أى يفعل الغسل بالماء ؛ وهذا مثل قوله تعالى : « وَأَبْتَلُوا يَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ<sup>(٢)</sup> » الآية ؛ فعلق الحكم وهو جواز دفع المال على شرطين : أحدهما — بلوغ المكلف النكاح . والثاني — إنباس الرشد ، وكذلك قوله تعالى في المطلقة : « فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ<sup>(٣)</sup> » ثم جاءت السنة بأشراط العُسيلة ؛ فوقف التحليل على الأمرين جميعا ، وهو انعقاد النكاح ووجود الوطء . أحتج أبو حنيفة فقال : إن معنى الآية ؛ الغاية في الشرط هو المذكور في الغاية قبلها ؛ فيكون قوله : « حَتَّى يَطْهُرَ » مخففا هو بمعنى قوله : « يَطْهُرُ » مشددا بعينه ؛ ولكنه جمع بين اللتين في الآية ؛ كما قال تعالى : « فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا<sup>(٤)</sup> وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ<sup>(٥)</sup> » . قال الكيت :

وما كانت الأنصار فيها أذلة . ولا غيبا فيها إذا الناس غيب

وأیضا فإن القراءتين كلايتين فيجب أن يُعمل بهما . ونحن نعمل كل واحدة منهما على معنى ، فنحمل المخففة على ما إذا انقطع دمها للأقل ؛ فإننا لا نُجوز وطأها حتى تغتسل ، لأنه لا يؤمن عوده : ونحمل القراءة الأخرى على ما إذا انقطع دمها للأكثر فيجوز وطؤها وإن لم تغتسل . قال ابن العربي : وهذا أقوى ما لم ؛ فالجواب عن الأول : أن ذلك ليس من كلام الفصحاء ، ولا السن البلاء ؛ فإن ذلك يقتضى التكرار في التعداد ، وإذا أمكن حمل اللفظ على فائدة مجردة لم يحمل على التكرار في كلام الناس ؛ فكيف في كلام العليم الحكيم ! وعن الثاني : أن كل واحدة منهما محمولة على معنى دون معنى الأخرى ؛ فيلزمهم إذا انقطع الدم ألا يُحْكَم لها بحكم الحيض قبل أن تغتسل في الرجعة ، وهم لا يقولون ذلك كما بيناه ؛ فهي إذا

(١) الآية في الأصول : « حتى يطهر » وهو تحريف . راجع ابن العربي ج ١ : ٧٠ طبع السعادة .

(٢) آية ٦ سورة النساء . (٣) آية ٢٣ سورة البقرة . (٤) آية ١٠٨ سورة التوبة .

حائض، والحائض لا يجوز وطؤها آنفاً . وأيضاً فإن ما قالوه يقتضى إباحة الوطء عند انقطاع الدم للأكثر وما قلناه يقتضى الحظر، وإذا تعارض ما يقتضى الحظر وما يقتضى الإباحة ويُغلب باعناهما غلبَ باعث الحظر؛ كما قال عليٌّ وعثمانُ في الجمع بين الأختين يملك اليمين، أحلتها آية وحرمتها أخرى، والتحريم أولى . والله أعلم .

الحادية عشرة — وأختلف علماؤنا في الكتابة هل تُجبر على الاغتسال أم لا؛ فقال مالك في رواية ابن القاسم: نعم؛ ليحل للزوج وطؤها؛ قال الله تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ» يقول بالماء، ولم يُخص مسلمة من غيرها . وروى أشهب عن مالك أنها لا تجبر على الاغتسال من الحيض؛ لأنها غير معتقدة لذلك؛ لقوله تعالى: «وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» وهو الحيض والحمل، وإنما خاطب الله عز وجل بذلك المؤمنات، وقال: «لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ» وبهذا كان يقول محمود بن عبد الحكم .

الثانية عشرة — وصفة غسل الحائض صفة غسلها من الجنابة، وليس عليها تقص شعرها في ذلك؛ لما رواه مسلم عن أم سلمة قالت قلت: يا رسول الله، إني أشدُّ ضغراً رأسي أفأقضه لغسل الجنابة؟ قال: «لا إنما يكفيك أن تمسح على رأسك ثلاث حثبات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين» وفي رواية: أفأقضه للحيضة والجنابة؟ فقال: «لا» زاد أبو داود: «وأغيزي قروئك عند كل حقة» .

الثالثة عشرة — قوله تعالى: ﴿فَاتَوَهَّنْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أى بفامعوهن . وهو أمر إباحة، وكفى بالإتيان عن الوطء، وهذا الأمر يقسوى ما قلناه من أن المراد بالتطهر الغسل بالماء؛ لأن صبغة الأمر من الله تعالى لا تقع إلا على الوجه الأكمل . والله أعلم . و«من» بمعنى في، أى في حيث أمركم الله تعالى وهو القبل؛ ونظيره قوله تعالى: «أروني ماذا خلقوا من الأرض» أى في الأرض؛ وقوله: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» أى في يوم الجمعة . وقيل: المعنى؛ أى من الوجه الذى أذن لكم فيه، أى من غير صوم وإحرام

(١) آية ٢٢٨ سورة البقرة . (٢) آية ٢٥٦ سورة البقرة . (٣) آية ٤٠ سورة فاطر .

(٤) آية ٩ سورة الجمعة .

واعتكاف؛ قاله الأصم . وقال ابن عباس وأبو رزين : من قبل الطهر لا من قبل الحيض؛ وقاله الضحاك . وقال محمد بن الحنفية : المعنى من قبل الحلال لا من قبل الزنى .

الرابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ اختلف فيه ؛ فقيل : التوابون من الذنوب والشرك . والمتطهرون أى بالماء من الجنابة والأحداث؛ قاله عطاء وغيره . وقال مجاهد : من الذنوب؛ وعنه أيضا : من إتيان النساء فى أدبارهن . ابن عطية : كأنه نظر إلى قوله تعالى حكاية عن قوم لوط : « أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ <sup>(١)</sup> » . وقيل : المتطهرون الذين لم يذنبوا . فإن قيل : كيف قدم بالذكر الذى أذنب على من لم يذنب ؛ قيل : قدمه لئلا يقنط التائب من الرحمة ولا يعجب المتطهر بنفسه ؛ كما ذكر فى آية أخرى : « قَنُتُمْ ظَالمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ » على ما يأتى بيانه <sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : نِسْأُوْكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِمُوا لِأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَقَّوْهُ <sup>(٣)</sup> وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٢٢﴾  
فيه ست مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ نِسْأُوْكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ روى الأئمة واللفظ لمسلم عن جابر ابن عبد الله قال : كانت اليهود تقول : إذا أتى الرجل أسرته من دبرها فى قبلها كان الولد أحول ؛ فزلت الآية : « نِسْأُوْكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ » زاد فى رواية عن الزهرى : إن شاء مجيبة وإن شاء غير مجيبة غير إن ذلك فى صمام واحد . ويروى : فى صمام واحد بالسین ؛ قاله الترمذى . وروى البخارى عن نافع قال : كان ابن عمر إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه ؛ فأخذت عليه يوما ؛ فقرأ سورة « البقرة » حتى انتهى إلى مكان قال : أندرى فیم أنزلت ؟ قلت : لا قال : نزلت فى كذا وكذا ؛ ثم مضى . وعن

(١) آية ٨٢ سورة الأعراف . (٢) راجع ج ١٤ ص ٣٤٧ (٣) مجيبة : أى مكتبة على وجهها ؛ تشبيها بهيئة السجود . (٤) أخذت طبعه : أى أسكت المصحف وهو يقرأ من ظهر قلب .

عبد الصمد قال : حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍ : « فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أُنَى شَيْئُمْ » قال : يَأْتِيهَا <sup>(١)</sup> فِي . قال الْحُجَيْدِيُّ : يَعْنِي الْفَرْجَ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ : إِنَّ أَبْنَ عَمْرٍو اللَّهَ يُغْفِرُ لَهُ وَهَيْمَ ؛ إِنَّمَا كَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَهُمْ أَهْلُ وَثْنٍ ، مَعَ هَذَا الْحَيِّ مِنَ يَهُودٍ ، وَهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ . وَكَانُوا يَرُونَ لَهُمْ فَضْلًا عَلَيْهِمْ فِي الْعِلْمِ ؛ فَكَانُوا يَقْتَدُونَ بِكَثِيرٍ مِنْ فَعْلِهِمْ ، وَكَانَ مِنْ أَمْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَلَّا يَأْتُوا النِّسَاءَ إِلَّا عَلَى حَرْفٍ ؛ وَذَلِكَ أَسْرَ مَا تَكُونُ الْمَرْأَةُ ، فَكَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ أَخَذُوا بِذَلِكَ مِنْ فَعْلِهِمْ ، وَكَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ قَرِيشٍ يَشْرَحُونَ النِّسَاءَ شَرْحًا مَنَكْرًا ؛ وَيَتَلَذَّذُونَ مِنْهُنَّ مُقْبِلَاتٍ وَمُدْبِرَاتٍ وَمُسْتَلْقِيَاتٍ ؛ فَلَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ تَزَوَّجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَمْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ ؛ فَذَهَبَ يَصْنَعُ بِهَا ذَلِكَ فَأَنْكَرَتْهُ عَلَيْهِ ، وَقَالَتْ : إِنَّمَا كَأَنْتُ عَلَى حَرْفٍ ! فَاصْنَعِ ذَلِكَ وَإِلَّا فَأَجْتَنِبْنِي ؛ حَتَّى شَرَى أَمْرَهَا ؟ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أُنَى شَيْئُمْ » ؛ أَيِ مُقْبِلَاتٍ وَمُدْبِرَاتٍ وَمُسْتَلْقِيَاتٍ ، يَعْنِي بِذَلِكَ مَوْضِعَ الْوَلَدِ . وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ : جَاءَ عَمْرٌو إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلَكْتُ ! قَالَ : « وَمَا أَهْلَكَ ؟ » قَالَ : حَوَّلْتُ رَحْلِي اللَّيْلَةَ ؛ قَالَ : فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا ؛ قَالَ : فَأَوْحَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الْآيَةُ : « نِسَاؤُكُمْ حَرَّتٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أُنَى شَيْئُمْ » « أَقْبِلْ وَأَدْبِرْ وَاتَّقِ الدُّبْرَ وَالْحَيْضَةَ » قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي النَّضْرِ أَنَّهُ قَالَ لِنَافِعٍ مَوْلَى أَبِي عَمْرٍ : قَدْ أَكْثَرَ عَلَيْكَ الْقَوْلُ . إِنَّكَ تَقُولُ عَنْ أَبِي عَمْرٍ : أَنَّهُ أَقْبَى بَانَ يُؤْتَى النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ . قَالَ نَافِعٌ : لَقَدْ كَذَبُوا عَلَيَّ ! وَلَكِنْ سَأَخْبِرُكَ كَيْفَ كَانَ الْأَمْرُ : إِنَّ أَبْنَ عَمْرٍو عَرَضَ عَلَى الْمُصَحِّفِ يَوْمًا وَأَنَا عَنْدهُ حَتَّى بَلَغَ : « نِسَاؤُكُمْ حَرَّتٌ لَكُمْ » ؛ قَالَ نَافِعٌ : هَلْ تَدْرِي مَا أَمْرُ هَذِهِ الْآيَةِ ؟ إِنَّا كُنَّا مَعَشَرَ قَرِيشٍ نُحِبُّ النِّسَاءَ ، فَلَمَّا دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ وَنَكَحْنَا نِسَاءَ الْأَنْصَارِ أَرَدْنَا مِنْهُنَّ مَا كُنَّا نَزِيدُ

(١) بحذف المجرور . راجع شرح البخاري في تفسير الآية ، ففيه كلام عن هذا الحذف . (٢) شرح الرجل

جاريته : إذا وطئها نائمة على قفاها . (٣) شري أمرهما (من باب رضى) : عظم وتقافم ولجوا فيه .

(٤) الذى فى صحيح الترمذى : « حسن غريب » . (٥) تقدم معنى « التجية » ص ٩١ من هذا الجزء .



من نسائنا ؛ فإذا هنَّ قد كرهن ذلك وأعظمته ، وكان نساء الأنصار إنما يؤتين على جنوبهنَّ ؛ فانزل الله سبحانه : « نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَاَتُوا حَرْثَكُمْ اَنَّى شِئْتُمْ » .

الثانية - هذه الأحاديث نصٌّ في إباحة الحال والهيئات كلّها إذا كانت الوطء في موضع الحرث ؛ أى كيف شئتم من خلفٍ ومن قُدَّامٍ وباركةً ومستقليةً ومضطجعةً ؛ فاما الإتيان في غير المأتى فما كان مباحا ، ولا يباح ! وذِكْرُ الحرث يدل على أن الإتيان في غير المأتى محرم . و « حرث » تشبيه ؛ لأنهنَّ مزْدَرَعُ الذرية ؛ فلفظ « الحرث » يعطى أن الإباحة لم تقع إلا في الفرج خاصة إذ هو المزدرع . وأنشد ثعلب :

إنما الأرحام أرض • • • • • نون لنا محترثات

فطينا الزرع فيها • • • • • وعلى الله النبات

فخرج المرأة كالأرض ، والتطفة كالبذر ، والولد كالنبات ، فالحرث بمعنى المحترث . ووحد الحرث لأنه مصدر ؛ كما يقال : رجلٌ صَوِّمٌ ، وقومٌ صَوِّمٌ .

الثالثة - قوله تعالى : ( اَنَّى شِئْتُمْ ) معناه عند الجمهور من الصحابة والتابعين وأئمة الفتوى : من أى وجهٍ شئتم مقبلة ومُدْبِرَةً ؛ كما ذكرنا آنفا . و « اَنَّى » تجيء سؤالا وإخبارا عن أمرٍ له جهات ؛ فهو أعم في اللغة من « كيف » ومن « أين » ومن « متى » ؛ هذا هو الاستعمال العربى في « اَنَّى » . وقد فسر الناس « اَنَّى » في هذه الآية بهذه الألفاظ . وفسرها سيبويه بـ « كيف » ومن « أين » بأجتماعهما . وذهبت فرقة ممن فسرهما بـ « أين » إلى أن الوطء في الذبَرِ مباح ؛ ومن نسب إليه هذا القول : سعيدُ بنُ المسيَّبِ ونافعُ وأَبْنُ عمرَ ومحمد بن كعبٍ القرطبيّ وعبد الملك بن الماجشون ، وحكى ذلك عن مالكٍ في كتاب له يسمى « كتاب السر » . وحدّاق أصحاب مالكٍ ومشايخهم يُنكرون ذلك الكتاب ؛ ومالكٌ أجلُّ من أن يكون له « كتابٌ سرٌّ » . ووقع هذا القول في العُتْبَةِ . وذكر ابن العربى أن ابن شعبان أسند جواز هذا القول إلى زمرة كبيرة من الصحابة والتابعين ، وإلى مالكٍ من روايات كثيرة في كتاب « جامع النسوان وأحكام القرآن » . وقال اليكّاء الطبري : وروى عن محمد بن كعب القرطبيّ أنه كان لا يرى بذلك بأسا ؛ ويتأول فيه قول الله عزّ وجلّ : « أَتَأْتُونَ الذَّكَرَانَ مِنْ

الْعَالَمِينَ . وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ<sup>(١)</sup> وقال : فتقديره تتركون مثل ذلك من أزواجكم ؛ ولو لم يُبح مثل ذلك من الأزواج لما صح ذلك ، وليس المباح من الموضع الآخر مثلاً له ؛ حتى يقال : تفعلون ذلك وتتركون مثله من المباح . قال اليك : وهذا فيه نظر ، إذ معناه : وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم مما فيه تسكين شهوتكم ؛ ولذة الوقاع حاصلة بهما جميعاً ؛ فيجوز التوبيخ على هذا المعنى . وفي قوله تعالى : « فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ » مع قوله : « فَأْتُوا حُرَّتَكُمْ » ما يدل على أن في المأتي اختصاصاً ، وأنه مقصور على موضع الولد .

قلت : هذا هو الحق في المسألة . وقد ذكر أبو عمر بن عبد البر أن العلماء لم يختلفوا في الرقء التي لا يوصل إلى وطئها أنه عيب تُردُّ به ؛ إلا شيئاً جاء عن عمر بن عبد العزيز من وجه ليس بالقوى أنه لا ترد الرقء ولا غيرها ؛ والفقهاء كلهم على خلاف ذلك ؛ لأن المسبب هو المبتنى بالنكاح ، وفي إجماعهم على هذا دليل على أن الدبر ليس بموضع وطء ، ولو كان موضعاً للوطء ما رُدَّت من لا يوصل إلى وطئها في الفرج . وفي إجماعهم أيضاً على أن العقيم التي لا تلد لا ترد . والصحيح في هذه المسألة ما بيناه . وما نسب إلى مالك وأصحابه من هذا باطل وهم مبطلون من ذلك ؛ لأن إباحة الإتيان مختصة بموضع الحرث ؛ لقوله تعالى : « فَأْتُوا حُرَّتَكُمْ » ؛ ولأن الحكمة في خلق الأزواج بت النسل ؛ فغير موضع النسل لا يناله ملك النكاح ، وهذا هو الحق . وقد قال أصحاب أبي حنيفة : إنه عندنا ولائط الذكر سواء في الحكم ؛ ولأن القدر والأذى في موضع النجوا أكثر من دم الحيض ، فكان أشنع . وأما صمام البول فغير صمام الرحم . وقال ابن العربي في قبسه : قال لنا الشيخ الإمام نضر الإسلام أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين فقيه الوقت وإمامه : الفرج أشبه شيء بخمسة وثلاثين ؛ وأخرج يده عاقداً بها . وقل : مسلك البول ما تحت الثلاثين ، ومسلك الذكر والفرج ما أشتملت عليه الخمسة ؛ وقد حرم الله تعالى الفرج حال الحيض لأجل النجاسة العارضة . فأولى أن يحرم الدبر لأجل النجاسة اللازمة . وقال مالك لأبى وهب وعلى بن زياد لما أخبراه أن ناساً بمصر

(١) آية ١٦٥ سورة الشعراء . (٢) النجوا : ما يخرج من البطن من ريح وغازط .

يَحْتَدُونَ عَنْهُ أَنَّهُ يَحْزِرُ ذَلِكَ ؛ فَنَفَرَ مِنْ ذَلِكَ ؛ وَبَادَرَ إِلَى تَكْذِيبِ النَّاقِلِ فَقَالَ : كَذَبُوا عَلَيَّ ، كَذَبُوا عَلَيَّ ، كَذَبُوا عَلَيَّ ! ثُمَّ قَالَ : أَلَسْتُمْ قَوْمًا عَرَبِيًّا ؟ أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ تَعَالَى : « نِسَاؤُكُمْ حَرْثُكُمْ » ؟ وَهَلْ يَكُونُ الْحَرْثُ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الْمَنِيِّ ! وَمَا أَسْتَدِلُّ بِهِ الْمَخَالِفُ مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : « أَتَى سِتْنَمُ » شَامِلٌ لِلْسَالِكِ بِحُكْمِ عُمُومِهَا فَلَا حِجَةَ فِيهَا ، إِذْ هِيَ مُخَصَّصَةٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَبِأَحَادِيثٍ صَحِيحَةٍ حَسَنَةٍ وَشَهِيرَةٍ رَوَاهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اثْنَا عَشَرَ صَحَابِيًّا بِتُونٍ مُخْتَلَفَةٍ ؛ كُلُّهَا مُتَوَارِدَةٌ عَلَى تَحْرِيمِ إِيْتَانِ النِّسَاءِ فِي الْأَدْبَارِ ؛ ذَكَرَهَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمْ . وَقَدْ جَمَعَهَا أَبُو الْفَرَجِ بْنُ الْجَوْزِيِّ بِطَرَفِهَا فِي جُزْءِ سَمَاءَ « تَحْرِيمِ الْمَحَلِّ الْمَكْرُوهِ » . وَلِشَيْخِنَا أَبِي الْعَبَّاسِ أَيْضًا فِي ذَلِكَ جُزْءُ سَمَاءَ « إِظْهَارُ إِدْبَارِ ، مِنْ أَجَازِ الْوُطَاءِ فِي الْأَدْبَارِ » . قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الْمَتَّبِعُ وَالصَّحِيحُ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَلَا يَنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُعْرِجَ فِي هَذِهِ النَّازِلَةِ عَلَى زَلَّةٍ عَالِمٍ بَعْدَ أَنْ تَصَحَّ عَنْهُ . وَقَدْ حُدِّرْنَا مِنْ زَلَّةِ الْعَالِمِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍ خُلَافٌ هَذَا ، وَتَكْفِيرٌ مِّنْ فَعْلِهِ ؛ وَهَذَا هُوَ الْإِثْبَاتُ بِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَكَذَلِكَ كَذَّبَ نَافِعٌ مِّنْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ ؛ كَمَا ذَكَرَ النَّسَائِيُّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَأَنْكَرَ ذَلِكَ مَالِكٌ وَاسْتَعْظَمَهُ ، وَكَذَّبَ مِنْ نَسَبَ ذَلِكَ إِلَيْهِ . وَرَوَى الدَّارِمِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَبِي الْحُبَّابِ قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ : مَا تَقُولُ فِي الْجَوَارِي حِينَ أَحْمَضُ بِهِنَّ ؟ قَالَ : وَمَا التَّحْمِيزُ ؟ فَذَكَرْتُ لَهُ الدُّبْرَ ؛ فَقَالَ : هَلْ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ! وَأَسْنَدٌ عَنْ خَزِيمَةَ بْنِ ثَابِتٍ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ أَنْتُمْ لَا يَسْتَحْيِ مِنَ الْحَقِّ لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ » . وَمِثْلُهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْحٍ . وَأَسْنَدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مِنْ أَتَى أَمْرَأَةً فِي دُبُرِهَا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « تِلْكَ اللَّوْطِيَّةُ الصُّغْرَى » يَعْنِي

(١) فِي ب : « التَّبِت » .

(٢) التَّحْمِيزُ : أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فِي غَيْرِ مَا تَأْتَاهَا الَّذِي يَكُونُ مَوْضِعَ الْوَلَدِ .

إتيان المرأة في دبرها . وروى عن طاوس أنه قال : كان بدء عمل قوم لوط إتيان النساء في أدبارهن . قال ابن المنذر : وإذا ثبت الشيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغنى به عما سواه .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ ﴾ أى قدموا ما ينفعكم غداً ؛ فحذف المفعول، وقد صرح به في قوله تعالى : « وَمَا تَقَدَّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ » . فالعنى قدموا لأنفسكم الطاعة والعمل الصالح . وقيل ابتغاء الولد والنسل ؛ لأن الولد خير الدنيا والآخرة ؛ فقد يكون شفيهاً وجنة . وقيل : هو التزوج بالعفاف ؛ ليكون الولد صالحاً طاهراً . وقيل : هو تقدم الأفرط ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من قدم ثلاثة<sup>(١)</sup> من الولد لم يبلغوا الحنث لم تمسه النار إلا تحلة القسم » الحديث . وسبأى في « مريم » إن شاء الله تعالى . وقال ابن عباس وعطاء : أى قدموا ذكر الله عند الجماع ؛ كما قال عليه السلام : « لو أن أحدكم إذا أتى امرأته قال بسم الله اللهم جتبتنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فإنه إن يقدر بينهما ولدٌ لم يضره شيطان أبداً » . أخرجه مسلم .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ تحذير ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ ﴾ خبر يقتضى المبالغة في التحذير، أى فهو مجازيكم على البر والإثم . وروى ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال : سمعت سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يقول : « إنكم ملاقو الله حفاةً عراةً مشاةً غرلاً<sup>(٢)</sup> » - ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم - « وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ » . أخرجه مسلم بمعناه .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ تأنيس لفاعل البر ومبتغى سنن الهدى .

قوله تعالى : وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ<sup>(٣)</sup>

(١) آية ١١٠ سورة البقرة . (٢) الأفرط (جمع فرط) : هم الأولاد الذين ماتوا قبل أن يبلغوا الحلم .

(٣) راجع ج ١١ ص ١٣٥ (٤) الغرل (بضم فسكون جمع الأغرل) : وهو الأتلف الذى لم يحتمل .

فيه أربع مسائل :

الأولى — قال العلماء : لما أمر الله تعالى بالإتيان وصحة الأيتام والنساء بمجمل المعاشرة قال : لا تمتنعوا عن شيء من المكارم تملأ بآنا حلفنا ألا نفعل كذا ؛ قال معناه ابن عباس والنخعي ومجاهد والربيع وغيرهم . قال سعيد بن جبير : هو الرجل يحلف ألا يبر ولا يصل ولا يصلح بين الناس ؛ فيقال له : بَرَّ ؛ فيقول : قد حلفت . وقال بعض المتأولين : المعنى ولا تحلفوا بالله كاذبين إذا أردتم البر والتقوى والإصلاح ؛ فلا يحتاج إلى تقدير « لا » بعد « أن » . وقيل : المعنى لا تستكثروا من اليمين بالله فإنه أهيأ للقلوب ؛ ولهذا قال تعالى : « وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ » . واذم من كثرة اليمين فقال تعالى : « وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَالٍ مِثِينَ » <sup>(٢)</sup> . والعرب تمتدح بقلة الأيمان ؛ حتى قال قائلهم :

قَلِيلُ الْآلَاءِ يَاحَافِظُ لِيَمِينِهِ وَإِنْ صَدَرَتْ مِنْهُ الْآلِيَةُ بَرَّتِ

وعلى هذا « أن تبروا » معناه : أقبلوا الأيمان لما فيه من البر والتقوى ؛ فإن الإثبات يكون معه الحنث وقلة رَغْيِ لحق الله تعالى ؛ وهذا تأويل حسن . مالك بن أنس : بلغني أنه الحلف بالله في كل شيء . وقيل : المعنى لا تجعلوا اليمين مبتدلة في كل حق وباطل . وقال الزجاج وغيره : معنى الآية أن يكون الرجل إذا طلب منه فعل خير أعتل بالله فقال : على يمين ؛ وهو لم يحلف القتيبي : المعنى إذا حلفت على ألا تصلوا أرحامكم ولا تصدقوا ولا تصلحوا ، وعلى أشباه ذلك من أبواب البر فكفروا اليمين .

قلت : وهذا حسن لما بيناه ، وهو الذي يدل عليه سبب النزول ؛ على ما نسيناه في المسألة بعد هذا .

الثانية — قيل : نزلت بسبب الصديق إذ حلف ألا ينطق على مسطح حين تكلم في عائشة رضي الله عنها ؛ كما في حديث الإفك ؛ وسيأتي بيانه في « النور » ؛ عن ابن جرير . وقيل : نزلت في الصديق أيضا حين حلف ألا يأكل مع الأضياف . وقيل نزلت في عبيد الله بن ربيعة حين حلف ألا يكلم بشير بن النعمان وكان خنته على أخته ؛ والله أعلم .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ أى نصبا ؛ عن الجوهري . وفلان عرضة ذاك ، أى عرضة لذلك ، أى مقرون له قوى عليه . والعُرْضة : الهِمة . قال :  
 \* هم الأنصار عرضتها اللقاء \* .

وفلان عُرْضَةٌ للناس : لا يزالون يقيمون فيه . وجعلت فلانا عرضة لكذا أى نصبته له ، وقيل : العرضة من الشدة والقوة ؛ ومنه قولهم للمرأة : عُرْضَةٌ للنكاح ؛ إذا صلحت له وقويت عليه ؛ ولفلان عُرْضَةٌ : أى قوة على السفر والحرب ؛ قال كعب بن زهير :  
 من كل نضاجة الذفرى إذا عيرقت \* عُرْضُهَا طامِسُ الأعلام مجهول  
 وقال عبد الله بن الزبير :

فَهَذِي لِأَيَّامِ الحروب وهذه \* لِلْهَوَى وهذى عُرْضَةٌ لِأَرْحَامِنَا  
 أى عدة . وقال آخر :

\* فلا تجعَلِي عُرْضَةً لِلْوَائِمِ \*

وقال أوس بن حجر :

وَأَدْمَاءُ مِثْلِ الفحل يوماً عُرْضُهَا \* لرحلي وفيها هِزَةٌ وتَقَادُفُ

والمعنى : لا تجعلوا اليمين بالله قوة لأنفسكم ؛ وعدة فى الامتناع من البر .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا ﴾ مبتدأ وخبره محذوف ، أى البر والتقوى والإصلاح أولى وأمثل ؛ مثل « طاعة وقول معروف » عن الزجاج والنحاس . وقيل : محله النصب ، أى لا تمنعكم اليمين بالله عز وجل البر والتقوى والإصلاح ؛ عن الزجاج أيضا . وقيل : مفعول من أجله . وقيل : معناه ألا تبروا ؛ لحذف « لا » ؛ كقوله تعالى : « بَيْنَ اللَّهِ لَكُمْ أَنْ تَبْرُوا » أى لئلا تضلوا ؛ قاله الطبري والنحاس . ووجه رابع من وجوه النصب : كراهة أن تبروا ؛ ثم حذف ؛ ذكره النحاس والمهدوي . وقيل : هو فى موضع خفض

(١) فى الصحاح : « أعرضة لذلك » . (٢) عجز بيت لسان بن ثابت رضى الله عنه ؛ وصدره :

\* وقال الله قد أمددت جندا \*

على قول الخليل والكسائي؛ التقدير: في أن تبرؤا، فأضمرت «في» وخفضت بها. و (سَمِيعٌ) أى لأقوال العباد. (عَلِيمٌ) بنياتهم.

قوله تعالى: لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٢٥﴾

فيه أربع مسائل:

الأولى - قوله تعالى: (بِاللَّغْوِ) اللغو: مصدر لغا يلفو ويلغى، ولغى يلغى لغا إذا أتى بما لا يحتاج إليه في الكلام، أو بما لا خير فيه، أو بما يلغى إثمه؛ وفي الحديث: «إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت». ولغة أبي هريرة «فقد لغيت» وقال الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَرُبَّ أَسْرَابٍ حَمِيجٍ كُظِمَ \* عَنْ اللَّغَا وَرَفَتِ التَّكَلُّمُ

وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

ولست بماخوذ بلفو تقوله \* إذا لم تعد عاقدات العزائم

الثانية - وأختلف العلماء في اليمين التي هي لغو؛ فقال ابن عباس: هو قول الرجل في درج كلامه وأستعجاله في المحاورة: لا والله، وبلى والله؛ دون قصيد اليمين. قال المروزي: لغو اليمين التي آتفق العلماء على أنها لغو هو قول الرجل: لا والله، وبلى والله؛ في حديثه وكلامه غير معتقد لليمين ولا مريدها. وروى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أن عروة حدثه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: أيمان اللغو ما كانت في المراء والمهزل والمزاحة والحديث الذي لا ينعقد عليه القلب. وفي البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: نزل قوله تعالى: «لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ» في قول الرجل: لا والله، وبلى والله. وقيل: اللغو ما يحلف به على الظن؛ فيكون بخلافه؛ قاله مالك،

(٢) هو الفرزدق؛ كما في النفاخر ص ٣٤٤ طبع أوروبا.

(١) هو المعجاج؛ كما في ديوانه.

حكاه ابن القاسم عنه ، وقال به جماعة من السلف . قال أبو هريرة : إذا حلف الرجل على الشيء لا يظن إلا أنه إياه ؛ فإذا ليس هو ، فهو اللغو ، وليس فيه كفارة ؛ ونحوه عن ابن عباس . وروى : أن قوما تراجعوا القول عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يرمون بحضرته ؛ فحلف أحدهم لقد أصبت وأخطأت يا فلان ؛ فإذا الأمر بخلاف ذلك ؛ فقال الرجل : حنث يا رسول الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " إيمان الرماة لغو لا حنث فيها ولا كفارة " . وفي الموطأ قال مالك : أحسن ما سمعت في هذا أن اللغو حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كذلك ثم يوجد بخلافه ؛ فلا كفارة فيه . والذي يحلف على الشيء وهو يعلم أنه فيه آثم كاذب ليرضى به أحدا ، أو يستنذر لمخلوق ، أو يقتطع به مالا ، فهذا أعظم أن يكون فيه كفارة ؛ وإنما الكفارة على من حلف ألا يفعل الشيء المباح له فعله ثم يفعله ؛ أو أن يفعله ثم لا يفعله ؛ مثل إن حلف ألا يبيع ثوبه بعشرة دراهم ثم يبيعه بمثل ذلك ، أو حلف ليضربن غلامه ثم لا يضربه . وروى عن ابن عباس — إن صح عنه — قال : لغو اليمين أن تحلف وأنت غضبان ؛ وقاله طاوس . وروى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يمين في غضب " أخرجه مسلم . وقال سعيد بن جبير : هو تحريم الحلال ؛ فيقول : مالى على حرام إن فعلت كذا ، والحلال على حرام ؛ وقاله مكحول الذمى ؛ ومالك أيضا ، إلا في الزوجة فإنه ألزم فيها التحريم إلا أن يخرجها الخالف بقلبه . وقيل : هو يمين المعصية ؛ قاله سعيد بن المسيب ، وأبو بكر بن عبد الرحمن وعروة وعبد الله أبنا الزبير ؛ كالذى يقسم ليشربن الخمر أو ليقطعن الرحم فيه ترك ذلك الفعل ولا كفارة عليه ؛ وحجتهم حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليتركها فإن تركها كفارتها " أخرجه ابن ماجه في سننه ، وسيأتى في « المائدة » أيضا . وقال زيد بن أسلم : لغو اليمين دماء الرجل على نفسه : أعمى الله بصره ، أذهب الله ماله ، هو يهودى ، هو مشرك ، هو لنية إن فعل كذا . مجاهد : هما الرجلان يتبايعان فيقول أحدهما : والله لا أبيعك بكذا ، ويقول الآخر : والله لا اشتريه بكذا . النخعي : هو الرجل يحلف ألا يفعل الشيء ثم ينسى فيفعله .



وقال ابن عباس أيضا والضحاك : **إِنْ لَفَوْا الْيَمِينَ هِيَ الْمَكْفَرَةُ**، أى إذا كُفِّرَتِ الْيَمِينُ سَقَطَتْ وصارت لفسوا، ولا يؤاخذ الله بتكفيرها والرجوع إلى الذى هو خير . وحكى ابن عبد البر قولاً : **أَنَّ اللَّفْوَ أَيْمَانُ الْمُكْرَهَةِ** . قال ابن العربي : أما اليمين مع النسيان فلا شك فى إلغائها . لأنها جاءت على خلاف قصده ؛ فهى لفو محض .

قلت : **وَيَمِينَ الْمَكْرَهَةِ** بمثابتها . وسيأتى حكم من حلف مكرهاً فى «النحل» <sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى . قال ابن العربي : وأما من قال إنه يمين المعصية فباطل ؛ لأن الحالف على ترك المعصية تنعقد يمينه عبادة، والحالف على فعل المعصية تنعقد يمينه معصية ؛ ويقال له : لا تفعل وكفر ؛ فإن أقدم على الفعل أتم فى إقدامه وبرّ فى قسمه . وأما من قال : إنه دعاء الإنسان على نفسه إن لم يكن كذا فيترتب به كذا ؛ فهو قول لفو ، فى طريق الكفارة، ولكنه مُتَعَدِّدٌ فى القصد، مكروه، وربما يؤاخذ به ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **«لَا يَدْعُونَ أَحَدَكُمْ عَلَى نَفْسِهِ فَرَبِّمَا صَادَفَ سَاعَةً لَا يَسْأَلُ اللَّهُ أَحَدٌ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ»** . وأما من قال إنه يمين الغضب فإنه يردّه حلف النبي صلى الله عليه وسلم غاضباً ألا يحمل الأشعرين وحملهم وكفر عن يمينه . وسيأتى فى «براهمة» <sup>(٢)</sup> . قال ابن العربي : وأما من قال : إنه اليمين المكفرة فلا متعلق له يحكى . وضعفه ابن عطية أيضاً وقال : قد رفع الله عز وجل المؤاخذة بالإطلاق فى ألفو، لحقيقتها لا إثم فيه ولا كفارة ؛ والمؤاخذة فى الإيمان هى بعقوبة الآخرة فى اليمين الفُؤوس المصبورة <sup>(٣)</sup> ، وفيما ترك تكفيره مما فيه كفارة، وبعقوبة الدنيا فى إلزام الكفارة، فيضعف القول بأنها اليمين المكفرة ؛ لأن المؤاخذة قد وقعت فيها ؛ وتخصيص المؤاخذة بأنها فى الآخرة فقط تحكم .

الثالثة — قوله تعالى : **(فِي أَيْمَانِكُمْ)** الإيمان جمع يمين ، واليمين الحلف ، وأصله أن العرب كانت إذا تحالفت أو تعاقدت أخذ الرجل يمين صاحبه بيمينه ؛ ثم كثرت ذلك حتى سمي

(١) راجع ج ١٠ ص ١٨٦ (٢) راجع ج ٨ ص ٢٢٨ وما بعدها .

(٣) اليمين المصبورة هى التى أُرِثَ بها الحالف وجبس عليها ، وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم ؛ وقيل لها : «مصبورة» وإن كان صاحبها فى الحقيقة هو المصبور ؛ لأنه إنما صبر من أجلها ، أى حبس ، فوصفت بالصبر وأضيفت إلى اليمين مجازاً . (ابن الأثير) .

الحِلْفُ والمَهْدُ نفسه يمينا . وقيل : يمين فعيل من ائمن ، وهو البركة ؛ سماها الله تعالى بذلك لأنها تحفظ الحقوق . ويمين تذكر وتؤنث ، وتجمع ائمان وائمن ؛ قال زهير :

\* فتجمع ائمن منا ومنكم \*<sup>(١)</sup>

الرابعة — قوله تعالى : ( وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ) مثل قوله : « وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ » . وهناك يأتي الكلام فيه مستوفى ، إن شاء الله تعالى . وقال زيد بن أسلم : قوله تعالى : « وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ » هو في الرجل يقول : هو مشرك إن فعل ، أى هذا اللغو ، إلا أن يعقد الإشراف بقلبه ويكسبه . و ( غُفُورٌ حَلِيمٌ ) صفتان لاقتان بما ذكر من طرحة المؤاخظة ؛ إذ هو باب رفق وتوسعة .

قوله تعالى : لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢٦٦﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦٧﴾

فيه أربع وعشرون مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ( لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ ) « يُؤْلُونَ » معناه يلحفون ، والمصدر إيلاء وإليّة وآلوة وإلوة . وقرأ أبى وأبن عباس « للذين يقسمون » . ومعلوم أن « يقسمون » تفسير « يؤلون » . وقرئ « للذين آلوا » يقال : آلى يؤلى إيلاء ، وآلى آليا ، وآتلى آتلاء ، أى حلف ؛ ومنه « وَلَا يَأْتِلُ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ » ، وقال الشاعر :

قَالَيْتُ لَا أَتْلُكَ أَحَدُ قَصِيدَةٍ • تكون وإياها بها مثلا بعدى

وقال آخر :

قَلِيلُ الْأَلَايَا حَافِظٌ لِيَمِينِهِ • وإن سبقت منه الآية برت

وقال ابن دُويْد :

أَيَّةٌ بِالْعَمَلَاتِ يَرْتَمِي • بها النجاء بين أجواز القلا

(١) هنا صدرت تمامه : \* بقسمة تورد بها الدماء .

(٢) راجع ج ٦ ص ٢٦٦ (٣) فى نسخ ب : هذا اللغو . (٤) راجع ج ١٢ ص ٢٠٧

قال عبد الله بن عباس : كان إيلاء الجاهلية السنة والستين وأكثر من ذلك ؛ يقصدون بذلك إيلاء المرأة عند المساء ؛ فوقت لهم أربعة أشهر ، فن آلى بأقل من ذلك فليس بإيلاء حكيم .

قلت : وقد آلى النبي صلى الله عليه وسلم وطلق ، وسبب إيلائه سؤال نسائه إياه من النفقة ما ليس عنده ، كذا في صحيح مسلم . وقيل : لأن زينب ردت عليه هديته ؛ فغضب صلى الله عليه وسلم فألى منهن ؛ ذكره ابن ماجه .

الثانية — ويلزم الإيلاء كل من يلزمه الطلاق ؛ فالحر والعبد والسكران يلزمه الإيلاء . وكذلك السفیه والمولى عليه إذا كان بالغاً غير مجنون ، وكذلك الخصى إذا لم يكن مجبواً ، والشيخ إذا كان فيه بقية رمي ونسأط . وأختلف قول الشافعي في المجبوب إذا آلى ؛ ففي قول : لا إيلاء له . وفي قول : يصح إيلاءه ؛ والأول أصح وأقرب إلى الكتاب والسنة ، فإن التيء هو الذي يسقط اليمين ؛ وألحق بالقول لا يسقطها ؛ فإذا بقيت اليمين المانعة من الحنث بقي حكم الإيلاء . وإيلاء الأخرس بما يفهم عنه من كتابة أو إشارة مفهومة لازم له ؛ وكذلك الأعرجي إذا آلى من نسائه .

الثالثة — وأختلف العلماء فيما يقع به الإيلاء من اليمين ؛ فقال قوم : لا يقع الإيلاء إلا باليمين بالله تعالى وحده لقوله عليه السلام : "من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت" . وبه قال الشافعي في الجديد . وقال ابن عباس : كل يمين منعت جماعاً فهي إيلاء ؛ وبه قال الشعبي والنخعي ومالك وأهل الحجاز وسفيان الثوري وأهل العراق ، والشافعي في القول الآخر ، وأبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر والقاضي أبو بكر بن العربي . قال ابن عبد البر : وكل يمين لا يقدر صاحبها على جماع أمراته من أجلها إلا بأن يحنث فهو بها مؤل ، إذا كانت يمينه على أكثر من أربعة أشهر ؛ فكل من حلف بالله أو بصفة من صفاته أو قال : أقسم بالله ، أو أشهد بالله ، أو على عهد الله وكفالاته وميثاقه وذمته فإنه يلزمه الإيلاء . فإن قال : أقسم أو أعزم ولم يذكر بـ «الله» فقل : لا يدخل عليه الإيلاء ، إلا أن يكون أراد بـ «الله» ونواه .

(١) ومن قال إنه يمينٌ يدخل عليه ؛ وسيأتى بيانه في « المائدة » إن شاء الله تعالى . فإن حلف بالصيام ألا يبطأ أمراته فقال : إن وطئتُك فعلى صيام شهرٍ أو سنةٍ فهو مولى . وكذلك كل ما يلزمه من حج أو طلاق أو عتق أو صلاة أو صدقة . والأصل في هذه الجملة عموم قوله تعالى : « لِلَّذِينَ يُؤْلَوْنَ » ولم يفتق ؛ فإذا آلى بصدقة أو عتق عبد معين أو غير معين لزم الإيلاء .

الرابعة — فإن حلف بالله ألا يبطأ وأستثنى فقال : إن شاء الله فإنه يكون مولياً ؛ فإن وطئها فلا كفارة عليه في رواية ابن القاسم عن مالك . وقال ابن الماجشون في المبسوط : ليس بمول ؛ وهو أصح لأن الاستثناء يُحمل اليمين ويجعل الحالف كأنه لم يحلف ؛ وهو مذهب فقهاء الأمصار ، لأنه يبين بالاستثناء أنه غير عازم على الفعل . ووجه ما رواه ابن القاسم مبنى على أن الاستثناء لا يحمل اليمين ، ولكنه يؤثر في إسقاط الكفارة ؛ على ما يأتى بيانه في « المائدة » فلما كانت يمينه باقية منعقدة لزمه حكم الإيلاء وإن لم تجب عليه كفارة .

الخامسة — فإن حلف بالنبي أو الملائكة أو الكعبة ألا يبطأها ؛ أو قال هو يهودى أو نصرانى أو زانٍ إن وطئها ؛ فهذا ليس بمول ؛ قاله مالك وغيره . قال الباجي ومعنى ذلك عندى أنه أوردته على غير وجه القسم ، وأما لو أوردته على أنه مولى بما قاله من ذلك أو غيره ، ففى المبسوط : أن ابن القاسم سئل عن الرجل يقول لأمراته : لا مرحباً ، يريد بذلك الإيلاء يكون مولياً ؛ قال قال مالك : كل كلام نوى به الطلاق فهو طلاق ؛ وهذا والطلاق سواء .

السادسة — وأختلف العلماء في الإيلاء المذكور في القرآن ؛ فقال ابن عباس : لا يكون مولياً حتى يحلف ألا يسبها أبداً . وقالت طائفة : إذا حلف ألا يقرب أمراته يوماً أو أقل أو أكثر ثم لم يبطأ أربعة أشهر بانت منه بالإيلاء ؛ روى هذا عن ابن مسعود والنخعي وابن أبي ليلى والحكم وحامد بن أبي سليمان وقتادة ، وبه قال إسماعيل . قال ابن المنذر : وأنكر هذا القول كثير من أهل العلم . وقال الجمهور : الإيلاء هو أن يحلف ألا يبطأ أكثر من أربعة أشهر ؛ فإن حلف على أربعة فما دونها لا يكون مولياً ؛ وكانت عندهم ميمناً محضاً ، لو وطئ في هذه

المدة لم يكن عليه شيء كسائر الأيمان؛ هذا قول مالك والشافعي وأحمد وأبي ثور . وقال الثوري والكوفيون : الإيلاء أن يحلف على أربعة أشهر فصاعدا ؛ وهو قول عطاء . قال الكوفيون : جعل الله التربص في الإيلاء أربعة أشهر كما جعل عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرا ، وفي العدة ثلاثة قُرُوء ؛ فلا تربص بعد . قالوا : فيجب بعد المدة سقوط الإيلاء ، ولا يسقط إلا بالنفي ، وهو الجماع في داخل المدة ، والطلاق بعد آتقضاء الأربعة الأشهر . وأحجج مالك والشافعي فقالا : جعل الله للولي أربعة أشهر ؛ فهي له بكاملها لا أعترض لزوجه عليه فيها ؛ كما أن الدين المؤجل لا يستحق صاحبه المطالبة به إلا بعد تمام الأجل . ووجه قول إسحاق - في قبيل الأمد يكون صاحبه به موليا إذا لم يطا - القياس على من حلف على أكثر من أربعة أشهر فإنه يكون موليا ؛ لأنه قصد الإضرار باليمين ؛ وهذا المعنى موجود في المدة القصيرة .

السابعة - وأختلفوا أن من حلف ألا يطا أمراته أكثر من أربعة أشهر فأقضت الأربعة الأشهر ولم تطالبه أمراته ولا رفعته إلى السلطان ليوقفه ، لم يلزمه شيء عند مالك وأصحابه وأكثر أهل المدينة . ومن علمائنا من يقول : يلزمه بآتقضاء الأربعة الأشهر طلبة رجعية . ومنهم ومن غيرهم من يقول : يلزمه طلبة بائنة بآتقضاء الأربعة الأشهر . والصحيح ما ذهب إليه مالك وأصحابه ؛ وذلك أن المولى لا يلزمه طلاق حتى يوقفه السلطان بمطالبة زوجته له لينفي فراجع أمراته بالوطء ويكفر يمينه أو يطلق ، ولا يتركه حتى ينفي أو يطلق . والنفي : الجماع فيمن يمكن مجامعتها . قال سليمان بن يسار : كان تسعة<sup>(١)</sup> رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوقفون في الإيلاء ؛ قال مالك : وذلك الأمر عندنا ؛ وبه قال الليث والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، وأخاره ابن المنذر .

الثامنة - وأجل المولى من يوم حلف لامن يوم تخاصمه أمراته وترفعه إلى الحاكم ؛ فإن خاصمته ولم ترض بامتناعه من الوطء ضرب له السلطان<sup>(٢)</sup> أجل أربعة أشهر من يوم حلف ،

(١) في ب : « كان تسعة مشرجلا ... » . (٢) في ب : الحاكم .

فإن وطئ فقد فاء إلى حق الزوجة وكفر عن يمينه ، وإن لم يفئ طلق عليه طلاق رجعية .  
قال مالك : فإن راجع لا تصح رجعة حتى يطا في العدة . قال الأبهري : وذلك أن الطلاق إنما وقع لدفع الضرر؛ فتي لم يطا فالضرر باقٍ، فلا معنى للرجعة إلا أن يكون له عذر يمتعه من الوطء فتصح رجعته ؛ لأن الضرر قد زال ، وأمتاعه من الوطء ليس من أجل الضرر وإنما هو من أجل المذر .

التاسعة — وأختلف العلماء في الإيلاء في غير حال الغضب ؛ فقال ابن عباس : لا إيلاء إلا بغضب ، وروى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه في المشهور عنه ، وقاله الليث والشعبي والحسن وعطاء ، كلهم يقولون : الإيلاء لا يكون إلا على وجه مفاضبة ومشاورة وحرمة ومناكدة ألا يحامعها في فرجها إضراراً بها ؛ وسواء كان في ضمن ذلك إصلاح ولد أم لم يكن ؛ فإن لم يكن عن غضب فليس بإيلاء . وقال ابن سيرين : سواء كانت اليمين في غضب أو غير غضب هو إيلاء ؛ وقاله ابن مسعود والثوري ومالك وأهل العراق والشافعي وأصحابه وأحمد ، إلا أن مالكا قال : ما لم يرد إصلاح ولد . قال ابن المنذر : وهذا أصح ؛ لأنهم لما أجمعوا أن الظهار والطلاق وسائر الأيمان سواء في حال الغضب والرضا كان الإيلاء كذلك .

قلت : ويدل عليه عموم القرآن ؛ وتخصيص حالة الغضب يحتاج إلى دليل ولا يؤخذ من وجه يلزم . والله أعلم .

العاشرة — قال علماؤنا : ومن امتنع من وطء امرأته بغير يمين حلقها إضراراً بها أمر بوطئها ؛ فإن أبي وأقام على امتناعه مضراً بها فارق بينه وبينها من غير ضرب أجل . وقد قيل : يضرب أجل الإيلاء . وقد قيل : لا يدخل على الرجل الإيلاء في هجرته من زوجته وإن أقام سنين لا يشاها ، ولكنه يوعظ ويؤمر بتقوى الله تعالى في ألا يمسكها ضراراً .

الحادية عشرة — وأختلفوا فيمن حلف ألا يطا أمراًته حتى تفطم ولدها لئلا يخل<sup>(١)</sup> ولدها ؛ ولم يرد إضراراً بها حتى ينقضى أمد الرضاع لم يكن لزوجه عند مالك مطالبة لقصد

(١) المفل (بفتح الميم وسكون الفين وفتحها) : أن ترضع المرأة ولدها وهي حامل .

إصلاح الولد . قال مالك : وقد بلغني أن علي بن أبي طالب سئل عن ذلك فلم يره إيلاء ؛ وبه قال الشافعي في أحد قولي ، والقول الآخر يكون مولى ، ولا اعتبار برضاع الولد ؛ وبه قال أبو حنيفة .

الثانية عشرة — وذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم والأوزاعي وأحمد ابن حنبل إلى أنه لا يكون مولى من حلف ألا يطاء زوجته في هذا البيت أو في هذه الدار لأنه يحد السبيل إلى وطنها في غير ذلك المكان . قال ابن أبي ليلى وإسحاق : إن تركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء ؛ ألا ترى أنه يوقف عند الأشهر الأربعة ؛ فإن حلف ألا يطاها في مصره أو بلده فهو مول عند مالك ؛ وهذا إنما يكون في سفر يتكلف المثونة والكلفة دون جته أو مزرعته القريبة .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ يدخل فيه الحرائر والذميات والإماء إذا تزوجن . والعبد يلزمه الإيلاء من زوجته . قال الشافعي وأحمد وأبو ثور : إيلؤه مثل إيلاء الحرة ؛ ومجتهم ظاهر قوله تعالى : « للذين يؤلون من نسائهم » فكان ذلك لجميع الأزواج . قال ابن المنذر : وبه أقول . وقال مالك والزهري وعطاء بن أبي رباح وإسحاق : أجله شهران . وقال الحسن والنخعي : إيلؤه من زوجته الأمة شهران ، ومن الحرة أربعة أشهر ؛ وبه قال أبو حنيفة . وقال الشعبي : إيلاء الأمة نصف إيلاء الحرة .

الرابعة عشرة — قال مالك وأصحابه وأبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي والنخعي وغيرهم : المدخول بها وغير المدخول بها سواء في لزوم الإيلاء فيهما . وقال الزهري وعطاء والثوري : لا إيلاء إلا بعد الدخول . وقال مالك : ولا إيلاء من صغيرة لم تبلغ ، فإن آلى منها فبلغت لزم الإيلاء من يوم بلوغها .

الخامسة عشرة — وأما الذمي فلا يصح إيلؤه ؛ كما لا يصح ظهاره ولا طلاقه ؛ وذلك أن نكاح أهل الشرك ليس عندنا بنكاح صحيح ، وإنما لهم شبهة يد ، ولأنهم لا يكلفون الشرائع فتلزمهم كفارات الأيمان ، فلو تراضوا إلينا في حكم الإيلاء لم ينسب إلينا أن يحكم

بينهم، ويذهبون إلى أحكامهم؛ فإن جرى ذلك مجرى النظام بينهم حكم بحكم الإسلام؛ كما لو ترك المسلم وطء زوجته ضرارا من غيريين .

السادسة عشرة — قوله تعالى : ( **تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ** ) التربص : التأني والتأخر؛ مقلوب التصبر؛ قال الشاعر :

**تَرَبُّصُهَا رَبِّبَ الْمُتَوَيْ لَهَا • تَطْلُقُ يَوْمًا أَوْ يَمُوتُ حَلِيلُهَا**

وأما فائدة توقيت الأربعة الأشهر فيما ذكر ابن عباس عن أهل الجاهلية كما تقدم، فنع الله من ذلك وجعل للزوج مدة أربعة أشهر في تأديب المرأة بالهجر؛ لقوله تعالى : « **وَأَجْمِرُوا** » <sup>(١)</sup> في **الْمَضَاجِعِ** » وقد آلى النبي صلى الله عليه وسلم من أزواجه شهرا تأديبا لمن . وقد قيل : الأربعة الأشهر هي التي لا تستطيع ذات الزوج أن تصبر عنه أكثر منها؛ وقد روى أن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه كان يطوف ليلة بالمدينة فسمع امرأة تنشد :

**أَلَا طَالَ هَذَا اللَّيْلُ وَأَسْوَدَ جَانِبُهُ • وَأَزَقْنِي أَنْ لَا حَيْبَ الْإِعْبَةِ**

**فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ • لَزُعْنَعٍ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ**

**خَافَةَ رَبِّي وَالْحَيَاءُ يَكْفِينِي • وَإِكْرَامُ بَعْلِي أَنْ تُنَالَ مَرَاكِبُهُ**

فلما كانت من الغد استدعى عمر بتلك المرأة وقال لها : أين زوجك ؟ فقالت : بعثت به إلى العراق ! فاستدعى نساء فسالهن عن المرأة كم مقدار ما تصبر عن زوجها ؟ فقلن : شهرين، و **يَقِلُّ صَبْرُهَا فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ**، و **يَنْقُذُ صَبْرُهَا فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ**، بفعل عمر مدة غزو الرجل أربعة أشهر؛ فإذا مضت أربعة أشهر استرد الغازين وجهه بقوم آخرين؛ وهذا والله أعلم بقوى اختصاص مدة الإيلاء بأربعة أشهر .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ( **فَإِنْ فَاءُوا** ) معناه رجعوا؛ ومنه « **حَتَّى تَفِيَّ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ** » <sup>(٢)</sup> ومنه قيل للظل بعد الزوال : **فَيْءٌ**؛ لأنه رجع من جانب المشرق إلى جانب المغرب؛ يقال : **فَاءَ يَفِيءُ فَيْئَةً وَفُيُوءًا** . وإنه لسريع الفئته، يعنى الرجوع . قال :

**فَفَاءَتْ وَلَمْ تَقْضِ الَّذِي أَقْبَلْتُ لَهُ • وَمِنْ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ مَا لَيْسَ قَاضِيَا**



الثامنة عشرة — قال ابن المنذر : أجمع كلُّ من يُحفظ عنه من أهل العلم على أن النفي الجماع لمن لا عذر له ؛ فإن كان له عذر مرض أو سجن أو شبه ذلك فإنَّ اجتماعه صحيح وهي أمراته ؛ فإذا زال العذر بقدمه من سفره أو إفاقته من مرضه ، أو انطلاقه من سجنه فأبى الوطء تُفرق بينهما إن كانت المدة قد انقضت ؛ قاله مالك في المدونة والمبسوط . وقال عبد الملك : وتكون بائنا منه يوم انقضت المدة ، فإن صدق عذره بالفيئة إذا أمكنته حكم بصدقه فيما مضى ؛ فإن أكذب ما أَدعاه من الفيئة بالامتناع حين القدرة عليها ، حل أمره على الكذب فيها واللدِّ ، وأمضيت الأحكام على ما كانت تجب في ذلك الوقت . وقالت طائفة : إذا شهدت بَيِّنَةٌ بَقِيَّتُهُ في حال العذر أجزأه ؛ قاله الحسن وعكرمة والنخعي ، وبه قال الأوزاعي . وقال النخعي أيضا : يصح النفي بالقول والإشهاد فقط ، ويسقط حكم الإيلاء ؛ أُرِيتَ إن لم يتشر للوطء ؛ قال ابن عطية : ويرجع هذا القول إن لم يَطأ إلى باب الضرر . وقال أحمد ابن حنبل : إذا كان له عذر يفيُّ بقلبه ؛ وبه قال أبو قلابة . وقال أبو حنيفة : إن لم يقدر على الجماع فيقول : قد فئت إليها . قال اليكيا الطبري : أبو حنيفة يقول فيمن آتَى وهو مريض وبينه وبينها مدة أربعة أشهر ، وهي رتقاء أو صغيرة أو هو محبوب : إنه إذا فاءَ إليها بلسانه ومضت المدة والعذر قائمٌ فذلك فيَّ صحيح ؛ والشافعي يخالفه على أحد مذهبيه . وقالت طائفة : لا يكون النفي إلا بالجماع في حال العذر وغيره ؛ وكذلك قال سعيد بن جبير ، قال : وكذلك إن كان في سفر أو سجن .

التاسعة عشرة — أوجب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وجمهور العلماء الكفارة على المولى إذا فاءَ بجماع أمراته . وقال الحسن : لا كفارة عليه ؛ وبه قال النخعي ؛ قال النخعي : كانوا يقولون إذا فاء لا كفارة عليه . وقال إسحاق : قال بعض أهل التأويل في قوله تعالى « فَإِنْ فَاءُوا » يعني لليمين التي حثوا فيها ؛ وهو مذهب في الأيمان لبعض التابعين فيمن حلف على رَأَوْ تقوى أو باب من الخير ألا يفعلهُ فإنه يفعلهُ ولا كفارة عليه ؛

(١) في ب : إذا أئتم على فيه بقلبه . (٢) في ز : لم يتيسر . (٣) في ب : مسيرة .

والحجة له قوله تعالى : « فَإِنْ قَامُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » ، ولم يذكر كفارة ؛ وإيضاً فإن هذا يتركب على أن لغو اليمين ما حلف على معصية ، وترك وطء الزوجة معصية .

قلت : وقد يستدل لهذا القول من السنة بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليتركها فإن تركها كفارتها " خرجه ابن ماجه في سننه . وسيأتى لهذا مزيد بيان في آية الإيمان إن شاء الله تعالى . وحجة الجمهور قوله عليه السلام : " من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه " .

الموفية عشرين — إذا كفر عن يمينه سقط عنه الإيلاء ؛ قاله علماءنا . وفي ذلك دليل على تقديم الكفارة على الحنث في المذهب ، وذلك إجماع في مسألة الإيلاء ، ودليل على أبي حنيفة في مسألة الإيمان ؛ إذ لا يرى جواز تقديم الكفارة على الحنث ؛ قاله ابن العربي . الحادية والعشرون — قلت : بهذه الآية أستدل محمد بن الحسن على امتناع جواز الكفارة قبل الحنث فقال : لما حكم الله تعالى للولي بأحد الحكيمين من فيء أو عزيمة الطلاق ؛ فلو جاز تقديم الكفارة على الحنث لبطل الإيلاء بغير فيء أو عزيمة الطلاق ؛ لأنه إن حنث لا يلزمه بالحنث شيء ، ومتى لم يلزم الحانث بالحنث شيء لم يكن مؤيلاً . وفي جواز تقديم الكفارة إسقاط حكم الإيلاء بغير ما ذكر الله ، وذلك خلاف الكتاب .

الثانية والعشرون — قال الله تعالى : « وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ » . العزيمة (١) : تتم العقد على الشيء ؛ يقال : عزم عليه يعزم عزمًا (بالضم) وعزيمة وعزيمة وعزما ، وأعزم أعترامًا ، وعزمتُ عليك لتفعلن ، أى أقسمت عليك . قال شمر : العزيمة والعزم ما عقدت عليه نفسك من أمر أنك فاعله . والطلاق من طلقت المرأة تطلق (على وزن نصر ينصرف) طلاقاً ؛ فهي طالق وطالقة أيضاً . قال الأعشى :

• أيا جارتا بنيتُ فإنك طالقة (٢) •

(١) راجع ج ٦ ص ٢٦٧ (٢) ف ب : أحج . (٣) ف ب : ولا عزيمة طلاق .

(٤) ف ب : العزم . (٥) جاره : زوجته ، ويبنى من البيوتة وعجز البيت : كذلك أمور الناس فاد وطارقه .

ويجوز طلقت (بضم اللام) مثل عظم يعظم ؛ وأنكره الأخفش . والطلاق حل عقدة النكاح ؛ وأصله الانطلاق ، والمطلقات المختليات ، والطلاق : التخلية ؛ يقال : نعمة طالق ، وناقة طالق ؛ أى مهملة قد تركت في المرعى لا قيد عليها ولا راعى ، وبمعير طلق (بضم الطاء واللام) غير مقيد ؛ والجمع أطلاق ، وحبس فلان في السجن طلقا أى بغير قيد ، والطارق من الإبل : التي يتركها الراعى لنفسه لا يحتلبها على الماء ؛ يقال : أستطلق الراعى ناقة لنفسه . فسميت المرأة المختلى سبيلها بما سميت به النعجة أو الناقة المهمل أمرها . وقيل : إنه مأخوذ من طلق الفرس ، وهو ذهابه شوطا لا يمنع ؛ فسميت المرأة المختلة طالقا لا تمنع من نفسها بعد أن كانت ممنوعة .

الثالثة والعشرون - في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ﴾ دليل على أنها لا تطلق بمضى مدة أربعة أشهر ؛ كما قال مالك ، ما لم يقع إنشاء تطليق بعد المدة ، وأيضا فإنه قال : «سميع» وسميع يقتضى مسموعا بعد المضى . وقال أبو حنيفة : «سميع» لإبلاؤه ، «عليم» بعزمه الذي دلّ عليه مضى أربعة أشهر . وروى مهبل بن أبي صالح عن أبيه قال : سألت أنثى عشر رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يؤيى من أمراته ؛ فكلهم يقول : ليس عليه شيء حتى تمضى أربعة أشهر فيوقف ؛ فإن فاء وإلا طلق . قال القاضي ابن العربي : وتحقيق الأمر أن تقدير الآية عندنا : « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا » بعد آتقضائها « فإن الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم » . وتقديرها عندهم : « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا » فيها « فإن الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق » بترك الفيغة فيها ، يريد مدة التربص فيها « فإن الله سميع عليم » . ابن العربي : وهذا احتمال متساو ، ولأجل تساويه توقفت الصحابة فيه .

قلت : وإذا تساوى الاحتمال كان قول الكوفيين أقوى قياسا على المعتدة بالشهور والأقراء ، إذ كل ذلك أجل ضربه الله تعالى ؛ فبأنقضائه آتقضت العصمة وأبينت من غير خلاف ، ولم يكن لزوجها سبيل عليها إلا بإذنها ؛ فكذلك الإيلاء ، حتى لو نسي النوى ، وآتقضت المدة لوقع الطلاق ، والله أعلم .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ﴾ دليل على أن الأمة ملك اليمين لا يكون فيها إيلاء ، إذ لا يقع عليها طلاق ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرِدْهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٢٢٨) قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ فيه خمس مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ ﴾ لما ذكر الله تعالى الإيلاء وأن الطلاق قد يقع فيه بين تعالى حكم المرأة بعد التطلق . وفي كتاب أبي داود والنسائي عن ابن عباس قال في قول الله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » الآية ، وذلك أن الرجل كان إذا طلق أمرأته فهو أحق بها ، وإن طلقها ثلاثاً ، فنسخ ذلك وقال : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ » الآية . والمطلقات لفظ عموم ، والمراد به الخصوص في المدخول بهن ، وخرجت المطلقة قبل البناء بآية « الأحزاب » : « قَالِ لَكُمْ عَلَيْكُمْ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا » على ما يأتي . وكذلك الحامل بقوله : « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » (٢) . والمقصود من الأقراء الاستبراء ؛ بخلاف عدة الوفاة التي هي عبادة . وجعل الله عدة الصغيرة التي لم تحيض والكبيرة التي قد يتسخت المشهور على ما يأتي . وقال قوم : إن العموم في المطلقات يتناول هؤلاء ثم نسحن ، وهو ضعيف ؛ وإنما الآية فيمن تحيض خاصة ؛ وهو عرف النساء وعليه معظمهن .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ التريص الانتظار ؛ على ما قدمناه . وهذا خبر والمراد الأمر ؛ كقوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ » (٣) وجمع رجل عليه ثيابه ، وحسبك درهم ، أي أكتف بدرهم ؛ هذا قول أهل اللسان من غير خلاف بينهم فيما ذكر ابن الشجري . ابن العربي : وهذا باطل ، وإنما هو خبر عن حكم الشرع ، فإن وجدت مطلقة

لا تبرص فليس من الشرع ، ولا يلزم من ذلك وقوع خبر الله تعالى على خلاف خبره .  
وقيل : معناه ليربصن ، فحذف اللام .

الثالثة — قرأ جمهور الناس « قُرُوءٌ » على وزن فعول ، اللام همزة . ويروى عن نافع « قُرُوٌّ » بكسر الواو وشذها من غير همز . وقرأ الحسن « قرء » بفتح القاف وسكون الراء والتنوين . وقروء جمع أقرؤ وأقرأء ، والواحد قرء بضم القاف ؛ قاله الأصمى . وقال أبو زيد : « قرء » بفتح القاف ؛ وكلاهما قال : أقرأت المرأة إذا حاضت ؛ فهي مُقرئ . وأقرأت طهرت . وقال الأخفش : أقرأت المرأة إذا صارت صاحبة حيض ؛ فإذا حاضت قلت : قرأت ، بلا ألف . يقال : أقرأت المرأة حيضة أو حيضتين . والقرء : أقطاع الحيض . وقال بعضهم : ما بين الحيضتين . وأقرأت حاجتك : دنت ، عن الجوهري . وقال أبو عمرو ابن العلاء : من العرب من يسمى الحيض قرءا ، ومنهم من يسمى الطهر قرءا ، ومنهم من يجمعهما جميعا ؛ فيسمى الطهر مع الحيض قرءا ؛ ذكره النحاس .

الرابعة — وأختلف العلماء في الأقرء ؛ فقال أهل الكوفة : هي الحيض ، وهو قول عمر وعلي وآبن سمعود وآبن موسى ومجاهد وقتادة والضحاك وعكرمة والسدي . وقال أهل الحجاز : هي الأطهار ؛ وهو قول عائشة وآبن عمر وزيد بن ثابت والزهرى وآبان بن عثمان والشافعى . فمن جعل القرء أسما للحيض سماه بذلك ؛ لاجتماع الدم في الرحم ، ومن جملة أسما للطهر فلا اجتماع في البدن ؛ والذي يحقق لك هذا الأصل في القرء الوقت ؛ يقال : هبت الريح لقرئها وقارئها أى لوقتها ؛ قال الشاعر :<sup>(٢)</sup>

كِرِهْتُ الْمَقْرَ عَقْرَ بَنِي شَلِيلٍ • إِذَا هَبَّتْ لِقَارِئِهَا الزِّيَاحُ<sup>(٣)</sup>

ف قيل للحيض : وقت ، وللطهر وقت ؛ لأنهما يرجعان لوقت معلوم ؛ وقال الأعشى في الأطهار :

أَفَى كُلِّ عَامٍ أَنْتَ جَائِمٌ غَزْوَةٍ • تَشُدُّ لَأَقْصَاهَا عَزِيمَ عَزَائِكَ<sup>(٤)</sup>  
مَوْرَثَةٍ عِزَا وَفَى الْحَيِّ رَفْعَةً • لِمَا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرُوءِ نِسَائِكَ

(١) في ب و ح : أنقصا . (٢) هو مالك بن الحارث المذلى (عن الحسن) . (٣) البقر : أسم موضع . وشليل : جد جبرين عبد الله البجل . (٤) في الديوان : مودة مالا وفى المجدرفة .

وقال آخر في الحيض :

يارب ذى ضغن على فارض . له قُرْوٌ كَقُرْوِ الحائض

يعنى أنه طعنه فكأن له دم كدم الحائض . وقال قوم : هو مأخوذ من قرء الماء في الحوض ، وهو جمعه ؛ ومنه القرآن لأجتماع المعاني . ويقال لأجتماع حروفه ؛ ويقال : ما قرأت الناقة سَلَى قَطًّا ، أى لم تجمع في جوفها ؛ وقال عمرو بن كلثوم :

ذِرَاعِي عَطِلَ أَذْمَاءُ بِكَرٍ \* هِجَانِ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأْ جَنِينَا

فكأن الزحم يجمع الدم وقت الحيض ، والجسم يجمعه وقت الطهر . قال أبو عمر بن عبد البر : قول من قال : إن القرء مأخوذ من قولهم : قربت الماء في الحوض ليس بشيء ؛ لأن القرء مهموز وهذا غير مهموز .

قلت : هذا صحيح بنقل أهل اللغة : الجوهري وغيره . وأسم ذلك الماء قِرْوًى (بكسر القاف مقصور) . وقيل : القرء ، الخروج إما من طهر إلى حيض أو من حيض إلى طهر ؛ وعلى هذا قال الشافعي في قول : القرء الانتقال من الطهر إلى الحيض ؛ ولا يرى الخروج من الحيض إلى الطهر قرءا . وكان يلزم بحكم الاشتقاق أن يكون قرءا ، ويكون معنى قوله تعالى : «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» . أى ثلاثة أدوار أو ثلاثة انتقالات ؛ والمطلقة متصفة بمائتين فقط ؛ فتارة تنتقل من طهر إلى حيض ، وتارة من حيض إلى طهر فيستقيم معنى الكلام ؛ ودلالته على الطهر والحيض جميعا ، فيصير الأسم مشتركا . ويقال : إذا ثبت أن القرء الانتقال لخروجها من طهر إلى حيض غير مُرَاد بالآية أصلا ، ولذلك لم يكن الطلاق في الحيض طلاقا سُنِّيًّا مأمورا به ، وهو الطلاق للعدّة ؛ فإن الطلاق للعدّة ما كان في الطهر ، وذلك يدل على كون القرء مأخوذا من الانتقال ؛ فإذا كان الطلاق في الطهر سُنِّيًّا فتقدير الكلام : فعذتهن ثلاثة انتقالات ؛ فأولها الانتقال من الطهر الذي وقع فيه الطلاق ، والذي هو الانتقال من حيض إلى طهر لم يجعل قُرْءا ؛ لأن اللغة لا تدل عليه ، ولكن عرفنا بديل آخر ؛ أن الله تعالى لم يرد الانتقال من حيض إلى طهر ؛ فإذا خرج أحدهما عن أن يكون

مرادا بقى الآخر وهو الانتقال من الطهر إلى الحيض مراداً؛ فعلى هذا عدتها ثلاثة انتقالات، أولها الطهر، وعلى هذا يمكن استيفاء ثلاثة أقرء كاملة إذا كان الطلاق في حالة الطهر، ولا يكون ذلك حلاً على المجاز بوجهٍ ما . قال البيهقي الطبري<sup>(١)</sup> : وهذا نظر دقيق في غاية الاتجاه لمذهب الشافعي ، ويمكن أن نذكر في ذلك مراراً لا يبعد فهمه من دقائق حكم الشريعة ، وهو أن الانتقال من الطهر إلى الحيض إنما جعل قرءاً لدلالته على براءة الزم<sup>(٢)</sup> ؛ فإن الحامل لا تحيض في الغالب فحيضها علم براءة رحمها . والانتقال من حيض إلى طهر بخلافه ؛ فإن الحائض يجوز أن تحبل في أعقاب حيضها ، وإذا تمادى أمد الحمل وقوى الولد أقطع دمها ؛ ولذلك تمتدح العرب بحمل نسائهم في حالة الطهر ، وقد مدحت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

وُبرِّئَ من كل غُبْرٍ حَيْضَةٍ \* وفسادِ مَرَضَةٍ ودَاءِ مُغِيلٍ

يعنى أنت أمة لم تحمل به في بقية حيضها . فهذا ما للعلماء وأهل اللسان في تأويل القرء . وقالوا : قرأت المرأة قرءاً إذا حاضت أو طهرت . وقرأت أيضاً إذا حملت . وأنفقوا على أن القرء الوقت ، فإذا قلت : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أوقات ، صارت الآية مفسرة في العدد محتملة في المعدود ، فوجب طلب البيان للمعدود من غيرها ؛ فدلينا قول الله تعالى : « فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ »<sup>(٤)</sup> ولا خلاف أنه يؤمر بالطلاق وقت الطهر فيجب أن يكون هو المعتبر في العدة ؛ فإنه قال : « فطلقوهن » يعنى وقتاً تمتد به ، ثم قال تعالى : « وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ » . يريد ما تمتد به المطلقة وهو الطهر الذى تطلق فيه ؛ وقال صلى الله عليه وسلم لعمر : " مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فتلك العدة التى أمر الله أن تطلق لها النساء " . أخرجه مسلم وغيره . وهو نص في أن زمن الطهر هو الذى يسمى عدة ، وهو الذى تطلق فيه النساء . ولا خلاف أن من طلق في حال الحيض لم تمتد بذلك الحيض ، ومن طلق في حال الطهر فإنها تمتد عند الجمهور بذلك الطهر ؛ فكان ذلك أولى . قال أبو بكر

(١) في ز : وهذا مطرد بين .

(٢) في ج : تمادى أمر الحامل .

(٣) هو أبو بكر الهذلي (عن اللسان) .

(٤) راجع ج ١٨ ص ١٥٠ .

أبن عبد الرحمن : ما أدركنا أحدا من فقهاءنا إلا يقول بقول عائشة في أن الأقراء هي الأطهار . فإذا طلق الرجل في طهر لم يظا فيه أعتدت بما بقى منه ولو ساعة ولو لحظة ، ثم أستقبلت طهرا ثانيا بعد حيضة ، ثم ثالثا بعد حيضة ثانية ؛ فإذا رأت الدم من الحيضة الثالثة حلت للأزواج وخرجت من العدة . فإن طلق مطلق في طهر قد مس فيه لزمه الطلاق وقد أساء ، وأعتدت بما بقى من ذلك الطهر . وقال الزهرى في امرأة طلفت في بعض طهرها : إنها تعتد بثلاثة أطهار سوى بقية ذلك الطهر . قال أبو عمر : لا أعلم أحدا ممن قال : الأقراء الأطهار يقول هذا غير ابن شهاب الزهرى ؛ فإنه قال : تلغى الطهر الذى طلفت فيه ثم تعتد بثلاثة أطهار ؛ لأن الله عز وجل يقول : « ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ » .

قلت : فعل قوله لا تحمل المطلقة حتى تدخل في الحيضة الرابعة ؛ وقول ابن القاسم ومالك وجمهور أصحابه والشافعى وعلماء المدينة : إن المطلقة إذا رأت أول نقطة من الحيضة الثالثة خرجت من العصة ، وهو مذهب زيد بن ثابت وعائشة وابن عمر ، وبه قال أحمد ابن حنبل ، وإليه ذهب داود بن علي وأصحابه . والحجة على الزهرى أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في طلاق الطاهر من غير جماع ، ولم يقل أول الطهر ولا آخره . وقال أشهب : لا تنقطع العصة والميراث حتى يتحقق أنه دم حيض ؛ لئلا تكون دفعة دم من غير الحيض . أحتج الكوفيون بقوله عليه السلام لفاطمة بنت أبي حبيش حين شكت إليه الدم : " إنما ذلك عرق فأظنرى فإذا أتى قرؤك فلا تصلى وإذا مر القرء فتطهرى ثم صلى من القرء إلى القرء " . وقال تعالى : « وَاللَّائِي يَكْسُنُ مِنَ الْمُحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ <sup>(١)</sup> » . بفعل المايوس منه المحيض ؛ فدل على أنه هو العدة ، وجعل العوض منه هو الأشهر إذا كان معدوما . وقال عمر بن حفصة الصباحية : عدة الأمة حيضتان ، نصف عدة الحرة ، ولو قدرت على أن أجعلها حيضة ونصفا لفعلت ؛ ولم ينكر عليه أحد . فدل على أنه إجماع منهم ؛ وهو قول عشرة من الصحابة منهم الخلفاء الأربعة ، وحسبك ما قالوا ! وقوله تعالى : « وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » يدل على ذلك ؛ لأن المعنى يترصدن ثلاثة أقراء ، يريد كوامل ،



وهذا لا يمكن أن يكون إلا على قولنا بأن الأقراء الحيض ؛ لأن من يقول : إنه الطهر يجوز أن تعتد بطهرين وبعض آخر ؛ لأنه إذا طلق حال الطهر اعتدت عنده ببقية ذلك الطهر قرأ . وعندنا تستأنف من أول الحيض حتى يصدق الأسم ؛ فإذا طلق الرجل المرأة في طهر لم يطأ فيه استقبلت حيضة ثم حيضة ثم حيضة ؛ فإذا آفتسلت من الثالثة خرجت من العدة .

قلت : هذا يردده قوله تعالى : « مَحْرَمًا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ » فأثبت الماء في « ثمانية أيام » ، لأن اليوم مذكور وكذلك القرء ؛ فدل على أنه المراد . ووافقنا أبو حنيفة على أنها إذا طلقت حائضا أنها لا تعتد بالحيضة التي طلقت فيها ولا بالطهر الذي بعدها ، وإنما تعتد بالحيض الذي بعد الطهر . وعندنا تعتد بالطهر ، على ما بيناه . وقد استجاز أهل اللغة أن يعبروا عن البعض بأسم الجميع ؛ كما قال تعالى : « الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ » والمراد به شهران وبعض الثالث ؛ فكذلك قوله : « ثلاثة قرء » . والله أعلم . وقال بعض من يقول بالحيض : إذا طهرت من الثالثة آفتضت العدة بعد الغسل وبطلت الرجعة ؛ قاله سعيد بن جبير وطاوس وابن شبرمة والأوزاعي . وقال شريك : إذا فزطت المرأة في الغسل عشرين سنة فلزوجها عليها الرجعة ما لم تغتسل . وروى عن إسحاق بن راهوية أنه قال : إذا طعنت المرأة في الحيضة الثالثة بانت وأقطعت رجعة الزوج ، إلا أنها لا يحمل لها أن تزوج حتى تغتسل من حيضتها . وروى نحوه عن ابن عباس ؛ وهو قول ضعيف ، بدليل قول الله تعالى : « فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ » على ما يأتي . وأما ما ذكره الشافعي <sup>(٢)</sup> من أن نفس الانتقال من الطهر إلى الحيضة يسمى قرأ ففائدته تقصير العدة على المرأة ، وذلك أنه إذا طلق المرأة في آخر ساعة من طهرها فدخلت في الحيضة عدته قرأ ، وب نفس الانتقال من الطهر الثالث أقطعت العصمة وحلت . والله أعلم .

الخامسة — والجمهور من العلماء على أن عدة الأمة التي تحيض من طلاق زوجها حيضتان . وروى عن ابن سيرين أنه قال : ما أرى عدة الأمة إلا كعدة الحرة ، إلا أن

تكون مضت في ذلك سنة : فإن السنة أحق أن تتبع . وقال الأصم - عبد الرحمن بن كيسان وداود بن علي - وجماعة أهل الظاهر : إن الآيات في عدة الطلاق والوفاة بالأشهر والأقراء عامة في حق الأمة والحرة ؛ فعدة الحرة والأمة سواء . وأحتج الجمهور بقوله عليه السلام : " طلاق الأمة وتطليقتان وعدتها حيضتان " . رواه ابن جريج عن عطاء عن مظاهر بن أسلم عن أبيه عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " طلاق الأمة تطليقتان وقرؤها حيضتان " فأضاف إليها الطلاق والعدة جميعا ؛ إلا أن مظاهر بن أسلم انفرد بهذا الحديث وهو ضعيف . وروى عن ابن عمر : أيهما رقى نقص طلاقه ؛ وقالت به فرقة من العلماء .

قوله تعالى : ( وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامَيْهِ ) فيه مسالتان :

الأولى - قوله تعالى : ( وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامَيْهِ ) أى من الحيض ؛ قاله عكرمة والزهرى - والنخعى - . وقيل : الحمل ؛ قاله عمرو بن عباس . وقال مجاهد : الحيض والحمل معا ؛ وهذا على أن الحامل تحيض . والمعنى المقصود من الآية أنه لما دار أمر العدة على الحيض والأطهار ولا أطلاع عليهما إلا من جهة النساء جعل القول قولها إذا أدعت آقضاء العدة أو عدمها ، وجعلهن مؤتمنات على ذلك ؛ وهو مقتضى قوله تعالى : « وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامَيْهِ » . وقال سليمان بن يسار : ولم يؤمر أن تفتح النساء فتنتظر إلى فروجهن ، ولكن وكل ذلك إليهن إذ كن مؤتمنات . ومعنى النهى عن الكتمان النهى عن الإضرار بالزوج وإذهاب حقه ، فإذا قالت المطلقة : حيضت ؛ وهى لم تحض ، ذهب بحقه من الارتجاع ، وإذا قالت : لم أحض ؛ وهى قد حاضت ، ألزمته من النفقة ما لم يلزمه فأضرت به ، أو قصد بكذبها في نفى الحيض ألا ترتجع حتى تنفسي العدة ويقطع الشرع حقه ، وكذلك الحامل تكتم الحمل ، لتقطع حقه من الارتجاع . قال قتادة : كانت عاداتهن في الجاهلية أن يكتمن الحمل ليُحقن الولد بالزوج الجديد ، ففى ذلك نزلت الآية . وحكى أن رجلا من أشجع أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال : يا رسول الله ، إني طلقت امرأتى وهى حبلى ، ولست آمن أن تتزوج فيصير ولدى لغيرى ، فأنزل الله الآية ، وردت امرأة الأنجبى عليه .

الثانية - قال ابن المنذر : وقال كل من حفظت عنه من أهل العلم : إذا قالت المرأة فى عشرة أيام : قد حُضت ثلاث حيض وأقضت عدتى إنها لا تصدق ولا يقبل ذلك منها ، إلا أن تقول : قد أسقطت سقطا قد استبان خلقه . وأختلفوا فى المدة التى تصدق فيها المرأة ؛ فقال مالك : إذا قالت أقضت عدتى فى أميد تنقضى فى مثله العدة قبل قولها ؛ فإن أخبرت بأقضاء العدة فى مدة تقع نادرا فقولان . قال فى المدونة : إذا قالت حضت ثلاث حيض فى شهر صدقت إذا صدقها النساء ، وبه قال شريح ، وقال له على بن أبى طالب : قائلون ! أى أصبت وأحسن . وقال فى كتاب محمد : لا تصدق إلا فى شهر ونصف . ونحوه قول أبى ثور ؛ قال أبو ثور : أقل ما يكون ذلك فى سبعة وأربعين يوما ، وذلك أن أقل الطهر خمسة عشر يوما ، وأقل الحيض يوم . وقال الثماني : لا تصدق فى أقل من ستين يوما ؛ وقال به الشافعى .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ هذا وعيد عظيم شديد لنا كيد تحريم الكتمان ، وإيجاب لأداء الأمانة فى الإخبار عن الرحم بحقيقة ما فيه . أى فسيل المؤمنات ألا يكتمن الحق ؛ وليس قوله : « إِنْ كُنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ » على أنه أبيع لمن لا يؤمن أن يكتم ؛ لأن ذلك لا يحل لمن لا يؤمن ، وإنما هو كقولك : إن كنت أسمى فلا تظلمنى ، أى فينبغى أن يمحزك الإيمان عنه ؛ لأن هذا ليس من فعل أهل الإيمان .

قوله تعالى : ﴿ وَبُوءْتُمُنَّ أَلْفَ بِرْدَةٍ ﴾ فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَبُوءْتُمُنَّ ﴾ البعولة جمع البعل ، وهو الزوج ؛ سمي بعلا لعلوه على الزوجة بما قد ملكه من زوجيتها ؛ ومنه قوله تعالى : « أَتَدْعُونَ<sup>(١)</sup> بَعْلًا » أى رباً ؛ لعلوه فى الربوبية ؛ يقال : بعل وبعولة ؛ كما يقال فى جمع الذكر : ذكر وذكورة ، وفى جمع الفصل : فحل وفحولة ؛ وهذه الهاء زائدة مؤكدة لتأنيث الجماعة ، وهو شاذ لا يقاس عليه ، ويعتبر فيها

السماع ؛ فلا يقال في لعب : لُصُوبَةٌ . وقيل : هي هاءُ تأنيثٍ دخلت على فُعُول . والبُعُولَةُ أيضا مصدر البُعْل . وبعْل الرجل يَبْعَل (مثل منع يَمْنَع) بُعُولَةٌ ، أى صار بعلا . والمُبَاعَلَةُ والبعال : الجماع ؛ ومنه قوله عليه السلام لأيام التَّشْرِيقِ : "إنها أيام أكل وشرب وبعال" وقد تقدّم . فالرجل بعْل المرأة ، والمرأة بعْلته . وباعل مُبَاعَلَةً إذا باشرها . وفلان بعْل هذا ؛ أى مالكة وربه . وله محامل كثيرة تأتي إن شاء الله تعالى .<sup>(١)</sup>

الثانية — قوله تعالى : (أَحَقُّ رِدْهَيْنِ) أى بمراجعتين ؛ فالمراجعة على ضربين : مراجعة في العدة على حديث ابن عمر . ومراجعة بعد العدة على حديث معقل ؛ وإذا كان هذا فيكون في الآية دليلٌ على تخصيص ما شمله العموم في المسميات ؛ لأن قوله تعالى : «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» عام في المطلقات ثلاثا ؛ وفيها دونها لا خلاف فيه . ثم قوله : «وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ» حكم خاص فيمن كان طلاقها دون الثلاث . وأجمع العلماء على أن الحُرَّ إذا طلق زوجته الحُرَّةَ ، وكانت مدخولا بها تطليقة أو تطليقتين ، أنه أحق برجعتها ما لم تنقض عدتها وإن كرهت المرأة ، فإن لم يراجعها المطلق حتى آفقت عدتها فهي أحق بنفسها وتصير أجنبية منه ؛ لا تحل له إلا بِنِخْطَةِ وَنِكَاحٍ مُسْتَأْنَفٍ بوليٍّ وإشهاد ، ليس على سنة المراجعة ، وهذا إجماع من العلماء . قال المهلب : وكل من راجع في العدة فإنه لا يلزمه شيء من أحكام النكاح غير الإشهاد على المراجعة فقط ، وهذا إجماع من العلماء ؛ لقوله تعالى : «فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ»<sup>(٢)</sup> فذكر الإشهاد في الرجعة ولم يذكره في النكاح ولا في الطلاق . قال ابن المنذر : وفيما ذكرناه من كتاب الله مع إجماع أهل العلم كفايةً عن ذكر ما روى عن الأوائل في هذا الباب ؛ والله تعالى أعلم .

الثالثة — وأختلفوا فيما يكون به الرجل مراجعا في العدة ؛ فقال مالك : إذا وطئها في العدة وهو يريد الرجعة وجِهل أن يُشْهِدَ فهي رجعة . وينبغي للمرأة أن تمنعه الوطء حتى يُشْهِدَ ؛ وبه قال إمامنا ، لقوله عليه السلام : "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل أمرئ

ما نَوَى . " فإن وطئ في العدة لا ينوى الرجعة فقال مالك : راجع في العدة ولا يطاق حتى يستبرئ من مائه الفاسد . قال ابن القاسم : فإن آنقضت عدتها لم ينكحها هو ولا غيره في بقية مدة الاستبراء ؛ فإن فعل فُسخ نكاحه ، ولا يتأبد تحریمها عليه لأن الماء ماؤه . وقالت طائفة : إذا جامعها فقد راجعها ؛ هكذا قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وأبن سيرين والزهرى وعطاء وطاوس والثوري . قال : ويشهد ؛ وبه قال أصحاب الرأي والأوزاعي وأبن أبي ليلى ؛ حكاه ابن المنذر . وقال أبو عمر : وقد قيل : وطؤه مراجعة على كل حال ، نواها أو لم ينوها ؛ ويروى ذلك عن طائفة من أصحاب مالك ، وإليه ذهب الليث . ولم يختلفوا فيمن باع جاريته بالخيار أن له وطأها في مدة الخيار ، وأنه قد أرتجعها بذلك إلى ملكه ، واختار نقض البيع بفعله ذلك . وللطائفة الرجعية حكم من هذا . والله أعلم .

الرابعة - من قبل أو باشر ينوى بذلك الرجعة كانت رجعة ، وإن لم ينو بالقبلة والمباشرة الرجعة كان آمناً ، وليس بمراجع . والسنة أن يُشهد قبل أن يطاق أو قبل أن يُقبل (١) أو يباشر . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن وطئها أو لمسها بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة فهي رجعة ؛ وهو قول الثوري ، وينبغي أن يشهد . وفي قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور لا يكون رجعة ؛ قاله ابن المنذر . وفي «المنتقى» قال : ولا خلاف في صحة الارتجاع بالقول ؛ فأما بالفعل نحو الجماع والقبلة فقال القاضي أبو محمد : يصح بها وبسائر الاستمتاع للذة . قال ابن المواز : ومثل الحصة للذة ، أو أن ينظر إلى فرجها أو ما قارب ذلك من محاسنها إذا أراد بذلك الرجعة ؛ خلافا للشافعي في قوله : لا تصح الرجعة إلا بالقول ؛ وحكاه ابن المنذر عن أبي ثور وجابر بن زيد وأبي قلابة .

الخامسة - قال الشافعي : إن جامعها ينوى الرجعة ، أو لا ينويها فليس برجعة ، ولها عليه مهر مثلها . وقال مالك : لا شيء لها ؛ لأنه لو أرتجعها لم يكن عليه مهر ، فلا يكون الوطاء دون الرجعة أولى بالمهر من الرجعة . وقال أبو عمر : ولا أعلم أحدا أوجب عليه مهر (١) في ز : قبل أن يطاق وقبل أن يقبل . (٢) في ز : وعلى قول مالك ، وفي - : في قول مالك ، وقال الشافعي وإسحاق الخ .

المثل غير الشافعي، وليس قوله بالقوى؛ لأنها في حكم الزوجات وترته وريثها، فكيف يجب مهر المثل في وطء امرأة حكمها في أكثر أحكامها حكم الزوجة ! إلا أن الشبهة في قول الشافعي قوية ؛ لأنها عليه محزمة إلا رجعة لها . وقد أجمعوا على أن الموطوءة بشبهة يجب لها المهر ، وحسبك بهذا !

السادسة - وأختلفوا هل يسافر بها قبل أن يجمعها ؛ فقال مالك والشافعي : لا يسافر بها حتى يجمعها ، وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه إلا زفر فإنه روى عنه الحسن ابن زياد أن له أن يسافر بها قبل الرجعة ، وروى عنه عمرو بن خالد ؛ لا يسافر بها حتى يراجع .

السابعة - وأختلفوا هل له أن يدخل عليها ويرى شيئاً من محاسنها ، وهل تزين له وتتشرف<sup>(١)</sup> ؛ فقال مالك . لا يخلو معها ، ولا يدخل عليها إلا بإذن ، ولا ينظر إليها إلا وعليها ثيابها ، ولا ينظر إلى شعرها ، ولا بأس أن يأكل معها إذا كان معها غيرها ، ولا بيت معها في بيت وينتقل غنها . وقال ابن القاسم : رجع مالك عن ذلك فقال : لا يدخل عليها ولا يرى شعرها . ولم يختلف أبو حنيفة وأصحابه في أنها تزين له وتطيب وتلبس الحلي وتتشرف . وعن سعيد بن المسيب قال : إذا طلق الرجل امرأته تطليقة فإنه يستأذن عليها ، وتلبس ما شاءت من الثياب والحلي ؛ فإن لم يكن لها إلا بيت واحد فليجمل بينهما ستراً ، ويسلم إذا دخل ؛ ونحوه عن قتادة ، ويسرعها إذا دخل بالتنخم والتنحنج . وقال الشافعي : المطلقة طلاقاً يملك رجعتها محزمة على مطلقها تحريم المبتوتة حتى يراجع ، ولا يراجع إلا بالكلام ؛ على ما تقدم .

الثامنة - أجمع العلماء على أن المطلق إذا قال بعد أنقضاء العدة : إنى كنت راجعتك في العدة وأنكرت أن القول قولها مع يمينها ، ولا سبيل له إليها ، غير أن النعان كان لا يرى يميناً في النكاح ولا في الرجعة ؛ وخالفه أصحابه فقالوا كقول سائر أهل العلم . وكذلك إذا كانت الزوجة أمة وأختلف المولى والجارية ، والزوج يدعى الرجعة في العدة بعد أنقضاء العدة

(١) التشرف : الطلع إلى الشيء . والنظر إليه .

وأنكرت فالقول قول الزوجة الأمة وإن كذبها مولاهما ؛ هذا قول الشافعي وأبى ثور والنعمان .  
وقال يعقوب ومحمد : القول قول المولى وهو أحق بها .

التاسعة — لفظ الرد يقتضى زوال العصمة ؛ إلا أن علماءنا قالوا : إن الرجعية محزمة الوطء ؛ فيكون الرد عائدا إلى الحل . وقال الليث بن سعد وأبو حنيفة ومن قال بقولهما —  
في أن الرجعة محللة الوطء : أن الطلاق فائدته تنقيص العدد الذى جعل له خاصة ، وأن<sup>(١)</sup>  
أحكام الزوجية باقية لم يخل منها شيء — قالوا : وأحكام الزوجية وإن كانت باقية فالمرأة ما دامت فى العدة سائرة فى سبيل الزوال بانقضاء العدة ؛ فالرجعة رد عن هذه السبيل التى أخذت المرأة فى سلوكها ، وهذا رد مجازى ، والرد الذى حكنا به رد حقيقى ؛ فإن هناك زوال مستنجز وهو تحريم الوطء ؛ فوقع الرد عنه حقيقة ، والله أعلم .

العاشرة — لفظ «أحق» يطلق عند تعارض حقين ، ويترجح أحدهما ؛ فالمعنى حق الزوج فى مدة التربص أحق من حقها بنفسها ؛ فإنها إنما تملك نفسها بعد آتقضاء العدة ؛ ومثل هذا قوله عليه السلام : «الأيمن أحق بنفسها من وليها» . وقد تقدم .

الحادية عشرة — الرجل مندوب إلى المراجعة ، ولكن إذا قصد الإصلاح بإصلاح حاله معها ، وإزالة الوحشة بينهما ، فأما إذا قصد الإضرار وتطويل العدة والقطع بها عن الخلاص من ربة النكاح فعزم ؛ لقوله تعالى : «وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا» ثم من فعل ذلك فالرجعة صحيحة ، وإن ارتكب النهى وظلم نفسه ؛ ولو علمنا نحن ذلك المقصد طلقنا عليه .  
قوله تعالى : ( وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ ) فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ( وَلَهُنَّ ) أى لهن من حقوق الزوجية على الرجال مثل ما للرجال عليهن ؛ ولهذا قال ابن عباس : إني لأتزين لأمرأتى كما تزين لى ، وما أحب أن أَسْتَنْظِفَ<sup>(٢)</sup> كل حق الذى لى عليها فتستوجب حقها الذى لها على ؛ لأن الله تعالى قال : « وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ » أى زينة من غير ماثم . وعنه أيضا : أى لهن من حسن الصعبة

(١) فى ز : تنقيص العدد جعل له خاصة . (٢) أَسْتَنْظَفْتُ الشيء : إذا أخذته كله .

والعشرة بالمعروف على أزواجهن مثل الذى عليهن من الطاعة فيما أوجبه عليهن لأزواجهن .  
وقيل : إن هنَّ على أزواجهن ترك مضازتهن كما كان ذلك عليهن لأزواجهن . قاله الطبرى :  
وقال ابن زيد : تتقون الله فيهن كما عليهن أن يتقين الله عز وجل فيكم ؛ والمعنى متقارب .  
والآية تعم جميع ذلك من حقوق الزوجة .

الثانية — قول ابن عباس : « إني لأتزين لأمرأتى » قال العلماء : أما زينة الرجال  
فعل تفاوت أحوالهم ؛ فإنهم يعملون ذلك على اللبى والوفاق ، فربما كانت زينة تليق فى وقت  
ولا تليق فى وقت ، وزينة تليق بالشباب ، وزينة تليق بالشيخ ولا تليق بالشباب ؛ ألا ترى  
أن الشيخ والكهل إذا حَفَّ شاربه ليقَ به ذلك وزانَه ، والشاب إذا فعل ذلك سُمِعَ ومُتِّ .  
لأن الحية لم توفر بعد ، فإذا حَفَّ شاربه فى أول ما خرج وجهه سُمِعَ ، وإذا وفرت لحيته  
وحف شاربه زانه ذلك . وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ؛ « أمرنى ربى  
أن أعفى لحيتى وأحفى شاربى » . وكذلك فى شأن الكسوة ؛ ففى هذا كله ابتغاء الحقوق ؛ فإنما  
يعمل على اللبى والوفاق ليكون عند أمراته فى زينة تسرها ويُعَفِّها عن غيره من الرجال . وكذلك  
الكحل من الرجال منهم من يليق به ومنهم من لا يليق به . فاما الطيب والسَّوَاك والخلال والتزوى  
بالدَّرَن وفُضُول الشعر والتطهير وقلم الأظفار فهو بين موافق للجميع . والخصاب للشيخ والخاتم  
للجميع من الشباب والشيخ زينة ؛ وهو حُلُّ الرجال على ما يأتى بيانه فى سورة « النحل » .  
ثم عليه أن يتَوخَّى أوقات حاجتها إلى الرجل فيُعَفِّها ويُعَفِّها عن التطلع إلى غيره . وإن رأى  
الرجل من نفسه عجزا عن إقامة حقها فى مضجعها أخذ من الأدوية التى تزيد فى باهه وتُقَوِّى  
شهوته حتى يُعَفِّها .

الثالثة — قوله تعالى : ( وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ) أى منزلة . ومنزلة الطريق :  
قارعه ؛ والأصل فيه الطى ؛ يقال : دَرَجُوا ، أى طَوَّوْا عمرهم ؛ ومنها الدرجة التى يرتقى عليها .  
ويقال : رجل بين الرجلين ، أى أقواهما . وفرس رجيل ،

(١) اللبى بالفتح : الباقة والخذق . (٢) فى : - : اللاتى . (٣) يريد استعمال الخلال وهو من السنة ،  
وهو إخراج ما بين الأسنان من فضول الطعام . (٤) راجع ج ١٠ ص ٨٧ . (٥) فى ز : مائه .



(١١) أى قوى؛ ومنه الرجل، لقوتها على المشى. فزيادة درجة الرجل بعقله وقوته على الإنفاق وبالذية والميراث والجهاد. وقال حميد: الدرجة المحبة؛ وهذا إن صح عنه فهو ضعيف لا يقتضيه لفظ الآية ولا معناها. قال ابن العربي: فطوبى لعبد أمسك عما لا يعلم، وخصوصا في كتاب الله تعالى! ولا يخفى على لبيب فضل الرجال على النساء؛ ولو لم يكن إلا أن المرأة خلقت من الرجل فهو أصلها، وله أن يمنعها من التصرف إلا بإذنه؛ فلا تصوم إلا بإذنه ولا تحج إلا معه. وقيل: الدرجة الصداق؛ قاله الشعبي. وقيل: جواز الأدب. وعلى الجملة فدرجة تقتضى التفضيل، وتشعر بأن حق الزوج عليها أوجب من حقها عليه؛ ولهذا قال عليه السلام: "ولو أمرت أحدا بالسجود لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها". وقال ابن عباس: الدرجة إشارة إلى حصّ الرجال على حسن العشرة، والتوسع للنساء في المال والخلق؛ أى أن الأفضل ينبغي أن يتحمل على نفسه. قال ابن عطية: وهذا قول حسن بارع. قال الماوردي، يحتمل أنها في حقوق النكاح؛ له رفع العقد دونها؛ ويلزمها إجابته إلى الفراش، ولا يلزمه إجابتها.

قلت: ومن هذا قوله عليه السلام: "أيمّا امرأة دعاها زوجها إلى فراشه فأبت عليه لعنتها الملائكة حتى تصبح". (والله عزّ وجلّ) أى منيع السلطان لا معترض عليه. (حكيم) أى عالم مصيب فيما يفعل.

قوله تعالى: أَلَطَّلْتُ مَرَّتَانٍ فَلِإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِحٍ بِإِخْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَحْفَافًا إِلَّا يُقْبَىٰ حَدُودَ اللَّهِ فَلِإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقْبَىٰ حَدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حَدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿١٢٩﴾

قوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَمَا مَسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِجُ بِإِحْسَانٍ ﴾ فيه سبع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ ثبت أن أهل الجاهلية لم يكن عندهم للطلاق عدد ، وكانت عندهم العدة معلومة مقدرة ؛ وكان هذا في أول الإسلام برهة ، يطلق الرجل أمرأته ما شاء من الطلاق ؛ فإذا كادت تحل من طلاقه راجعها ما شاء ؛ فقال رجل لأمرأته على عهد النبي صلى الله عليه وسلم : لا آويك ولا أدعك تحلين ؛ قالت : وكيف ؟ قال : أطلقك فإذا دنا مضى عذتيك راجعتك . فشكت المرأة ذلك إلى عائشة ؛ فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ فأنزل الله تعالى هذه الآية بيانا لعدد الطلاق الذي للزوجة فيه أن يرجع دون تجديد مهر وولي ، ونسخ ما كانوا عليه . قال معناه عروة بن الزبير وقتادة وأبن زيد وغيرهم . وقال ابن مسعود وأبن عباس ومجاهد وغيرهم : المراد بالآية التعريف بسنة الطلاق ؛ أى من طلق أثنين فليتق الله في الثالثة ، فإما تركها غير مظلومة شيئا من حقها ، وإما أمسكها محسنا عشرتها ؛ والآية تتضمن هذين المعنيين .

الثانية — الطلاق هو حل العصمة المنقذة بين الأزواج بالفاظ مخصوصة . والطلاق مباح بهذه الآية وبغيرها ، وبقوله عليه السلام في حديث أبن عمر : " فإن شاء أمسك وإن شاء طلق " وقد طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حفصة ثم راجعها ؛ فخرج به أبن ماجه . وأجمع العلماء على أن من طلق أمرأته طاهرا في طهر لم يحسبها فيه أنه مطلق للسنة ، وللعدة التي أمر الله تعالى بها ، وأن له الرجعة إذا كانت مدخولا بها قبل أن تنقضى عدتها ؛ فإذا أنقضت فهو خاطب من الخطأب . فدل الكتاب والسنة وإجماع الأمة على أن الطلاق مباح غير محظور . قال أبن المنذر : وليس في المنع منه خبر يثبت .

الثالثة — روى الدارقطني « حدثني أبو العباس محمد بن موسى بن علي - الدولابي - ويعقوب بن إبراهيم ، قالوا حدثنا الحسن بن عرفة حدثنا إسماعيل بن عياش بن حميد ابن مالك اللخمي عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا معاذ ما خلق الله شيئا على وجه الأرض أحب إليه من العتاق ولا خلق الله تعالى شيئا على وجه الأرض أبغض إليه من الطلاق فإذا قال الرجل لملوكه أنت حر إن شاء الله فهو حر

ولا استثناء له وإذا قال الرجل لأمرأته أنت طالق إن شاء الله فله استنأؤه ولا طلاق عليه .  
 حدثنا محمد بن موسى بن عليّ - حدثنا حميد بن الربيع - حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا إسماعيل  
 ابن عياش بإسناده نحوه . قال حميد قال لي يزيد بن هارون : وأى حديث لو كان حميد  
 ابن مالك اللخمي - معروفا ! قلت : هو جدّي ! قال يزيد : سررتني ، الآن صار حديثا ! » .  
 قال ابن المنذر : ومن رأى الاستثناء في الطلاق طاموس وحماد والشافعي وأبو ثور وأصحاب  
 الرأي . ولا يجوز الاستثناء في الطلاق في قول مالك والأوزاعي ، وهو قول الحسن وقتادة  
 في الطلاق خاصة . قال : وبالقول الأول أقول .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ فَمَا سَاكُ بِمَعْرُوفٍ ﴾ ابتداء ، والخبر أمثل أو أحسن ؛  
 ويصح أن يرتفع على خبر ابتداء محذوف ؛ أي فعليكم إمساككم بمعروف ، أو فالواجب عليكم  
 إمساككم بما يعرف أنه الحق . ويجوز في غير القرآن « فإمساكا » على المصدر . ومعنى  
 « بإحسان » أي لا يظلمها شيئا من حقها ، ولا يتعدى في قول . والإمساك : خلاف الإطلاق .  
 والتسريح : إرسال الشيء ؛ ومنه تسريح الشعر ؛ ليخلص البعض من البعض . وسرح الماشية :  
 أرسلها . والتسريح يحتمل لفظه معنيين : أحدهما - تركها حتى تمّ العدة من الطلقة الثانية ؛  
 وتكون أملاك لنفسها ؛ وهذا قول السدي والضحاك . والمعنى الآخر أن يطلقها نالته فيسرحها ؛  
 هذا قول مجاهد وعطاء وغيرهما ؛ وهو أصح لوجوه ثلاثة :

أحدها - ما رواه الدارقطني عن أنس أن رجلا قال : يا رسول الله ، قال الله تعالى :  
 « الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ » فلم صار ثلاثا ؟ قال : « إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان - في رواية -  
 هي الثالثة » . ذكره ابن المنذر .

الثاني - أن التسريح من ألفاظ الطلاق ؛ ألا ترى أنه قد قرئ « إن عزموا السراح » .

الثالثة - أن فعل تفعيلا يعطى أنه أحدث فعلا مكثرا على الطلقة الثانية ؛ وليس في الترك  
 إحداث فعل يعبر عنه بالتفعيل ؛ قال أبو عمر : وأجمع العلماء على أن قوله تعالى : « أو تسريح  
 بإحسان » هي الطلقة الثالثة بعد الطلقتين ؛ وإياها عني بقوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا  
 تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . وأجمعوا على أن من طلق أمرأته طليقة أو طليقتين فله

مراجعتها؛ فإن طلقها الثالثة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره؛ وكان هذا من محكم القرآن الذي لم يختلف في تأويله . وقد روى من أخبار المدول مثل ذلك أيضا : حدثنا سعيد بن نصر قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن وضاح قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن سميع عن أبي رزین قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله، أ رأيت قول الله تعالى : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَاِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ » فإن الثالثة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » . ورواه الثوري وغيره عن إسماعيل بن سميع عن أبي رزین مثله .<sup>(١)</sup>

قلت : وذكر اليكا الطبرى هذا الخبر وقال : إنه غير ثابت من جهة النقل؛ ورجح قول الضحاك والسدى ، وأن الطلقة الثالثة إنما هي مذكورة في مساق الخطاب في قوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدُوِّ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . فالثالثة مذكورة في صلب هذا الخطاب، مفيدة للبينونة الموجبة للتحريم إلا بعد زوج؛ فوجب حمل قوله : « أو تسريح بإحسان » على فائدة مجمدة ، وهو وقوع البينونة بالثنتين عند آقضاء العدة ، وعلى أن المقصود من الآية بيان عدد الطلاق الموجب للتحريم، ونسخ ما كان جائزا من إيقاع الطلاق بلا عدد محصور؛ فلو كان قوله : « أو تسريح بإحسان » هو الثالثة لما أبان عن المقصد في إيقاع التحريم بالثلاث؛ إذ لو اقتصر عليه لما دل على وقوع البينونة المحترمة لها إلا بعد زوج؛ وإنما علم التحريم بقوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدُوِّ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . فوجب ألا يكون معنى قوله : « أو تسريح بإحسان » الثالثة، ولو كان قوله : « أو تسريح بإحسان » بمعنى الثالثة كان قوله عقيب ذلك : « فإن طلقها » الرابعة؛ لأن الفاء للتعقيب ، وقد آقضى طلاقا مستقبلا بعد ما تقدم ذكره؛ فنبت بذلك أن قوله تعالى : « أو تسريح بإحسان » هو تركها حتى تنقضى عدتها .

الخامسة — ترجم البخارى على هذه الآية « باب من أجاز الطلاق الثلاث بقوله تعالى : الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » وهذا إشارة منه إلى أن هذا

(١) في بعض الأصول : « الزمى » والتصويب عن كتاب « الاستذكار » لأبي عمر بن عبد البر . (٢) في ح : صلة .

التعديد إنما هو فُسْحَةٌ لهم؛ فمن ضَيَّقَ على نفسه لزمه . قال علماؤنا : وأنفق أئمة الفتوى على لزوم إيقاع الطلاق الثلاث في كلمة واحدة؛ وهو قول جمهور السلف، وشذَّ طاوس وبعض أهل الظاهر إلى أن طلاق الثلاث في كلمة واحدة يقع واحدة؛ ويروى هذا عن محمد بن إسحاق والحجاج بن أرطاة . وقيل عنهما : لا يلزم منه شيء؛ وهو قول مقاتل <sup>(١)</sup> . ويحكي عن داود أنه قال لا يقع . والمشهور عن الحجاج بن أرطاة وجمهور السلف والأئمة أنه لازم واقع ثلاثا . ولا فرق بين أن يوقع ثلاثا مجتمعة في كلمة أو متفرقة في كلمات؛ فأما من ذهب إلى أنه لا يلزم منه شيء فأحتج بدليل قوله تعالى : « **وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ** » . وهذا يعم كل مطلقة إلا ما خص منه؛ وقد تقدم . وقال : « **الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ** » والثالثة « **فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ** » . ومن طلق ثلاثا في كلمة فلا يلزم؛ إذ هو غير مذکور في القرآن . وأما من ذهب إلى أنه واقع واحدة فاستدل بأحاديث ثلاثة : أحدها — حديث ابن عباس من رواية طاوس وأبي الصَّهْبَاءِ وعكرمة . وثانيها — حديث ابن عمر على رواية من روى أنه طلق امرأته ثلاثا، وأنه عليه السلام أمره برجعتها وأحتسبت له واحدة . وثالثها — أن رُكَّانَةَ طلق امرأته ثلاثا فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم برجعتها؛ والرجعة تقتضي وقوع واحدة . والجواب عن الأحاديث ما ذكره الطحاوي أن سعيد ابن جبير ومجاهدا وعطاء وعمرو بن دينار ومالك بن الحويرث ومحمد بن إياس بن البَكْرِ والنعمان ابن أبي عياش رووا عن ابن عباس فيمن طلق امرأته ثلاثا أنه قد عصي ربه وبانت منه أمراته، ولا ينكحها إلا بعد زوج؛ وفيما رواه هؤلاء الأئمة عن ابن عباس مما يوافق الجماعة ما يدل على وزن رواية طاوس وغيره؛ وما كان ابن عباس ليخالف الصحابة إلى رأى نفسه . قال ابن عبد البر : ورواية طاوس وهم غلط لم يرجع عليها أحد من فقهاء الأمصار بالحجاز والشام والعراق والمشرق والمغرب؛ وقد قيل : إن أبا الصَّهْبَاءِ لا يعرف في موالى ابن عباس . قال القاضي أبو الوليد الباجي : «وعندي أن الرواية عن ابن طاوس بذلك صحيحة، فقد روى عنه الأئمة : مَعْمَرُ بْنُ جَرِيحٍ وغيرهما؛ وابن طاوس إمام . والحديث الذي يشيرون إليه هو

مارواه ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر بن الخطاب طلاق الثلاث واحدة ؛ فقال عمر رضي الله عنه : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ؛ فلو أمضيناه عليهم ! فأمضاه عليهم . ومعنى الحديث أنهم كانوا يوقعون طلاقاً واحدة بدل إيقاع الناس الآن ثلاث تطليقات ؛ ويدل على صحة هذا التأويل أن عمر قال : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ؛ فانكر عليهم أن يحدثوا في الطلاق استعجال أمر كانت لهم فيه أناة ؛ فلو كان حالم ذلك في أول الإسلام في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ما قاله ، ولا عاب عليهم أنهم استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة . ويدل على صحة هذا التأويل ما روى عن ابن عباس من غير طريق أنه أفتى بلزوم الطلاق الثلاث لمن أوقعها مجتمعة ؛ فإن كان هذا معنى حديث ابن طاوس فهو الذي قلناه ، وإن حمل حديث ابن عباس على ما يتأول فيه من لا يُعْبَأُ بقوله فقد رجع ابن عباس إلى قول الجماعة وأنعقد به الإجماع ؛ ودليلنا من جهة القياس أن هذا طلاق أوقعه من يملكه فوجب أن يُكْرَمَ ، أصل ذلك إذا أوقعه مفرداً .

قلت : ما تأوله الباجي هو الذي ذكر معناه الكيا الطبري عن علماء الحديث ؛ أي إنهم كانوا يطلقون طلاقاً واحدة هذا الذي يطلقون ثلاثاً ، أي ما كانوا يطلقون في كل قرء طلاقاً ؛ وإنما كانوا يطلقون في جميع العدة واحدة إلى أن تَبَيَّنَ وتنقضى العدة . وقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب : معناه أن الناس كانوا يقتصرون على طلاق واحدة ، ثم أكثروا أيام عمر من إيقاع الثلاث . قال القاضي : وهذا هو الأشبه بقول الراوى : إن الناس في أيام عمر استعجلوا الثلاث فعجل عليهم ؛ معناه ألزمهم حكمها . وأما حديث ابن عمر فإن الدارقطني روى عن أحمد بن حنبل عن طريق عن طريف بن ناصح عن معاوية بن عمار الدهني عن أبي الزبير قال : سألت ابن عمر عن رجل طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض ؛ فقال لي : أتعرف ابن عمر ؟ قلت : نعم ؛ قال : طلقت امرأتى ثلاثاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم [ وهي حائض ]

فردّها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السنة . فقال الدارقطني : كلهم من الشيعة ، والمحموظ أن ابن عمر طلق أمراته واحدة في الحيض . قال عبيد الله : وكان تطليقه إياها في الحيض واحدة غير أنه خالف السنة . وكذلك قال صالح بن كيسان وموسى بن عقبة وإسماعيل ابن أمية وليث بن سعد وابن أبي ذئب وابن جريج وجابر وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن نافع : أن ابن عمر طلق تطليقة واحدة . وكذا قال الزهري عن سالم عن أبيه ويونس ابن جبير والشعبي والحسن . وأما حديث رُكَّانة فقيل : إنه حديث مضطرب متقطع ، لا يستند من وجه يحتج به ، رواه أبو داود من حديث ابن جريج عن بعض بني أبي رافع ، وليس فيهم من يحتج به ، عن عكرمة عن ابن عباس . وقال فيه : إن رُكَّانة بن عبد يزيد طلق أمراته ثلاثا ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أرجعها " . وقد رواه أيضا من طرق عن نافع بن عجير أن رُكَّانة بن عبد يزيد طلق أمراته البتة فاستحلّقه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراد بها ؟ خلف ما أراد إلا واحدة ، فردّها إليه . فهذا اضطراب في الاسم والفعل ، ولا يحتج بشيء من مثل هذا .

قلت : قد أخرج هذا الحديث من طريق الدارقطني في سننه ، قال في بعضها : « حدثنا محمد بن يحيى بن مرداس حدثنا أبو داود السجستاني » حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح وأبو نور إبراهيم بن خالد الكلبي وآخرون قالوا : حدثنا محمد بن إدريس الشافعي حدثني عمي محمد ابن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير بن عبد يزيد <sup>(١)</sup> : أن رُكَّانة ابن عبد يزيد طلق أمراته مَهْمَةً المَهْمَةُ البتة ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، فقال : والله ما أردت إلا واحدة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " والله ما أردت إلا واحدة " ؟ فقال رُكَّانة : والله ما أردت بها إلا واحدة ، فردّها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فطلقها الثانية في زمان عمر بن الخطاب ، والثالثة في زمان عثمان . قال أبو داود : هذا حديث صحيح . فالذي جمع من حديث رُكَّانة أنه طلق أمراته البتة لا ثلاثا ، وطلاق البتة قد اختلف فيه على ما يأتي بيانه فسقط الاحتجاج <sup>(٢)</sup> والحمد لله ، والله أعلم . وقال أبو عمر :

(١) في الدارقطني : ابن عبد يزيد بن رُكَّانة . الخ . (٢) في ح : فسقط الاحتجاج بغيره .

رواية الشافعي لحديث ركانة عن عمه أتم، وقد زاد زيادة لا تردّها الأصول؛ فوجب قبولها لثقة ناقلها، والشافعي وعمه وجده أهل بيت ركانة، كلهم من بني عبد المطلب بن عبد مناف وهم أعلم بالقصة التي عرضت لهم .

فصل - ذكر أحمد بن محمد بن مغيث الطليطلي هذه المسألة في وثائقه فقال :

الطلاق ينقسم على ضربين : طلاق سنة، وطلاق بدعي . فطلاق السنة هو الواقع على الوجه الذي نذب الشريعة إليه . وطلاق البدعة قبيضة، وهو أن يطلقها في حيض أو نفاس أو ثلاثا في كلمة واحدة ؛ فإن فعل لزمه الطلاق . ثم اختلف أهل العلم بعد إجماعهم على أنه مطلق ، كم يلزمه من الطلاق ؛ فقال علي بن أبي طالب وأبن مسعود : يلزمه طلاق واحدة ، وقاله ابن عباس ، وقال : قوله ثلاثا لا معنى له لأنه لم يطلق ثلاث مرات وإنما يجوز قوله في ثلاث إذا كان مخبرا عما مضى فيقول : طلقت ثلاثا فيكون مخبرا عن ثلاثة أفعال كانت منه في ثلاثة أوقات ، كرجل قال : قرأت أمس سورة كذا ثلاث مرات فذلك يصح ، ولو قرأها مرة واحدة فقال : قرأتها ثلاث مرات كان كاذبا . وكذلك لو حلف بالله ثلاثا يردّد الحلف كانت ثلاثة إيمان ، وأما لو حلف فقال : أحلف بالله ثلاثا لم يكن حلف إلا يمينا واحدة والطلاق مثله . وقاله الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف . وروينا ذلك كله عن ابن وضاح ؛ وبه قال من شيوخ قرطبة ابن زبناح شيخ هدى ومحمد بن تقي بن غلغل ومحمد بن عبد السلام الحسني فريد وقته وفقيه عصره وأصبح بن الحباب وجماعة سواهم . وكان من حجة ابن عباس أن الله تعالى فرق في كتابه لفظ الطلاق فقال عز اسمه : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ » يريد أكثر الطلاق الذي يكون بعده الإمساك بالمعروف وهو الرجعة في العدة . ومعنى قوله : « أو تسريح بإحسان » يريد تركها بلا أرتجاع حتى تنقضي عدتها ؛ وفي ذلك إحسان إليها إن وقع ندم بينهما ؛ قال الله تعالى : « لا تَذَرِي لَمَلَّ اللَّهِ يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا »<sup>(١)</sup> . يريد الندم على الفقرة والرغبة في الرجعة ؛ وموقع الثلاث غير حسن ؛ لأن فيه ترك المنسوحة التي وسع الله بها ونبه عليها ؛ فذكر الله سبحانه الطلاق مفزقا يدل على أنه إذا جمع أنه لفظ



واحد، وقد يخرج بقياس من غير ما مسألة من المدونة ما يدل على ذلك ؛ من ذلك قول الإنسان : مالى صدقة فى المساكين أن التلث يحزبه من ذلك . وفى الإشراف لأبن المنذر : وكان سعيد بن جبير وطاوس وأبو الشعثاء وعمر بن دينار يقولون : من طلق البكر ثلاثا فهي واحدة .

قلت : وربما أعتلوا فقالوا : غير المدخول بها لا عدة عليها ؛ فإذا قال : أنت طالق ثلاثا فقد بانت بنفس فراغه من قوله : أنت طالق ؛ فيرد « ثلاثا » عليها وهي بائن فلا يؤثر شيئا ؛ ولأن قوله : أنت طالق مستقل بنفسه ؛ فوجب ألا تقف البيوتة فى غير المدخول بها على ما <sup>(١)</sup> يرد بعده ؛ أصله إذا قال : أنت طالق .

السادسة — استدل الشافعى بقوله تعالى : « <sup>(٢)</sup> أَوْ تَسْرِحْ بِإِحْسَانٍ » وقوله : « <sup>(٣)</sup> وَسَرْحُوهُمْ » على أن هذا اللفظ من صريح الطلاق . وقد اختلف العلماء فى هذا المعنى ؛ فذهب القاضى أبو محمد إلى أن الصريح ما تضمن لفظ الطلاق على أى وجه ؛ مثل أن يقول : أنت طالق ، أو أنت مطلقة ، أو قد طلقك ، أو الطلاق له لازم ، وما عدا ذلك من ألفاظ الطلاق مما يستعمل فيه فهو كناية ؛ وبهذا قال أبو حنيفة . وقال القاضى أبو الحسن : صريح ألفاظ الطلاق كثيرة ، وبعضها أبين من بعض : الطلاق والسراح والفراق والحرام والخليصة والبرية . وقال الشافعى : الصريح ثلاثة ألفاظ ؛ وهو ما ورد به القرآن من لفظ الطلاق والسراح والفراق ؛ قال الله تعالى : « <sup>(٤)</sup> أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ » وقال : « <sup>(٥)</sup> أَوْ تَسْرِحْ بِإِحْسَانٍ » وقال : « <sup>(٦)</sup> فَطَلِّقُوهُمْ لِعَدَّتِهِنَّ » .

قلت : وإذا تقرّر هذا فالطلاق على ضربين : صريح وكناية ؛ فالصريح ما ذكرنا ، والكناية ما عداه ، والفرق بينهما أن الصريح لا يفتقر إلى نية ؛ بل بمجرد اللفظ يقع الطلاق ، والكناية تفتقر إلى نية ، والحجة لمن قال : إن الحرام والخليصة والبرية من صريح الطلاق كثرة استعمالها فى الطلاق حتى عرفت به ؛ فصارت بينة واضحة فى إيقاع الطلاق ؛ كالألفاظ التى وضع للطمئن من الأرض ، ثم استعمل على وجه المجاز فى إتيان قضاء الحاجة ، فكان فيه أبين

(١) فى ز : على ما يرد به بعده . (٢) راجع ج ١٤ ص ٢٠٤ (٣) راجع ج ١٨ ص ١٥٧

وأظهر وأشهر منه فيما وضع له ، وكذلك في مسائلنا مثله . ثم إن عمر بن عبد العزيز قد قال :  
 « لو كان الطلاق ألفاً ما أبت ألبنة منه شيئاً ؛ فن قال : البنة ، فقد رمى الغاية القصوى »  
 أخرجه مالك . وقد روى الدارقطني عن علي قال : الحلية والبرية والبنة والبائن والحرام  
 ثلاث ، لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره . وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ألبنة  
 ثلاث ، من طريق فيه لين ؛ ترجمه الدارقطني . وسيأتي عند قوله تعالى : « وَلَا تَحِدُوا <sup>(١)</sup>   
 آيَاتِ اللَّهِ هُنَّ رَوَا » إن شاء الله تعالى .

السابعة — لم يختلف العلماء فيمن قال لأمراته : قد طلقتك ، أنه من صريح الطلاق  
 في المدخول بها وغير المدخول بها ؛ فن قال لأمراته : أنت طالق فهي واحدة إلا أن ينوى  
 أكثر من ذلك . فإن نوى اثنتين أو ثلاثاً لزمه ما نواه ، فإن لم ينو شيئاً فهي واحدة تملك  
 الرجعة . ولو قال : أنت طالق ، وقال : أردت من وثاق لم يقبل قوله ولزمه ، إلا أن يكون هناك  
 ما يدل على صدقه . ومن قال : أنت طالق واحدة ، لا رجعة لي عليك فقوله : « لا رجعة لي  
 عليك » باطل ، وله الرجعة لقوله واحدة ؛ لأن الواحدة لا تكون ثلاثاً ؛ فإن نوى بقوله :  
 « لا رجعة لي عليك » ثلاثاً فهي ثلاث عند مالك .

وآختلفوا فيمن قال لأمراته : قد فارقتك ، أو سرحتك ، أو أنت خلية ، أو برية ،  
 أو بائن ، أو حبلك على غاربك ، أو أنت على حرام ، أو ألحقى بأهلك ، أو قد وهبتك لأهلك ،  
 أو قد خلعت سبيلك ، أو لا سبيل لي عليك ؛ فقال أبو حنيفة وأبو يوسف : هو طلاق بائن ،  
 وروى عن ابن مسعود وقال : إذا قال الرجل لأمراته أستقبل بأمرِك ، أو أمرِك لك ،  
 أو ألحقى بأهلك فقبلوها فواحدة بائنة . وروى عن مالك فيمن قال لأمراته : قد فارقتك ،  
 أو سرحتك ، أنه من صريح الطلاق ؛ كقوله : أنت طالق . وروى عنه أنه كناية يرجع  
 فيها إلى نية قائِلها ، ويسأل ما أراد من العدد ، مدخولاً بها كانت أو غير مدخول بها . قال  
 ابن المَوَاز : وأصح قوليه في التي لم يدخل بها أنها واحدة ، إلا أن ينوى أكثر ؛ وقاله ابن القاسم  
 وابن عبد الحكم . وقال أبو يوسف : هي ثلاث ؛ ومشله خلعتك ، أو لا ملك لي عليك .

وأما سائر الكفايات فهي ثلاث عند مالك في كل من دخل بها لا ينوي فيها فائتها ، ويتوى في غير المدخول بها . فإن حلف وقال أردت واحدة كان خاطبا من الخطاب ، لأنه لا يخل المرأة التي قد دخل بها زوجها ولا يبينها ولا يبريها إلا ثلاث تطليقات . والتي لم يدخل بها يُخلها ويبريها ويبينها الواحدة . وقد روى عن مالك وطائفة من أصحابه ، وهو قول جماعة من أهل المدينة ، أنه ينوي في هذه الألفاظ كلها ويلزمه من الطلاق مانوى . وقد روى عنه في آلبنة خاصة من بين سائر الكفايات أنه لا ينوي فيها لا في المدخول بها ولا في غير المدخول بها . وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه : له نيته في ذلك كله ، فإن نوى ثلاثا فهي ثلاث ، وإن نوى واحدة فهي واحدة بآنية وهي أحق بنفسها . وإن نوى اثنتين فهي واحدة . وقال زفر : إن نوى اثنتين فهي اثنتان . وقال الشافعي : هو في ذلك كله غير مطلق حتى يقول : أردت بخرج الكلام مني طلاقا فيكون مانوى . فإن نوى دون الثلاث كان رجعيًا ، ولو طلقها واحدة بآنية كانت رجعية . وقال إسحاق : كل كلام يشبه الطلاق فهو مانوى من الطلاق . وقال أبو ثور : هي تطليقة رجعية ولا يسأل عن نيته . وروى عن ابن مسعود أنه كان لا يرى طلاقا بائنا إلا في خلع أو إيلاء وهو المحفوظ عنه ؛ قاله أبو عبيد . وقد ترجم البخاري « باب إذا قال فارقتك أو سرحتك أو البرية أو الخلية أو ما عني به الطلاق فهو على نيته » . وهذا منه إشارة إلى قول الكوفيين والشافعي وإسحاق في قوله : « أو ما عني به من الطلاق » والوجه في ذلك أن كل كلمة تحتمل أن تكون طلاقا أو غير طلاق فلا يجوز أن يلزم بها الطلاق إلا أن يقول المتكلم : إنه أراد بها الطلاق فيلزمه ذلك بإقراره ، ولا يجوز إبطال النكاح لأنهم قد أجمعوا على صحته بيقين . قال أبو عمر : وأختلف قول مالك في معنى قول الرجل لأمرأته : أعتدي ، أو قد خليتك ، أو حبلك على غاربك ؛ فقال مرة : لا ينوي فيها وهي ثلاث . وقال مرة : ينوي فيها كلها ، في المدخول بها وغير المدخول بها ؛ وبه أقول .

قلت : ما ذهب إليه الجمهور ، وما روى عن مالك أنه ينوي في هذه الألفاظ ويحكم عليه بذلك هو الصحيح ؛ لما ذكرناه من الدليل ، ولحديث الصحيح الذي أخرجه أبو داود

وَأَبْنُ مَاجِهٍ وَالِدَارِقُطْنِيّ وَغَيْرُهُمْ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُكَّانَةَ : أَنَّ رُكَّانَةَ بْنَ عَبْدِ يَزِيدٍ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ سَهِيمَةَ الْبَتَّةَ فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ ؛ فَقَالَ : « آلهٌ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً » ؟ فَقَالَ رُكَّانَةُ : وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً ؛ فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ قَالَ أَبُو بَرٍّ مَاجِهٌ : سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ الطَّنَافِئِيَّ يَقُولُ : مَا أَشْرَفَ هَذَا الْحَدِيثُ ! وَقَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِأَمْرَأَتِهِ : أَنْتِ عَلَى كَالْمَيْتَةِ وَالذَّمُّ وَلِحْمُ الْخَنَزِيرِ : أَرَاهَا الْبَتَّةَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نَيْسَةً ، فَلَا تَحِلُّ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ . وَفِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ : إِنْ أَرَادَ طَلَاقًا فَهُوَ طَلَاقٌ ، وَمَا أَرَادَ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ ؛ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ طَلَاقًا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ بَعْدَ أَنْ يَحْلِفَ . وَقَالَ أَبُو عُمَرَ : أَصْلُ هَذَا الْبَابِ فِي كُلِّ كِتَابَةٍ عَنِ الطَّلَاقِ ، مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ — لِتِلْكَ تَزَوَّجَهَا حِينَ قَالَتْ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ — : « قَدْ عَذَبْتُ بِمَعَاذِ الْحَقِّ بِأَهْلِكَ » . فَكَانَ ذَلِكَ طَلَاقًا . وَقَالَ كُتُبُ أَبِي مَالِكٍ لِأَمْرَأَتِهِ حِينَ أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاعْتِرَالِهَا : الْحَقُّ بِأَهْلِكَ فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ طَلَاقًا ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مَفْتَقَرَةٌ إِلَى النِّيَّةِ ، وَأَنَّهَا لَا يَقْضَى فِيهَا إِلَّا بِمَا يَنْوِي اللَّافِظُ بِهَا ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْكَلِمَاتِ الْمُحْتَمَلَاتِ لِلْفِرَاقِ وَغَيْرِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَأَمَّا الْأَلْفَاظُ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ وَلَا يَكْتَنِي بِهَا عَنِ الْفِرَاقِ ، فَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ لَا يُوقِعُونَ بِشَيْءٍ مِنْهَا طَلَاقًا وَإِنْ قَصَدَهُ الْفَاعِلُ . وَقَالَ مَالِكٌ : كُلُّ مَنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ لَزِمَهُ الطَّلَاقُ ، حَتَّى يَقُولَهُ : كَلِيٍّ وَأَشْرَبِيٍّ وَقَوِيٍّ وَأَقْعَدِيٍّ ؛ وَلَمْ يَتَبَّعْ مَالِكًا عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَصْحَابُهُ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيَّا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيَّا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ .

فيه خمس عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا ﴾ « أَنْ »

في موضع رفع بـ « يحل » . والآية خطاب للأزواج ، نهوا أن يأخذوا من أزواجهن شيئاً على وجه المضاربة ؛ وهذا هو الخلع الذي لا يصح إلا بالآل ينفرد الرجل بالضرر ؛ وخص بالذكر ما أتى

الأزواج نساءهم؛ لأن العرف بين الناس أن يطلب الرجل عند الشقاق والفساد ماخرج من يده<sup>(١)</sup> لها صداقا وجهازا؛ فلذلك خص بالذكر . وقد قيل : إن قوله « وَلَا يَحِلُّ » فصل معترض بين قوله تعالى : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ » وبين قوله : « فَإِنْ طَلَّقَهَا » .

الثانية - والجمهور على أن أخذ الفدية على الطلاق جائز . وأجمعوا على تحظير أخذ ما لها إلا أن يكون النشوزُ وفساد العشرة من قبلها . وحكى ابن المنذر عن الثمان أنه قال : إذا جاء الظلم والنشوز من قبله وخالفته فهو جائز ماض وهو آثم ، لا يحل له ما صنع ، ولا يجبر على رد ما أخذه . قال ابن المنذر : وهذا من قوله خلاف ظاهر كتاب الله ، وخلاف الخبر الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وخلاف ما أجمع عليه أهل العلم من ذلك ، ولا أحسب أن لو قيل لأحد : أجهد نفسك في طلب الخطأ ما وجد أمرا أعظم من أن ينطق الكتاب بتحريم شيء ثم يقابله مقابل بالخلاف نصا ؛ فيقول : بل يجوز ذلك : ولا يجبر على رد ما أخذه . قال أبو الحسن بن بطال : وروى ابن القاسم عن مالك مثله . وهذا القول خلاف ظاهر كتاب الله تعالى ، وخلاف حديث امرأة ثابت ؛ وسيأتي .

الثالثة - قوله تعالى : « إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ » حرم الله تعالى في هذه الآية ألا يأخذ إلا بعد الخوف ألا يقيما حدود الله ، وأكد التحريم بالوعيد لمن تعدى الحد . والمعنى أن يظن كل واحد منهما بنفسه ألا يقيم حق النكاح لصاحبه حسب ما يجب عليه فيه لكرهاته يستقدها ؛ فلا حرج على المرأة أن تقتدى ، ولا حرج على الزوج أن يأخذ . والخطاب للزوجين . والضمير في « أَنْ يَخَافَا » لها ، و « ألا يقيما » مفعول به . و « خفت » يتعدى إلى مفعول واحد . ثم قيل : هذا الخوف هو بمعنى العلم ، أى أن يعلما ألا يقيما حدود الله ، وهو من الخوف الحقيقي ، وهو الإشفاق من وقوع المكروه ، وهو قريب من معنى الظن . ثم قيل : « إِلَّا أَنْ يَخَافَا » استثناء متقطع ، أى لكن إن كان منهن نشوز فلا جناح عليكم في أخذ الفدية . وقرأ حمزة « إِلَّا أَنْ يَخَافَا » بضم الياء على ما لم يسم فاعله ، والفاعل محذوف وهو الولاة والحكام ؛ وأخاره أبو عبيد . قال : لقوله عز وجل « فَإِنْ خِفْتُمْ »

قال : فجعل الخوف لغير الزوجين ، ولو أراد الزوجين لقال : فإن خافا ، وفي هذا حجة لمن جعل الخلع إلى السلطان .

قلت : وهو قول سعيد بن جبير والحسن وأبن سيرين . وقال شعبة : قلت لقتادة : عن أخذ الحسن الخلع إلى السلطان ؟ قال : عن زياد ، وكان واليا لعمرو على . قال النحاس : وهذا معروف عن زياد ، ولا معنى لهذا القول لأن الرجل إذا خالع أمرأته فإنما هو على ما يراضيان به ، ولا يجبره السلطان على ذلك ؛ ولا معنى لقول من قال : هذا إلى السلطان . وقد أنكر اختيار أبي عبيد ورد ، وما علمت في اختياره شيئا أبعد من هذا الحرف ، لأنه لا يوجب الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى . أما الإعراب فإن عبد الله بن مسعود قرأ « إلا أن يخافا » تخافوا ، فهذا في العربية إذا رد إلى ما لم يسم فاعله قيل : إلا أن يخاف . وأما اللفظ فإن كان على لفظ « يخافا » وجب أن يقال : فإن خيف . وإن كان على لفظ « فإن خفتم » وجب أن يقال : إلا أن تخافوا . وأما المعنى فإنه يبعد أن يقال : لا يحمل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا ؛ إلا أن يخاف غيركم ولم يقل جل وعز : فلا جناح عليكم أن تأخذوا له منها فدية ؛ فيكون الخلع إلى السلطان . قال الطحاوي : وقد صح عن عمرو وعثمان وأبن عمر جوازه دون السلطان ؛ وكما جاز الطلاق والنكاح دون السلطان فكذلك الخلع ؛ وهو قول الجمهور من العلماء .

الرابعة — قوله تعالى : « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقَهُا » أى على أن لا يفهما . « حُدُودَ اللَّهِ » أى فيما يجب عليهما من حسن الصعبة وجميل العشرة . والمخاطبة للحكام والمتوسطين لمثل هذا الأمر وإن لم يكن حاكما . وترك إقامة حدود الله هو استخفاف المرأة بحق زوجها ، وسوء طاعتها إياه ؛ قاله ابن عباس ومالك بن أنس وجمهور الفقهاء . وقال الحسن بن أبي الحسن وقوم معه : إذا قالت المرأة لا أطيع لك أمرا ، ولا أغتسل لك من جنابة ، ولا أبر لك قسما ، حل الخلع . وقال الشعبي : « أَلَّا يَفْقَهُا حُدُودَ اللَّهِ » ألا يطيعا الله ؛ وذلك أن المغاضبة تدعو إلى ترك الطاعة . وقال عطاء بن أبي رباح : يحل الخلع والأخذ أن تقول

المرأة لزوجها : إني أكرهك ولا أحبك ، ونحو هذا ( فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ) .  
 روى البخارى من حديث أبيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت  
 النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أعيب عليه في خلق  
 ولا دين ولكن لا أطيعه ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أتردين عليه  
 حديثه " ؟ قالت : نعم . وأخرجه ابن ماجه عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن  
 جميلة بنت سلول أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : والله ما أعيب على ثابت في دين  
 ولا خلق ولكنى أكره الكفر في الإسلام ، لا أطيعه بغضا ! فقال لها النبي صلى الله عليه  
 وسلم : " أتردين عليه حديثه " ؟ قالت : نعم . فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ  
 منها حديثه ولا يزداد . فيقال : لأنها كانت تبغضه أشد البغض ، وكان يحبها أشد الحب ؛  
 ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما بطريق الخلع ؛ فكان أول خلع في الإسلام . روى  
 عكرمة عن ابن عباس قال : أول من خالع في الإسلام أخت عبد الله بن أبي ، أنت النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، لا يجتمع رأسى ورأسه أبدا ، إني رفعت جانب  
 الحياء فرأيت أقبلى في عتة إذ هو أشد هم سوادا وأقصرهم قامة ، وأقبحهم وجها ! فقال :  
 " أتردين عليه حديثه " ؟ قالت : نعم ، وإن شاء زدته ؛ ففرق بينهما . وهذا الحديث أصل  
 في الخلع ، وطيه جمهور الفقهاء . قال مالك : لم أزل أسمع ذلك من أهل العلم ، وهو الأمر  
 المجتمع عليه عندنا ، وهو أن الرجل إذا لم يضر بالمرأة ولم يسئ إليها ، ولم تؤت من قبله ،  
 وأحببت فراقه فإنه يحل له أن يأخذ منها كل ما أفدت به ؛ كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 في امرأة ثابت بن قيس وإن كان الشوز من قبله بأن يضيق عليها ويضرها رد عليها ما أخذ  
 منها . وقال عقبه بن أبي الصبيان : سألت بكر بن عبد الله المزنى عن الرجل تريد أمراته أن تخلعه  
 فقال : لا يحل له أن يأخذ منها شيئا . قلت : فأين قول الله عز وجل في كتابه « فَإِنْ خِفْتُمْ  
 الْآيُتِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ » ؟ قال : نسخت . قلت : فأين جعلت ؟  
 قال : في سورة « النساء » : « وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْبَغَ الدِّينَ فَرَضَ اللَّهُ عَلَى سَائِرِ الدِّينِ الْإِسْلَامَ » .

قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا<sup>(١)</sup> . قال النحاس : هذا قول شاذ، خارج عن الإجماع لشذوذه ؛ وليست إحدى الآيتين دافعة للأخرى فيقع النسخ ؛ لأن قوله « فإن خفتم » الآية ؛ ليست بمزالة بتلك الآية ؛ لأنها إذا خافا هذا لم يدخل الزوج في « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج » لأن هذا للرجال خاصة . وقال الطبري : الآية محكمة ، ولا معنى لقول بكر : إن أردت هي العطاء فقد جوز النبي صلى الله عليه وسلم لثابت أن يأخذ من زوجته ما ساق إليها كما تقدم .

الخامسة — تمسك بهذه الآية من رأى اختصاص الخلع بحالة الشقاق والضرر، وأنه شرط في الخلع ، وعضد هذا بما رواه أبو داود عن عائشة أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت بن قيس بن شماس فضربها فكسر نَفْضَهَا<sup>(٢)</sup> ؛ فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الصبح فأشكت إليه ؛ فدعا النبي صلى الله عليه وسلم ثابتا فقال : « خذ بعض مالها وفارقها » . قال : ويصلح ذلك يا رسول الله ؟ قال : « نعم » . قال : فإني أصدقها حديقتين وهما بيدها ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « خذهما وفارقها » فأخذهما وفارقها . والذي عليه الجمهور من الفقهاء أنه يجوز الخلع من غير اشتكائه ضرر ؛ كما دل عليه حديث البخاري وغيره . وأما الآية فلا حجة فيها ؛ لأن الله عز وجل لم يذكرها على جهة الشرط ، وإنما ذكرها لأنه الغالب من أحوال الخلع ؛ فخرج القول على الغالب ؛ والذي يقطع العذر ويوجب العلم قوله تعالى : « فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا<sup>(٣)</sup> » .

السادسة — لما قال الله تعالى : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ » دل على جواز الخلع بأكثر مما أعطاهما . وقد اختلف العلماء في هذا ؛ فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وأبو ثور : يجوز أن تفتدى منه بما تراضيا عليه ، كان أقل مما أعطاهما أو أكثر منه . وروى

(١) راجع ج ٥ ص ٩٨ وص ٢٤

(٢) في الأصول : « بعضها » . والتصويب عن سنن أبي داود . والنفس (بضم النون وفتحها وسكون الفين) : أعلى الكتف ، وقيل : هو العظم الرقيق الذي على طرفه .

(٣) في الأصول : « مع ما بيدها » والتصويب عن سنن أبي داود .



هذا عن عثمان بن عفان وابن عمر وقبيصة والنخعي . وأحجج قبيصة بقوله : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْنَا فِيمَا أَفْتَدْتُمْ بِهِ » . وقال مالك : ليس من مكارم الأخلاق ، ولم أر أحدا من أهل العلم يكره ذلك . وروى الدارقطني عن أبي سعيد الخدري أنه قال : كانت أختي تحت رجل من الأنصار تزوجها على حديقة ، فكان بينهما كلام ، فأرتعفا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « تَرَدَيْنِ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ وَيُطْلَقُ » ؟ قالت : نعم ، وأزیده . قال : « رُدِّيْ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ وَزَيْدِيهِ » . وفي حديث ابن عباس « وإن شاء زدته ولم ينكر » . وقالت طائفة : لا يأخذ منها أكثر مما أعطاه ؛ كذلك قال طاوس وعطاء والأوزاعي ؛ قال الأوزاعي : كان القضاة لا يُحْيزُونَ أن يأخذ إلا ما ساق إليها ؛ وبه قال أحمد وإسحاق . واحتجوا بما رواه ابن جريح : أخبرني أبو الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي ابن مسكول ، وكان أصدقها حديقة فكرهته ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أما الزيادة فلا ولكن حديثه » ، فقالت : نعم . فأخذها له وخلّى سبيلها ، فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس قال : قد قبلت قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ سمعه أبو الزبير من غير واحد ؛ أخرجه الدارقطني . وروى عن عطاء مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاه » .

السابعة — الخُلْعُ عند مالك رضي الله عنه على ثمرة لم يَدُ صلاحُها وعلى جملٍ شارد أو عبد آبق أو جنين في بطن أمه أو نحو ذلك من وجوه الفرر جائز ؛ بخلاف البيوع والنكاح . وله المطالبة بذلك كله ؛ فإن سلم كان له ، وإن لم يسلم فلا شيء له ، والطلاق نافذ على حكمه . وقال الشافعي : الخلع جائز وله مهر مثلها ؛ وحكاه ابن خُوَيْرِمْ مَنَادٍ عن مالك قال : لأن عقود المعاوضات إذا تضمنت بدلا فاسدا وفاتت رُجع فيها إلى الواجب في أمثالها من البذل . وقال أبو ثور : الخُلْعُ باطل . وقال أصحاب الرأي : الخلع جائز ؛ وله ما في بطن الأمة ، وإن لم يكن فيه ولدٌ فلا شيء له . وقال في « المبسوط » عن ابن القاسم : يجوز بما يُؤْمَرُ نخله العام ، وما تلد غنمه العام خلافا لأبي حنيفة والشافعي ؛ والجمعة لما ذهب إليه

مالك وأبن القاسم عموم قوله تعالى : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ » . ومن جهة القياس أنه مما يملك بالهبة والوصية ؛ فجاز أن يكون عوضاً في الخلع كالمسلم ؛ وأيضاً فإن الخلع طلاقٌ ، والطلاق يصح بغير عوض أصلاً ؛ فإذا صحّ على غير شيء ، فلأن يصح بفساد العوض أولى ؛ لأنّ أسوأ حال المبدول أن يكون كالمسكوت عنه . ولما كان النكاح الذي هو عقد تحليل لا يفسده فاسد العوض فلأن لا يفسد الطلاق الذي هو إلتلاف وحلّ عقيد أولى .

الثامنة — ولو أختلعت منه برضاع أبنها منه حولين جاز . وفي الخلع بنفقتها على الأب بعد الحولين مدة معلومة قولان : أحدهما — يجوز ؛ وهو قول المخزومي ، وأخاره سحنون . والثاني — لا يجوز ؛ رواه ابن القاسم عن مالك ، وإن شرطه الزوج فهو باطل موضوع عن الزوجة . قال أبو عمر : من أجاز الخلع على الجمل الشارد والعبد الآبق ونحو ذلك من الفرر لزمه أن يجوز هذا . وقال غيره من القرويين : لم يمنع مالك الخلع بنفقة ما زاد على الحولين لأجل الفرر ، وإنما منعه لأنه حق يختص بالأب على كل حال فليس له أن ينقله إلى غيره ؛ والفرق بين هذا وبين نفقة الحولين أن تلك النفقة وهي الرضاع قد تجب على الأم حال الزوجية وبعد الطلاق إذا أعسر الأب ؛ فجاز أن تنقل هذه النفقة إلى الأم ؛ لأنها محل لها . وقد احتج مالك في « المبسوط » على هذا بقوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ » .

التاسعة — فإن وقع الخلع على الوجه المباح بنفقة الأب فمات الصبي قبل انقضاء المدة فهل للزوج الرجوع عليها ببقية النفقة ؛ فروى ابن المواز عن مالك : لا يتبناها بشيء ، وروى عنه أبو الفرج : يتبناها ؛ لأنه حق ثبت له في ذمة الزوجة بالخلع فلا يسقط بموت الصبي ؛ كما لو خالعهما بمال متعلق بذمتها ، ووجه الأول أنه لم يشترط لنفسه مالا يتنقله ، وإنما اشترط كفاية مؤنة ولده ؛ فإذا مات الولد لم يكن له الرجوع عليها بشيء ؛ كما لو تظوع رجل بالإتفاق على صبي سنة فمات الصبي لم يرجع عليه بشيء ؛ لأنه إنما قصد بتظوعه تحمل مؤنته ، والله أعلم ، قال مالك : لم أر أحداً يتبع بمثل هذا ؛ ولو أتبعه لكان له في ذلك قول .

وَأَتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا إِنْ مَاتَتْ فَتُفَقَّعَ الْوَلَدُ فِي مَالِهَا ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ ثَبَتَ فِيهِ قَبْلَ مَوْتِهَا فَلَا يَسْقُطُ بِمَوْتِهَا .

العاشرة - ومن اشترط على امرأته في الخلع نفقة حملها وهي لا شيء لها فعليه النفقة إذا لم يكن لها مال تنفق منه ؛ وإن أيسرت بعد ذلك أتبعها بما أنفق وأخذ منها . قال مالك : ومن الحق أن يكلف الرجل نفقة ولده وإن اشترط على أمته نفقته إذا لم يكن لها ما تنفق عليه .

الحادية عشرة - واختلف العلماء في الخلع هل هو طلاق أو فسخ ؛ فروى عن عثمان وعلى وآبن مسعود وجماعة من التابعين : هو طلاق ؛ وبه قال مالك والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي في أحد قوليهِ . فمن نوى بالخلع تطليقتين أو ثلاثا لزمه ذلك عند مالك . وقال أصحاب الرأي : إن نوى الزوج ثلاثا كان ثلاثا ، وإن نوى اثنتين فهو واحدة بائنة [لأنها كلمة واحدة<sup>(١)</sup>] . وقال الشافعي في أحد قوليهِ : إن نوى بالخلع طلاقا وسماء فهو طلاق ، وإن لم ينو طلاقا ولا سمى لم تقع فرقة ؛ قاله في القديم . وقوله الأول أحب إلى . المزني : وهو الأصح عندهم . وقال أبو ثور : إذا لم يسم الطلاق فالخلع فرقة وليس بطلاق ، وإن سمى تطليقة فهي تطليقة ؛ والزواج أملك برجمتها مادامت في العدة . ومن قال : إن الخلع فسخ وليس بطلاق إلا أن ينويه آبن عباس وطاوس وعكرمة وإسحاق وأحمد . واحتجوا بالحديث عن آبن عيينة عن عمرو عن طاوس عن آبن عباس أن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص سأله : رجل طلق امرأته تطليقتين ثم أختلعت منه أيترونها ؟ قال : نعم لينكحها ، ليس الخلع بطلاق ؛ ذكر الله عز وجل الطلاق في أول الآية وآخرها ، والخلع فيما بين ذلك ؛ فليس الخلع بشيء . ثم قال : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ » . ثم قرأ « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . قالوا : ولأنه لو كان طلاقا لكان بعد ذكر الطليقتين ثالثا ، وكان قوله : « فَإِنْ طَلَّقَهَا » بعد ذلك دالًّا على الطلاق الرابع ؛ فكان يكون التحريم متعلقا بأربع تطليقات . واحتجوا أيضا بما رواه الترمذي وأبو داود والدارقطني عن آبن عباس : أن امرأة ثابت بن قيس أختلعت من زوجها على عهد رسول الله صلى الله

عليه وسلم فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحیضة . قال الترمذی : حديث حسن غریب . وعن الربیع بنت معوذ بن عقراء أنها آختلت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أو أمرت أن تعتد بحیضة . قال الترمذی : حديث الربیع الصحيح أنها أمرت أن تعتد بحیضة . قالوا : فهذا يدل على أن الخلع فسخ لا طلاق ؛ وذلك أن الله تعالى قال : « وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَن يَفْصِلْنَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » ولو كانت هذه مطلقة لم يقتصر بها على قرء واحد .

قلت : فمن طلق أمرأته تطليقتين ثم خالهما ثم أراد أن يترجها فله ذلك — كما قال ابن عباس — وإن لم تنكح زوجا غيره ؛ لأنه ليس له غير تطليقتين والخلع لغو . ومن جعل الخلع طلاقا قال : لم يجوز أن يجمعها حتى تنكح زوجا غيره ؛ لأنه بالخلع كملت الثلاث ؛ وهو الصحيح إن شاء الله تعالى . قال القاضي إسماعيل بن إسحاق : كيف يجوز القول في رجل قالت له أمرأته : طلقني على مال فطلقها إنه لا يكون طلاقا ، وهو لو جعل أمرها بيدها من غير شيء فطلقت نفسها كان طلاقا ! . [ قال ] <sup>(١)</sup> وأما قوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » فهو معطوف على قوله تعالى : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ » ؛ لأن قوله : « أَوْ تَنْكِحَ بِإِحْسَانٍ » إنما ينسب به أو تطليق . فلو كان الخلع معطوفا على التطليقتين لكان لا يجوز الخلع أصلا إلا بعد تطليقتين وهذا لا يقوله أحد . وقال غيره : ما تأولوه في الآية غلط فإن قوله : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ » أفاد حكم الأثنين إذا أوقعهما على غير وجه الخلع ، وأثبت مهمتا الرجعة بقوله : « فَإِنْ سَأَلْتَهُ بِمَعْرُوفٍ » ثم ذكر حكمهما إذا كان على وجه الخلع فعاد الخلع إلى الثنتين المتقدم ذكرهما ؛ إذ المراد بذلك بيان الطلاق المطلق والطلاق بعوض ، والطلاق الثالث بعوض كان أو بغير عوض فإنه يقطع الحل إلا بعد زوج .

قلت : هذا الجواب عن الآية ، وأما الحديث فقال أبو داود — لما ذكر حديث ابن عباس في الحيضة — : هذا الحديث رواه عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن مسلم عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلا . وحدثنا القعنبي عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : صلة المحتملة عدّة المطلقة . قال أبو داود : والعمل عندنا على هذا .

قلت : وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق والثوري وأهل الكوفة . قال الترمذي : وأكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .

قلت : وحديث ابن عباس في الحيضة مع غرابته كما ذكر الترمذي ، وإرساله كما ذكر أبو داود فقد قيل فيه : إن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عدتها حيضة ونصفا ، أخرجه الدارقطني من حديث معمر بن عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس : أن امرأة ثابت ابن قيس أختلت من زوجها فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة ونصفا . والراوى عن معمر هنا في الحيضة والنصف هو الراوى عنه في الحيضة الواحدة ، وهو هشام بن يوسف أبو عبد الرحمن الصنعاني اليماني : خرج له البخارى وحده . فالحديث مضطرب من جهة الإسناد والمتن ، فسقط الاحتجاج به في أن الخلع فسخ ، وفي أن عدة المطلقة حيضة ، وبقوله تعالى : « وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » نصاً في كل مطلقة مدخول بها إلا ما خص منها كما تقدم . قال الترمذي : « وقال بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : عدة المختلعة حيضة ، قال إسحاق : وإن ذهب ذاهب إلى هذا فهو مذهب قوى » . قال ابن المنذر : قال عثمان بن عفان وابن عمر : عدتها حيضة ، وبه قال أبان بن عثمان وإسحاق . وقال علي ابن أبي طالب : عدتها عدة المطلقة ، ويقول عثمان وابن عمر أقول ، ولا يثبت حديث علي . قلت : قد ذكرنا عن ابن عمر أنه قال : عدة المختلعة عدة المطلقة ، وهو صحيح .

الثانية عشرة — وأختلف قول مالك فيمن قصد إيقاع الخلع على غير عوض ، فقال عبد الوهاب : هو خلع عند مالك ، وكان الطلاق بائناً . وقيل عنه : لا يكون بائناً إلا بوجود العوض ، قاله أشهب والشافعي ؛ لأنه طلاق غيرى عن عوض واستيفاء عدد فكان رجعيًا كما لو كان بلفظ الطلاق . قال ابن عبد البر : وهذا أصح قوله عندى وعند أهل العلم في النظر . ووجه الأول أن عدم حصول العوض في الخلع لا يخرج عن مقتضاه ؛ أصل ذلك إذا خالغ بغير أو ختزر . الثالثة عشرة — المختلعة هي التي تختلع من كل الذى لها . والمفتدية أن تفتدى ببعضه وتأخذ بعضه . والمبارئة هي التي بارأت زوجها من قبل أن يدخل بها فقول : قد أبرأتك (١) في ز : وأما المفتدية فالتى .

فبارئى ؛ هذا هو قول مالك . وروى عيسى بن دينار عن مالك : المِبارِنة هى التى لا تأخذ شيئاً ولا تعطى ، والمختلعة هى التى تعطى ما أعطاهما وتزيد من مالها ، والمفتدبة هى التى تقتدى ببعض ما أعطاهما وتمسك ببعضه ؛ وهذا كله يكون قبل الدخول وبمده ؛ فما كان قبل الدخول فلا عِدَّة فيه ، والمصالحة مثل المِبارِنة . قال القاضى أبو محمد وغيره : هذه الألفاظ الأربع تعود إلى معنى واحد وإن اختلفت صفاتها من جهة الإيقاع ، وهى طلاق بائنة سماها أو لم يسمها ، لا رجعة له فى العِدَّة ، وله نكاحها فى العِدَّة وبعدها برضاها بولي وصداق وقبل زوج وبعده ؛ خلافاً لأبى نورة ؛ لأنها إنما أعطته العِوض لتملك نفسها ، ولو كان طلاق الخلع رجعيًا لم تملك نفسها ؛ فكان يجتمع للزوج العِوض والمعِوض عنه .

الرابعة عشرة — وهذا مع إطلاق العقد نافذ ؛ فلو بذلت له العِوض وشرط الرجعة ؛ ففيها روايتان رواهما ابن وهب عن مالك : إحداهما ثبوتها ؛ وبها قال محنون . والأخرى فيها . قال محنون : وجه الرواية الأولى أنهما قد اتفقا على أن يكون العِوض فى مقابلة ما يسقط من عدد الطلاق ، وهذا جائز . ووجه الرواية الثانية أنه شرط فى العقد ما يمنع المقصود منه فلم يثبت ذلك ؛ كما لو شرط فى عقد النكاح : أنى لا أطاها .

الخامسة عشرة — قوله تعالى ، ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ لما بين تعالى أحكام النكاح والفساق قال : « تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ » التى أمرت بامتنالها ؛ كما بين تحريمات الصوم فى آية أخرى فقال : « تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا » <sup>(١)</sup> فقسم الحدود قسمين ؛ منها حدود الأمر بالامتنال ، وحدود النهى بالاجتناب ؛ ثم أخبر تعالى فقال : « وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » .

قوله تعالى : فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ <sup>(٢)</sup>

قوله تعالى : ( فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ) فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - أحتج بعض مشايخ خراسان من الحنفية بهذه الآية على أن المختلعة يلحقها الطلاق ، قالوا : فشرع الله سبحانه صريح الطلاق بعد المفاداة بالطلاق ؛ لأن الفاء حرف تعقيب ، فيبعد أن يرجع إلى قوله : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ » لأن الذي تخلل من الكلام يمنع بناء قوله « فَإِنْ طَلَّقَهَا » على قوله « الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ » بل الأقرب عوده على ما يليه كما في الاستثناء ولا يعود إلى ما تقدمه إلا بدلالة ؛ كما أن قوله تعالى : « وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي جُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمُ<sup>(١)</sup> بَيْنَ » فصار مقصورا على ما يليه غير عائد على ما تقدمه حتى لا يشترط الدخول في أمهات النساء .

وقد اختلف العلماء في الطلاق بعد الخلع في العدة ؛ فقالت طائفة : إذا خالع الرجل زوجته ثم طلقها وهي في العدة لحقها الطلاق مادامت في العدة ؛ كذلك قال سعيد بن المسيب وشريح وطاوس والنخعي والزهرى والحكم وحماد والثوري وأصحاب الرأي . وفيه قول ثان وهو أن الطلاق لا يلزمها ؛ وهو قول ابن عباس وابن الزبير وعكرمة والحسن وجابر بن زيد والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور ؛ وهو قول مالك إلا أن مالكا قال : إن أفدت منه على أن يطلقها ثلاثا متتابعا نسقا حين طلقها فذلك ثابت عليه ، وإن كان بين ذلك ضمات<sup>(٢)</sup> فما أتبعه بعد الضمات فليس بشيء ، وإنما كان ذلك لأن نسق الكلام بمضه على بعض متصلا يوجب له حكما واحدا ، وكذلك إذا اتصل الاستثناء باليمين بالله أثر وثبت له حكم الاستثناء ، وإذا انفصل عنه لم يكن له تعلق بما تقدم من الكلام .

الثانية - المراد بقوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا » الطلقة الثالثة « فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . وهذا جمع عليه لا خلاف فيه .

وأختلفوا فيما يكفي من النكاح ، وما الذي يبيع التحليل ؛ فقال سعيد بن المسيب ومن وافقه : بمجرد العقد كاف وقال الحسن بن أبي الحسن : لا يكفي مجرد الوطء حتى

(١) راجع ج ٥ ص ١١٢ . (٢) في ز ، وب : هذا . (٣) في ب : أنبها .

يكون إزال . وذهب الجمهور من العلماء والكافة من الفقهاء إلى أن الوطء كاف في ذلك ، وهو آلتقاء الختائين الذي يوجب الحدة والفسل ، ويفسد الصوم والحج ويحصن الزوجين ويوجب كمال الصداق . قال ابن العربي : ما مرت بي في الفقه مسألة أعسر منها ، وذلك أن من أصول الفقه أن الحكم هل يتعلق بأوائل الأسماء أو بأواخرها ؟ فإن قلنا : إن الحكم يتعلق بأوائل الأسماء لزمنا أن نقول بقول سعيد بن المسيب . وإن قلنا : إن الحكم يتعلق بأواخر الأسماء لزمنا أن نشترط الإزالة مع مغيب الحشفة في الإحلال ، لأنه آخر ذوق العسيلة على ما قاله الحسن . قال ابن المنذر : ومعنى ذوق العسيلة هو الوطء ؛ وعلى هذا جماعة العلماء إلا سعيد ابن المسيب فقال : أما الناس فيقولون : لا تحل للأول حتى يجامعها الثاني ؛ وأنا أقول : إذا تزوجها تزوجا صحيحا لا يريد بذلك إحلالها فلا بأس أن يتزوجها الأول . وهذا قول لا نعلم أحدا واقفه عليه إلا طائفة من الخوارج ؛ والسنة مستغنى بها عما سواها .

قلت : وقد قال بقول سعيد بن المسيب سعيد بن جبير ؛ ذكره النحاس في كتاب «معاني القرآن» له . قال : وأهل العلم على أن النكاح هاهنا الجماع ؛ لأنه قال : «زَوْجًا غَيْرُهُ» فقد تقدمت الزوجية فصار النكاح الجماع ؛ إلا سعيد بن جبير فإنه قال : النكاح هاهنا التزوج الصحيح إذا لم يرد إحلالها .

قلت : وأظنهما لم يبلغهما حديث العسيلة أو لم يصح عندهما فأخذا بظاهر القرآن ، وهو قوله تعالى : «حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» والله أعلم . روى الأئمة واللفظ للدارقطني عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدوق كل واحد منهما عسيلة صاحبه» . قال بعض علماء الحنفية : من عقد على مذهب سعيد بن المسيب فللقاضي أن يفسخه ؛ ولا يعتبر فيه خلافه لأنه خارج عن إجماع العلماء . قال علماؤنا : ويفهم من قوله عليه السلام : «حتى يدوق كل واحد منهما عسيلة صاحبه» استواءهما في إدراك لذة الجماع ؛ وهو حجة لأحد القولين عندنا في أنه لو وطئها نائمة أو مغمى عليها لم تحل لمطلقها ؛ لأنها لم تذق العسيلة إذ لم تدرکہا .



الثالثة — روى النسائي عن عبد الله قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواشمة والمستوشمة والواصلة والمستوصلة وآكل الربا ومؤكله والمحلل والمحلل له . وروى الترمذي عن عبد الله بن مسعود قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له » . وقال : هذا حديث حسن صحيح . وقد روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وغيرهم ؛ وهو قول الفقهاء من التابعين ، وبه يقول سفيان الثوري وآبن المبارك والشافعي ومالك وأحمد وإسحاق ، وسمعت الجارود يذكر عن وكيع أنه قال بهذا ، وقال : ينبغي أن يرمى بهذا الباب من قول أصحاب الرأي . وقال سفيان : إذا تزوج الرجل المرأة ليحلها ثم بدا له أن يمسكها فلا تحل له حتى يتزوجها بنكاح جديد .

قال أبو عمر بن عبد البر : اختلف العلماء في نكاح المحلل ؛ فقال مالك : المحلل لا يقيم على نكاحه حتى يستقبل نكاحا جديدا ؛ فإن أصابها فلها مهر مثلها ، ولا تحلها إصابته لزوجها الأول ؛ وسواء علم أو لم يعلم إذا تزوجها ليحلها ، ولا يقز على نكاحه ويفسخ ؛ وبه قال الثوري والأوزاعي . وفيه قول ثان روى عن الثوري في نكاح الحبار والمحلل أن النكاح جائز والشرط باطل ؛ وهو قول آبن أبي ليل في ذلك وفي نكاح المتعة . وروى عن الأوزاعي في نكاح المحلل : بشئ ما صنع والنكاح جائز . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : النكاح جائز إن دخل بها ، وله أن يمسكها إن شاء . وقال أبو حنيفة مرة هو وأصحابه : لا تحل للأول إن تزوجها ليحلها ، ومرة قالوا : تحل له بهذا النكاح إذا جامعها وطلقها . ولم يختلفوا في أن نكاح هذا الزوج صحيح ، وأن له أن يقيم عليه . وفيه قول ثالث — قال الشافعي : إذا قال أتزوجك لأحلك ثم لا نكاح بيننا بعد ذلك فهذا ضرب من نكاح المتعة ، وهو فاسد لا يقز عليه ويفسخ ؛ ولو وطئ على هذا لم يكن تحليلا . فإن تزوجها تزوجا مطلقا لم يشترط ولا اشترط عليه التحليل فالشافعي في ذلك قولان في كتابه القديم : أحدهما

مثل قول مالك ، والآخر مثل قول أبي حنيفة . ولم يختلف قوله في كتابه الجديد المصرى - أن النكاح صحيح إذا لم يشترط ، وهو قول داود .

قلت : وحكى الماوردى - عن الشافعى - أنه إن شرط التحليل قبل العقد صح النكاح وأحلها للأول ، وإن شرطاه في العقد بطل النكاح ولم يحلها للأول ، قال : وهو قول الشافعى . وقال الحسن وإبراهيم : إذا هم أحد الثلاثة بالتحليل فسد النكاح ، وهذا تشديد . وقال سالم والفساسم : لا بأس أن يترجها ليحلها إذا لم يعلم الزوجان وهو مأجور ، وبه قال ربيعة ويحيى بن سعيد ، وقاله داود بن علي - إذا لم يظهر ذلك في اشتراطه في حين العقد .

الرابعة - مدار جواز نكاح التحليل عند علمائنا على الزوج الناكح ، وسواء شرط ذلك أو نواه ، ومتى كان شيء من ذلك فسد نكاحه ولم يقتر عليه ، ولم يحلل وطؤه المرأة لزوجها . وعلم الزوج المطلق وجهه في ذلك سواء . وقد قيل : إنه ينبغي له إذا علم أن الناكح لما لذلك تزوجها أن يتنزه عن مراجعتها ، ولا يحلها عند مالك إلا نكاح رغبة لحاجته إليها ، ولا يقصد به التحليل ، ويكون وطؤه لها وطأ مباحا : لا تكون صائمة ولا محرمة ولا في حيضتها ، ويكون الزوج بالغاً مسلماً . وقال الشافعى : إذا أصابها بنكاح صحيح وغيب الحشفة في فرجها فقد ذاقا العسيلة ، وسواء في ذلك قوى النكاح وضعيفه ، وسواء أدخله بيده أم بيدها ، وكان من صبي أو مراهق أو محبوب بقى له ما يفي به كما يغيب غير الخصى ، وسواء أصابها الزوج محرم أو صائمة ، وهذا كله - على ما وصف الشافعى - قول أبي حنيفة وأصحابه والثورى والأوزاعى والحسن بن صالح ، وقول بعض أصحاب مالك .

الخامسة - قال ابن حبيب : وإن تزوجها فإن أعجبته أسكنها ، وإلا كان قد أحسن في تحليلها الأجر لم يميز ، لما خالط نكاحه من نية التحليل ، ولا تحل بذلك للأول .

السادسة - وطء السيد لأمته التي قد بت زوجها طلاقها لا يحلها ؛ إذ ليس بزواج ، روى عن علي بن أبي طالب ، وهو قول حبيدة ومسروق والشعبي وإبراهيم وجابر بن زيد وسليمان بن يسار وحماد بن أبي سليمان وأبي الزناد ، وطئه جماعة فقهاء الأنصار . ويروى عن

عثمان وزيد بن ثابت والزبير خلاف ذلك ، وأنه يُحِلُّها إذا غَشِيها سيِّدُها غَشِياناً لا يريد بذلك مخادعة ولا إحلالاً ، وترجع إلى زوجها بخطبة وصدّاق . والقول الأول أصح ؛ لقوله تعالى : « حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » والسيد إنما تسلَّطَ بملك اليمين وهذا واضح .

السابعة - في موطن مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا عن رجل زوج عبدا له جارية له فطلقها العبد البتة ثم وهبها سيِّدُها له هل تحل له بملك اليمين ؟ فقالا : لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره .

الثامنة - روى عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن رجل كانت تحته أمة مملوكة فأشترها وقد كان طلقها واحدة ؛ فقال : تحل له بملك يمينه ما لم يبت طلاقها ؛ فإن بت طلاقها فلا تحل له بملك يمينه حتى تنكح زوجا غيره . قال أبو عمر : وعلى هذا جماعة العلماء وأئمة الفتوى : مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور . وكان ابن عباس وعطاء وطاوس والحسن يقولون : إذا أشترها الذي بت طلاقها حلت له بملك اليمين ؛ على عموم قوله عز وجل : « أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ »<sup>(١)</sup> . قال أبو عمر : وهذا خطأ من القول ؛ لأن قوله عز وجل : « أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » لا يبيح الأمهات ولا الأخوات ، فكذلك سائر المحترمات .

التاسعة - إذا طلق المسلم زوجته الذمّية ثلاثا فنكحها ذمّياً ودخل بها ثم طلقها ؛ فقالت طائفة : الذمّية زوج لها ، ولها أن ترجع إلى الأول ؛ هكذا قال الحسن [والزهري]<sup>(٢)</sup> وسفيان الثوري<sup>(٣)</sup> والشافعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي . قال ابن المنذر : وكذلك نقول ؛ لأن الله تعالى قال : « حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » والنصراني زوج . وقال مالك وربيعة : لا يحلها .

العاشرة - النكاح الفاسد لا يحل المطلقة ثلاثا في قول الجمهور . مالك والثوري والشافعي والأوزاعي وأصحاب الرأي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد ؛ كلهم يقولون : لا تحل للزوج الأول إلا بنكاح صحيح ؛ وكان الحكم يقول : هو زوج . قال ابن المنذر : ليس بزواج ؛

(١) راجع ج ٥ ص ٢٠ (٢) الزيادة من ب وز

(٣) في بعض الأصول : « ... وسفيان والثوري ، يروا العطف » .

لأن أحكام الأزواج في الظهار والإيلاء واللَّعْن غير ثابتة بينهما . وأجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم أن المرأة إذا قالت للزوج الأول : قد تزوجت ودخل على زوجي وصدقها أنها تحل للأول . قال الشافعي : والورع ألا يفعل إذا وقع في نفسه أنها كذبت .

الحادية عشرة — جاء عن عمر بن الخطاب في هذا الباب تغليظ شديد وهو قوله : لا أوقى بمحل ولا محلل له إلا رجمتهما . وقال ابن عمر : التحليل سفاح ؛ لا يزالان زانيين ولو أقاما عشرين سنة . قال أبو عمر : لا يحتمل قول عمر إلا التغليظ ؛ لأنه قد صح عنه أنه وضع الحذ عن الواطئ فرجا حراما قد جهل تحريره وعدَّره بالجهالة ؛ فالتأويل أولى بذلك ، ولا خلاف أنه لا رجم عليه .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾ يريد الزوج الثاني . ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾ أي المرأة والزوج الأول ؛ قاله ابن عباس ، ولا خلاف فيه . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الحز إذا طلق زوجته ثلاثا ثم أفضت عدتها ونكحت زوجا آخر ودخل بها ثم فارقتها وأفضت عدتها ثم نكحت زوجها الأول أنها تكون عنده على ثلاث تطليقات .

وآختلفوا في الرجل يطلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم تزوج غيره ثم ترجع إلى زوجها الأول ؛ فقالت طائفة : تكون على ما بقي من طلاقها ؛ وكذلك قال الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبي بن كعب وعمران ابن حصين وأبو هريرة . ويروى ذلك عن زيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عمرو ابن العاص ، وبه قال عبيدة السلماني وسعيد بن المسيب والحسن البصري ومالك وسفيان الثوري وابن أبي ليل والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وأبو نور ومحمد بن الحسن وابن نصر . وفيه قول ثان وهو أن النكاح جديد والطلاق جديد ؛ هذا قول ابن عمر وابن عباس ،

وبه قال عطاء والنخعي وشريح والنهاني ومقوب . وذكر أبو بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن إبراهيم قال : كان أصحاب عبد الله يقولون : أيهم الزوج الثلاث ، ولا يهدم الواحدة والاثنين ! قال ؛ وحدثنا حفص عن حجاج عن طلحة عن إبراهيم أن أصحاب عبد الله كانوا يقولون : يهدم الزوج الواحدة والاثنين كما يهدم الثلاث ؛ إلا عبدة فإنه قال : هي على ما بقي من طلاقها ؛ ذكره أبو عمر . قال ابن المنذر : وبالقول الأول أقول . وفيه قول ثالث وهو : إن كان دخل بها الأخير فطلاق جديد ونكاح جديد ، وإن لم يكن دخل بها فعلى ما بقي ؛ هذا قول إبراهيم النخعي .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ شرط . قال طائوس : إن ظننا أن كل واحد منهما يحسن عشرة صاحبه . وقيل : حدود الله فرائضه ؛ أي إذا علمنا أنه يكون بينهما الصلاح بالنكاح الثاني ، فتي علم الزوج أنه يعجز عن نفقة زوجته أو صداقتها أو شيء من حقوقها الواجبة عليه فلا يحل له أن يتزوجها حتى يبين لها ، أو يعلم من نفسه القدرة على أداء حقوقها ، وكذلك لو كانت به علة تمنعه من الاستمتاع كان عليه أن يبين ؛ كيلا يضر المرأة من نفسه . وكذلك لا يجوز أن يفرها بنسب يذعبه ولا مال [له] ولا صناعة يذكرها وهو كاذب فيها . وكذلك يجب على المرأة إذا علمت من نفسها المعجز عن قيامها بحقوق الزوج ، أو كان بها علة تمنع الاستمتاع من جنون أو جذام أو برص أو داء في الفرج لم يجز لها أن تنزله ، وطليها أن تبين له ما بها من ذلك ؛ كما يجب على بائع السلعة أن يبين ما يسلمته من العيوب ، ومتى وجد أحد الزوجين بصاحبه عيبا فله الرد ، فإن كان العيب بالرجل فلها الصداق إن كان دخل بها ، وإن لم يدخل بها فلها نصفه . وإن كان العيب بالمرأة ردها الزوج وأخذ ما كان أعطاها من الصداق ؛ وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بني بياضة فوجد بكشحا برضا فردها وقال : " دلستم علي " .

وأختلفت الرواية عن مالك في امرأة العَيْنِ إذا سلمت نفسها ثم فرق بينهما بالعنة؛ فقال مرة : لما جمع الصداق ، وقال مرة : لما نصف الصداق ؛ وهذا ينهى على اختلاف قوله : ثم تستحق الصداق بالتسليم أو الدخول ؟ قولان .

الثالثة — قال ابن خزيمة : وأختلف أصحابنا هل على الزوجة خدمة أولا ؟ فقال بعض أصحابنا : ليس على الزوجة خدمة ؛ وذلك أن العقد يتناول الاستمتاع لا الخدمة ؛ ألا ترى أنه ليس بعقد إجارة ولا تملك رقة ، وإنما هو عقد على الاستمتاع ، والمستحق بالعقد هو الاستمتاع دون غيره ؛ فلا تطالب بأكثر منه ؛ ألا ترى إلى قوله تعالى : « فَإِنْ أَطَعْتُمُ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا <sup>(١)</sup> » . وقال بعض أصحابنا : عليها خدمة مثلها ؛ فإن كانت شريفة المحل ليسار أبوة أو ترفه فعلها التدبير للترز وأمر الخادم ، وإن كانت متوسطة الحال فعلها أن تفرش الفراش ونحو ذلك ، وإن كانت دون ذلك فعلها أن تقيم البيت وتطبخ وتغسل . وإن كانت من نساء الكُرد والديلم والجل في بلدن كلفت ما يكلفه نساؤهم ؛ وذلك أن الله تعالى قال : « وَلَمْ يَمْثِلْ لِلَّذِينَ طَلَبُوا طَلَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ » . وقد جرى عرف المسلمين في بلدانهم في قديم الأمر وحديثه بما ذكرناه ؛ ألا ترى أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يتكفون الطحين والخبز والطيب وفرش الفراش وتقريب الطعام وأشياء ذلك ، ولا تعلم امرأة أمتعت من ذلك ، ولا يسوغ لها الامتناع ، بل كانوا يضربون نساءهم إذا قصرن في ذلك ، ويأخذونهن بالخدمة ؛ فلولا أنها مستحقة لما طالبوهن ذلك .

الرابعة — قوله تعالى : « وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ » حدود الله : ما منع منه ، والحد مانع من الاجترار على الفواحش ، وأحدت المرأة : أمتعت من الزينة ، ورجل محدود : ممنوع من الخير ، والبواب حداد أى مانع . وقد تقدم هذا مستوفى <sup>(١)</sup> . وإنما قال : « لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ » لأن الجاهل إذا كثرت له أموره ونبيه فإنه لا يحفظه ولا يتعاهده . والعالم يحفظ ويتعاهد ؛ فلهذا المعنى خاطب العلماء ولم يخاطب الجاهل .

قوله تعالى : وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ أَلِكْتَبٍ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٢١﴾

فيه ست مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ( فَلَبَّغْنَ أَجَلَهُنَّ ) معنى « بلَّغْنَ » قاربن ؛ بإجماع من العلماء ؛ ولأن المعنى يضطر إلى ذلك ؛ لأنه بعد بلوغ الأجل لا خيار له في الإمساك ، وهو في الآية التي بعدها بمعنى التام ؛ لأن المعنى يقتضى ذلك ، فهو حقيقة في الثانية مجاز في الأولى .

الثانية — قوله تعالى : ( فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ) الإمساك بالمعروف هو القيام بما يجب لها من حق على زوجها ؛ ولذلك قال جماعة من العلماء : إن من الإمساك بالمعروف أن الزوج إذا لم يجد ما ينفق على الزوجة أن يطلقها ؛ فإن لم يفعل خرج عن حدِّ المعروف ، فيطلق عليه الحاكم من أجل الضرر اللاحق لها من بقائها عند من لا يقدر على تقفاتها ، والجوع لا صبر عليه ؛ وهذا قال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو نور وأبو عبيد ويحيى القطان وعبد الرحمن ابن مهدي ، وقاله من الصحابة عمر وطل وأبو هريرة ، ومن التابعين سعيد بن المسيب وقال : إن ذلك سنة . ورواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقالت طائفة : لا يفترق بينهما ؛ ويلزمها الصبر عليه ، وتعلق النفقة بذمته بحكم الحاكم ؛ وهذا قول عطاء والزهرى ، وإليه ذهب الكوفيون والثوري ؛ واحتجوا بقوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ » وقال : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ » <sup>(١)</sup> الآية ؛ فندب تعالى إلى إنكاح الفقير ، فلا يجوز أن يكون الفقر سببا للفرقة ، وهو مندوب معه إلى النكاح . وأيضا فإن النكاح بين الزوجين قد أُنقذ بإجماع فلا يفترق بينهما إلا بإجماع مثله ، أو بسنة عن الرسول صلى الله عليه وسلم

لا معارض لها . والحجة للأول قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح البخارى : " تقول المرأة إما أن تطعننى وإما أن تطلقنى " فهذا نص في موضع الخلاف . والفرقة بالإعسار عندنا طلاق رجعية خلافاً للشافعى في قوله : إنها طلاق بائنة ؛ لأن هذه فرقة بعد البناء لم يستكمل بها عدد الطلاق ولا كانت لمعوض ولا لضرر بالزوج فكانت رجعية ؛ أصله طلاق المولى .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ سَرَّحُوهُنَّ مِعْرَوِفٌ ﴾ (١) يعنى فطلقوهن ؛ وقد تقدم . ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ﴾ (٢) روى مالك عن ثور بن زيد الدبلى : أن الرجل كان يطلق أمراًته ثم يراجعها ولا حاجة له بها ولا يريد إمساكها ؛ كيما يطول بذلك العدة عليها وليضارها ؛ فانزل الله تعالى : « وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ » يعظم الله به . وقال الزجاج : « فقد ظلم نفسه » يعنى عرض نفسه للعذاب ، لأن إتيان ما نهى الله عنه تعرض لعذاب الله . وهذا الخبر موافق لخبر الذى نزل بترك ما كان عليه أهل الجاهلية من الطلاق والارتجاع حسب ما تقدم بيانه عند قوله تعالى : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ » . فافادنا هذان الخبران أن زول الآيتين المذكورتين كان فى معنى واحد متقارب وذلك حبس الرجل المرأة ومراجعتها لما قاصدا إلى الإضرار بها ؛ وهذا ظاهر .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْذَرُوا آيَاتِ اللَّهِ هُرُوعًا ﴾ (٣) معناه لا تأخذوا أحكام الله تعالى فى طريق الهزول [بالهزول] فإنها جِدُّ كلها ؛ فمن هزل فيها لزمته . قال أبو الدرداء : كان الرجل يطلق فى الجاهلية ويقول : إنما طلقت وأنا لاعب ؛ وكان يعتق وينكح ويقول : كنت لاعبا ؛ فزلت هذه الآية ؛ فقال عليه السلام : " من طلق أو حرّر أو نكح أو أنكح فزم أنه لاعب فهو جِدٌّ " . رواه معمر قال : حدثنا عيسى بن يونس عن عمرو عن الحسن عن أبى الدرداء فذكره بمعناه . وفى موطن مالك أنه بلغه أن رجلاً قال لابن عباس : إني طلقت امرأة مائة مرة فإذا ترى على ؟ فقال ابن عباس : طُلِّقت منك بثلاث ، وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزوا . وخزج الدارقطنى من حديث إسماعيل بن أمية القرشى عن على قال : سمع النبى صلى الله عليه وسلم رجلاً طلق البتة فغضب وقال : " تتخذون آيات الله هزوا - أو دين الله هزوا

(١) الزيادة فى : ح . (٢) فى أكثر الأصول : هزوا وما أثبتناه فى ب ، وز .



ولعبا من طلق ألبنة الزمناه ثلاثا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره . إسماعيل بن أمية هذا كوفي ضعيف الحديث . وروى عن عائشة : أن الرجل كان يطلق امرأته ثم يقول : والله لا أوزنك ولا أديك . قالت : وكيف ذاك ؟ قال : إذا يكديت تقضين عدتك راجعتك ؛ فترلت : « وَلَا تَحْشَرُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوا » . قال علماءنا : والأقوال كلها داخلة في معنى الآية ؛ لأنه يقال لمن سحر من آيات الله : آخذها هزوا . ويقال ذلك لمن كفر بها ، ويقال ذلك لمن طرحها ولم يأخذ بها وعمل بغيرها ؛ فعلى هذا تدخل هذه الأقوال في الآية . وآيات الله : دلائله وأمره ونهيه .

الخامسة - ولا خلاف بين العلماء أن من طلق هازلا أن الطلاق يلزمه ، واختلفوا في غيره على ما يأتي بيانه في « براءة » إن شاء الله تعالى . وخرج أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاث جِدْهْنِ جِدْ وهزْلُنْ جِدْ النكاح والطلاق والزجعة » . وروى عن علي بن أبي طالب وأبن مسعود وأبي الذرءاء كلهم قالوا : ثلاث لا لعب فيهن واللاعب فيهن جاد : النكاح والطلاق والعِتاق . وقيل : المعنى لا تركوا أوامر الله فتكونوا مقصرين لا عيين . ويدخل في هذه الآية الاستغفار من الذنب قولاً مع الإصرار فعلا ؛ وكذا كل ما كان في هذا المعنى فأعلمه .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ أي بالإسلام وبيان الأحكام . ﴿ وَالْحِكْمَةَ ﴾ : هي السنة المبينة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم مراد الله فيما لم ينص عليه في الكتاب . ﴿ يَعْظُمُكُمْ بِهِ ﴾ أي يخوفكم . ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ تقدم .

قوله تعالى : وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنِ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٢٢﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : « فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ » روى أن معقل بن يسار كانت أخته تحت أبي البداح فطلقها وتركها حتى آتقت عذتها ، ثم ندم فخطبها فرفضت وأبى أخوها أن يزوجه وقال : وجهي من وجهك حرام إن تزوجته . فزلت الآية . قال مقاتل : فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم معقلا فقال : « إن كنت مؤمنا فلا تمنع أختك عن أبي البداح » فقال : آمنت بالله ، وزوجه منه . وروى البخاري عن الحسن أن أخت معقل بن يسار طلقها زوجها حتى آتقت عذتها فخطبها فأبى معقل فزلت : « فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ » . وأخرجه أيضا الدارقطني عن الحسن قال : حدثني معقل بن يسار قال : كانت لي أخت فخطبت إلى فكنت أمنعها الناس ، فأتى ابن عم لي فخطبها فأنكحها إياه ، فأصطحبا ما شاء الله ثم طلقها طلاقا رجعيا ثم تركها حتى آتقت عذتها فخطبها مع الخطأب ؛ فقلت : منعها الناس وزوجتك إياها ثم طلقها طلاقا له رجعة ثم تركها حتى آتقت عذتها فلما خطبت إلى آتيتي فخطبها مع الخطأب ! لا أزوجه أبدا ! فأنزل الله ، أو قال أنزلت : « وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَّ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ » فكفرت عن يميني وأنكحتها إياه . في رواية للبخاري : « فحيمى معقل من ذلك أنفا ، وقال : خل عنها وهو يقدر عليها ثم يخطبها ! فأنزل الله الآية ؛ فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرا عليه الآية فترك الحية وأنقاد لأمر الله تعالى . وقيل : هو معقل بن سنان ( بالنون ) . قال النحاس : رواه الشافعي في كتبه عن معقل بن يسار أو سنان . وقال الطحاوي : هو معقل بن سنان .

الثانية - إذا ثبت هذا في الآية دليل على أنه لا يجوز النكاح بغير ولي لأن أخت معقل كانت ثيبا ، ولو كان الأمر إليها دون وليها لزوجت نفسها ، ولم تحتج إلى وليها معقل ؛ فالخطأب إذا في قوله تعالى : « فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ » للأولياء ، وأن الأمر إليهم في الترويج

مع رضاهن . وقد قيل : إن الخطاب في ذلك للأزواج ، وذلك بأن يكون الارتجاع مضارة عضلا عن نكاح الغير بتطويل العدة عليها . وأحتج بها أصحاب أبي حنيفة على أن تزوج المرأة نفسها قالوا : لأن الله تعالى أضاف ذلك إليها كما قال : « فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » ولم يذكر الولي . وقد تقدم القول في هذه المسألة مستوفى . والأول أصح لما ذكرناه من سبب التزول . والله أعلم .

الثالثة - قوله تعالى : ( فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ ) بلوغ الأجل في هذا الموضع : تناهيه ؛ لأن ابتداء النكاح إنما يتصور بعد آقضاء العدة . و « تَعْضُلُوهُنَّ » معناه تحبسوهن . وحكى الخليل : دَجَاجَةٌ مُعْضِلٌ : قد آحتبس بيضها . وقيل : العضل التضييق والمنع وهو راجع إلى معنى الحبس ؛ يقال : أردت أمرا فعضلته عنه أى منعتنى عنه وضيقته على . وأعضل الأمر : إذا ضاقت عليك فيه الحيلة ؛ ومنه قولهم : إنه لَمُعْضَلَةٌ من العُضْل إذا كان لا يقدر على وجه الحيلة فيه . وقال الأزهري : أصل العضل من قولهم : عضلت الناقة إذا نثب ولدها فلم يسهل خروجه ، وعضلت الدجاجة : نثب بيضها . وفي حديث معاوية : - « مُعْضِلَةٌ ولا أبا حسن » ؛ أى مسألة صعبة ضيقة المخارج . وقال طاوس : لقد وردت عُضْل أفضية ما قام بها إلا ابن عباس . وكل مُشْكِل عند العرب مُعْضِل ؛ ومنه قول الشافعي :

إذا ألمعضلات تصدّيتني \* كشفت حقائقها بالنظر

ويقال : أعضل الأمر إذا أشئت . وداء عُضَال أى شديد عسر البرء أعيأ الأطباء . وعضل فلان أيمه أى منعه ؛ يعضلها ويعضلها ( بالضم والكسر ) لغتان .

الرابعة - قوله تعالى : ( ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ ) ولم يقل « ذلك » لأنه محمول على معنى الجمع . ولو كان « ذلك » لحاز ؛ مثل ( ذَلِكَ أَرْزَى لَكُمْ وَأَطْهَرَ وَاللَّهُ يَعْلَمُ ) أى ما لكم فيه من الصلاح . ( وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ) ذلك .

قوله تعالى : **وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أُرِدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَاءً آتِيًّا بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** ﴿٣٣﴾

فيه ثمان عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : **(وَالْوَالِدَاتُ)** ابتداء . **(يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ)** في موضع الخبر . **(حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ)** ظرف زمان . ولما ذكر الله سبحانه النكاح والطلاق ذكر الولد ؛ لأن الزوجين قد يفترقان وتم ولد ؛ فالآية إذا في المطلقات اللاتي هن أولاد من أزواجهن ، قاله السدي والضحاك وغيرهما ، أى من أحق برضاع أولادهن من الأجنبية لأنهن أحن وأرق ، وأتباع الولد الصغير إضرار به وبها ، وهذا يدل على أن الولد وإن فطم فلائم أحق بحضانه لفضل حنوها وشفقتها ؛ وإنما تكون أحق بالحضانه إذا لم تتزوج على ما يأتى . وعلى هذا يشكك قوله : **« وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ »** لأن المطلقة لا تستحق الكسوة إذا لم تكن رجعية بل تستحق الأجرة إلا أن يُحمل على مكارم الأخلاق فيقال : الأولى ألا تنقص الأجرة عما يكفيها لقوتها وكسوتها . وقيل : الآية عامة في المطلقات اللواتي هن أولاد وفي الزوجات . والأظهر أنها في الزوجات في حال بقاء النكاح ؛ لأنهن المستحقات للنفقة والكسوة ؛ والزوجة تستحق النفقة والكسوة أرضعت أو لم ترضع ، والنفقة والكسوة مقابلة التمكين ، فإذا اشتغلت بالإرضاع لم يكمل التمكين ؛ فقد يتوهم أن النفقة تسقط فإزال ذلك الوهم بقوله تعالى : **« وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ »** أى الزوج «رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ» في حال الرضاع لأنه اشتغال في مصالح الزوج ؛ فصارت كما لو سافرت لحاجة الزوج بإذنه فإن النفقة لا تسقط .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ يُرْضَعْنَ ﴾ خبر معناه الأمر على الوجوب لبعض الوالدات ، وعلى جهة الندب لبعضهن على ما يأتي . وقيل : هو خبر عن المشروعية كما تقدم .

الثالثة - وأختلف الناس في الرضاع هل هو حق للأُم أو هو حق عليها ، واللفظ محتمل ؛ لأنه لو أراد التصريح بكونه عليها لقال : وعلى الوالدات رضاع أولادهن كما قال تعالى : « وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ » <sup>(١)</sup> ولكن هو عليها في حال الزوجية ، وهو عرف يلزم إذ قد صار كالشرط ، إلا أن تكون شريفة ذات ترفه فرفضها ألا ترضع وذلك كالشرط . وعليها إن لم يقبل الولد غيرها واجب ، وهو عليها إذا عدم لأختصاصها به . فإن مات الأب ولا مال للصبي فذهب مالك في « المدونة » أن الرضاع لازم للأُم بخلاف الشافعية . وفي كتاب ابن الجلاب : رضاعه في بيت المال . وقال عبد الوهاب : هو فقير من فقراء المسلمين . وأما المطلقة طلاق بينونة فلا رضاع عليها ، والرضاع على الزوج إلا أن تشاء هي ؛ فهي أحق بأجرة المثل ؛ هذا مع يسر الزوج فإن كان معديما لم يلزمها الرضاع إلا أن يكون المولود لا يقبل غيرها فتجبر حينئذ على الإرضاع . وكل من يلزمها الإرضاع فإن أصابها عذر يتمتع منه عاد الإرضاع على الأب . وروى عن مالك أن الأب إذا كان معديما ولا مال للصبي أن الرضاع على الأُم ؛ فإن لم يكن لها لبن ولها مال فلا إرضاع عليها في مالها . قال الشافعي : لا يلزم الرضاع إلا والدا أو جدا وإن علا ؛ وسيأتي ما للعلماء في هذا عند قوله تعالى : « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » . يقال : رَضَعَ رَضَاعَةً وَرَضَاعًا ، وَرَضَعَ يَرْضَعُ رَضْعًا وَرَضَاعَةً ( بكسر الراء في الأول وفتحها في الثاني ) وأسم الفاعل راضع فيهما . والرَضَاعَةُ : اللؤم ( مفتوح الراء لا غير ) .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ حَوْلَيْنِ ﴾ أى سنتين ، من حال الشيء إذا أُنْقَلَبَ ؛ فالحول منقلب من الوقت الأول إلى الثاني . وقيل : سُمِّيَ العام حولا لاستحالة الأمور فيه في الأغلب . ﴿ كَامِلَيْنِ ﴾ قيد بالكمال لأن القائل قد يقول : أقت عند فلان حولين <sup>(٢)</sup> وهو يريد حولا وبعض حول آخر ؛ قال الله تعالى : « فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ » وإنما يتعجل <sup>(٣)</sup> .

(١) فب ، وزود : في حق الزوجة . (٢) فب : ذات محل . أى ذات مكانة . (٣) فب ، و : يعنى .

في يوم وبعض الثاني . وقوله تعالى : « لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ » دليل على أن إرضاع الحولين ليس حتماً فإنه يجوز الفطام قبل الحولين ، ولكنه تحديد لقطع<sup>(١)</sup> التنازع بين الزوجين في مدة الرضاع ، فلا يجب على الزوج إعطاء الأجرة لأكثر من حولين . وإن أراد الأب القَطْمُ قبل هذه المدة ولم ترض الأم لم يكن له ذلك . والزيادة على الحولين أو النقصان إنما يكون عند عدم الإضرار بالمولود وعند رضا الوالدين . وقرأ مجاهد وأبن مُحَيِّص « لمن أراد أن تَمَّ الرضاعة » بفتح التاء ورفع « الرضاعة » على إسناد الفعل إليها . وقرأ أبو حنيفة وأبن أبي عتبة والجارود بن أبي سبرة بكسر الراء من « الرضاعة » وهي لغة كالحضارة والحضارة . وروى عن مجاهد أنه قرأ « الرضعة » على وزن الفعل . وروى عن ابن عباس أنه قرأ « أن يكمل الرضاعة » . النحاس : لا يعرف البصريون « الرضاعة » إلا بفتح الراء ، ولا « الرضاع » إلا بكسر الراء ؛ مثل القتال . وحكى الكوفيون كسر الراء مع الهاء وفتحها بغير هاء .

الخامسة - أترع مالك رحمه الله تعالى ومن تابعه وجماعة من العلماء من هذه الآية أن الرضاعة المحرمة الجارية بحرمي النسب إنما هي ما كان في الحولين ؛ لأنه بآقتضاء الحولين تمت الرضاعة ، ولا رضاعة بعد الحولين معتبرة . هذا قوله في موطنه ، وهي رواية محمد بن عبد الحكم عنه ، وهو قول عمر وأبن عباس ، وروى عن ابن مسعود ، وبه قال الزهري وقائدة والشعبي وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور . وروى ابن عبد الحكم عنه الحولين وزيادة أيام بسيرة . عبد الملك : كالشهر ونحوه . وروى ابن القاسم عن مالك أنه قال : الرضاع الحولين والشهرين بعد الحولين ، وحكى عنه الوليد بن مسلم أنه قال : ما كان بعد الحولين من رضاع بشهر أو شهرين أو ثلاثة فهو من الحولين ، وما كان بعد ذلك فهو عبث . وحكى عن الثعلبي أنه قال : وما كان بعد الحولين إلى ستة أشهر فهو رضاع ، والصحيح الأول لقوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » وهذا يدل على ألا حكم لما أرتضع المولود بعد الحولين . وروى سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا رضاع إلا ما كان في الحولين<sup>(٢)</sup> » . قال الدارقطني : لم يسنده عن ابن عينة غير الهيثم بن جميل ، وهو ثقة حافظ .

(١) في ب : يقطع . (٢) في ب ، وزوه : إنما يجوز .

(٣) يؤيد هذا ما رواه ابن ماجة عنه عليه الصلاة والسلام « لا رضاع إلا ما فنى الأسماء » .

قلت : وهذا الخبر مع الآية والمعنى ، ينفي رضاعة الكبير وأنه لا حرمة له . وقد روى عن عائشة القول به . وبه يقول الليث بن سعد من بين العلماء . وروى عن أبي موسى الأشعري أنه كان يرى رضاع الكبير . وروى عنه الرجوع عنه . وسيأتي في سورة « النساء » مبيناً إن شاء الله تعالى <sup>(١)</sup> .

السادسة — قال جمهور المفسرين : إن هذين الحولين لكل ولد . وروى عن ابن عباس أنه قال : هي في الولد يمكث في البطن ستة أشهر ، فإن مكث سبعة أشهر فرضاعه ثلاثة وعشرون شهراً ، فإن مكث ثمانية أشهر فرضاعه أثنان وعشرون شهراً ، فإن مكث تسعة أشهر فرضاعه أحد وعشرون شهراً ، لقوله تعالى : « وَحَلَهُ وَفَصَّالَهُ ثَلَاثُونَ شهراً » . وعلى هذا تتداخل مدة الحمل ومدة الرضاع ويأخذ الواحد من الآخر .

السابعة — قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ ﴾ أى وعلى الأب . ويجوز في العربية « وعلى المولود لم » كقوله تعالى : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ » لأن المعنى وعلى الذى ولده و « الذى » يعبر به عن الواحد والجمع كما تقدم .

الثامنة — قوله تعالى : ﴿ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ ﴾ الرزق في هذا الحكم الطعام الكافى ، وفي هذا دليل على وجوب نفقة الولد على الوالد لضعفه وعجزه . وسماه الله سبحانه للأُم ؛ لأن الغذاء يصل إليه بواسطتها في الرضاع كما قال : « وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمِلَ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ » لأن الغذاء لا يصل إلا بسببها .

وأجمع العلماء على أن على المرأة نفقة ولده الأطفال الذين لا مال لهم . وقال صلى الله عليه وسلم لمند بنت عتبة وقد قالت له : إن أبا سفيان رجل شحيح وإنه لا يمطينى من النفقة ما يكفينى ويكفي بنيّ إلّا ما أخذت من ماله بغير علمه فهل علىّ في ذلك جناح ؟ فقال — : « خذى ما يكفيك وولديك بالمعروف » . والكسوة : اللباس . وقوله : « بالمعروف » أى بالمتعارف في عرف الشرع من غير تفریط ولا إفراط . ثم بين تعالى أن الإنفاق على قدر غنى الزوج ومنصبها من غير تقدير مد ولا غيره بقوله تعالى : ﴿ لَا تَكْلَفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾

(١) راجع ج ٥ ص ١٠٩ (٢) راجع ج ٨ ص ٣٤٦ (٣) ف ب : الوالد على الولد ، والذى هو مثبت هو ما في سائر الأصول والبحر والأحكام لأبن العربي . (٤) راجع ج ١٨ ص ١٦٨

على ما يأتي بيانه في الطلاق إن شاء الله تعالى . وقيل المعنى : أى لا تُتَكَلَّفُ المرأة الصبر على التفتير في الأجرة ، ولا يكلف الزوج ما هو إسراف بل يراعى القصد .

التاسعة - في هذه الآية دليل للمالك على أن الحضانة للأُم ؛ فهمى في الغلام إلى البلوغ ، وفي الجارية إلى النكاح ؛ وذلك حق لها ، وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : إذا بلغ الولد ثمان سنين وهو من التمييز ، خُبر بين أبويه ، فإنه في تلك الحالة تتحرك همته لتعلم القرآن والأدب ووظائف العبادات ، وذلك يستوى فيه الغلام والجارية . وروى النسائي وغيره عن أبي هريرة أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت له : زوجي يريد أن يذهب بأبني ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " هذا أبوك وهذه أمتك فخذ أيهما شئت " فآخذ بيد أُمه . وفي كتاب أبي داود عن أبي هريرة قال : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قاعد عنده فقالت : يا رسول الله ، إن زوجي يريد أن يذهب بأبني ، وقد سقاني من بئر أبي عتبة <sup>(١)</sup> ، وقد نفعتي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " آستهما عليه " فقال زوجها : من يحاقتني في ولدي ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " هذا أبوك وهذه أمتك فخذ بيد أحدهما شئت " فآخذ بيد أُمه فأنطلقت به . ودلينا مارواه أبو داود عن الأوزاعي قال : حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن أبني هذا كان بطني له وِماءً ، وندي له سقاءً ، ويحمر لي حواء ، وإن أباه طلقني وأراد أن يتزوجه مني ؛ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أنت أحق به مالم تنكحي " . قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الزوجين إذا أقرقا ولهما ولد أن الأم أحق به مالم تنكح . وكذا قال أبو عمر : لا أعلم خلافا بين السلف من العلماء في المرأة المطلقة إذا لم تزوج أنها أحق بولدها من أبيه مادام طفلا صغيرا لا يميز شيئا إذا كان عندها في حرز وكفاية ولم يثبت فيها فسق ولا تبرج .

ثم اختلفوا بعد ذلك في تحبيره إذا ميز وعقل بين أبيه وأمه وفيمن هو أولى به ؛ قال ابن المنذر : وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في ابنة حمزة للحالة من غير تحبير .

(١) راجع ج ١٨ ص ١٧٢

(٢) بئر أبي عتبة ، بئر بالمدينة عندها عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه حين سار إلى بدر . النهاية .



روى أبو داود عن عليّ قال : خرج زيد بن حارثة إلى مكة فقدم بآبنة حمزة ، فقال جعفر : أنا أخذها أنا أحقّ بها ، آبنة عمى وخالتها عندي والحالة أم . فقال عليّ : أنا أحقّ بها ، آبنة عمى وعندي آبنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي أحقّ بها . فقال زيد : أنا أحقّ بها ، أنا خرجت إليها وسافرت وقدمت بها . فخرج النبيّ صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا قال : « وأما الجارية فاقضى بها لجعفر تكون مع خالتها وإنما الحالة أم » .

العاشرة — قال ابن المنذر : وقد أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أنّ أحقّ للأمّ في الولد إذا تزوجت .

قلت : كذا قال في كتاب الأشراف له . وذكر القاضي عبد الوهاب في شرح الرسالة له عن الحسن أنه لا يسقط حقها من الحضانة بالتزوج . وأجمع مالك والشافعيّ والنعمان وأبو ثور على أن الجدة أم الأم أحقّ بحضانة الولد . واختلفوا إذا لم يكن لها أم وكان لها جدة هي أم الأب فقال مالك : أم الأب أحقّ إذا لم يكن للصبيّ خالة . وقال ابن القاسم قال مالك : وبلغني ذلك عنه أنه قال : الحالة أولى من الجدة أم الأب . وفي قول الشافعيّ والنعمان : أم الأب أحقّ من الخالة . وقد قيل : إن الأب أولى بأبنته من الجدة أم الأب . قال أبو عمر : وهذا عندي إذا لم يكن له زوجة أجنبية . ثم الأخت بعد الأب ثم العمّة . وهذا إذا كان كل واحد من هؤلاء مأمونا على الولد ، وكان عنده في حرز وكفاية ، فإذا لم يكن كذلك لم يكن له حق في الحضانة ، وإنما ينظر في ذلك إلى من يحوط بالصبيّ ومن يحسن إليه في حفظه وتعلّمه الخبير . وهذا على قول من قال إن الحضانة حق الولد ، وقد روى ذلك عن مالك وقال به طائفة من أصحابه ، وكذلك لا يرون حضانة لفاجرة ولا لضعيفة عاجزة عن القيام بحق الصبيّ لمرض أو زمانة . وذكر ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك أن الحضانة للأمّ ثم الجدة للأمّ ثم الحالة ثم الجدة للأب ثم أخت الصبيّ ثم عمّة الصبيّ ثم آبنة أخي الصبيّ ثم الأب . والجدة للأب أولى من الأخت والأخت أولى من العمّة والعمّة أولى من بعدها ، وأولى من جميع الرجال الأولياء . وليس لآبنة الحالة ولا لآبنة العمّة ولا لبنات أخوات الصبيّ من حضانتها شيء . فإذا كان الحاضن لا يخاف منه على الطفل

تضييع أو دخول فساد كان حاضرا له أبدا حتى يبلغ الحُلُم . وقد قيل : حتى ينفر ، وحتى تفرّج الجارية ، إلا أن يريد الأب نقلة سفر وإيطان فيكون حينئذ أحقّ بولده من أمه وضيها إن لم ترد الانتقال . وإن أراد الخروج لتجارة لم يكن له ذلك . وكذلك أولياء الصبي الذين يكون ماله إذا أنتقلوا للاسيطان . وليس للأثم أن تنقل ولدها عن موضع سكنى الأب إلا فيما يقرب نحو المسافة التي لا تقصر فيها الصلاة . ولو شرط عليها في حين أنتقاله عن بلدها أنه لا يترك ولده عندها إلا أن تلتزم نفقته ومثوته سنين معلومة فإن التزمت ذلك لزمها : فإن ماتت لم تتبع بذلك ورتها في تركتها . وقد قيل : ذلك دين يؤخذ من تركتها ؛ والأول أصح إن شاء الله تعالى ؛ كما لو مات الولد أو كما لو صالحها على نفقة الحمل والرضاع فأسقطت لم تتبع بشيء من ذلك .

الحادية عشرة — إذا تزوجت الأم لم يترع منها ولدها حتى يدخل بها زوجها عند مالك . وقال الشافعي : إذا نكحت فقد أنقطع حقها . فإن طلقها لم يكن لها الرجوع فيه عند مالك في الأشهر عندنا من مذهبه . وقد ذكر القاضي إسماعيل وذكره ابن خزيمة منددا أيضا عن مالك أنه اختلف قوله في ذلك ؛ فقال مرة : يرد إليها . وقال مرة : لا يرد . قال ابن المنذر : فإذا خرجت الأم عن البلد الذي به ولدها ثم رجعت إليه فهي أحق بولدها في قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي . وكذلك لو تزوجت ثم طلقت أو توفي عنها زوجها رجعت في حقها من الولد .

قلت وكذلك قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب ؛ فإن طلقها الزوج أو مات عنها كان لها أخذه لزوال العذر الذي جاز له تركه .

الثانية عشرة — فإن تركت المرأة حضانه ولدها ولم ترد أخذه وهي فارغة غير مشغولة بزواج ثم أرادت بعد ذلك أخذه نظرها ؛ فإن كان تركها له من عذر كان لها أخذه ، وإن كانت تركته رفضا له ومقتا لم يكن لها بعد ذلك أخذه .

(١) الإتيان : سقوط سن الصبي وثباتها . وفي : حتى « يميز » .

(٢) كذا في الأصول ، ولله ماله إليهم .

الثالثة عشرة — وأختلفوا في الزوجين يفترقان بطلاق والزوجة ذمية؛ فقالت طائفة :

لا فرق بين الذمية والمسلمة وهي أحق بولدها؛ هذا قول أبي ثور وأصحاب الرأي وأبي القاسم صاحب مالك . قال ابن المنذر : وقد روينا حديثا مرفوعا موافقا لهذا القول ؛ وفي إسناده مقال . وفيه قول ثان أن الولد مع المسلم منهما؛ هذا قول مالك وسوار وعبد الله بن الحسن ، وحكى ذلك عن الشافعي . وكذلك اختلفوا في الزوجين يفترقان ؛ أحدهما حر والآخر مملوك ؛ فقالت طائفة : الحز أولى ؛ هذا قول عطاء والثوري والشافعي وأصحاب الرأي . وقال مالك : في الأب إذا كان حرا وله ولد حر والأم مملوكة : إن الأم أحق به إلا أن تباع فتنتقل فيكون الأب أحق به .

الرابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ لَا تَضَارُّ وَالِدَةً يَوْلِدُهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ يَوْلِدُهَا ﴾ المعنى : لا تأبى الأم أن ترضعه إضرارا بأبيه أو تطلب أكثر من أجر مثلها ، ولا يحل للأب أن يمنع الأم من ذلك مع رغبتها في الإرضاع ؛ هذا قول جمهور المفسرين . وقرأ نافع وعاصم وحمة والكسائي « تضرار » بفتح الراء المشددة وموضعه جزم على النهي ؛ وأصله لا تضرار على الأصل ، فأدغمت الراء الأولى في الثانية وفتحت الثانية لالتقاء الساكنين ؛ وهكذا يفعل في المضاعف إذا كان قبله فتح أو ألف ؛ تقول : عض يارجل ، وضار فلانا يارجل . أى لا يتزع الولد منها إذا رضيت بالإرضاع وألقها الصبي . وقرأ أبو عمرو وابن كثير وابن عباس عن جماعة « تضرار » بالرفع عطفا على قوله : « تكلف نفس » وهو خبر والمراد به الأمر . وروى يونس عن الحسن قال يقول : لا تضار زوجها ، تقول : لا أرضعه ؛ ولا يضارها فيتزعه منها وهي تقول : أنا أرضعه . ويحتمل أن يكون الأصل « تضارير » بكسر الراء الأولى ؛ ورواها ابن عباس عن عاصم ، وهي لغة أهل الحجاز . ف « والدة » فاعله ؛ ويحتمل أن يكون « تضرار » ف « حوالة » مفعول ما لم يسم فاعله . وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قرأ « لا تضرار » براءين الأولى مفتوحة . وقرأ أبو جعفر بن القعقاع « تضرار » بإسكان الراء وتخفيفها . وكذلك « لا يضار كاتب » وهذا بعيد لأن المثليين إذا اجتمعا وهما أصليان لم يميز

(١) في ب : مية الله .



فالأخص ؛ والأثم أخص به فيجب عليها إرضاعه والقيام به ، ولا ترجع عليه ولا على أحد .  
والرضاع واجب والنفقة استحباب : ووجه الاستحباب قوله تعالى : « وَأُولَٰئَاتُ يُرْضَعْنَ  
أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » وواجب على الأزواج القيام بهن ؛ فإذا تعذر استيفاء الحق لمن  
موت الزوج أو إيساره لم يسقط الحق عنهن ؛ ألا ترى أن العدة واجبة عليهن والنفقة والسكنى  
على أزواجهن ، وإذا تعذرت النفقة لمن لم تسقط العدة عنهن . وروى عبد الرحمن بن القاسم <sup>(١)</sup>  
في الأسدية عن مالك بن أنس رحمه الله أنه قال : لا يلزم الرجل نفقة أيج ولا ذى قرابة ولا  
ذى رحم منه . قال : وقول الله عز وجل « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » هو منسوخ . قال  
النحاس : هذا لفظ مالك ، ولم يبين ما النسخ لها ولا عبد الرحمن بن القاسم ، ولا علمت  
أن أحدا من أصحابهم يبين ذلك ؛ والذي يشبه أن يكون النسخ لها عنده والله أعلم ، أنه  
لما أوجب الله تعالى للتوفى عنها زوجها من مال المتوفى نفقة حول والسكنى ثم نسخ ذلك  
ورفعه ؛ نسخ ذلك أيضا عن الوارث .

قلت : فعل هذا تكون النفقة على الصبي نفسه من ماله ، لا يكون على الوارث منها شيء  
على ما يأتى . قال ابن العربي : قوله « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » قال ابن القاسم عن مالك  
هى منسوخة ؛ وهذا كلام تشتمر منه قلوب الغافلين ، وتختار فيه أبواب الشاذين ، والأمر فيه  
قريب ! وذلك أن العلماء المتقدمين من الفقهاء والمفسرين كانوا يسمون التخصيص نسخا ؛  
لأنه رفع لبعض ما يتناول المصوم مسامحة ، وجرى ذلك فى ألسنتهم حتى أشكل ذلك على  
من بعدهم ، وتحقيق القول فيه : أن قوله تعالى : « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » إشارة إلى ما تقدم ؛  
فمن الناس من رده إلى جميعه من إيجاب النفقة وتحريم الإضرار ، منهم أبو حنيفة من الفقهاء ،  
ومن السلف قتادة والحسن ويسند إلى عمر . وقالت طائفة من العلماء : إن معنى قوله تعالى :  
« وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » لا يرجع إلى جميع ما تقدم ، وإنما يرجع إلى تحريم الإضرار ؛  
والمعنى : وعلى الوارث من تحريم الإضرار بالأم ما على الأب ؛ وهذا هو الأصل ، فمن ادعى  
أنه يرجع العطف فيه إلى جميع ما تقدم فعليه الدليل .

قلت : قوله « وهذا هو الأصل » يريد في رجوع الضمير إلى أقرب مذكور ، وهو صحيح ؛ إذ لو أراد الجميع الذى هو الإرضاع والإنفاق وعدم الضرر لقال : وعلى الوارث مثل هؤلاء ؛ فدل على أنه معطوف على المنع من المضاربة ؛ وعلى ذلك تأوله كافة المفسرين فيما حكى القاضى عبد الوهاب ، وهو أن المراد به أن الوالدة لا تضار ولدها فى أن الأب إذا بذل لها أجرة المثل ألا ترضعه ، « وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ يُولَدُ » فى أن الأم إذا بذلت أن ترضعه بأجرة المثل كان لها ذلك ؛ لأن الأثم أرفق وأحنّ عليه ، ولبنها خير له من لبن الأجنبية . قال ابن عطية : وقال مالك رحمه الله وجميع أصحابه والشعبي أيضا والزهرى والضحاك وجماعة من العلماء : المراد بقوله « مثل ذلك » ألا تضار ؛ وأما الرزق والكسوة فلا يجب شيء منه . وروى ابن القاسم عن مالك أن الآية تضمنت أن الرزق والكسوة على الوارث ، ثم نسخ ذلك بالإجماع من الأمة فى ألا يضار الوارث ؛ والخلاف هل عليه رزق وكسوة أم لا . وقرأ يحيى بن يعمر « وعلى الورثة » بالجمع ، وذلك يقتضى العموم ؛ فإن استدلوا بقوله عليه السلام . « لا يقبل الله صدقةً وذو رِحمٍ محتاج » قبل لم الرِّحم عموم فى كل ذى رِحم ، محرماً كان أو غير محرم ، ولا خلاف أن صرف الصدقة إلى ذى الرِّحم أولى لقوله عليه السلام : « اجعلها فى الأقربين » لحمل الحديث على هذا ، ولا حجة فيه على ما راموه ؛ والله أعلم . وقال النحاس : وأما قول من قال « وعلى الوارث مثل ذلك » ألا يضار فقول حسن ؛ لأن أموال الناس محظورة فلا يخرج شيء منها إلا بدليل قاطع . وأما قول من قال على ورثة الأب فالجدة أن النفقة كانت على الأب ، فورثته أولى من ورثة الابن . وأما حجة من قال على ورثة الابن فيقول : كما يرثونه يقومون به . قال النحاس : وكان محمد بن جرير يختار قول من قال الوارث هنا الابن ؛ وهو وإن كان قولاً غريباً فالاستدلال به صحيح والحجة به ظاهرة ؛ لأن ماله أولى به . وقد أجمع الفقهاء إلا من شدّ منهم أن رجلاً لو كان له ولد طفل وللولد مال ، والأب موسر أنه لا يجب على الأب نفقة ولا رضاع ، وأن ذلك من مال الصبي . فإن قيل : قد قال الله عز وجل « وعلى المولود له يرضعهن » قيل : هذا الضمير للثوث ، ومع هذا فإن الإجماع

حَدَّ لِلآيَةِ مَبْنٍ لَهَا، لَا يَسَعُ مَسَامًا الْخُرُوجَ عَنْهُ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: ذَلِكَ عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنَ الْأَبْوَيْنِ، فَحُجَّتْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْأُمِّ تَضْيِيعُ وَلَدِهَا، وَقَدْ مَاتَ مَنْ كَانَ يَنْفَقُ عَلَيْهِ وَطِلْمًا. وَقَدْ تَرَجَّمَ الْبَخَارِيُّ عَلَى رَدِّ هَذَا الْقَوْلِ «بَابٌ - وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ شَيْءٍ» وَسَاقَ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ وَهَذَا. وَالْمَعْنَى فِيهِ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ كَانَتْ لَهَا أَبْنَاءٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَالٌ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهَا أَنَّ لَهَا فِي ذَلِكَ أَجْرًا. فَدَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ نَفَقَةَ بَنِيهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهَا، وَلَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهَا لَمْ تَقُلْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَلَسْتُ بِتَارِكْتَهُمْ. وَأَمَّا حَدِيثُ هِنْدَ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَطْلَقَهَا عَلَى اخْتِذِ نَفَقَتِهَا وَنَفَقَةَ بَنِيهَا مِنْ مَالِ الْأَبِّ، وَلَمْ يُوْجِبْهَا عَلَيْهَا كَمَا أُوجِبَهَا عَلَى الْأَبِّ. فَاسْتَدَلَّ الْبَخَارِيُّ مِنْ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَلْزَمْ الْأُمَمَاتِ نَفَقَاتِ الْأَبْنَاءِ فِي حَيَاةِ الْآبَاءِ فَكَذَلِكَ لَا يَلْزَمُهُنَّ بِمَوْتِ الْآبَاءِ. وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنْ النَّفَقَةُ وَالْكُسُوةُ عَلَى كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَحُجَّتْهُ أَنَّ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَنْفَقَ عَلَى كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ إِذَا كَانَ فَقِيرًا. قَالَ النَّحَاسُ: وَقَدْ عُوِّضَ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَمْ يُوْخَذَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا مِنْ إِبْجَاعٍ وَلَا مِنْ سُنَّةٍ سَحِيحَةٍ، بَلْ لَا يَعْرِفُ مِنْ قَوْلٍ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ. فَأَمَّا الْقُرْآنُ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ» فَإِنْ كَانَ عَلَى الْوَارِثِ النَّفَقَةُ وَالْكُسُوةُ فَقَدْ خَالَفُوا ذَلِكَ فَقَالُوا: إِذَا تَرَكَ خَالَهُ وَأَبْنُ عَمِّهِ فَالنَّفَقَةُ عَلَى خَالِهِ وَلَيْسَ عَلَى أَبْنِ عَمِّهِ شَيْءٌ، فَهَذَا مُخَالِفٌ نَصِّ الْقُرْآنِ لِأَنَّ الْخَالَ لَا يَرِثُ مَعَ أَبْنِ عَمِّهِ فِي قَوْلٍ أَحَدٍ، وَلَا يَرِثُ وَحْدَهُ فِي قَوْلٍ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَالَّذِي أَحْتَجُّوا بِهِ مِنَ النَّفَقَةِ عَلَى كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ، أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى خِلَافِهِ.

السادسة عشرة - قوله تعالى: «فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا» الضمير في «أَرَادَا» للوالدين. و «فِصَالًا» معناه فِطَامًا عَنِ الرِّضَاعِ، أَيْ عَنِ الْاِغْتِذَاءِ بِلَبْنِ أُمِّهِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَقْوَاتِ. وَالْفِصَالُ وَالْفَصْلُ: الْفِطَامُ؛ وَأَصْلُهُ التَّفْرِيقُ، فَهُوَ تَفْرِيقُ بَيْنِ الصَّبِيِّ وَالتَّدْيِ؛ وَمِنْهُ سُمِّيَ الْفِصِيلُ؛ لِأَنَّهُ مَفْصُولٌ عَنْ أُمِّهِ. «عَنْ تَرَايُسَ مِنْهُمَا» أَيْ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ. «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا» أَيْ فِي فَصْلِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ لَمَّا جَعَلَ مَدَّةَ الرِّضَاعِ حَوْلَيْنِ يَنْبَغِي أَنْ فَطَامَهُمَا

هو الفطام، وفصلها هو الفصال ليس لأحد عنه مَنَعٌ ؛ إِلَّا أَنْ يَتَّفِقَ الْأَبَوَانِ عَلَى أَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ الْعَدَدِ مِنْ غَيْرِ مُضَازَةٍ بِالْوَلَدِ ؛ فَذَلِكَ جَائِزٌ بِهَذَا الْبَيَانِ . وَقَالَ قَتَادَةُ : كَانَ الرُّضَاعُ وَاجِبًا فِي الْحَوْلَيْنِ وَكَانَ يَحْرُمُ الْفُطَامُ قَبْلَهُ ، ثُمَّ خُفِّفَ وَأَبِيحَ الرُّضَاعُ أَقْلٌ مِنَ الْحَوْلَيْنِ بِقَوْلِهِ : « فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا » الْآيَةُ . وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْأَجْتِهَادِ فِي الْأَحْكَامِ بِإِبَاحَةِ اللَّهِ تَعَالَى لِلْوَالِدَيْنِ التَّشَاوُرَ فِيمَا يُوَدَّى إِلَى صَلَاحِ الصَّغِيرِ ؛ وَذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى غَالِبِ ظَنُونِهِمَا لَا عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالْيَقِينِ ، وَالتَّشَاوُرُ : اسْتِخْرَاجُ الرَّأْيِ ، وَكَذَلِكَ الْمَشَاوَرَةُ ، وَالْمَشْوَرَةُ كَالْمَعُونَةِ ، وَشَرَّتِ الْعَمَلُ : اسْتِخْرَجَتْهُ ، وَشَرَّتِ الدَّابَّةُ وَشَوَّرَتْهَا أَيْ أَبْرَيْتَهَا لِاسْتِخْرَاجِ بَحْرِهَا ، وَالشَّوَارُ : مَنَاعُ الْبَيْتِ ؛ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ لِلنَّاظِرِ ، وَالشَّارَةُ : هَيْئَةُ الرَّجُلِ ، وَالْإِشَارَةُ : إِخْرَاجُ مَا فِي نَفْسِكَ وَإِظْهَارُهُ .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ( وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ ) أَيْ لِأَوْلَادِكُمْ غَيْرِ الْوَالِدَةِ ؛ قَالَ الزَّجَّاجُ . قَالَ النَّحَّاسُ : التَّقْدِيرُ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَجْنَبِيَّةً لِأَوْلَادِكُمْ ؛ مِثْلُ « كَالْوَهْمِ أَوْ وَزْنُوهُمْ » أَيْ كَالْوَالِدِ<sup>(١)</sup> أَوْ وَزْنُوا لَهُمْ ؛ وَحَذَفَتِ اللَّامَ لِأَنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَحَدُهُمَا بِمَحْرَفٍ ؛ وَأَنْشَدَ سَيُوبَةُ :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْضَلُ مَا أَمَرْتَ بِهِ • فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ

وَلَا يَحْجُوزُ : دَعْوَتُْ زَيْدًا ، أَيْ دَعْوَتُْ لَزِيدٍ ؛ لِأَنَّهُ يُوَدَّى إِلَى التَّلْيِيسِ ، فَيَعْتَبَرُ فِي هَذَا النُّوعِ السَّمَاعُ . قُلْتُ : وَصَلَ هَذَا يَكُونُ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اتِّخَاذِ الظَّنِّ إِذَا اتَّفَقَ الْآبَاءُ وَالْأُمَّهَاتُ عَلَى ذَلِكَ . وَقَدْ قَالَ عِكْرَمَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ » مَعْنَاهُ الظَّنُّ ؛ حَكَاهُ أَبُو عَطِيَّةٍ . وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ أُمٍّ يَلْزِمُهَا رِضَاعُ وَلَدِهَا كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْ وَجَلٍ ؛ فَامْرَأَتُ الزَّوْجَاتِ بِإِرْضَاعِ أَوْلَادِهِنَّ ، وَأَوْجِبَ لَهَا عَلَى الْأَزْوَاجِ النِّفَقَةَ وَالْكَسْوَةَ وَالزَّوْجِيَّةَ قَائِمَةً ؛ فَلَوْ كَانَ الرِّضَاعُ عَلَى الْأَبِ لَذَكَرَهُ مَعَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ رِزْقِهِنَّ وَكَسْوَتِهِنَّ ؛ إِلَّا أَنَّ مَالَكًا رَحِمَهُ اللَّهُ دُونَ فَهَاءِ الْأُمِّصَارِ اسْتَنْثَى الْحَسْبِيَّةَ فَقَالَ : لَا يَلْزِمُهَا رِضَاعَةٌ ؛ فَانْتَجَاهَا مِنَ الْآيَةِ وَخَصَّصَهَا بِأَصْلٍ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ وَهُوَ الْعَمَلُ بِالْعَادَةِ . وَهَذَا أَصْلٌ لَمْ يَتَّفَقَنَّ لَهُ إِلَّا مَالِكٌ . وَالْأَصْلُ الْبَدِيعُ فِيهِ أَنَّ



هذا أمر كان في الجاهلية في ذوى الحسب وجاء الإسلام فلم يغيره ؛ وتمادى ذوو الثروة والأحساب على تفريغ الأمهات للثمة بدفع الرضعا للراضع إلى زمانه فقال به ، وإلى زماننا فتحققناه شرعا .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : ﴿ إِذَا سَلَّمْتُمْ ﴾ يعنى الآباء ، أى سلمتم الأجرة إلى المرضعة الطهر ، قاله سفيان . مجاهد : سلمتم إلى الأمهات أجرين بحساب ما أرضعن إلى وقت إرادة الاسترضاع . وقرأ السبعة من السبعة « مَا آتَيْتُمْ » بمعنى ما أعطيتم . وقرأ ابن كثير « آتَيْتُمْ » بمعنى ما جئتم وفعلتم ، كما قال زهير :

وما كان من خير أتوه فإنما \* توارثه آباء آبائهم قبل

قال قتادة والزهرى : المعنى سلمتم ما آتيت من إرادة الاسترضاع ، أى سلم كل واحد من الأبوين ورضى ؛ وكان ذلك على اتفاق منهما وقصد خير وإرادة معروف من الأمر . وعلى هذا الاحتمال فيدخل في الخطاب « سلمتم » الرجال والنساء ، وعلى القولين المتقدمين الخطاب للرجال . قال أبو علي : المعنى إذا سلمتم ما آتيتم فقه أو إعطاءه ؛ لحذف المضاف وأقيم الضمير مقامه ، فكان التقدير : ما آتيتموه ، ثم حذف الضمير من الصلة ؛ وعلى هذا التأويل فالخطاب للرجال ، لأنهم الذين يعطون أجر الرضاع . قال أبو علي : ويحتمل أن تكون « ما » مصدرية ، أى إذا سلمتم الإتيان ، والمعنى كالأول ، لكن يستغنى عن الصفة (١) من حذف المضاف ثم حذف الضمير .

قوله تعالى : وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢١﴾

فيه خمس وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ ﴾ لما ذكر عز وجل عدة الطلاق وأتصل بذكرها ذكر الإرضاع ، ذكر عدة الوفاة أيضا ؛ لئلا يتوهم أن عدة الوفاة مثل عدة

(١) كذا في الأصول ، وفي ابن عطية : فيدخل في الخطاب بسلمت الخ ، بهذا يستقيم المعنى .

(٢) في ج وابن عطية : يستغنى عن الصفة .

الطلاق . « وَالَّذِينَ » أى والرجال الذين يموتون منكم . ( وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ) أى يتركون أزواجاً ، أى ولم زوجات ؛ فالزوجات ( يَتَرَبَّصْنَ ) ؛ قال معناه الزجاج وأختره النحاس . وحذف المبتدأ فى الكلام كثيراً ؛ كقوله تعالى : « قُلْ أَفَأَنْتُمْ تُبَشِّرُونَ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمُ النَّارُ » أى هو النار . وقال أبوعلی الفارسی : تقديره والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بعدهم ؛ وهو كقولك : السَّعْنُ مَنَوَانٍ بدرهم ، أى منوان منه بدرهم . وقيل : التقدير وأزواج الذين يتوفون منكم يتربصن ؛ بغاءت العبارة فى غاية الإيجاز . وحكى المهدوى عن سيويه أن المعنى : وفيما يتلى عليكم الذين يتوفون . وقال بعض نحاة الكوفة : الخبر عن « الذين » متروك ، والقصد الإخبار عن أزواجهم بأنهن يتربصن ؛ وهذا اللفظ معناه الخبر عن المشروعية فى أحد الوجهين كما تقدم .

الثانية — هذه الآية فى عدة المتوفى عنها زوجها ، وظاهرها العموم ومعناها الخصوص . وحكى المهدوى عن بعض العلماء أن الآية تناولت الحوامل ثم نسخ ذلك بقوله « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » . وأكثر العلماء على أن هذه الآية ناسخة لقوله عز وجل : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ » لأن الناس أقاموا برهة من الإسلام إذا توفى الرجل وخلف أمراته حاملاً أوصى لها زوجها بنفقة سنة وبالسكنى ما لم تخرج ففترج ؛ ثم نسخ ذلك بأربعة أشهر وعشر ، والميراث . وقال قوم : ليس فى هذا نسخ وإنما هو نقصان من الحول ؛ كصلاة المسافر لما نقصت من الأربع إلى الاثنتين لم يكن هذا نسخاً ؛ وهذا غلط بين ؛ لأنه إذا كان حكمها أن تعتد سنة إذا لم تخرج ، فإن خرجت لم تمنع ، ثم أزيل هذا ولزمها العدة أربعة أشهر وعشراً . وهذا هو النسخ ، وليست صلاة المسافر من هذا فى شيء . وقد قالت عائشة رضى الله عنها : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فزيد فى صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر بمألهما ؛ وسبأ<sup>(١)</sup> .

الثالثة — عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع حملها عند جمهور العلماء . وروى عن علي بن أبي طالب وآبن عباس أن تمام عدتها آخر الأجلين ؛ وأختره محضون من طلائنا .

(٢) راجع ج ١٨ ص ١٦٢

(١) راجع ج ١٢ ص ٩٥

(٤) راجع ج ٥ ص ٣٥١

(٣) فى ٥ : برهة من الزمان ..

(١) وقد روى عن ابن عباس أنه رجع عن هذا . والحجة لما روى عن علي وابن عباس رَوُّهُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَالَّذِينَ يُتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » وبين قوله : « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » وذلك إنها إذا قدمت أفصى الأجلين فقد عملت بمقتضى الآيتين ، وإن أعادت بوضع الحمل فقد تركت العمل بآية عدة الوفاة ، والجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الأصول . وهذا نظر حسن لولا ما يعرَّك عليه من حديث سُبَيْعَةَ الْأَسْمِيةِ وأنها نفست بعد وفاة زوجها بليل ، وأنها ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تتزوج ، أخرجه في الصحيح . فبين الحديث أن قوله تعالى : « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » محمول على عمومها في المطلقات والمتوفى عنهن أزواجهن ، وأن عدة الوفاة مختصة بالحائلات من الصنفين ، ويتعاضد هذا بقول ابن مسعود : ومن شاء باهله أن آية النساء القصوى نزلت بعد آية عدة الوفاة . قال علماؤنا : وظاهر كلامه أنها ناسخة لها وليس ذلك مراده . والله أعلم . وإنما يعني أنها مخصصة لها ؛ فإنها أخرجت منها بعض متاولاتها . وكذلك حديث سُبَيْعَةَ متأخر عن عدة الوفاة ؛ لأن قصة سبيعة كانت بعد حجة الوداع ، وزوجها هو سعد بن خولة وهو من بني عامر بن لؤي وهو ممن شهد بدرًا ، توفى بمكة حينئذ وهي حامل ، وهو الذي رآه له رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن توفى بمكة ، وولدت بعده بنصف شهر . وقال البخاري : بأربعين ليلة . وروى مسلم من حديث عمر بن عبد الله بن الأرقم أن سبيعة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك قالت : فأفتاني بأني قد حلت حين وضعت حملي ، وأمرني بالتزوج إن بدائي . قال ابن شهاب : ولا أرى بأسا أن تتزوج حين وضعت وإن كانت في دمها ، غير أن زوجها لا يقربها حتى تطهر ؛ وعلى هذا جمهور العلماء وأئمة الفقهاء . وقال الحسن والشعبي والنخعي وحماد : لا تنكح النفساء ما دامت في دم نفاسها . فأشترطوا شرطين : وضع الحمل ، والطهر من دم النفاس . والحديث حجة عليهم ، ولا حجة لهم في قوله : « فَلَمَّا تَلَّتْ<sup>(٢)</sup> مِنْ نَفَاسِهَا تَحَمَّلَتْ لِلْخُطَابِ » كما في صحيح مسلم وأبي داود ؛ لأن « تَلَّتْ » وإن كان أصله

(١) في ٥ : أن ابن عباس . (٢) قال ابن الأثير : ويرى « تالت » أي أرتفعت وطهرت ، ويجوز أن يكون من قولهم : تلى الرجل من علته إذا برأ أي خرجت من نفاسها وسلمت . مسلم ج ٤ ص ٢٠١

طهرت من دم نفاسها — على ما قاله الخليل — فيحتمل أن يكون المزداد به هاهنا تعلت من آلام نفاسها ؛ أى استقلت من أوجاعها . ولو سُلِّم أن معناه ما قال الخليل فلا حجة فيه ؛ وإنما الحجة فى قوله عليه السلام لُسْبِيعة : ” قد حلت حن وضعت “ فأوقع الحِلَّ فى حين الوضع وعلقه عليه ، ولم يقل إذا أنقطع دُمُكِ ولا إذا طهرت ؛ فصَحَّ ما قاله الجمهور .

الرابعة — ولا خلاف بين العلماء على أن أجل كل حامل مطلقة يملك الزوج رجعتها أولا يملك ، حُرَّة كانت أو أمة أو مُدَبَّرَة أو مكاتبَة أن تضع حملها .

وآختلفوا فى أجل الحامل المتوفى عنها كما تقدم ؛ وقد أجمع الجميع بلا خلاف بينهم أن رجلا لو توفى وترك امرأة حاملا فأقتضت أربعة أشهر وعشر أنها لا تحمل حتى تلد ؛ فعلم أن المقصود الولادة .

الخامسة — قوله تعالى : ( يَتَرَبَّصْنَ ) التربص : التأتى والتصبر عن النكاح ، وترك الخروج عن مسكن النكاح وذلك بالأ تفرقه ليلا . ولم يذكر الله تعالى السكنى للتوفى عنها فى كتابه كما ذكرها للطائفة بقوله تعالى : « أَسْكِنُوهُنَّ » وليس فى لفظ العدة فى كتاب الله تعالى ما يدل على الإحداد ، وإنما قال : « يَتَرَبَّصْنَ » فبيئت السنة جميع ذلك . والأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم متظاهرة بأن التربص فى الوفاة إنما هو بإحداد ، وهو الامتناع من الزينة وليس المصبوغ الجميل والطيب ونحوه ، وهذا قول جمهور العلماء . وقال الحسن ابن أبى الحسن : ليس الإحداد بشئ ، إنما تربص عن الزوج ، ولها أن تترين وتطيبين ؛ وهذا ضعيف لأنه خلاف السنة على ما نبهته إن شاء الله تعالى . وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للفرجة بنت مالك بن سنان وكانت متوفى عنها : ” أمكنى فى بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله “ قالت : فأعددت فيه أربعة أشهر وعشرا ؛ وهذا حديث ثابت أخرجه مالك عن سعيد بن إسحاق بن كعب بن عجرة ، رواه عنه مالك والثورى ووهيب بن خالد وحماد بن زيد وعيسى بن يونس وعدد كثير وأبن عيينة والقطان وشعبة ، وقد رواه مالك عن ابن شهاب

وحسبك ! قال الباغي : لم يرو عنه غيره ، وقد أخذ به عثمان بن عفان . قال أبو عمر : وقضى به في اعتداد المتوفى عنها في بيتها ، وهو حديث معروف مشهور عند علماء الحجاز والعراق أن المتوفى عنها زوجها عليها أن تعتد في بيتها ولا تخرج عنه ، وهو قول جماعة فقهاء الأمصار بالحجاز والشام والعراق ومصر . وكان داود يذهب إلى أن المتوفى عنها زوجها ليس عليها أن تعتد في بيتها وتعتد حيث شاءت ، لأن السكنى إنما ورد به القرآن في المطلقات ؛ ومن حجة أن المسألة مسألة خلاف . قالوا : وهذا الحديث إنما يرويه امرأة غير معروفة بمحل العلم ، وإيجاب السكنى لإيجاب حكم ، والأحكام لا تجب إلا بنص كتاب الله أو سنة أو إجماع . قال أبو عمر : أما السنة فتأبى بحمد الله ، وأما الإجماع فستغنى عنه بالسنة ؛ لأن الاختلاف إذا نزل في مسألة كانت المجبة في قول من وافقته السنة ، وبالله التوفيق . وروى عن عليّ وابن عباس وجابر وعائشة مثل قول داود ؛ وبه قال جابر بن زيد وعطاء والحسن البصري . قال ابن عباس : إنما قال الله تعالى : « يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » ولم يقل يستدون في بيوتهن ، ولتعتد حيث شاءت ؛ وروى عن أبي حنيفة . وذكر عبد الرزاق قال : حدثنا معمر عن الزهري عن عمرو قال : خرجت عائشة بأختها أم كلثوم — حين قُتل عنها زوجها طلحة بن عبيد الله — إلى مكة في عمرة ، وكانت تفتي المتوفى عنها [زوجها] بالخروج في عدتها . قال : وحدثنا الثوري عن عبيد الله بن عمر أنه سمع القاسم بن محمد يقول : أبي الناس ذلك عليها . قال : وحدثنا معمر عن الزهري قال : أخذ المترخصون في المتوفى عنها زوجها بقول عائشة ، وأخذ أهل الورع والعزم بقول ابن عمر . وفي الموطأ : أن عمر بن الخطاب كان يرد المتوفى عنهن أزواجهن من البيداء بمنهن الحج . وهذا من عمر رضى الله عنه اجتهد ؛ لأنه كان يرى اعتداد المرأة في منزل زوجها المتوفى عنها لازماً لها ؛ وهو مقتضى القرآن والسنة ، فلا يجوز لها أن تخرج في حج ولا عمرة حتى تنقضي عدتها . وقال مالك : ترد ما لم تحرم .

السادسة — إذا كان الزوج يملك رقبة المسكن فإن للزوجة العدة فيه ؛ وعليه أكثر الفقهاء : مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم لحديث القُرَيْمَةِ . وهل يجوز بيع الدار

(١) في ب : أخبرنا . (٢) في ب : . (٣) في ب و ه : أخبرنا . (٤) في ه و ب : أخبرنا .

إذا كانت ملكاً للتوفى وأراد ذلك الورثة؛ فالذى عليه جمهور أصحابنا أن ذلك جائز، ويشترط فيه العدة للمرأة . قال ابن القاسم : لأنها أحق بالسكنى من الغرماء . وقال محمد بن الحكم : البيع فاسد؛ لأنها قد ترتب فتمتد عدتها . وجه قول ابن القاسم : أن الغالب السلامة ، والريبة نادرة؛ وذلك لا يؤثر في فساد العقود ؛ فإن وقع البيع فيه بهذا الشرط فأرتابت ، قال مالك في كتاب محمد : هي أحق بالمقام حتى تنقضى الرِّبَةُ ، وأحب إلينا أن يكون للشترى الخيار في فسخ البيع أو إمضائه ولا يرجع بشيء ؛ لأنه دخل على العدة المعتادة ، ولو وقع البيع بشرط زوال الريبة كان فاسداً . وقال مُنَحْنُون : لا حجة للشترى وإن تبادت الرِّبَةُ إلى خمس سنين ؛ لأنه دخل على العدة والعدة قد تكون خمس سنين ؛ ونحو هذا روى أبو زيد عن ابن القاسم .

السابعة — فإن كان للزوج السكنى دون الرقبة ، فلها السكنى في مدة العدة ، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي ؛ لقوله عليه السلام للفرقة — وقد علم أن زوجها لا يملك رقبة المسكن — : ” أمكنى في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله ” . لا يقال إن المنزل كان لها ، فلذلك قال لها : ” أمكنى في بيتك ” فإن معمرأ روى عن الزهري أنها ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم أن زوجها قُتل ، وأنه تركها في مسكن ليس لها وأستاذته ؛ وذكر الحديث . ولنا من جهة المعنى أنه ترك داراً يملك سكناها ملكاً لا تيمع عليه فيه ؛ فلزم أن تمتد الزوجة فيه ؛ أصل ذلك إذا ملك رقبته .

الثامنة — وهذا إذا كان قد أدى الكراء ، وأما إذا كان لم يؤد الكراء فالذى في المدونة : أنه لا سكنى لها في مال الميت وإن كان موسراً ؛ لأن حقها إنما يتعلق بما يملكه من السكنى ملكاً تاماً ، وما لم ينقد عوضه لم يملكه ملكاً تاماً ، وإنما ملك العوض الذى بيده ، ولا حق في ذلك للزوجة إلا بالميراث دون السكنى ؛ لأن ذلك مالٌ وليس بسكنى . وروى محمد عن مالك أن الكراء لازم للبيت في ماله .

التاسعة — قوله صلى الله عليه وسلم للفرقة : ” أمكنى في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله ” يحتمل أنه أمرها بذلك لما كان زوجها قد أدى كراء المسكن ، أو كان أسكن فيه

إلى وفاته، أو أن أهل المنزل أباحوا لها العدة فيه بركاء أو غير كراء، أو ما شاء الله تعالى من ذلك مما رأى به أن المقام لازم لما فيه حتى تنقضى عدتها .

العاشرة — وأختلفوا في المرأة يأتيها نكح زوجها وهي في بيت غير بيت زوجها فأمرها بالرجوع إلى مسكنه وقواره مالك بن أنس ، وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز [رضي الله عنه] <sup>(١)</sup> . وقال سعيد بن المسيب والنخعي : تعتد حيث أتاها الخبر ، لا تبرح منه حتى تنقضى العدة . قال ابن المنذر : قول مالك صحيح ، إلا أن يكون نقلها الزوج إلى مكان فتلزم ذلك المكان . الحادية عشرة — ويجوز لها أن تخرج في حوائجها من وقت انتشار الناس بكرة إلى وقت هدوئهم بعد العتمة ، ولا تبيت إلا في ذلك المنزل . وفي البخاري - ومسلم عن أم عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يُحْدِثُ امرأةٌ على ميتٍ فوق ثلاثٍ إلا على زوجٍ أربعة أشهرٍ وعشراً ، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوبَ عَصَبٍ ، ولا تكتحل ، ولا تَمَسَّ طيباً إلا إذا طهرت <sup>(٢)</sup> بُبْدَةً من قُسْطٍ أو أَظْفَارٍ » . وفي حديث أم حبيبة : « لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحِدُّ على ميتٍ فوق ثلاثٍ إلا على زوجٍ أربعة أشهرٍ وعشراً » الحديث . الإحداد : ترك المرأة الزينة كلها من اللباس والطيب والحل والكنحل والخضاب بالحناء مادامت في عدتها ؛ لأن الزينة داعية إلى الأزواج ، فنهي عن ذلك قطعاً للذرائع ، وحمايةً لحُرُمَاتِ الله تعالى أن تتهك ، وليس دهن المرأة رأسها بالزيت والشيرج من الطيب في شيء . يقال : امرأة حادٌ ومُحَدٌّ . قال الأصمعي : ولم نعرف « حدث » . وفاعل « لا يحل » المصدر الذي يمكن صياغته من « يُحَدِّد » مع « أن » المرادة ؛ فكأنه قال : الإحداد .

الثانية عشرة — وصفه عليه السلام المرأة بالإيمان يدل على صحة أحد القولين عندنا في الكفاية المتوفى عنها زوجها إنها لا إحداد عليها ؛ وهو قول ابن كنانة وابن نافع ، ورواه أشهب عن مالك ، وبه قال أبو حنيفة وابن المنذر ، وروى عنه ابن القاسم أن عليها الإحداد

(١) في ٥ . (٢) العصب (فتح العين وسكون الصاد المهملين) زمن يروى ابن ماص غزها ، أي يربط ثم يصبغ ثم ينسج مصبوغاً فيخرج موشياً لبقاً ، ما مصبغ منه أبيض ولم ينسج : وإنما مصبغ السدى دون الهمة . (٣) البدة : الشيء اليسير . القسط والأظفار : فوفان من البخور . بدة منصوب على الاستثناء . تقدم عليه الظرف (شرح مسلم) .

كالمسلمة ، وبه قال الليث والشافعي وأبو ثور وعامة أصحابنا ؛ لأنه حكم من أحكام العدة فلزمت الكتابة للسلم كلزوم المسكن والعدة .

الثالثة عشرة — وفي قوله عليه السلام : ” فوق ثلاث إلا على زوج “ دليل على تحريم إحداد المسلمات على غير أزواجهن فوق ثلاث ، وإباحة الإحداد عليهن ثلاثا تبدأ بالعدد من الليلة التي تستقبلها إلى آخر ثالثها ؛ فإن مات حميها في بقية يوم<sup>(١)</sup> أو ليلة ألفته وحسبت من الليلة القابلة .

الرابعة عشرة — هذا الحديث بحكم عمومته يتناول الزوجات كلهن المتوفى عنهن أزواجهن ، فيدخل فيه الإمام والخراثر والكرار والصفار ؛ وهو مذهب الجمهور من العلماء . وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا إحداد على أمة ولا على صغيرة ؛ حكاه عنه القاضي أبو الوليد الباجي . قال ابن المنذر : أما الأمة الزوجة فهي داخلة في جملة الأزواج وفي عموم الأخبار ؛ وهو قول مالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي ؛ ولا أحفظ في ذلك من أحد خلافا ، ولا أعلمهم يختلفون في الإحداد على أم الولد إذا مات سيدها ؛ لأنها ليست بزوجة ، والأحاديث إنما جاءت في الأزواج . قال الباجي : الصغيرة إذا كانت ممن تعقل الأمر والنهي وتلتزم ما حُذِّر لها أمرت بذلك ، وإن كانت لا تدرك شيئا من ذلك لصغرها فروى ابن مَرْزُبْن عن عيسى يُحْتَبَأُ أهلها جميع ما تجتنبه الكبيرة ، وذلك لازم لها . والدليل على وجوب الإحداد على الصغيرة ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله امرأة عن بنت لها توفى عنها زوجها فأشكت عنها أنكحها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم ” لا “ مرتين أو ثلاثا ؛ كل ذلك يقول ” لا “ ولم يسأل عن سنّها ؛ ولو كان الحكم يفترق بالصغر والكبر لسأل عن سنّها حتى يبين الحكم ، وتأخير البيان في مثل هذا لا يجوز ، وأيضا فإن كل من لزمها العدة بالوفاة لزمها الإحداد كالكبيّرة .

الخامسة عشرة — قال ابن المنذر : ولا أعلم خلافا أن الخضاب داخل في جملة الزينة المنهى عنها . وأجمعوا على أنه لا يجوز لها لباس الثياب المُصَبَّغة والمَصْفَرَّة ، إلا ما صُوِّغ

(١) في ٥ : يوم أوله .



بالسواد فإنه رخص فيه عروة بن الزبير ومالك والشافعي، وكرهه الزهري. وقال الزهري: لا تلبس ثوب عصب، وهو خلاف الحديث. وفي المدونة قال مالك: لا تلبس رقيق عصب أيمى؛ ووسع في غليظه. قال ابن القاسم: لأن رقيقه بمنزلة الثياب المصبغة وتلبس رقيق الثياب وغليظه من الحرير والكتان والقطن. قال ابن المنذر: ورخص كل من أحفظ عنه في لباس البياض؛ قال القاضي عياض: ذهب الشافعي إلى أن كل صبغي كان زينة لا تسمه الحاذ رقيقا كان أو غليظا. ونحوه للقاضي عبد الوهاب قال: كل ما كان من الألوان تزين به النساء لأزواجهن فلتمتنع منه الحاذ. ومنع بعض مشايخنا المتأخرين جيد البياض الذي يُترن به، وكذلك الرفيع من السواد. وروى ابن المواز عن مالك: لا تلبس حليا وإن كان حديدا؛ وفي الجملة أن كل ما تلبسه المرأة على وجه ما يستعمل عليه الحلي من التجميل فلا تلبسه الحاذ. ولم ينص أصحابنا على الجواهر والياقيات والزمرد وهو داخل في معنى الحلي. والله أعلم.

السادسة عشرة - وأجمع الناس على وجوب الإحداد على المتوفى عنها زوجها، إلا الحسن فإنه قال: ليس بواجب؛ واحتج بما رواه عبد الله بن شاذان بن الهاد عن أسماء بنت عميس قالت: لما أصيب جعفر بن أبي طالب قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تسلي ثلاثا<sup>(١)</sup> ثم أصنعي ما شئت». قال ابن المنذر: كان الحسن البصري من بين سائر أهل العلم لا يرى الإحداد، وقال: المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها تكتحلان وتختضبان وتضعان ما شاءا. وقد ثبتت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم بالإحداد، وليس لأحد بلغته إلا التسليم؛ ولعل الحسن لم يبلغه، أو بلغته فتأولها بحديث أسماء بنت عميس أنها استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم أن تحبذ على جعفر وهي أمراته؛ فأذن لها ثلاثة أيام ثم بعث إليها بعد ثلاثة أيام أن تطهرى وأكتحلي. قال ابن المنذر؛ وقد دفع أهل العلم هذا الحديث بوجوه؛ وكان أحمد بن حنبل يقول: هذا الشاذ من الحديث لا يؤخذ به؛ وقاله إمام.

(١) تسلي: البسي ثياب الإحداد السود، وهي السلاب (كتاب).

السابعة عشرة — ذهب مالك والشافعي إلى أن لا إحداد على مطلقة رجعية كانت أو بائة واحدة أو أكثر؛ وهو قول ربيعة وعطاء . وذهب الكوفيون : أبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن سحّ وأبو ثور وأبو عبيد إلى أن المطلقة ثلاثا عليها الإحداد ؛ وهو قول سعيد ابن المسيب وسليمان بن يسار وابن سيرين والحكم بن عيينة . قال الحكم : هو عليها أوكد وأشد منه على المتوفى عنها زوجها ؛ ومن جهة المعنى أنهما جميعا في عدّة يحفظ بها النسب . وقال الشافعي وأحمد وإسحاق : الاحتياط أن تنق المطلقة الزينة . قال ابن المنذر: وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا " دليل على أن المطلقة ثلاثا والمطلقة على لا إحداد عليها .

الثامنة عشرة — أجمع العلماء على أن من طلق زوجته طلاقا يملك رجعتها ثم توفي قبل انقضاء العدة أن عليها عدّة الوفاة وترثه . واختلفوا في عدّة المطلقة ثلاثا في المرض ؛ فقالت طائفة تمتد عدّة الطلاق ؛ هذا قول مالك والشافعي ويعقوب وأبي عبيد وأبي ثور . قال ابن المنذر : وبه نقول ؛ لأن الله تعالى جعل عدّة المطلقات الأقرأ ، وقد أجمعوا على المطلقة ثلاثا لو مات لم يرثها المطلق ، وذلك لأنها غير زوجة ؛ وإذا كانت غير زوجة فهو غير زوج لها . وقال الثوري : تمتد بأقصى العدين . وقال التّهمان ومحمد : عليها أربعة أشهر وعشر تستكمل في ذلك ثلاث حيض .

التاسعة عشرة — واختلفوا في المرأة يبلغها وفاة زوجها أو طلاقه ؛ فقالت طائفة : العدة في الطلاق والوفاة من يوم يموت أو يطلق ؛ هذا قول ابن عمر وابن مسعود وابن عباس ، وبه قال مسروق وعطاء وجماعة من التابعين ، وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد والثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر . وفيه قول ثان وهو أن عدتها من يوم يبلغها الخبر ؛ روى هذا القول عن علي ، وبه قال الحسن البصري وقتادة وعطاء الخراساني وجلاس بن عمرو . وقال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز : إن قامت بينة فعدتها من يوم مات أو طلق ، وإن لم تقم بينة فمن يوم يأتيها الخبر ؛ والصحيح الأقل

(١) لأنه تعالى علق العدة بالوفاة أو الطلاق ، ولأنها لو علمت بموته فتركت الإحداد أنقضت العدة، فإذا تركته مع عدم العلم فهو أهون ؛ ألا ترى أن الصغيرة تنقض عتدها ولا إحداد عليها . وأيضا فقد أجمع العلماء على أنها لو كانت حاملا لا تعلم طلاق الزوج أو وفاته ثم وضعت حملها أن عتدها منقضية . ولا فرق بين هذه المسألة وبين المسألة المختلف فيها . ووجه من قال بالعدة من يوم يبلغها الخبر، أن العدة عبادة بترك الزينة وذلك لا يصح إلا بقصد نية، والقصد لا يكون إلا بعد العلم . والله أعلم .

الموفية عشرين — عدة الوفاة تلزم الحرة والأمة والصغيرة والكبيرة والتي لم تبلغ الحيض، والتي حاضت والياسة من الحيض والكثابة دخل بها أو لم يدخل بها إذا كانت غير حامل — [ وعدة جميعهن إلا الأمة ] أربعة أشهر وعشرة أيام؛ لعموم الآية في قوله تعالى : « يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » . وعدة الأمة المتوفى عنها زوجها شهران وخمس ليال . قال ابن العربي : نصف عدة الحرة إجماعا، إلا ما يحكى عن الأصم فإنه سوى فيها بين الحرة والأمة وقد سبقه الإجماع، لكن لصممه لم يسمع . قال الباغي : ولا نسلم في ذلك خلافا إلا ما يروى عن ابن سيرين، وليس بالثابت عنه أنه قال : عتدها عدة الحرة .

قلت : قول الأصم صحيح مع حيث النظر ؛ فإن الآيات الواردة في عدة الوفاة والطلاق بالأشهر والأقراء عامة في حق الأمة والحرة ؛ فعدة الحرة والأمة سواء على هذا النظر ؛ فإن العمومات لا فصل فيها بين الحرة والأمة، وكما استوت الأمة والحرة في النكاح فكذلك تستوى معها في العدة . والله أعلم . قال ابن العربي : وروى عن مالك أن الكثابة تعتد بثلاث حيض إذ بها يبرأ الرحم ؛ وهذا منه فاسد جدا، لأنه أخرجه من عموم آية الوفاة وهي منها، وأدخلها في عموم آية الطلاق وليست منها<sup>(٢)</sup> .

قلت : وعليه بناء ما في المدونة لا عدة عليها إن كانت غير مدخول بها ؛ لأنه قد علم براءة زوجها، وهذا يقتضي أن تزوج مسلما أو غيره إثر وفاته ؛ لأنه إذا لم يكن عليها عدة للوفاة ولا استبراء للدخول فقد حلت للأزواج .

(١) في ز : أنقضت . (٢) الزيادة عن الباغي .

(٣) هذه عبارة ابن العربي كما وردت في أحكام القرآن . وقد رردت مضطربة في الأصول .

الحادية والعشرون — وأختلفوا في عدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها؛ فقالت طائفة : عدتها أربعة أشهر وعشر؛ قاله جماعة من التابعين منهم سعيد والزهرى والحسن البصرى وغيرهم، وبه قال الأوزاعى وإسحاق . وروى أبو داود والدارقطنى عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص قال : لا تلبسوا علينا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم ، عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشر؛ يعنى في أم الولد؛ لفظ أبى داود . وقال الدارقطنى : موقوف . وهو الصواب ، وهو مرسل لأن قبيصة لم يسمع من عمرو . قال ابن المنذر : وضعف أحمد وأبو عبيد هذا الحديث . وروى عن على وابن مسعود أن عدتها ثلاث حيض ؛ وهو قول عطاء وإبراهيم النخعى وسفيان الثورى وأصحاب الرأى ؛ قالوا : لأنها عدة تحب في حال الحرية ، فوجب أن تكون عدة كاملة ؛ أصله عدة الحرة . وقال مالك والشافعى وأحمد وأبو ثور : عدتها حيضة ؛ وهو قول ابن عمر . وروى عن طاوس أن عدتها نصف عدة الحرة المتوفى عنها ؛ وبه قال قتادة . قال ابن المنذر : ويقول ابن عمر أقول ؛ لأنه الأقل مما قيل فيه وليس فيه سنة تتبع ولا إجماع يعتمد عليه . وذكر اختلافهم في عدتها في العتق كهو في الوفاة سواء ، إلا أن الأوزاعى جعل عدتها في العتق ثلاث حيض .

قلت : أجمع هذه الأقوال قول مالك ، لأن الله سبحانه قال : « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » فشرط في ترَبَّصِ الأقراء أن يكون عن طلاق ؛ فانتفى بذلك أن يكون عن غيره . وقال : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » فعلق وجوب ذلك بكون المتربصة زوجة ؛ فدل على أن الأمة بخلافها . وأيضا فإن هذه أمة موطوءة يملك اليمين فكان استبراءها بحيضة ؛ أصل ذلك الأمة .

الثانية والعشرون — إذا ثبت هذا فهل عدة أم الولد استبراء محض أو عدة ؛ فالذى ذكره أبو محمد في معونته أن الحيضة استبراء وليست بعدة . وفي المدونة أن أم الولد عليها العدة ، وأن عدتها حيضة كمدة الحرة ثلاث حيض . وفائدة الخلاف أنا إذا قلنا هي عدة فقد

قال مالك : لا أحب أن تواعد أحدا ينكحها حتى تحيض حيضة . قال ابن القاسم : وبلغني عنه أنه قال : لا تبيت إلا في بيتها ؛ فأثبت لمدة استبرائها حكم العدة .

الثالثة والعشرون — أجمع أهل العلم على أن نفقة المطلقة ثلاثا أو مطلقة للزوج عليها رجعة وهي حامل واجبة ؛ لقوله تعالى : « وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمِلَ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ <sup>(١)</sup> » .

وآختلفوا في وجوب نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها ؛ فقالت طائفة : لا نفقة لها ؛ كذلك قال جابر بن عبد الله وابن عباس وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن وعكرمة وعبد الملك ابن يعلى ويحيى الأنصاري وربيعه ومالك وأحمد وإسحاق ، وحكى أبو عبيد ذلك عن أصحاب الرأي . وفيه قول ثان وهو أن لها النفقة من جميع المال ؛ وروى هذا القول عن علي وعبد الله وبه قال ابن عمر وشريح وابن سيرين والشعبي وأبو العالية والنخعي وجلاس بن عمرو وحامد ابن أبي سليمان وأيوب السختياني وسفيان الثوري وأبو عبيد . قال ابن المنذر : وبالقول الأول أقول ؛ لأنهم أجمعوا على أن نفقة كل من كان يجبر على نفقته وهو حي مثل أولاده الأطفال وزوجته والديه تسقط عنه ؛ فكذلك تسقط عنه نفقة الحامل من أزواجه . وقال القاضي أبو محمد : لأن نفقة الحمل ليست بدَيْن ثابت فتعلق بماله بعد موته ، بدليل أنها تسقط عنه بالإعسار فإن تسقط بالموت أولى وأحرى .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : « أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » آخلف العلماء في الأربعة الأشهر والعشر التي جعلها الله ميقاتا لعدة المتوفى عنها زوجها ، هل تحتاج فيها إلى حيضة أم لا ؛ فقال بعضهم : لا تبرأ إذا كانت ممن توطأ إلا بحيضة تأتي بها في الأربعة الأشهر والعشر ، وإلا فهي مُسْتَرَابَة . وقال آخرون : ليس عليها أكثر من أربعة أشهر وعشر ، إلا أن تستريب نفسها ربيبة بئنة ؛ لأن هذه المدة لا بد فيها من الحيض في الأغلب من أمر النساء إلا أن تكون المرأة ممن لا تحيض أو ممن عرفت من نفسها أو عرفت منها أن حيضتها لا تأتيها إلا في أكثر من هذه المدة .

الخامسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَعَشْرًا ﴾ روى وكيع عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية أنه سئل : لم ضمت العشر إلى الأربعة أشهر ؟ قال : لأن الروح تنفخ فيها ، وسبأني في الحج بيان هذا إن شاء الله تعالى . وقال الأصمعي : ويقال إن ولد كل حامل يرتكض في نصف حملها فهي مَرِكْض . وقال غيره : أركضت فهي مَرِكْضَةٌ وأنشد :

وَمَرِكْضَةٌ صَرِيحِي أَبُوها • تَهَانُ لَهَا الْغَلَامَةُ وَالْغَلَامُ<sup>(٢)</sup>

وقال الخطابي : قوله « وَعَشْرًا » يريد والله أعلم — الأيام بلياليها . وقال المبرد : إنما أنت العشر لأن المراد به المدة . المعنى وعشر مدد ، كل مدة من يوم وليلة ، فالليلة مع يومها مدة معلومة من الدهر . وقيل : لم يقل عشرة تغليبا لحكم الليالي إذ الليلة أسبق من اليوم والأيام في ضمنها . « وَعَشْرًا » أخف في اللفظ ، فتغلب الليالي على الأيام إذا اجتمعت في التاريخ ، لأن ابتداء الشهور بالليل عند الاستهلال ، فلما كان أول الشهر الليلة غلب الليلة ، تقول : صمنا نحسا من الشهر ، فتغلب الليالي وإن كان الصوم بالنهار . وذهب مالك والشافعي والكوفيون إلى أن المراد بها الأيام والليالي . قال ابن المنذر : فلو عقد عاقد عليها النكاح على هذا القول وقد مضت أربعة أشهر وعشر ليالي كان باطلا حتى يمضي اليوم العاشر . وذهب بعض الفقهاء إلى أنه إذا انقضى لما أربعة أشهر وعشر ليالي حلت للأزواج ، وذلك لأنه رأى العدة مبهمة فغلب التأنيث وتأولها على الليالي . وإلى هذا ذهب الأوزاعي من الفقهاء وأبو بكر الأعم من المتكلمين . وروى عن ابن عباس أنه قرأ « أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَ لَيَالٍ » .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ وَالْمَعْرُوفِ وَآلَهُنَّ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ﴾ فيه ثلاث مسائل :

الأولى — أضاف تعالى الأجل إليهن إذ هو محدود مضروب في أمرهن ، وهو عبارة عن انقضاء العدة .

(١) راجع ج ١٢ ص ٦٦ فابعد . (٢) البيت لأوس بن غلفاء الهجيمي يصف فرسا . والصريحى : نسبة إلى الصريح وهو خل من خيل العرب معروف . (عن اللسان) .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ خطاب لجميع الناس ، والتلبس بهذا الحكم هو للحكام والأولياء . ﴿ فِيمَا فَعَلْتُمْ ﴾ يريد به التزوج لما دونه من التزين وأطراح الإحداد . ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ أى بما أذن فيه الشرع من اختيار أعيان الأزواج وتقدير الصداق دون مباشرة العقد؛ لأنه حق للأولياء كما تقدم .

الثالثة — وفي هذه الآية دليل على أن للأولياء منعه من التبرج والتشوف للزوج في زمان العدة . وفيها رد على إسحاق في قوله : إن المطلقة إذا طعت في الحيضة الثالثة بانت وأنقطعت رجعة الزوج الأول، إلا أنه لا يحمل لها أن تتزوج حتى تغتسل . وعن شريك أن لزوجها الرجعة ما لم تغتسل ولو بعد عشرين سنة ؛ قال الله تعالى : « فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِهِنَّ » وبلوغ الأجل هنا أنقضاء العدة بدخولها في الدم من الحيضة الثالثة ولم يذكر غسلا؛ فإذا أنقضت عدتها حلت للأزواج ولا جناح عليها فيما فعلت من ذلك . والحديث عن ابن عباس لو صحّ يحتمل أن يكون منه على الاستحباب، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنَّهُ أَنتُمْ سَتَذَكَّرُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ (١٢٥)

قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾ إلى قوله ( معروفاً ) فيه تسع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ ﴾ أى لا إثم ، والجناح الإثم ، وهو أصح في الشرع . وقيل : بل هو الأمر الشاق ، وهو أصح في اللغة ؛ قال الشماخ :

إذا تعلقوا براكبها خليجا • تذكر ما لديه من الجناح

(١) يشير إلى ما مضى عن ابن عباس من أن المرأة إذا طعت في الحيضة الثالثة بانت وأنقطعت رجعة الزوج ، وهذا قول إسحق المتقدم وهو ضعيف راجع ص ١١٧ س ١٦ من هذا الجزء .

وقوله (عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ) المخاطبة لجميع الناس؛ والمراد بحكمها هو الرجل الذي في نفسه تزوج معتدة؛ أي لا وزر عليكم في التعريض بالخطبة في عدة الوفاة. والتعريض: ضد التصريح، وهو إفهام المعنى بالشيء المحتمل له ولغيره وهو من عَرَّضَ الشيء، وهو جانبه؛ كأنه يحوم به على الشيء ولا يظهره. وقيل؛ هو من قولك عَرَّضْتَ الرجل، أي أهديت إليه تحفة، وفي الحديث: أن ركباً من المسلمين عَرَّضُوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر ثياباً بيضاء، أي أهدوا لها. فالمعرض بالكلام يوصل إلى صاحبه كلاماً يفهم معناه.

الثانية — قال ابن عطية: أجمعت الأمة على أن الكلام مع المعتدة بما هو نص في تزوجها وتنبه عليه لا يجوز، وكذلك أجمعت الأمة على أن الكلام معها بما هو رَفَتْ وذكّر جماع أو تحريض عليه لا يجوز، وكذلك ما أشبهه، وجوز ما عدا ذلك. ومن أعظمه قرباً إلى التصريح قول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس: "كوني عند أم شريك ولا تسبقيني بنفسك". ولا يجوز التعريض لخطبة الرجعية إجماعاً لأنها كالزوجة. وأما من كانت في عدة البينونة فالصحيح جواز التعريض لخطبتها والله أعلم. وروى في تفسير التعريض ألفاظ كثيرة جماعها يرجع إلى قسمين: الأول — أن يذكرها لوليها يقول له لا تسبقني بها. والثاني — أن يشير بذلك إليها دون واسطة؛ فيقول لها: إني أريد التزويج؛ أو إنك لجميلة، إنك لصالحة، إن الله لسائق إليك خيراً، إني فيك لراغب، ومن يرغب عنك! إنك لناقة، وإن حاجتي في النساء، وإن يقدر الله أمراً يكن. هذا هو تمثيل مالك وابن شهاب. وقال ابن عباس: لا بأس أن يقول: لا تسبقيني بنفسك، ولا بأس أن يهدي إليها، وأن يقوم بشغلها في العدة إذا كانت من شأنه؛ قاله إبراهيم. وجائز أن يمدح نفسه ويذكر مآثره على وجه التعريض بالزواج؛ وقد فعله أبو جعفر محمد بن علي بن حسين، قالت سكينه بنت حنظلة أستاذن عليّ محمد بن عليّ ولم تنقض عدتي من مهلك زوجي فقال: قد عرفت قرابتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرابتي من عليّ وموضعي في العرب. قلت



غفر الله لك يا أبا جعفر! إنك رجل يؤخذ عنك ، تخطبني في عدتي! قال : إنما أخبرتك بقراي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي . وقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم سلمة وهي متأبئة من أبي سلمة فقال : "لقد علمت أني رسول الله وخيرته وموضعي في قومي" كانت تلك خطبة ؛ أنرجه الذارقطني . والهدية إلى المستدة جائزة ، وهي من التعريض ؛ قاله ثمنون وكثير من العلماء وقاله إبراهيم . وكره مجاهد أن يقول لها : لا تسبقني بنفسك ورآه من المواعدة ميرا . قال القاضي أبو محمد بن عطية : وهذا عندي على أن يتأول قول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة أنه على جهة الرأي لها فيمن يترجها لا أنه أرادها لنفسه وإلا فهو خلاف لقول النبي صلى الله عليه وسلم .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾ الخِطْبَةُ (بكسر الخاء) : فعل الخاطب

من كلام وقصد واستلطاف بفعل أو قول . يقال : خطبها يخطبها خطبا وخطبة . ورجل خطاب كثير التصرف في الخطبة ؛ ومنه قول الشاعر :

بَرَّحَ بِالْعَيْنَيْنِ خَطَابُ الْكُثْبِ \* يَقُولُ إِنِّي خَاطِبٌ وَقَدْ كَذَبَ

\* وَإِنَّمَا يَخْطُبُ عَسَا مِنْ حَلَبِ <sup>(١)</sup>

والخِطْبُيبُ : الخاطِبُ . والخِطْبِيُّ : الخِطْبَةُ ؛ قال عدي بن زيد يذكر قصص جديمة الأبرش يخطبة الزباء :

لِخَطْبِي اتِي غَدَرْتُ وَخَانَتْ \* وَهَرُبَ ذَوَاتُ غَائِلَةٍ لِحِينَا

والخِطْبُ ؛ الرجل الذي يخطب المرأة ؛ ويقال أيضا : هي خطبته وخطبته التي يخطبها . والخِطْبَةُ فعلة بكسرة وقعدة : والخِطْبَةُ (بضم الخاء) هي الكلام الذي يقال في النكاح وغيره . قال النحاس : والخِطْبَةُ ما كان لها أول وآخر ؛ وكذا ما كان على فعلة نحو الأكلة والضفطة .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ تَكُنْ فِي أَنْفُسِكُمْ ﴾ معناه سترتم وأضمرتم من التزوج بها

بعد أنفضاء عدتها . والإكَّان : الستر والإخفاء ؛ يقال : كنته واكنته بمعنى واحد . وقيل :

(١) الكشب بضم ففتح : جمع كشة ، وهي كل قليل جمعت من طعام أولين أو غير ذلك . والعس (بضم العين) :

القدح الضخم . يريد أن الرجل يجهي بعله الخطبة وهو يريد القرى . قال ابن الأعرابي : يقال للرجل إذا جاء يطلب

القرى بعله الخطبة : إنه ليخطب كشة . (عن اللسان) . (٢) في ج : السر .

كنته أى صُنَّته حتى لا نصيبه آفة وإن لم يكن مستورا؛ ومنه بَيَضَ مَكْتُونٌ ودُرٌّ مَكْنُونٌ .  
وأَكْنَتَه أمرته وسترته . وقيل : كُنَّت الشيء ( من الأجرام ) إذا سترته شوب أو بيت  
أو أرض ونحوه . وأَكْنَت الأمر فى نفسى . ولم يسمع من العرب « كُنَّته فى نفسى » .  
ويقال : أَكَّنَ البيت الإنسان؛ ونحو هذا . فرفع الله الجُنَاحَ عَنِ أراد تزوج المعتدة مع  
التعريض ومع الإكَّان، ونهى عن المُوَاعَدَةِ التى هى تصريح بالترويج وبناء عليه وأتفاق على  
وَعَدَ . ورَخَّصَ لعلمه تعالى بَغْلَبَةِ النفوس وطَمَحِهَا وضعف البشر عن ملكها .

الخامسة - استدلت الشافعية بهذه الآية على أن التعريض لا يجب فيه حَدٌّ وقالوا :  
لما رفع الله تعالى الحرج فى التعريض فى النكاح دَلَّ على أن التعريض بالقذف لا يوجب  
الحَدَّ ؛ لأن الله سبحانه لم يجعل التعريض فى النكاح مقام التصريح . قلنا : هذا ساقط لأن  
الله سبحانه وتعالى لم يأذن فى التصريح بالنكاح فى الخطبة، وأذن فى التعريض الذى يفهم  
منه النكاح ، فهذا دليل على أن التعريض يفهم منه القذف ؛ والأعراض يجب صيانتها،  
وذلك يوجب حَدَّ المَعْرُضِ ؛ لئلا يتطرق الفَسَقَةُ إلى أخذ الأعراض بالتعريض الذى يفهم  
منه ما يفهم بالتصريح .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ ﴾ أى إما سِرًّا وإما إعلانا  
فى نفوسكم وبالسنتكم ؛ فرخص فى التعريض دون التصريح . الحسن : معناه ستخطبونهن .  
السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ لَا تُؤَاخِذُوهُنَّ سِرًّا ﴾ أى على سر لحذف الحرف ؛  
لأنه مما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف جر .

وآختلف العلماء فى معنى قوله تعالى : « سِرًّا » فقيل ؛ معناه نكاحا ، أى لا يقل الرجل لهذه  
المعتدة تزوجينى ؛ بل يعرض إن أراد ، ولا يأخذ ميثاقها وعهدها ألا تنكح غيره فى استسرار  
وخفية ؛ هذا قول ابن عباس وآبن جبير ومالك وأصحابه والشعبي ومجاهد وعكرمة والسدي  
وجمهور أهل العلم . « وسِرًّا » على هذا التأويل نصب على الحال ، أى مستسرين . وقيل :  
السِرُّ الزنا ، أى لا يكون منكم مواعدة على الزنا فى العتة ثم التزوج بعدها . قال معناه جابر

أَبْنُ زَيْدٍ وَأَبُو يَحْيَى لَاحِقُ بْنُ حُمَيْدٍ ، وَالْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ وَقَتَادَةُ وَالنَّخَعِيُّ وَالضُّحَّاكُ ،  
وَأَنَّ السَّرَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الزَّنا ، أَيْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ زَنَا ، وَأَخْتَارَهُ الطَّبْرِيُّ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ :  
فَلَا تَقْرَبْنَ جَارَةً إِنْ سَرَّهَا • عَلَيْكَ حَرَامٌ فَأَنْتِ كَحَنْ أَوْ تَابَدَا

وَقَالَ الْحَطَّابِيُّ :

وَيَحْرَمُ سِرُّ جَارَتِهِمْ عَلَيْهِمْ • وَيَأْكُلُ جَارُهُمْ أَنْفَ الْقِصَاصِ

وَقِيلَ : السَّرُّ الْجَمَاعُ ، أَيْ لَا تَصِفُوا أَنْفُسَكُمْ لِمَنْ بَكْتَرَةُ الْجَمَاعِ تَرْغِيًا لِمَنْ فِي النِّكَاحِ فَإِنَّ ذِكْرَ  
الْجَمَاعِ مَعَ غَيْرِ الزَّوْجِ فُحْشٌ ؛ هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَمْرُو الْقَهْصِيِّ :

أَلَا زَعَمْتَ بَسْبَاسَةَ الْيَوْمِ أَنْي • كَثُرْتُ وَالْأَيُّمِينَ السِّرَّ امْتَالِي

وَقَالَ رُؤْبَةُ :

• فَكُفِّ عَنْ إِسْرَارِهَا بَعْدَ الْعَسَقِ •

أَيُّ كَفٍّ عَنْ جَمَاعِهَا بَعْدَ مَلَازِمَتِهِ لَذَلِكَ . وَقَدْ يَكُونُ السَّرُّ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ، سِرًّا كَانَ أَوْ جَهْرًا ،  
قَالَ الْأَعْمَشِيُّ :

فَلَنْ يَطْلُبُوا سِرَّهَا لِلْغِنَى • وَلَنْ يُسَالِمُوهَا لِإِزْهَادِهَا

وَأَرَادَ أَنْ يَطْلُبُوا نِكَاحَهَا لَكَثْرَةِ مَا لَهَا ، وَلَنْ يُسَالِمُوهَا لِقِلَّةِ مَا لَهَا . وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ : مَعْنَى قَوْلِهِ  
« وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا » أَنْ لَا تَنْكَحُوهُنَّ وَتَكْتُمُونَ ذَلِكَ ؛ فَإِذَا حَلَّتْ أَظْهَرْتُمُوهُنَّ وَدَخَلْتُمُ  
بَيْنَهُنَّ ؛ وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ فَأَبْنُ زَيْدٍ عَلَى هَذَا قَائِلٌ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ وَإِنَّمَا شَدَّ فِي أَنْ  
سَمِيَ الْعَقْدُ مُوَاعِدَةً ، بِوِزْنِ قَلْبِي . وَحَكَى مَكِّيٌّ وَالثَّعْلَبِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : الْآيَةُ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ  
تَعَالَى : « وَلَا تَعْزِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ » .

الثَّامِنَةُ — قَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ عَطِيَّةٍ : أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى كِرَاهَةِ الْمُوَاعِدَةِ فِي الْعِدَّةِ  
لِلرَّأَةِ فِي نَفْسِهَا ، وَلِلْأَبِّ فِي ابْنَتِهِ الْبِكْرِ ، وَلِلسَّيِّدِ فِي أَمَتِهِ . قَالَ أَبُو الْمَوَازِ : وَأَمَّا الْوَلِيُّ الَّذِي  
لَا يَمْلِكُ الْجَبْرَ فَكَرْهُهُ وَإِنْ نَزَلَ لَمْ أَفْسَحْهُ . وَقَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَنْ يُوَاعِدُ فِي الْعِدَّةِ ثُمَّ  
يَتَرَوَّجُ بَعْدَهَا : فَرَأَاهَا أَحَبُّ إِلَيَّ ، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ ، وَتَكُونُ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً ؛ فَإِذَا

حلت خطبها مع الخطأ ؛ هذه رواية ابن وهب . وروى أشهب عن مالك أنه يفرق بينهما إيجاباً ؛ وقاله ابن القاسم . وحكى ابن الحارث مثله عن ابن الماجشون ، وزاد ما يقتضى أن التحريم يتأبد . وقال الشافعى : إن صرح بالخطبة وصرحت له بالإجابة ولم يعقد النكاح حتى تنقضى العدة فالنكاح ثابت والتصريح لهما مكروه ؛ لأن النكاح حادث بعد الخطبة ؛ قاله ابن المنذر .

التاسعة — قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ استثناء منقطع بمعنى لكن ؛ كقوله « إِلَّا خَطًّا »<sup>(١)</sup> أى لكن خطأ . والقول المعروف هو ما أبيح من التعريض . وقد ذكر الضحاك أن من القول المعروف أن يقول للعدّة : أحبسى على نفسك فإن لى بك رغبة ؛ فتقول هى : وأنا مثل ذلك ؛ وهذا شبه المواعدة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ فيه تسع مسائل : الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا ﴾ قد تقدم القول فى معنى العزم ؛ يقال : عزم الشيء وعزم عليه . والمعنى هنا : ولا تعزموا على عقدة النكاح . ومن الأمر البين أن القرآن أفصح كلام ؛ فما ورد فيه فلا معترض عليه ، ولا يشك فى صحته وفصاحته ؛ وقد قال الله تعالى : « وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ » وقال هنا : « وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ » والمعنى : لا تعزموا على عقدة النكاح فى زمان العدة ثم حذف على ما تقدم . وحكى سيبويه : ضُرب فلان الظاهر والبطن ؛ أى على . قال سيبويه : والحذف فى هذه الأشياء لا يقاس عليه . قال النحاس : ويجوز أن يكون « ولا تعقدوا عقدة النكاح » ؛ لأن معنى « تعزموا » وتعقدوا واحداً . ويقال : « تعزموا » بضم الزاى .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ يريد تمام العدة . والكتاب هنا هو الحَدّ الذى جعل والقدر الذى رُسم من المدة ؛ سماها كتاباً إذ قد حده وفرضه كتاب الله كما قال : « كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ »<sup>(١)</sup> وكما قال : « إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا »<sup>(٢)</sup> . فالكتاب : الفرض ، أى حتى يبلغ الفرض أجله ؛ « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ » أى فرض . وقيل :

في الكلام حذف ، أى حتى يبلغ فرض الكتاب أجله ؛ فالكتاب على هذا التأويل بمعنى القرآن . وعلى الأول لا حذف فهو أولى ، والله أعلم .

الثالثة - حرم الله تعالى عقد النكاح في العدة بقوله تعالى : «وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النَّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ» وهذا من المحكم المجمع على تأويله ، أن بلوغ أجله أنقضاء العدة . وأباح التعريض في العدة بقوله : «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ» الآية . ولم يختلف العلماء في إباحة ذلك ، واختلفوا في ألفاظ التعريض على ما تقدم . واختلفوا في الرجل يخاطب امرأة في عدتها جاهلا ، أو يواعدها ويعقد بعد العدة ؛ وقد تقدم هذا في الآية التي قبلها . واختلفوا إن عزم العقدة في العدة وعثر عليه ففسخ الحاكم نكاحه ؛ وذلك قبل الدخول وهي :

الرابعة - فقول عمر بن الخطاب وجماعة من العلماء أن ذلك لا يؤبد تحريما ، وأنه يكون خاطبا من الخطاب ؛ وقاله مالك وأبن القاسم في المدونة في آخر الباب الذي يليه «ضرب أجل المفقود» . وحكى ابن الخطاب عن مالك رواية أن التحريم يتأبد في العقد وإن فسخ قبل الدخول ؛ ووجهه أنه نكاح في العدة فوجب أن يتأبد به التحريم ؛ أصله إذا جئ بها . وأما إن عقد في العدة ودخل بعد أنقضائها وهي :

الخامسة - فقال قوم من أهل العلم : ذلك كاللدخول في العدة ؛ يتأبد التحريم بينهما . وقال قوم من أهل العلم : لا يتأبد بذلك تحريم . وقال مالك : يتأبد التحريم . وقال مرة : وما التحريم بذلك بالبين ؛ والقولان له في المدونة في طلاق السنة . وأما إن دخل في العدة وهي :

السادسة - فقال مالك والليث والأوزاعي : يفرق بينهما ولا تحمل له أبدا . قال مالك والليث : ولا بملك اليمين ؛ مع أنهم جوزوا الترويح بالزنى بها . واحتجوا بأن عمر ابن الخطاب قال : لا يجتمعان أبدا . قال سعيد : ولها مهرها بما أمتحل من فرجها ؛ أخرجه مالك في موطنه وسيأتي . وقال الثوري والكوفيون والشافعي : يفسق بينهما ولا يتأبد

التحريم بل يفسخ بينهما ثم تعتد منه، ثم يكون خاطبا من الخطاب . واحتجوا بإجماع العلماء على أنه لو زنى بها لم يحرم عليه تزويجها؛ فكذلك وطؤه إياها في العدة . قالوا : وهو قول علي . ذكره عبد الرزاق . وذكر عن ابن مسعود مثله ؛ وعن الحسن أيضا . وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن أشعث عن الشعبي عن مسروق أن عمر رجع عن ذلك وجعلهما يمتعان . وذكر القاضي أبو الوليد الباجي في المتقى فقال : لا يخلو الناحك في العدة إذا بنى بها أن يبنى بها في العدة أو بعدها؛ فإن كان بنى بها في العدة فإن المشهور من المذهب أن التحريم يتأبد ؛ وبه قال أحمد بن حنبل . وروى الشيخ أبو القاسم في تفريعه أن في التي يتزوجها الرجل في مدة من طلاق أو وفاة عالما بالتحريم روايتين ؛ إحداهما — أن تحريمه يتأبد على ما قدمناه . والثانية — أنه زان وطئه الحذف ولا يلحق به الولد، وله أن يتزوجها إذا آققت صلتها؛ وبه قال الشافعي وأبو حنيفة . ووجه الرواية الأولى — وهي المشهورة — ما ثبت من قضاء عمر بذلك، وقيامه بذلك في الناس، وكانت قضاياه تسير وتنتشر وتنقل في الأمصار، ولم يعلم له مخالف؛ فنبت أنه إجماع . قال القاضي أبو محمد : وقد روي مثل ذلك عن علي بن أبي طالب، ولا مخالف لهما مع شهرة ذلك وانتشاره؛ وهذا حكم الإجماع . ووجه الرواية الثانية أن هذا وطء ممنوع فلم يتأبد تحريمه؛ كما لو زوجت نفسها أو تزوجت متعة أو زنت . وقد قال القاضي أبو الحسن : إن مذهب مالك المشهور في ذلك ضعيف من جهة النظر . والله أعلم . وأسند أبو عمر : حدثنا عبد الوارث بن سفيان حدثنا قاسم بن أصبغ عن محمد بن إسماعيل عن نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن أشعث عن الشعبي عن مسروق قال : بلغ عمر بن الخطاب أن امرأة من قريش تزوجها رجل من ثقيف في عتتها فأرسل إليها ففترق بينهما وعاقبها وقال : لا تنكحها أبدا وجعل صداقها في بيت المال؛ وفشا ذلك في الناس فبلغ عليا فقال : يرحم الله أمير المؤمنين ! ما بال الصداق وبيت المال ! إنما جهلا فينبغي للإمام أن يردهما إلى السنة . قيل : فما تقول أنت فيهما ؟ فقال : لما الصداق بما استحل من فرجها، ويفترق بينهما ولا جلد عليهما، وتكفل عتتها من الأول، ثم تعتد من

الثاني عدة كاملة ثلاثة أقراء ثم يخطبها إن شاء . فبلغ ذلك عمر فخطب الناس فقال :  
أيها الناس ، ردّوا الجمالات إلى السنة . قال اليك الطبري : ولا خلاف بين الفقهاء أن من  
عقد على امرأة نكاحها وهي في عدة من غيره أن النكاح فاسد . وفي اتفاق عمرو على أن  
الحّدّ عنهما ما يدل على أن النكاح الفاسد لا يوجب الحّدّ ؛ إلا أنه مع الجهل بالتحريم  
متفق عليه ، ومع العلم به مختلف فيه . واختلفوا هل تمتّ منهما جميعا ، وهذه مسألة  
العِدّتين وهي :

السابعة — فروى المدنيون عن مالك أنها تم ببقية عدتها من الأول ، وتستأنف عدة  
أخرى من الآخر ؛ وهو قول الليث والحسن بن حنّ والشافعي وأحمد وإسحاق . وروى عن  
عليّ كما ذكرنا ، وعن عمرو على ما يأتي . وروى محمد بن القاسم وابن وهب عن مالك : أن  
عدتها من الثاني تكفيها من يوم تُفْرَق بينه وبينها ، سواء كانت بالجل أو بالأقراء أو بالشهور ؛  
وهو قول الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة . ومجتهم الإجماع على أن الأول لا ينكحها في بقية  
العدة منه ؛ فدل على أنها في عدة من الثاني ، ولولا ذلك لنكحها في عدتها منه . أجاب الأولون  
فقالوا : هذا غير لازم لأن منع الأول من أن ينكحها في بقية عدتها إنما وجب لما يتلوها  
من عدة الثاني ؛ وهما حقان قد وجبا عليها لزوجين كسائر حقوق الآدميين ، لا يدخل أحدهما  
في صاحبه . وخزج مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن سليمان بن يسار أن طليعة  
الأسدية كانت تحت رشيد النقي فطلقها فنكحت في عدتها فضر بها عمر بن الخطاب وضرب  
زوجها بالخفّة ضربات وفُرق بينهما ؛ ثم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أيما امرأة نكحت  
في عدتها فإن كان زوجها الذي تزوج بها لم يدخل بها فُرق بينهما ، ثم اعتدت ببقية عدتها من  
الزوج الأول ، ثم كان الآخر خاطبا من الخطّاب ؛ وإن كان دخل بها فُرق بينهما ثم اعتدت  
بقية عدتها من الأول ، ثم اعتدت من الآخر ثم لا يجتمعان أبدا . قال [مالك<sup>(١)</sup>] : وقال سعيد  
ابن المسيب : ولها مهرها بما استحل من فرجها . قال أبو عمر : وأما طليعة هذه فهي طليعة

بنت عبيد الله أخت طلحة بن عبيد الله التيمي، وفي بعض نسخ الموطأ من رواية يحيى: طليحة الأسيدي وذلك خطأ وجهل، ولا أعلم أحدا قاله.

الثامنة — قوله « فضربها عمر بالمخففة وضرب زوجها ضربات » يريد على وجه العقوبة لما ارتكبه من المحذور وهو النكاح في العدة. وقال الزهري: « فلا أدري كم بلغ ذلك الجلد. قال: وجلد عبد الملك في ذلك كل واحد منهما أربعين جلدة. قال: فسئل عن ذلك قيس بن ذؤيب فقال: لو كنتم خففتم فجلدتم عشرين! وقال ابن حبيب في التي تروج في العدة فمسها الرجل أو يقبل أو يباشر أو يغمز أو ينظر على وجه اللذة أن على الزوجين العقوبة وعلى الولي وعلى الشهود ومن علم منهم أنها في عدة، ومن جهل منهم ذلك فلا عقوبة عليه. وقال ابن المواز: يجلد الزوجان الحد إن كانا تيمداً ذلك؛ فيحمل قول ابن حبيب على من علم بالعدة، ولعله جهل التحريم ولم يتعمد ارتكاب المحذور فذلك الذي يعاقب؛ وعلى ذلك كان ضرب عمر المرأة وزوجها بالمخففة ضربات. وتكون العقوبة والأدب في ذلك بحسب حال المعاقب. ويحمل قول ابن المواز على أنها علما التحريم وأفتحا ارتكاب المحذور جرأة وإقداما. وقد قال الشيخ أبو القاسم: إنهما روايتان في التعمد؛ أحدهما يُحمد، والثانية يعاقب ولا يُحمد.

التاسعة — قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾ هذا نهاية التحذير من الوقوع فيما نهى عنه.

قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَزَّ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفَرِّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً مِّمَّنَّهِنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ مَتَعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(١٧)</sup>  
فيه إحدى عشرة مسألة:

الأولى — قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ هذا أيضا من أحكام المطلقات؛ وهو ابتداء إخبار برفع الحرج عن المطلق قبل البناء والجماع، فرض مهرا أولم



يفرض ؛ ولما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التزوج لمعنى الذوق وقضاء الشهوة ، وأمر بالتزوج لطلب العصمة والتماس ثواب الله وقصد دوام الصحة ؛ وقع في نفوس المؤمنين أن من طلق قبل البناء قد واقع جزءا من هذا المكروه ؛ فنزل الآية رافعة للجنح في ذلك إذا كان أصل النكاح على المقصد الحسن . وقال قوم : « لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ » معناه لا طلب لجميع المهر بل عليكم نصف المفروض لمن فرض لها ، والمتعة لمن لم يفرض لها . وقيل : لما كان أمر المهر مؤكدا في الشرع فقد يتوهم أنه لا بد من مهر إما مسمى وإما مهر المثل ؛ فرفع الحرج عن المطلق في وقت التطليق وإن لم يكن في النكاح مهر . وقال قوم : « لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ » معناه في أن ترسلوا الطلاق في وقت الحيض ، بخلاف المدخول بها ؛ إذ غير المدخول بها لا عدة عليها .

الثانية - المطلقات أربع : مطلقة مدخول بها مفروض لها وقد ذكر الله حكمها قبل هذه الآية ، وأنه لا يسترد منها شيء من المهر ، وأن عدتها ثلاثة قروء . ومطلقة غير مفروض لها ولا مدخول بها فهذه الآية في شأنها ولا مهر لها ، بل أمر الرب تعالى بإمتاعها ، وبين في سورة « الأحزاب » أن غير المدخول بها إذا طلقت فلا عدة عليها ، وسيأتي <sup>(١)</sup> . ومطلقة مفروض لها غير مدخول بها ذكرها بعد هذه الآية إذ قال : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً » ، ومطلقة مدخول بها غير مفروض لها ذكرها الله في قوله : « قَالَا اسْمِعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ » ؛ فذكر تعالى في هذه الآية والتي بعدها مطلقة قبل المسيس وقبل الفرض ، ومطلقة قبل المسيس وبعد الفرض ؛ فجعل للأولى المتعة ، وجعل للثانية نصف الصداق لما لحق الزوجة من دحض العقد ، ووَضَمَ الحل الحاصل للزوج بالعقد ؛ وقابل المسيس بالمهر الواجب .

الثالثة - لما قسم الله تعالى حال المطلقة هنا قسمين : مطلقة مسمى لها المهر ، ومطلقة لم يُسم لها ، دلّ على أن نكاح التفويض جائز ، وهو كل نكاح عقد من غير ذكر الصداق ، ولا خلاف فيه ، ويُفرض بعد ذلك الصداق ، فإن فُرض التحق بالعقد وجاز ، وإن لم يُفرض لها وكان الطلاق ، لم يجب صداق إجماعا ؛ قاله القاضي أبو بكر بن العربي . وحكى

المهدي عن حماد بن أبي سليمان أنه إذا طلقها ولم يدخل بها ولم يكن فرض لها أُجبر على نصف صداق مثلها . وإن فرض بعد عقد النكاح وقبل وقوع الطلاق فقال أبو حنيفة : لا يتنصف بالطلاق ؛ لأنه لم يجب بالعقد ؛ وهذا خلاف الظاهر من قوله تعالى : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً » . وخلاف القياس أيضاً ؛ فإن الفرض بعد العقد يلحق بالعقد فوجب أن يتنصف بالطلاق ؛ أصله الفرض المقتن بال عقد .

الرابعة — إن وقع الموت قبل الفرض فذكر الترمذی عن ابن مسعود « أنه سئل عن رجل تزوج امرأة لم يفرض لها ولم يدخل بها حتى مات ؛ فقال ابن مسعود : لها مثل صداق نساءها ، لا وكس ولا شطط ، وعليها العدة ولها الميراث ؛ فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروء بنت واشق امرأة ميتا مثل الذي قضيت ؛ ففرح بها ابن مسعود . قال الترمذی : حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح ، وقد روى عنه من غير وجه ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، وبه يقول الثوري وأحمد وإسحاق ، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر : إذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقا حتى مات قالوا : لها الميراث ولا صداق لها وعليها العدة ؛ وهو قول الشافعي . وقال : ولو ثبت حديث بروء بنت واشق لكانت الحجة فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . ويرى عن الشافعي أنه رجع بمصر بعد عن هذا القول ، وقال بحديث بروء بنت واشق » .

قلت — اختلف في تثبيت حديث بروء ؛ فقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب في شرح رسالة ابن أبي زيد : وأما حديث بروء بنت واشق فقد رده حفاظ الحديث وأئمة أهل العلم . وقال الواقدي : وقع هذا الحديث بالمدينة فلم يقبله أحد من العلماء ؛ وصححه الترمذی كما ذكرنا عنه وابن المنذر . قال ابن المنذر : وقد ثبت مثل قول [ عبد الله <sup>(٢)</sup> ] بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه نقول . وذكر أنه قول أبي ثور وأصحاب الرأي .

(١) بروء بنت أخته وهو الصحيح عند الثوريين وخطأوا الكسر ، والكسر عند المحدثين ورووه صحابا . راجع الطاج مادة برع . (٢) في ب ر ه : الخير (٣) في ب ر ه .

وذكر عن الزهري والأوزاعي ومالك والشافعي مثل قول عليّ وزيد وأبن عباس وأبن عمر .  
وفي المسألة قول ثالث وهو أنه لا يكون ميراث حتى يكون مهر؛ قاله مسروق .

قلت : ومن الجملة لما ذهب إليه مالك أنه فراق في نكاح قبل الفرض فلم يجب فيه صداق؛  
أصله الطلاق؛ لكن إذا صح الحديث فالقياس في مقابلته فاسد . وقد حكى أبو محمد عبد الحميد  
عن المذهب ما يوافق الحديث، والحمد لله . وقال أبو عمر : حديث برّوع رواه عبد الرزاق  
عن الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، الحديث . وفيه : فقام معقل  
أبن سينان . وقال فيه أبن مهدي عن الثوري عن فراس عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله  
فقال معقل بن يسار ، والصواب عندى قول من قال معقل بن سينان لا معقل بن يسار ؛  
لأن معقل بن يسار رجل من مُزينة، وهذا الحديث إنما جاء في امرأة من أُنْجَع لا من مُزينة؛  
وكذلك رواه داود عن الشعبي عن علقمة؛ وفيه : فقال ناس من أُنْجَع ، ومعقل بن سينان  
قتل يوم الحزّة ؛ وفي يوم الحزّة يقول الشاعر :

إلا تلكم الأنصارُ تَبْكِي سَرَاتَهَا • وَأُنْجَعُ تَبْكِي مَعْقِلَ بْنَ سِنَانٍ

الخامسة — قوله تعالى : ( مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ ) « ما » بمعنى الذى ، أى إن طلقتم  
النساء اللاتي لم تمسوهن . و « تمسوهن » قرئ بفتح التاء من الثلاثي ، وهى قراءة نافع  
وأبن كثير وأبى عمرو وطام وأبن عامر . وقرأ حمزة والكسائي « تماسوهن » من المفاعلة؛  
لأن الوطء تمّ بهما؛ وقد يرد في باب المفاعلة فاعل بمعنى فعل؛ نحو طارقت النمل، وعاقبت  
اللقص . والقراءة الأولى تقتضى معنى المفاعلة في هذا الباب بالمعنى المفهوم من المس؛ ورجحها  
أبو عليّ؛ لأن أفعال هذا المعنى جاءت ثلاثية على هذا الوزن، جاء : نَكَحَ وَسَفَدَ وَقَرَعَ وَدَفَطَ<sup>(١)</sup>  
وَضَرَبَ الْفَعْلُ؛ والقراءتان حسنتان . و « أو » في « أَوْ تَفْرِضُوا » قيل هو بمعنى الواو؛ أى ما لم  
تمسوهن ولم تفرضوا لهن؛ كقوله تعالى : « وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا بَقَاءَهَا بِأَسْنًا بَيِّنًا أَوْ هُمْ  
قَاتِلُونَ »<sup>(٢)</sup> أى وهم قاتلون . وقوله : « وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُونَ »<sup>(٣)</sup> أى ويزيدون .

(١) دُفَطَ (بالذال المهملة والفاء . وقيل بالذال المعجمة والفاء) وهى بمعنى سفد .

(٢) راجع ج ٧ ص ١٦٢ (٣) راجع ج ١٥ ص ١٣٠

وقوله : « وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ أُمَّيَا أَوْ تُكْفُرُوا »<sup>(١)</sup> أى وكفورا . وقوله : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ »<sup>(٢)</sup> معناه وجاء أحد منكم من الغائط وأنت مريض أو مسافر . وقوله : « إِلَّا مَا حَلَلْتَ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظِيمٍ »<sup>(٣)</sup> وما كان مثله . ويعتقد هذا بأنه تعالى عطف عليها بعد ذلك المفروض لها فقال : « وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً » . فلو كان الأول ليبان طلاق المفروض لها قبل المسيس لها كثره .

السادسة — قوله تعالى : « وَمَتَّعُوهُنَّ » معناه أعطوهن شيئا يكون متاعا لهن . وحمله ابن عمر وعلى بن أبى طالب والحسن بن أبى الحسن وسعيد بن جبير وأبو قلابة والزهرى وقتادة والضحاك بن مزاحم على الوجوب . وحمله أبو عبيد ومالك بن أنس وأصحابه والقاضى شريح وغيرهم على التنب . تمسك أهل القول الأول بمقتضى الأمر . وتمسك أهل القول الثانى بقوله تعالى : « حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ » و « عَلَى الْمُتَّقِينَ » ولو كانت واجبة لأطلقها على الخلق أجمعين . والقول الأول أولى ؛ لأن عمومات الأمر بالإمتاع فى قوله : « مَتَّعُوهُنَّ » وإضافة الإمتاع إليهن بلام التملك فى قوله : « وَلِلطَّلَقَاتِ مَتَاعٌ » أظهر فى الوجوب منه فى التنب . وقوله : « عَلَى الْمُتَّقِينَ » تأكيد لإيجابها ؛ لأن كل واحد يجب عليه أن يتق الله فى الإشراف به ومعاصيه ؛ وقد قال تعالى فى القرآن : « هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ »<sup>(٤)</sup> .

السابعة — وأختلفوا فى الضمير المتصل بقوله « وَمَتَّعُوهُنَّ » من المراد به من النساء ؟ فقال ابن عباس وأبن عمر وجابر بن زيد والحسن والشافعى وأحمد وعطاء وإسحاق وأصحاب الرأى : المنة واجبة للطلقة قبل البناء والفرض ، ومندوبة فى حق غيرها . وقال مالك وأصحابه : المنة مندوب إليها فى كل مطلقة وإن دخل بها ، إلا فى التى لم يدخل بها وقد فُرض لها فحسبها ما فُرض لها ولا منة لها . وقال أبو نؤر : لها المنة ولكل مطلقة . وأجمع أهل العلم على أن التى لم يفرض لها ولم يدخل بها لا شيء لها غير المنة . قال الزهرى : يقضى لها بها القاضى . وقال جمهور الناس : لا يقضى بها لها .

(١) راجع ١٩٦ ص ١٤٦ (٢) راجع ٦ ص ١٩٩

(٣) راجع ٧ ص ١٢٤ (٤) راجع ١ ص ١٦١

قلت : هذا الإجماع إنما هو في الحرة ، فأما الأمة إذا طلقت قبل الفرض والميسيس فالجمهور على أن لها المُنْعَةَ . وقال الأوزاعي والثوري : لا منعة لها لأنها تكون لسبيدها وهو لا يستحق مالاً في مقابلة تأدي مملوكته بالطلاق . وأما ربط مذهب مالك فقال ابن شعبان : المنعة بإزاء غم الطلاق ، ولذلك ليس للختلعة والمبارنة والملاعنة منعة قبل البناء ولا بعده ، لأنها هي التي أختارت الطلاق . وقال الترمذي وعطاء والنخعي : للختلعة منعة . وقال أصحاب الرأي : للاعنة منعة . قال ابن القاسم : ولا منعة في نكاح مفسوخ . قال ابن المواز : ولا فيما يدخله الفسخ بعد صحة العقد ، مثل ملك أحد الزوجين صاحبه . قال ابن القاسم : وأصل ذلك قوله تعالى : « وَلِلطَّلَاقِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ » فكان هذا الحكم مختصاً بالطلاق دون الفسخ . وروى ابن وهب عن مالك أن المخيرة لها المنعة بخلاف الأمة تمتنع تحت العبد فتختار هي نفسها ، فهذه لا منعة لها . وأما الحرة تُخَيَّرُ أو تملك أو يترجى عليها أمة فتختار هي نفسها في ذلك كله ظاهراً المنعة ، لأن الزوج سبب للفراق .

الثامنة — قال مالك : ليس للعة عندنا حدٌ معروف في قليلها ولا كثيرها . وقد اختلف الناس في هذا ؛ فقال ابن عمر : أدنى ما يجزئ في المنعة ثلاثون درهماً أو شبهها . وقال ابن عباس : أرفع المنعة خادم ثم كسوة ثم نفقة . عطاء : أوسطها الدرع والخمار والمحفة . أبو حنيفة : ذلك أدناها . وقال ابن محرز : على صاحب الديوان ثلاثة دنانير ، وعلى العبد المنعة . وقال الحسن : يُمتنع كل بقدره ، هذا بخادم وهذا بأثواب وهذا بثوب وهذا بنفقة ؛ وكذلك يقول مالك بن أنس ، وهو مقتضى القرآن فإن الله سبحانه لم يقدرها ولا حددها وإنما قال : « عَلَى الْمُوسِيعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ » . ومنع الحسن بن عليّ بعشرين ألفاً ويزقاق من عسل . ومنع شريح بنجسمائة درهم . وقد قيل : إن حالة المرأة مُعْتَبَرَةٌ أيضاً ؛ قاله بعض الشافعية ، قالوا : لو اعتبرنا حال الرجل وحده لزم منه أنه لو تزوج امرأتين أحدهما شريفة والأخرى دنية ثم طلقهما قبل الميسيس ولم يُسمَ لهما أن يكونا متساويتين في المنعة فيجب للدنية ما يجب للشريفة وهذا خلاف ما قال الله تعالى : « مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ » ويلزم منه أن

الموسر العظيم اليسار إذا تزوج امرأة ذنية أن يكون مثلها ؛ لأنه إذا طلقها قبل الدخول والقرض لزمته المتعة على قدر حاله ومهر مثلها ؛ فتكون المتعة على هذا أضعاف مهر مثلها ؛ فتكون قد استحققت قبل الدخول أضعاف ما تستحقه بعد الدخول من مهر المثل الذي فيه غاية الابتذال وهو الوطء . وقال أصحاب الرأي وغيرهم : مُتَعَةٌ تَطْلُقُ قبل الدخول والقرض نصف مهر مثلها لا غير ؛ لأن مهر المثل مستحقٌ بالمقد ، والمتعة هي بعض مهر المثل ؛ فيجب لها كما يجب نصف المسمى إذا طلق قبل الدخول ، وهذا يردده قوله تعالى : « عَلَى الْمُوسِيعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ » وهذا دليل على رفض التحديد ؛ والله بحقائق الأمور عليم .

وقد ذكر الثعلبي حديثنا قال : نزلت « لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ » الآية ، في رجل من الأنصار تزوج امرأة من بنى حنيفة ولم يسم لها مهرًا ثم طلقها قبل أن يمسها فنزلت الآية ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مُتَعَهَا وَلَوْ بَقْلَنَسُوتِكَ » . وروى الدارقطني عن سويد بن غفلة قال : كانت عائشة الخثعمية عند الحسن بن علي بن أبي طالب فلما أضيئ على وبيع الحسن بالخلافة قالت : لِيَتَنِكَ الْخِلاَفَةُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! فقال : يُقْتَلُ عَلَى وَتُظْهَرُ الشَّامَةُ ! إذ هي فانت طالق ثلاثا . قال : فَتَلَفَعْتُ بِسَاجِهَا وَقَعَدْتُ حَتَّى اقْضَيْتُ عِدَّتَهَا ؛ فَبَعَثْتُ إِلَيْهَا بِمِئَةِ آلَافٍ مُتَعَةً ، وَبَقِيَّةٍ مَا بَقِيَ لَهَا مِنْ صَدَاقِهَا . فقالت :

• مَتَاعٌ قَلِيلٌ مِنْ حَبِيبِ مُفَارِقِي •

فلما بلغه قولها بكى وقال : لولا أني سمعت جدى - أو حدثني أبى أنه سمع جدى - يقول : أيما رجل طلق امرأته ثلاثا مبهمه أو ثلاثا عند الأقراء لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره لراجعته . وفي رواية : أخبره الرسول فبكى وقال : لولا أني أبنت الطلاق لها لراجعته ، ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أيما رجل طلق امرأته ثلاثا عند كل طهر تطليقة أو عند رأس كل شهر تطليقة أو طلقها ثلاثا جميعا لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره » .

(١) في جوده : « بجلبابها » . والساج : الطليسان الضخم الغليظ . وقيل هو الطليسان القوي يفسج كذلك .

التاسعة - من جهل المتعة حتى مضت أعوام فليدفع ذلك إليها وإن تزوجت ، وإلى وريثها إن ماتت ، رواه ابن الموزان عن ابن القاسم . وقال أصبغ : لا شيء عليه إن ماتت لأنها تسلبه للزوجة عن الطلاق وقد فات ذلك . ووجه الأول أنه حق ثبت عليه وينتقل عنها إلى وريثها كسائر الحقوق ، وهذا يشعر بوجودها في المذهب ، والله أعلم .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿ عَلَى الْمَوْسَى قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ ﴾ دليل على وجوب المتعة . وقرأ الجمهور «الموسى» بسكون الواو وكسر السين ، وهو الذى اتسعت حاله ، يقال : فلان ينفق على قدره ، أى على وسعه . وقرأ أبو حنيفة بفتح الواو وشد السين وفتحها . وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبى بكر «قَدْرُهُ» بسكون الدال في الموضعين . وقرأ ابن عامر وحمة والكسائى وعاصم في رواية حفص بفتح الدال فيهما . قال أبو الحسن الأختفش وزيه : هما بمعنى ، لعتان فصيحتان ، وكذلك حكى أبو زيد ، يقول : خذ قَدْرَ كذا وقَدْرَ كذا ، بمعنى . وقرأ في كتاب الله : «فَسَأَلَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدْرِهَا» وقَدْرِهَا ، وقال تعالى : «وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ» ولو حركت الدال لكان جائزا . و «المُقْتِر» المِئِل القليل المال . و ﴿مَتَاعًا﴾ نصب على المصدر ، أى متعوهن متاعا ﴿بِالمَعْرُوفِ﴾ أى بما عرف في الشرع من الاقتصاد .

الحادية عشر - قوله تعالى : ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ أى يحق ذلك عليهم حقا ، يقال : حققت عليه القضاء وأحققت ، أى أوجبت ، وفى هذا دليل على وجوب المتعة مع الأمر بها ، فقوله : «حقا» تأكيد للوجوب . ومعنى «عَلَى الْمُحْسِنِينَ» و «عَلَى الْمُتَّقِينَ» أى على المؤمنين ، إذ ليس لأحد أن يقول : لست بمحسن ولا متق ، والناس مأمورون بأن يكونوا جميعا محسنين متقين ، فيحسنون بأداء فرائض الله ويحتنبون معاصيه حتى لا يدخلوا النار ، فواجب على الخلق أجمعين أن يكونوا محسنين متقين . و «حقا» صفة لقوله «متاعا» أو نصب على المصدر ، وذلك أدخل في التأكيد للأمر ، والله أعلم .

قوله تعالى : وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاجِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٧﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى - اختلف الناس في هذه الآية ؛ فقالت فرقة منها مالك وغيره : إنها مخرجة المطلقة بعد الفرض من حكم التمتع ؛ إذ يناولها قوله تعالى : « وَمَتَّعُوهُنَّ » . وقال ابن المسيب : نسخت هذه الآية الآية التي في « الأحزاب » لأن تلك تضمنت تمتع كل من لم يدخل بها . وقال قتادة : نسخت هذه الآية الآية التي قبلها .

قلت : قول سعيد وقاتدة فيه نظر ؛ إذ شروط النسخ غير موجودة والجمع ممكن . وقال ابن القاسم في المدونة : كان المتاع لكل مطلقة بقوله تعالى : « وَلِلطَّلَقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ » . ولغير المدخول بها بالآية التي في سورة « الأحزاب » فاستثنى الله تعالى المفروض لها قبل الدخول بها بهذه الآية ، وأثبت للفروض لها نصف ما فرض فقط . وقال فريق من العلماء منهم أبو ثور : المتعة لكل مطلقة عموما ، وهذه الآية إنما بينت أن المفروض لها تأخذ نصف ما فرض لها ، ولم يمن بالآية إسقاط متعتها ، بل لها المتعة ونصف المفروض .

الثانية - قوله تعالى : « فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ » أى فالواجب نصف ما فرضتم ، أى من المهر فالنصف للزوج والنصف للمرأة بإجماع . والنصف الجزء من اثنين ؛ فيقال : نصف الماء القدح أى بلغ نصفه . ونصف الإزار الساق ؛ وكل شئ بلغ نصف غيره فقد نصفه . وقرأ الجمهور « فَنِصْفُ » بالرفع . وقرأت فرقة « فَنِصْفَ » بنصب الفاء ؛ المعنى فأدفعوا نصف . وقرأ على بن أبي طالب وزيد بن ثابت « فَنِصْفُ » بضم النون في جميع القرآن وهى لغة . وكذلك روى الأصمعي قراءة عن أبي عمرو بن العلاء يقال : نصف ونُصف ونُصيف ،



لغات ثلاث في النصف؛ وفي الحديث: "لو أن أحدكم أفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه" أي نصفه . والنصيف أيضا القناع .

الثالثة — إذا أصدقها ثم طلقها قبل الدخول ونما الصداق في يدها فقال مالك : كل عرض أصدقها أو عبد فئاؤهما لها جميعا ونقصانه بينهما، وتوآه عليهما جميعا ليس على المرأة منه شيء . فإن أصدقها عينا ذهباً أو ورقاً فأشترت به عبداً أو داراً أو أشترت به منه أو من غيره طيباً أو شواراً<sup>(١)</sup> أو غير ذلك مما لها التصرف فيه لجهازها وصلاح شأنها في بقائها معه فذلك كله بمنزلة ما لو أصدقها إياه، وتوآؤه ونقصانه بينهما . وإن طلقها قبل الدخول لم يكن لها إلا نصفه، وليس عليها أن تفرم له نصف ما قبضته منه، وإن أشترت به أو منه شيئاً تختص به فعليها أن تفرم له نصف صداقها الذي قبضت منه، وكذلك لو أشترت من غيره عبداً أو داراً بالآلف الذي أصدقها ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف الآلف .

الرابعة — لا خلاف أن من دخل بزوجه ثم مات عنها وقد سُمي لها أن لها ذلك المسمى كاملاً والميراث، وعليها العدة .

وآختلفوا في الرجل يخلو بالمرأة ولم يجامعها حتى فارقتها؛ فقال الكوفيون ومالك : عليه جميع المهر، وعليها العدة؛ لخبر ابن مسعود قال: قضى الخلفاء الراشدون فيمن أغلق باباً أو أرحى سترًا أن لها الميراث وعليها العدة؛ ورؤي مرفوعاً خرجه الدارقطني وسيأتي في « النساء » .<sup>(٢)</sup> والشافعي لا يوجب مهرًا كاملاً، ولا عدة إذا لم يكن دخولٌ؛ لظاهر القرآن . قال شريح : لم أسمع الله سبحانه وتعالى ذكر في كتابه باباً ولا سترًا، إذا زعم أنه لم يمسها فلها نصف الصداق؛ وهو مذهب ابن عباس . وسيأتي ما علمنا في هذا في سورة « النساء » إن شاء الله تعالى عند قوله تعالى : « وَقَدْ أَقْضَى بِعَظْمِكُمْ إِلَى بَعْضٍ » .

الخامسة — قوله تعالى : « إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ أَوْ يَغْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النَّكَاحِ » الآية . « إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ » استثناء منقطع، لأن عفون عن النصف ليس من جنس أخذهن . و « يَغْفُونَ » معناه يتركن ويصفحن، ووزنه يفعلن . والمعنى إلا أن يتركن النصف الذي

وجب لمن عند الزوج، ولم تسقط النون مع « أن »؛ لأن جمع المؤنث في المضارع على حالة واحدة في الرفع والنصب والحزم، فهي ضميرٌ وليست بعلامة إعراب فلذلك لم تسقط؛ ولأنه لو سقطت النون لأشبهه بالمدح. والعافيات في هذه الآية كل امرأة تملك أمر نفسها، فأذن الله سبحانه وتعالى لمن إسقاطه بعد وجوبه؛ إذ جملة خالص حقهن، فيتصرفن فيه بالإمضاء والإسقاط كيف شئن، إذا ملكن أمر أنفسهن وكئن بالغات عاقلات راشدات. وقال ابن عباس وجماعة من الفقهاء والتابعين: ويجوز عفو البكر التي لا ولي لها؛ وحكاه ثعنبون في المدونة عن غير ابن القاسم بعد أن ذكر لابن القاسم أن وضعها نصف الصداق لا يجوز. وأما التي في حجر أب أو وصي فلا يجوز وضعها لنصف صداقها قولاً واحداً، ولا خلاف فيه فيما أعلم.

السادسة — قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَفْوَ الَّذِي يَدَّهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ معطوف على الأول مبنى، وهذا معربٌ. وقرأ الحسن « أو يفو » ساكنة الواو، كأنه استنقل الفتحة في الواو. واختلف الناس في المراد بقوله تعالى: « أَوْ يَفْوَ الَّذِي يَدَّهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ » فروى الدارقطني عن جبير ابن مطعم أنه تزوج امرأة من بني نصر فطلقها قبل أن يدخل بها فأرسل إليها بالصداق كاملاً وقال: أنا أحق بالعفو منها، قال الله تعالى: « إِلَّا أَنْ يَفْوَ أَنْ يَفْوَ الَّذِي يَدَّهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ » وأنا أحق بالعفو منها. وتأول قوله تعالى: « أَوْ يَفْوَ الَّذِي يَدَّهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ » يعني نفسه في كل حال قبل الطلاق وبعده، أي عقدة نكاحه؛ فلما أدخل اللام حذف الماء كقوله: « فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى <sup>(١)</sup> » أي مأواه. قال النابتة:

لَمْ شَيْعَةً لَمْ يُعْطِهَا اللَّهُ غَيْرَهُمْ • مِنَ الْجُودِ وَالْأَحْلَامِ غَيْرُ عَوَازِبِ

أي أحلامهم. وكذلك قوله: ﴿ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ أي عقدة نكاحه. وروى الدارقطني مرفوعاً من حديث قتيبة بن سعيد حدثنا ابن لميعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « ولي عقد النكاح الزوج ». وأسند هذا عن علي وابن عباس وسعيد بن المسيب وشرح. قال: وكذلك قال نافع بن جبير ومحمد بن كعب وطاوس ومجاهد

(١) كذا في الدارقطني ونسخ الأصل إلا « فيها » بن نصير. وفي التاج أن بن نصر بطن من هوازن.

(٢) راجع ج ١٩ ص ٢٠٥

والشعبي وسعيد بن جبير، زاد غيره ومجاهد والثوري، وأخذه أبو حنيفة، وهو الصحيح من قول الشافعي، كلهم لا يرى سبيلا للولي على شيء من صداقها، للإجماع على أن الولي لو أبرأ الزوج من المهر قبل الطلاق لم يجوز فذلك بعده. وأجمعوا على أن الولي لا يملك أن يهب شيئا من مالها، والمهر مالها. وأجمعوا على أن من الأولياء من لا يجوز عفوهم وهم بنو العم وبنو الإخوة، فذلك الأب، والله أعلم. ومنهم من قال هو الولي، أسنده الدارقطني أيضا عن ابن عباس قال: وهو قول إبراهيم وعقمة والحسن، زاد غيره وعكرمة وطاوس وعطاء وأبي الزناد وزيد بن أسلم وربيعة ومحمد بن كعب وأبن شهاب والأسود بن يزيد والشعبي وقتادة ومالك والشافعي في القديم. فيجوز للأب العفو عن نصف صداق أبنته البكر إذا طلقت، بلفت المحيض أم لم تبلغه. قال عيسى بن دينار: ولا ترجع بشيء منه على أيها، والدليل على أن المراد الولي أن الله سبحانه وتعالى قال في أول الآية: «وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم» فذكر الأوزاج وخطبهم بهذا الخطاب، ثم قال: «إلا أن يعقون» فذكر النسوان، «أو يعقوا الذي بيده عقدة النكاح» فهو ثالث فلا يرد إلى الزوج المتقدم إلا لو لم يكن لغيره وجود، وقد وجد وهو الولي فهو المراد. قال معناه مكي وذكره ابن العربي. وأيضا فإن الله تعالى قال: «إلا أن يعقون» ومعلوم أنه ليس كل امرأة تمفو، فإن الصغيرة والمحجور عليها لا عفو لها، فبين الله القسمين فقال: «إلا أن يعقون» أي إن كن لذلك أهلا، «أو يعقوا الذي بيده عقدة النكاح» وهو الولي، لأن الأمر فيه إليه. وكذلك روى ابن وهب وأشهب وابن عبد الحكم وابن القاسم عن مالك أنه الأب في أبنته البكر والسيد في أمته. وإنما يجوز عفو الولي إذا كان من أهل السداد، ولا يجوز عفوّه إذا كان سفيا. فإن قيل: لا نسلم أنه الولي بل هو الزوج، وهذا الاسم أولى به، لأنه أملك للعقد من الولي على ما تقدم. فالجواب - أنا لا نسلم أن للزوج أملك للعقد من الأب في أبنته البكر، بل أب البكر يملكه خاصة دون الزوج، لأن المفقود عليه هو بضع البكر، ولا يملك الزوج أن يعقد على ذلك بل الأب يملكه. وقد أجاز شريح عفو الأخ عن نصف المهر، وكذلك قال عكرمة: يجوز عفو الذي

عقد عُقْدَةُ النِّكَاحِ بينهما، كان عما أو أبا أو أخا، وإن كرهت . وقرأ أبو نَهِيك والشَّعْبِيُّ : « أو يعفو » بإسكان الواو على [ التَّشْبِيهِ<sup>(١)</sup> ] بالألف ؛ ومثله قول الشاعر :

فما سَوَّدَتْني عامرٌ عن ورائة • أبى الله أن أَسْمُو بأم ولا أب

السابعة — قوله تعالى : ( وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ) آبِئْءاء وخبر، والأصل تعفوا أسكنت الواو الأولى لثقل حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وهو خطاب للرجال والنساء في قول ابن عباس فغلب الذكور، واللام بمعنى إلى، أى أقرب إلى التقوى . وقرأ الجمهور « تعفو » بالياء باثنتين من فوق . وقرأ أبو نَهِيك والشَّعْبِيُّ « وأن يعفوا » بالياء، وذلك راجع إلى الذى بيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ .

قلت : ولم يقرأ « وأن تعفون » بالياء فيكون للنساء . وقرأ الجمهور ( وَلَا تَتَسَوُا الْفَضْلَ ) بضم الواو؛ وكسرهما يحمي بن يعمر . وقرأ على ومجاهد وأبو حَيَّوَة وابن أبى عَبلَة « ولا تناسوا الفضل » وهى قراءة متمكنة المعنى؛ لأنه موضع تناس لا نسيان إلا على التشبيه . قال مجاهد : الفضل إتمام الرجل الصداق كله، أو ترك المرأة النصف الذى لها .

الثامنة — قوله تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ) خبر فى ضمنه الوعد للحسن والحرمان لغير المحسن، أى لا يخفى عليه عفوكم واستقصاؤكم<sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴿٢٢٨﴾  
فيه ثمان مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ( حَافِظُوا ) خطاب لجمع الأمة ، والآية أمر بالمحافظة على إقامة الصلوات فى أوقاتها بجميع شروطها . والمحافظة هى المداومة على الشيء والمواظبة عليه .

(١) فى ج : الشبه ، وفى هامشها : التشبيه وفى ب : على التشبيه بالألف . وفى هـ : على النسبة ، وفى الكشاف : « وقرأ الحسن (أو يعفو الذى) بسكون الواو ، وإسكانه الواو والياء فى موضع نصب تشبيه لها بالألف لأنها أختها »  
(٢) فى ب و ج : استقصاؤكم .

وَالْوُسْطَى ثَانِيَتْ الْأَوْسَطِ . وَوَسَطَ الشَّيْءَ خَيْرَهُ وَأَعَدَّلَهُ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا » <sup>(١)</sup> وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَقَالَ أَعْرَابِيٌّ يَمْدَحُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .  
يَا أَوْسَطَ النَّاسِ طُرًّا فِي مَفَازِهِمْ . وَأَكْرَمَ النَّاسِ أَمَّا بَرَّةً وَأَبَا  
وَوَسَطَ فَلَأَنَّ الْقَوْمَ يَسِطُهُمْ أَيْ صَارَ فِي وَسْطِهِمْ . وَأَفْرَدَ الصَّلَاةَ الْوُسْطَى بِالذِّكْرِ وَقَدْ  
دَخَلَتْ قَبْلُ فِي عُمُومِ الصَّلَوَاتِ تَشْرِيفًا لَهَا ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ  
وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ » ، وَقَوْلُهُ : « فِيهِمَا فَآكِهَةٌ وَنَحْلٌ وَرِمْثٌ » <sup>(٢)</sup> . وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ الْوَسْطَى  
« وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى » بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِغْرَاءِ ، أَيْ وَالزَّمُوا الصَّلَاةَ الْوُسْطَى : وَكَذَلِكَ قَرَأَ  
الْحَلَوَانِيُّ . وَقَرَأَ قَالُونَ عَنْ نَافِعٍ « الْوَسْطَى » بِالصَّادِ لِمَجَاوِرَةِ الْقَاءِ لَهَا ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ حَيْزٍ وَاحِدٍ ،  
وَهُمَا لَفْتَانِ كَالصَّرَاطِ وَنَحْوِهِ .

الثانية - وأختلف الناس في تعيين الصلاة الوسطى على عشرة أقوال :

الأول - أنها الظهر ؛ لأنها وسط النهار على الصحيح من القولين أن النهار أوله من  
طلوع الفجر كما تقدم ، وإنما بدأنا بالظهر لأنها أول صلاة صُليبت في الإسلام . ومن قال إنها  
الوسطى زيد بن ثابت وأبو سعيد الخدري وعبد الله بن عمر وعائشة رضي الله عنهم . ومما يدل  
على أنها وسطى ما قالته عائشة وحفصة حين أُمِلتا « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى  
وَصَلَاةِ الْعَصْرِ » بِالْوَاوِ . وَرَوَى أَنَّهُمَا كَانَتَا أَشَقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُمَا كَانَتَا تَجِيءُ فِي الْهَاجِرَةِ  
وَهُنَّ قَدْ قَهَّتَهُنَّ <sup>(٣)</sup> أَعْمَالُهُنَّ فِي أُمُومِهِمْ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ زَيْدٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ وَلَمْ تَكُنْ تُصَلَّى صَلَاةً أَشَدَّ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ مِنْهَا ، فَتَلَّتْ : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى » وَقَالَ : إِنْ قَبِلْهَا صَلَاتَيْنِ  
وَبَعْدَهَا صَلَاتَيْنِ . وَرَوَى مَالِكٌ فِي مَوْطِنِهِ وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ  
قَالَ : الصَّلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الظُّهْرِ ؛ زَادَ الطَّيَالِسِيُّ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
يَصَلِّيُهَا بِالْمَحِيرِ .

(١) تراجع المسألة الأولى ج ٢ ص ١٥٣ (٢) راجع ج ١٤ ص ١٢٦  
(٣) فهي : أمتي حتى أقطع . (٤) راجع ج ١٧ ص ١٨٥

الثاني - أنها العصر؛ لأن قبلها صلاتي نهار وبعدها صلاتي ليل. قال النحاس: وأجود من هذا الاحتجاج أن يكون إنما قيل لها وَسَطَى لأنها بين صلاتين إحداهما أول ما فُرض والأخرى الثانية مما فُرض. ومن قال إنها وسطى على بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري، وهو اختيار أبي حنيفة وأصحابه، وقاله الشافعي وأكثر أهل الأثر، وإليه ذهب عبد الملك بن حبيب وأختره ابن العربي في قَبَسِه وابن عطية في تفسيره وقال: وعلى هذا القول الجمهور من الناس وبه أقول. واحتجوا بالأحاديث الواردة في هذا الباب خزجها مسلم وغيره، وأنه حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**الصلاة الوسطى صلاة العصر**» خرجه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح. وقد أتينا زيادة على هذا في القيس في شرح موطن مالك بن أنس.

الثالث - أنها المغرب؛ قاله قُيُصَّة بن أبي ذؤيب في جماعة. والمجته لم أنها متوسطة في عدد الركعات ليست بأقلها ولا أكثرها ولا تُقَصَّر في السفر، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يؤخرها عن وقتها ولم يعجلها، وبعدها صلاتا جهراً وقبلها صلاتا سراً. وروى من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إن أفضل الصلوات عند الله صلاة المغرب لم يحطها عن مسافر ولا مقيم فتح الله بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار فن صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين بنى الله له قصراً في الجنة ومن صلى بعدها أربع ركعات غفر الله له ذنوب عشرين سنة - أو قال - أربعين سنة**».

الرابع - صلاة العشاء الآخرة؛ لأنها بين صلاتين لا تقصران، وتجيء في وقت نوم ويستحب تأخيرها وذلك شاق فوقع التأكيد في المحافظة عليها.

الخامس - أنها الصبح؛ لأن قبلها صلاتي ليل يُجَهَّر فيهما وبعدها صلاتي نهار يُسَرَّ فيهما؛ ولأن وقتها يدخل والناس نيام، والقيام إليها شاق في زمن البرد لشدة البرد وفي زمن الصيف لقصر الليل. ومن قال إنها وسطى على بن أبي طالب وعبد الله بن عباس، أخرجه

(١) الموطأ بلاغا، وأنحرجه الترمذى عن ابن عمر وابن عباس تعليقا، وروى عن جابر بن عبد الله، وهو قول مالك وأصحابه، وإليه ميل الشافعى فيما ذكر عنه القشيرى . والصحيح عن علي أنها العصر، وروى عنه ذلك من وجه معروف صحيح . وقد استدل من قال إنها الصبح بقوله تعالى : « وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » يعنى فيها ، ولا صلاة مكتوبة فيها فنوت إلا الصبح . قال أبو رجاء : صلى بنا ابن عباس صلاة الغداة بالبصرة ففقت فيها قبل الركوع ورفع يديه فلما فرغ قال : هذه الصلاة الوسطى التى أمرنا الله تعالى أن نقوم فيها قانتين . وقال أنس : فقت النبي صلى الله عليه وسلم فى صلاة الصبح بعد الركوع ، وسيأتى حكم القنوت وما للعلماء فيه فى « آل عمران » عند قوله تعالى : « لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ » .

السادس — صلاة الجمعة؛ لأنها خُصت بالجمع لها والخطبة فيها وجعلت عيدا؛ ذكره ابن حبيب ومكي . وروى مسلم عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة : "لقد هممت أن أمر رجلا يصلى بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم" .

السابع — أنها الصبح والعصر معا . قاله الشيخ أبو بكر الأبهري؛ وأحتج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" الحديث، رواه أبو هريرة . وروى جرير بن عبد الله قال : كنا جلوسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ نظر إلى القمر ليلة البدر فقال : "أما أنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون فى رؤيته فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها" يعنى العصر والفجر : ثم قرأ جرير « وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا » . وروى عمارة بن رؤبة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "لن يلبح النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها"

(١) أى قال مالك فى الموطأ إنه بلغه عنهما . (٢) التعليق : رواية الحديث من غير سند .

(٣) راجع ج ٤ ص ١٩٩ (٤) قال النووى : « تضامون » بتشديد الميم وتخفيفها ، فن شددناها فتح التاء ، ومن خففها ضم التاء ، ومعنى الشئذ أنكم لا تضامون وتلتفون فى التوصل إلى رؤيته ، ومعنى المخفف أنه لا يلحقكم ضم ، وهو المشقة والتعب . وفى ٥ : لا تضارون . (٥) راجع ج ١١ ص ٢٦٠

يعنى الفجر والعصر . وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” من صلى البردتين دخل الجنة “ كُله ثابت فى صحيح مسلم وغيره . وسميتا البردتين لأنهما يُفعلان فى وقى البرد .

الثامن — أنها العتمة والصبح . قال أبو الدرداء رضى الله عنه فى مرضه الذى مات فيه : أسمعوا وبلغوا من خلفكم حافظوا على هاتين الصلاتين — يعنى فى جماعة — العشاء والصبح ، ولو تعلمون ما فيها لا يتموهما ولو حبوا على مرافقكم ورؤسكم ؛ قاله عمر وعثمان . وروى الأئمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” ولو يعلمون ما فى العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا — وقال — لأنها أشد الصلاة على المنافقين “ وجعل لمصلى الصبح فى جماعة قيام ليلة والعتمة نصف ليلة ؛ ذكره مالك موقوفا على عثمان ورفعہ مسلم ، وخرجه أبو داود والترمذى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” من شهد العشاء فى جماعة كان له قيام نصف ليلة ومن صلى العشاء والفجر فى جماعة كان له كقيام ليلة “ وهذا خلاف ما رواه مالك ومسلم .

التاسع — أنها الصلوات الخمس مجملتها ؛ قاله معاذ بن جبل ؛ لأن قوله تعالى : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ » يعم الفرض والنفل ، ثم خصَّ الفرض بالذكر .

العاشر — أنها غير معينة ؛ قاله نافع عن ابن عمر ، وقاله الربيع بن خيثم ؛ نخبأها الله تعالى فى الصلوات كما نخبأ ليلة القدر فى رمضان ، وكما نخبأ ساعة يوم الجمعة وساعات الليل المستجاب فيها الدعاء ؛ يقوموا بالليل فى الظلمات لمناجاة عالم الخفيات . ومما يدل على صحة أنها مُبهمة غير معينة ما رواه مسلم فى صحيحه فى آخر الباب عن البراء بن عازب قال : نزلت هذه الآية « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَصَلَاةَ الْعَصْرِ » فقرأناها ما شاء الله ، ثم نسخها الله فنزلت : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى » فقال رجل : هى إذا صلاة العصر ؟ قال البراء : قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله تعالى ، والله أعلم . فلزم من هذا أنها بعد أن عُيِّنَتْ تُسْخَعُ تعيينها وأُبْهِمَتْ فَأَرْفَعُ التَّعْيِينَ ، والله أعلم . وهذا اختيار مسلم ؛ لأنه أتى به فى آخر الباب ،



وقال به غير واحد من العلماء المتأخرين ، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى ؛ لتعارض الأدلة وعدم الترجيح ، فلم يبق إلا المحافظة على جميعها وأدائها في أوقاتها ، والله أعلم .

الثالثة - وهذا الاختلاف في الصلاة الوسطى يدل على بطلان من أثبت « وصلاة العصر » المذكور في حديث أبي يونس مولى عائشة حين أمرته أن يكتب لها مصحفا قرآنا . قال علماؤنا : وإنما ذلك كالتفسير من النبي صلى الله عليه وسلم ، يدل على ذلك حديث عمرو ابن رافع قال : أمرتني حفصة أن أكتب لها مصحفا ، الحديث . وفيه : فأملت على « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى - وهي العصر - وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » وقالت : هكنا سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرؤها . فقولها « وهي العصر » دليل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسر الصلاة الوسطى من كلام الله تعالى بقوله هو « وهي العصر » . وقد روى نافع عن حفصة « وصلاة العصر » كما روى عن عائشة وعن حفصة أيضا « صلاة العصر » بغير واو . وقال أبو بكر الأنباري : وهذا الخلاف في هذا اللفظ المزيد يدل على بطلانه وصحة ما في الإمام مصحف جماعة المسلمين . وعليه حجة أخرى وهو أن من قال : والصلاة الوسطى وصلاة العصر جعل الصلاة الوسطى غير العصر ، وفي هذا دفع لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه عبد الله قال : شغل المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب عن صلاة العصر حتى أصفرت الشمس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « شغلونا عن الصلاة الوسطى ملا » الله أجوافهم وقبورهم نارا » الحديث <sup>(١)</sup> .

الرابعة - وفي قوله تعالى : « ( وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ) » دليل على أن الوتر ليس بواجب ؛ لأن المسلمين اتفقوا على أعداد الصلوات المفروضات أنها تنقص عن سبعة وتزيد على ثلاثة ؛ وليس بين الثلاثة والسبعة فرد إلا الخمسة ، والأزواج لا وسط لها فثبت أنها خمسة . وفي حديث الإسراء « هي خمس ومن خمس لا يبذل القول لدى » .

الخامسة - قوله تعالى : « ( وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ) » معناه في صلاتكم . واختلف الناس في معنى قوله « قَانِتِينَ » فقال الشعبي : طالعين ، وقاله جابر بن زيد وعطاء وسعيد بن جبير .

(١) في بوز : « ما لم ملا الله ... » وفي ابن عطية والبحر : « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر » وفي ابن عطية : « ملا الله قبورهم ويوتهم ... » وفي البحر : « ملا الله أجوافهم ... »

وقال الضحاك : كل قنوت في القرآن وإنما يعني به الطاعة . وقاله أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم . وإن أهل كل دين فهم اليوم يقومون عاصين ، فقبل لهذه الأمة فقوموا لله طائعين . وقال مجاهد : معنى قانتين خاشعين . والقنوت طول الركوع والخشوع وغَضُّ البصر وخفض الجناح . وقال الربيع : القنوت طول القيام ؛ وقاله ابن عمر وقرأ « أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا »<sup>(١)</sup> . وقال عليه السلام : « أفضل الصلاة طول القنوت »<sup>(٢)</sup> خرجه مسلم وغيره . وقال الشاعر :

قَانِتًا هـ يَدْعُو رَبَّهُ • وَعَلَى عَمْدٍ مِنَ النَّاسِ أَعْتَرَلْ

وقد تقدم<sup>(٣)</sup> . وروى عن ابن عباس « قَانِتَيْنِ »<sup>(٤)</sup> دايعين . وفي الحديث : قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو على رَعْلٍ وَذَكَوَانٍ<sup>(٥)</sup> . قال قوم : معناه دعا ، وقال قوم : معناه طَوَّلَ قيامه . وقال السدي : « قانتين » ساكتين ؛ دليله أن الآية نزلت في المنع من الكلام في الصلاة وكان ذلك مباحا في صدر الإسلام ؛ وهذا هو الصحيح لما رواه مسلم وغيره عن عبد الله بن مسعود قال : كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فيرد علينا ، فلما رجعنا من عند التجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا قتلنا : يا رسول الله ، كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا ؟ فقال : « إن في الصلاة شُفْلًا »<sup>(٦)</sup> . وروى زيد بن أرقم قال : كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نزلت : « وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ وَنُهِيْنَا عَنِ الْكَلَامِ . وقيل : إن أصل القنوت في اللغة الدوام على الشيء . ومن حيث كان أصل القنوت في اللغة الدوام على الشيء جاز أن يسمى مديم الطاعة قانتا ، وكذلك من أطال القيام والقراءة والدعاء في الصلاة ، أو أطال الخشوع والسكوت ، كل هؤلاء فاعلون للقنوت .

السادسة — قال أبو عمر : أجمع المسلمون طرا أن الكلام حامدا في الصلاة إذا كان المصلئ يعلم أنه في صلاة ، ولم يكن ذلك في إصلاح صلاته أنه يفسد الصلاة ، إلا ما روى عن

(٢) راجع المسألة الخامسة ج ٢ ص ٨٦

(١) راجع ج ١٥ ص ٢٣٨

(٣) رعل وذكوان : فيلطان من سلم ؛ وإنما دعا عليهم لفظهم القنوت .

الاوزاعي أنه قال : من تكلم لإحياء نفس أو مثل ذلك من الأمور الجسام لم تفسد صلاته بذلك . وهو قول ضعيف في النظر؛ لقول الله عز وجل : « وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » وقال زيد ابن أرقم : كما تنكلم في الصلاة حتى تزلت : « وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » الحديث . وقال ابن مسعود : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إن الله أحدث من أمره ألا تكلموا في الصلاة " . وليس الحادث الجسيم الذي يجب له قطع الصلاة ومن أجله يمنع من الاستئذان ، فمن قطع صلاته لما يراه من الفضل في إحياء نفس أو مال أو ما كان بسبيل ذلك استأنف صلاته ولم يَبَيِّن . هذا هو الصحيح في المسألة إن شاء الله تعالى .

السابعة — وأختلفوا في الكلام ساهيا فيها؛ فذهب مالك والشافعي وأصحابهما إلى أن الكلام فيها ساهيا لا يُفسدها ، غير أن مالكا قال : لا يُفسد الصلاة تعدد الكلام فيها إذا كان في شأنها وإصلاحها ، وهو قول ربيعة وأبن القاسم . وروى مُخْنُون عن ابن القاسم عن مالك قال : لو أن قوما صلى بهم الإمام ركعتين وسلم ساهيا فسبحوا به فلم يَفْقَهُه ، فقال له رجل من خلفه ممن هو معه في الصلاة : إنك لم تُتِمَّ فائتم صلاتك ؛ فالتفت إلى القوم فقال : أحمق ما يقول هذا ؟ فقالوا : نعم قال : يصلي بهم الإمام ما بقي من صلاتهم ويصلون معه بقية صلاتهم من تكلم منهم ومن لم يتكلم ، ولا شيء عليهم ، ويفعلون في ذلك ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذى الدين . هذا قول ابن القاسم في [ كتابه ] المدونة وروايته عن مالك ، وهو المشهور من مذهب مالك وإياه تقلد إسماعيل بن إسحاق وأحتج له في كتاب رده على محمد ابن الحسن . وذكر الحارث بن مسكين قال : أصحاب مالك كلهم على خلاف قول مالك في مسألة ذى الدين إلا ابن القاسم وحده فإنه يقول فيها بقول مالك ، وغيرهم بأبونه ويقولون : إنما كان هذا في صدر الإسلام ، فأما الآن فقد عرف الناس صلاتهم فمن تكلم فيها أعادها ؛ وهذا هو قول العراقيين : أبي حنيفة وأصحابه والثوري فإنهم ذهبوا إلى أن الكلام في الصلاة يُفسدها على أي حال كان سهوا أو عمدا لصلاة كان أو لغير ذلك ؛ وهو قول إبراهيم النخعي

(١) ذو الدين اسمه الخرباق ، وقد كان يصل خلف النبي صلى الله عليه وسلم فأعزف رسول الله صلى الله عليه وسلم من آتيتين — وكانت رابعة — فقال له ذو الدين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ ... الخ .

(٢) من ب و هـ .

وعطاء والحسن وحمد بن أبي سليمان وقصادة . وزعم أصحاب أبي حنيفة أن حديث أبي هريرة هذا في قصة ذى البدين منسوخ بحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم ، قالوا : وإن كان أبو هريرة متأخر الإسلام فإنه أرسل حديث ذى البدين كما أرسل حديث " من أدركه الفجر جنباً فلا صوم له " قالوا : وكان كثير الإرسال . وذكر علي بن زياد قال حدثنا أبو قرة قال سمعت مالكا يقول : يستحب إذا تكلم الرجل في الصلاة أن يعود لها ولا يبتني . قال : وقال لنا مالك إنما تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلم أصحابه معه يومئذ ؛ لأنهم ظنوا أن الصلاة قصرت ولا يجوز ذلك لأحد اليوم . وقد روى مثنون عن ابن القاسم في رجل صلى وحده ففرغ عند نفسه من الأربع ، فقال له رجل إلى جنبه : إنك لم تصل إلا ثلاثاً ، قالت إلى آخر فقال : أحق ما يقول هذا ؟ قال : نعم ، قال : تفسد صلاته ولم يكن يبتني له أن يكمله ولا أن يلتفت إليه . قال أبو عمر : فكانوا يفرقون في هذه المسألة بين الإمام مع الجماعة والمنفرد فيجيزون من الكلام في شأن الصلاة للإمام ومن معه ما لا يجيزونه للنفرد ؛ وكان غير هؤلاء يحملون جواب ابن القاسم في المنفرد في هذه المسألة وفي الإمام ومن معه على اختلاف من قوله في استئصال حديث ذى البدين كما اختلف قول مالك في ذلك . وقال الشافعي وأصحابه : من تعدد الكلام وهو يعلم أنه لم يتم الصلاة وأنه فيها أفسد صلاته ، فإن تكلم ساهياً أو تكلم وهو يظن أنه ليس في الصلاة ، لأنه قد أكملها عند نفسه فإنه يبتني . واختلف قول أحمد في هذه المسألة فذكر الأثرم عنه أنه قال : ما تكلم به الإنسان في صلاته لإصلاحها لم تفسد عليه صلاته ، فإن تكلم لغير ذلك فسدت ؛ وهذا هو قول مالك المشهور . وذكر الحرقي<sup>(١)</sup> عنه أن مذهبه فيمن تكلم عامداً أو ساهياً بطلت صلاته ، إلا الإمام خاصة فإنه إذا تكلم لمصلحة صلاته لم تبطل صلاته . واستثنى مثنون من أصحاب مالك أن من سلم من اثنتين في الرابعة فوقع الكلام هناك لم تبطل الصلاة ، وإن وقع في غير ذلك بطلت الصلاة . والصحيح ما ذهب إليه مالك في المشهور تمسكاً بالحديث وحملاً له على الأصل الكلي من تعدد الأحكام

(١) الحرقي (بكر الخاء المعجمة وفتح الراء) : أبو القاسم عمر بن الحسين شيخ المناطقة .

وعوم الشريعة، ودفعاً لما يُتوهم من الخصوصية إذ لا دليل عليها . فإن قال قائل : فقد جرى الكلام في الصلاة والسهو أيضاً وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم : " التسبيح للرجال والتصفيق للنساء " فلم لم يسبحوا ؟ فيقال : لعل في ذلك الوقت لم يكن أمرهم بذلك ، ولئن كان كما ذكرت فلم يسبحوا ؛ لأنهم توهموا أن الصلاة قصُرت ؛ وقد جاء ذلك في الحديث قال : ونرج سمران<sup>(١)</sup> الناس فقالوا : أقصرت الصلاة ؟ فلم يكن بد من الكلام لأجل ذلك . والله أعلم .

وقد قال بعض المخالفين : قول أبي هريرة « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » يحتمل أن يكون مراده أنه صلى بالمسلمين وهو ليس منهم ؛ كما روى عن التزالي<sup>(٢)</sup> بن سبرة أنه قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنا وإياكم كنا نُدعى بنى عبد مناف وأتم اليوم بنو عبد الله ونحن بنو عبد الله " وإنما عني به أنه قال ذلك لقومه وهذا بعيد ؛ فإنه لا يجوز أن يقول صلى بنا وهو إذ ذاك كافر ليس من أهل الصلاة ويكون ذلك كذباً ، وحديث التزالي<sup>(٣)</sup> هو كان من جملة القوم وسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سمع . وأما ما أدعته الحنفية من النسخ والإرسال فقد أجاب عن قولهم لماؤنا وغيرهم وأبطلوه ، وخاصة الحافظ أبا عمر ابن عبد البر في كتابه المسمى بـ « التمهيد » وذكر أن أبا هريرة أسلم عام خير ، وقدم المدينة في ذلك العام ، وصحب النبي صلى الله عليه وسلم أربعة أعوام ، وشهد قصة ذى الدين وحضرها ، وأنها لم تكن قبل بدر كما زعموا ، وأن ذا الدين قُتل في بدر . قال : وحضور أبي هريرة يوم ذى الدين محفوظ من رواية الحفّاظ الثقات ، وليس تقصير من قصر عن ذلك بحجة على من علم ذلك وحفظه وذكره .

الثامنة - الفنون : القيام ، وهو أحد أقسامه فيما ذكر أبو بكر بن الأنباري ، وأجمعت الأئمة على أن القيام في صلاة الفرض واجب على كل صحيح قادر عليه ، منفرداً كان أو إماماً . وقال صلى الله عليه وسلم : " إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً " الحديث ،

(١) السمران (فتح السين والراء ويجوز تسكين الراء) : أراذل الناس الذين يساقون إلى الشئ ويقبلون

عليه بسرة . (٢) في ب و هـ : البراء بن عازب وليس بنى . والصواب ما أثبتناه من الجصاص ج ١ ص ٤٦ وفي كل الأصول : حديث البراء . وهو خطأ .

أخرجه الأئمة، وهو بيان لقوله تعالى : « وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » . وأختلفوا في المأموم الصحيح يصلى قاعدا خلف إمام مريض لا يستطيع القيام ؛ فأجازت ذلك طائفة من أهل العلم بل جمهورهم ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في الإمام : « وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون » وهذا هو الصحيح في المسألة على ما نبينه آنفا إن شاء الله تعالى . وقد أجاز طائفة من العلماء صلاة القائم خلف الإمام المريض لأن كُلاً يؤدي فرضه على قدر طاقته تأسيًا برسول الله صلى الله عليه وسلم إذ صلى في مرضه الذي توفى فيه قاعدا وأبو بكر إلى جنبه قائما يصلى بصلاته والناس قيام خلفه ، ولم يُشِرْ إلى أبي بكر ولا إليهم بالجلوس ، وأكل صلاته بهم جالسا وهم قيام ؛ ومعلوم أن ذلك كان منه بعد سقوطه عن فرسه ؛ فعلم أن الآخر من فعله ناسخ للأول . قال أبو عمر : ومن ذهب إلى هذا المذهب واحتج بهذه الحجة الشافعي وداود بن علي ، وهي رواية الوليد بن مسلم عن مالك . قال : وأحب إلى أن يقوم إلى جنبه من يعلم الناس بصلاته ، وهذه الرواية غريبة عن مالك . وقال بهذا جماعة من أهل المدينة وغيرهم وهو الصحيح إن شاء الله تعالى ؛ لأنها آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم . والمشهور عن مالك أنه لا يؤم القيام أحد جالسا ، فإن أتمهم قاعدا بطلت صلاته وصلاتهم ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يؤمَّن أحد بعدى قاعدا » . قال : فإن كان الإمام عيلا تمت صلاة الإمام وفسدت صلاة من خلفه . قال : ومن صلى قاعدا من غير صلاة أعاد الصلاة ؛ هذه رواية أبي مصعب في مختصره عن مالك ، وطيبا فيجب على من صلى قاعدا الإعادة في الوقت وبعده . وقد روى عن مالك في هذا أنهم يعيدون في الوقت خاصة ، وقول محمد بن الحسن في هذا مثل قول مالك المشهور . واحتج لقوله ومذهبه بالحديث الذي ذكره أبو مصعب ، أخرجه الذارقطني عن جابر عن الشعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يؤمَّن أحد بعدى جالسا » . قال الذارقطني : لم يروه غير جابر الجعفي عن الشعبي وهو متروك الحديث ، مُرسَل لا تقوم به حجة . قال أبو عمر : جابر الجعفي لا يحتج بشيء يرويه مسندا فكيف بما يرويه مرصلا ؟ قال محمد بن الحسن : إذا صلى الإمام المريض جالسا يقوم أممها ومرضى

جلوساً فصلاته وصلاة من خلفه ممن لا يستطيع القيام صحيحة جائزة، وصلاة من صلى خلفه ممن حكمه القيام باطلّة . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : صلاته وصلاتهم جائزة . وقالوا : لو صلى وهو يرمي بقوم وهم يركعون ويسجدون لم تجزهم في قولهم جميعاً وأجزأت الإمام صلاته . وكان زُفر يقول : تجزئهم صلاتهم ؛ لأنهم صلوا على فرضهم وصلى إمامهم على فرضه ، كما قال الشافعي .

قلت : أما ما ذكره أبو عمر وغيره من الملاء قبله وبعده من أنها آخر صلاة صلّاها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد رأيت لغيرهم خلاف ذلك ممن جمع طرق الأحاديث في هذا الباب ، وتكلم عليها وذكر اختلاف الفقهاء في ذلك ، ونحن نذكر ما ذكره ملخصاً حتى يتبين لك الصواب إن شاء الله تعالى . وصححة قول من قال إن صلاة المأموم الصحيح قاعدا خلف الإمام المريض جائزة ، فذكر أبو حاتم محمد بن حبان البستي في المسند الصحيح له عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في نفر من أصحابه فقال : " أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ؟ " قالوا : بلى ، تشهد أنك رسول الله ! قال : " أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ مِنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ طَاعَ اللَّهَ طَاعَنِي ؟ " قالوا : بلى ، تشهد أنه من أطاعك فقد أطاع الله ومن طاعة الله طاعتك . قال : " فَإِنْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ أَنْ تَطِيعُونِي وَمَنْ طَاعَنِي أَنْ تَطِيعُوا أَمْرًا كَمْ فَإِنْ صَلُّوا قَعُودًا فَصَلُّوا قَعُودًا " . في طريقه عقبه بن أبي الصّبّاء وهو ثقة ، قاله يحيى بن معين . قال أبو حاتم : في هذا الخبر بيان واضح أن صلاة المأمومين قعوداً إذا صلى إمامهم قاعداً من طاعة الله جلّ وعلا التي أمر الله بها عباده ، وهو عندى ضرب من الإجماع الذي أجمعوا على إجازته ؛ لأن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة أقنوا به : جابر بن عبد الله وأبو هريرة وأُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَقَيْسُ بْنُ قَهْدٍ<sup>(١)</sup> ، ولم يرو عن أحد من الصحابة الذين شهدوا هبوط الوحى والتزيل وأعينوا من التحريف والتبديل خلاف هؤلاء الأربعة ، لا بإستناد متصل ولا منقطع ، فكان الصحابة أجمعوا على أن الإمام إذا صلى قاعداً كان على المأمومين أن يصلوا قعوداً . وبه قال جابر بن زيد والأوزاعي ومالك بن أنس وأحمد بن حنبل وإسحاق

أَبْنِ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْهَاشِمِيِّ وَأَبُو خَيْثَمَةَ وَأَبْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ  
وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ . وَهَذِهِ السَّنَةُ  
رَوَاهَا عَنْ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَعَائِشَةُ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ  
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ وَأَبُو أَمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ . وَأَوَّلُ مَنْ أَبْطَلَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ صَلَاةَ الْمَأْمُومِ  
قَاعِدًا إِذَا صَلَّى إِمَامُهُ جَالِسًا الْغَيْرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ صَاحِبُ النَّخْعِيِّ وَأَخَذَ عَنْهُ حَمَادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ  
ثُمَّ أَخَذَ عَنْ حَمَادِ أَبِي حَنِيفَةَ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ مَنْ بَعْدَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ . وَأَعْلَى شَيْءٍ أَحْتَجُّوا بِهِ فِيهِ شَيْءٌ  
رَوَاهُ جَابِرُ الْجُعْفِيُّ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” لَا يُؤْتَمُّ أَحَدٌ  
بِعَدَى جَالِسًا ” وَهَذَا لَوْ سَمِعَ إِسْنَادَهُ لَكَانَ مَرْسَلًا ، وَالْمُرْسَلُ مِنَ الْخَبَرِ وَمَا لَمْ يَرْوِ سِيَّانٌ فِي الْحَكَمِ  
عِنْدَنَا ، ثُمَّ إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ : مَا رَأَيْتُ فِيمَنْ لَقِيتُ أَفْضَلَ مِنْ عَطَاءٍ ، وَلَا فِيمَنْ لَقِيتُ  
أَكْذَبَ مِنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ ، وَمَا أَتَيْتُهُ بِشَيْءٍ قَطُّ مِنْ رَأْيٍ إِلَّا جَاءَنِي فِيهِ بِمُحَدِّثٍ ، وَزَمَّ أَنْ  
عِنْدَهُ كَذَا وَكَذَا أَلْفَ حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْطِقْ بِهَا ، فَهَذَا أَبُو حَنِيفَةَ  
يُخْرِجُ جَابِرَ الْجُعْفِيَّ وَيَكْتَبُهُ خَذَقُولَ مِنْ أَتَمَّلَ مِنْ أَصْحَابِهِ مَذْهَبَهُ . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : وَأَمَّا صَلَاةُ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ بِغَامَتِ الْأَخْبَارِ فِيهَا مُجْمَلَةٌ وَمُخْتَصَرَةٌ ، وَبَعْضُهَا مَفْصَّلَةٌ  
مِيتَةٌ ، قَتَّى بَعْضُهَا : بِخَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [بِغُلَسٍ] إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَأْتِمُ  
بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ يَأْتُمُونَ بِأَبِي بَكْرٍ . وَفِي بَعْضِهَا : بِغُلَسٍ عَنْ إِسَارِ أَبِي بَكْرٍ وَهَذَا  
مُفْسَّرٌ . وَفِيهِ : فَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصَلِّيُ بِالنَّاسِ قَاعِدًا وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ :  
وَأَمَّا إِحْمَالُ هَذَا الْخَبَرِ فَإِنَّ مَائِثَةَ حَكَتْ هَذِهِ الصَّلَاةُ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَآخِرُ الْقِصَّةِ عِنْدَ جَابِرِ  
أَبْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُمْ بِالْقُعُودِ أَيْضًا فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ كَمَا أَمَرَهُمْ  
بِهِ عِنْدَ سَقُوطِهِ عَنْ فَرْسِهِ ، أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ قَتَيْبَةَ قَالَ أَنْبَأَنَا يَزِيدُ بْنُ مَوْهَبٍ قَالَ  
حَدَّثَنِي الْيَتِيُّ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِي الزَّيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : أَشْتَكِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فَصَلَّيْتُ وَرَاءَهُ وَهُوَ قَاعِدٌ ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ تَكْبِيرَهُ ، قَالَ : فَالْتَفْتُ إِلَيْنَا فَرَأَيْنَا قِيَامًا فَأَشَارَ  
إِلَيْنَا فَقَعَدْنَا فَصَلَّيْنَا بِصَلَاتِهِ قُعُودًا ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ : ” كَدْتُمْ أَنْ تَفْعَلُوا فَعَلْ فَارِسَ وَالرُّومَ



يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا انتموا بأئمتكم إن صلى قائما فصلوا قياما وإن صلى قاعدا فصلوا قعودا". قال أبو حاتم : ففى هذا الخبر المفسر بيان واضح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قعد عن يسار أبى بكر وتحول أبو بكر ماموما يقتدى بصلاته ويكبر يُسمع الناس التكبير ليقنتوا بصلاته ، أمرهم صلى الله عليه وسلم حينئذ بالقعود حين رآهم قياما ؛ ولما فرغ من صلاته أمرهم أيضا بالقعود إذا صلى إمامهم قاعدا . وقد شهد جابر بن عبد الله صلاته صلى الله عليه وسلم حين سقط عن فرسه فجحش شقهُ الأيمن ، وكان سقوطه صلى الله عليه وسلم فى شهر ذى الحجة آخر سنة خمس من الهجرة ، وشهد هذه الصلاة فى عِلَّته صلى الله عليه وسلم فى غير هذا التاريخ فادى كل خبر بلفظه ؛ ألا تراه يذكر فى هذه الصلاة : رفع أبو بكر صوته بالتكبير ليقنتى به الناس ، وتلك الصلاة التى صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيته عند سقوطه عن فرسه ، لم يحتج إلى أن يرفع صوته بالتكبير لِيُسمع الناس تكبيره على صغر حُجْرَةِ عائشة ، وإنما كان رفعه صوته بالتكبير فى المسجد الأعظم الذى صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيته ، فلما صح ما وصفنا لم يجر أن نجعل بعض هذه الأخبار ناسخا لبعض ؛ وهذه الصلاة كان خروجه إليها صلى الله عليه وسلم بين رجلين ، وكان فيها إماما وصلى بهم قاعدا وأمرهم بالقعود . وأما الصلاة التى صلاها آخر عمره فكان خروجه إليها بين بريرة وثوبة <sup>(٢)</sup> ، وكان فيها ماموما ، وصلى قاعدا خلف أبى بكر فى ثوب واحد متوشحا به . رواه أنس بن مالك قال : آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القوم فى ثوب واحد متوشحا به قاعدا خلف أبى بكر ، فصلى عليه السلام صلاتين فى المسجد جماعة لا صلاة واحدة . وإن فى خبر عبيد الله ابن عبد الله عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج بين رجلين . يريد أحدهما العباس والآخرا عليا . وفى خبر مسروق عن عائشة : ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بين بريرة وثوبة ، إني لأنظر إلى نعليه تخيطان فى الحمى وأنظر إلى بطون قدميه ؛ الحديث . فهذا يدل على أنهما كانتا صلاتين لا صلاة واحدة . قال أبو حاتم : أخبرنا محمد

(١) جحش شقه : أى أخذ شقه جلده . (٢) كذا فى أكثر الأصول وفى بعضها : ثوبه . بالمثلثة . والصواب ما فى شرح البخارى لأبى جرير : بريرة وثوبة ، يضم النون وسكون الواو ثم موحدة ، ضبطه ابن ماكولا الخ . فليراجع ج ٨ ص ١٠٨ طبع بولاق فقه الخلاف والجمع . أما ثوبيه مرضته عليه السلام فلم يقل أحد بها ولا هى أسلت على المشهور .

أَبْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خَزِيمَةَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْحُبَيْرِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ  
 مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّى بِالنَّاسِ وَرَسُولُ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّفِّ خَلْفَهُ . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : خَالَفَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ زَائِدَةَ بْنَ قَدَامَةَ  
 فِي مَتْنِ هَذَا الْخَبَرِ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ بِفَعْلِ شُعْبَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا مَوْمًا حَيْثُ  
 صَلَّى قَاعِدًا وَالْقَوْمَ قِيَامًا ، وَجَعَلَ زَائِدَةُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِمَامًا حَيْثُ صَلَّى قَاعِدًا  
 وَالْقَوْمَ قِيَامًا ، وَهُمَا مُتَّفَقَانِ حَافِظَانِ . فَكَيْفَ يَحْزُوزُ أَنْ يَجْعَلَ أَحَدُ الرَّوَاتِبِينَ اللَّتَيْنِ تَضَادَّتَا  
 فِي الظَّاهِرِ فِي فِعْلِ وَاحِدٍ نَاعِمًا لِأَمْرِ مُطْلَقٍ مُتَقَدِّمٍ ! فَمَنْ جَعَلَ أَحَدَ الْخَبَرَيْنِ نَاعِمًا لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ  
 أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَرَكَ الْآخَرَ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ثَبَتَ لَهُ عَلَى صَحَّتِهِ ، سَوَّغَ لِمُصَنِّعِهِ أَخْذَ  
 مَا تَرَكَ مِنَ الْخَبَرَيْنِ وَتَرَكَ مَا أَخَذَ مِنْهُمَا . وَنَظِيرُ هَذَا النَّوعِ مِنَ السَّنَنِ خَبَرُ أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَخَبَرُ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَكَحَهَا  
 وَهُمَا حَلَالَانِ تَضَادَّ الْخَبَرَانِ فِي فِعْلِ وَاحِدٍ فِي الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا تَضَادٌّ عِنْدَنَا ؛  
 بِفَعْلِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ الْخَبَرَيْنِ اللَّذَيْنِ رُويَا فِي نِكَاحِ مَيْمُونَةَ مُتَعَارِضَيْنِ ، وَذَهَبُوا  
 إِلَى خَبَرِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يَنْكَحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يَنْكَحُ " فَأَخَذُوا بِهِ ،  
 إِذْ هُوَ يَوَافِقُ أَحَدَ الرَّوَاتِبِينَ اللَّتَيْنِ رُويَا فِي نِكَاحِ مَيْمُونَةَ ، وَتَرَكَوا خَبَرَ أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَكَحَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَمَنْ فَعَلَ هَذَا لَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ : تَضَادَّ الْخَبَرَانِ فِي صَلَاةِ  
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عِلَّتِهِ عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَمْحَى إِلَى الْخَبَرِ الَّذِي  
 فِيهِ الْأَمْرُ بِصَلَاةِ الْمَأْمُومِينَ قَعُودًا إِذَا صَلَّى إِمَامُهُمْ قَاعِدًا فَيَأْخُذُ بِهِ ، إِذْ هُوَ يَوَافِقُ أَحَدَ  
 الرَّوَاتِبِينَ اللَّتَيْنِ رُويَا فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عِلَّتِهِ وَيَتْرَكُ الْخَبَرَ الْمُنْفَرِدَ عَنْهُمَا  
 كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي نِكَاحِ مَيْمُونَةَ . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : زَعَمَ بَعْضُ الْمُرَاقِبِينَ مَنْ كَانَ يَتَحَلَّى مَذْهَبَ  
 الْكُوفِيِّينَ أَنَّ قَوْلَهُ : " وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قَعُودًا " أَرَادَ بِهِ وَإِذَا تَشَهَّدَ قَاعِدًا فَتَشَهَّدُوا  
 قَعُودًا أَجْمَعُونَ لِحَرْفِ الْخَبَرِ عَنْ عَمُومِ مَا وَرَدَ الْخَبَرُ فِيهِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ ثَبَتَ لَهُ عَلَى تَأْوِيلِهِ .

قوله تعالى : فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ  
كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿٢٢٨﴾

فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( فَإِنْ خِفْتُمْ ) من الخوف الذى هو الفزع . ( فَرِجَالًا )  
أى فصلوا رجلا . ( أَوْ رُكْبَانًا ) معطوف عليه . والرجال جمع راجل أو رجل من قولهم : رجل  
الإنسان يرجل رجلا إذا عدم المركوب ومشى على قدميه ، فهو رجل ورجل ورجل -  
( بضم الجيم ) وهى لغة أهل الحجاز ؛ يقولون : مشى فلان إلى بيت الله حافيا رجلا ؛ حكاة  
الطبرى وغيره - ورجلان ورجيل ورجل ، ويجمع على رجال ورجلى ورجال ورجالة ورجالى  
ورجلان ورجلة ورجلة ( بفتح الجيم ) وأرجلة وأراجيل وأراجيل . والرجل الذى هو أسم  
الجنس يجمع أيضا على رجال .

الثانية - لما أمر الله تعالى بالقيام له فى الصلاة بحال قنوت وهو الوقار والسكينة  
وهدوء الجوارح وهذا على الحالة الغالبة من الأيمن والطمأنينة ذكر حالة الخوف الطارئة  
أحيانا ، ويبين أن هذه العبادة لا تسقط عن العبد فى حال ، ورخص لعبيده فى الصلاة رجلا  
على الأقدام وركبانا على الخيل والإبل ونحوها ، إيماء وإشارة بالراس حينما توجه ؛ هذا قول  
العلماء ، وهذه هى صلاة الفذ الذى قد ضايقه الخوف على نفسه فى حال المسابقة أو من  
سعى يطلبه أو من عدو يتبعه أو سئل يحمله ، وبالجمل فكل أمر يخاف منه على روحه فهو مبيح  
ما تضمنته هذه الآية .

الثالثة - هذه الرخصة فى ضمنها لإجماع العلماء أن يكون الإنسان حينما توجه من  
السموت ويتقلب ويتصرف بحسب نظره فى نجاة نفسه .

الرابعة - وأختلف فى الخوف الذى تجوز فيه الصلاة رجلا وركبانا ؛ فقال الشافعى :  
هو إطلاع العدو عليهم فيتراءون معا والمسلمون فى غير حصن حتى ينالهم السلاح من الرمي

أو أكثر من أن يقرب العدو فيه منهم من الطعن والضرب ، أو يأتي من يصدق خبره فيخبره بأن العدو قريب منه ومسيرهم جادين إليه ؛ فإن لم يكن واحد من هذين المعنيين فلا يجوز له أن يصلي صلاة الخوف . فإن صلّوا بالخبر صلاة الخوف ثم ذهب العدو لم يبدوا ، وقيل : يبدون ؛ وهو قول أبي حنيفة . قال أبو عمر : فالحال التي يجوز منها للخائف أن يصلي راجلا أو راكبا مستقبل القبلة أو غير مستقبلها هي حال شدة الخوف ، والحال التي وردت الآثار فيها هي غير هذه . وهي صلاة الخوف بالإمام وأقسام الناس وليس حكمها في هذه الآية ، وهذا يأتي بيانه في سورة « النساء »<sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى . وفوق مالك بين خوف العدو المقاتل وبين خوف السبع ونحوه من جمل صائل أو سيّل أو ما الأغلب من شأنه الهلاك ، فإنه أستحب من غير خوف العدو الإعادة في الوقت إن وقع الأمن . وأكثر فقهاء الأمصار على أن الأمر سواء .

الخامسة — قال أبو حنيفة : إن القتال يفسد الصلاة ؛ وحديث ابن عمر يردّ عليه ، وظاهر الآية أقوى دليل عليه ، وسيأتي هذا في « النساء » إن شاء الله تعالى . قال الشافعي : لما رخص تبارك وتعالى في جواز ترك بعض الشروط دلّ ذلك على أن القتال في الصلاة لا يفسدها ، والله أعلم .

السادسة — لا نقصان في عدد الركعات في الخوف عن صلاة المسافر عند مالك والشافعي وجماعة من العلماء ، وقال الحسن بن أبي الحسن وقتادة وغيرهما : يصلي ركعة إيماء ؛ روى مسلم عن بكير بن الأخنس عن مجاهد عن ابن عباس قال : فرض الله الصلاة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة . قال ابن عبد البر : أنفرد به بكير بن الأخنس وليس بحجة فيما ينفرد به ، والصلاة أولى ما أحيط فيه ، ومن صلى ركعتين في خوفه وسفره نرج من الاختلاف إلى اليقين . وقال الضحاك ابن مزاحم : يصلي صاحب خوف الموت في المسافة وغيرها ركعة فإن لم يقدر فليكبّر تكبيرتين . وقال إسماعيل بن راهويه : فإن لم يقدر إلا على تكبيرة واحدة أجزأت عنه ؛ ذكره ابن المنذر .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ ﴾ أى ارجعوا إلى ما أُمِرتم به من إتمام الأركان . وقال مجاهد : « أَمِنتُمْ » خرجتم من دار السفر إلى دار الإقامة ؛ ورد الطبري على هذا القول . وقالت فرقة : « أَمِنتُمْ » زال خوفكم الذي ألحاكم إلى هذه الصلاة .

السابعة — وأختلف العلماء من هذا الباب في بناء الخائف إذا أمِن ؛ فقال مالك : إن صلى ركعة آمنا ثم خاف ركب وبتى ، وكذلك إن صلى ركعة راكبا وهو خائف ثم أمِن نزل وبتى ؛ وهو أحد قولى الشافعى ، وبه قال المزنى . وقال أبو حنيفة : إذا أفتح الصلاة آمنا ثم خاف استقبل ولم يبتن ، فإن صلى خائفا ثم أمِن ببتى . وقال الشافعى : يبتى النازل ولا يبتى الراكب . وقال أبو يوسف : لا يبتى فى شيء من هذا كله .

الثامنة — قوله تعالى : ﴿ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ ﴾ قيل : معناه أشكروه على هذه النعمة فى تعليمكم هذه الصلاة التى وقع بها الإجزاء ؛ ولم تفتكم صلاة من الصلوات وهو الذى لم تكونوا تعلمونه . فالكاف فى قوله « كما » بمعنى الشكر ؛ تقول : أفعل بى كما فعلت بك كذا مكافأة وشكرا . و « ما » فى قوله « مَالَمْ » مفعولة بـ « حَلَمْتُكُمْ » .

التاسعة — قال علماؤنا رحمة الله عليهم : الصلاة أصلها الدماء ، وحالة الخوف أولى بالدماء ؛ فلهذا لم تسقط الصلاة بالخوف ؛ فإذا لم تسقط الصلاة بالخوف فأحرى ألا تسقط بغيره من مرض أو نحوه ، فأمر الله سبحانه وتعالى بالمحافظة على الصلوات فى كل حال من صحة أو مرض ، وحضر أو سفر ، وقدره أو عجز وخوف أو أمن ، لا تسقط عن المكلف بحال ، ولا يتطرق إلى فرضيتها اختلال . وسبأى بيان حكم المريض فى آخر « آل عمران » (٢) إن شاء الله تعالى . والمقصود من هذا أن تُفعل الصلاة كيفما أمكن ، ولا تسقط بحال حتى لو لم يتفق فعلها إلا بالإشارة بالعين لزم فعلها ، وبهذا تميزت عن سائر العبادات ، كلها تسقط بالأعذار ويترخص فيها بالرخص . قال ابن العربى : ولهذا قال علماؤنا : وهى مسألة عظيمة ، إن تارك الصلاة يقتل ؛ لأنها أشبهت الإيمان الذى لا يسقط بحال ، وقالوا فيها : إحدى دعائم

(١) فى ز : وقال الطبري . (٢) راجع ج ٤ ص ٢١٠

الإسلام لا تجوز النيابة عنها ببدن ولا مال ، فيقتل تاركها ، أصله الشهادتان . وسيأتي ما للعلماء في تارك الصلاة في « براءة »<sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴿٤٠﴾  
فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : **(وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا)** ذهب جماعة من المفسرين في تأويل هذه الآية أن المتوفى عنها زوجها كانت تجلس في بيت المتوفى عنها حولا ، ويُنفق عليها من ماله ما لم تخرج من المنزل ، فإن خرجت لم يكن على الورثة جناح في قطع النفقة عنها ، ثم نسخ الحول بالأربعة الأشهر والعشر ، ونُسخت النفقة بالربيع والثمن في سورة « النساء »<sup>(٢)</sup> قاله ابن عباس وقتادة والضحاك وابن زيد والربيع . وفي السكنى خلاف للعلماء ، روى البخاري عن ابن الزبير قال : قلت لعثمان هذه الآية التي في « البقرة » : **«وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا»** — إلى قوله — **غَيْرَ إِخْرَاجٍ** « قد نسختها الآية الأخرى فلم تكتبها أو تدعها ؟ قال : يا ابن أمي لا أعير شيئا منه من مكانه . وقال الطبري عن مجاهد : إن هذه الآية محكمة لا نسخ فيها ، والعدة كانت قد ثبتت أربعة أشهر وعشرا ، ثم جعل الله لمن وصية منه سكنى سبعة أشهر وعشرين ليلة<sup>(٣)</sup> ، فإن شاعت المرأة سكنت في وصيتها ، وإن شاعت خرجت ، وهو قول الله عز وجل : **(غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ)** . قال ابن عطية : وهذا كله قد زال حكمه بالنسخ المتفق عليه إلا ما قوله الطبري مجاهدا رحهما الله تعالى ، وفي ذلك نظر على الطبري . وقال القاضي عياض : والإجماع منعقد على أن الحول منسوخ وأن عدتها أربعة أشهر وعشر . قال غيره : معنى قوله « وَصِيَّةً » أي من الله تعالى تجب على النساء بعد وفاة الزوج بلزوم البيوت سنة ثم نسخ .

(١) راجع ج ٨ ص ٧٢ (٢) راجع ج ٥ ص ٧٥ . (٣) كذا في صحيح البخاري . والذي في الأصول : « ... فلم تكتبها » قال : تدعها يا ابن أمي ... الخ « قوله « أو تدعها » أي تركها في المصحف ، والشك من الرازي ، وكان ابن الزبير ظن أن الذي يفسخ حكمه لا يكتب . (٤) في ٥ ، يوما .

قلت : ما ذكره الطبري عن مجاهد صحيح ثابت ، خرج البخاري قال : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَلٌ عَنْ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مجاهد «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا» قال : كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها وأجبة فأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى : «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا» — إلى قوله — مِنْ مَّعْرُوفٍ قال : جعل الله لها تمام السَّنة سبعة أشهر وعشرين ليلةً وَصِيَّةً ، إن شاءت سكنت في وصيتها وإن شاءت خرجت ، وهو قول الله تعالى : «غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ» إلا أن القول الأول أظهر لقوله عليه السلام : «إنما هي أربعة أشهر وعشر وقد كانت إحداكن في الجاهلية تربي بالمرة عند رأس الحمول» الحديث . وهذا إخبار منه صلى الله عليه وسلم عن حالة المتوفى عنهن أزواجهن قبل ورود الشرع ، فلما جاء الإسلام أمرهن الله تعالى بملازمة البيوت حولا ثم نسخ بالأربعة الأشهر والعشر، هذا — مع وضوحه في السُّنة الثابتة المنقولة بأخبار الآحاد — إجماع من علماء المسلمين لا خلاف فيه ، قاله أبو عمر، قال : وكذلك سائر الآيات . فقوله عز وجل : «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ» منسوخ كله عند جمهور العلماء ، ثم نسخ الوصية بالسكنى للزوجات في الحول ، إلا رواية شاذة مهجورة جاءت عن أبي نجيح عن مجاهد لم يتابع عليها ، ولا قال بها فيما زاد على الأربعة الأشهر والعشر أحد من علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم فيما علمت . وقد رَوَى أَبُو جَرِيحٍ عَنْ مجاهد مثل ما عليه الناس ، فَأَنعَدَ الإجماع ، وَأَرْفَعَ الخلاف ، وبالله التوفيق .

الثانية — قوله تعالى : «( وَصِيَّةٌ ) قَرَأَ نَافِعٌ وَأَبْنُ كَثِيرٍ وَالْكَسَائِيُّ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةٍ أَبِي بَكْرٍ « وَصِيَّةٌ » بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَخَبَرَهُ ( لِأَزْوَاجِهِمْ ) . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى عَلَيْهِمْ وَصِيَّةٌ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ « لِأَزْوَاجِهِمْ » صِفَةً ، قَالَ الطَّبْرِيُّ : قَالَ بَعْضُ النَّحَاةِ : الْمَعْنَى كَتَبَتْ عَلَيْهِمْ وَصِيَّةٌ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ « لِأَزْوَاجِهِمْ » صِفَةً ، قَالَ : وَكَذَلِكَ هِيَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ

(١) كذا في الأصول . والذي في البخاري : « واجبا » أي أمرا واجبا .

(٢) في الأصول : « ... ومن بعدهم من الخلفين فيما علمت » .

أَبْنِ مَسْعُودٍ . وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَأَبْنُ عَامِرٍ « وَصِيَّةٌ » بِالنَّصْبِ ، وَذَلِكَ حَمْلٌ عَلَى الْفِعْلِ ، أَيْ فُلْيُوصُوا وَصِيَّةً . ثُمَّ الْمَيْتَ لَا يَوْصَى ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ إِذَا قُرِبُوا مِنَ الْوَفَاةِ ، وَ« لِأَزْوَاجِهِمْ » عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَيْضًا صِفَةٌ . وَقِيلَ : الْمَعْنَى أَوْصَى اللَّهُ وَصِيَّةً . « مَتَاعًا » أَيْ مَتَعَوْهُمْ مَتَاعًا : أَوْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ مَتَاعًا لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، وَيَحْزَنُ أَنْ يَكُونَ نَصَبًا عَلَى الْحَالِ أَوْ بِالمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الْوَصِيَّةُ ؛ كَقَوْلِهِ : « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغِيَةٍ <sup>(١)</sup> يَتِيمًا » وَالْمَتَاعُ هَاهُنَا نَفَقَةُ سِتْهَا .

الثالثة — قوله تعالى : ( غَيْرِ إِنْجَارٍ ) معناه ليس لأولياء الميت ووارثي المنزل إِنْجَارُهَا . وَ« غَيْرِ » نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ ، كَأَنَّهُ قَالَ لَا إِنْجَارًا . وَقِيلَ : نَصَبٌ لِأَنَّهُ صِفَةٌ الْمَتَاعِ . وَقِيلَ : نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمُوصِينَ ، أَيْ مَتَعَوْهُمْ غَيْرَ مُخْرَجَاتٍ . وَقِيلَ : يَنْزِعُ الْخَافِضُ ، أَيْ مِنْ غَيْرِ إِنْجَارٍ .

الرابعة — قوله تعالى : ( فَإِنْ تَرَ جَنَ ) الْآيَةُ . معناه بِاخْتِيَارِهِمْ قَبْلَ الْحَوْلِ . ( فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ) أَيْ لَا حَرَجَ عَلَى أَحَدٍ وَلِيَ أَوْ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ طَلِبُهَا الْمَقَامَ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا حَوْلًا . وَقِيلَ : أَيْ لَا جُنَاحَ فِي قَطْعِ النِّفَقَةِ عَنْهُمْ ، أَوْ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ فِي التَّشَوُّفِ إِلَى الْأَزْوَاجِ ، إِذْ قَدْ انْقَطَعَتْ عَنْهُمْ مُرَاقِبَتُكُمْ أَيُّهَا الْوَرِثَةُ ، ثُمَّ عَلَيْهَا أَلَّا تَتَزَوَّجَ قَبْلَ أَقْضَاءِ الْعِدَّةِ بِالْحَوْلِ ، أَوْ لَا جُنَاحَ فِي تَرْوِيحِهِمْ بَعْدَ أَقْضَاءِ الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ « مِنْ مَعْرُوفٍ » وَهُوَ مَا يُوَافِقُ الشَّرْعَ . ( وَاللَّهُ عَزِيزٌ ) صِفَةٌ تَقْتَضِي الْوَعِيدَ بِالنِّسْبَةِ إِنْ خَالَفَ الْحَدَّ فِي هَذِهِ النَّازِلَةِ ، فَانْجَرَجَ الْمَرَأَةُ وَهِيَ لَا تَرِيدُ الْخُرُوجَ . ( حَكِيمٌ ) أَيْ مُحْكِمٌ لِمَا يَرِيدُ مِنْ أُمُورِ عِبَادِهِ .

قوله تعالى : وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتْنَعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿٢٤١﴾

كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٤٢﴾

اختلف الناس في هذه الآية ؛ فقال أبو ثور : هي مُحْكَمَةٌ ، وَالْمَتْنَعُ لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ ؛ وَكَذَلِكَ قَالَ الزُّهْرِيُّ . [ قَالَ الزُّهْرِيُّ ] حَتَّى لِلْأُمَةِ يَطْلُقُهَا زَوْجُهَا . وَكَذَلِكَ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ : لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ مَتْنَعٌ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ لِهَذِهِ الْآيَةِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ — اثْنَتَيْنِ



أو واحدة بَيَّ بها أم لا؛ سَمِيَ لها صداقا أم لا - المتعة، إلا المطلقة قبل البناء وقد سَمِيَ لها صداقا فحسبها نصفه، ولو لم يكن سَمِيَ لها كان لها المتعة أقل من صداق المثل أو أكثر، وليس لهذه المتعة حدٌّ، حكاه عنه ابن القاسم. وقال ابن القاسم في إرخاء الستور من المدونة، قال: جعل الله تعالى المتعة لكل مطلقة بهذه الآية، ثم استثنى في الآية الأخرى التي قد فُرِضَ لها ولم يدخل بها فأخرجها من المتعة، وزعم ابن زيد أنها نسخها. قال ابن عطية: ففَرَّزَ ابن القاسم من لفظ النسخ إلى لفظ الاستثناء والاستثناء لا يَتَّحِجُ في هذا الموضع، بل هو نسخ محض كما قال زيد بن أسلم، وإذا التزم ابن القاسم أن قوله: «وَلِلطَّلَقَاتِ» يعم كل مطلقة لزمه القول بالنسخ ولا بد. وقال عطاء بن أبي رباح وغيره: هذه الآية في الثيبات اللواتي قد جُوعِمْنَ، إذ تقدَّم في غير هذه الآية ذكر المتعة للواتي لم يُدْخَلَ بهنَّ؛ فهذا قول بأن التي قد فُرِضَ لها قبل الميسيس لم تدخل قط في العموم. فهذا يحمي على أن قوله تعالى: «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُتَعَدِّينَ» مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ «مُخَصَّصَةٌ لهذا الصنف من النساء، ومتى قيل: إن هذا العموم يتناولها فذلك نسخ لا تخصيص. وقال الشافعي في القول الآخر: إنه لا متعة إلا للتي طلقت قبل الدخول وليس ثمَّ ميسيس ولا فرض؛ لأن من استحققت شيئا من المهر لم تحتج في حقها إلى المتعة. وقول الله عز وجل في زوجات النبي صلى الله عليه وسلم: «فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعُهُنَّ» محمول على أنه تطوع من النبي صلى الله عليه وسلم، لا وجوب له. وقوله: «فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ» محمول على غير المفروضة أيضا؛ قال الشافعي: والمفروض لها المهر إذا طُلِّقَتْ قبل الميسيس لا مُتَّةٌ لها؛ لأنها أخذت نصف المهر من غير جريان وطء، والمَدْخُولُ بها إذا طلقت فلها المتعة؛ لأن المهر يقع في مقابلة الوطء والمتعة بسبب الابتذال بالعقد. وأوجب الشافعي المتعة للمختلعة والمبارنة. وقال أصحاب مالك: كيف يكون لِلْمُتَعَدِّيةِ مُتَّةٌ وهي تعطى، فكيف تأخذ متاعا! لا متعة لمختارة الفراق من مختلعة أو مفتدية أو مبارنة أو مصالحة أو ملاءنة أو معتقة تختار الفراق، دخل بها أم لا، سَمِيَ لها صداقا أم لا، وقد مضى هذا مبينا. (٢)

قوله تعالى : **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَزَجُوا مِنْ دَيْبَرِهِمْ وَهُمْ أُولُو  
حَذَرِ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى  
النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٢٢٢﴾**  
فيه ست مسائل :

الأولى — قوله تعالى : **(أَلَمْ تَرَ)** هذه رؤية القلب بمعنى ألم تعلم . والمعنى عند سيبويه  
تنبه إلى أمر الذين . ولا تحتاج هذه الرؤية إلى مفعولين . وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي  
« أَلَمْ تَرَ » بجزم الراء ، وحذفت الهزمة حذفاً من غير إلقاء حركة لأن الأصل ألم تره . وقصة  
هؤلاء أنهم قوم من بني إسرائيل وقع فيهم الوباء ، وكانوا بقرية يقال لها « دَاوْرْدَان <sup>(١)</sup> » فخرجوا  
منها هاربين فقتلوا واديا فأماتهم الله تعالى . قال ابن عباس : كانوا أربعة آلاف خرجوا  
فراراً من الطاعون وقالوا : نأتى أرضاً ليس بها موت ، فأماتهم الله تعالى ؛ فتربهم نبي فعدا  
الله تعالى فأحياهم . وقيل : منهم ماتوا ثمانية أيام . وقيل : سبعة ، والله أعلم . قال الحسن :  
أماتهم الله قبل آجالهم عقوبة لهم ، ثم بعثهم إلى بقية آجالهم . وقيل : إنما فعل ذلك بهم  
مُعْجَزَةٌ لِنَبِيِّ مِنْ أَنْبِيَائِهِمْ ، قيل : كان اسمه شَمْعُون . وحكى النقاش أنهم قَرَأُوا مِنَ الْحَمْدِ . وقيل :  
لأنهم قَرَأُوا مِنَ الْجَهَادِ ولما أمرهم الله به على لسان حَزَقِيلَ النَّبِيِّ عليه السلام ، فخافوا الموت بالقتل  
في الجهاد فخرجوا من ديارهم فراراً من ذلك ، فأماتهم الله ليعرفهم أنه لا ينجيهم من الموت  
شيء ، ثم أحياهم وأمرهم بالجهاد بقوله تعالى : **« وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ »** ؛ قاله الضحاك .  
قال ابن عطية : وهذا القصص كله لَيِّنُ الْأَسَانِيدِ ، وإنما اللازم من الآية أن الله تعالى أخبر  
نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم إخباراً في عبارة التنبيه والتوقيف عن قوم من البشر خرجوا من  
ديارهم فراراً من الموت فأماتهم الله تعالى ثم أحياهم ؛ لِيَرَوْا هَمَّ وَكُلَّ مَنْ خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ أَنَّ  
الإمامة إنما هي بيد الله تعالى لا بيد غيره ؛ فلا معنى لخوف خائف ولا لأغترار مغتر . وجعل

(١) داوردان (فتح الوار وسكون الراء وآخره نون) : من نواحي شرق واسط بينها فرخ . (معجم باقوت) .

وفي ابن عطية : داوردان . بذاً لمجبة .

الله هذه الآية مقدمة بين يدي أمره المؤمنين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بالجهاد ؛ هذا قول الطبري وهو ظاهر رصف الآية <sup>(١)</sup> قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> قال الجمهور : هي جمع ألف . قال بعضهم : كانوا ستمائة ألف . وقيل : كانوا ثمانين ألفا . ابن عباس : أربعين ألفا . أبو مالك : ثلاثين ألفا . السدي : سبعة وثلاثين ألفا . وقيل : سبعين ألفا ؛ قاله عطاء ابن أبي رباح . وعن ابن عباس أيضا أربعين ألفا ، وثمانية آلاف ؛ رواه عنه ابن جريج . وعنه أيضا ثمانية آلاف ، وعنه أيضا أربعة آلاف ، وقيل : ثلاثة آلاف . والصحيح أنهم زادوا على عشرة آلاف لقوله تعالى : « وَهُمْ أُلُوفٌ » وهو جمع الكثرة ، ولا يقال في عشرة فما دونها أُلُوف . وقال ابن زيد في لفظة أُلُوف : إنما معناها وهم مُؤْتَلِفُونَ ، أي لم تخرجهم فرقة قومهم ولا فتنة بينهم إنما كانوا مؤتلفين ، خالفت هذه الفرقة فخرجت فوارا من الموت وابتقاء الحياة بزعمهم ، فأماهم الله في مناجاهم بزعمهم . فالوف على هذا جمع ألف ؛ مثل جالس وجلس . قال ابن العربي : أماهم الله تعالى [ مدة <sup>(٣)</sup> ] عقوبة لهم ثم أحياهم ؛ وميتة العقوبة بعدها حياة ، وميتة الأجل لا حياة بعدها . قال مجاهد : إنهم لما أُحْيُوا رجعوا إلى قومهم يعرفون [ أنهم كانوا موتى <sup>(٤)</sup> ] ولكن سحنة الموت على وجوههم ، ولا يلبس أحد منهم ثوبا إلا عاد كفنا ديمما حتى ماتوا لآجالهم التي كتبت لهم . ابن جريج عن ابن عباس : وبقيت الراحة على ذلك السبط من بني إسرائيل إلى اليوم . وروى أنهم كانوا بواسط العراق . ويقال : إنهم أحيوا بعد أن أنتوا ؛ فلك الراحة موجودة في تسلمهم إلى اليوم .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ أي لحذر الموت ؛ فهو نصب لأنه مفعول له . و﴿ مُوتُوا ﴾ أمر تكوين ، ولا يبعد أن يقال : نودوا وقيل لهم : موتوا . وقد حكي أن ملكين صاحبا بهم : موتوا فماتوا ؛ فالمعنى قال لهم الله بواسطة الملكين «موتوا» ، والله أعلم .

(١) في ابن عطية وز : رصف وباقي الأصول : رصف . (٢) في ز : الثانية « وهم أُلُوف » ثم جعل المسائل سبعا ، وقد نص عليها ستا كما في غيرها من النسخ . (٣) زيادة عن كتاب أحكام القرآن لابن العربي . (٤) زيادة عن الطبري . (٥) الدمس : الدنس وهو الودك والوساخة .

الثالثة - أجمع هذه الأقوال [ وأبينها <sup>(١)</sup> ] وأشهرها أنهم خرجوا فرارا من الوباء، رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : خرجوا فرارا من الطاعون فساتوا، فدعا الله نبي<sup>٢</sup> من الأنبياء أن يحيمهم حتى يعبدوه فأحياهم الله . وقال عمرو بن دينار في هذه الآية : وقع الطاعون في قريتهم فخرج أناس وبق أناس ، ومن خرج أكثر ممن بق ، قال : فنجا الذين خرجوا ومات الذين أقاموا ؛ فلما كانت الثانية خرجوا بأجمعهم إلا قليلا فأماتهم الله ودوابهم ، ثم أحياهم فرجعوا إلى بلادهم وقد توالدت ذريتهم . وقال الحسن : خرجوا حذارا من الطاعون فأماتهم الله ودوابهم في ساعة واحدة ، وهم أربعون ألفا .

قلت : وعلى هذا ترتب الأحكام في هذه الآية . فروى الأئمة واللفظ للبخارى من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الوجد فقال <sup>(٢)</sup> " رَجَزٌ أَوْ عَذَابٌ عُدْبٌ به بعض الأمم ثم بق منه بقية فيذهب المزة ويأتى الأخرى فمن سمع به بأرض فلا يقدم عليه ومن كان بأرض وقع بها فلا يخرج فرارا منه " وأخرجه أبو عيسى الترمذى فقال : حدثنا قتيبة أنبأنا حماد بن زيد عن عمرو ابن دينار عن عامر بن سعد عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الطاعون فقال : " بقية رجز أو عذاب أرسل على طائفة من بنى إسرائيل فإذا وقع بأرض وأتم بها فلا تخرجوا منها وإذا وقع بأرض ولستم بها فلا تهبطوا عليها " قال : حديث حسن صحيح .<sup>(٣)</sup> وبمقتضى هذه الأحاديث عمل عمر والصحابه رضوان الله عليهم لما رجعوا من سرخ حين أخبرهم عبد الرحمن بن عوف بالحديث ، على ماهو مشهور في الموطأ وغيره . وقد ذكره قوم الفرار من الوباء والأرض السقيمة ؛ روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : الفرار من الوباء كالفرار من الزحف . وقصة عمر في نروجه إلى الشام مع أبي عبيدة معروفة ، وفيها : أنه رجع . وقال الطبرى : في حديث سعد دلالة على أن على المرء توقى المكروه قبل نزولها ، وتجنب الأشياء المخوفة قبل هجومها ، وأن عليه الصبر وترك الجزع بعد نزولها ؛ وذلك أنه عليه

(١) من ز . (٢) ورد الحديث في البخارى في كتاب الطب بلفظ الطاعون وفي كتاب الحيل بالوجد .

(٣) سرخ : قرية بوادى تبوك من طريق الشام وهى على ثلاث عشرة مرحلة من المدينة .

السلام نهي من لم يكن في أرض الوباء عن دخولها إذا وقع فيها، ونهى من هو فيها عن الخروج منها بعد وقوعه فيها فرارا منه؛ فكذاك الواجب أن يكون حكم كل متق من الأمور غوائلها، سبيله في ذلك سبيل الطاعون. وهذا المعنى نظير قوله عليه السلام: "لا تَمْنُوا لقاء العدو وسألوا الله العافية فإذا لقيتموهم فأصبروا".

قلت: وهذا هو الصحيح في الباب، وهو مقتضى قول الرسول عليه السلام، وعليه عمل أصحابه البررة الكرام [رضى الله عنهم]، وقد قال عمر لأبي عبيدة محتجا عليه لما قال له: أفرارا من قدر الله! فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة! نعم، ففر من قدر الله إلى قدر الله. المعنى: أي لا يحصى للإنسان عما قدره الله له وعليه، لكن أمرنا الله تعالى بالتحرز من المخاوف [والمهلكات]، وباستفراغ الوسع في التوقي من المكروهات. ثم قال له: أرايت لو كانت لك إبل فهبطت واديا له عدوتان إحداهما خصبة والأخرى جذبة، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجذبة رعيتها بقدر الله [عز وجل]. فرجع عمر من موضعه ذلك إلى المدينة. قال الكيا الطبري: ولانعلم خلافا أن الكفار أو قطاع الطريق إذا قصدوا بلدة ضعيفة لا طاقة لأهلها بالقاصدين فلهم أن يتنحوا من بين أيديهم، وإن كانت الآجال المقدرة لا تريد ولا تنقص. وقد قيل: إنما نهي عن الفرار منه لأن الكائن بالموضع الذي الوباء فيه لعله قد أخذ بحظ منه، لأشتراك أهل ذلك الموضع في سبب ذلك المرض العام، فلا فائدة لفراره، بل يضيف إلى ما أصابه من مبادئ الوباء مشقات السفر، فتتضاعف الآلام ويكثر الضرر فلهكون بكل طريق ويطرحون في كل بقوة وميضيق، ولذلك يقال: ما فر أحد من الوباء فسلم، حكاه ابن المدائني. ويكنى في ذلك موعظة قوله تعالى: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا» ولعله إن فر ونجا يقول: إنما نجوت من أجل خروجي عنه فيسوء اعتقاده. وبالجملة فالفرار منه ممنوع لما ذكرناه، ولما فيه من تخليّة البلاد: ولا تخلو من مستضعفين يصعب عليهم الخروج

(١) من: • (٢) من ز، وفي الأصول الأخرى: المهلكات. (٣) العدة (بضم العين وكسرهما وسكون الدال) شاطئ الوادي وحافته. (٤) في البخاري: خصية. قال ابن حجر: بورن عظيمة. (٥) من: • وفيها: ينجوا. (٦) في وزوج: من.

منها ، ولا يتأتى لهم ذلك ، ويتأدون بخلو البلاد من المياسير الذين كانوا أركاناً للبلاد ومعونَةً للمستضعفين . وإذا كان الوباء بارض فلا يقدم عليه أحدٌ أخذاً بالحزم والحذر والتحز من مواضع الضرر ، ودقاً للأوهام المشوشة لنفس الإنسان ؛ وفي الدخول عليه الهلاك ، وذلك لا يجوز في حكم الله تعالى ، فإنَّ صيانة النفس عن المكروه واجبةٌ ، وقد يُخاف طيه من سوء الاعتقاد بأن يقول : لولا دخولي في هذا المكان لما نزل بي مكروه . فهذه فائدة انتهى عن دخول أرض بها الطاعون أو الخروج منها ، والله أعلم . وقد قال ابن مسعود : الطاعون قِتْنَةٌ على المقيم والغازي ، فأما الغازي فيقول : فبغري نجوت ، وأما المقيم فيقول : أقتُ فت ؛ وإلى نحو هذا أشار مالك حين سئل عن كراهة النظر إلى المجذوم فقال : ما سمعت فيه بكراهة ، وما أرى ما جاء من النهي عن ذلك إلا خيفةً أن يفزعه أو يُخيفه شيء يقع في نفسه ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم في الوباء : ” إذا سمعتم به في أرض فلا تقدموا عليه وإذا وقع وأتم بها فلا تخرجوا فرارا منه “ . وسئل أيضا عن البلدة يقع فيها الموت وأمراض ، فهل يُكره الخروج منها ؟ فقال : ما أرى بأسا نخرج أو أقام .

الرابعة — في قوله عليه السلام : ” إذا وقع الوباء بأرض وأتم بها فلا تخرجوا فرارا منه “ . دليل على أنه يجوز الخروج من بلدة الطاعون على غير سبيل الفرار منه ، إذا اعتقد أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وكذلك حكم الداخل إذا أُيقِنَ أن دخوله لا يجلب إليه قَدَرًا لم يكن الله قدره له ، فباح له الدخول إليه والخروج منه على هذا الحد الذي ذكرناه ، والله أعلم .

الخامسة — في فضل الصبر على الطاعون وبيان . الطاعون وزنه فاعول من الطعن ، غير أنه لما حُلِّلَ به عن أصله وُضع دالاً على الموت العام بالوباء ؛ قاله الجوهرى . ويرى من حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” فناء أمتي بالطعن والطاعون “ قالت : الطعن قد عرفناه فما الطاعون ؟ قال : ” غُدَّةٌ كغُدَّةِ البعير تخرج في المرقِّ والآباط “ . قال العلماء : وهذا الوباء قد يرسله الله قِئمةً وعقوبةً على من يشاء

(١) في جـ : أن دخوله . (٢) الغدة : طاعون الإبل ، وقلنا سلمه . (٣) المرق : ما سفل من البطن فأنحت من المواضع التي ترق جلودها ، واحداً مرق . وقال الجوهرى : لا واحداً لها .

من المُصَافَةِ من عبده وَكَفَّرَتْهُمْ ، وقد يُرسله شهادةً ورحمةً للصالحين ؛ كما قال معاذ في طاعون عَمَوَاسَ <sup>(١)</sup> : إنه شهادة ورحمة لكم ودعوة نبيكم ، اللهم أعط معاذاً وأهله نصيبهم من رحمتك . فطن في كفه رضى الله عنه . قال أبو قلابة : قد عرفت الشهادة والرحمة ولم أعرف مادعوة نبيكم ؟ فسألت عنها فقيل : دعا عليه السلام أن يجعل فناء أمته بالطن والطاعون حين دعا ألا يجعل بأس أمته بينهم فُتِمَها فدعا بهذا . وروى من حديث جابر وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” الفاز من الطاعون كالفاز من الزحف والصابر فيه كالصابر في الزحف “ . وفي البخارى عن يحيى بن يعمر عن عائشة أنها أخبرته أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطاعون فأخبرها نبي الله صلى الله عليه وسلم : ” أنه كان عذاباً يبعثه الله على من يشاء فجعله الله رحمةً للمؤمنين فليس من عبد يقع الطاعون فيمكث في بلده صابراً يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر الشهيد “ . وهذا تفسير لقوله عليه الصلاة والسلام : ” الطاعون شهادة والمطعون شهيد “ . أى الصابر عليه المحتسب أجره على الله العالم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله عليه ؛ ولذلك تَمَيَّ معاذٌ أن يموت فيه لعلمه أن من مات فهو شهيد . وأما من جزع من الطاعون وكرهه وفز منه فليس بداخل في معنى الحديث ، والله أعلم .

السادسة — قال أبو عمر : لم يبلغنى أن أحداً من حملة العلم فز من الطاعون إلا ما ذكره ابن المدائنى أن على بن زيد بن جُدعان هرب من الطاعون إلى السَّيَّالَةِ <sup>(٢)</sup> فكان يُجَمِّعُ كل جمعة ويرجع ؛ فكان إذا جمَّع صاحبوا به : فز من الطاعون ! فأت بالسَّيَّالَةِ . قال : وهرب عمرو بن عبيد ورباط بن محمد إلى الراباطية فقال لإبراهيم بن علي الفُقَيْمِيُّ في ذلك : ولما استغفر الموتُ كلَّ مكذِّب • صبرتُ ولم يصبر رباطٌ ولا عمرو

(١) عمواس (روى بكسر أوله وسكون ثانيه ، روى بفتح أوله وثانيه وآثره سين مهملة) : كورة من فلسطين بالقرب من بيت المقدس ، ومنها كان ابتداء الطاعون في أيام عمرو بن عبد الله ، ثم فشا في أرض الشام فاتت به خلق كثير لا يحصون من الصحابة رضى الله عنهم ومن غيرهم ، وذلك في سنة ١٨ الهجرة .  
(٢) السَّيَّالَةِ (بفتح أوله وتخفيف ثانيه) : موضع بقرب المدينة ، وهى أول مرحلة لأهل المدينة إذا أرادوا مكة . وقيل : هى بين ملل والرواح . في طريق مكة إلى المدينة (عن شرح القاموس) .

وذكر أبو حاتم عن الأصمعي قال : هرب بعض البصريين من الطاعون فركب حمارا له ومضى بأهله نحو سَفْوَان<sup>(١)</sup> فسمع حادياً يَحْدُو خلفه :

لن يُسَبِّقَ الله على حمارٍ • ولا على ذى منعة طيارٍ  
أو يأتي الحَتَفُ على مقدار • قد يُصبح الله أمام السَّارَى

وذكر المدائني قال : وقع الطاعون بمصر في ولاية عبد العزيز بن مروان فخرج هاربا منه فقتل قرية من قرى الصعيد يقال لها « سُكْر »<sup>(٢)</sup> . فقدم عليه حين نزل رسول لعبد الملك ابن مروان . فقال له عبد العزيز : ما أسمك ؟ فقال له : طالب بن مُدْرِك . فقال : « أوه ما أَرَانِي راجعا إلى القُسْطَاط ! فمات في تلك القرية .

قوله تعالى : وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٧١﴾

هذا خطاب لأمة محمد صلى الله عليه وسلم بالقتال في سبيل الله في قول الجمهور . وهو الذي يُتَوَى به أن تكون كلمة الله هي العليا . وسُبِّلَ الله كثيرة فهي عامة في كل سبيل ؛ قال الله تعالى : « قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي »<sup>(١)</sup> . قال مالك : سُبِّلَ الله كثيرة ، وما من سبيل إلا يقاتل عليها أو فيها أولها ، وأعظمها دين الإسلام ، لا خلاف في هذا . وقيل : الخطاب للذين أُحْيُوا من بني إسرائيل ؛ روى عن ابن عباس والضحاك . والواو على هذا في قوله « وَقَاتِلُوا » عاطفة على الأمر المتقدم ، وفي الكلام متروك تقديره : وقال لهم قاتلوا . وعلى القول الأول عاطفة جملة كلام على جملة ما تقدم ، ولا حاجة إلى إضمار في الكلام . قال النحاس : « وَقَاتِلُوا » أمر من الله تعالى للؤمنين ألا تهربوا كما هرب هؤلاء . ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ أى يسمع قولكم إن قتلتم مثل ما قال هؤلاء ويعلم مرادكم به . وقال الطبري : لا وجه لقول من قال : إن الأمر بالقتال للذين أُحْيُوا . والله أعلم .

(١) سفوان (بالضرب) : ماء على قدر مرحلة من باب المربة بالبصرة (مجمع ياقوت) .

(٢) سكر (وزان زفر) : موضع بشرية الصعيد بينه وبين مصر يومان ، كان عبد العزيز بن مروان يخرج إليه كثيرا . (من ياقوت) . وقد ورد في الأصول : « سكن » بالنون وهو محريف . (٣) أوه : كلمة يقولها الرجل عند الشكاية والتوجع وهي ما كنة الواو مكسورة الهاء ، وربما قلبوا الواو ألفا فقالوا : « آه من كذا » ، وربما شددوا الواو وكسروها وسكنوا الهاء فقالوا : « أوه » ، وبعضهم يفتح الواو مع التشديد فيقول : « أوه » . (من النهاية) .



قوله تعالى : **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ** (٢٤٥)  
فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : **(مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)** لما أمر الله تعالى بالجهاد والقتال على الحق — إذ ليس شيء من الشريعة إلا ويجوز القتال عليه وعنه ، وأعظمها دين الإسلام كما قال مالك — حرض على الإنفاق في ذلك . فدخل في هذا الخبر المقاتل في سبيل الله ، فإنه يقرض به رجاء الثواب كما فعل عثمان رضي الله عنه في جيش العسرة .  
و « مَنْ » رفع بالابتداء ، و « ذَا » خبره ، و « الذي » نعت لذا ، وإن شئت بدل . ولما نزلت هذه الآية بادر أبو الدحداح إلى التصديق بماله آبتغاء ثواب ربه . أخبرنا الشيخ الفقيه الإمام المحدث القاضي أبو عامر يحيى بن عامر بن أحمد بن منيع الأشعري نسبا ومذهبا بقربة (٢) — أعادها الله — في ربيع الآخرة ثمانية وعشرين وستمئة قراءة مني عليه قال : أخبرنا أبي بإجازة قال : قرأت على أبي بكر عبد العزيز بن خلف بن مدين الأزدي عن أبي عبد الله بن سعدون سمعا عليه ؛ قال : حدثنا أبو الحسن علي بن مهران قال : حدثنا أبو الحسن محمد بن عبد الله ابن زكريا بن حيوة النيسابوري سنة ست وستين وثلثمائة ، قال : أنبأنا عمي أبو زكريا يحيى ابن زكريا قال : حدثنا محمد بن معاوية بن صالح قال : حدثنا خلف بن خليفة عن حميد الأعرج (٣) عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن مسعود قال : لما نزلت : **« مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا »** قال أبو الدحداح : يا رسول الله أو إن الله تعالى يريد منا القرض ؟ قال : « نعم يا أبا الدحداح » قال : أريني يدك [قال] فتأوله ؛ قال : فإني أقرضت الله حائطا فيه ستمائة نخلة .

(١) جيش العسرة : في غزوة تبوك ، كان في عسرة وشدة من الحز وجذب السيلاد ، أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس بالجهاز وحض الأغنياء على النفقة في سبيل الله ، فاتفق عثمان رضي الله عنه في ذلك نفقة عظيمة . ابن هشام : حدثني من أتق به أن عثمان أوقف دينار غير الإبل والزراد وما يتعلق بذلك ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم أرض عن عثمان فإني عنه راض » . (٢) في جوده وز : « أبو عامر يحيى بن أحمد بن ربيع الأشعري » . (٣) في جميع الأصول ، هن الأعرج ، وليس بصحيح لأن حميد الأعرج الكوفي هو الراوي عن ابن الحارث وعنه خلف بن خليفة .

ثم جاء يمشي حتى أتى الحائط وأتم الدحداح فيه وعياله ، فناداهما : يا أم الدحداح ، قالت : لبيك ؛ قال : أخرجي ، قد أقرضت ربى عز وجل حائطاً فيه ستمائة نخلة . وقال زيد بن أسلم : لما نزل : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا » قال أبو الدحداح : فذاك أبي وأمي يا رسول الله ! إن الله يستقرضنا وهو غني عن القرض ؟ قال : ” نعم يريد أن يدخلكم الجنة به “ . قال : فإني إن أقرضت ربى قرضاً يضمن لي به ولصبيتي الدحداحة معي الجنة ؟ قال : ” نعم “ قال : فناولي يدك ، فناوله رسول الله صلى الله عليه وسلم يده . فقال : إن لي حديثين إحداهما بالساقطة والأخرى بالعالية ، والله لا أملك غيرهما ، قد جعلتهما قرضاً لله تعالى . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” أجعل إحداهما لله والأخرى دعماً لمعيشة لك ولعمالك “ قال : فأشهدك يا رسول الله أنني قد جعلت خيرهما لله تعالى ، وهو حائط فيه ستمائة نخلة . قال : ” إذا يجزيك الله به الجنة “ . فأنطلق أبو الدحداح حتى جاء أم الدحداح وهي مع صبياتها في الحديقة تدور تحت النخل فأنشأ يقول :

هَذَاكَ رَبِّي سُبُلُ الرِّشَادِ • إِلَى سَبِيلِ الْخَيْرِ وَالسَّادِ  
يَبْنِي مِنَ الْحَائِطِ بِالْوِدَادِ • فَقَدْ مَضَى قَرْضاً إِلَى التَّنَادِ  
أَقْرَضْتُهُ اللَّهَ عَلَى اعْتِمَادِي • بِالطُّوْعِ لَا مَنٍّ وَلَا أَرْتِنَادِ<sup>(١)</sup>  
لِلْأَرْجَاءِ الضَّعْفِ فِي الْمَعَادِ • فَارْتَحِلْ بِالنَّفْسِ وَالْأَوْلَادِ  
وَالْبِرِّ لَا شَكَّ نَغِيرُ زَادِ • قَدَّمَهُ الْمَرْءُ إِلَى الْمَعَادِ

قالت أم الدحداح : رَجِّعْ بيعك ! بارك الله لك فيما أشرت ، ثم أجابته أم الدحداح وأنشأت تقول :

بَشْرَكَ اللَّهُ بَخَيْرٍ وَفَرَحَ • مِثْلُكَ أَذَى مَا لَدَيْهِ وَنَصَحَ  
قَدْ مَتَّعَ اللَّهُ عِبَالِي وَمَتَّحَ • بِالْمَجْوَةِ السَّوْدَاءِ وَالزَّهْوِ الْبَلَّحَ  
وَالْعَبْدُ يَسْعَى وَلَهُ مَا قَدْ كَدَحَ • طَوَّلَ اللَّيَالِي وَعَلَيْهِ مَا أَجْتَرَحَ

ثم أقبلت أم الدحداح على صبيانها تُخرج ما في أفواههم وتنفض ما في أكمامهم حتى أفضت إلى الحائط الآخر؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "كم من عِدِّي رَدَّاح ودار فَيَّاح لأبي الدحداح".

الثانية - قال ابن العربي: «أنقسم الخلق بحكم الخالق وحكمه وقدرته ومشيئته وقضائه وقدره حين سمعوا هذه الآية أقساما، فتفرقوا فرقا ثلاثة: الفرقة الأولى الرَّذَل قالوا: إن رب مجد محتاج فقير إلينا ونحن أغنياء، فهذه جهالة لا تخفى على ذى لب، فردَّ الله عليهم بقوله: «لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ». الفرقة الثانية لما سمعت هذا القول آثرت الشَّع والبخل وقدمت الرغبة في المال، فما أنفقت في سبيل الله ولا فَكَّت أسيرا ولا أعانت أحدا، تكاسلا عن الطاعة وركونا إلى هذه الدار. [الفرقة الثالثة لما سمعت بادرت إلى امتثاله وآثر المحيِّب منهم بسرعة بماله كأبي الدحداح رضى الله عنه وغيره. والله أعلم.

الثالثة - قوله تعالى: «قَرَضًا حَسَنًا» القرض: اسم لكل ما يلتبس عليه الجزء. وأقرض فلان فلانا أى أعطاه ما يتجازه؛ قال الشاعر وهو لبيد:

وَإِذَا جُوزِيَتْ قَرَضًا فَأَجْرِهِ \* إِنَّمَا يُجْزَى الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

والقرض بالكسر لغة فيه حكاها الكسائي. وأستقرضت من فلان أى طلبت منه القرض فأقرضنى. وأقرضت منه أى أخذت القرض. وقال الزجاج: القرض فى اللغة البلاء الحسن والبلاء السيء، قال أمية:

كَلْ أَمْرِي سَوْفَ يُجْزَى قَرَضُهُ حَسَنًا \* أَوْ سَيِّئًا وَمَدِينًا مِثْلَ مَا دَانَا

وقال آخر:

تُجَاوِزُ الْقُرُوضُ بِأَمْتَالِهَا \* فَبِالْخَيْرِ خَيْرًا وَبِالشَّرِّ شَرًّا

وقال الكسائي: القرض ما أسلفت من عمل صالح أو سيء. وأصل الكلمة القطع؛ ومنه المقرض. وأقرضته أى قطعت له من مالى قطعة يجازى عليها. وأقرض القوم: أقطع

(١) المذق (يفتح فسكون): النخلة. وبكسر فسكون: العرجون بما فيه من الشاربخ. ورداح فتيمة.

(٢) الفياح (بالتشديد والتخفيف): الواسع. (٣) راجع ج ٤ ص ٢٩٤

(٤) فى ابن العربى: أغاثت. (٥) فى ابن العربى.

أَنزَمَ وَهَلَكُوا . والقرض ههنا : آسَم ، ولولاه لقال [ ههنا<sup>(١)</sup> ] إقراضا . واستدعاء القرض في هذه الآية إنما هو تأنيس وتقريب للناس بما يفهمونه ، والله هو الغنى الحميد ؛ لكنه تعالى شَبَّه عطائه المؤمنين في الدنيا بما يرجو به ثوابه في الآخرة بالقرض كما شَبَّه إعطاء النفوس والأموال في أخذ الجنة بالبيع والشراء ، حسب ما يأتي بيانه في « براءة<sup>(٢)</sup> » إن شاء الله تعالى .

وقيل المراد بالآية الحث على الصدقة وإتفاق المال على الفقراء والمحتاجين والتوسعة عليهم ، وفي سبيل الله بنصرة الدين . وكَتَبَ الله سبحانه عن الفقير بنفسه العلية المترعة عن الحاجات ترغيا في الصدقة ، كما كَتَبَ عن المريض والجائع والعطشان بنفسه المقدسة عن التفاضل والآلام . ففى صحيح الحديث إخبارا عن الله تعالى : " يَا بَنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي وَاسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَقْرُبُونِي فَأْتُونِي بِصَدَقَةٍ " . وقال : " يَا بَنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي وَاسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَقْرُبُونِي فَأْتُونِي بِصَدَقَةٍ " . وكذا فيما قُبِّلَ ؛ أخرجه مسلم والبخاري وهذا كله خرج نخرج التشريف لمن كَتَبَ عنه ترغيا لمن خُوطِبَ به .

الرابعة — يجب على المستقرض ردّ القرض ؛ لأن الله تعالى بين أن من أفق في سبيل الله لا يضيع عند الله تعالى بل يردّ الثواب قَطْعًا وَأَبَهُمُ الْجَزَاء . وفي الخبر : " النفقة في سبيل الله تضاعف إلى سبعمائة ضعف وأكثر " على ما يأتي بيانه في هذه السورة عند قوله تعالى : « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ<sup>(٣)</sup> » الآية . وقال ههنا : ( فَيُضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ) وهذا لا نهاية له ولا حد .

الخامسة — ثواب القرض عظيم ، لأن فيه توسعة على المسلم وتقربا عنه . خرج ابن ماجه في سننه عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " رأيت ليلة أسرى بي على باب الجنة مكتوبا الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر فقلت لخبيريل : ما بال القرض أفضل من الصدقة قال لأن السائل يسأل وعنده والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة " . قال حدثنا محمد بن خلف المقرئ حدثنا يعلى حدثنا سليمان بن يسير

(١) الزيادة من ز، وفي هـ. لقالوا إقراضا . (٢) راجع جـ ٢٦٦ ص (٣) راجع ص ٣٠٢ من هذا الجزء .

عن قيس بن رومي قال : كان سليمان بن أذنان <sup>(١)</sup> يُقرض علقمة ألف درهم إلى عطائه ، فلما خرج عطاؤه تقاضاها منه ، واشتد عليه فقضاه ، فكان علقمة غضب فكث أشهراً ثم أتاه فقال : أقرضني ألف درهم إلى عطائي ، قال : نعم وكرامة ! يا أُمّ عتبة هلمى تلك الخريطة المحتومة التي عندك ، قال : بغاءت بها فقال : أما والله إنها لدراميك التي قضيتي ما حركت منها درهما واحداً ، قال : ففقه أبوك ؟ ما حملك على ما فعلت بي ؟ قال : ما سمعتُ منك ؛ قال : ما سمعتُ مني ؟ قال : سمعتك تذكر عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقتها مرة “ قال : كذلك أنبأني ابن مسعود .

السادسة — قرض الآدمي للواحد واحد ، أى يرد عليه مثل ما أقرضه . وأجمع أهل العلم على أن استقراض الدنانير والدرهم والخنطة والشعير والقر والزبيب وكل ماله مثل من سائر الأطعمة جائز . وأجمع المسلمون قلاً عن نبيهم صلى الله عليه وسلم أن اشتراط الزيادة في السلف رباً ولو كان قبضة من علف — كما قال ابن مسعود — أو حبة واحدة . ويجوز أن يرد أفضل مما يستلف إذا لم يشترط ذلك عليه ؛ لأن ذلك من باب المعروف ؛ استدلالاً بحديث أبي هريرة في البكر : ” إن خياركم أحسنكم قضاء “ رواه الأئمة : البخاري ومسلم وغيرهما . فأثنى صلى الله عليه وسلم على من أحسن القضاء ، وأطلق ذلك ولم يقيده بصفة . وكذلك قضى هو صلى الله عليه وسلم في البكر وهو القتي المختار من الإبل جلاً خياراً رباعياً ، والخيار المختار ، والرباعي هو الذي دخل في السنة الرابعة ؛ لأنه يُلقي فيها رباعيته وهي التي تلي الشايبا وهي أربع رباعيات — مخففة الباء — وهذا الحديث دليل على جواز قرض الحيوان ، وهو مذهب الجمهور ، ومنع من ذلك أبو حنيفة وقد تقدم .

السابعة — ولا يجوز أن يهدى من استقرض هدية للقرض ، ولا يحل للقرض قبولها إلا أن يكون عادتاً ذلك ؛ بهذا جاءت السنة : خرج ابن ماجه حدثنا هشام بن عمار قال حدثنا إسماعيل بن عياش حدثنا عتبة بن حميد الضبي عن يحيى بن أبي إسحاق الهنائي قال :

(١) في التاج : سليمان بن أذنان (منى أذن) وعلقمة : هو ابن قيس النخعي الكوفي ، والحديث كما في السنن .

(٢) الحديث مصحح من ابن ماجه وفي الأصول خلاف له .

سألت أنس بن مالك عن الرجل منا يقرض أخاه المال فيهدى إليه؟ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا أقرض أحدكم أخاه قرضاً فأهدى له أو حمّله على دابته فلا يقبلها ولا يركبها إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك".

الثامنة - القرض يكون من المال - وقد بينّا حكمه - ويكون من العِرْض ؛ وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : "أبْعِزْ أَحَدَكُمْ أَنْ يَكُونَ كَأَبِي ضَمْضَمٍ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِعِرْضِي عَلَى عِبَادِكَ". وروى عن ابن عمر : أَقْرِضْ مِنْ عِرْضِكَ لِيَوْمٍ فَقِيرَكَ ؛ يعني من سَبَكٍ فلا تأخذ منه حقاً ولا تُقِيمَ عليه حدّاً حتى تَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُوفراً الأجر . وقال أبو حنيفة : لا يجوز التصدّق بالعِرْضِ لَأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، وروى عن مالك . ابن العربي : وهذا فاسد ، قال عليه السلام في الصحيح : "إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ" الحديث . وهذا يقتضى أن تكون هذه المحظورات الثلاث تجزئ مجزئاً واحداً في كونها بأحترامها حقاً للآدمي .

التاسعة - قوله تعالى : (حَسَنًا) قال الواقدى : محتسباً طيبة به نفسه . وقال عمرو ابن عثمان الصّدّقى : لا يُمْنٌ به ولا يؤذى . وقال سهل بن عبد الله : لا يعتدّ في قرضه عوضاً . العاشرة - قوله تعالى : (فِيضَاعُهُ لَهُ) قرأ عاصم وغيره «فِيضَاعُهُ» بالألف ونصب الفاء . وقرأ ابن عامر و يعقوب بالتشديد في العين مع سقوط الألف ونصب الفاء . وقرأ ابن كثير وأبو جعفر وشيبة بالتشديد ورفع الفاء . وقرأ الآخرون بالألف ورفع الفاء . فن رفعه نسقه على قوله : «يُقْرِضُ» وقيل : على تقدير هو يضاعفه . ومن نصب فجواباً للاستفهام بالفاء . وقيل : بإضمار «أن» والتشديد والتخفيف لفتان . دليل التشديد «أَضْعَافًا كَثِيرَةً» لأن التشديد للتكثير . وقال الحسن والسّدى : لا نعلم هذا التضعيف إلا لله وحده ، لقوله تعالى : «وَيُؤْتِي مَنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا» . قال أبو هريرة : هذا في نفقة الجهاد ، وكنا نحسب والنبي صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا نفقة الرجل على نفسه ورفقائه وظهيره بالثى ألف .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَفِيضُ وَيَبْسُطُ ﴾ هذا عام في كل شيء فهو الغابض الباسط ، وقد آتينا عليهما في « شرح الأسماء الحسنى في الكتاب الأسنى » .  
 ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ وعيد ، فيجازى كلّاً بعمله .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى آلِ الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ أَهْبِثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيْهِ كَرْهًا أَنْ تَقَاتِلُوا أَلَّا تَقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿٢٤٦﴾

ذكر في التحريض على القتال قصة أخرى جرت في بني إسرائيل . والملا : الأشراف من الناس ، كأنهم ممثلون شرفا . وقال الزجاج : سموا بذلك لأنهم ممثلون مما يحتاجون إليه منهم . والملا في هذه الآية القوم ، لأن المعنى يقتضيه . والملا : أسم للجمع كالقوم والرهط . والملا أيضا : حسن الخلق ، ومنه الحديث « أحسنوا الملا فكلكم سيروى » خرج مسلم .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مُوسَى ﴾ أى من بعد وفاته . ﴿ إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ أَهْبِثْ لَنَا مَلِكًا ﴾ قيل : هو شمويل بن بال بن علقمة ويعرف بأبن المعجوز . ويقال فيه : شمعون ، قاله السدي : وإنما قيل : ابن المعجوز لأن أمه كانت عجوزا فسألت الله الولد وقد كبرت وعظمت فوهبه الله تعالى لها . ويقال له : سَمْعُونُ لأنها دعت الله أن يرزقها الولد فسميع دعائها فولدت غلاما فسمته « سمعون » ، تقول : سمع الله دعائى ، والسين تصير شيئا بلغة العبرانية ، وهو من ولد يعقوب . وقال مقاتل : هو من نسل هارون عليه السلام . وقال قتادة : هو يوشع بن نون . قال ابن عطية : وهذا ضعيف لأن مدة داود هي من بعد موسى بقرون من

(١) كذا في ج و ز و ح - وفي هـ : نال . وفي ا : بان . والذي في الطبري وابن عطية : « بالى » .

الناس، ويوشع هو فتى موسى . وذكر المحاسبي أن اسمه إسماعيل ، والله أعلم . وهذه الآية هى خبر عن قوم من بنى إسرائيل نالهم ذلة وغلبةٌ مدوّ فطلبوا الإذن فى الجهاد وأن يؤمروا به ، فلما أمروا كُفَّ أكرهم وصبر الأقل فنصرهم الله . وفى الخبر أن هؤلاء المذكورين هم الذين أميتوا ثم أُحيوا، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ تَقَاتِلْ ﴾ بالنون والجزم وقراءة جمهور القراء على جواب الأمر . وقرأ الضحاك وابن أبي عَبلَةَ بالياء ورفع الفعل، فهو فى موضع الصفة للملك .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ و « عَسَيْتُمْ » بالفتح والكسر لغتان، وبالثانية قرأ نافع، والباقون بالأولى وهى الأشهر . قال أبو حاتم : وليس للكسر وجه، وبه قرأ الحسن وطلحة . قال مكى فى اسم الفاعل : عَسِ ، فهذا يدل على كسر السين فى الماضى . والفتح فى السين هى اللغة الفاشية . قال أبو على : ووجه الكسر قول العرب : هو عَسِ بذلك ، مثل حِرِ ونَجِحَ ، وقد جاء فَعَلَ وَقِيلَ فى نحو تَمَّ ونِمَّ ، وكذلك عَسَيْتَ وَعَسَيْتَ ، فإن أسند الفعل إلى ظاهر قياس عَسَيْتَ أن يقال : عَسَى زيد ، مثل رَضِيَ زيد ، فإن قيل فهو القياس ، وإن لم يقل ، فسائق أن يؤخذ باللغتين فتستعمل إحداهما موضع الأخرى . ومعنى هذه المقالة : هل أنتم قريب من التولى والفرار؟ . ﴿ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾ قال الزجاج : « أَلَّا تُقَاتِلُوا » فى موضع نصب ، أى هل عَسَيْتُمْ مقاتلة . ﴿ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال الأخفش : « أَنْ » زائدة . وقال القراء : هو محمول على المعنى ، أى وما منعنا ، كما نقول : مالك ألا تصلى؟ أى ما منعك . وقيل : المعنى وأى شئ لنا فى ألا نقاتل فى سبيل الله ! قال النحاس : وهذا أجودها . « وَأَنْ » فى موضع نصب . ﴿ وَقَدْ أَثَرَجْنَا مِنْ دِيَارِنَا ﴾ تعليل ، وكذلك ﴿ وَأَبْنَانَا ﴾ أى بسبب ذراريّنا .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ﴾ أى فرض عليهم ﴿ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا ﴾ أخبر تعالى أنه لما فرض عليهم القتال ورأوا الحقيقة ورجعت أفكارهم إلى مباشرة الحرب وأن نفوسهم

(١) يقال : رجل كع وكاع إذا جبن عن القتال . وقيل : هو الذى لا يمتضى فى عزم ولا يزم وهو الناكس على عقبه .



ربما قد تذهب « تَوَلَّوْا » أى اضطربت نياتهم وقُتِرَ عزائمهم ، وهذا شأن الأمم المنعمّة المائلة إلى الدعة تَنَحَّى الحرب أوقات الأنفة فإذا حَضَرَتِ الحرب كَمَتِ وانقادت لِطَبْعِهَا . وعن هذا المعنى نهى النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « لَا تَتَمَتَّعُوا لِإِقَاءِ الْعَدُوِّ وَسَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ فَإِذَا لَقِيتَهُمْ فَأَبْغَتْهُمْ » رواه الأئمة . ثم أخبر الله تعالى عن قليل منهم أنهم تَبَتُّوا على النية الأولى واستمُتَّوا عزيمتهم على القتال في سبيل الله تعالى .

قوله تعالى : وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَأَتَى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَرَّ يُؤْتِ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٧﴾

قوله تعالى : ( وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ) أى أجابكم إلى ما سألتم ، وكان طالوت سقاء . وقيل : دباغا . وقيل : مُكَارِبَا ، وكان عالما فلذلك رفعه الله على ما ياتى : وكان من سبط بنيامين ولم يكن من سبط النبوّة ولا من سبط الملك ، وكانت النبوّة في بني لاوى ، والملك في سبط يهوذا فلذلك أنكروا . قال وهب بن منبه : لما قال الملاء من بني إسرائيل لشمويل بن بال ما قالوا ، سأل الله تعالى أن يبعث إليهم ملكا ويُدِّله عليه ؛ فقال الله تعالى له : أنظر إلى القَرْنِ (١) الذى فيه الدُّهْنُ فى بيتك فإذا دخل عليك رجل فنشّ (٢) الدُّهْنُ الذى فى القَرْنِ ، فهو ملك بنى إسرائيل فأدهن رأسه منه ومَلَّكه عليهم . قال : وكان طالوت دباغا فخرج فى ابتغاء دابة أضلّها ، فقصد شمويل عسى أن يدعوله فى أمر الدابة أو يجد عنده فرجا ، فنشّ (٣) الدُّهْنُ على ما زعموا ، قال : فقام إليه شمويل فأخذه ودهن منه رأس طالوت ، وقال له : أنت ملك بنى إسرائيل الذى أمرنى الله تعالى بتقديمه ، ثم قال لبني إسرائيل : « إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا » . وطالوت وجالوت آسمان أعجميان معزبان ؛ ولذلك

(١) القرن (بالتحريك) : اللعبة من جلود تكون مشقوقه ثم تحرز . (٢) نش : صوت .

(٣) فى هـ وج : فبازعمون .

لم ينصرفا ، وكذلك داود ، والجمع طوايت وجوايت ودواويد ، ولو سميت رجلا بطاوس وراقود<sup>(١)</sup> لصرفت وإن كانا أعجميين . والفرق بين هذا والأول أنك تقول : الطاوس ، فتدخل الألف واللام فيمكن في العربية ولا يمكن هذا في ذلك .

قوله تعالى : ﴿ أَتَى بِكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا ﴾ أى كيف يملكنا ونحن أحق بالملك منه ؟ .  
جروا على سنتهم في تعينتهم الأنبياء وحيدهم عن أمر الله تعالى فقالوا : « أئى » أى من أى جهة ، فـ « أئى » في موضع نصب على الظرف ، ونحن من سبط الملوك وهو ليس كذلك وهو فقير ، فتركوا السبب الأقوى وهو قدر الله تعالى وقضاؤه السابق حتى احتج عليهم نبيهم بقوله : ﴿ إِنْ أَلَّهِ أَصْطَفَاهُ ﴾ أى اختاره وهو الحجة القاطعة ، وبين لم مع ذلك تعليل اصطفاء طالوت ، وهو بسطته في العلم الذى هو ملاك الإنسان ، والجسم الذى هو معينه في الحرب وعدته عند اللقاء ، فتضمنت بيان صفة الإمام وأحوال الإمامة ، وأنها مستحقة بالعلم والدين والقوة لا بالنسب ، فلا حظ للنسب فيها مع العلم وفضائل النفس وأنها متقدمة عليه ؛ لأن الله تعالى أخبر أنه اختاره عليهم لعلمه وقوته ، وإن كانوا أشرف منتسبا . وقد مضى في أول السورة من ذكر الإمامة وشروطها ما يكفى ويتنى<sup>(٢)</sup> . وهذه الآية أصل فيها . قال ابن عباس : كان طالوت يومئذ أعلم رجل في بني إسرائيل وأجمل وأتمه ؛ وزيادة الجسم مما ييبس العروق . وقيل : سمي طالوت لطلوه . وقيل : زيادة الجسم كانت بكثرة معاني الخير والشجاعة ، ولم يرد عظم الجسم ؛ ألم تر إلى قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

ترى الرجلَ النحيفَ قَزْدَرِيهِ • وفى أثوابه أسَدٌ هُصُورٌ<sup>(٤)</sup>  
ويعجبك الطيريرَ قَبْتَلِيهِ • فيُخَلِّفُ ظَنَكَ الرجلُ الطيريرُ<sup>(٥)</sup>  
وقد عَظُمَ البعيرُ بغيرِ لُبٍّ • فلم يَسْتَفْرِ بِالْعِظَمِ البعيرُ

(١) الراقود : الدن الكبير ، أو هودن طويل الأسفل ، والجمع الراقيد معرب .

(٢) تراجع المسألة الرابعة وما بعدها ج ١ ص ٢٦٤ (٣) هو العباس بن مرداس ؛ كافى الحماسة وغيرها .

(٤) في اللسان في مادة مزر : « مزير » . والمزير : الشديد القلب القوى النافذ ، والمقصود : الشديد الذى

يفترس ويكسر . (٥) الطيرير : ذو الرواء والمنظر . فى هـ : فا بنى بجته .

قلت : ومن هذا المعنى قوله صلى الله عليه وسلم لأزواجه : " أسرعكن لحاقاً بي أطولكن يداً " فكُنَّ يَتَطَاوَلْنَ ؛ فكانت زينب أولهن موتاً ؛ لأنها كانت تعمل بيدها وتصدق ؛ خرجه مسلم . وقال بعض المتأولين : المراد بالعلم علم الحرب ، وهذا تخصيص العموم من غير دليل . وقد قيل : زيادة العلم بأن أوحى الله إليه ، وعلى هذا كان طالوت نبياً ، وسياق .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ ﴾ ذهب بعض المتأولين إلى أن هذا من قول الله عز وجل لمحمد صلى الله عليه وسلم . وقيل : هو من قول شمويل وهو الأظهر . قال لهم ذلك لما علم من تعنتهم وجدالهم في الحجج ، فأراد أن يتم كلامه بالقطعي الذي لا اعتراض عليه فقال الله تعالى : « وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ » . وإضافة ملك الدنيا إلى الله تعالى إضافة مملوك إلى ملك . ثم قال لهم على جهة التغييض والتنبيه من غير سؤال منهم : « إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ » . ويحتمل أن يكونوا سألوه الدلالة على صدقه في قوله : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا » . قال ابن عطية : والأول أظهر بمساق الآية ، والثاني أشبه بأخلاق بني إسرائيل الذميمة ، وإليه ذهب الطبري .

قوله تعالى : وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهَا الْمَلَائِكَةُ إِنَّا فِي ذَٰلِكَ لَآيَةٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٤٨﴾

قوله تعالى : ( وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ ) أي إتيان التابوت ، والتابوت كان من شأنه فيما ذكر أنه أنزله الله على آدم عليه السلام ، فكان عنده إلى أن وصل إلى يعقوب عليه السلام ، فكان في بني إسرائيل يغلبون به من قاتلهم حتى عَصَوْا فغلبوا على التابوت غلبهم عليه الملائكة : جالوت وأصحابه في قول السدي ، وسلبوا التابوت منهم .

قلت : وهذا أدل دليل على أن العصيان سبب الخذلان ، وهذا بين . قال النحاس : والآية في التابوت على ما روى أنه كان يسمع فيه أنين ، فإذا سمعوا ذلك ساروا لحربهم ،

وإذا هَذَا الْأَنْبِيَاءُ لَمْ يَسِيرُوا وَلَمْ يَسِرِ التَّابُوتُ . وَقِيلَ : كَانُوا يَضْعُونَهُ فِي مَازِقِ الْحَرْبِ فَلَا تَزَالُ تَغْلِبُ حَتَّى عَصَا قُفْلُوبَا وَأَخَذَ مِنْهُمْ التَّابُوتُ وَذَلَّ أَمْرُهُمْ ؛ فَلَمَّا رَأَوْا آيَةَ الْإِصْطِلَامِ<sup>(١)</sup> وَذَهَابَ الذِّكْرُ ، أَنْفَ بَعْضُهُمْ وَتَكَلَّمُوا فِي أَمْرِهِمْ حَتَّى اجْتَمَعَ مَلُؤُهُمْ أَنْ قَالُوا لِلنَّبِيِّ الْوَقْتُ : أَبْعَثْ لَنَا مَلِكًا ؛ فَلَمَّا قَالَ لَهُمْ : مَلِكُكُمْ طَالُوتُ رَاجِعُوهُ فِيهِ كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ ؛ فَلَمَّا قَطَعَهُمْ بِالْمَجَّةِ سَأَلُوهُ الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ ، فِي قَوْلِ الطَّبْرِيِّ . فَلَمَّا سَأَلُوا نَبِيَّهُمُ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا قَالَ ، دَعَا بِهِ فَتَزَلَّ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ أَخَذُوا التَّابُوتَ دَاءً بِسَبَبِهِ ، عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ . قِيلَ : وَضَعُوهُ فِي كَنِيسَةٍ لَمْ فِيهَا أَصْنَامٌ فَكَانَتِ الْأَصْنَامُ تَصْبِحُ مَنكُوسَةً . وَقِيلَ : وَضَعُوهُ فِي بَيْتِ أَصْنَامِهِمْ تَحْتَ الصَّنَمِ الْكَبِيرِ فَاصْبَحُوا وَهُوَ فَوْقَ الصَّنَمِ ، فَأَخَذُوهُ وَشَدُّوهُ إِلَى رَجْلِهِ فَأَصْبَحُوا وَقَدْ قُطِعَتْ يَدَا الصَّنَمِ وَرَجَلَاهُ وَأُلْقِيَتْ تَحْتَ التَّابُوتِ ؛ فَأَخَذُوهُ وَجَعَلُوهُ فِي قَرْيَةٍ قَوْمٌ فَأَصَابَ أَوَّلُكَ الْقَوْمِ أَوجَاعٌ فِي أَعْنَاقِهِمْ . وَقِيلَ : جَعَلُوهُ فِي مَحْرَاةٍ قَوْمٌ فَكَانُوا يُصِيبُهُمُ الْبَاسُورُ ؛ فَلَمَّا عَظُمَ بِلَاؤُهُمْ كَيْفَمَا كَانَ ، قَالُوا : مَا هَذَا إِلَّا لِهَذَا التَّابُوتِ ! فَلَنَزَّهِ إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فَوَضَعُوهُ عَلَى عَجَلَةٍ بَيْنَ ثَوْرَيْنِ وَأَرْسَلُوهُمَا فِي الْأَرْضِ نَحْوَ بِلَادِ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَبَعَثَ اللَّهُ مَلَائِكَةً تَسُوقُ الْبَقَرَتَيْنِ<sup>(٢)</sup> حَتَّى دَخَلَتَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَهُمْ فِي أَمْرِ طَالُوتَ فَأَيَقَنُوا بِالنَّصْرِ ؛ وَهَذَا هُوَ حِمْلُ الْمَلَائِكَةِ لِلتَّابُوتِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ . وَرُوي أَنَّ الْمَلَائِكَةَ جَاءَتْ بِهِ تَحْمِلُهُ وَكَانَ يُوْشَعُ بْنُ نُونٍ قَدْ جَعَلَهُ فِي الْبَرِيَةِ ، فَرَوَى أَنَّهُمْ رَأَوْا التَّابُوتَ فِي الْمَوَاءِ حَتَّى نَزَلَ بَيْنَهُمْ ؛ قَالَهُ الرِّبْعُ بْنُ خَيْثَمٍ . وَقَالَ وَهْبُ بْنُ مَنْبِهٍ : كَانَ قَدْرُ التَّابُوتِ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ فِي ذِرَاعَيْنِ . الْكَلْبِيُّ : وَكَانَ مِنْ عَوْدِ شَمْسَارٍ<sup>(٣)</sup> الَّذِي يَتَخَذُ مِنْهُ الْأَمْشَاطُ . وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ « التَّابُوتُ » وَهُوَ لِقَتَهُ ، وَالنَّاسُ عَلَى قِرَاءَتِهِ بِالتَّاءِ وَقَدْ قَدَّمَ . وَرَوَى عَنْهُ « التَّابُوتُ » ذَكَرَهُ النَّحَّاسُ . وَقَرَأَ حَمِيدُ بْنُ قَيْسٍ « يَحْمِلُهُ » بِالْيَاءِ . قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ ۝۱۱۱ ۝۱۱۲ ﴾ اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي السَّكِينَةِ وَالْبَقِيَّةِ ؛ فَالسَّكِينَةُ فِعْلَةٌ مَأْخُودَةٌ مِنَ السَّكُونِ وَالْوَقَارِ وَالطَّمَأْنِينَةِ . فَقَوْلُهُ « فِيهِ سَكِينَةٌ » أَيْ هُوَ سَبَبُ سَكُونِ

(١) الْإِصْطِلَامُ : الْإِسْتِصَالُ وَالْإِبَادَةُ . (٢) فِي ز ، وَأَبْنُ عَطِيَّةٍ : « النَّاسُورُ » بِالْثَوْنِ .

(٣) كَذَا فِي الْأَصُولِ ، وَفِي الطَّبْرِيِّ : الثَّوْرَيْنِ . (٤) فِي - رَأَوْا - بِالْثَوْنِ الْمَجْبُوعَةِ وَالْمِيمِ وَالسَّيْنِ

الْمُهْمَلَةِ . وَالَّذِي فِي هـ وَبِالْحَرْفِ الْمَجْبُوعَيْنِ بَيْنَهُمَا مِيمٌ وَفِي مَعْنَى أَسْمَاءِ النَّبَاتِ « شَمْسَارٌ » ص ٣٤

قلوبكم فيما اختلفتم فيه من أمر طالوت؛ ونظيره « فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ »<sup>(١)</sup> أى أنزل عليه ما سكن [به]<sup>(٢)</sup> قلبه . وقيل : أراد أن التابوت كان سبب سكون قلوبهم ، فأيتما كانوا سكنوا إليه ولم يفزوا من التابوت إذا كان معهم في الحرب . وقال وهب بن منبه : السكينة روح من الله تتكلم ، فكانوا إذا اختلفوا في أمر نطقت ببيان ما يريدون ، وإذا صاحت في الحرب كان الظفر لهم . وقال علي بن أبي طالب : هى ريح هَفَافَةٌ لها وجه كوجه الإنسان . وروى عنه أنه قال : هى ريح نَجْجُوج<sup>(٣)</sup> لها رأسان . وقال مجاهد : حيوان كالهيزله جناحان وذنب ولعنيبه شعاع ، فإذا نظر إلى الجيش انهزم . وقال ابن عباس : طُسْتُ من ذهب من الجنة ، كان يُغسل فيه قلوب الأنبياء ، وقاله السدى . وقال ابن عطية : والصحيح أن التابوت كانت فيه أشياء فاضلة من بقايا الأنبياء وآثارهم ، فكانت النفوس تسكن إلى ذلك وتأنس به وتقوى .

قلت : وفى صحيح مسلم عن البراء قال : كان رجل يقرأ سورة «الكهف» وعنده فرس مربوط بِسَطْرَيْنِ فَنَشْتُهُ سَحَابَةٌ فَجَعَلَتْ تَدُورُ وَتَدْنُو وَجَعَلَ فَرَسُهُ يَنْفِرُ مِنْهَا ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : « تِلْكَ السَّكِينَةُ تَنْزَلُ لِلْقُرْآنِ » . وفى حديث أبى سعيد الخدرى : أن أسيد بن الحضير بينا هو ليلة يقرأ فى مِرْبَدِهِ<sup>(٤)</sup> الحديث . وفيه : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تلك الملائكة كانت تسمع لك ولو قرأت لأصبحت يراها الناس ما تستر منهم » . أخرجه البخارى ومسلم . فأخبر صلى الله عليه وسلم عن نزول السكينة مرة ، ومرة عن نزول الملائكة ؛ فدل على أن السكينة كانت فى تلك الظلة ، وأنها تنزل أبدا مع الملائكة . وفى هذا حجة لمن قال إن السكينة روح أو شيء له روح ؛ لأنه لا يصح استماع القرآن إلا لمن يعقل ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَبَقِيَّةٌ ﴾ اختلف فى البقية على أقوال ، فقيل : عصا موسى وعصا هارون ورضاض الألواح ؛ لأنها انكسرت حين ألقاها موسى ، قاله ابن عباس . زاد عكرمة :

- (١) راجع ج ٨ ص ١٤٨ (٢) الزيادة من ز . (٣) هفافة : سريعة المرور فى هبوبها . (٤) ريح نججوج : شديدة المرور فى غير استواء . (٥) الشطن : الحبل ، وجمعه أشطان . (٦) المريد (بكر فسكون فتح) : الموضع الذى يبيت فيه القمر . (٧) رضاض الشيء . (بضم الزاء) : فاته .

التوراة. وقال أبو صالح : البقية : عصا موسى وثيابه وثياب هارون ولوحان من التوراة. وقال عطية بن سعد : هي عصا موسى [وعصا] هارون وثيابهما ورُضاض الألواح. وقال الثوري : من الناس من يقول البقية قفيزاً من في طست من ذهب وعصا موسى وعمامة هارون ورضاض الألواح . ومنهم من يقول : العصا والنعلان . ومعنى هذا ما روى من أن موسى لما جاء قومه بالألواح فوجدهم قد عبدوا العجل ، ألقي الألواح غضباً فتكسرت ، فترع منها ما كان صحيحاً وأخذ رُضاض ما تكسر فجعله في التابوت . وقال الضحاك : البقية : الجهاد وقتال الأعداء . قال ابن عطية : أى الأمر بذلك في التابوت ، إما أنه مكتوب فيه ، وإما أن نفس الإتيان به [هو] كالأمر بذلك ، وأسند الترك إلى [آل] موسى و [آل] هارون من حيث كان الأمر مندرجاً من قوم إلى قوم وكلهم آل موسى وآل هارون . وآل الرجل قرابته . وقد تقدم .

قوله تعالى : فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بَنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا اللَّهَ كَمِ مِّنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئْتَهُ كَثِيرَةً يَأْذِنُ اللَّهُ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿٢٤٨﴾

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ( فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ ) « فصل » معناه خرج بهم .

فصلت الشيء فانفصل ، أى قطعت فاقطع . قال وهب بن منبه : فلما فصل طالوت قالوا له إن المياه لا تحملنا فآدع الله أن يحصر لنا نهراً ، فقال لهم طالوت : إن الله مبتليكم بنهر . وكان عدد الجنود - في قول السدي - ثمانين ألفاً . [ وقال وهب <sup>(١)</sup> ] : لم يتخلف عنه إلا ذو

(١) في زوائد عطية : والذين . (٢) من هـ و ج و ز . (٣) كذا في ج و هـ وابن عطية وفي هـ : فقير ، وهو الزيل . (٤) الزيادة من ز ، وابن عطية . (٥) راجع المسألة الثانية والثالثة ج ١ ص ٢٨١ (٦) من ج و هـ .

عذر من صغر أو كبير أو مرض . والابتلاء الاختبار . والنهر والنهر لفتان . واشتقاقه من السعة ، ومنه النهار وقد تقدم <sup>(١)</sup> . قال قتادة : النهر الذي ابتلاه الله به هو نهر بين الأردن وفلسطين . وقرأ الجمهور « نهر » بفتح الهاء . وقرأ مجاهد وحميد الأعرج « نهر » بإسكان الهاء . ومعنى هذا الابتلاء أنه اختبار لهم ، فمن ظهرت طاعته في ترك الماء علم أنه مطيع فيما عدا ذلك ، ومن غلبته شهوته [ في الماء <sup>(٢)</sup> ] وعصى الأمر فهو في العصيان في الشدائد أخرى ، فروى أنهم أتوا النهر وقد نالهم عطش وهو في غاية العذوبة والحسن ، فلذلك رخص للطيعين في القرفة ليرتفع عنهم أذى العطش بعض الارتفاع وليكسروا نزاع النفس في هذه الحال . وبين أن القرفة كافة ضرر العطش عند الحرمة الصابرين على شطف العيش الذين همهم في غير الرفاهية ، كما قال عروة :

\* وأخسوا قراح الماء والماء بارد \*

قلت : ومن هذا المعنى قوله عليه السلام : «حسب المرء لقيأت يقمن صلبه» . وقال بعض من يتعاطى غوامض المعاني : هذه الآية مثل ضرب الله للدنيا فشبها الله بالنهر والشارب منه والمائل إليها والمستكثر منها ، والتارك لشربه بالمنحرف عنها والزاهد فيها ، والمغترف بيده غرقة بالآخذ منها قدر الحاجة ، وأحوال الثلاثة عند الله مختلفة .

قلت : ما أحسن هذا لولا ما فيه من التحريف في التأويل والخروج عن الظاهر ، لكن معناه صحيح من غير هذا .

الثانية — استدل من قال إن طالوت كان نبيا بقوله : « إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ » وأن الله أوحى إليه بذلك وألمهه ، وجعل الإلهام ابتلاء من الله لهم . ومن قال لم يكن نبيا قال : أخبره نبيهم شمويل بالوحي حين أخبر طالوت قومه بهذا ، وإنما وقع هذا الابتلاء لتمييز الصادق من الكاذب . وقد ذهب قوم إلى أن عبد الله بن حذافة السهمي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أمر أصحابه بإيقاد النار والدخول فيها تجربة لطاعتهم ، لكنه حمل مزاحه على تخشين الأمر الذي كلفهم ، وسيأتي بيانه في « النساء » <sup>(٣)</sup> إن شاء الله تعالى .

الثالثة - قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ شرب قبل معناه كَرَعَ . ومعنى «فَلَيْسَ مِنِّي» أى ليس من أصحابى فى هذه الحرب ، ولم يخرجهم بذلك عن الإيمان . قال السدى : كانوا ثمانين ألفا ، ولا محالة أنه كان فيهم المؤمن والمنافق والمجذ والمكسلان ، وفى الحديث "من غشنا فليس منا" أى ليس من أصحابنا ولا على طريقتنا وهذينا . قال :<sup>(١)</sup>  
إذا حاولت فى أسد فجورا ■ فإنى لستُ منك ولست مِنِّي  
وهذا مهج فى كلام العرب ؛ يقول الرجل لأبنته إذا سلك غير أسلوبيه : لست مِنِّي .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ يقال : طعمت الشيء ، أى ذقته . وأطعمته الماء أى أذقته ، ولم يقل ومن لم يشربه لأن من عادة العرب إذا كرروا شيئا أن يكرروه بلفظ آخر ، ولغة القرآن أفصح اللغات ، فلا عبرة بقدرح من يقول : لا يقال طعمت الماء .

الخامسة - استدل علماءنا بهذا على القول بسد الذرائع ؛ لأن أدنى الذوق يدخل فى لفظ الطعم ، فإذا وقع النهى عن الطعم فلا سبيل إلى وقوع الشرب ممن يتجنب الطعم ؛ ولهذا المبالغة لم يأت الكلام «ومن لم يشرب منه» .

السادسة - لما قال تعالى : ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ﴾ دل على أن الماء طعام وإذا كان طعاما كان قوتا لبقائه واقتيات الأبدان به فوجب أن يجرى فيه الربا ، قال ابن العربى : وهو الصحيح من المذهب . قال أبو عمر قال مالك : لا بأس ببيع الماء على الشط بالماء متفاضلا وإلى أجل ، وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف . وقال محمد بن الحسن : هو مما يكال ويوزن ، فعلى هذا القول لا يجوز عنده التفاضل ، وذلك عنده فيه ربا ؛ لأن علته فى الربا الكيل والوزن . وقال الشافعى : لا يجوز بيع الماء متفاضلا ولا يجوز فيه الأجل ، وعلته فى الربا أن يكون ما كولا جنسا .

(١) هو الثابتة النبائية ، يقول هذا لعينة بن حصن الفزارى ، وكان قد دعاه وقومه إلى مقاطعة بنى أسد ونقض حلفهم فأبى عليه وتوعده بهم ، وأراد بالقصور نقض الحلف . (عن شرح الشواهد) .  
(٢) المهج : الطريق الواضح الواسع البين .



السابعة - قال ابن العربي قال أبو حنيفة : من قال إن شرب عبدى فلان من الثَّوَرَات فهو حُرٌّ فلا يعتق إلا أن يكرَّع فيه ، والكرع أن يشرب الرجل بفيه من النهر ، فإن شرب بيده أو اغترف بالإناء منه لم يعتق ؛ لأن الله سبحانه فرق بين الكرع في النهر وبين الشرب باليد . قال : وهذا فاسد ؛ لأن شرب الماء يطلق على كل هيئة وصفة في لسان العرب من غَرَفَ باليد أو كَرَّع بالضم انطلاقا واحدا ، فإذا وُجِدَ الشَّرب المحلوف عليه لغة وحقيقة حنث ، فأعلمه .

قلت : قول أبي حنيفة أصح ، فإن أهل اللغة تفروا بينهما كما تفوق الكتاب والسنة . قال الجوهري وغيره : وكَرَّع في الماء كُرُوعا إذا تناوله بفيه من موضعه من غير أن يشرب بكفيه ولا بإناء ، وفيه لغة أخرى « كَرَّع » بكسر الراء [ يكرع <sup>(١)</sup> ] كَرَّعا . والكَرَّع : ماء السماء يكرع فيه . وأما السنة فذكر ابن ماجه في سننه : حدثنا واصل بن عبد الأعلى حدثنا ابن فضيل عن ليث عن سعيد بن عامر عن ابن عمر قال : مررنا على بركة فجعلنا نكرع فيها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تَكْرَعُوا ولكن اغسلوا أيديكم ثم اشربوا فيها فإنه ليس إناء أطيب من اليد " وهذا نص . وليث بن أبي سليم خرج له مسلم وقد ضَعَّفَ .

الثامنة - قوله تعالى : ( إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ) الاعتراف : الأخذ من الشيء باليد وبآلة ، ومنه المِرْقَعة ، والمِرْقَعة مثل الاعتراف . وقرئ « غُرْفَة » بفتح الغين وهى مصدر ، ولم يقل اعترافة ؛ لأن معنى المِرْقَعة والاعتراف واحد . والمِرْقَعة المرة الواحدة . وقرئ « غُرْفَة » بضم الغين وهى الشيء المُنْقَرَفُ . وقال بعض المفسرين : المِرْقَعة بالكف الواحد والمِرْقَعة بالكفَّين . وقال بعضهم : كلاهما لفتان بمعنى واحد . وقال على رضى الله عنه : الأَكْفُ أَنْظَفُ الآنية ، ومنه قول الحسن :

لا يَدْلِفُونَ إلى ماء بآنية • إلا اغترافا من الغُدران بالزاح

الدليف : المشى الرويد .

قلت : ومن أراد الحلال الصِّرف في هذه الأزمان دون شبهة ولا امتراء ولا ارتياب فليشرب بكفيه الماء من العيون والأنهار المسخَّرة بالجرَّيَانِ آناء الليل و [ آناء ] النهار، مُبتَغياً بذلك من الله كسب الحسنات ووضع الأوزار والثُّقوب بالأئمة الأبرار، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من شرب بيده وهو يقدر على إناء يريد به التواضع كتب الله له بعدد أصابعه حسنات وهو إناء عيسى بن مريم عليهما السلام إذ طرح القدح فقال آف هذا مع الدنيا " .

نرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشرب على بطوننا وهو الكرَّع، ونهانا أن نتترف باليد الواحدة، وقال : " لا يبلغ أحدكم كما يبلغ الكلب ولا يشرب باليد الواحدة كما يشرب القوم الذين سخط الله عليهم ولا يشرب بالليل في إناء حتى يحركه إلا أن يكون إناء مُخَمَّراً ومن شرب بيده وهو يقدر على إناء ... " الحديث كما تقدَّم، وفي إسناده بَقِيَّةُ بن الوليد، قال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال أبو زرعة : إذا حدث بَقِيَّةُ عن الثقات فهو ثقة .

التاسعة : قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ قال ابن عباس : شربوا على قدر يقينهم، فشرب الكفار شرب الهيم<sup>(٢)</sup> وشرب العاصون دون ذلك، وانصرف من القوم ستة وسبعون ألفاً وبقي بعض المؤمنين لم يشرب شيئاً وأخذ بعضهم الغُرْفَةَ، فأما من شرب فلم يَرَوْ، بل برَّح به العطش، وأما من ترك الماء فحَسُنَتْ حاله وكان أجَلَدَ ممن أخذ الغُرْفَةَ .

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ ﴾ الهاء تعود على النهر، و « هو » توكيد .

﴿ والذين ﴾ في موضع رفع عطفاً على المضمر في « جاوزه » يقال : جاوزت المكان مجاوزةً وجوازاً . والمجاز في الكلام ما جاز في الاستعمال وفُذِّ واستمَرَّ على وجهه . قال ابن عباس والسدي : جاز معه في النهر أربعة آلاف رجل فيهم من شرب، فلما نظروا إلى جالوت وجنوده وكالوا مائة ألف كلهم شاكون في السلاح رجع منهم ثلاثة آلاف وستمائة وبضعة وثمانون ؛ فعلى هذا القول قال المؤمنون الموقنون بالبعث والرجوع إلى الله تعالى عند ذلك وهم عدَّة أهل

(١) كذا في هـ و ج وفي ز : أطراف .

(٢) الهيم : الإبل التي يصيبها داء فلا تروى من الماء، واحداً هيم، والأنثى هيماء .

بدر : « كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ » . وأكثر المفسرين : على أنه إنما جاز معه النهر من لم يشرب جملة ، فقال بعضهم : كيف نطبق العدو مع كثرتهم ! فقال أولوا العزم منهم : « كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ » . قال البراء بن عازب : كما تتحدث أن عدة أهل بدر كمدة أصحاب طالوت الذين جاوزوا معه النهر ثلاثمائة وبضعة عشر رجلا — وفي رواية : وثلاثة عشر رجلا — وما جاز معه إلا مؤمن .

الحادية عشرة — قوله تعالى : ﴿ قَالَ الَّذِينَ يَبْطِئُونَ ﴾ والظن هنا بمعنى اليقين ، ويمحور أن يكون شكًا لا علما ، أى قال الذين يتوهمون أنهم يقتلون مع طالوت فيلقون الله شهداء ، فوقع الشك في القتل .

قوله تعالى : ﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً ﴾ الفئة : الجماعة من الناس والقطعة منهم ؛ من فاءت رأسه بالسيف وفأبته أى قطعته . وفي قولهم رضى الله عنهم : « كم من فئة قليلة » الآية ، تحريض على القتال واستشعار للصبر واقتداء بمن صدق ربه .

قلت : هكذا يجب علينا نحن أن نفعل ؟ لكن الأعمال القبيحة والنيات الفاسدة منعت من ذلك حتى ينكسر العدد الكبير منا قدام السير من العدو كما شاهدناه غير مرة ، وذلك بما كسبت أيدينا ! وفي البخارى : وقال أبو الدرداء : إنما تقاتلون بأعمالكم . وفيه مسند أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم » . فالأعمال فاسدة والضعفاء مهملون والصبر قليل والاعتماد ضعيف والتقوى زائلة ! . قال الله تعالى : « أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ » وقال : « وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلُوا » وقال : « إِنْ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ » وقال : « وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ » وقال : « إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » . فهذه أسباب النصر وشروطه وهى معدومة عندنا غير موجودة فينا ، فإنما لله وإنا إليه راجعون على ما أصابنا وحل بنا ! بل لم يبق من الإسلام إلا ذكره ، ولا من الدين إلا رثمه لظهور الفساد ولكثرة الطفيان وقلة الرشاد حتى استولى العدو شرقا وغربا برا وبحرا ، وعمت الفتن وعظمت المحن ولا عاصم إلا من رحم ! .

قوله تعالى : وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٥٠﴾

« بَرَزُوا » صاروا في البرّاز وهو الأفيح من الأرض المتسع . وكان جالوت أمير العالقة ومليكمهم ظله ميل . ويقال : إن البر بر من نسله ، وكان فيما روى في ثلاثمائة ألف فارس . وقال عكرمة : في تسعين ألفا ، ولما رأى المؤمنون كثرة عدوهم تضرعوا إلى ربهم ، وهذا كقوله : « وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ » إلى قوله : « وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا » الآية . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لقي العدو يقول في القتال : « اللهم بك أصول وأجول » وكان صلى الله عليه وسلم يقول إذا لقي العدو : « اللهم إني أعوذ بك من شرورهم وأجعلك في غورهم » ودعا يوم بدر حتى سقط رداؤه عن منكبيه يستعجز الله وعده على ما يأتي بيانه في « آل عمران » (٢) إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٢٥١﴾

قوله تعالى : ( فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ ) أي فأنزل الله عليهم النصر ، « فَهَزَمُوهُمْ » : فكسروهم . والهمزم : الكسر ، ومنه سقاء هُزِمَ ، أي انثنى بعضه على بعض مع الجفاف ، ومنه ما قيل في زمزم : إنها هَزَمَةٌ جبريل ، أي هزمها جبريل برجله نخرج الماء . والهمزم : ما تكسر من يابس الحطب .

قوله تعالى : ( وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ ) وذلك أن طالوت الملك اختاره من بين قومه لقتال جالوت ، وكان رجلا قصيرا مسقما مصفارا أصفر أزرق ، وكان جالوت من أشد الناس وأقوامه وكان يهزم الجيوش وحده ، وكان قتل جالوت وهو رأس العالقة على يده . وهو داود

(١) كذا في ٥ و ٦ و ٧ ، وفي ١ : الأصح . (٢) راجع ج ٤ ص ٢٢٨ فابدر ص ١٩٠ فابدر .

(٣) ف د : ويستعجز ، وفي ١ ، ٥ ، ٦ : و : ليستعجز ، وما أثبتناه في ز .

ابن إيشي<sup>(١)</sup> — بكسر الهمزة، ويقال : داود بن زكريا بن رشوى، وكان من سبط يهوذا بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام، وكان من أهل بيت المقدس جمع له بين النبوة والملك بعد أن كان راعيا وكان أصغر إخوته وكان يرعى غنما، وكان له سبعة إخوة في أصحاب طالوت؛ فلما حضرت الحرب قال في نفسه : لأذهبن إلى رؤية هذه الحرب، فلما نهض في طريقه مر بجعر فناداه : يا داود خذني فبي تقتل جالوت، ثم ناداه جعر آخر ثم آخر فأخذها وجعلها في مخلاته وسار، فخرج جالوت يطلب مبارزا فكف<sup>(٢)</sup> الناس عنه حتى قال طالوت : من يبرز إليه ويقتله فانا أزوجه ابنتي وأحكّه في مالي؛ بقاء داود عليه السلام فقال : أنا أبرز إليه وأقتله، فأزدراه طالوت حين رآه لصغر سنه وقصره فردّه، وكان داود أزرق قصيرا؛ ثم نادى ثانية وثالثة فخرج داود، فقال طالوت له : هل جرّبت نفسك بشيء؟ قال نعم؛ قال بماذا؟ قال : وقع ذئب في غنمي فضربته ثم أخذت رأسه فقطعت من جسده . قال طالوت : الذئب ضعيف، هل جرّبت نفسك في غيره؟ قال : نعم؛ دخل الأسد في غنمي فضربته ثم أخذت بلحيه فشققتهما؛ أفتري هذا أشد من الأسد؟ قال لا؛ وكان عند طالوت دِرْعٌ لا تستوى إلا على من يقتل جالوت، فأخبره بها وألقاها عليه فاستوت؛ فقال طالوت : فأركب فرسي وخذ سلاحى ففعل؛ فلما مشى قليلا رجع فقال الناس : جبنُ الفتى! فقال داود : إن الله إن لم يقتله لى ويُنْعِي عليه لم ينفعنى هذا الفرس ولا هذا السلاح، ولكنى أحب أن أقاتله على عادتي . قال : وكان داود من أرمى الناس بالمقلاع، فنزل وأخذ مخلاته فتقلدها وأخذ مقلاعه ونخرج إلى جالوت، وهو شاك في سلاحه على رأسه بيضة فيها ثلاثمائة رطل، فيما ذكر الماوردى وغيره؛ فقال له جالوت : أنت يا فتى تخرج إلى! قال نعم؛ قال : هكذا كما تخرج إلى الكلب! قال نعم، وأنت أهون . قال : لأطعمن لحمك اليوم للطير والسباع؛ ثم تدانينا وقصد جالوت أن يأخذ داود بيده استخفافا به، فأدخل داود يده إلى المجارة، فرؤى أنها التأمت فصارت حجرا واحدا، فأخذه فوضعه في المقلاع وسمى الله

(٢) كعب : بين وضمف .

(١) كذا في الأصول، والذي في البحر وغيره : إيشا .

وأداره ورماه فأصاب به رأس جالوت فقتله ، وحز رأسه وجعله في مخلاته ، وأختلط الناس وحمل أصحاب طالوت فكانت الهزيمة . وقد قيل : إنما أصاب بالجر من البيضة موضع أنفه ، وقيل : <sup>(١)</sup> عينه وخرج من ففاه ، وأصاب جماعة من عسكره فقتلهم . وقيل : إن الجر تفتت حتى أصاب كل من في العسكر شيء منه ؛ وكان كالفبضة التي رمى بها النبي صلى الله عليه وسلم هوازن يوم حنين ، والله أعلم . وقد أكثر الناس في قصص هذه الآي ، وقد ذكرت لك منها المقصود والله المأمود .

قلت : وفي قول طالوت : « من يبرز له ويقتله فأني أزوجه ابنتي وأحكمه في مالي » معناه ثابت في شرعنا ، وهو أن يقول الإمام : من جاء برأس فله كذا ، أو أسير فله كذا على ما يأتي بيانه في « الأنفال » <sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى . وفيه دليل على أن المبارزة لا تكون إلا بإذن الإمام ؛ كما يقوله أحمد وإسحاق وغيرهما . واختلف فيه عن الأوزاعي فحكى عنه أنه قال : لا يحمل أحد إلا بإذن إمامه . وحكى عنه أنه قال : لا بأس به ، فإن نهى الإمام عن البراز فلا يبارز أحد إلا بإذنه . وأباح طائفة البراز ولم تذكر بإذن الإمام ولا بغير إذنه ؛ هذا قول مالك . سئل مالك عن الرجل يقول بين الصنفين : من يبارز ؟ فقال : ذلك إلى نيته إن كان يريد بذلك الله فأرجو ألا يكون به بأس ، قد كان يفعل ذلك فيما مضى . وقال الشافعي : لا بأس بالمبارزة . قال ابن المنذر : المبارزة بإذن الإمام حسن ، وليس على من بارز بغير إذن الإمام حرج ، وليس ذلك بمكروه لأنني لا أعلم خبرا يمنع منه .

(وَأَتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ) قال السدي : أتاه الله ملك طالوت ونبوة شمعون . والذي علمه هو صنعة الدروع ومنطق الطير وغير ذلك من أنواع ما علمه صلى الله عليه وسلم . وقال ابن عباس : هو أن الله أعطاه سلسلة موصولة بالحجرة والفلك ورأسها عند صومعة داود ؛ فكان لا يحدث في الهواء حدث إلا صلصلت السلسلة فيعلم داود ما حدث ، ولا يمسه ذو عاهة إلا برئ ؛ وكانت علامة دخول قومه في الدين أن يمسه بأيديهم ثم يمسخون أكفهم على صدورهم ، وكانوا يتحاكمون إليها بعد داود عليه السلام إلى أن رفعت .

(١) في هوز : عينه ، وفي أ : « وفقاً عنه » . (٢) راجع ج ٧ ص ٣٦٣

قوله تعالى : ﴿ مِمَّا يَشَاءُ ﴾ أى مما شاء ، وقد يوضع المستقبل موضع الماضى ، وقد تقدم .  
قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ فيه مسألتان :<sup>(١)</sup>

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ كذا قراءة الجماعة ، إلا نافعاً فإنه قرأ « دِفَاعُ » ويجوز أن يكون مصدرًا لفعل كما يقال : حسبت الشئ حساباً ، وآبَ إِيَاباً ، ولقيته لقاءً ، ومثله كتبه كتاباً ، ومنه « كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ »<sup>(٢)</sup> . النحاس : وهذا حسن ؛ فيكون دفاع ودفع مصدرين لِدَفَعَ وهو مذهب سيويه . وقال أبو حاتم : دافع ودَفَعَ بمعنى واحد ؛ مثل طرقت النعل وطارقت ؛ أى خَصَفَتْ إحداهما فوق الأخرى ، والخصف : الخرز . واختار أبو عبيدة قراءة الجمهور « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ » . وأنكر أن يقرأ « دِفَاعُ » وقال : لأن الله عز وجل لا يغالبه أحد . قال مكى : هذا وهم توهّم فيه باب المفاعلة وليس به ، واسم « الله » فى موضع رفع بالفعل ، أى لولا أن يدفع الله . و « دِفَاعُ » مرفوع بالابتداء عند سيويه . « النَّاسُ » مفعول ، « بَعْضُهُمْ » بدل من الناس ، « بَعْضُ » فى موضع المفعول الثانى عند سيويه ، وهو عنده مثل قولك : ذهبت بزيد ، فزيد فى موضع مفعول فأعلمه .

الثانية — واختلف العلماء فى الناس المدفوع بهم الفساد من هم ؟ فقيل : هم الأبدال وهم أربعون رجلا كلما مات واحد بَدَلَ الله آخر ، فإذا كان عند القيامة ماتوا كلهم ؛ اثنان وعشرون منهم بالشام وثمانية عشر بالعراق . وروى عن على رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ” إن الأبدال يكونون بالشام وهم أربعون رجلا كلما مات منهم رجل أبدال الله مكانه رجلا يسقى بهم التيث وينصر بهم على الأعداء ويصرف بهم عن أهل الأرض البلاء “ ذكره الترمذى الحكيم فى « نواذر الأصول » . وخرج أيضا عن أبى الدرداء قال : إن الأنبياء كانوا أوتاد الأرض ، فلما انقطعت النبوة أبدال الله مكانهم قوما من أمة محمد صلى الله عليه وسلم يقال لهم الأبدال ، لم يفضلوا الناس بكثرة صوم ولا صلاة ولكن بحسن الخلق وصدق الورع وحسن النية وسلامة القلوب لجميع المسلمين والنصيحة لهم ابتغاء مرضاة الله بصبر وحلم ولب

(١) كذا فى ج ، وليس فى بقية الأصول : تقسيم ، وفيها بدل الثانية مسألة . (٢) ج ٥ ص ١٢٣

وتواضع في غير مَدَنَةٍ ، فهم خلفاء الأنبياء قوم اصطفاهم الله لنفسه واستخلصهم بعلمه لنفسه ،  
 وهم أربعون صديقا منهم ثلاثون رجلا على مثل يقين إبراهيم خليل الرحمن ، يدفع الله بهم  
 المكاره عن أهل الأرض والبلايا عن الناس ، وبهم يُمَطَّرُونَ وَيُرْزَقُونَ ، لا يموت الرجل منهم  
 حتى يكون الله قد أنشأ من يخلفه . وقال ابن عباس : ولولا دفع الله العدوّ يجنود المسلمين  
 لغلب المشركون قتلوا المؤمنين وحرّبوا البلاد والمساجد . وقال سفيان الثوري : هم الشهود  
 الذين تُستخرج بهم الحقوق . وحكى مكي أن أكثر المفسرين على أن المعنى : لولا أن الله  
 يدفع بمن يصليّ عن لا يصليّ وعن لا يتقى عن لا يتقى لأهلك الناس بذنوبهم ؛ وكذا ذكر النحاس  
 والثعلبي أيضا . [قال الثعلبي<sup>(١)</sup>] وقال سائر المفسرين : ولولا دفاع الله المؤمنين الأبرار عن الفجار  
 والكفار لفسدت الأرض ، أى هلكت . وذكر حديثا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
 ” إن الله يدفع العذاب بمن يصليّ من أمّتي عن لا يصليّ وعن لا يزكيّ وعن لا يزكيّ وعن لا يصوم  
 عن لا يصوم وعن لا يحجّ عن لا يحجّ وعن لا يجاهد عن لا يجاهد ، ولو اجتمعوا على ترك هذه  
 الأشياء ما أنظرهم الله طرفة عين — ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم — وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ  
 النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ” . وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” إن لله  
 ملائكة تنادي كل يوم لولا عباد رُكِّعُوا وأطفال رُضِعُوا وبهائم رُتِعُوا لصبّ عليكم العذاب صبا ”  
 ترجمه أبو بكر الخطيب بمعناه من حديث الفضيل بن عياض . حدثنا منصور عن إبراهيم عن  
 طلحة عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” لولا فيكم رجال خُشِعُوا وبهائم  
 رُتِعُوا وصبيان رُضِعُوا لصب العذاب على المؤمنين صبا ” . أخذ بعضهم هذا المعنى فقال :

لولا عبادٌ للإله رُكِّعُوا \* وصبيّة من اليتامى رُضِعُوا  
 ومُهَمَّلَاتٌ في الفلاة رُتِعُوا \* صُبَّ عليكم العذاب الأَوْجَعُ

وروى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” إن الله ليصلح بصلاح الرجل ولده  
 وولد ولده وأهل دويرته ودويرات حوله ولا يزالون في حفظ الله ما دام فيهم ” . وقال قتادة :  
 يتلى الله المؤمن بالكافر ويعافى الكافر بالمؤمن . وقال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم :



”إن الله يدفع بالمؤمن الصالح عن مائة من أهل بيته وجيرانه البلاء“. ثم قرأ ابن عمر «وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ» . وقيل : هذا الدفع بما شرع على ألسنة الرسل من الشرائع ، ولولا ذلك لتسالب الناس وتناهبوا وهلكوا ، وهذا قول حسن فإنه عموم في الكف والدفع وغير ذلك فتأمله . ( وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ) . بين سبحانه أن دفعه بالمؤمنين شر الكافرين فضل منه ونعمة .

قوله تعالى : تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّكَ لِمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٥٢﴾

( تِلْكَ ) ابتداء ( آيَاتُ اللَّهِ ) خبره ، وإن شئت كان بدلا والخبر ( نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ ) . ( وَإِنَّكَ لِمِنَ الْمُرْسَلِينَ ) ، خبر إن أى وإِنَّكَ لمرسل . نبه الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أن هذه الآيات التى تقدم ذكرها لا يعلمها إلا نبي مرسل .

قوله تعالى : تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلْنَا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ أَخْتَلَفُوا فَهُمْ مِنْ ءَامِنٍ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾

قوله تعالى : ( تِلْكَ الرُّسُلُ ) قال : « تلك » ولم يقل : ذلك مراعاة لتأنيث لفظ الجماعة ، وهى رفع بالابتداء . و « الرُّسُلُ » نعت ، وخبر الابتداء الجملة . وقيل : الرسل عطف بيان ، و ( فَضَّلْنَا ) الخبر . وهذه آية مشككة والأحاديث ثابتة بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحيروا بين الأنبياء » و « لا تفضلوا بين أنبياء الله » رواها الأئمة الثقات ، أى لا تقولوا : فلان خير من فلان ، ولا فلان أفضل من فلان . يقال : خير فلان بين فلان وفلان ، وفضل

(مشددا) إذا قال ذلك . وقد اختلف العلماء في تأويل هذا المعنى ؛ فقال قوم : إن هذا كان قبل أن يُوحى إليه بالفضل ، وقبل أن يعلم أنه سيّد ولد آدم ، وأن القرآن ناسخ للنع من التفضيل . وقال ابن قتبية : إنما أراد بقوله : ” أنا سيد ولد آدم “ يوم القيامة ؛ لأنه الشافع يومئذ وله لواء الحمد والخوض ، وأراد بقوله : « لا تخيروني على موسى » على طريق التواضع ؛ كما قال أبو بكر : ولستم ولست بخيركم . وكذلك معنى قوله : ” لا يقل أحد أنا خير من يونس بن متى “ على معنى التواضع . وفي قوله تعالى : « وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ »<sup>(١)</sup> ما يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل منه ؛ لأن الله تعالى يقول : ولا تكن مثله ؛ فدل على أن قوله : ” لا تفضلوني عليه “ من طريق التواضع . ويجوز أن يريد لا تفضلوني عليه في العمل فله أفضل عملا مني ، ولا في البلوى والامتحان فإنه أعظم محنة مني . وليس ما أعطاه الله لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم من السؤدد والفضل يوم القيامة على جميع الأنبياء والرسل بعمله بل بتفضيل الله إياه واختصاصه له ، وهذا التأويل اختاره المهلب . ومنهم من قال : إنما نهى عن الخوض في ذلك ، لأن الخوض في ذلك ذريعة إلى الجدل وذلك يؤدي إلى أن يذكروهم ما لا ينبغي أن يذكروا ويقل احترامهم عند المارة . قال شيخنا : فلا يقال : النبي أفضل من الأنبياء كلهم ولا من فلان ولا خير ، كما هو ظاهر النهي<sup>(٢)</sup> لما يتوهم من التقص في المفضل ؛ لأن النهي اقتضى منع إطلاق اللفظ لا منع اعتقاد ذلك المعنى ؛ فإن الله تعالى أخبر بأن الرسل متفاضلون ، فلا تقول : نبينا خير من الأنبياء ولا من فلان النبي اجتنابا لما نهى عنه وتأدبا به وعملا بآعتقاد ما تضمنه القرآن من التفضيل ، والله بمحقق الأمور عليم .

قلت : وأحسن من هذا قول من قال : إن المنع من التفضيل إنما هو من جهة النبوة التي هي خصلة واحدة لا تفاضل فيها ، وإنما التفضيل في زيادة الأحوال والخصوص والكرامات والألطف والمعجزات المتباينات ، وأما النبوة في نفسها فلا تفاضل وإنما تتفاضل بأمور أخرزائدة عليها ؛ ولذلك منهم رسل وأولوا عزم ، ومنهم من اتخذ خيلا ، ومنهم من كلم الله

ورفع بعضهم درجات، قال الله تعالى : « وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا <sup>(١)</sup> » وقال : « تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » .

قلت : وهذا قول حسن، فإنه جمع بين الآي والأحاديث من غير نسخ، والقول بتفضيل بعضهم على بعض إنما هو بما مُنِح من الفضائل وأعطى من الوسائل، وقد أشار ابن عباس إلى هذا فقال : إن الله فضل محمداً على الأنبياء وعلى أهل السماء، فقالوا : يم يا بن عباس فضله على أهل السماء ؟ فقال : إن الله تعالى قال : « وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَلَيْسَ بِنَجْوِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ <sup>(٢)</sup> » . وقال لمحمد صلى الله عليه وسلم : « إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا . لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ <sup>(٣)</sup> » . قالوا : فما فضله على الأنبياء ؟ قال قال الله تعالى : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُلٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ <sup>(٤)</sup> » وقال الله عز وجل لمحمد صلى الله عليه وسلم : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ <sup>(٥)</sup> » فأرسله إلى الجن والإنس « ذكره أبو محمد الدارمي في مسنده . وقال أبو هريرة : خير بنى آدم نوح وإبراهيم وموسى ومحمد صلى الله عليهم وسلم، وهم أولو العزم من الرسل، وهذا نص من ابن عباس وأبي هريرة في التعيين، ومعلوم أن من أرسل أفضل ممن لم يرسل، فإن من أرسل فضّل على غيره بالرسالة واستووا في النبوة إلى ما يلقاه الرسل من تكذيب أممهم وقتلهم إياهم، وهذا مما لا خفاء فيه، إلا أن ابن عطية أبا محمد عبد الحق قال : إن القرآن يقتضى التفضيل، وذلك في الجملة دون تعيين أحد مفضول، وكذلك هي الأحاديث؛ ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أَنَا أَكْرَمُ وَلَدِ آدَمَ عَلَى رَبِّي » وقال : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ » ولم يعين، وقال عليه السلام : « لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ أَنَا خَيْرُ مَنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى » وقال : « لَا تَفْضُلُونِي عَلَى مُوسَى » . وقال ابن عطية : وفي هذا نهى شديد عن تعيين المفضول ؛ لأن يونس عليه السلام كان شاباً وتَفَسَّخَ <sup>(٦)</sup> تحت أعباء النبوة . فإذا كان التوقيف لمحمد صلى الله عليه وسلم فغيره أخرى .

(١) راجع ج ١٠ ص ٢٧٨ (٢) راجع ج ١١ ص ٢٧٢ (٣) راجع ج ١٦ ص ٢٦٠

(٤) راجع ج ٩ ص ٣٤٠ (٥) راجع ج ١٤ ص ٣٠٠

(٦) يقال : تفسخ البعير تحت الحمل الثقيل إذا لم يطقه .

قلت : ما اختاره أولى إن شاء الله تعالى ؛ فإن الله تعالى لما أخبر أنه فضل بعضهم على بعض جعل يُبين بعض المتفاضلين ويذكر الأحوال التي فُضِّلوا بها فقال : « مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ » وقال « وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا » وقال تعالى : « وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ » ، « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا لِلتَّقِيينَ » وقال تعالى : « وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا » وقال : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ مِنْكَ وَ مِنْ نُوحٍ » فَمَنْ ثُمَّ خَصَّ وبدأ بمحمد صلى الله عليه وسلم ، وهذا ظاهر .

قلت : وهكذا القول في الصحابة إن شاء الله تعالى ، اشتركوا في الصفة ثم تباينوا في الفضائل بما منحهم الله من المواهب والوسائل ، فهم متفاضلون بذلك مع أن الكل شملتهم الصفة والعدالة والثناء عليهم ، وحسبك بقوله الحق : « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ » إلى آخر السورة . وقال : « وَالزَّمَنُ لَكُمُ الْقَوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا » ثم قال : « لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَتَى مِنَ قَبْلِ الْقِتْعِ وَقَاتِلٌ » وقال : « قَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ » فَمَنْ وَخَصَّ ، وَخَى عنهم اثنين والتمص ، رضى الله عنهم أجمعين وقمنا بجمعهم آمين .

قوله تعالى : ( مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ) المكلم موسى عليه السلام ، وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آدم أنبي مرسل هو ؟ فقال : « نعم نبي مكلم » . قال ابن عطية : وقد تأول بعض الناس أن تكلم آدم كان في الجنة ، فلي هذا تنقي خاصية موسى . وحذفت الهاء لطول الاسم ، والمعنى من كلمه الله .

قوله تعالى : ( وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ ) قال النحاس : بعضهم هنا على قول ابن عباس والشعبي وبجاهد محمد صلى الله عليه وسلم ، قال صلى الله عليه وسلم : « بشت إلى الأحمر والأسود وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ونصرت بالربع مسيرة شهر وأحل لي الثنائم وأعطيت

(١) راجع ج ٦ ص ١٧ (٢) راجع ج ١٧ ص ٢٦٢ و ٢٢٩ (٣) راجع ج ١١ ص ٢٩٥

(٤) راجع ج ١٢ ص ١٦٣ (٥) راجع ج ١٤ ص ١٢٦ (٦) راجع ج ١٦

ص ٢٩٢ و ص ٢٨٨ و ص ٢٧٤ (٧) الربع : الحرف والفرع . كان أعداء النبي صلى الله عليه وسلم

قد أرفع الله تعالى في قلوبهم الخوف ، فإذا كان به و بينهم مسيرة شهر طوبه وفرعوا به . ( عن النهاية ) .

الشفاعة". ومن ذلك القرآن وانشفاق القمر وتكليمه الشجر وإطعامه الطعام خلقا عظيما من ثميرات ودُور شاة أُمّ مَعْبَد بعد جَفَاف. وقال ابن عطية معناه، وزاد: وهو أعظم الناس أمة وخُتم به النبيون إلى غير ذلك من الخلق العظيم الذي أعطاه الله. ويحتمل اللفظ أن يراد به محمد صل الله عليه وسلم وغيره ممن عظمت آياته، ويكون الكلام تأكيدا. ويحتمل أن يريد به رفع أدريس المكان العلى، ومراتب الأنبياء في السماء كما في حديث الإمراء، وسيأتي. ويُنْتِج عيسى هـى إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص وخلق الطير من الطين كما نص عليه في التنزيل. (وَأَيَّدَاهُ) قويناه. (رُوحُ الْقُدُسِ) جبريل عليه السلام، وقد تقدم.

قوله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ) أى من بعد الرسل. قيل: الضمير لموسى وعيسى، والاكتنان جمع. وقيل: من بعد جميع الرسل، وهو ظاهر اللفظ. وقيل: إن القتل إنما وقع من الذين جاءوا بعدهم وليس كذلك المعنى، بل المراد ما اقتل الناس بعد كل نبي، وهذا كما تقول: اشتريت خيلا ثم بعته، بفائزك هذه العبارة وأنت إنما اشتريت فرسا وبعته ثم آثر وبعته ثم آثر وبعته، وكذلك هذه التوازل إنما اختلف الناس بعد كل نبي فمنهم من آمن ومنهم من كفر بغيا وحسدا وعلى حطام الدنيا، وذلك كله بقضاء وقدر وإرادة من الله تعالى، ولو شاء خلاف ذلك لكان ولكنه المستأثر بيسر الحكمة في ذلك الفعل لما يريد. وكسرت النون من «لَكِنْ اختلفوا» لالتقاء الساكنين، ويجوز حذفها في غير القرآن، وأشد سيويه:

قُلْتُ بَاتِيهِ وَلَا اسْتَطِيعُهُ • وَلَاكِ اسْقَى إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَافِضِلِ<sup>(٢)</sup>

(فِيهِمْ مَنْ آمَنَ وَبَيْنَهُمْ مَنْ كَفَرَ) «مَنْ» في موضع رفع بالابتداء والصفة.

قوله تعالى: يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٥﴾

(١) ج ٢ ص ٢٤ (٢) البيت لجابى، وصف أنه امطحب ذنبا في فلاة مضلة لا ماء فيها، وزعم أن القتب رد عليه فقال: لست بأت ما دعوتى إليه من الصبغة ولا استطيع لأنى وحشى وأنت إنسى ولكن أسقنى إن كان مأوذك قاحلا عن ربك (عن شرح الشواهد للشنبرى).

قال الحسن : هي الزكاة المفروضة . وقال ابن جريج وسعيد بن جبير : هذه الآية تجمع الزكاة المفروضة والتطوع . قال ابن عطية . وهذا صحيح ، ولكن ما تقدم من الآيات في ذكر القتال وأن الله يدفع بالمؤمنين في صدور الكافرين يرجح منه أن هذا التدب إنما هو في سبيل الله ، ويقوى ذلك في آخر الآية قوله : « وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ » أى فكافوهم بالقتال بالأنفس وإتفاق الأموال .

قلت : وعلى هذا التأويل يكون إتفاق الأموال مرة واجبا ومرة ندبا بحسب تعيين الجهاد وعدم تعيينه . وأمر تعالى عباده بالإتفاق مما رزقهم الله وأنهم به طيعهم ، وحذرهم من الإمساك إلى أن يمىء يوم لا يمكن فيه بيع ولا شراء ولا استدراك نفقة ، كما قال : « يَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ » . والخلة : خالص المودة ، مأخوذة من تخلل الأسرار بين الصديقين . والخلالة والخلالة والخلالة : الصداقة والمودة ، قال الشاعر :

وكيف تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ \* خِلَاتُهُ كَأَنِّي مَرْحَبٌ

وأبو مرحب كنية الظل ، ويقال : هو كنية عرقوب الذى قيل فيه : مواعيد عرقوب . والخلة ( بالضم أيضا ) : ما خلا من الثبت ، يقال : الخلة خبز الإبل والحص فاكهتها . والخلة ( بالفتح ) : الحاجة والفقر . والخلة : ابن محاض ، عن الأصمى . يقال : أتاهم بقرص كأنه فِرْسَن خلة . والأثني خلة أيضا . ويقال لبيت : اللهم أصلح خلتى ، أى التامة التى ترك . والخلة : الخمرة الحامضة . والخلة ( بالكسر ) : واحدة خِل السيف ، وهى بطائن كانت تنشى بها أجفان السيف منقوشة بالذهب وغيره ، وهى أيضا سُور تُلبس ظهر سيقى القوس . والخلة أيضا : ما يبقى بين الأسنان . وسأيت فى « النساء » اشتقاق الخليل ومعناه . فأخبر الله تعالى ألا خلة فى الآخرة ولا شفاعة إلا بإذن الله . وحقيقتها رحمة منه تعالى شرف بها الذى أذن له فى أن يشفع . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو « لا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ

(١) راجع ج ١٨ ص ١٣٠ (٢) هو الثانية الجمدى ، كافى اللسان .

(٣) القوس ( بكسر القاء والسين وسكون الراء ) : عظم قليل اللحم ، وهو خف البعير ، كالخافر للذابة .

(٤) سبة القوس : ما عطف من طرفها . (٥) راجع ج ٥ ص ٣٩٩

ولا شفاعَةَ بالنصب من غير تنوين، وكذلك في سورة «إبراهيم» «لا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالَ»<sup>(١)</sup>  
وفي «الطور» «لَا تَقْوُ فِيهَا وَلَا تَأْتِمُ»<sup>(٢)</sup> وأنشد حسان بن ثابت :

الْأَطِمَانُ وَلَا قُرْسَانٌ عَادِيَةٌ \* إِلَّا تَجَشُّؤُكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ<sup>(٣)</sup>

وألف الاستفهام غير مغيرة عمل «لا» كقولك : ألا رجل عندك ، ويجوز ألا رجل  
ولا امرأة كما جاز في غير الاستفهام فأعلمه . وقرأ الباقون جميع ذلك بالرفع والتنوين ،  
كما قال الراعي :

وَمَا صَرَمْتُكَ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً \* لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمْلٌ

ويروى «وما هجرتك» فالفتح على النفي العام المستغرق لجميع الوجوه من ذلك الصنف ،  
كأنه جواب لمن قال : هل فيه من بيع ؟ فسأل سؤالا عاما فأجيب جوابا عاما بالنفي . و«لا»  
مع الاسم المنفي بمنزلة اسم واحد في موضع رفع بالابتداء ، والخبر «فيه» . وإن شئت جعلته  
صفة ليوم ، ومن رفع جعل «لا» بمنزلة ليس . وجعل الجواب غير عام ، وكأنه جواب  
من قال : هل فيه بيع ؟ بإسقاط من ، فأتى الجواب غير مغير عن رفعه ، والمرفوع مبتدأ  
أو اسم ليس و«فيه» الخبر . قال مكي : والاختيار الرفع ، لأن أكثر القراء عليه ، ويجوز في غير  
القرآن لا يبيع فيه ولا خلة ، وأنشد سيويه لرجل من مذبح :

هَذَا لَعَمْرُكَ الصَّفَارُ بَعِينُهُ \* لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ

ويجوز أن يبنى الأول وتنصب الثاني وتنونه فتقول : لا رجل فيه ولا امرأة ، وأنشد  
سيويه :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خِلَةَ \* أُنْسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

فلا زائدة في الموضعين ، الأول عطف على الموضع والثاني على اللفظ . ووجه خامس أن  
رفع الأول وتبنى الثاني كقولك : لا رجل فيها ولا امرأة ، قال أُمَيَّة :

فَلَا تَقْوُ وَلَا تَأْتِمُ فِيهَا \* وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمَ

(١) راجع ج ٩ ص ٣٦٦ (٢) راجع ج ١٧ ص ٦٦ (٣) يقول هذا البني الحارث بن كعب  
ومنه النجاشي وكان يهاجبه بفعلهم أهل نهم وحرص على الطعام لأهل غارة ويقال . والعادية : السطيلة . ويروى  
غادية (بالفتح المعجمة) وهي التي تندو للغارة ، وعادية أعم لأنها تكون بالنداء وغيرها . (عن شرح الشواهد للشنمري) .

وهذه الخمسة الأوجه جازة في قولك : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وقد تقدم هذا والحمد لله .  
 ( وَالْكَافِرُونَ ) ابتداء . ( هُم ) ابتداء ثان ، ( الظَّالِمُونَ ) خبر الثاني ، وإن شئت كانت  
 « هم » زائدة للفصل و « الظالمون » خبر « الكافرون » . قال عطاء بن دینار : والحمد لله  
 الذي قال : « والكافرون هم الظالمون » ولم يقل والظالمون هم الكافرون .

قوله تعالى : اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ  
 وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ  
 إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ  
 إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا  
 وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾

قوله تعالى : ( اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ) هذه آية الكرسي سيدة آي القرآن وأعظم آية ،  
 كما تقدم بيانه في الفاتحة ، ونزلت ليلا ودعا النبي صلى الله عليه وسلم زيدا فكتبها . روى عن محمد  
 ابن الحنفية أنه قال : لما نزلت آية الكرسي خر كل صنم في الدنيا ، وكذلك خر كل ملك في الدنيا  
 وسقطت النجبان عن رؤوسهم ، وهربت الشياطين يضرب بعضهم على بعض إلى أن أتوا إبليس  
 فآخبروه بذلك فأمرهم أن يمشوا عن ذلك ، فجاءوا إلى المدينة فبلغهم أن آية الكرسي قد نزلت .  
 وروى الأئمة عن أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا المنذر أتدرى  
 أى آية من كتاب الله معك أعظم ؟ » قال قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : « يا أبا المنذر  
 أتدرى أى آية من كتاب الله معك أعظم ؟ » قال قلت : « اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ » فضرب  
 في صدرى وقال : « ليهنك العلم يا أبا المنذر » . زاد الترمذى الحكيم أبو عبد الله : « فوالذى  
 نفسى بيده إن لهذه الآية لسانا وشفعتين تقدس المليك عند ساق العرش » . قال أبو عبد الله :  
 فهذه آية أنزلها الله جل ذكره ، وجعل ثوابها لقارنها عاجلا وأجلا ، فأما في العاجل فهي حارسة  
 لمن قرأها من الآفات ، وروى لنا عن نواف اليكالى أنه قال : آية الكرسي تدعى في التوراة



وَلِيَّةَ اللَّهِ . يريد يدعى قارئها في ملكوت السموات والأرض عزيزاً ، قال : فكان عبد الرحمن ابن عوف إذا دخل بيته قرأ آية الكرسي في زوايا بيته الأربع ، معناه كأنه يلتمس بذلك أن تكون له حارساً من جوانبه الأربع ، وأن تنفى عنه الشيطان من زوايا بيته . وروى عن عمر أنه صارع جنباً فصصره عمر رضى الله عنه ، فقال له الجنى : خلّ عني حتى أعلمك ما تمنعون به منا ، فخلّى عنه وسأله فقال : إنكم تمنعون منا بآية الكرسي .

قلت : هذا صحيح ، وفي الخبر : من قرأ آية الكرسي دُبُر كل صلاة كان الذي يتولى قبض روحه ذو الجلال والإكرام ، وكان كمن قاتل مع أنبياء الله حتى يستشهد . وعن عليّ رضى الله عنه قال : سمعت نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول وهو على أعواد المنبر : ” من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت ولا يواظب عليها إلا صديق أو عابد ، ومن قرأها إذا أخذ مضجعه آمنه الله على نفسه وجاره وجار جاره والأبيات حوله “ . وفي البخارى عن أبي هريرة قال : وكَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ ، وَذَكَرَ قِصَّةَ وَفِيهَا : فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، زَعَمَ أَنَّهُ يَعْأَنِي كَلِمَاتٌ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا غَفِلْتُ سَبِيلَهُ ، قَالَ : ” مَا هِيَ ؟ “ قُلْتُ قَالَ لِي : إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ مِنْ أَوَّلِهَا حَتَّى تَخْتِمَ « اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ » . وَقَالَ لِي : لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تَصْبِحَ ، وَكَانُوا أَحْرَصَ شَيْءٍ عَلَى الْخَيْرِ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” أَمَّا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَ وَهُوَ كَذُوبٌ تَعْلَمُ مَنْ تَخَاطَبَ مِنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ “ قَالَ : لَا ، قَالَ : ” ذَلِكَ شَيْطَانٌ “ . وَفِي مُسْنَدِ الدَّارِمِيِّ أَبِي مُحَمَّدٍ قَالَ الشَّعْبِيُّ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : لَقِيَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ عُمَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مِنَ الْجَنِّ فَصَارَعَهُ فَصَرَعَهُ الْإِنْسَى ، فَقَالَ لَهُ الْإِنْسَى : إِنِّي لَأُرَاكَ ضَعِيفًا شَخِيفًا كَأَنَّ دُرْبَيْتِكَ دُرْبَيْنَا كَلْبٌ فَكَذَلِكَ أَتَمُّ مَعْشَرِ الْجِنِّ ، أَمْ أَنْتَ مِنْ بَيْنِهِمْ كَذَلِكَ ؟ قَالَ : لَا وَاللَّهِ ! إِنِّي مِنْهُمْ لَصَلِيبٌ وَلَكِنْ عَاوِذُنِي الثَّانِيَةِ فَإِنْ صَرَعْتَنِي عَلِمْتَكَ شَيْئًا يَنْفَعُكَ ، قَالَ نَعَمْ ، فَصَرَعَهُ ، قَالَ :

(١) الضمير في « كانوا » راجع إلى الصحابة . قال القسطلاني : « وكان الأصل أن يقول ” كما “ لكنه على

طريق الالتفات ، وقيل هو مبدع من كلام بعض رواة » .

تقرأ آية الكرسي: «الله لا إله إلا هو الحي القيوم»؟ قال: نعم؛ قال: فإنك لا تقرأها في بيت إلا خرج منه الشيطان له خبج نخبج الحمار ثم لا يدخله حتى يصبح. أخرجه أبو نعيم عن أبي عاصم الثقفى عن الشعبي. وذكره أبو عبيدة في غريب حديث عمر حدثناه أبو معاوية عن أبي عاصم الثقفى عن الشعبي عن عبد الله قال: قليل لعبد الله: أهو عمر؟ فقال: ما عسى أن يكون إلا عمر! .

قال أبو محمد الدرايمى: الضليل: الدقيق، والشخيت: المهزول، والفضيلع: جيد الأضلاع، والخبج: الرج. وقال أبو عبيدة: الخبج: الضراط، وهو الخبج أيضا بالحاء. وفي الترمذى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قرأ حم — المؤمن — إلى إليه المصير وآية الكرسي حين يصبح حفظ بهما حتى يمسي، ومن قرأهما حين يمسي حفظ بهما حتى يصبح" قال: حديث غريب. وقال أبو عبد الله الترمذى الحكيم: وروى أن المؤمنين ندبوا إلى المحافظة على قراءتها دبر كل صلاة. عن أنس رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أوحى الله إلى موسى عليه السلام من داوم على قراءة آية الكرسي دبر كل صلاة أعطيته فوق ما أعطى الشاكرين وأجر النبيين وأعمال الصديقين وبسطت عليه يميني بالرحمة ولم يمنعه أن أدخله الجنة إلا أن يأتيه ملك الموت" قال موسى عليه السلام: يا رب من سمع بهذا لا يداوم عليه؟ قال: "إني لا أعطيه من عبادي إلا لنبي أو صديق أو رجل أحبه أو رجل أريد قتله في سبيل". وعن أبي بن كعب قال قال الله تعالى: "يا موسى من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة أعطيته ثواب الأنبياء" قال أبو عبد الله: معناه عندي أعطيته ثواب عمل الأنبياء، فأما ثواب النبوة فليس لأحد إلا للأنبياء. وهذه الآية تضمنت التوحيد والصفات العلأ، وهى خمسون كلمة، وفى كل كلمة خمسون بركة، وهى تعدل ثلث القرآن، ورد بذلك الحديث، ذكره ابن عطية. و«الله» مبتدأ، و«لا إله إلا هو» مبتدأ ثان وخبره محذوف تقديره معبود أو موجود. و«إلا هو» بدل من موضع لا إله. وقيل: «الله لا إله إلا هو» ابتداء وخبر، وهو مرفوع محمول على المعنى، أى ما إله إلا هو، ويجوز فى غير القرآن لا إله إلا إياه، نصب على

(١) فى الأصول: «... أعطيته قلوب الشاكرين» والتصويب عن كتاب «السر القدسى فى تفسير آية الكرسي» .

(٢) فى ٥: اجتية .

الاستثناء . قال أبو ذر في حديثه الطويل : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أى آية أنزل الله عليك من القرآن أعظم ؟ فقال : " اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ " . وقال ابن عباس : أشرف آية في القرآن آية الكرسي . قال بعض العلماء : لأنه يكرر فيها اسم الله تعالى بين مضمهر وظاهر ثمان عشرة مرة .

( الْحَيُّ الْقَيُّومُ ) نعت لله عز وجل ، وإن شئت كانت بدلا من « هو » ، وإن شئت كان خبرا بعد خبر ، وإن شئت على إضمار مبتدأ . ويجوز في غير القرآن النصب على المدح . و « الحى » اسم من أسمائه الحسنى يسمى به ، ويقال : إنه اسم الله تعالى الأعظم . ويقال : إن عيسى ابن مريم عليه السلام كان إذا أراد أن يحيى الموتى يدعو بهذا الدعاء : يا حى يا قيوم . ويقال : إن آصف بن برخيا لما أراد أن يأتى بعرش بلقيس إلى سليمان دعا بقوله يا حى يا قيوم . ويقال : إن بنى إسرائيل سألوا موسى عن اسم الله الأعظم فقال لهم : أيا هيا شرا هيا ، يعنى يا حى يا قيوم . ويقال : هو دعاء أهل البحر إذا خافوا الفرق يدعون به . قال الطبري عن قوم : إنه يقال حى قيوم كما وصف نفسه ، ويسلم ذلك دون أن ينظر فيه . وقيل : سمي نفسه حيا لصرفه الأمور مصاريفها وتقديره الأشياء مقاديرها . وقال قتادة : الحى الذى لا يموت . وقال السدى : المراد بالحى الباقي . قال لييد :

فَإِذَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أَصْبَحْتُ سَالِمًا ■ فَلَسْتُ بِأَحْيَا مِنْ كَلَابٍ وَجَعْفَرٍ

وقد قيل : إن هذا الاسم هو اسم الله الأعظم . ( الْقَيُّومُ ) من قام ؛ أى القائم بتدبير ما خلق ؛ عن قتادة . وقال الحسن : معناه القائم على كل نفس بما كسبت حتى يجازيها بعملها ، من حيث هو عالم بها لا يخفى عليه شيء منها . وقال ابن عباس : معناه الذى لا يحول ولا يزول ؛ قال أمية بن أبي الصلت :

لَمْ تُخْلَقِ السَّمَاءُ وَالنَّجُومُ \* وَالشَّمْسُ مَعَهَا قَرُّ يَوْمٍ  
قَدْرُهُ مُهَيَّمٌ قَيُّومٌ \* وَالْحَشْرُ وَالْجَنَّةُ وَالنَّعِيمُ  
■ إِلَّا لِأَمْرِ شَأْنُهُ عَظِيمٌ ■

قال البيهقي : ورأيت في « عيون التفسير » لإسماعيل الضرير في تفسير القيوم قال : ويقال هو الذي لا ينام ؛ وكأنه أخذه من قوله عز وجل عقيه في آية الكرسي . « لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ » . وقال الكلبي : القيوم الذي لا بدى له ؛ ذكره أبو بكر الأنباري . وأصل قيوم قيوم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فأدغمت الأولى في الثانية بعد قلب الواو ياء ؛ ولا يكون قيوم فعولا ؛ لأنه من الواو فكان يكون قووما . وقرأ ابن مسعود وعلقمة والأعمش والنخعي « الحى القيام » بالألف ، وروى ذلك عن عمر . ولا خلاف بين أهل اللغة في أن القيوم أعرف عند العرب وأصح بناء وأثبت علة . والقيام من القوام إلى القيام ، صرف عن الفعل إلى الفيعل ، كما قيل للصواع الصياغ ؛ قال الشاعر :

إِن ذَا الْعَرْشِ لِلَّذِي يَرْزُقُ النَّاسَ \* سِوَىٰ عَيْنِهِمْ قِيَوْمٌ<sup>(٢)</sup>

ثم قى عز وجل أن تأخذه سنة ولا نوم . والسنة : الناس في قول الجميع . والناس ما كان من العين فإذا صار في القلب صار نوما ؛ قال عدي بن الرقاع يصف امرأة<sup>(٣)</sup> بفتور النظر :

وَسَنَانُ أَقْصَدِهِ النَّعَاسُ فَرَقَّتْ<sup>(٤)</sup> \* فِي عَيْنِهِ سِنَّةٌ وَلَيْسَ بِسَانِمٍ

وفرق المفضل بينهما فقال : السنة من الرأس ، والناس في العين ، والنوم في القلب . وقال ابن زيد : الوَسَانُ الذي يقوم من النوم وهو لا يعقل ، حتى ربما جرد السيف على أهله . قال ابن عطية : وهذا الذي قاله ابن زيد فيه نظر ، وليس ذلك بفهوم من كلام العرب . وقال السدي : السَّنة : ريح النوم الذي يأخذ في الوجه فينمى الإنسان .

قلت : وبالجمله فهو فتور يعتري الإنسان ولا يفقد معه عقله . والمراد بهذه الآية أن الله تعالى لا يدركه خلل ولا يلحقه ملل بحال من الأحوال . والأصل في سِنَّةٍ وَسَنَةٍ حذف الواو

(١) في الأصول : « لا بديل له » والتصويب عن اللسان . (٢) في ج : الخلق .

(٣) هذا البيت في وصف ظبي ، وقيل هذا البيت :

لولا الحياء وأن رأسي قد صا \* فيه المشيب ثرت أم القاسم  
وكأنها وسط النساء أغارها \* جنبه أحور من جاذر جامم

(٤) رفق النوم في عينه : خالطها .

كما حذفت من يمين . والنوم هو المستغل الذي يزول معه الذهن في حق البشر . والواو للمطف و « لا » تؤكد .

قلت : والناس يذكرون في هذا الباب عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحكى عن موسى على المنبر قال : " وقع في نفس موسى هل ينام الله جل ثناؤه فأرسل الله إليه ملكاً فأمره ثلاثاً ثم أعطاه قاروريتين في كل يد قارورة وأمره أن يحتفظ بهما قال فجعل ينام وتكاد يداه تلتقيان ثم يستيقظ فينحى أحدهما عن الأخرى حتى نام نومة فاصطفقت يداه فاتكسرت القارورتان — قال — ضرب الله له مثلاً أن لو كان ينام لم تمسك السماء والأرض " ولا يصح هذا الحديث، ضعفه غير واحد منهم البيهقي .

قوله تعالى : ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ أى بالملك فهو مالك الجميع وربّه . وجاءت العبارة بـ « ما » وإن كان في الجملة من يعقل من حيث المراد الجملة والموجود . قال الطبري : نزلت هذه الآية لما قال الكفار : ما نعبد أوثاناً إلا ليقربونا إلى الله زُلًّى .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ « مَنْ » رفع بالابتداء و « ذا » خبره ؛ و « الذى » نعت لهذا ، وإن شئت بدل ، ولا يجوز أن تكون « ذا » زائدة كما زيدت مع « ما » لأن « ما » مبهمة فزيدت « ذا » معها لشبهها بها . وتقرر في هذه الآية أن الله يأذن لمن يشاء في الشفاعة ، وهم الأنبياء والعلماء والمجاهدون والملائكة وغيرهم ممن أكرمهم وشرفهم الله ، ثم لا يشفعون إلا لمن أرتضى ؛ كما قال : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى ﴾ قال ابن عطية : والذي يظهر أن العلماء والصالحين يشفعون فيمن لم يصل إلى النار وهو بين المترئين ، أو وصل ولكن له أعمال صالحة . وفي البخارى في « باب بقية من أبواب الرؤية » : إن المؤمنين يقولون : ربنا إن إخواننا كانوا يُصلّون معنا ويصومون معنا . وهذه شفاعة فيمن يقرب أمره ، وكما يشفع الطفل المحبّط على باب الجنة . وهذا إنما هو في قراباتهم ومعارفهم . وإن الأنبياء يشفعون فيمن

(١) الذى في كتب اللغة أن الفعل من باب « فرح » .

(٢) فى ابن عطية : تستسك . وفى « ج » ز : تمسك . (٣) راجع ج ١١ ص ٣٨١

(٤) المحبّط : اللازق بالأرض . وفى الحديث « إن السقط يظل محبّطاً على باب الجنة » قال ابن الأثير : المحبّط ( بالهمز وتركه ) : المتخضب المستبطل . والثى . وقيل : هو المنع امتناع طلبة لا امتناع إياه .

حصل في النار من عصاة أمهم بذنوب دون قُرْبى ولا معرفة إلا بنفس الإيمان ، ثم تبقى شفاعَة أرحم الراحمين في المستغفرين [ في الخطايا و <sup>(١)</sup> ] الذنوب الذين لم تعمل فيهم شفاعَة الأنبياء . وأما شفاعَة محمد صلى الله عليه وسلم في تعجيل الحساب لخاصّة له .

قلت : قد بين مسلم في صحيحه كيفية الشفاعَة بيانا شافيا ، وكأنه رحمه الله لم يقرأه وأن الشافعين يدخلون النار ويُخرجون منها أنا ما استوجبوا العذاب ؛ فعلى هذا لا يبعد أن يكون للمؤمنين شفاعتان : شفاعَة فيمن لم يصل إلى النار ، وشفاعة فيمن وصل إليها ودخلها ؛ أجازنا الله منها . فذكر من حديث أبي سعيد الخدري : ” ثم يُضرب الجسر على جهنم ويُحَلّ الشفاعَة ويقولون اللهم سلم سلم — قيل : يا رسول الله وما الجسر ؟ قال : دَحَضٌ مَزَلَةٌ فيها خطاطيف وكتاليب وحسكة تكون يتجد فيها شُوَيْكة يقال لها السعدان فيميز المؤمنون كطرف العين وكالبرق والكلاب والطيور وكأجاويد الخيل والركاب فتأج مسلم ومخدوش ومرسل ومكدوس <sup>(٢)</sup> في نار جهنم حتى إذا خلص المؤمنون من النار فالذي تقى بيده ما من أحد منكم بأشدّ مناشدة لله في استيفاء الحق من المؤمنين لله يوم القيامة لإخوانهم الذين في النار ، يقولون ربنا كانوا يصومون معنا ويصلون ويحجون ، يقال لهم أخرجوا من عرقم ، فُحَرِّمَ صورهم على النار فيُخرجون خلقا كثيرا قد أخذت النار إلى نصف ساقيه وإلى ركبتيه ثم يقولون ربنا ما بقي فيها أحد من أمرتنا به ، فيقول عز وجل أرجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من خير فأنرجوه ، فيُخرجون خلقا كثيرا ، ثم يقولون ربنا لم نذر فيها أحدا من أمرتنا به ، ثم يقول أرجعوا

(١) في ٥ . (٢) قال النوى : هو شترين « دحَض » ودال مفتوحة والهاء ساكنة ، و « مزلة » فتح الميم وفي الزاى لفتان الفتح والكسر ، والدحَض والمزلة بمعنى واحد وهو الموضع الذي تزل فيه الأقدام ولا تستقر .

(٣) الحسكة ( بالتحريك ) : واحدة الحسك وهو نبات له ثمرة خشية تعلق بأصواف الفم يعمل من الحديد على مثله ، وهو آلات العسكر يلق حوله لثقب في رجل من يدوسها من الخيل والناس الطارقين له . والسعدان منبه سهل الأرض وهو من أطيب مراعى الإبل مادام رطبا . (٤) الركاب : الإبل التي يسار عليها ، ولا واحد لها من لفظها . (٥) مخدوش مرسل أى مجروح مطلق من القيد .

(٦) مكدوس أى مدفوع في جهنم . قال ابن الأثير : وتكدس الإنسان إذا دفع من ورأه فسقط . ويرى باليمن المعجبة من الكدش وهو السوق الشديد ، والطرود والجرح أيضا .

فمن وجدتم في قلبه مثقال نصيف دينار من خير فأخرجوه، فيخرجون خلقا كثيرا ثم يقولون ربنا لم نذر فيها أحدا ممن أمرتنا به، ثم يقول أرجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجوه، فيخرجون خلقا كثيرا ثم يقولون ربنا لم نذر فيها خيرا — وكان أبو سعيد يقول: إن لم تصدقوني بهذا الحديث فاقروا إن شئتم «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهِ أَجْرًا عَظِيمًا»<sup>(١)</sup> — ” فيقول الله تعالى: شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوما لم يعملوا خيرا قط قد عادوا حُمًا“ وذكر الحديث. وذكر من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم: ”فاقول يارب آئذن لي فيمن قال لا إله إلا الله قال ليس ذلك لك — أو قال ليس ذلك إليك — وعزتي وكبريائي وعظمتي [وجبريائي]<sup>(٢)</sup> [لأنرجن من قال لا إله إلا الله]“. وذكر من حديث أبي هريرة عنه عليه الصلاة والسلام: ”حتى إذا فرغ الله من القضاء بين العباد وأراد أن يخرج برحمته من أراد من أهل النار أمر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئا ممن أراد الله تعالى أن يرحمه من يقول لا إله إلا الله فيعرفونهم في النار يعرفونهم بأثر السجود تأكل النار ابن آدم إلا أثر السجود حرّم الله على النار أن تأكل أثر السجود“ الحديث بطوله.

قلت: فدلّت هذه الأحاديث على أن شفاعة المؤمنين وغيرهم إنما هي لمن دخل النار وحصل فيها، أجازنا الله منها! وقول ابن عطية: «ممن لم يصل أو وصل» يحتمل أن يكون أخذه من أحاديث أخر، والله أعلم. وقد خرّج ابن ماجه في سننه عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يُصَفِّ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُفُوفًا — وقال ابن نمير أهل الجنة — فيمّر الرجل من أهل النار على الرجل فيقول يا فلان أما تذكر يوم استسقيت فسقيتك شربة؟ قال فيشفع له ويمرّ الرجل على الرجل فيقول أما تذكر يوم ناولتك طهورا؟ فيشفع له — قال ابن نمير — ويقول يا فلان أما تذكر يوم بعثتني لحاجة كذا وكذا فذهبت لك؟ فيشفع له“.

(١) راجع ج ٥ ص ١٩٤ (٢) الحم (بضم الحاء. وفتح الميم الأولى المخففة): القسم، الواحدة حمة ككلمة. (٣) في ٥ و ٦ و ٧.

وأما شفاعات نبيِّنا محمد صلى الله عليه وسلم فاختلف فيها ؛ ف قيل ثلاث ، وقيل اثنان ، وقيل : خمس ، يأتي بيانها في « سبحان » <sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى . وقد أئينا عليها في كتاب « التذكرة » والحمد لله .

قوله تعالى : ﴿ يَلْمِ مَآ يَنَ أَيْدِيَهُمْ وَمَا خَلَقَهُمْ ﴾ الضميران عائدان على كل من يعقل ممن تضمنه قوله : « لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » . وقال مجاهد : « مَا يَنَ أَيْدِيَهُمْ » الدنيا « وَمَا خَلَقَهُمْ » الآخرة . قال ابن عطية : وكل هذا صحيح في نفسه لا بأس به ؛ لأن ما بين اليد هو كل ما تقدم الإنسان ، وما خلفه هو كل ما يأتي بعده ؛ ونحو قول مجاهد قال السدي وغيره .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ العلم هنا بمعنى المعلوم ، أى ولا يحيطون بشيء من معلوماته ؛ وهذا كقول الخضر لموسى عليه السلام حين قر العصفور في البحر : ما نقص علمى وعلمك من علم الله إلا كما قص هذا العصفور من هذا البحر . فهذا وما شاكله راجع إلى المعلومات ؛ لأن علم الله سبحانه وتعالى الذى هو صفة ذاته لا يتبعض . ومعنى الآية لا مَعلوم لأحد إلا ما شاء الله أن يعلمه . <sup>(٢)</sup>

قوله تعالى : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ ذكر ابن عساكر في تاريخه عن عليّ رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الكرسي لؤلؤة والقلم لؤلؤة وطول القلم سبعمائة سنة وطول الكرسي حيث لا يعلمه إلا الله » . وروى حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة — وهو عاصم بن أبى النجدود — عن زید بن حُبَيْش عن ابن مسعود قال : بين كل سماءين مسيرة خمسمائة عام وبين السماء السابعة وبين الكرسي خمسمائة عام ، وبين الكرسي وبين العرش مسيرة خمسمائة عام ، والعرش فوق الماء والله فوق العرش يعلم ما أتم فيه وعليه . يقال : كُرْسَى وكُرْسَى والجمع الكراسى . وقال ابن عباس : كرسى علمه . ورجحه الطبرى ، قال : ومنه الكُرْأسة التى تضم العلم ؛ ومنه قيل للعالماء : الكراسى ؛ لأنهم المعتمد عليهم ؛ كما يقال : أَوْتَادُ الْأَرْضِ .

(١) راجع ج ١٠ ص ٣٠٩ (٢) فى ٥ : لا يتبر . (٣) فى ٥ وب وج : حيث لا يبله العالمون .



قال الشاعر :

يَحْفَبُ بِهِمْ يَبْضُ الْوُجُوهُ وَعُصْبَةٌ • كَرَّاسِي بِالْأَحْدَاثِ حِينَ تَنْوُبُ

أى علماء بمحادث الأمور . وقيل : كُرْسِيَّة قدرته التى يمسك بها السموات والأرض ، كما تقول : ماجل لهذا الحائط كرسيا ، أى ما يعمده . وهذا قريب من قول ابن عباس فى قوله « وَسِعَ كُرْسِيُّهُ » قال البيهقى : وروينا عن ابن مسعود وسعيد بن جبير عن ابن عباس فى قوله « وسع كرسية » قال : علمه . وسائر الروايات عن ابن عباس وغيره تدل على أن المراد به الكرسي المشهور مع العرش . وروى إسرائيل عن السدى عن أبى مالك فى قوله « وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ » قال : إن الصخرة التى عليها الأرض السابعة ومنتهى الخلق على أرجائها ، عليها أربعة من الملائكة لكل واحد منهم أربعة وجوه : وجه إنسان ووجه أسد ووجه نور ووجه نسر ، فهم قيام عليها قد أحاطوا بالأرضين والسموات ، ورؤسهم تحت الكرسي والكرسي تحت العرش والله واضع كرسية فوق العرش . قال البيهقى : فى هذا إشارة إلى كرسين : أحدهما تحت العرش ، والآخر موضوع على العرش . وفى رواية أسباب عن السدى عن أبى مالك ، وعن أبى صالح عن ابن عباس ، وعن مرة الهمداني عن ابن عباس ، وعن مرة الهمداني عن ابن مسعود عن ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قوله « وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ » فإن السموات والأرض فى جوف الكرسي والكرسي بين يدي العرش . وأرباب الإلحاد يحملونها على عظم الملك وجلالة السلطان ، وينكرون وجود العرش والكرسي وليس بشئ . وأهل الحق يميزونها ؛ إذ فى قدرة الله متسع فيجب الإيمان بذلك . قال أبو موسى الأشعري : الكرسي موضع القدمين وله أطيُّط كأطيُّط الرجل <sup>(١)</sup> . قال البيهقى : قد روينا أيضا فى هذا عن ابن عباس وذكرنا أن معناه فيما يرى أنه موضوع من العرش موضع القدمين من السرير ، وليس فيه إثبات المكان لله تعالى . وعن ابن بريدة عن أبيه قال : لما قدم جعفر من الحبشة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما أعجب شئ رأيت " قال : رأيت امرأة على رأسها منخل طعام فتر فارس فأذراه فقعدت تجمع

(١) ليس فى جوب رء عن ابن مسعود . (٢) كذا فى ب وهاشم . وفى : ه وأوجده : الرجل . والأطيُّط الرجل لا للرجل كما فى اللغة . (٣) كذا فى جوب ، وأذراه : رعى به وأطاره .

طعامها ، ثم التفت إليه فقالت له : ويل لك يوم يضع الملك كرسيه فيأخذ للظلم من الظالم ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصديقا لقولها : " لا قُدُسُ أُمَّةٌ — أو كيف تقدس أمة — لا يأخذ ضعيفُها حقَّه من شديدها " . قال ابن عطية : في قول أبي موسى « الكرسي موضع القدمين » يريد هو من عرش الرحمن كوضع القدمين من أسرة الملوك ، فهو مخلوق عظيم بين يدي العرش نسبتَه إليه كنسبة الكرسي إلى سرير الملك . وقال الحسن ابن أبي الحسن : الكرسي هو العرش نفسه ؛ وهذا ليس بمرضى ، والذي تقتضيه الأحاديث أن الكرسي مخلوق بين يدي العرش والعرش أعظم منه . وروى أبو إدريس الخولاني عن أبي ذر قال : قلت يا رسول الله ، أى ما أنزل عليك أعظم ؟ قال : " آية الكرسي " — ثم قال — يا أبا ذر ما السموات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة في أرض فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة " . أخرجه الأجرى وأبو حاتم البستي في صحيح مسنده والبيهقي وذكر أنه صحيح . وقال مجاهد : ما السموات والأرض في الكرسي إلا بمتلة حلقة ملقاة في أرض فلاة . وهذه الآية منبئة عن عظم مخلوقات الله تعالى ، ويستفاد من ذلك عظم قدرة الله عز وجل إذ لا يؤدُّه حفظ هذا الأمر العظيم .

و (يُثَوِّدُ) معناه يُثَقِّلُهُ ، يقال : آدَنَى الشَّيْءُ بِمَعْنَى أَنْقَلَى وَتَحَمَّلَتْ مِنْهُ الْمَشَقَّةُ ، وبهذا فسر اللفظة ابن عباس والحسن وقتادة وغيرهم . قال الزجاج : بجائز أن تكون المَاءُ لله عز وجل ، وجائز أن تكون للكرسي ؛ وإذا كانت للكرسي فهو من أمر الله تعالى . و (الْعَلِيِّ) يراد به علو القدر والمنزلة لا علو المكان ؛ لأن الله منزَّه عن التحيز . وحكى الطبري عن قوم أنهم قالوا : هو العلي عن خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه . قال ابن عطية : وهذا قول جهل بمجسمين ، وكان الوجه ألا يُحكى . وعن عبد الرحمن بن قُرْطُ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به سمع تسبيحا في السموات العلى : سبحان الله العلي الأعلى سبحانه وتعالى . والعلی والعالی : الفاهر الغالب للأشياء ؛ تقول العرب : علا فلان فلانا أى غلبه وقهره ؛ قال الشاعر :

فَلَمَّا مَلَّوْنَا وَاسْتَوَيْنَا عَلَيْهِمْ • تَرَكَاهُمُ صَرَخَى لِنَسِيرِ وَكَاثِرِ

ومنه قوله تعالى : « إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ » <sup>(١)</sup> . و ( الْعَظِيمُ ) صفة بمعنى عظيم القدر والخطر والشرف ، لا على معنى عِظَم الأجرام . وحكى الطبري عن قوم أن العظيم معناه المعظم ، كما يقال : العتيق بمعنى المعتق ، وأنشد بيت الأعشى :

فَكَانَ الْحَمْرُ الْعَتِيقَ مِنَ الْإِسْرِ \* فَخِطَ تَمْزُوجَةً بِمَاءٍ زُلَالٍ <sup>(٢)</sup>

وحكى عن قوم أنهم أنكروا ذلك وقالوا : لو كان بمعنى مُعْظَم لوجب ألا يكون عظيما قبل أن يخلق الخلق وبعد فناهم ؛ إذ لا معْظَم له حينئذ .

قوله تعالى : لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ <sup>(٣)</sup>

قوله تعالى : ( لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ) . فيه مسألتان :

الأولى - قوله تعالى : ( لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ) الدين في هذه الآية المعتقد والمِلَّة بقريئة قوله : ( قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ) . والإكراه الذي في الأحكام من الإيمان والبيع والهبات وغيرها ليس هذا موضعه ، وإنما يجيء في تفسير قوله : « إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ » . وقرأ أبو عبد الرحمن « قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » وكذا روى عن الحسن والشعبي ؛ يقال : رَشَدَ يَرشُدُ رُشْداً ، وَرَشَدَ يَرشُدُ رُشْداً : إذا بلغ ما يُحِبُّ . وَغَوَى ضِدُّهُ ؛ عن النحاس . وحكى ابن عطية عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه قرأ « الرشاد » بالألف . وروى عن الحسن أيضاً ( الرُّشْدُ ) بضم الراء والشين . ( الْغَيِّ ) مصدر من غَوَى يَغْوِي إذا ضَلَّ في مَعْتَدٍ أَوْ رَأَى ؛ ولا يقال الْغَيِّ في الضلال على الإطلاق .

(١) راجع ج ١٣ ص ٢٤٨ (٢) الإسفط ضرب من الأشربة : فارسي معرب .

(٣) راجع ج ١٠ ص ١٨٠

الثانية — اختلف العلماء في [ معنى ] هذه الآية على ستة أقوال :

(الأول) قيل إنها منسوخة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أكره العرب على دين الإسلام وقتلهم ولم يرض منهم إلا بالإسلام ؛ قاله سليمان بن موسى ، قال : نسختها « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ » . وروى هذا عن ابن مسعود وكثير من المفسرين .

(الثاني) ليست بمنسوخة وإنما نزلت في أهل الكتاب خاصة ، وأنهم لا يكرهون على الإسلام إذا أدوا الجزية ، والذين يكرهون أهل الأوثان فلا يقبل منهم إلا الإسلام فهم الذين نزل فيهم « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ » . هذا قول الشعبي وقسادة والحسن والضحاك . والحجة لهذا القول ما رواه زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول لمعجوز نصرانية : اسلمي أيتها المعجوز تسلمي ، إن الله بعث محمدا بالحق . قالت : أنا معجوز كبيرة والموت إلى قريب ! فقال عمر : اللهم أشهد ، وتلا « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

(الثالث) ما رواه أبو داود عن ابن عباس قال : نزلت هذه في الأنصار ، كانت تكون المرأة مقلات فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تهوّد ؛ فلما أجلبت بنو النضير كان فيهم كثير من أبناء الأنصار فقالوا : لاندع أبناءنا ! فأنزل الله تعالى : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » . قال أبو داود : والمقلات التي لا يعيش لها ولد . في رواية : إنما فعلنا ما فعلنا ونحن نرى أن دينهم أفضل مما نحن عليه ، وأما إذا جاء الله بالإسلام فنكرهم عليه فنزلت : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » من شاء التحق بهم ومن شاء دخل في الإسلام . وهذا قول سعيد ابن جبير والشعبي ومجاهد إلا أنه قال : كان سبب كونهم في بني النضير الاسترضاع . قال النحاس : قول ابن عباس في هذه الآية أولى الأقوال لصحة إسناده ، وأن مثله لا يؤخذ بالرأى .

(الرابع) قال السدي : نزلت الآية في رجل من الأنصار يقال له أبو حصين كان له أبنان ، فقدم تجار من الشام إلى المدينة يحملون الزيت ، فلما أرادوا الخروج أتاهم أبنا الحصين فدعوهما إلى النصرانية فتنصرا ومضيا معهم إلى الشام ، فأتى أبوهما رسول الله صلى الله عليه وسلم مشكيا أمرهما ، ورغب في أن يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم من ردهما فنزلت : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »

ولم يؤمر يومئذ بقتال أهل الكتاب ، وقال : « أبعدهما الله هما أول من كفر » ! فوجد أبو الحصين في نفسه على النبي صلى الله عليه وسلم حين لم يبعث في طلبهما فأنزل الله جل شأوه « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ<sup>(١)</sup> » ، الآية ثم إنه نسخ « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ »<sup>(٢)</sup> فأمر بقتال أهل الكتاب في سورة « براءة » . والصحيح في سبب قوله تعالى : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ » حديث الزبير مع جاره الأنصارى في السقي ، على ما يأتي في « النساء » بيانه إن شاء الله تعالى . وقيل : معناها لا تقولوا لمن أسلم تحت السيف مجبراً مكراً ؛ وهو القول الخامس . وقول سادس ، وهو أنها وردت في السبي متى كانوا من أهل الكتاب لم يجبروا إذا كانوا بكراً ، وإن كانوا مجوساً صفاراً أو بكاراً أو وثنيين فإنهم يجبرون على الإسلام ؛ لأن من سباهم لا ينفع بهم مع كونهم وثنيين ؛ ألا ترى أنه لا تؤكل ذبائحهم ولا توطأ نساؤهم ، ويدينون بأكل الميتة والنجاسات وغيرها ، ويستفدروهم المالك لم ويتعذر عليه الانتفاع بهم من جهة الملك بفضاله الإيجاب . ونحو هذا روى ابن القاسم عن مالك . وأما أشبه فإنه قال : هم على دين من سباهم ، فإذا امتنعوا أجبروا على الإسلام ، والصغار لا دين لهم فلذلك أجبروا على الدخول في دين الإسلام لئلا يذهبوا إلى دين باطل . فأما سائر أنواع الكفر متى بذلوا الجزية لم نكفرهم على الإسلام سواء كانوا عرباً أم عجماً قريشاً أو غيرهم . وسيأتي بيان هذا وما للعلماء في الجزية ومن قبل منه في « براءة » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ ﴾ جزم بالشرط . والطاغوت مؤنثة من طغى يَطْغَى . — وحكى الطبري يطفو — إذا جاوز الحد بزيادة عليه . ووزنه فعلوت ، ومذهب سبويه أنه اسم مذكر مفرد كأنه اسم جنس يقع للقليل والكثير . ومذهب أبي علي أنه مصدر كرهبوت وجبروت ، وهو يوصف به الواحد والجمع ، وقلبت لأمه إلى موضع العين وعينه موضع اللام كجَبَذَ وجَذَبَ ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وتحرك ما قبلها فقلبت طاغوت ؛ واختار هذا القول النحاس . وقيل : أصل طاغوت في اللغة مأخوذة من الطغيان يؤدى معناه من غير اشتقاق ، كما قيل : لآلٍ من اللؤلؤ . وقال المبرد : هو جمع . وقال ابن عطية : وذلك

(١) راجع ج ٢ ص ٢٦٦ (٢) راجع ج ٨ ص ١٠٩ (٣) في بوجدها ؛ وإن كانوا صفاراً لم يجبروا .

مردود . قال الجوهرى : والطاغوت الكاهن والشیطان وكل رأس فى الضلال ، وقد يكون واحدا قال الله تعالى : « يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكُّوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ »<sup>(١)</sup> . وقد يكون جمعا قال الله تعالى : « أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ » والجمع الطواغيت . « وَيُؤْمِنُ بِآلِهِ » عطف . « قَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى » جواب الشرط ، وجمع الوثقى الوثقى مثل الفضل والفضل ، فالوثقى فعلى من الوثاقة ، وهذه الآية تشبيه . واختلفت عبارة المفسرين فى الشيء المشبه به ؛ فقال مجاهد : العروة الإیمان . وقال السدى : الإسلام . وقال ابن عباس وسعيد بن جبیر والضحاك : لا إله إلا الله ؛ وهذه عبارات ترجع إلى معنى واحد . ثم قال : « لَا أَنْفِصَامَ لَهَا » قال مجاهد : أى لا یغیر الله ما بقوم حتى یغیروا ما بأنفسهم ، أى لا یزیل عنهم اسم الإیمان حتى یکفروا . والانفصام : الانکسار من غیر بینونة . والقسم : کسر بینونة ؛ وفى صحیح الحديث « فَيُفْصِمُ عَنْهُ الْوَحَى وَإِنْ جِئْتَهُ لِيَتَفَصَّدَ عَرَقًا » أى یقلع . قال الجوهرى : فعم الشيء كسره من غیر أن ینین ، تقول : فصمته فاتقصم ؛ قال الله تعالى « لَا أَنْفِصَامَ لَهَا » وتفصم مثله ؛ قال ذو الرمة یدکر غزالا یشبهه بدملج فضة :

كَانَهُ دُمْلَجٌ مِنْ فَضَّةٍ تَبَّهُ \* فِى مَلَقَبٍ مِنْ جَوَارِي الْحَىِّ مَفْصُومٌ

وإنما جعله مفصوما لتثنيه وأخفائه إذا نام . ولم يقل « مقصوم » بالظاف فىكون بائنا بآتين . وأفصم المطر : أفلح . وأفصمت عنه الحى . ولما كان الكفر بالطاغوت والإیمان بالله مما ینطق به اللسان ویتقده القلب حسن فى الصفات « سَمِيعٌ » من أجل النطق « عَلِيمٌ » من أجل المعتقد .

قوله تعالى : اللَّهُ وَلِىُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٥٧﴾

(١) راجع ج ٥ ص ٢٦٣ و ٢٨٠ (٢) فى ج : الإسلام . (٣) التبه (فتح النون والباء) كل شئ سقط من إنسان فتنسبه ولم يند له . شبه الغزال وهو قائم بدملج فضة قد طرح ونسى . وفى الديوان : عذارى .

قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ الولي فعيل بمعنى فاعل . قال الخطابي : الولي الناصر ينصر عباده المؤمنين ؛ قال الله عز وجل : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ ، وقال : « ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ » . قال قتادة : الظلمات الضلالة ، والنور الهدى ، وبمعناه قال الضحاك والربيع . وقال مجاهد وعبد بن أبي لُبابة : قوله « اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا » نزلت في قوم آمنوا بعبسى فلما جاء محمد صلى الله عليه وسلم كفروا به ، فذلك إخراجهم من النور إلى الظلمات . قال ابن عطية : فكان هذا المعتقد أحرز نورا في المعتقد نخرج منه إلى الظلمات ، ولفظ الآية مستغن عن هذا التخصيص ، بل هو مترتب في كل أمة كافرة آمن بعضها كالعرب ، وذلك أن من آمن منهم فاقه وله أخرجه من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان ، ومن كفر بعد وجود النبي صلى الله عليه وسلم الداعى المرسل فشیطانه مغويه ، كأنه أخرجه من الإيمان إذ هو [ معه ] معد وأهل للدخول فيه ، وحكم عليهم بالدخول في النار لكفرهم ؛ عدلا منه ، لا يسأل عما يفعل . وقرأ الحسن « أَوَلْيَاؤُهُمُ الطَّوَاعِيُّ » بمعنى الشياطين ، والله أعلم .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُنْحِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُخِيءُ وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٥٨﴾

فيه مسألتان :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ هذه ألف التوقيف ، وفي الكلام معنى التعجب ، أى اعجبوا له . وقال الفراء : « ألم تر » بمعنى هل رأيت ، أى هل رأيت الذى حاج إبراهيم ، وهل رأيت الذى مر على قرية ، وهو الثمود بن كوش بن كنعان بن سام بن نوح ملك زمانه

(١) راجع ج ١٦ ص ٢٢٤ (٢) في هوب وجوابين عليه : فكان هذا القول .  
 (٣) الزيادة في ج . (٤) أى التعجب . (٥) ثمود بضم التاء وبالذال المعجمة . شهاب .

وصاحب النار والبَعُوضَة ! هذا قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والزبيح والسُّدِّي وابن إسحاق وزيد بن أسلم وغيرهم . وكان إهلاكه لما قصد المحاربة مع الله تعالى بأن فتح الله تعالى عليه بابا من البَعُوض فستروا عين الشمس وأكلوا عسكره ولم يتركوا إلا العظام ، ودخلت واحدة منها في دماغه فأكلته حتى صارت مثل الفأرة ؛ فكان أعز الناس عنده بعد ذلك من يضرب دماغه بمطرقة عتيقة لذلك ، فبقى في البلاء أربعين يوما . قال ابن جريج : هو أول ملك في الأرض . قال ابن عطية : وهذا مردود . وقال قتادة : هو أول من تيجر وهو صاحب الصرح بيأيل . وقيل : إنه ملك الدنيا بأجمعها ؛ وهو أحد الكافرين ؛ والآخر مختصر . وقيل : إن الذي ساج إبراهيم نمرود بن فاخ بن طابر بن شاخ بن أرغشيد بن سام ؛ حكى جميعه ابن عطية . وحكى السهيلي أنه النمرود بن كوش بن كنعان بن حام بن نوح وكان ملكا على السواد وكان ملكه الضحاك الذي يصرف بالازدهاق واسمه بيوراسب بن أندراست وكان ملك الأقاليم كلها ، وهو الذي قتله أفريديون بن أنثيان ؛ وفيه يقول حبيب :<sup>(٤)</sup>

وكانه الضحاك من قنكاته في العالمين وأنت أفريدون

وكان الضحاك طاغيا جبارا ودام ملكه ألف عام فبأذكروا . وهو أول من صلب وأول من قطع الأيدي والأرجل ، وللمنمود ابن لصلبه يسمى « كوشا » أو نحو هذا الاسم ، وله ابن يسمى نمرود الأصغر . وكان ملك نمرود الأصغر عاما واحدا ، وكان ملك نمرود الأكبر أربعائة عام فبأذكروا . وفي قصص هذه الحاجة روايتان : إحداهما أنهم خرجوا إلى عيد لهم فدخل إبراهيم على أصنامهم فكسرها ؛ فلما رجعوا قال لهم : أتعبدون ماتحتون ؟ فقالوا : فمن تعبد ؟ قال : أعبد [ربى] الذى يُحيى ويميت . وقال بعضهم : إن نمرود كان يمتكر الطعام فكانوا إذا احتاجوا إلى الطعام يشترونه منه ، فإذا دخلوا عليه سجدوا له ؛ فدخل إبراهيم فلم يسجد له ، فقال : مالك لا تسجد لى ! قال : أنا لا أعبد إلا ربى . فقال له نمرود : من ربك ! قال إبراهيم : ربى الذى يحيى ويميت . وذ كرزيد بن أسلم أن النمرود هذا قد

(١) كذا في الأصول جميعا ، والصحيح ما في الطبرى : فبما الله عليهم فأكلت لحومهم وشربت دماءهم .

(٢) في البحر : « ملك الأرض مؤمنان سليمان وذو القرنين وكافران نمرود وبختنصر » .

(٣) أى سواد العراق ، وفى : السودان . (٤) ابن أوس أبو تمام . (٥) من « وب » .



يأمر الناس بالميرة<sup>(١)</sup> ، فكلما جاء قوم يقول : من ربكم وإلهكم ؟ فيقولون أنت ؛ فيقول : ميروهم . وجاء إبراهيم عليه السلام يمتار فقال له : من ربك وإلهك ؟ قال إبراهيم : ربي الذي يحيي ويميت ؛ فلما سمعها نمرود قال : أنا أحيي وأميت ؛ فعارضه إبراهيم بأمر الشمس فبهت الذي كفر ، وقال لا تميره ؛ فرجع إبراهيم إلى أهله دون شيء ، فزعى كيثيب رمل كالديق فقال في نفسه : لو ملأت غرأرتي من هذا فإذا دخلت به فرح الصبيان حتى أنظر لهم ، فذهب بذلك فلما بلغ منزله فرح الصبيان وجعلوا يلعبون فوق الفراتين ونام هو من الإعياء ؛ فقالت أمراة : لو صنعت له طعاما يحذه حاضرا إذا انتبه ، ففتحت إحدى الفراتين فوجدت أحسن ما يكون من الحواري<sup>(٢)</sup> فخبزته ، فلما قام وضعت بين يديه فقال : من أين هذا ؟ فقالت : من الدقيق الذي سقت . فعلم إبراهيم أن الله تعالى يسر لهم ذلك .

قلت : وذكر أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي صالح قال : انطلق إبراهيم النبي عليه السلام يمتار فلم يقدر على الطعام ، فتربيلة حمراء<sup>(٣)</sup> فأخذ منها ثم رجع إلى أهله فقالوا : ما هذا ؟ فقال : حنطة حمراء ففتحوها فوجدوها حنطة حمراء ، قال : وكان إذا زرع منها شيئا جاء سنبله من أصلها إلى فرعها حبا متراجا . وقال الترمذ وغيره في هذا القصص : إن النمرود لما قال أنا أحيي وأميت أحضر رجلين فقتل أحدهما وأرسل الآخر فقال : قد أحييت هذا وأمت هذا ؛ فلما رد عليه بأمر الشمس بهت . وروى في الخبر : أن الله تعالى قال وعزتي وجلالي لا تقوم الساعة حتى آتى بالشمس من المغرب ليعلم أني أنا القادر على ذلك . ثم أمر نمرود بإبراهيم فألقى في النار ، وهكذا عادة الجابرة فإنهم إذا عورضوا بشيء وعجزوا عن الحجة اشتغلوا بالمعقوبة ، فأنجاه الله من النار ، على ما يأتي . وقال السدي : إنه لما خرج إبراهيم من النار أدخله على الملك — ولم يكن قبل ذلك دخل عليه — فكلمه وقال له : من ربك ؟ فقال : ربي

(١) الميرة : جلب الطعام ، قاله ابن سيده .

(٢) الحواري (بضم الحاء وتشديد الواو وفتح الراء) : الدقيق الأبيض ، وهو لباب الدقيق وأجوده وأخلصه .

(٣) التربيلة (بكر السين) : رمل خشن ليس بالدهاق الناعم . والسيلة (بفتح السين) قبيض الحزمة ، وهو

(٤) راجع ج ١١ ص ٣٠٣

ما ظف من الأرض .

الذى يحيى ويميت . قال النمرود : أنا أحيى وأميت ، وأنا أخذ أربعة نفر فأدخلهم بيتا ولا يطعمون شيئا ولا يسقون حتى إذا جاعوا أخرجتهم فأطعمت اثنين وغيا وترك اثنين فماتا . فعارضه إبراهيم بالشمس فُبَيَّت . وذكر الأصوليون في هذه الآية أن إبراهيم عليه السلام لما وصف ربه تعالى بما هو صفة له من الإحياء والإماتة لكنه أمر له حقيقة وبجاز ، قصد إبراهيم عليه السلام إلى الحقيقة ، وفَرَّجَ نمرود إلى المجاز ومَوَّه على قومه ؛ فسلم له إبراهيم تسليم الجدل وانتقل معه من المثال وجاءه بأمر لا مجاز فيه ( فُبَيَّتَ الَّذِي كَفَرَ ) أى انقطعت حجته ولم يمكنه أن يقول أنا الآتى بها من المشرق ؛ لأن ذوى الألباب يكذبونه .

الثانية — هذه الآية تدل على جواز تسمية الكافر ملكا إذا آتاه الله الملك والعز والرفعة في الدنيا ، وتدلل على إثبات المناظرة والمجادلة وإقامة الحججة . وفي القرآن والسنة من هذا كثير لمن تأمله ؛ قال الله تعالى : « قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ » <sup>(١)</sup> . « إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ » <sup>(٢)</sup> أى من حجة . وقد وصف خصومة إبراهيم عليه السلام قومه وردة عليهم في عبادة الأوثان كما في سورة « الأنبياء » وغيرها . وقال في قصة نوح عليه السلام : « قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا » <sup>(٣)</sup> الآيات إلى قوله : « وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ » . وكذلك مجادلة موسى مع فرعون إلى غير ذلك من الآى . فهو كله تعليم من الله عز وجل السؤال والجواب والمجادلة في الدين ؛ لأنه لا يظهر الفرق بين الحق والباطل إلا بظهور حجة الحق ودحض حجة الباطل . وجادل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الكتاب وباهلهم <sup>(٤)</sup> بحجة ، على ما يأتى بيانه في « آل عمران » . وتحتاج آدم وموسى فظله آدم بالحجة . وتجادل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم السقيفة وتدافعوا وتقزروا وتناظروا حتى صدر الحق في أهله ، وتناظروا بعد مبايعة أبى بكر في أهل الرقة ، إلى غير ذلك مما يكثر إirاده . وفي قول الله عز وجل : « قُلْ تُحَاجُّونَ فَيَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ » <sup>(٥)</sup> دليل على أن الاحتجاج بالعلم مباح شائع لمن تدبر . قال المُرْتَضَى صاحب الشافعى : ومن حق المناظرة أن يراد بها الله عز وجل وأن يقبل منها ما تبت . وقالوا :

(١) راجع ٢ ص ٧٤ (٢) راجع ٨ ص ٣٦١ (٣) راجع ٩ ص ٢٧

(٤) المباحة الملاحة . ومعنى المباحة أن يجتمع القوم إذا اختلفوا في شيء فيقولوا لمة الله على الظالم منا . راجع

٤ ص ١٠٣ ، ١٠٨ (٥) في ب : ظهر . (٦) في هـ ب : شائع .

لا تصح المناظرة ويظهر الحق بين المتناظرين حتى يكونوا متقاربين أو مستويين في مرتبة واحدة من الدين والعقل والفهم والإنصاف، وإلا فهو مراءٌ ومكابرة .

قراءات — قرأ على بن أبي طالب «ألم تر» بجزم الراء، والجمهور يتحركها، وحذفت الياء للجزم . «أَنَّ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ» في موضع نصب، أى لأن آتاه الله، أو من أجل أن آتاه الله . وقرأ جمهور القراء «أَنْ أُحْيِي» بطرح الألف التي بعد النون من «أَنَا» في الوصل، وأثبتها نافع وابن أبي أويس، إذا لقبتها همزة في كل القرآن إلا في قوله تعالى : «إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ»<sup>(١)</sup> فإنه يطرحها في هذا الموضع مثل سائر القراء لقلته ذلك، فإنه لم يقع منه في القرآن إلا ثلاثة مواضع أجراها مجرى ما ليس بعده همزة لقلته فحذف الألف في الوصل . قال النحويون : ضمير المتكلم الاسم فيه الهمزة والنون، فإذا قلت : أنا أو أنه فالألف والهاء لبيان الحركة في الوقف، فإذا اتصلت الكلمة بشيء سقطتا؛ لأن الشيء الذي تتصل به الكلمة يقوم مقام الألف، فلا يقال : أنا فعلت بل إثبات الألف إلا شاذاً في الشعر كما قال الشاعر :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي \* حَمِيدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا <sup>(٢)</sup>

قال النحاس : على أن ناعما قد أثبت الألف فقرأ ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ ولا وجه له . قال  
مكي : والألف زائدة عند البصريين ، والأسم المضمر عندهم الهمزة والنون وزيدت الألف  
للتقوية . وقيل : زيدت للوقف لتظهر حركة النون : والاسم عند الكوفيين «أنا» بكالها ؛  
فنافع في إثبات الألف على قولهم على الأصل ، وإنما حذف الألف من حذفها تخفيفا ؛ ولأن  
الفتحة تدل عليها . قال الجوهرى : وأما قولهم «أنا» فهو اسم مكنى وهو للتكلم وحده ،  
وإنما بُني على الفتح فرقا بينه وبين «أن» التى هى حرف ناصب للفعل ، والألف الأخيرة  
إنما هى لبيان الحركة فى الوقف ، فإن توسطت الكلام سقطت إلّا فى لغة رديئة ؛ كما قال :  
أنا سيف العشيرة فاعرفونى • حميدا قد تَذَرَيْتَ السَّامَا

(١) راجع ج ٧ ص ٣٣٦ (٢) كذا في ج ١ وهوفي ب وجه : حيدا . مرة ، وجيما ، أخرى . وفي التاج : جيما . (٣) في السمين : إثبات الألف وصلوا ووفقا لفة تميم . (٤) في ابن عطية : أنا شيخ . وحيد هو ابن مجدل .

وَبَهَّتَ الرَّجُلَ وَبَهَّتْ وَبَهَّتْ إِذَا انْقَطَعَ وَسَكَتَ مُتَحَيِّرًا، عَنِ النَّحَاسِ وَغَيْرِهِ . وَقَالَ الطَّبْرِيُّ : وَحَكَى عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ فِي هَذَا الْمَعْنَى « بَهَّت » بَفَتْحِ الْبَاءِ وَالْهَاءِ . قَالَ ابْنُ جَنَى قَرَأَ أَبُو حَيَّوَةَ : « فَبَهَّتَ الَّذِي كَفَرَ » بَفَتْحِ الْبَاءِ وَضَمِّ الْهَاءِ، وَهِيَ لُغَةٌ فِي « بَهَّتَ » بِكسْرِ الْهَاءِ . قَالَ : وَقَرَأَ ابْنُ السَّمِيعِ « فَبَهَّتَ » بَفَتْحِ الْبَاءِ وَالْهَاءِ، عَلَى مَعْنَى فَهَيْتَ إِبْرَاهِيمَ الَّذِي كَفَرَ؛ فَالَّذِي فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ . قَالَ : وَقَدْ يَحْزُنُ أَنْ يَكُونَ بَهَّتَ بَفَتْحِهَا لُغَةً فِي بَهَّتَ . قَالَ : وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ قِرَاءَةَ « فَبَهَّتَ » بِكسْرِ الْهَاءِ كَغَفِرَ وَدَهِشَ . قَالَ : وَالْأَكْثَرُونَ بِالضَّمِّ فِي الْهَاءِ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَقَدْ تَأَوَّلَ قَوْمٌ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ « فَهَيْتَ » بَفَتْحِهَا أَنَّهُ بِمَعْنَى سَبَّ وَقَذْفٍ، وَأَنْ نَمْرُودَ هُوَ الَّذِي سَبَّ حِينَ انْقَطَعَ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ حِيلَةٌ .

قوله تعالى : أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتُ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٨﴾

قوله تعالى : ( أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ) « أَوْ » للمطفح حلا على المعنى والتقدير عند الكسائي والفراء : هل رأيت كالذي حاج إبراهيم في ربه، أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ . وقال المبرد : المعنى ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه، ألم تر من هو! كالذي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ . فاضمر في الكلام مَنْ هُوَ . وقَرَأَ أَبُو سَفْيَانَ بْنُ حُسَيْنٍ « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ » بَفَتْحِ الْوَاوِ، وَهِيَ وَאוُ الْمُطْفَحِ دَخَلَ عَلَيْهَا أَلْفُ الِاسْتِفْهَامِ الَّذِي مَعْنَاهُ التَّعْقِيرُ . وَتُبَيَّنَتِ الْقَرْيَةُ قَرْيَةُ لاجتماع الناس فيها، مِنْ قَوْمٍ : قَرْيَتُ الْمَاءِ أَيْ جَمْعُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ بَرِيدَةَ

(١) فِي جَوْهَرٍ : وَبَ : تَحْرِقُ . أَيْ انْقَطَعَتْ حَارَّتُهُ وَهِيَ مُصْبَاةٌ أَوْ مَرْقُ فِي الرَّجُلِ . (٢) رَاجِعٌ ج ١ ص ٤٠٩

وناجية بن كعب وقتادة وابن عباس والربيع وعكرمة والضحاك: الذي مرّ على القرية هو عَزْرَب. وقال وهب بن منبه وعبد الله بن عُيَيْد بن عمير وعبد الله بن بكر بن مضر: هو إرمياء وكان نبيا. وقال ابن إسحاق: إرمياء هو الخضر، وحكاه النقاش عن وهب بن منبه. قال ابن عطية: وهذا كما نراه، إلا أن يكون اسما وأفق اسما؛ لأن الخضر معاصر لموسى، وهذا الذي مرّ على القرية هو بعده بزمان من سبط هارون فيها رواه وهب بن منبه.

قلت: إن كان الخضر هو إرمياء فلا يبعد أن يكون هو؛ لأن الخضر لم يزل حيا من وقت موسى حتى الآن على الصحيح في ذلك، على ما يأتي بيانه في سورة «الكهف»<sup>(١)</sup>. وإن كان مات قبل هذه القصة فقول ابن عطية صحيح، والله أعلم. وحكى النحاس ومكي عن مجاهد أنه رجل من بني إسرائيل غير مسمّى. قال النقاش: ويقال هو غلام لوط عليه السلام. وحكى السهيلي عن القُتَيْبِي هو شَعْيَا في أحد قوليّه. والذي أحيّاها بعد خرابها كوشك الفارسي. والقرية المذكورة هي بيت المقدس في قول وهب بن منبه وقتادة والربيع بن أنس وغيرهم. قال: وكان مقبلا من مصر وطعامه وشرابه المذكوران تَيْنٌ [أخضر]<sup>(٢)</sup> وعِنَبٌ<sup>(٣)</sup> وِرْكُوه من نحر. وقيل من عصير. وقيل: قُلَّةٌ ماء هي شرابه. والذي أدخل بيت المقدس حينئذ يُخْتَصَر وكان واليا على العراق لِلْهَرَّاسِبِ ثم لَيْسْتَأَسِب بن لَهْرَاسِب والد اسبندِيَاد. وحكى النقاش أن قوما قالوا: هي الْمُؤَنَفَكَةُ. وقال ابن عباس في رواية أبي صالح: إن يختصر غزّا بنى إسرائيل فسبى منهم أناسا كثيرة فجاء بهم وفيهم عَزْرَب بن شَرَحِيّا وكان من علماء بنى إسرائيل فجاء بهم إلى بابل، فخرج ذات يوم في حاجة له إلى ديرهم فقل على شاطئ الدجلة، فترل تحت ظل شجرة وهو على حمار له، فربط الحمار تحت ظل الشجرة ثم طاف بالقرية فلم يربها ساكا وهي خاوية على عروشها فقال: أئى يحيى هذه الله بعد موتها. وقيل: لأنها القرية التي خرج منها الألو فحذر الموت؛ قاله ابن زيد. وعن ابن زيد أيضا أن القوم الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا، مرّ رجل عليهم وهم عظام<sup>(٤)</sup> [تخمر] تلوح فوق ينظر فقال: أئى يحيى هذه الله بعد موتها! فأما الله

(١) راجع ج ١١ ص ١٦ (٢) الزيادة من ب وج و ا هـ . (٣) الزكاة: إفاء صغير من جله يشرب فيه الماء، ودلو صغيرة . (٤) في ب: استندِيَاد . (٥) من هـ .

مائة عام . قال : ابن عطية : وهذا القول من ابن زيد مناقض لألفاظ الآية ، إذ الآية إنما تضمنت قرية خاوية لا أنيس فيها ، والإشارة بـ «هذه» إنما هي إلى القرية . وإحيائها إنما هو بالمارة ووجود البناء والسكان . وقال وهب بن منبه وقتادة والضحاك والربيع وعكرمة : القرية بيت المقدس لما خربها بختنصر البابلي . وفي الحديث الطويل حين أحدث بنو إسرائيل الأحداث وقف إرمياء أو عزير على القرية وهي كالتل العظيم وسط بيت المقدس ، لأن بختنصر أمر جنده بنقل التراب إليه حتى جعله كالجلبل ، ورأى إرمياء البيوت قد سقطت حيطانها على سقفها فقال : أتى يحيى هذه الله بعد موتها .

والعريش : سقف البيت . وكل ما يتبها ليظل أو يكتن فهو عريش ؛ ومنه عريش الدالية ؛ ومنه قوله تعالى : «وَمِمَّا يَعْرِشُونَ» . قال السدي : يقول هي ساقطة على سقفها ، أي سقطت السقف ثم سقطت الحيطان عليها ؛ واختاره الطبري . وقال غير السدي : معناه خاوية من الناس والبيوت قائمة ؛ وخاوية معناها خالية ؛ وأصل الخواء الخلو ؛ يقال : خوت الدار وخويت تخوى خواء (ممدود) وخويًا : أقوت ، وكذلك إذا سقطت ؛ ومنه قوله تعالى : «فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا» أي خالية ، ويقال ساقطة ؛ كما يقال : «فهي خاوية على عروشها» (٣) أي ساقطة على سقفها . والخواء الجوع لخلو البطن من الغذاء . وخوت المرأة وخويت أيضا خوى أي خلا جوفها عند الولادة . وخويت لما تخوية إذا عملت لها خوية تأكلها وهي طعام . والخوي البطن السهل من الأرض على فعل . وخوى البعير إذا جاف بطنه عن الأرض في بروكه ، وكذلك الرجل في سجدته .

قوله تعالى : «أَتَى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهَ بَعْدَ مَوْتِهَا» معناه من أي طريق وبأي سبب ، وظاهر اللفظ السؤال عن إحياء القرية بمارة وسكان ، كما يقال الآن في المسدن الخربة التي يبعد أن تعمّر وتسكن : أتى تعمّر هذه بعد خرابها . فكان هذا تلّيف من الواقف المعبر على مدينته التي عهد فيها أهله وأحبته . وضرب له المثل في نفسه بما هو أعظم مما سأل عنه ، والمثال الذي ضرب له في نفسه يحتمل أن يكون على أن سؤاله إنما كان على إحياء الموتى من بني آدم ،

(١) راجع ج ١٠ ص ١٢٢ (٢) راجع ج ١٣ ص ٢١٦ (٣) كما في كل الأصول ،

والصواب قال ، إذ هذه آية . راجع ج ١٢ ص ٧٢

أى أنى يحيى الله موتاها . وقد حكى الطبرى عن بعضهم أنه قال : كان هذا القول شكاً في قدرة الله تعالى على الإحياء ؛ فلذلك ضرب له المثل في نفسه . قال ابن عطية : وليس يدخل شك في قدرة الله تعالى على إحياء قرية يجلب العمارة إليها وإنما يتصور الشك [ من جاهل <sup>(١)</sup> ] في الوجه الآخر ، والصواب ألا يتأول في الآية شك .

قوله تعالى : ( فَأَمَّا اللَّهُ مِائَةُ عَامٍ ) « مائة » نصب على الظرف . والعام : السنة ؛ يقال : سينون عوم وهو تأكيد للأول ؛ كما يقال : بينهم شغل شغل . وقال العجاج :

• من مرّ أعوام السنين العوم •

وهو في التقدير جمع عام ، إلا أنه لا يفرد بالذكور ؛ لأنه ليس باسم وإنما هو توكيد ، قاله الجوهري . وقال النقاش : العام مصدر كالعوم ؛ سُمي به هذا القدر من الزمان لأنها عومة من الشمس في القلک . والعوم كالسبح ؛ وقال الله تعالى : « كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ » <sup>(٢)</sup> . قال ابن عطية : هذا بمعنى قول النقاش ، والعام على هذا كالقول والقال ، وظاهر هذه الإمامة أنها بإخراج الروح من الجسد . وروى في قصص هذه الآية أن الله تعالى بعث لها ملكا من الملوك يعمرها ويحْد <sup>(٣)</sup> في ذلك حتى كان كمال عمارتها عند بعث القائل . وقد قيل : إنه لما مضى لموته سبعون سنة أرسل الله ملكا من ملوك فارس عظيما يقال له « كوشك » فعمرها في ثلاثين سنة .

قوله تعالى : ( ثُمَّ بَعَثَهُ ) معناه أحياءه ، وقد تقدّم الكلام فيه .

قوله تعالى : ( قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ) اختلف في القائل له « كم لبثت » ؛ فقيل : الله جل وعز ؛ ولم يقل له إن كنت صادقا كما قال لللائكة على ما تقدّم . وقيل : سمع هاتفا من السماء يقول له ذلك . وقيل : خاطبه جبريل . وقيل : نبي . وقيل : رجل مؤمن ممن شاهده من قومه عند موته وعمر إلى حين إحيائه فقال له : كم لبثت .

قلت : والأظهر أن القائل هو الله تعالى ؛ لقوله « وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا » والله أعلم . وقرأ أهل الكوفة « كَمْ لَبِثْتَ » بإدغام التاء في التاء لقربها منها .

(١) زيادة من ابن عطية . (٢) راجع ج ١١ ص ٢٨٢ (٣) في ٥ : ويحدها . (٤) في ٥ : من البلد .

في المخرج . فإن مخرجهما من طرف اللسان وأصول التايافى أنهما مهموستان<sup>(١)</sup> . قال النحاس : والإظهار أحسن لتباين مخرج الشاء من مخرج التاء . ويقال : كان هذا السؤال بواسطة الملك على جهة التقرير . و « كم » في موضع نصب على الظرف .

( قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ) إنما قال هذا على ما عنده وفي ظنه ، وعلى هذا لا يكون كاذبا فيما أخبر به ؛ ومثله قول أصحاب الكهف « قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ<sup>(٢)</sup> » وإنما لبثوا ثلاثمائة سنة وتسع سنين — على ما يأتى — ولم يكونوا كاذبين لأنهم أخبروا عما عندهم ، كأنهم قالوا : الذى عندنا وفي ظنوننا أننا لبثنا يوما أو بعض يوم . ونظيره قول النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذى اليدين : « لم أقصر ولم أنس » . ومن الناس من يقول : إنه كذب على معنى وجود حقيقة الكذب فيه ولكنه لا مؤاخذه به ، وإلا فالكذب الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه وذلك لا يختلف بالعلم والجهل ، وهذا بين في نظر الأصول . فعلى هذا يجوز أن يقال : إن الأنبياء لا يعصمون عن الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه إنما لم يكن من قصد ، كما لا يعصمون عن السهو والنسيان . فهذا ما يتعلق بهذه الآية ، والقول الأول أصح . قال ابن جرير وقتادة والربيع : أماته الله غدوة يوم ثم بعث قبل الغروب فظن هذا اليوم واحدا فقال : لبثت يوما ، ثم رأى بقية من الشمس فغشى أن يكون كاذبا فقال : أو بعض يوم . فقيل : بل لبثت مائة عام ، ورأى من عمارة القرية وأشجارها ومبانيها ما دلّه على ذلك .

قوله تعالى : ( فَأَنْظُرُوا إِلَىٰ طَعَامِكُمْ ) وهو التين الذى جمعه من أشجار القرية التى مرّ عليها . ( وَشَرَابِكُمْ لَمْ يَتَسَنَّه ) وقرأ ابن مسعود « وهذا طعامك وشرباك لم يتسنه » . وقرأ طلحة بن مصرف وغيره « وانظر لطعامك وشرباك لمائة سنة » . وقرأ الجمهور بآيات الماء فى الوصل إلا الأخوان<sup>(٣)</sup>

(١) الحروف المهموسة عشرة أحرف يجعها قولك « حنه شخص فسكت » قال ابن جنى : فأما حروف المهمس فإن الصوت الذى يخرج منها نفس وليس من صوت الصدر إنما يخرج منملا وليس كفتح الزاى والظاء .

(٢) راجع ج ١٠ ص ٣٧٤

(٣) عبارة البحر : وقرأ حزة والكسائى بحذف الماء فى الوصل على أنها هاء السكت وقرأ باقى السبعة بآيات الماء فى الوصل والوقف . فى ب و ه و ج : الأخوان ، وصوابه الأخوين .



فإنهما يحذفانها، ولا خلاف أن الوقف عليها بالهاء . وقرأ طلحة بن مُصَرِّف أيضا «لم يتسنَّ»  
«وانظر» أدغم التاء في السين؛ فعلى قراءة الجمهور الهاء أصلية، وحذفت الضمة للجزم، ويكون  
«يَتَسَنَّة» من السَّنة أى لم تُغَيِّرِ السَّنون . قال الجوهري<sup>(١)</sup> : ويقال سُنون، والسَّنة واحدة  
السَّنين، وفي نقصانها قولان : أحدهما الواو، والآخر الهاء . وأصلها سَنهة مثل الجَبهة؛ لأنه  
من سَنَهِتِ النخلةُ وتسَنَّهت إذا أنت عليها السَّنون . ونخلة سَناء أى تحمل سنة ولا تحمل  
أخرى؛ وسَنَها أيضا، قال بعض الأنصار<sup>(٢)</sup> :

فَلَيْسَتْ بِسَنَها وَلَا رُجِيَّة \* وَلَكِنْ عَرَايَا فِي السَّنينِ الْجَوَائِحِ<sup>(٣)</sup>

وَأَسَنَهِتُ عِنْدَ بَنِي فُلانٍ أَقمتُ عندهم، وتَسَنَّيتُ أيضا . واستأجرته مساناة ومُسانهة أيضا .  
وفي التصغير سُنَّة وسَنِيَّة . قال النحاس : من قرأ «لم يتسنَّ» و«انظر» قال في التصغير :  
سُنَّة وحذفت الألف للجزم، ويقف على الهاء فيقول : «لم يتسنَّ» تكون الهاء لبيان الحركة .  
قال المهدوي : ويجوز أن يكون أصله من سَانَيْتُهُ مساناة، أى عاملته سَنَّة بعد سنة، أو من  
سانهت [بالهاء]؛ فإن كان من سانيت فاصله يتسنى فسقطت الألف للجزم؛ وأصله من الواو  
بدليل قولهم سَنوات والهاء فيه للسكت، وإن كان من سَانَهت فالهاء لام الفعل؛ وأصل سنة  
على هذا سَنهة . وعلى القول الأول سَنوة . وقيل : هو من أَسَنَ الماء إذا تَغَيَّرَ، وكان يجب  
أن يكون على هذا يتأسن . أبو عمرو الشيباني : هو من قوله «حَمَاً مَسْنُونٍ»<sup>(٤)</sup> فالمعنى  
لم يتغَيَّر . الزجاج، ليس كذلك؛ لأن قوله «مسنون» ليس معناه متغَيَّر وإنما معناه مصبوب  
على سُنَّة الأرض . قال المهدوي : وأصله على قول الشيباني «يتسنن» فأبدلت إحدى

(١) هو سويد بن الصامت (عن اللسان) . (٢) نخلة رجبية (كعمرية وتشدد الجيم، وكلاهما نسب  
نادر) وترجيها أن تغض أعذاقها (عراجينا) إلى سفقاتها ثم تشد بالغوص ثلاثين مضاً الرخ . وقيل : هو أن يوضع  
الشوك حوالى الأعذاق ثلاثين مضاً فلا تترق، وذلك إذا كانت غريبة طريفة . (٣) الرايا (واحدتها  
عمرية) : النخلة يعربها صاحبها رجلاً محتاجاً . (٤) في الأصول : «المواحل» والتصويب عن كتب اللغة .  
وقبل هذا البيت :

أدين وما دبنى عليكم بمفسرم \* ولكن على النمل الجلاد القراوح

والجوائح : السنون الشداد التي تحجج المال . (٥) من ٥٥ . (٦) راجع ج ١٠ ص ٢١

التونين بآء كراهة التضعيف فصار يتسنى، ثم سقطت الألف للجزم ودخلت الهاء للسكت . وقال مجاهد : « لم يتسنَّ » لم يتن . قال النحاس : أصح ما قيل فيه أنه من السنَّة ، أى لم تغيره السنون . ويحتمل أن يكون من السنَّة وهى الحدب ؛ ومنه قوله تعالى : « وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ <sup>(١)</sup> » وقوله عليه السلام : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهُمْ سِنِينَ كِسْفِي يَوْسُفَ » . يقال منه : أسنت القوم أى أجدبوا ؛ فيكون المعنى لم يغير طعامك القحوط والجدوب ، أو لم تغيره السنون والأعوام ، أى هو باق على طراوته وغضارته .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ ﴾ قال وهب بن منبه وغيره : وأنظر إلى اتصال عظامه وإحيائه جزءا جزءا . ويروى أنه أحياء الله كذلك حتى صار عظاما ملتئمة ، ثم كساه لحما حتى كمل حمارا ، ثم جاءه ملك فنفخ فيه الروح فقام الحمار ينهق ؛ على هذا أكثر المفسرين . وروى عن الضحاك وهب بن منبه أيضا أنهما قالوا : بل قيل له : وأنظر إلى حمارك قائما في مربطه لم يصبه شيء ، مائة عام ؛ وإنما العظام التى نظر إليها عظام نفسه بعد أن أحيأ الله منه عينيه ورأسه ، وسائر جسده ميت ، قالوا : وأعمى الله العيون عن إرماء وحماره طول هذه المدة . قوله تعالى : ﴿ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ ﴾ قال الفراء : إنما أدخل الواو فى قوله « وَلِنَجْعَلَكَ » دلالة على أنها شرط لفعل بعده ، معناه « وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ » ودلالة على البعث بعد الموت جعلنا ذلك . وإن شئت جعلت الواو مقحمة زائدة . وقال الأعمش : موضع كونه آية هو أنه جاء شابا على حاله يوم مات ، فوجد الأبناء والحفدة شيوخا . عكرمة : وكان يوم مات ابن أربعين سنة . وروى عن على رضوان الله عليه أن عذيرا خرج من أهله وخلف أمراته حاملا ، وله خمسون سنة فأماته الله مائة عام ، ثم بعته فرجع إلى أهله وهو ابن خمسين سنة وله ولد من مائة سنة فكان ابنه أكبر منه بخمسين سنة . وروى عن ابن عباس قال : لما أحيأ الله عذيرا ركب حماره فاتى محله فأنكر الناس وأنكروه ، فوجد فى منزله عجوزا عياء كانت أمة لهم ، خرج عنهم عذير وهى بنت عشرين سنة ، فقال لها : أهذا منزل عذيرى ؟ فقالت نعم ! ثم بكى وقالت : فارقنا عذير منذ كذا وكذا سنة ! قال : فانا عذيرى ؟ قالت : إن عذيرا فقدناه منذ

مائة سنة . قال : فاقه أمتي مائة سنة ثم بعثني . قالت : فعزير كان مستجاب الدعوة للربض وصاحب البلاء فيفيق ، فادع الله يرد علي بصري ؛ فدعا الله ومسح على عينها بيده فصحت مكانها كأنها أنشطت من عقال . قالت : أشهد أنك عزير ! ثم انطلقت إلى ملا بني إسرائيل وفيهم ابن لعزير شيخ ابن مائة وثمانية وعشرين سنة ، وبنو بنيه شيوخ ، فقالت : يا قوم ، هذا والله عزير ! فاقبل إليه ابنه مع الناس فقال ابنه : كانت لأبي شامة سوداء مثل الهلال بين كتفيه ، فنظرها فإذا هو عزير . وقيل : جاء وقد هلك كل من يعرف ، فكان آية لمن كان حيا من قومه إذ كانوا موقنين بحاله سماعا . قال ابن عطية : وفي إمامته هذه المدة ثم إحيائه بعدها أعظم آية ، وأمره كله آية غابر الدهر ، ولا يحتاج إلى تخصيص بعض ذلك دون بعض .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشُرُهَا ﴾ قرأ الكوفيون وابن عامر بالزاي والباقون بالراء ، وروى آبان عن عاصم « نُشْرُهَا » بفتح النون وضم الشين والراء ، وكذلك قرأ ابن عباس والحسن وأبو حنيفة ، فقيل : هما لفتان في الإحياء بمعنى ، كما يقال : رَجَعَ وَرَجَعْتُهُ ، وغاض الماء وَغَضَّتْهُ ، وخسرت الدابة وَخَسَرْتَهَا ؛ إلا أن المعروف في اللغة أنشر الله الموتى فَنَشَرُوا ، أي أحياهم الله فحيوا ؛ قال الله تعالى : « ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشُرْهُ » ويكون نشرها مثل نشر الثوب . نشر الميت ينشر نُشِرَا أي عاش بعد الموت ؛ قال الأعشى :

حتى يقول الناس مما رأوا • يا عَجَبًا لِمَيْتِ النَّاشِرِ

فكان الموت طي للعظام والأعضاء ، وكان الإحياء وجمع الأعضاء بعضها إلى بعض نشر . وأما قراءة « نُنْشِرُهَا » بالزاي فعناء نرفعها . والنشر : المرتفع من الأرض ؛ قال : ترى الثعلب الحولى فيها كأنه • إذا ما علا نشرا حصان مجل

قال مكي : المعنى : أنظر إلى العظام كيف نرفع بعضها على بعض في التركيب للإحياء ؛ لأن النشر الارتفاع ؛ ومنه المرأة النشوز ، وهي المرتفعة عن موافقة زوجها ؛ ومنه قوله تعالى : « وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا » أي ارتفعوا وانضموا . وأيضا فإن القراءة بالراء بمعنى الإحياء ، والعظام لا تحيا على الانفراد حتى ينضم بعضها إلى بعض ، والزاي أولى بذلك المعنى ، إذ هو

بمعنى الانضمام دون الإحياء . فالموصوف بالإحياء هو الرجل دون العظام على انفرادها ، ولا يقال : هذا عظم حى ، وإنما المعنى فانظر إلى العظام كيف نرفعها من أماكنها من الأرض إلى جسم صاحبها للإحياء . وقرأ النخعي « نَشْرُهَا » بفتح النون وضم الشين والزاي ؛ وروى ذلك عن ابن عباس وقتادة . وقرأ أبي بن كعب « نَشِيهَا » بالياء .

والكسوة : ما وارى من الثياب ، وشبه اللحم بها . وقد استعاره لبيد للإسلام فقال :

\* حتى اكتسبت من الإسلام سربالا \*

وقد تقدم أول السورة .<sup>(٢)</sup>

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ بقطع الألف . وقد روى أن الله جل ذكره أحيا بعضه ثم أراه كيف أحيا باقى جسده . قال قتادة : إنه جعل ينظر كيف يوصل بعض عظامه إلى بعض ؛ لأن أول ما خلق الله منه رأسه وقيل له : انظر ، فقال عند ذلك : « أعلم » بقطع الألف ، أى أعلم هذا . وقال الطبرى : المعنى فى قوله « فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ » أى لما اتضح له عيانا ما كان مستنكرا فى قدرة الله عنده قبل عيانه قال : أعلم . قال ابن عطية : وهذا خطأ ؛ لأنه أزم ما لا يقتضيه اللفظ ، وفسر على القول الشاذ والاحتمال الضعيف ، وهذا عندى ليس بإقرار بما كان قبل ينكره كما زعم الطبرى ، بل هو قول بعته الاعتبار ؛ كما يقول الإنسان المؤمن إذا رأى شيئا غريبا من قدرة الله تعالى : لا إله إلا الله ونحو هذا . وقال أبو على : معناه أعلم هذا الضرب من العلم الذى لم أكن علمته .

قلت : وقد ذكرنا هذا المعنى عن قتادة ، وكذلك قال مكى رحمه الله ، قال مكى : إنه أخبر عن نفسه عندما عين من قدرة الله تعالى فى إحيائه الموتى ، فتيقن ذلك بالمشاهدة ، فأقر أنه يعلم أن الله على كل شىء قدير ، أى أعلم [ أنا ] هذا الضرب من العلم الذى لم أكن أعلمه على معاينة ؛ وهذا على قراءة من قرأ « أَعْلَمُ » بقطع الألف وهم الأكثر من القراء . وقرأ حمزة والكسائى بوصل الألف ، ويحتمل وجهين : أحدهما قال له الملك : أعلم ، والآخر هو أن

(١) فى الأصول وابن عطية : النابتة المعروفة المشهورة ما أثبتناه ومصدره : \* الحمد لله إذ لم يأتى أجل \*

(٢) راجع ١ ص ١٥٢ (٣) فى ج ، ب ، هـ .

يَنْزِلُ نَفْسَهُ مِثْلَةَ الْمُخَاطَبِ الْأَجَنِيِّ الْمَفْصَلِ ؛ فَاَلْمَعْنَى فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ لِنَفْسِهِ : أَعْلَمِي يَا نَفْسُ هَذَا الْعِلْمَ الْيَقِينِ الَّذِي لَمْ تَكُونِي تَعْلَمِينَ مَعَانِيهِ ؛ وَأَشَدُّ أَبُو عَلِيٍّ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَعْنَى :

- \* وَدَعَّ هَرِيرَةً إِنْ التَّكَبُّ مُرْتَحِلٌ <sup>(١)</sup>
- \* أَلَمْ تَقْتَمِضْ عَيْنَاكَ لِبِلَّةٍ أَرْمَدَا

قال ابن عطية : وتأنس أبو علي في هذا المعنى بقول الشاعر :

تَذَكَّرْ مِنْ أَنِّي وَمَنْ أَيْنَ شُرْبُهُ \* يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ كَذِي الْمَجْمَةِ الْأَيْلِ <sup>(٢)</sup>

قال مكي : ويبعد أن يكون ذلك أمرا من الله جل ذكره له بالعلم ؛ لأنه قد أظهر إليه قدرته ، وأراه أمرا أيقن صحته وأقر بالقدره فلا معنى لأن يأمره الله بعلم ذلك ، بل هو يأمر نفسه بذلك وهو جائز حسن . وفي حرف عبد الله ما يدل على أنه أمر من الله تعالى له بالعلم على معنى الزم هذا العلم لما عاينت وتيقنت ، وذلك أن في حرفه : قيل أعلم . وأيضا فإنه موافق لما قبله من الأمر في قوله « انْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ » و « انْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ » و « وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ » فكذاك و « وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ » وقد كان ابن عباس يقرؤها « قيل أعلم » ويقول أهو خير أم إبراهيم ؟ إذ قيل له : « واعلم أن الله عزيز حكيم » . فهذا يبين أنه من قول الله سبحانه له لما عاين من الإحياء .

قوله تعالى : وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُنْخِئُ الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِكَ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَى وَلَكِنَّ لِيُطْمِئِنَّ قُلُوبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ <sup>(٣)</sup>

اختلف الناس في هذا السؤال هل صدر من إبراهيم عن شك أم لا ؟ فقال الجمهور : لم يكن إبراهيم عليه السلام شاكاً في إحياء الله الموتى قط وإنما طلب المعاينة ، وذلك أن النفوس

(١) البتان للأعشى ، وبجر الأول : وهل تطيق وداعاً أيها الرجل . والثاني عجزه : وعادك ما عاد السليم المسهدا .

(٢) المجمة (فتح فسكون) : القطعة الضخمة من الإبل ، وقيل : هي ما بين الثلاثين والمائة . ورجل أبل

(ككف) : حذق مصلحة الإبل .

مستشفرة إلى رؤية ما أخبرت به ، ولهذا قال عليه السلام : " ليس الخبر كالمعاينة " رواه ابن عباس لم يروه غيره ؛ قاله أبو عمر . قال الأخفش : لم يرد رؤية القلب وإنما أراد رؤية العين . وقال الحسن وقائدة وسعيد بن جبير والربيع : سأل ليزداد يقينا إلى يقينه . قال ابن عطية : وترجم الطبري في تفسيره فقال : وقال آخرون سأل ذلك ربه ؛ لأنه شك في قدرة الله تعالى . وأدخل تحت الترجمة عن ابن عباس قال : ما في القرآن آية أرجى عندي منها . وذُكر عن عطاء بن أبي رباح أنه قال : دخل قلب إبراهيم بعض ما يدخل قلوب الناس فقال : رب أرني كيف تحيي الموتى . وذكر حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " نحن أحق بالشك من إبراهيم " الحديث ، ثم رُجح الطبري هذا القول .

قلت : حديث أبي هريرة خرجه البخاري ومسلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " نحن أحق بالشك من إبراهيم إذ قال رب أرني كيف تحيي الموتى قال أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي ويرحم الله لوطا لقد كان يأوي إلى ركن شديد ولو لبثت في السجن ما لبث يوسف لأجبت الداعي " . قال ابن عطية : وما ترجم به الطبري عندي مردود ، وما أدخل تحت الترجمة متأول ؛ فاما قول ابن عباس : « هي أرجى آية » فن حيث فيها الإدلال على الله تعالى ومؤال الإحياء في الدنيا وليست مظنة ذلك . ويجوز أن يقول : هي أرجى آية لقوله « أو لم تؤمن » أي إن الإيمان كاف لا يحتاج معه إلى تنقيح وبحث . وأما قول عطاء : « دخل قلب إبراهيم بعض ما يدخل قلوب الناس » فعناه من حيث المعاينة على ما تقدم . وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم : " نحن أحق بالشك من إبراهيم " فعناه أنه لو كان شاكا لكنا نحن أحق به ونحن لانشك إبراهيم عليه السلام أخرى ألا يشك ؛ فالحديث مبني على نفي الشك عن إبراهيم ، والذي روى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ذلك محض الإيمان " إنما هو في الخواطر التي لا تثبت ، وأما الشك فهو توقف بين أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر ، وذلك هو المنع عن التحليل عليه السلام . وإحياء الموتى إنما يثبت بالسمع وقد كان إبراهيم عليه السلام أعلم به ، يدلك على ذلك قوله « رَبِّى الَّذِى يُحْيِى وَيُمِيتُ » فالشك يبعد على من

تثبت قدمه في الإيمان فقط فكيف بمرتبة النبوة والخلة، والأنبياء معصومون من الكبار ومن الصغائر التي فيها رذيلة إجماعاً. وإذا تأملت سؤاله عليه السلام وسائر ألفاظ الآية لم تعط شكاً، وذلك أن الاستفهام بكيف إنما هو سؤال عن حالة شيء موجود متقرر الوجود عند السائل والمستول؛ نحو قولك: كيف علم زيد؟ وكيف تسج الثوب؟ ونحو هذا. ومتى قلت: كيف ثوبك؟ وكيف زيد؟ فإنما السؤال عن حال من أحواله. وقد تكون «كيف» خبراً عن شيء شأنه أن يستفهم عنه بكيف، نحو قولك: كيف شئت فكن، ونحو قول البخاري: كيف كان بدء الوحي. و«كيف» في هذه الآية إنما هي استفهام عن هيئة الإحياء، والإحياء متقرر، ولكن لما وجدنا بعض المنكرين لوجود شيء قد يعبرون عن إنكاره بالاستفهام عن حالة لذلك الشيء يعلم أنها لا تنصح، فيلزم من ذلك أن الشيء في نفسه لا يصح؛ مثال ذلك أن يقول مدع: أنا أرفع هذا الجبل؛ فيقول المكذب له: أرني كيف ترفعه! فهذه طريقة مجاز في العبارة، ومعناها تسليم جدلي، كأنه يقول: افرض أنك ترفعه، فأرني كيف ترفعه! فلما كانت عبارة التحليل عليه السلام بهذا الاشتراك المجازي، خلص الله له ذلك وحمله على أن يبين له الحقيقة فقال له: «أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى» فكل الأمر وتخلص من كل شك، ثم علل عليه السلام سؤاله بالطمأنينة.

قلت: هذا ما ذكره ابن عطية وهو بالغ، ولا يجوز على الأنبياء صلوات الله عليهم مثل هذا الشك فإنه كفر، والأنبياء متفقون على الإيمان بالبعث. وقد أخبر الله تعالى أن أنبياءه وأوليائه ليس للشيطان عليهم سبيل فقال: «إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ» وقال اللعين: إلا عبادك منهم المخلصين؛ وإذا لم يكن له عليهم سلطنة فكيف يشككهم، وإنما سأل أن يشاهد كيفية جمع أجزاء الموتي بعد تفريقها وإيضال الأعصاب والجلود بعد تمزيقها؛ فأراد أن يترقى من علم اليقين إلى علم اليقين؛ فقله: «أرني كيف» طلب مشاهدة الكيفية. وقال بعض أهل المعاني: إنما أراد إبراهيم من ربه أن يريه كيف يحى القلوب؛ وهذا فاسد

مردود بما تعقبه من البيان ، ذكره الماوردي وليست الألف في قوله « أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ »  
 ألف استفهام وإنما هي ألف إيجاب وتقرير كما قال جرير :  
 \* أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا \*

والواو والواو الحال . و « تُؤْمِنُ » معناه إيماننا مطلقا ، دخل فيه فضل إحياء الموتى .

(قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي) أى سألته ليطمئن قلبي بمحصول الفرق بين المعلوم برهانا  
 والمعلوم عيانا . والطمأنينة : اعتدال وسكون ، طمأنينة الأعضاء معروفة ، كما قال عليه  
 السلام : « ثم أركع حتى تطمئن راسك » الحديث . وطمأنينة القلب هي أن يسكن فكره  
 في الشيء المعتقد ، والفكر في صورة الإحياء غير محظور ، كما لنا نحن اليوم أن نفكر فيها<sup>(١)</sup> إذ هي فكر  
 فيها عبرة فأراد الخليل أن يعين فيذهب فكره في صورة الإحياء . وقال الطبري : معنى « ليطمئن  
 قلبي » ليوقن ؛ وحكى نحو ذلك عن سعيد بن جبيرة ، وحكى عنه يزيد بن يقينا ؛ وقاله إبراهيم  
 وقتادة . وقال بعضهم : لأزداد إيمانا مع إيماني . قال ابن عطية : ولا زيادة في هذا المعنى  
 تمكن إلا السكون عن الفكر وإلا فاليقين لا يتبع . وقال السدي وابن جرير أيضا : أولم  
 تؤمن بأنك خليلي ؟ قال : بلى ولكن ليطمئن قلبي بالحللة . وقيل : دعا أن يريه كيف يحيي  
 الموتى ليعلم هل تستجاب دعوته ، فقال الله له : أولم تؤمن أني أجيب دعاءك ، قال : بلى  
 ولكن ليطمئن قلبي أنك تجيب دعائي<sup>(٢)</sup> .

واختلف في المحرك له على ذلك ؛ فقيل : إن الله وعده أن يتخذة خليلا فأراد آية على  
 ذلك ؛ قاله السائب بن زيد<sup>(٣)</sup> . وقيل : قول النمرود : أنا أحبي وأميت . وقال الحسن : رأى  
 جيفة نصفها في البر توزعها السباع ونصفها في البحر توزعها دواب البحر ، فلما رأى تفريقها  
 أحب أن يرى انضمامها فسأل ليطمئن قلبه برؤية كيفية الجمع كما رأى كيفية التفريق ؛ فقيل له :  
 (خُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ) قيل : هي الديك والطاووس والحمام والغراب ؛ ذكر ذلك ابن إسحاق  
 عن بعض أهل العلم ، وقاله مجاهد وابن جريج وعطاء بن يسار وابن زيد . وقال ابن عباس  
 مكان الغراب الكركي ، وعنه أيضا مكان الحمام النسر . فأخذ هذه الطير حسب ما أمر وذكاها

(١) في جوده وب . (٢) في ب و ج : فذهب فكرة . بصفة الجمع . (٣) في ج : تسجيب .

(٤) كذا في ه وب و ج وهو الصواب كافي التهذيب والاستيصار ، وفي ج و أ : زيد . (٥) في ه : اختار .



ثم قطعها قطعاً صفاراً ، وخلط لحوم البعوض إلى لحوم البعوض مع الدم والريش حتى يكون أعجب ، ثم جعل من ذلك المجموع المختلط جزءاً على كل جبل ، ووقف هو من حيث يرى تلك الأجزاء وأمسك رموس الطير في يده ، ثم قال : تعالين بإذن الله ، فتطارت تلك الأجزاء وطار الدم إلى الدم والريش إلى الريش حتى التأمت مثل ما كانت أولاً وبقيت بلا رموس ، ثم كرر النداء بغائه سعيّاً ، أى عدّواً على أرجلهم . ولا يقال للطائر : « سعى » إذا طار إلا على التثنية ، قاله النحاس . وكان إبراهيم إذا أشار إلى واحد منها بغير رأسه تبعه الطائر ، وإذا أشار إليه برأسه قرب حتى لقي كل طائر رأسه ، وطارت بإذن الله . وقال الزجاج : المعنى ثم أجعل على كل جبل من كل واحد جزءاً . وقرأ أبو بكر عن عاصم وأبو جعفر « جُرُؤاً » على فُعْل . وعن أبي جعفر أيضاً « جُرّاً » مشددة الزاى . الباقون مهموز مخفف ، وهى لغات ، ومعناه النصيب . ( يَا بَيْتَنَكَ سَعِيّاً ) نصب على الحال . و ( صُرْهُنَّ ) معناه قطعهن ، قاله ابن عباس ومجاهد وأبو عبيدة وابن الأنبارى ، يقال : صار الشيء يصوره أى قطعه ، وقاله ابن إسحاق . وعن أبي الأسود الدؤلى : هو بالسريانية التقطيع ، قال توبة بن الحمير يصفه :

فلما جذبت الحبل أطت نسوهُ • بأطراف عيدان شديد سيورها  
فأذنت لى الأسباب حتى بلغتْها • بنهضى وقد كاد ارتقائى يصورها

أى يقطعها . والصّور : القطع . وقال الضحاك وعكرمة وابن عباس فى بعض ما روى عنه : إنها لفظة بالنبطية معناه قطعهن . وقيل : المعنى أملهن إليك ، أى اضمهن وأجمعهن إليك ، يقال : رجل أصور إذا كان مائل العنق . وتقول : إنى إليكم لأصور ، يعنى مشتاقاً مائلاً . وأمرأة صورا ، والجمع صور مثل أسود وسود ، قال الشاعر :

الله يعلم أنّا فى تلفتينا • يوم الفراق إلى جيراننا صور

فقوله « إِلَيْكَ » على تأويل التقطيع متعلق بـ « خذْ » ولا حاجة إلى مضمّر ، وعلى تأويل الإمالة والضم متعلق بـ « صُرْهُنَّ » وفى الكلام متروك : فأملهن إليك ثم قطعهن . وفيها خمس قراءات : ثنتان فى السبع وهما ضم الصاد وكسرها وتخفيف الزاء . وقرأ قوم « صُرْهُنَّ » بضم الصاد

وشدّ الرءاء المفتوحة، كأنه يقول فشدّهن؛ ومنه صُرّة الدنانير. وقرأ قوم «فَصِرْهِنَّ» بكسر الصاد وشدّ الرءاء المفتوحة، ومعناه صبحهن؛ من قولك: صرّ الباب والقلم إذا صوت؛ حكاه النقاش. قال ابن جني: هي قراءة غريبة، وذلك أن يفعل بكسر العين في المضاعف المتعدّي قليل، وإنما بابه يفعل بضم العين؛ كشّد يشدّ ونحوه، لكن قد جاء منه ثمّ الحديث يَمْهَ وَيَمْهَ، وهر الحرب يهرها ويهرها؛ ومنه بيت الأعشى:

• لِيَعْتَوِرَنَّ الْقَوْلُ حَتَّى تَهْزَهُ <sup>(١)</sup> •

إلى غير ذلك في حروف قليلة. قال ابن جني: وأما قراءة عكرمة بضم الصاد فيحتمل في الرءاء الضم والفتح والكسر [كشدّ وشدّ] والوجه ضم الرءاء من أجل ضمة الهاء من بعد.

القراءة الخامسة «صَرَّهِنَّ» بفتح الصاد وشدّ الرءاء مكسورة؛ حكاه المهدوي وغيره عن عكرمة، بمعنى فاحبسهن؛ من قولهم: صرّى يصرّى إذا حبس؛ ومنه الشاة المصّرة. وهنا اعتراض ذكره الماوردي [وهو] <sup>(٢)</sup> يقال: فكيف أجيب إبراهيم إلى آيات الآخرة دون موسى في قوله «رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ»؟ <sup>(٣)</sup> فنه جوابان: أحدهما أن ما سأله موسى لا يصح مع بقاء التكليف، وما سأله إبراهيم خاص يصح معه بقاء التكليف. الثاني أن الأحوال تختلف فيكون الأصلح في بعض الأوقات الإجابة، وفي وقت آخر المنع فيما لم يتقدّم فيه إذن. وقال ابن عباس: أمر الله تعالى إبراهيم بهذا قبل أن يولد له وقبل أن يُنزل عليه الصحف، والله أعلم.

قوله تعالى: مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢١﴾

فيه خمس مسائل:

الأولى — لما قص الله سبحانه ما فيه من البراهين، حث على الجهاد، وأعلم أن من جاهد بعد هذا البرهان الذي لا يأتي به إلا نبيّ فله في جهاده الثواب العظيم. روى البستي:

(١) الذي في الديوان: ليستدرجك القول حتى تهزه • وتعلم أني منك لست بمجرم

(٢) الزيادة من «وب وجه وابن عطية».

(٣) من «وب وجه».

(٤) راجع ج ٧ ص ٢٧٨

(٥) في ب: فقيه

في صحيح مسنده عن ابن عمر قال : لما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 « رب زد أمتي » فنزلت « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً <sup>(١)</sup> »  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رب زد أمتي » فنزلت « إِنَّمَا يُؤِثِّرُ النَّاسَ فِي صَالِحِهِمْ يُغَيِّرُ  
 حِسَابَهُ . وهذه الآية لفظها بيان مثال لشرف النفقة في سبيل الله ولحسنها ، وضمنها التحريض  
 على ذلك . وفي الكلام حذف مضاف تقديره مثل نفقة الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله  
 كمثل حبة . وطريق آخر : مثل الذين ينفقون أموالهم كمثل زارع زرع في الأرض حبة  
 فانبتت الحبة سبع سنابل ، يعنى أخرجت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة ؛ فشبّه المتصدق  
 بالزارع وشبّه الصدقة بالبذر فيعطيه الله بكل صدقة له سبعمائة حسنة ، ثم قال تعالى :  
 ﴿ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ يعنى على سبعمائة ؛ فيكون مثل المتصدق مثل الزارع ، إن كان  
 حاذقا في عمله ؛ ويكون البذر جيدا وتكون الأرض عامرة يكون الزرع أكثر ؛ فكذلك  
 المتصدق إذا كان صالحا والمال طيبا ويضعه موضعه فيصير الثواب أكثر ؛ خلافا لمن  
 قال : ليس في الآية تضعيف على سبعمائة ، على ما نبينه إن شاء الله .

الثانية — روى أن هذه الآية نزلت في شأن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف  
 رضى الله عنهما ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حث الناس على الصدقة  
 حين أراد الخروج إلى غزوة تبوك جاءه عبد الرحمن بأربعة آلاف فقال : يا رسول الله ،  
 كانت لى ثمانية آلاف فأمسكت لنفسى ولعيلالى أربعة آلاف ، وأربعة آلاف أقرضتها لربى .  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بارك الله لك فيما أمسكت وفيما أعطيت » . وقال  
 عثمان : يا رسول الله على جهاز من لا جهاز له ؛ فنزلت هذه الآية فيهما . وقيل : نزلت في نفقة  
 التطوع . وقيل : نزلت قبل آية الزكاة ثم نسخت بآية الزكاة ، ولا حاجة إلى دعوى النسخ ؛  
 لأن الإتفاق في سبيل الله مندوب إليه في كل وقت . وسُبل الله كثيرة وأعظمها الجهاد  
 لتكون كلمة الله هي العليا .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ كَثِيلٌ حَبَّةٌ ﴾ الحبة اسم جنس لكل ما يزرعه ابن آدم ويقثاته، وأشهر ذلك البرُّ فكثيرا ما يراد بالحَبِّ ؛ ومنه قول المتلمِّس :  
أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الذَّهْرَ أَطْعَمَهُ • وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

وحبة القلب : سويداؤه، ويقال ثمرته وهو ذاك . والحِبة ( بكسر الحاء ) : بذور البقول مما ليس بقوت ؛ وفي حديث الشفاعة : ” فينبئون كما تنبت الحِبة في حِمِلِ السَّيْلِ “<sup>(١)</sup> والجمع حِيب . والحبة ( بضم الحاء )<sup>(٢)</sup> الحُبُّ ؛ يقال : نَمَّ حُبَّةً وكرامة . والحُبُّ المحبة، وكذلك الحِيب ( بالكسر ) . والحِيب أيضا الحبيب ؛ مثل خِذْنِ وخَدِين . وسنبلة فُتْعلة من أُسْبَل الزرع إذا صار فيه السنبِل، أى استرسل بالسنبِل كما يسترسل السَّتر بالإسبال . وقيل : معناه صار فيه حَبَّ مستور كما يستر الشيء بإسبال السَّتر عليه . والجمع سنابل . ثم قيل : المراد سبَل الدُّخْنِ فهو الذى يكون في السنبلة منه هذا العدد .

قلت : هذا ليس بشيء فإن سبيل الدُّخْنِ يبيىء في السنبلة منه أكثر من هذا العدد بضعفين وأكثر، على ما شاهدناه . قال ابن عطية : وقد يوجد في سبيل القمح ما فيه مائة حبة ، فأما في سائر الحبوب فأكثر ولكن المثال وقع بهذا القدر . وقال الطبري في هذه الآية : إن قوله ﴿ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ ﴾ معناه إن وجد ذلك ، وإلا فعلى أن يفرضه ، ثم نقل عن الضحاك أنه قال : « فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ » معناه كل سنبلة أنبتت مائة حبة . قال ابن عطية : فجعل الطبري قول الضحاك نحو ما قال ، وذلك غير لازم من قول الضحاك . وقال أبو عمرو الداني : وقرأ بعضهم « مائة » بالنصب على تقدير أنبتت مائة حبة .

قلت : وقال يعقوب الحضرمي : وقرأ بعضهم « في كل سنبلة مائة حبة » على : أنبتت مائة حبة ؛ وكذلك قرأ بعضهم « وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ » على « وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ »<sup>(٣)</sup> وأعتدنا للذين كفروا عذاب جهنم . وقرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي « أنبتت سبع سنابل » بإدغام التاء في السين ؛ لأنهما مهموستان ، ألا ترى أنهما يتعاقبان . وأنشد أبو عمرو :

(١) حِمِلِ السَّيْلِ : ما يحمل من الغناء والطين . (٢) في • (٣) راجع ج ١٨ ص ٢١١

يَا لَعَنَ اللَّهُ بَنِي السَّعْلَةِ<sup>(١)</sup> • عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ لثَامِ النَّاتِ<sup>(٢)</sup>

أراد الناس لحول السين تاء . الباقلون بالإظهار على الأصل لأنهما كلمتان .

الرابعة — ورد القرآن بأن الحسنة في جميع أعمال البر بمثلها، واقتضت هذه الآية أن نفقة الجهاد حسنتها بسبعائة ضعف . واختلف العلماء في معنى قوله ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ فقالت طائفة : هي مبينة مؤكدة لما تقدم من ذكر السبعائة ، وليس ثم تضعيف فوق السبعائة . وقالت طائفة من العلماء : بل هو إعلام بأن الله تعالى يضاعف لمن يشاء أكثر من سبعائة ضعف .

قلت : وهذا القول أصح لحديث ابن عمر المذكور أول الآية . وروى ابن ماجه حدثنا هارون بن عبد الله الجمال حدثنا ابن أبي فديك عن الخليل بن عبد الله عن الحسن [عن] علي<sup>(٣)</sup> ابن أبي طالب وأبي الدرداء وعبد الله بن عمرو وأبي أمامة الباهلي وعبد الله بن عمرو وجابر ابن عبد الله وعمران بن حصين كلهم يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” من أرسل بنفقة في سبيل الله وأقام في بيته فله بكل درهم سبعائة درهم ومن غزا بنفسه في سبيل الله وأنفق في وجهه فله بكل درهم سبعائة ألف درهم — ثم تلا [هذه الآية] — <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> والله يضاعف لمن يشاء الله “ . وقد روى عن ابن عباس أن التضعيف [ينتهي]<sup>(٥)</sup> لمن شاء الله إلى ألفي ألف . قال ابن عطية : وليس هذا بنائب الإسناد عنه .

الخامسة — في هذه الآية دليل على أن اتخاذ الزرع من أعلى الحرف التي يتغذى الناس والمكاسب التي يشتغل بها العمال ؛ ولذلك ضرب الله به المثل فقال : « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ » الآية ، وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم : ” ما من مسلم يفرس غرسا أو يزرع زرعاً فإيا كل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له صدقة “ . وروى هشام بن عروة

(١) السعلاة : أحببت الغيلان . فإذا كانت المرأة فيحة الوجه سبته الخلق شبهت بالسعلاة .

(٢) الذي في كتب اللغة (مادة ن و ت) : « عمر بن يربوع » . (٣) عن جرير ، وابن ماجه ، وفيه

في السند : وأبى هريرة . (٤) في ابن ماجه : « في وجه ذلك » . (٥) عن عبد الله بن جرير .

عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اتمسوا الرزق في خبايا الأرض" يعني الزرع، أخرجه الترمذى . وقال صلى الله عليه وسلم في النخل: "هي الراسخات في الوحل المطمعات في المحل" . وهذا خرج مخرج المدح . والزراعة من فروض الكفاية فيجب على الإمام أن يجبر الناس عليها وما كان في معناها من غرس الأشجار . ولقي عبد الله بن عبد الملك ابن شهاب الزهري فقال: دُلّني على مالٍ أعالجه؛ فأنشأ ابن شهاب يقول:

أقول لعبد الله يوم لقيته \* وقد شدّ أحلاس المطى مشرقاً

تتبع خبايا الأرض وأدع مليكها \* لعلك يوماً أن تُجاب فقرزقا

فيؤتيك مالا واسعاً ذا مثابة \* إذا مامياه الأرض غارت تدفقا

وحكى عن المعتضد أنه قال: رأيت علي بن أبي طالب رضى الله عنه في المنام يتأولني مسحة وقال: خذها فإنها مفاتيح خزائن الأرض .

قوله تعالى: **الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** (٢٦٢)

فيه ثلاث مسائل:

الأولى - قوله تعالى: **(الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)** قيل: إنما نزلت في عثمان ابن عفان رضى الله عنه . قال عبد الرحمن بن سُمرة: جاء عثمان بألف دينار في جيش العسرة فصبتها في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيته يدخل يده فيها ويقبلها ويقول: "ما ضرت" ابن عفان ما عمل بعد اليوم اللهم لا تنس هذا اليوم لعثمان . وقال أبو سعيد الخدري: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم رافعا يديه يدعو لعثمان يقول: "يا رب عثمان إني رضيت عن عثمان فأرض عنه" فما زال يدعو حتى طلع الفجر فنزلت: **«الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى»** الآية .

الثانية - لما تقدم في الآية التي قبل ذكر الإنفاق في سبيل الله على العموم بين في هذه الآية أن ذلك الحكم والثواب إنما هو لمن لا يتبع إنفاقه مَنًّا ولا أذى<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ المَنَّ والأذى مبطلان لثواب الصدقة كما أخبر تعالى في الآية بعد هذا، وإنما على المرء أن يريد وجه الله تعالى وثوابه بإنفاقه على المتفق عليه، ولا يرجو منه شيئاً ولا ينظر من أحواله في حال سوى أن يراعى استحقاقه؛ قال الله تعالى : « لَا تُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا<sup>(٢)</sup> » . ومتى أُنْفِقَ ليريد من المتفق عليه جزاء بوجه من الوجوه فهذا لم يرد وجه الله؛ فهذا إذا أخلف ظنه فيه من بإنفاقه وأذى . وكذلك من أُنْفِقَ مضطراً دافع غرم إما لمائة للتفق عليه أو لقرينة أخرى من اعتناء معتن فهذا لم يرد وجه الله . وإنما يقبل ما كان عطاؤه لله وأكثر قصده ابتغاء ما عند الله؛ كالذي حكي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن أعرابياً أتاه فقال :

يَا عُمَرُ الْخَيْرُ جَزَيْتَ الْجَنَّةَ • أَكُسُ بُنْيَاتِي وَأَتَمُّهُنَّ

وَكُنْ لَنَا مِنَ الزَّمَانِ جُنَّةً • أَقْسَمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّهُ

قال عمر : إن لم أفعل يكون ماذا ؟ قال :

• إِذَا أَبَا حَفِصٍ لَأَذْهَبَنَّهُ •

قال : إذا ذهبت يكون ماذا ؟ قال :

تَكُونُ عَنْ حَالِي لَتُسَالَتَنَّهُ • يَوْمَ تَكُونُ الْأَعْطِيَاتُ هَتَّةً

وَمَوْقِفُ الْمَسْئُولِ بَيْنَهُنَّ • إِمَّا إِلَى نَارٍ وَإِمَّا جَنَّةً

(١) عبارة ابن عطية كما في تفسيره : « ... وذلك أن المتفق في سبيل الله إنما يكون على أحد ثلاثة أوجه :

إما أن يريد وجه الله تعالى ويرجو ثوابه فهذا لا يرجو من المتفق عليه شيئاً ، ولا ينظر من أحواله في حال سوى أن يراعى استحقاقه .

وإما أن يريد من المتفق عليه جزاء بوجه من الوجوه فهذا لم يرد وجه الله ، بل نظر إلى هذه الحال من المتفق عليه . وهذا هو الذي متى أخلف ظنه من بإنفاقه وأذى .

وإما أن ينفق مضطراً دافع غرم إما لمائة للتفق عليه أو لقرينة أخرى من اعتناء معتن ونحوه ؛ فهذا قد نظرت في حال ليست لوجه الله ، وهذا هو الذي متى توبع ورجح بوجه من وجوه الجرح أذى . فالن والأذى يكشفان عن ظهرا منه أنه إنما كان على ما ذكرناه من المقاصد ، وأنه لم يخلص لوجه الله تعالى . فهذا كان المَنَّ والأذى مبطلين للصدقة من حيث بين كل واحد منهما أنها لم تكن صدقة » .

(٢) راجع ج ١٩ ص ١٢٨

فبكى عمر حتى اخضلت لحيته، ثم قال : يا غلام، أعطه قيصى هذا لذلك اليوم لا لشعره ! والله لا أملك غيره . قال الماوردى : وإذا كان العطاء على هذا الوجه خالياً من طلب جزاء وشكر وعُمرٍاً عن أمتان ونشير كان ذلك أشرف للبادل وأهنأ للقابل . فاما المعطى إذا التمس بعطائه الجزاء، وطلب به الشكر والثناء، كان صاحب سُمتة ورياء، وفي هذين من الذم ما ينافي السخاء . وإن طلب الجزاء كان تاجراً مُرمحاً لا يستحق حمداً ولا مدحاً . وقد قال ابن عباس فى قوله تعالى : « وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْبِرُ »<sup>(١)</sup> أى لا تُعطى عطية تلمس بها أفضل منها . وذهب ابن زيد إلى أن هذه الآية إنما هى فى الذين لا يخرجون فى الجهاد بل ينفقون وهم قعود ، وأن الآية التى قبلها هى فى الذين يخرجون بأنفسهم ، قال : ولذلك شرط على هؤلاء ولم يشترط على الأولين . قال ابن عطية : وفى هذا القول نظر، لأن التحكم فيه باد .

الثالثة - قوله تعالى : (مَنَّا وَلَا أَدَى) المَنَّ : ذكر النعمة على معنى التعديد لها والتفريع بها؛ مثل أن يقول : قد أحسنت إليك ونَشِئْتُكَ وشبهه . وقال بعضهم : المَنَّ : التحدث بما أعطى حتى يبلغ ذلك المعطى فيؤذيه . والمَنَّ من الكِبَارَةِ ثبت ذلك فى صحيح مسلم وغيره، وأنه أحد الثلاثة الذين لا ينظر الله إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم؛ وروى النسائى عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة العاق لوالديه والمرأة المترجلة تشبه بالرجال والديوث، وثلاثة لا يدخلون الجنة العاق لوالديه والمدمن الخمر والمثان بما أعطى"، وفى بعض طرق مسلم : "المثان هو الذى لا يعطى شيئاً إلا مَنَةً". والأذى : السب والتشكى، وهو أعم من المَنَّ ؛ لأن المَنَّ جزء من الأذى لكنه نص عليه لكثرة وقوعه . وقال ابن زيد : لئن ظننت أن سلامك يتقل على من أنفقت عليه تريد وجه الله فلا تسلم عليه . وقالت له امرأة : يا أبا أسامة دلى على رجل يخرج فى سبيل الله حقاً فإنهم إنما يخرجون يأكلون الفواكه فإن عندى أسهما وجعبة . فقال : لا بارك الله فى أسهمك وجعبتك فقد آذيتهم قبل أن تعطيه . قال علماؤنا رحمة الله عليهم : فمن أنفق فى سبيل الله ولم يتبعه مَنَّا ولا أذى كقوله : ما أشد إلحاحك ! وخلصنا الله منك ! وأمثال هذا فقد تضمن الله له بالأجر، والأجر الجنة،



وفى عنه الخوف بعد موته لما يستقبل، والحزن على ما سلف من دنياه؛ لأنه يفتبط بآخرته فقال: ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ . وكفى بهذا فضلا وشرفا للنفقة في سبيل الله تعالى . وفيها دلالة لمن فضل الغنى على الفقر حسب ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ

غَفِيٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٣١﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ) ابتداء والخبر محذوف ، أى قول معروف أولى وأمثل؛ ذكره النحاس والمهدوى . قال النحاس : ويجوز أن يكون « قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ » خبر ابتداء محذوف ، أى الذى أمرتم به قَوْلٌ معروف . والقول المعروف هو الدعاء والتأنيس والترجى بما عند الله ، خير من صدقة هى فى ظاهرها صدقة وفى باطنها لا شئ ؛ لأن ذكر القول المعروف فيه أجر وهذه لا أجر فيها . قال صلى الله عليه وسلم : « الكلمة الطيبة صدقة وإن من المعروف أن تلقى أخاك بوجه طليق » أخرجه مسلم . فيتلقى السائل بالبشر والترحيب ، ويقابله بالطلاقة والتقريب ؛ ليكون مشكورا إن أعطى ومعذورا إن منع . وقد قال بعض الحكماء : ألقى صاحب الحاجة بالبشر فإن عدمت شكره لم تعدم عذره . وحكى ابن لنكك<sup>(١)</sup> أن أبا بكر بن دُرَيْدٍ قصد بعض الوزراء فى حاجة لم يقضها وظهر له منه ضجر فقال :

لا تدخلك شجرة من سائل • فلخير دهرك أن ترى مسئولا

لا تجبهن بالرد وجه مؤمل • فبقاء عزك أن ترى مأمولا

تلقى الكريم فتستدل ببشره • وترى العبوس على اللئيم دليلا

وأعلم بأنك عن قليل صائر • خبرا فكن خبرا يروق جميلا

(١) هو أبو الحسن محمد بن محمد؛ فرد البصرة وصدر أديانها . (عن قيمة الدرر ج ٢ ص ١١٦) .

وروى من حديث عمر رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إذا سأل السائل فلا تقطعوا عليه مسأله حتى يفرغ منها ثم ردوا عليه بوقار ولين أو ببذل يسير أو رد جميل فقد يأتكم من ليس بإنس ولا جات ينظرون صنعكم فيما خولكم الله تعالى " .

قلت : دليله حديث أبرص وأقرع وأعمى ، خرجه مسلم وغيره . وذلك أن ملكا تصور في صورة أبرص مرة وأقرع أخرى وأعمى أخرى استحانا للسئول . وقال بشر بن الحارث : رأيت طيا في المنام فقلت : يا أمير المؤمنين ! قل لى شيئا ينفعنى الله به ؛ قال : ما أحسن عطف الأغنياء على الفقراء رغبة في ثواب الله تعالى ، وأحسن منه تيه الفقراء على الأغنياء ثقة بموعد الله . فقلت : يا أمير المؤمنين زدنى ؛ فولى وهو يقول :

قد كنت ميتاً فصرت حياً \* وعن قليل تصير ميتاً

فأحرب بدار الفناء بيتاً \* وأبى بدار البقاء بيتاً

الثانية — قوله تعالى : (وَمَغْفِرَةٌ) المغفرة هنا : الستر للخلّة وسوء حالة المحتاج ؛ ومن هذا قول الأعرابي — وقد سأل قوما بكلام فصيح فقال له قائل : يمين الرجل ؟ فقال له : اللهم غفراً ! سوء الاكتساب يمنع من الانتساب . وقيل : المعنى تجاوز عن السائل إذا ألح وأغلظ وجنى خير من التصدق عليه مع المن والأذى ؛ قال معناه النقاش . وقال النحاس : هذا مشكل بينه الإعراب . «مَغْفِرَةٌ» رفع بالابتداء والخبر (خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ) . والمعنى والله أعلم وفعل يؤدى إلى المغفرة خير من صدقة يقبها أذى ، وتقديره في العربية وفعل مغفرة . ويجوز أن يكون مثل قولك : تفضل الله عليك أكبر من الصدقة التى تمنى بها ، أى غفران الله خير من صدقتكم هذه التى تمنون بها .

الثالثة — قوله تعالى : (وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ) أخبر تعالى عن غناه المطلق أنه غنى عن صدقة العباد ؛ وإنما أمر بها ليثيبهم ، وعن حلمه بأنه لا يعاجل بالمقوبة من من وأذى بصدقة .

قوله تعالى : يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى  
كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَتَلَهُ  
كَمَثَلِ صَفْوَانَ عَلَيْهِ تَرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى  
شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٢١٤﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ قد تقدم معناه . وعبر تعالى عن عدم القبول  
وحرمان الثواب بالإبطال ، والمراد الصدقة التي يُمْنُ بها وَيُؤْذَى ، لا غيرها . والعقيدة أن  
السيئات لا تبطل الحسنات ولا تُحبطها ، فالمن والأذى في صدقة لا يبطل صدقة غيرها .  
قال جمهور العلماء في هذه الآية : إن الصدقة التي يعلم الله من صاحبها أنه يُمْنُ أو يؤذى  
بها فإنها لا تُقبل . وقيل : بل قد جعل الله للآلِكَ عليها أمانة فهو لا يكتبها ، وهذا حسن .  
والعرب تقول لما يُمْنُ به : يَدٌ سوداء . ولما يُعطى عن غير مسألة : يَدٌ بيضاء . ولما يُعطى  
عن مسألة : يَدٌ خضراء . وقال بعض البلغاء : مَنْ مَنَّ بمعروفه سقط شكره ، ومن أُعْجِبَ  
بعمله حَبَطَ أجره . وقال بعض الشعراء :

وصاحب سلفك منه إلى يَدٍ • أبطا عليه مكافاتي فعاداني  
لما تيقن أن الدهر حاربي • أبدى الندامة فيما كان أولاني

وقال آخر :

أفسدت بالمن ما أسديت من حسن • ليس الكريم إذا أسدى بمنان

وقال أبو بكر الوراق فأحسن :

أحسن من كل حسن • في كل وقت وزمن  
صنعة مريوبة • خالصة من المن

وسمع ان سيرين رجلا يقول لرجل : فعلت إليك وفعلت ! فقال له : اسكت فلا خير في المعروف إذا أُحْصِيَ . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” إياكم والآثان بالمعروف فإنه يبطل الشكر ويمحق الأجر — ثم تلا — لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى “ .

الثانية — قال علماؤنا رحمة الله عليهم : كره مالك لهذه الآية أن يعطى الرجل صدقته الواجبة أقارب له لئلا يتعاض منهم الحمد والثناء ، ويظهر منه عليهم ويكافئوه عليها فلا تخلص لوجه الله تعالى . واستحب أن يعطيها الأجانب ، واستحب أيضا أن يولى غيره تفريقها إذا لم يكن الإمام عدلا ، لئلا تحبط بالمن والأذى والشكر والثناء والمكافأة بالخدمة من المعطى . وهذا بخلاف صدقة التطوع السرى لأن نوابها إذا حبط سليم من الوعيد وصار في حكم من لم يفعل ، والواجب إذا حبط نوابه توجه الوعيد عليه لكونه في حكم من لم يفعل .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ ﴾ الكاف في موضع نصب ، أى إبطال « كالذى » فهى نعت للصدر المحذوف . ويمحوز أن تكون موضع الحال . مثل الله تعالى الذى يمن ويؤذى بصدقته بالذى ينفق ماله رثاء الناس لا لوجه الله تعالى ، وبالكافر الذى ينفق ليقال جواد وليتقى عليه بأنواع الثناء . ثم مثل هذا المنفق أيضا بصَفْوَانٍ عليه تراب فيظنه الظان أرضا مبنية طيبة ، فإذا أصابه وابل من المطر أذهب عنه التراب وبقي صلدا ؛ فكذلك هذا المرائى . فالمن والأذى والرياء تكشف عن النية فى الآخرة فتبطل الصدقة كما يكشف الوابل عن الصَّفْوَانِ ، وهو الحجر الكبير الأملس . وقيل : المراد بالآية إبطال الفضل دون الثواب ، فالقاصد بنفقته الرياء غير مُثَابٍ كالكافر ؛ لأنه لم يقصد به وجه الله تعالى فيستحق الثواب . وخالف صاحب المن والأذى القاصد وجه الله المستحق نوابه وإن كرر عطاءه — وبأبطل فضله . وقد قيل : إنما يبطل من ثواب صدقته من وقت منته وإيدائه ، وما قبل ذلك يكتب له ويضاعف ؛ فإذا من وأذى انقطع التضعيف ؛ لأن الصدقة تُرَبَّى لصاحبها حتى تكون أعظم من الجبل ، فإذا خرجت من يد صاحبها خالصة على الوجه المشروع ضوعفت ، فإذا جاء المن بها والأذى وقف بها هناك وانقطع زيادة التضعيف عنها ؛ والقول الأول أظهر <sup>(١)</sup> والله أعلم .

وَالصَّفَوَانُ جَمْعٌ وَاحِدُهُ صَفْوَانَةٌ؛ قَالَهُ الْأَخْفَشُ . قَالَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ : صَفْوَانٌ وَاحِدٌ؛ مِثْلُ  
 حَجَرٍ . وَقَالَ الْكَسَائِيُّ : صَفْوَانٌ وَاحِدٌ وَجَمْعُهُ صِفْوَانٌ وَصُفْنِي وَصُفْنِي ، وَأَنْكَرَهُ الْمُبَرِّدُ <sup>(١)</sup> وَقَالَ :  
 إِنَّمَا صُفْنِي جَمْعٌ صَفَاً كَقِفَا وَقُفْنِي ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى الصَّفَوَاءُ وَالصَّفَاءُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَقَرَأَ  
 سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَالزَّهْرِيُّ « صَفْوَانٌ » بِتَحْرِيكِ الْقَاءِ ، وَهِيَ لُغَةٌ . وَحَكَى قُطْرُبٌ صِفْوَانٌ .  
 قَالَ النَّحَّاسُ : صِفْوَانٌ وَصَفْوَانٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَى  
 بِهِ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ عَلَيْهِ تَرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> وَإِنْ كَانَ يَجُوزُ تَذْكِيرُ الْجَمْعِ  
 إِلَّا أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَخْرُجُ عَنْ بَابِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ ؛ فَأَمَّا مَا حَكَاهُ الْكَسَائِيُّ فِي الْجَمْعِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ  
 عَلَى حَقِيقَةِ النَّظَرِ ، وَلَكِنْ صِفْوَانٌ جَمْعٌ صَفَاً ، وَصَفَاً بِمَعْنَى صِفْوَانٌ ، وَنَظِيرُهُ وَرَلٌ وَرِلَانٌ وَأَخٌ  
 وَإِخْوَانٌ وَكَرَاً وَكَرْوَانٌ ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

لَنَا يَوْمٌ وَلِلْكَرْوَانِ يَوْمٌ • تَطِيرُ الْبَاسَاتُ وَلَا نَظِيرُ

وَالضَّعِيفُ فِي الْعَرَبِيَّةِ كِرْوَانٌ جَمْعُ كَرْوَانٍ ؛ وَصُفْنِي وَصُفْنِي جَمْعٌ صَفَاً مِثْلُ عَصَاً . وَالْوَابِلُ :  
 الْمَطَرُ الشَّدِيدُ . وَقَدْ وَبَلَّتِ السَّمَاءُ تَبِيلًا ، وَالْأَرْضُ مَوْبُولَةٌ . قَالَ الْأَخْفَشُ : وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :  
 « أَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا » <sup>(٣)</sup> أَيْ شَدِيدًا . وَضَرَبَ وَبِيلًا ، وَعَذَابَ وَبِيلٍ أَيْ شَدِيدٍ . وَالصَّلْدُ :  
 الْأَمْلَسُ مِنَ الْحَجَارَةِ . قَالَ الْكَسَائِيُّ : صَلْدٌ يَصْلَدُ صَلْدًا بِتَحْرِيكِ اللَّامِ فَهُوَ صَلْدٌ بِالْإِسْكَانِ ،  
 وَهُوَ كُلُّ مَا لَا يَنْبَتُ شَيْئًا ؛ وَمِنْهُ جَبِينٌ أَصْلَدُ ؛ وَأَنْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ لِرُؤْبَةٍ :

• بَرَأَقَ أَصْلَادُ الْجَبِينِ الْأَجْلَهُ <sup>(٤)</sup> •

قَالَ النَّقَاشُ : الْأَصْلَدُ الْأَجْرَدُ بِلُغَةِ هُذَيْلٍ . وَمَعْنَى ﴿ لَا يَقْدِرُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> بِعَنِ الْمَرَاثِي وَالْكَافِرِ وَالْمَآثِ  
 ﴿ عَلَى شَيْءٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> أَيْ عَلَى الِاتِّفَاعِ بِثَوَابِ شَيْءٍ مِنْ إِنْفَاقِهِمْ وَهُوَ كَسْبُهُمْ عِنْدَ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ ؛ إِذْ كَانَ  
 لغير الله ، فَعَبَّرَ عَنِ التَّفَقُّعِ بِالْكَسْبِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَصَدُوا بِهَا الْكَسْبَ . وَقِيلَ : ضَرَبَ هَذَا مِثْلًا  
 لِلرَّائِي فِي إِبْطَالِ ثَوَابِهِ ، وَلِصَاحِبِ الْمَتْنِ وَالْأَذَى فِي إِبْطَالِ فَضْلِهِ ؛ ذَكَرَهُ الْمَآوِرِيُّ .

(١) رَاجِعِ الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ ج ٢ ص ١٧٩ (٢) الْوَرَلُ (بِالتَّحْرِيكِ) : دَابَّةٌ عَلَى خَلْقَةِ الضَّبِّ إِلَّا أَنَّهَا أَكْثَرُ  
 مِنْهُ تَكُونُ فِي الرَّمَالِ وَالصَّغَارَى ، وَالْعَرَبُ تَسْتَحْبِثُ الْوَرَلَ وَتَسْتَقْذِرُهُ فَلَا تَأْكُلُهُ . (٣) رَاجِعِ ج ١٩ ص ٤٧  
 (٤) الْجَلَّةُ : أَشَدُّ مِنَ الْجَلْعِ وَهُوَ ذَهَابُ الشَّعْرِ مِنْ مَقْدَمِ الْجَبِينِ .

قوله تعالى : وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَتَأْتَتْ أَكْطُلُهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَرَّ يُصِيبَهَا وَابِلٌ فَطُلَّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١٦٥﴾

قوله تعالى : ( وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ ) « ابْتِغَاءَ » مفعول من أجله . « وَتَثْبِيْتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ » عطف عليه . وقال مكي في المشكل : كلاهما مفعول من أجله . قال ابن عطية : وهو مردود ، ولا يصح في « تَثْبِيْتًا » أنه مفعول من أجله ، لأن الإنفاق ليس من أجل التثبيت . و « ابْتِغَاءَ » نصب على المصدر في موضع الحال ، وكان يتوجه فيه النصب على المفعول من أجله ، لكن النصب على المصدر هو الصواب من جهة عطف المصدر الذي هو « تَثْبِيْتًا » عليه . ولما ذكر الله تعالى صفة صدقات القوم الذين لا خلاق لصدقاتهم ، ونهى المؤمنين عن مواقة ما يشبه ذلك بوجه ما ، عقب في هذه الآية بذكر نفقات القوم الذين تركوا صدقاتهم إذ كانت على وفق الشرع ووجهه . و « ابْتِغَاءَ » معناه طلب . و « مَرْضَاتِ » مصدر من رَضِيَ رَضًى . « وَتَثْبِيْتًا » معناه أنهم ينتهون أن يضعون صدقاتهم ، قاله مجاهد والحسن . قال الحسن : كان الرجل إذا هم بصدقة تهت ، فإن كان ذلك لله أمضاء وإن خالطه شك أمسك . وقيل : معناه تصديقا وثبينا ، قاله ابن عباس . وقال ابن عباس أيضا وقتادة : معناه واحتسابا من أنفسهم . وقال الشعبي والسدي وقتادة أيضا وابن زيد وأبو صالح وغيرهم : « وَتَثْبِيْتًا » معناه وثيقنا أى أن نفوسهم لها بصائر فهي تنههم على الإنفاق في طاعة الله تعالى تثبينا . وهذه الأقوال الثلاث أصوب من قول الحسن ومجاهد ، لأن المعنى الذى ذهبوا إليه إنما عبارته « وَتَثْبِيْتًا » مصدر على غير المصدر . قال ابن عطية : وهذا لا يسوغ إلا مع ذكر المصدر والإنفصاح بالفعل المتقدم ؛ كقوله تعالى : « وَاللَّهُ أُتْبِتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا » ، « وَتُجْتَلِ إِلَيْهِ تَبْيِلًا » . وأما إذا لم يقع إنفصاح بفعل فليس لك أن تأتى بمصدر فى غير معناه ثم تقول : أحمله على معنى كذا وكذا ، لفعل لم يتقدم له ذكر . قال ابن عطية : هذا مهيج كلام العرب فيما علمته . وقال النحاس :

لو كان كما قال مجاهد لكان وثبتنا من تثبت كثرمت تكثرما، وقول قتادة : احتسابا، لا يعرف إلا أن يراد به أن أنفسهم تثبتهم محتسبة، وهذا بعيد . وقول الشعبي حسن، أى تثبتنا من أنفسهم لم على إفاق ذلك فى طاعة الله عز وجل ؛ يقال : ثبت فلانا فى هذا الأمر ؛ أى صححت عزمه، وقويت فيه رايه، أثبتته تثبتنا، أى أنفسهم موقنة بوعد الله على تثبيتهم فى ذلك . وقيل : « وَثَبْتُنَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ » أى يقرون بأن الله تعالى يثبت عليها ، أى وثبتنا من أنفسهم لتوابعها، بخلاف المنافق الذى لا يحتسب الثواب .

قوله تعالى : ( كَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ ) الجنة : البستان، وهى قطعة أرض تثبت فيها الأشجار حتى تغطيها ، فهى مأخوذة من لفظ الحنّ والحنين لاستنارهم . وقد تقدم . والربوة : المكان المرتفع ارتفاعا يسيرا، معه فى الأغلب كثافة تراب ، وما كان كذلك فنباته أحسن ، ولذلك خص الربوة بالذكر . قال ابن عطية : ورياض الحزن ليست من هذا كما زعم الطبرى، بل تلك هى الرياض المنسوبة إلى نجد؛ لأنها خير من رياض تهامة، ونبات نجد أعطر، ونسيمه أبرد وأرق، ونجد يقال لها حزن . وقيلما يصلح هواء تهامة إلا بالليل ؛ ولذلك قالت الأعرابية : « زوجى كليل تهامة » . وقال السدى : « ربوة » أى بربوة، وهو ما انخفض من الأرض . قال ابن عطية : وهذه عبارة قلقة، ولفظ الربوة هو مأخوذ من ربأ يربو إذا زاد . قلت : عبارة السدى ليست بشيء ؛ لأن بناء « رب و » معناه الزيادة فى كلام العرب ؛ ومنه الربو للنفس العالى . ربأ يربو إذا أخذه الربو . وربأ الفرس إذا أخذه الربو من قذو أو فزع . وقال الفراء فى قوله تعالى : « أَخَذَهُمْ أَخَذَةً رَابِيَةً »<sup>(١)</sup> أى زائدة ؛ كقولك : أريت إذا أخذت أكثر مما أعطيت . وربوت فى بنى فلان وربيت أى نشأت فيهم . وقال الخليل : الربوة أرض مرتفعة طيبة وخص الله تعالى بالذكر التى لا يجرى فيها ماء من حيث السرف فى بلاد العرب، فمثل لم ما يحسونه ويدركونه . وقال ابن عباس : الربوة المكان المرتفع الذى لا تجرى فيه الأنهار ؛ لأن قوله تعالى ( أَصَابَهَا وَابِلٌ ) إلى آخر الآية يدل على أنها ليس فيها ماء جار، ولم يرد جنس التى تجرى فيها الأنهار ؛ لأن الله تعالى قد ذكر ربوة

ذات قرارٍ ومعين . والمعروف من كلام العرب أن الربوة ما ارتفع عما جاوره سواء جرى فيها ماء أو لم يجر . وفيها خمس لغات « رُبُوَّةٌ » بضم الراء، وبها قرأ ابن كثير وحزرة والكسائي ونافع وأبو عمرو . و « رَبَوَةٌ » بفتح الراء، وبها قرأ عاصم وابن عامر والحسن . « وِرْبُوَّةٌ » بكسر الراء، وبها قرأ ابن عباس وأبو إسحاق السبيعي . و « رَبَاوَةٌ » بالفتح، وبها قرأ أبو جعفر وأبو عبد الرحمن؛ وقال الشاعر :

مَنْ مُتَرَلِّى فِي رَوْضَةٍ رَبَاوَةٍ \* بَيْنَ النَّخِيلِ إِلَى بَقِيعِ الْفَرَقِدِ؟

و « رَبَاوَةٌ » بالكسر، وبها قرأ الأشهب العقيلي . قال الفراء : ويقال رَبَاوَةٌ وَرَبَاوَةٌ، وكله من الرابية، وفعله رَبَا يَرَبُو .

قوله تعالى : ( أَصَابَهَا ) بمعنى الربوة . ( وَأَيْلٌ ) أى مطر شديد؛ قال الشاعر :

مَا رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْحَزَنِ مُعْشِبَةٌ • خَضْرَاءُ جَادَ عَلَيْهَا وَأَيْلٌ هِطْلٌ

( فَآتَتْ ) أى أعطت . ( أَكْلَهَا ) بضم الهمزة : الثمر الذى يؤكل؛ ومنه قوله تعالى : « تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ » . (١) والشئ المأكول من كل شئ يقال له أَكُل . والأُكْلَةُ : اللقمة ؛ ومنه الحديث : « فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشَقُّوْهَا قَلِيلاً فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ أُكْلَتَيْنِ »، (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣٣٩) (١٣٤٠) (١٣٤١) (١٣٤٢) (١٣٤٣) (١٣٤٤) (١٣٤٥) (١٣٤٦) (١٣٤٧) (١٣٤٨) (١٣٤٩) (١٣٥٠) (١٣٥١) (١٣٥٢) (١٣٥٣) (١٣٥٤) (١٣٥٥) (١٣٥٦) (١٣٥٧) (١٣٥٨) (١٣٥٩) (١٣٦٠) (١٣٦١) (١٣٦٢) (١٣٦٣) (١٣٦٤) (١٣٦٥) (١٣٦٦) (١٣٦٧) (١٣٦٨) (١٣٦٩) (١٣٧٠) (١٣٧١) (١٣٧٢) (١٣٧٣) (١٣٧٤) (١٣٧٥) (١٣٧٦) (١٣٧٧) (١٣٧٨) (١٣٧٩) (١٣٨٠) (١٣٨١) (١٣٨٢) (١٣٨٣) (١٣٨٤) (١٣٨٥) (١٣٨٦) (١



وَأَبْنِ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ بِالتَّنْقِيلِ . وَبِقَالَ : أَكُلْ وَأَكُلْ بِمَعْنَى .  
 (ضِعْفَيْنِ) أَيْ أَعْطَتْ ضِعْفَيْنِ ثَمَرِ غَيْرِهَا مِنَ الْأَرْضَيْنِ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : حَلَّتْ مَرَّتَيْنِ  
 فِي السَّنَةِ ؛ وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ ، أَيْ أَخْرَجَتْ مِنَ الزَّرْعِ مَا يُخْرِجُ غَيْرِهَا فِي سَتَيْنِ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَإِنْ لَمْ يُمْسِكْهَا وَأَبِلَ فَطَلَّ) تَأْكِيدٌ مِنْهُ تَعَالَى لِمَدْحِ هَذِهِ الزُّبُودِ بِأَنَّهَا إِنْ لَمْ يُمْسِكْهَا  
 وَأَبِلَ فَإِنَّ الطَّلَّ يَكْفِيهَا وَيَنْوِبُ مَنَابِ الْوَابِلِ فِي إِنْجَارِ الثَّمَرَةِ ضِعْفَيْنِ ، وَذَلِكَ لِكَرَمِ الْأَرْضِ  
 وَطَيِّبِهَا . قَالَ الْمُبَرِّدُ وَغَيْرُهُ : تَقْدِيرُهُ فَطَلَّ يَكْفِيهَا . وَقَالَ الزَّجَاجُ : فَالَّذِي يُمْسِكُهَا طَلَّ .  
 وَالطَّلَّ : الْمَطَرُ الضَّعِيفُ الْمُسْتَدِقُّ مِنَ الْقَطَرِ الْخَفِيفِ ؛ قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ ، وَهُوَ مَشْهُورٌ بِاللُّغَةِ .  
 وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ بِمَجَاهِدٍ : الطَّلُّ : النَّدَى . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَهُوَ تَجَوُّزٌ وَتَشْبِيهُ . قَالَ النَّحَّاسُ :  
 وَحَكَى أَهْلُ اللُّغَةِ وَبَلَّتْ وَأَوْبَلَتْ ، وَطَلَّتْ وَأَطَلَّتْ . وَفِي الصَّحَاحِ : الطَّلُّ أَضْعَفُ الْمَطَرِ وَالْجَمْعُ  
 الطَّلَالُ ؛ تَقُولُ مِنْهُ : طَلَّتِ الْأَرْضُ وَأَطَلَّهَا النَّدَى فَهِيَ مَطْلُولَةٌ . قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ : وَزَرَعَ  
 الطَّلَّ أَضْعَفُ مِنْ زَرَعَ الْمَطَرِ وَأَقْلَرِيعًا ، وَفِيهِ — وَإِنْ قَلَّ — تَمَاسُكٌ وَنَفْعٌ . قَالَ بَعْضُهُمْ :  
 فِي الْآيَةِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ ، وَمَعْنَاهُ كَثَلُ جَنَّةِ بَرَبِودِ أَصَابِهَا وَأَبِلَ فَإِنْ لَمْ يُمْسِكْهَا وَأَبِلَ فَطَلَّ فَآتَتْ  
 أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ . يَعْنِي أَخْضَرَتْ أَوْ رَأَتْ الْبُسْتَانَ وَخَرَجَتْ ثَمَرَتَا ضِعْفَيْنِ .

قُلْتُ : التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ أَصَوِّبُ وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ . فَشَبَّهَ تَعَالَى نُمُو نَفَقَاتِ  
 هَؤُلَاءِ الْمُخْلِصِينَ الَّذِينَ يُرَبِّي اللَّهُ صِدْقَاتِهِمْ كَتَرِيَةِ الْفُلُوِّ وَالْفَصِيلِ<sup>(١)</sup> بِنُمُو نَبَاتِ الْجَنَّةِ بِالزُّبُودِ  
 الْمَوْصُوفَةِ ؛ بِخِلَافِ الصَّفْوَانِ الَّذِي انْكَشَفَ عَنْهُ تَرَابُهُ فَبَقِيَ صَلْدًا . وَخَرَجَ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ عَنْ  
 أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” لَا يَتَصَدَّقُ أَحَدٌ بِتَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ  
 طَيِّبٍ إِلَّا أَخَذَهَا اللَّهُ بِيَمِينِهِ فَيَرِييُهَا كَمَا يَرِي أَحَدُكُمْ فُلُوَّهُ أَوْ فَصِيلَهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ  
 أَوْ أَعْظَمَ ” خَرَجَهُ الْمَوْطَأُ أَيْضًا .

قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) وَعَدٌ وَوَعِيدٌ . وَقَرَأَ الزَّهْرِيُّ « يَعْمَلُونَ » بِالْيَاءِ  
 كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ النَّاسَ أَجْمَعُ ، أَوْ يُرِيدُ الْمُتَّقِينَ فَقَطْ ؛ فَهُوَ وَعْدٌ مُحْضٌ .

(١) الْفُلُو : بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِهَا مَعَ ضَمِّ اللَّامِ ، وَبِكْسَرِهَا مَعَ سكونِ (اللَّامِ) : الْمَهْرُ الصَّغِيرُ ، وَقِيلَ : هُوَ الْعَظِيمُ  
 مِنْ أَوْلَادِ ذَاتِ الْخَافِرِ .

قوله تعالى : أَيَوَّدُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ  
تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ  
ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ  
لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٦٦﴾

قوله تعالى : (أَيَوَّدُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ) الآية . حكى الطبري -  
عن السدي أن هذه الآية مثل آخر لفظة الرياء ، ورجح هو هذا القول .

قلت وروى عن ابن عباس أيضا قال : هذا مثل ضرب به الله للرأيين بالأعمال ييطلها  
يوم القيامة أحوج ما كان إليها ، كمثل رجل كانت له جنة وله أطفال لا ينفعونه فكبر وأصاب  
الجنة إعصار أى ريح عاصف فيه نار فاحترقت ففقدوا أحوج ما كان إليها . وحكى عن  
أبن زيد أنه قرأ قول الله تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْغُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى» الآية ،  
قال : ثم ضرب في ذلك مثلا فقال : «أَيَوَّدُ أَحَدُكُمْ» الآية . قال ابن عطية : وهذا أئين  
من الذى رجع الطبري ، وليست هذه الآية بمثل آخر لفظة الرياء ؛ هذا هو مقتضى سياق  
الكلام . وأما بالمعنى في غير هذا السياق فتشبه حال كل منافق أو كافر عمل عملا وهو يحسب  
أنه يحسن صنعا فلما جاء إلى وقت الحاجة لم يجد شيئا .

قلت : قد روى عن أبن عباس أنها مثل لمن عمل لغير الله من منافق وكافر على ما يأتى ،  
إلا أن الذى ثبت في البخارى عنه خلاف هذا . خرج البخارى عن عبيد بن عمير قال قال  
عمر بن الخطاب يوما لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيم ترون هذه الآية نزلت «أَيَوَّدُ  
أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ» ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ؛ فغضب عمر وقال :  
قولوا : نعم أولا نعم ! فقال أبن عباس : فى نفسى منها شيء يا أمير المؤمنين ؛ قال : يا أبن أحنى  
قل ولا تحقر نفسك ؛ قال أبن عباس : ضربت مثلا لعميل . قال عمر : أى عمل ؟ قال  
أبن عباس : لعميل رجل غنى يعمل بطاعة الله ثم بعث الله عز وجل له الشيطان فعمل

في المعاصي حتى أحرق عمله . في رواية : فإذا فني عمره وأقرب أجله ختم ذلك بعمل من أعمال الشقاء ؛ فرضى ذلك عمر . وروى ابن أبي مليكة أن عمر تلا هذه الآية . وقال : هذا مثل ضرب للإنسان يعمل عملاً صالحاً حتى إذا كان عند آخر عمره أحوج ما يكون إليه عمل عمل سوء . قال ابن عطية : فهذا نظير يحمل الآية على كل ما يدخل تحت ألفاظها ؛ وبخو ذلك قال مجاهد وقتادة والربيع وغيرهم . وخص النخيل والأعناب بالذكر لشرفهما وفضلهما على سائر الشجر . وقرأ الحسن « جَنَّاتٌ » بالجمع . ( تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ) تقدم ذكره . ( لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ) يريد ليس شيء من الثمار إلا وهو فيها نابت .

قوله تعالى : ( وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ ) عطف ماضياً على مستقبل وهو « تَكُونُ » وقيل : « يُوَدُّ » فقيل : التقدير وقد أصابه الكبر . وقيل إنه محمول على المعنى ؛ لأن المعنى أيود أحدكم أن لو كانت له جنة . وقيل : الواو واو الحال ، وكذا في قوله تعالى « وَلَهُ » .

قوله تعالى : ( فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ) قال الحسن : « إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ » ريح فيها برد شديد . الزجاج : الإعصار في اللغة الريح الشديدة التي تهب من الأرض إلى السماء كالعمود ، وهي التي يقال لها : الزوبعة . قال الجوهري : الزوبعة رئيس من رؤساء الجن ؛ ومنه سُمِّيَ الإعصار زوبعة . ويقال : أم زوبعة ، وهي ريح تُثير الغبار وترتفع إلى السماء كأنها عمود . وقيل : الإعصار ريح تثير سحاباً إذا رعد وبرق . المهدوي : قيل لها إعصار لأنها تلتف كالثوب إذا عُصر . ابن عطية : وهذا ضعيف .

قلت : بل هو صحيح ؛ لأنه المشاهد المحسوس ، فإنه يصعد عموداً ملتفاً . وقيل : إنما قيل للريح إعصاراً ؛ لأنه يعصر السحاب ، والسحاب مُعْصِرَاتٌ إنما لأنها حوامل فهي كالمعصر من النساء . وإما لأنها تنعصر بالرياح . وحكى ابن سيده : أن المعصرات فسرهما قوم بالرياح لا بالسحاب . ابن زيد : الإعصار ريح عاصف وسموم شديدة ؛ وكذلك قال السدي : الإعصار الريح والنار السُموم . ابن عباس : ريح فيها سموم شديدة . قال ابن عطية : ويكون

ذلك في شدة الحر ويكون في شدة البرد ، وكل ذلك من فيج جهنم<sup>(١)</sup> ونفسها ؛ كما تضمن قول النبي صلى الله عليه وسلم : ” إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فيج جهنم “ و ” إن النار اشكت إلى ربها “ الحديث . وروى عن ابن عباس وغيره : أن هذا مثل ضرب به الله تعالى للكافرين والمنافقين ، كهية رجل غرس بستانا فأكثر فيه من الثمر فأصابه الكبر وله ذرية ضعفاء — يريد صبيانا بنات وغلما — فكانت معيشته ومعيشة ذريته من ذلك البستان ، فأرسل الله على بستانه ريحا فيها نار فأحرقته ، ولم يكن عنده قوة فيغرسه ثانية ، ولم يكن عند بنه خير فيعودون على أبيهم . وكذلك الكافر والمنافق إذا ورد إلى الله تعالى يوم القيامة ليست له كثره يُبعث فيرد ثانية ، كما ليست عند هذا قوة فيغرس بستانه ثانية ، ولم يكن عند من افتقر إليه عند كبر سنه وضعف ذريته غنى عنه .

( كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ) يريد كي ترجعوا إلى عظمتي وربوبيتي ولا تتخفوا من دوني أولياء . وقال ابن عباس أيضا : تتفكرون في زوال الدنيا وفنائها وإقبال الآخرة وبقائها .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِكَافِرِينَ بِهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴿٢١٧﴾  
فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا ) هذا خطاب لجميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم . واختلف العلماء في المعنى المراد بالإففاق هنا ؛ فقال علي بن أبي طالب وعبيدة السلماني وابن سيرين : هي الزكاة المفروضة ، نهى الناس عن إنفاق الزدى فيها بدل الجيد . قال ابن عطية : والظاهر من قول البراء بن عازب والحسن وقتادة أن الآية في التطوع ، ندبوا إلى

أَلَا يَتَطَوَّعُوا إِلَّا بِنَحْتَارٍ جَيِّدٍ . والآية تم الوجهين ، لكن صاحب الزكاة تعلق بأنها مأمور بها والأمر على الوجوب ، وبأنه نهى عن الردى ، وذلك مخصوص بالفرض ، وأما التطوع فكالبراء أن يتطوع بالقليل فكذلك له أن يتطوع بنازل في القدر ، ودرهم خير من تمرة . تمسك أصحاب التدب بأن لفظة أَفْعَلْ صالح للتدب صلاحيته للفرض ، والردىء منهى عنه في النقل كما هو منهى عنه في الفرض ، والله أحق من اختيار له . وروى البراء أن رجلاً علق قِنُو حَشِيفٌ<sup>(١)</sup> ، فراه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ” بشما علق “ فترت الآية ، خرجه الترمذى وسيأتى بكلامه . والأمر على هذا القول على التدب ، ندبوا إلى ألا يتطوعوا إلا بجيد مختار . وجمهور المناولين قالوا : معنى « مِنْ طَيِّبَاتٍ » من جيد ومختار « مَا كَسَبْتُمْ » . وقال ابن زيد : من حلال « مَا كَسَبْتُمْ » .

الثانية — الكسب يكون بتعب بدن وهى الإجارة وسيأتى حكمها ، أو مقالة فى تجارة وهو البيع وسيأتى بيانه . والميراث داخل فى هذا ؛ لأن غير الوارث قد كسبه . قال سهل بن عبد الله : وسئل ابن المبارك عن الرجل يريد أن يكتسب وينوى باكتسابه أن يصل به الزحم وأن يجاهد ويعمل الخيرات ويدخل فى آفات الكسب لهذا الشأن . قال : إن كان معه قوام من العيش بمقدار ما يكف نفسه عن الناس فترك هذا أفضل ؛ لأنه إذا طلب حلالاً وأففق فى حلال سئل عنه وعن كسبه وعن إنفاقه ؛ وترك ذلك زهد فإن الزهد فى ترك الحلال .

الثالثة — قال ابن خُوَيْرِزَمَنَدَاد : ولهذه الآية جاز للوالد أن يأكل من كسب ولده ؛ وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” أولادكم من طيب أكسابكم فكلوا من أموال أولادكم هنيئاً “ .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ يعنى النبات والمعادن والركاز ، وهذه أبواب ثلاثة تَضَمَّتْها هذه الآية . أما النبات فروى الدَّارَقُطْنِي عن عائشة رضى الله عنها قالت : جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ” ليس فيما دون خمسة

(١) القنو : العنق وهو عقود النخلة : الشاربج ثمرة . والحشف : التريجف قبل الضج فيكون ردينا وليس له لم . (٢) فى جواب : يكفى .

أَوْسَقُ زَكَاةً". وَالْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا، فَذَلِكَ ثَلَاثُمِائَةٍ صَاعٍ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّرْبِيبِ. وَلَيْسَ فِيهَا أَنْبَتُ الْأَرْضِ مِنَ الْخَضِرِ زَكَاةً. وَقَدْ أَحْتَجَّ قَوْمٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَمَا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ» وَإِنْ ذَلِكَ عَمُومٌ فِي قَلِيلٍ مَا تُخْرِجُهُ الْأَرْضُ وَكَثِيرُهُ وَفِي سَائِرِ الْأَصْنَافِ، وَرَأَوْا ظَاهِرَ الْأَمْرِ الْوَجُوبِ. وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا فِي «الْأَنْعَامِ»<sup>(١)</sup> مُسْتَوْفَى. وَأَمَّا الْمَعْدِنُ فَرَوَى الْأَثَمَةُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «الْعِجَاءُ جَرَحُهَا جُبَارٌ وَالْبَرُّ جُبَارٌ وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ وَفِي الرِّكَازِ الْخَمْسُ». قَالَ عَلَمَاؤُنَا: لَمَّا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَفِي الرِّكَازِ الْخَمْسُ» دَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَكْمَ فِي الْمَعَادِنِ غَيْرُ الْحَكْمِ فِي الرِّكَازِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ فَصَلَ بَيْنَ الْمَعَادِنِ وَالرِّكَازِ بِالْوَاوِ الْفَاصِلَةِ، وَلَوْ كَانَ الْحَكْمُ فِيهِمَا سَوَاءً لَقَالَ وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ وَفِيهِ الْخَمْسُ، فَلَمَّا قَالَ «وَفِي الرِّكَازِ الْخَمْسُ» عَلَّمَ أَنَّ حَكْمَ الرِّكَازِ غَيْرُ حَكْمِ الْمَعْدِنِ فِيمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالرِّكَازُ أَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ مَا أَرْتَكَزَ بِالْأَرْضِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْجَوَاهِرِ، وَهُوَ عِنْدَ سَائِرِ الْفُقَهَاءِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي النَّدْرَةِ الَّتِي تَوْجَدُ فِي الْمَعْدِنِ مَرَكَزَةٌ بِالْأَرْضِ لِأَثَالٍ بِعَمَلٍ وَلَا يَسْتَعْنَى وَلَا تَنْصَبُ، فِيمَا الْخَمْسُ؛ لِأَنَّهُمَا رِكَازٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّ النَّدْرَةَ فِي الْمَعْدِنِ حَكْمُهَا حَكْمُ مَا يُتَكَلَّفُ فِيهِ الْعَمَلُ مِمَّا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْمَعْدِنِ فِي الرِّكَازِ؛ وَالْأَوَّلُ تَحْصِيلُ مَذْهَبِهِ وَعَلَيْهِ قَتَوَى جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ. وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبِرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرِّكَازِ قَالَ: «الذَّهَبُ الَّذِي خَلَقَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ». عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ هَذَا مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، ذَكَرَهُ ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ. وَقَدْ رَوَى مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَا يَصِحُّ، ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ. وَدَفَنَ الْجَاهِلِيَّةُ لِأَمْوَالِهِمْ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ رِكَازٌ أَيْضًا لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ إِذَا كَانَ

(١) راجع ج ٧ ص ٤٧ (٢) العجاء: البهية. وجبار: هدر. والمعدن: المكان من الأرض يخرج منه شيء من الجواهر والأجساد كالذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص والكبريت وغيرها؛ من عدن المكان إذا أقام به. ومعنى الحديث أن تغفل البهية فصب من أهلاتها إنساناً أو شيتاً فجرحها هدر، وكذلك البرر العادية يسقط فيها إنسان فهلك فدمه هدر، والمعدن إذا أنهار على من يحفره فقتله فدمه هدر. راجع ما جيم اللغة وكتب السنة.

(٣) الندرة (بفتح فسكون): القطعة من الذهب والفضة توجد في المعدن. (٤) في ه: دفين.

دفعه قبل الإسلام من الأموال العادية ، وأما ما كان من ضرب الإسلام فحكمه عندهم حكم اللقطة .

الخامسة - واختلفوا في حكم الركاز إذا وُجد؛ فقال مالك : ما وُجد من دَفْن الجاهلية في أرض العرب أو في فَيَافِي الأرض التي ملكها المسلمون بغير حرب فهو لواجده وفيه الخمس ، وأما ما كان في أرض الإسلام فهو كاللقطة . قال : وما وُجد من ذلك في أرض العتوة فهو للجماعة الذين افتتحوها دون واجده ، وما وُجد من ذلك في أرض الصلح فإنه لأهل تلك البلاد دون الناس ، ولا شيء للواجد فيه إلا أن يكون من أهل الدار فهو له دونهم . وقيل : بل هو لجملة أهل الصلح . قال إسماعيل : وإنما حكم للركاز بحكم النسيئة لأنه مَالٌ كافر وجده مسلم فأنزل منزلة من قاتله وأخذ ماله ؛ فكان له أربعة أخماسه . وقال ابن القاسم : كان مالك يقول في العروض والجواهر والحديد والرصاص ونحوه يُوجد ركازًا : إن فيه الخمس ثم رجع فقال : لا أرى فيه شيئًا ، ثم آخر ما فارقناه أن قال : فيه الخمس . وهو الصحيح لعموم الحديث وعليه جمهور الفقهاء . وقال أبو حنيفة ومحمد في الركاز يوجد في الدار : إنه لصاحب الدار دون الواجد وفيه الخمس . وخالفه أبو يوسف فقال : إنه للواجد دون صاحب الدار ؛ وهو قول الثوري . وإن وجد في القلعة فهو للواجد في قولهم جميعا وفيه الخمس . ولا فرق عندهم بين أرض الصلح وأرض العتوة ، وسواء عندهم أرض العرب وغيرها ، وجائز عندهم لواجده أن يحتبس الخمس لنفسه إذا كان محتاجا وله أن يعطيه للساكنين . ومن أهل المدينة وأصحاب مالك من لا يفرق بين شيء من ذلك وقالوا : سواء وجد الركاز في أرض العتوة أو في أرض الصلح أو أرض العرب أو أرض الحرب إذا لم يكن مِلْكًا لأحد ولم يَدْعُه أحد فهو لواجده وفيه الخمس على عموم ظاهر الحديث ، وهو قول الليث وعبد الله بن نافع والشافعي وأكثر أهل العلم .

السادسة - وأما ما يوجد من المعادن ويُخرج منها فاختلف فيه ؛ فقال مالك وأصحابه : لا شيء فيما يُخرج من المعادن من ذهب أو فضة حتى يكون عشرين مثقالا ذهبًا أو خمس

أواق فضة ، فإذا بلغت هذا المقدار وجبت فيها الزكاة ، وما زاد فبحساب ذلك ما دام في المعدن نَيْلٌ ، فإن انقطع ثم جاء بعد ذلك نيل آخر فإنه يتبدأ فيه الزكاة مكانه . والرَّكَازُ عندهم بمنزلة الزرع تؤخذ منه الزكاة في حينه ولا يُتَنَظَرُ به حَوْلًا . قال سُحْنُونُ في رجل له معادن : إنه لا يضم ما في واحد منها إلى غيرها ولا يزكى إلا عن مائتي درهم أو عشرين ديناراً في كل واحد . وقال محمد بن مسلمة : يضم بعضها إلى بعض ويزكى الجميع كالزرع . وقال أبو حنيفة وأصحابه : المعدن كالرَّكَاز ، فما وجد في المعدن من ذهب أو فضة بعد إخراج الخمس اعتبر كل واحد منهما ، فمن حصل بيده ماتجب فيه الزكاة زكاةً تمام الحول إن أتى عليه حول وهو نصاب عنده ، وهذا إذا لم يكن عنده ذهب أو فضة وجبت فيه الزكاة . فإن كان عنده من ذلك ماتجب فيه الزكاة ضمه إلى ذلك وزكاةً . وكذلك عندهم كل فائدة تضم في الحول إلى النصاب من جنسها وترتضى لحول الأصل ، وهو قول الثوري . وذكر المُرْزِيّ عن الشافعي قال : وأما الذي أنا واقف فيه فما يخرج من المعادن . قال المُرْزِيّ : الأولى به على أصله أن يكون ما يخرج من المعدن فائدة يُزَكَّى بحوله بعد إخراجها . وقال الليث بن سعد : ما يخرج من المعادن من الذهب والفضة فهو بمنزلة الفائدة يستأنف به حولا ، وهو قول الشافعي فيما حصله المُرْزِيّ من مذهبه ، وقال به داود وأصحابه إذا حال عليها الحول عند مالك صحيح الملك ، لقوله صلى الله عليه وسلم : " من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول " أخرجه الترمذي والدارقطني . واحتجوا أيضا بما رواه عبد الرحمن بن أنس<sup>(١)</sup> عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى قوما من المؤلفة قلوبهم ذهبا في تربتها ، بمثلها على رضى الله عنه من اليمن . قال الشافعي : والمؤلفة قلوبهم حقهم في الزكاة ، فتبين بذلك أن المعادن سُنَّتْ سُنَّةَ الزكاة . وحجة مالك حديث عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المعادن<sup>(٢)</sup> القبليّة وهي من ناحية القرع ، فلكل المعادن لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة . وهذا

(١) هي تصغير ذهب ، وأدخل الهاء فيها لأن الذهب يؤنث ، والمؤنث الثلاث إذا صغر الحلق في تصغيره الهاء نحو شمية . وقيل : هو تصغير على نية القطعة منها فصغرنا على لفظها . (٢) القبيلة ( بالجر بك ) : منسوبة إلى قبل موضع من ساحل البحر على نعمة أيام من المدينة . والقرع ( بضم فسكون ) : قرية من نواحي الرعدة عن يسار السفيا بينها وبين المدينة ثمانية برد على طريق مكة ، وقيل أربع ليال ، بها منبر ونخل ومياه كثيرة .



حديث منقطع الإسناد لا يحتج بمثله أهل الحديث، ولكنه عمل يعمل به عندهم في المدينة .  
ورواه الذرّاءُورديّ عن ربيعة عن الحارث بن بلال المزنيّ عن أبيه . ذكره البزار، ورواه  
كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جدّه عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أنه أقطع  
بلال بن الحارث المعادن القبليّة جليسيّها وغوريّها .<sup>(١)</sup> وحيث يصلح للزّرع من قدس ولم يُعطه  
حقّ مُسلم ، ذكره البزار أيضا ، وكثير مجعّ على ضعفه . هذا حكم ما أخرجه الأرض ،  
وسأيت في سورة « النحل » حكم ما أخرجه البحر إذ هو قسيم الأرض . وبأق في « الأنبياء »  
معنى قوله عليه السلام : « العَجَماءُ جَرَحَها جَبَارٌ »<sup>(٢)</sup> كل في موضعه إن شاء الله تعالى .

السابعة - قوله تعالى : ( وَلَا تَتِمُّوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ )<sup>(٣)</sup> تيمموا معناه تقصدوا ،  
وستأتى الشواهد من أشعار العرب في أن التيمم القصد في « النساء » إن شاء الله تعالى .  
ودلت الآية على أن المكاسب فيها طيب وخيث . وروى النسائي عن أبي أمامة بن سهل  
ابن حنيف في الآية التي قال الله تعالى فيها : « وَلَا تَتِمُّوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ » قال :  
هو الجحور و لَوْنٌ حَبِيقٌ ؛ فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذا في الصدقة .  
وروى الدارقطنيّ عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال : أمر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بصدقة لجاء رجل من هذا السَّحْلُ بكائس<sup>(٤)</sup> - قال سفيان : يعنى الشَّيْص -  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ جَاءَ بِهَذَا ؟ ! » وكان لا يحىء أحد بشيء إلا نُسِبَ  
إلى الذى جاء به . فزلت : « وَلَا تَتِمُّوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ » . قال : ونهى النبيّ صلى الله  
عليه وسلم عن الجحور و لَوْنٌ الحَبِيقُ أن يؤخذا في الصدقة - قال الزهريّ : لوين من

(١) المجلس (بفتح فسكون) : كل مرتفع من الأرض . والفور : ما انخفض منها .

(٢) القدس (بضم القاف وسكون الدال) : جبل معروف . وقيل : هو الموضع المرتفع الذى يصلح للزراعة .

(٣) راجع ج ١٠ ص ٨٥ (٤) راجع ج ١١ ص ٣١٥ (٥) راجع ج ٥ ص ٢٣١

(٦) الجحور (بضم الجيم وسكون السين وراء مكورة) : ضرب ردى . من الترميل رطباً صفاراً لا خير فيه .

وحقيق (بضم الحاء المهملة وفتح الباء) : نوع ردى . من التمر منسوب إلى ابن حقيق وهو اسم رجل .

(٧) السحل (بضم السين وفتح الحاء مشددة) : الرطب الذى لم يتم إدراكه وقوته .

تمر المدينة - وأخرجه الترمذى من حديث البراء وصححه، وسيأتى . وحكى الطبرى والنحاس أن فى قراءة عبد الله « وَلَا تَأْمَمُوا » وهما لغتان . وقرأ مسلم بن جندب « وَلَا تُيَمُّوا » بضم التاء وكسر الميم . وقرأ ابن كثير « يَتِمُّوا » بتشديد التاء . وفى اللفظة لغات ، منها « أَمَمْتُ الشَّيْءَ » مخففة الميم الأولى و« أَمَمْتُه » بشدّها ، و« يَمَمْتُه وَيَمَمُّهُ » . وحكى أبو عمرو أن ابن مسعود قرأ « وَلَا تَوَمُّوا » بهجرة بعد التاء المضمومة .

الثامنة - قوله تعالى : ( مِنْهُ تُنْفِقُونَ ) قال الجرجاني فى كتاب « نظم القرآن » : قال فريق من الناس : إن الكلام تمّ فى قوله تعالى « الْخَيْث » ثم ابتدأ خبراً آخر فى وصف الخيـث فقال : « مِنْهُ تُنْفِقُونَ » وأتم لا تأخذونه إلا إذا اغمضتم أى تساهلتم ؛ كأن هذا المعنى عتاب للناس وتقرّيع . والضمير فى « منه » عائد على الخيـث وهو الدون والردى . قال الجرجاني : وقال فريق آخر : الكلام متصل إلى قوله « مِنْهُ » ؛ فالضمير فى « منه » عائد على « مَا كَسَبْتُمْ » ويحىء « تُنْفِقُونَ » كأنه فى موضع نصب على الحال ؛ وهو كقولك : أنا أخرج أجاهد فى سبيل الله .

التاسعة - قوله تعالى : ( وَلَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ) أى لستم بأخذه فى ديونكم وحقوقكم من الناس إلا أن تساهلوا فى ذلك وتتركوا من حقوقكم ، وتكروهونه ولا ترضونه . أى فلا تفعلوا مع الله ما لا ترضونه لأنفسكم ؛ قال معناه البراء بن عازب وابن عباس والضحاك . وقال الحسن : معنى الآية : ولستم بأخذه ولو وجدتموه فى السوق يساع إلا أن يهضم لكم من ثمنه . وروى نحوه عن على رضى الله عنه . قال ابن عطية : وهذان القولان يشبهان كون الآية فى الزكاة الواجبة . قال ابن العربى : لو كانت فى الفرض لما قال « وَلَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ » لأن الردى والمعيـب لا يجوز أخذه فى الفرض بحال ، لا مع تقدير الإغماض ولا مع عدمه ، وإنما يؤخذ مع عدم إغماض فى النفل . وقال البراء بن عازب أيضاً معناه : « وَلَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ » لو أهدى لكم « إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ » أى تستحي من المهدى فتقبل منه ما لا حاجة لك به ولا قدر له فى نفسه . قال ابن عطية : وهذا يشبه كون الآية فى التطوع . وقال ابن زيد : ولستم بأخذى الحرام إلا أن تغمضوا فى مكروهه .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ تُغَمِّضُوا فِيهِ﴾ كذا قراءة الجمهور ، من أغمض الرجل في أمر كذا إذا تساهل فيه ورضى ببعض حقه وتجاوز ؛ ومن ذلك قول الطِّرِمَاح :  
لَمْ يَفْتِنَّا بِالْوَتْرِ قَوْمٌ وَلِلذُّ • لَّ أَنْاسٌ يَرْضَوْنَ بِالْإِغْمَاضِ

وقد يحتمل أن يكون منتزعا إما من تغميض العين ؛ لأن الذي يريد الصبر على مكروه يغمض عينه - قال :

إِلَى كَمْ وَكَمْ أَشْيَاءَ مِنْكَ تُرِيْنِي • أَغْمَضُ عَنْهَا لَسْتُ عَنْهَا بِذِي عَمَى

وهذا كالإغمضاء عند المكروه . وقد ذكر النقاش هذا المعنى في هذه الآية وأشار إليه مكي - وإما من قول العرب : أغمض الرجل إذا أتى غامضا من الأمر ؛ كما تقول : أَغْمَنَ أَيْ أَتَى عُثْمَانَ ، وَأَعْرَقَ أَيْ أَتَى الْعِرَاقَ ، وَأَنْجَدَ وَأَعُورَ أَيْ أَتَى نَجْدًا وَالْفُورَ الَّذِي هُوَ تِهَامَةٌ ، أَيْ فَهُوَ يَطْلُبُ التَّأْوِيلَ عَلَى أَخْذِهِ . وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ - بفتح التاء وكسر الميم مخففا ، وعنه أيضا « تُغَمِّضُوا » بضم التاء وفتح الغين وكسر الميم وشدها . فالأولى على معنى تهضموا سوماها من البائع منك فيحطكم . والثانية ، وهي قراءة قتادة فيما ذكر النحاس ، أَيْ تَأْخُذُوا بِنَقْصَانِ . وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي : معنى قراءة الزُّهْرِيِّ <sup>(١)</sup> حَتَّى تَأْخُذُوا بِنَقْصَانِ . وَحَكَى مَكِّي عَنْ الْحَسَنِ « إِلَّا أَنْ تُغَمِّضُوا » مُشَدَّدة الميم مفتوحة . وَقَرَأَ قَتَادَةُ أَيْضًا « تُغَمِّضُوا » بضم التاء وسكون الغين وفتح الميم مخففا . قَالَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي : معناه إِلَّا أَنْ يَغْمِضَ لَكُمْ ؛ وَحَكَاهُ النَّحَّاسُ عَنْ قَتَادَةَ نَفْسَهُ . وَقَالَ ابْنُ جُنَى : معناه تَوَجَّدُوا قَدْ غَمَضْتُمْ فِي الْأَمْرِ بِتَأْوِيلِكُمْ أَوْ بِتَسَاهُلِكُمْ وَجَرِيتُمْ عَلَى غَيْرِ السَّابِقِ إِلَى النُّفُوسِ . وَهَذَا كَمَا تَقُولُ : أَحْمَدُ الرَّجُلَ وَجَدْتَهُ مَحْمُودًا ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وقراءة الجمهور تخرج على التجاوز وعلى تغميض العين ؛ لِأَنَّ أَغْمَضَ بِمَزَلَةٍ غَمَضَ . وَعَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى حَتَّى تَأْتُوا غَامِضًا مِنَ التَّأْوِيلِ وَالنَّظَرِ فِي أَخْذِ ذَلِكَ ؛ إِمَّا لِكُونِهِ حَرَامًا عَلَى قَوْلِ ابْنِ زَيْدٍ ، وَإِمَّا لِكُونِهِ مُهْدًى أَوْ مَأْخُودًا فِي دِينٍ عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ .

وقال المَهْدِيُّ: ومن قرأ «تُغْمِضُوا» فالمعنى تُغْمِضُونَ أَعْيَنَ بصائرهم عن أخذه. قال الجوهرى: وَغَمَضْتُ عَنْ فُلَانٍ إِذَا تَسَاهَلْتُ عَلَيْهِ فِي بَيْعٍ أَوْ شَرَاءٍ وَأَغْمَضْتُ ، وقال تعالى : « وَلَسْتُ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ » . يقال : أَغْمِضُ لِي فِيمَا بَعْنِي ، كأنك تريد الزيادة منه لردائه والخط من ثمنه . و « أَنْ » في موضع نصب ، والتقدير إلا بَأَن .

الحادية عشرة — قوله تعالى : ((وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌ حَمِيدٌ)) نَبَهَ سبحانه وتعالى على صفة الغنى، أى لا حاجة به إلى صدقاتكم ؛ فمن تقرب وطلب مثوبةً ليفعل ذلك بما له قَدْرٌ وبِأَلٍّ ، فإنما يقدم لنفسه . و « حَمِيدٌ » معناه محمود في كل حال . وقد أتينا على معاني هذين الاسمين في « الكتاب الأسنى » والحمد لله . قال الزجاج في قوله « وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌ حَمِيدٌ » : أى لم يأمركم أَنْ تَصَدَّقُوا مِنْ عَوَزٍ وَلَكِنَّهُ بَلَا أَخْبَارَكُمْ فَهُوَ حَمِيدٌ عَلَى ذَلِكَ عَلَى جَمِيعِ نِعَمِهِ .  
قوله تعالى : الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٨﴾  
فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (( الشَّيْطَانُ )) تقدم معنى الشيطان واشتقاقه فلا معنى لإعادته .  
و « يَعِدُكُمْ » معناه يَخَوِّفُكُمْ « الْفَقْرَ » أى بالفقر لئلا تُتَّقُوا . فهذه الآية متصلة بما قبل ، وأن الشيطان له مدخل في التبيط للإنسان عن الإنفاق في سبيل الله ، وهو مع ذلك يأمر بالفحشاء وهي المعاصي والإنفاق فيها . وقيل : أى بَأَن لا تتصدقوا فتعصوا وتتقاطعوا . وقرئ « الْفَقْرَ » بضم الفاء وهي لغة . قال الجوهرى : وَالْفَقْرُ لَفَةٌ فِي الْفَقْرِ مِثْلُ الضَّعْفِ وَالضَّعْفِ .

الثانية — قوله تعالى : (( وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا )) الوعد في كلام العرب إذا أطلق فهو في الخير ، وإذا قيد بالموعود ما هو فقد يقدر بالخير وبالشر كالْبَشَارَةِ . فهذه الآية مما يقيد فيها الوعد بالمعنيين جميعا . قال ابن عباس : في هذه الآية اثنتان من الله تعالى واثنتان من الشيطان . وروى الترميذى عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم : " إِنْ لِلشَّيْطَانِ لَمَّةٌ بَابْنِ آدَمَ وَلِلَّكَ لَمَّةٌ فَأَمَّا لَمَّةُ الشَّيْطَانِ فَيُعَادُ بِالشَّرِّ وَتَكْذِيبُ الْحَقِّ وَأَمَّا لَمَّةُ الْمَلَكِ فَيُعَادُ بِالْخَيْرِ وَتَصْدِيقُ الْحَقِّ فَمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ وَمَنْ وَجَدَ الْآخَرَى فَلْيَتَمَوَّذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ — ثُمَّ قَرَأَ — الشَّيْطَانُ يُعِدُّكُمْ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ " .  
قال : هذا حديث حسن صحيح <sup>(٢)</sup> . ويجوز في غير القرآن « وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ » بحذف الباء ؛ وأنشد سيويه :

أمرتك الخير فاقبل ما أمرت به • فقد تركتك ذامالٍ وذا نَسَبٍ

والمغفرة هي السَّتر على عباده في الدنيا والآخرة . والفضل هو الرزق في الدنيا والتوسعة والتعيم في الآخرة ؛ وبكلٍّ قد وعد الله تعالى .

الثالثة — ذكر النقاش أن بعض الناس تأنس بهذه الآية في أن الفقر أفضل من الغنى ؛ لأن الشيطان إنما يُبعد العبد من الخير ، وهو يخوفه الفقر يُبعد منه . قال ابن عطية : وليس في الآية حجة قاطعة بل المعارضة بها قوية . وروى أن في التوراة "عبدى أنفق من رزقى أتبسط عليك فضلى فإن يدي مبسوطة على كل يد مبسوطة " . وفي القرآن مصداقه وهو قوله : « وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ » <sup>(٣)</sup> . ذكره ابن عباس . ( والله وأيسر عليم ) تقدم معناه . والمراد هنا أنه سبحانه وتعالى يُعطى من سعة ويعلم حيث يضع ذلك ، ويعلم الغيب والشهادة . وهما اسمان من أسمائه ذكرناهما في جملة الأسماء في « الكتاب الأمنى » والمحمدية .

قوله تعالى : يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ <sup>ج</sup> وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ <sup>(٤)</sup>

(١) الله (فتح اللام) : الهمة والخطرة تقع في القلب . أراد إمام الملك أو الشيطان به والقرب منه ، فإكان من خطرات الخير فهو من الملك ، وما كان من خطرات الشر فهو من الشيطان . (عن نهاية ابن الأثير) .  
(٢) كذا في الأصول . والذي في سنن الترمذى : « ... حسن غريب » .  
(٣) راجع ج ١٤ ص ٣٠٧  
(٤) راجع المسألة الخامسة ج ٢ ص ٨٤

قوله تعالى : ﴿يُؤْتِ الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ أي يعطيها لمن يشاء من عباده . وأختلف العلماء في الحكمة هنا ؛ فقال السدي : هي النبوة . ابن عباس : هي المعرفة بالقرآن فقهه ونسخه ومحكمه ومتشابهه وغريبه ومقدمه ومؤخره . وقال قتادة ومجاهد : الحكمة هي الفقه في القرآن . وقال مجاهد : الإصابة في القول والفعل . وقال ابن زيد : الحكمة العقل في الدين . وقال مالك بن أنس : الحكمة المعرفة بدين الله والفقه فيه والاتباع له . وروى عنه ابن القاسم أنه قال : الحكمة التفكير في أمر الله والاتباع له . وقال أيضا : الحكمة طاعة الله والفقه في الدين والعمل به . وقال الربيع بن أنس : الحكمة الخشية . وقال إبراهيم النخعي : الحكمة الفهم في القرآن ؛ وقاله زيد بن أسلم . وقال الحسن : الحكمة الورع .

قلت : وهذه الأقوال كلها ما عدا قول السدي والربيع والحسن قريب بعضها من بعض ؛ لأن الحكمة مصدر من الإحكام وهو الإيقان في قول أو فعل ؛ فكل ما ذكر فهو نوع من الحكمة التي هي الجنس ؛ فكتاب الله حكمة ، وسنة نبيه حكمة ، وكل ما ذكر من التفضيل فهو حكمة . وأصل الحكمة ما يمتنع به من السقاة ؛ فقليل للعلم حكمة ؛ لأنه يمتنع به ، وبه يعلم الإمتناع من السقاة وهو كل فعل قبيح ، وكذا القرآن والعقل والفهم . وفي البخاري : "من يُرد الله به خيرا يفقهه في الدين" وقال هنا : « وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا » وكرر ذكر الحكمة ولم يضمها اعتناء بها ، وتنبيها على شرفها وفضلها حسب ما تقدم بيانه عند قوله تعالى : « فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا <sup>(١)</sup> » . وذكر الدارمي أبو محمد في مسنده : حدثنا مروان بن محمد حدثنا رعدة الفسافي قال أخبرنا ثابت بن عجلان الأنصاري قال : كان يقال : إن الله يريد العذاب بأهل الأرض فإذا سمع تعلم المعلم الصبيان الحكمة صرف ذلك عنهم . قال مروان : يعني بالحكمة القرآن .

قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ يقال : إن من أعطى الحكمة والقرآن فقد أعطى أفضل ما أعطى من جمع علم كتب الأولين

من الصحف وغيرها؛ لأنه قال لأولئك : « وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » <sup>(١)</sup> . وسمى هذا خيرا كثيرا ؛ لأن هذا هو جوامع الكلم . وقال بعض الحكماء : من أعطى العلم والقرآن ينبغي أن يعرف نفسه ، ولا يتواضع لأهل الدنيا لأجل دنياهم ؛ فإنما أعطى أفضل ما أعطى أصحاب الدنيا ؛ لأن الله تعالى سَمَّى الدنيا متاعا قليلا فقال : « قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ » <sup>(٢)</sup> وسمى العلم والقرآن « خيرا كثيرا » . وقرأ الجمهور « وَمَنْ يُؤْتَ » على بناء الفعل للمفعول . وقرأ الزهري ويعقوب « وَمَنْ يُؤْتَ » بكسر التاء على معنى ومن يؤت الله الحكمة ، فالفاعل اسم الله عز وجل . و « مَنْ » مفعول أول مقدم ، والحكمة مفعول ثان . والألباب : العقول ، واحداها لُبْ وقد تقدم <sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهَا  
وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴿٧٠﴾

شرط وجوبه ، وكانت النذور من سيرة العرب تُكثر منها ؛ فذكر الله تعالى النوعين ، ما يفعله المرء متبرعا ، وما يفعله بعد إلزامه لنفسه . وفي الآية معنى الوعد والوعيد ، أى من كان خالص النية فهو مثاب ، ومن أنفق رياء أو لمعنى آخر مما يكسبه المن والاذى ونحو ذلك فهو ظالم ، يذهب فعله باطلا ولا يجده ناصرا فيه . ومعنى « يَعْلَمُ » يُحصيه ؛ قاله مجاهد . ووحد الضمير وقد ذكر شيئين ، فقال النحاس : التقدير ( وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ ) فإن الله يعلمها ، ( أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ ) ثم حذف . ويجوز أن يكون التقدير : وما أنفقتُم فإن الله يعلمه وتمود الماء على « ما » كما أنشد سيويه [ لأمرئ القيس ] <sup>(٤)</sup> :

فَوُضِّعَ بِالْمِقْرَةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا • لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ <sup>(٥)</sup>

و يكون « أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ » معطوفا عليه . قال ابن عطية : ووحد الضمير في « يعلمه » وقد ذكر شيئين من حيث أراد ما ذكر أو نص .

(١) راجع ج ١٠ ص ٢٢٣ (٢) راجع ج ٥ ص ٢٨١ (٣) راجع المسألة الرابعة عشرة ج ٢ ص ١٢٢

(٤) الزيادة في ب . (٥) وتوضيح والمقراة : موضمان ، وما عطف على « حومل » في البيت قبله .

قلت : وهذا حسن : فإن الضمير قد يراد به جميع المذكور وإن كثر . والنذر حقيقة العبارة عنه أن تقول : هو ما أوجبه المكلف على نفسه من العبادات مما لو لم يوجهه لم يلزمه ؛ تقول : نذر الرجل كذا إذا التزم فعله ، ينذر ( بضم الذال ) وينذر ( بكسرهما ) . وله أحكام يأتي بيانها في غير هذا الوضع إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : **إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ** (٢٧١)

ذهب جمهور المفسرين إلى أن هذه الآية في صدقة التطوع ؛ لأن الإخفاء فيها أفضل من الإظهار ، وكذلك سائر العبادات الإخفاء أفضل في تطوعها لانتفاء الرياء عنها ، وليس كذلك الواجبات . قال الحسن : إظهار الزكاة أحسن ، وإخفاء التطوع أفضل ؛ لأنه أدل على أنه يراد الله عز وجل به وحده . قال ابن عباس : جعل الله صدقة السر في التطوع تفضّل علانيتها يقال بسبعين ضعفا ، وجعل صدقة الفريضة علانيتها أفضل من سرّها يقال بخمسة وعشرين ضعفا . قال : وكذلك جميع الفرائض والنوافل في الأشياء كلها .

قلت : مثل هذا لا يقال من جهة الرأي وإنما هو توقيف ؛ وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة" (٢) وذلك أن الفرائض لا يدخلها رياء والنوافل عُرِضة لذلك . وروى النسائي عن عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قال : "إن الذي يجهر بالقرآن كالذي يجهر بالصدقة والذي يُسِرُّ بالقرآن كالذي يُسِرُّ بالصدقة" . وفي الحديث : "صدقة السر تُطْفِئُ غضب الرب" .

قال ابن العربي : « وليس في تفضيل صدقة العلانية على السر ، ولا تفضيل صدقة السر على العلانية حديث صحيح ولكنه الإجماع الثابت ؛ فأما صدقة النفل فالقرآن ورد مصرّحا

(١) راجع ج ١٩ ص ١٢٥ (٢) عبارة مسلم كما في صحيحه «... فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة» .



بأنها في السر أفضل منها في الجهر؛ <sup>(١)</sup>بيد أن علماءنا قالوا : إن هذا على الغالب مخرجه ،  
والتحقيق فيه أن الحال [ في الصدقة ] تختلف بحال المعطي [ لها ] <sup>(١)</sup>والمعطي إياها والناس  
الشاهدين [ لها ] . أما المعطي فله فيها فائدة إظهار السنة وثواب القدوة .

قلت : هذا لمن قويت حاله وحسنت نيته وأمين على نفسه الرياء ، وأما من ضعف عن  
هذه المرتبة فالسر له أفضل .

وأما المعطي إياها فإن السر له أسلم من احتقار الناس له ، أو نسبته إلى أنه أخذها مع  
الغنى عنها وترك التعفف ، وأما حال الناس فالسر عنهم أفضل من العلانية لهم ، من جهة أنهم  
ربما طعنوا على المعطي لها بالرياء وعلى الآخذ لها بالاستغناء ، ولهم فيها تحريك القلوب  
إلى الصدقة ؛ لكن هذا اليوم قليل .

وقال يزيد بن أبي حبيب : إنما نزلت هذه الآية في الصدقة على اليهود والنصارى ،  
فكان يأمر بقسم الزكاة في السر . قال ابن عطية : وهذا مردود ، لا سيما عند السلف  
الصالح ؛ فقد قال الطبري : أجمع الناس على أن إظهار الواجب أفضل .

قلت : ذكر السيكا الطبري أن في هذه الآية دلالة على قول إخفاء الصدقات مطلقا  
أولى ، وأنها حق الفقير وأنه يجوز لرب المال تفريقها بنفسه ، على ما هو أحد قولي الشافعي .  
وعلى القول الآخر ذكروا أن المراد بالصدقات ها هنا التطوع دون الفرض الذي إظهاره أولى  
لئلا يلحقه تهمة ؛ ولأن ذلك قيل : صلاة النفل فرأى أفضل ، والجماعة في الفرض أبعد عن  
التهمة . وقال المهدوي : المراد بالآية فرض الزكاة وما تطوع به ، فكان الإخفاء أفضل  
في مدة النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ساءت ظنون الناس بعد ذلك ، فاستحسن العلماء <sup>(٢)</sup>إظهار  
الفرائض لئلا يُظن بأحد المنع . قال ابن عطية : وهذا القول مخالف للآثار ، ويشبه في زماننا  
أن يحسن النسر بصدقة الفرض ، فقد كثرت المانع لها وصار إخراجها عُرْضة للرياء . وقال  
ابن خُوَيْرِمْ مَنَاد : وقد يجوز أن يراد بالآية الواجبات من الزكاة والتطوع ؛ لأنه ذكر الإخفاء

(١) الزيادة عن ابن العربي . (٢) ق ب : الناس .

ومدحه والإظهار ومدحه ، فيجوز أن يتوجه إليهما جميعا . وقال النقاش : إن هذه الآية نسخها قوله تعالى : « الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً » الآية .

قوله تعالى : ( فَنِعْمًا هِيَ ) ثناء على إبداء الصدقة ، ثم حكم على أن الإخفاء خير من ذلك . ولذلك قال بعض الحكماء : إذا اصطنعت المعروف فأستره ، وإذا اصطنعت إليك فأنشره . قال دجيل الخزاعي :

إذا انتقموا أعلنوا أمرهم \* وإن أنعموا أنعموا باكتنام

وقال سهل بن هارون :

خل إذا جتته يوما لتسأله • أعطاك ما ملكت كفاه واعتذرا  
يُخفي صنائعه والله يُظهرها • إن الجميل إذا أخفيت ظهرها

وقال العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه : لا يتم المعروف إلا بثلاث خصال : تعجيله وتصغيره وسره ، فإذا أعجلته هتته ، وإذا صغرت عظمته ، وإذا سترته أتممته . وقال بعض الشعراء فأحسن :

زاد معروفك عندي عظمًا • أنه عندك مستورٌ حقيرٌ  
تناساه كأن لم تأنه • وهو عند الناس مشهور خطيرٌ

واختلف القراء في قوله « فَنِعْمًا هِيَ » فقرأ أبو عمرو ونافع في رواية ورش وعاصم في رواية حفص وابن كثير « فَنِعْمًا هِيَ » بكسر النون والعين . وقرأ أبو عمرو أيضا ونافع في غير رواية ورش وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل « فَنِعْمًا » بكسر النون وسكون العين . وقرأ الأعمش وابن عامر وحزمة والكسائي « فَنِعْمًا » بفتح النون وكسر العين ، وكلهم سكن الميم . ويجوز في غير القرآن فَنِعْمَ مَا هِيَ . قال النحاس : ولكنه في السواد متصل فلزم الإدغام . وحكى النحويون في « نِعَم » أربع لغات : نِعَمَ الرجل زيدٌ ، هذا الأصل . ونِعِمَ الرجل ، بكسر النون لكسر العين . ونِعَمَ الرجل ، بفتح النون وسكون العين ، والأصل نِعِمَ حذفت الكسرة لأنها ثقيلة . ونِعِمَ الرجل ، وهذا أفصح اللغات ، والأصل فيها نِعِمَ . وهى تقع في كل مدح ، تخففت وعلبت كسرة العين على النون وأسكنت العين ، فنقرأ « فَنِعْمًا هِيَ » فله تقديران : أحدهما أن يكون جاء به على لغة من يقول نِعِم . والتقدير الآخر أن يكون على

اللغة الجيدة، فيكون الأصل نِمَ، ثم كسرت العين لالتقاء الساكنين . قال النحاس : فأما الذي حُكي عن أبي عمرو ونافع من إسكان العين فحال . حُكي عن محمد بن يزيد أنه قال : أما إسكان العين والميم مشددة فلا يقدر أحد أن ينطق به ، وإنما يروم الجمع بين ساكنين ويجزوك ولا يَأَبُه . وقال أبو علي<sup>(١)</sup> : من قرأ بسكون العين لم يستقم قوله ؛ لأنه جمع بين ساكنين الأول منهما ليس بحرف مد ولين وإنما يجوز ذلك عند النحويين إذا كان الأول حرف مد ، إذ المذ بصير عوضاً من الحركة، وهذا نحو دابة وضوأل ونحوه . ولعل أبا عمرو أخفى الحركة واختلسها كأخذه بالإخفاء في « بَارِئُكُمْ - و - يَأْمُرُكُمْ » فظن السامع الإخفاء إسكاناً للطف ذلك في السمع وخفائه . قال أبو علي : وأما من قرأ « نِعَمًا » بفتح النون وكسر العين فإنما جاء بالكلمة على أصلها ومنه قول الشاعر :

مَا أَقَلَّتْ قُلْدَمَايَ لَأَنَّهُمْ • نِيمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُرِّ

قال أبو علي : و « ما » من قوله تعالى : « نِعَمًا » في موضع نصب ، وقوله « هي » تفسير للفاعل المضمر قبل الذكر ، والتقدير نعيم شيئاً إبداءها ، والإبداء هو المخصوص بالمدح إلا أن المضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه . ويدل ذلك على هذا قوله « فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ » أى الإخفاء خير . فكأن الضمير هنا للإخفاء لا للصدقات فكذلك ، أولاً الفاعل هو الإبداء وهو الذى اتصل به الضمير ، فحذف الإبداء وأقيم ضمير الصدقات مثله . ( وَإِنْ تُحْفَوْهَا ) شرط ، فلذلك حذفت النون . ( وَتُؤْتُوَهَا ) عطف عليه . والجواب ( فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ) . ( وَيُكْفِّرُ ) اختلف القراء في قراءته ؛ فقرأ أبو عمرو وابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وقتادة وابن أبي إسحاق « وَتُكْفِّرُ » بالنون ورفع الراء . وقرأ [ نافع<sup>(٢)</sup> ] وحزمة والكسائي بالنون والجزم في الراء ؛ ورؤى مثل ذلك أيضاً عن عاصم . وروى الحسين بن علي الجعفي عن الأعمش « يُكْفِّرُ » بنصب الراء . وقرأ ابن عامر بالياء ورفع الراء ؛ ورواه حفص عن عاصم ، وكذلك روى عن الحسن ، ورؤى عنه بالياء والجزم . وقرأ ابن عباس « وَتُكْفِّرُ » بالياء وكسر الفاء وجزم الراء . وقرأ

(١) كذا في النحاس ، والذي في نسخ الأصل : ولا يَأَبُه . (٢) ويروى : قدى . بالإنفراد راجع

ج : خزانه ١٠١ (٣) في الأصول : الأعمش ، والصواب ما أثبتناه من البحر وابن عطية وغيرهما .

عكرمة « وَتُكْفِّرُ » بالتاء وفتح الفاء وجزم الراء . وحكى المَهْدَوِيُّ عن ابن هُرْمُزٍ أنه قرأ « وَتُكْفِّرُ » بالتاء ورفع الراء . وحكى عن عكرمة وشَهْر بن حَوْشَب أنها قرأتا ببناء ونصب الراء . فهذه تسع قراءات أَيْدِيهَا « وَتُكْفِّرُ » بالنون والرفع . هذا قول الخليل وسيبويه . قال النحاس قال سيبويه : والرفع ها هنا الوجه وهو الجيّد ؛ لأن الكلام الذى بعد الفاء يجرى مجراه فى غير الجزاء . وأجاز الجزم بحمله على المعنى ؛ لأن المعنى وإن تحقّقوا وتؤتوها الفقراء يكن خيراً لكم وتكفّر عنكم . وقال أبو حاتم : قرأ الأعمش « يُكْفِّرُ » بالياء دون واو قبلها . قال النحاس : والذى حكاه أبو حاتم عن الأعمش بنسب واو جزماً يكون على البدل كأنه فى موضع الفاء . والذى روى عن عاصم « وَيُكْفِّرُ » بالياء والرفع يكون معناه وَيُكْفِّرُ الله ؛ هذا قول أبى عُبَيْد . وقال أبو حاتم : معناه يَكْفُرُ الإِيعَاء . وقرأ ابن عباس « وَتُكْفِّرُ » يكون معناه وتكفّر الصدقات . وبالجمله فما كان من هذه القراءات بالنون فهى نون العظمة ، وما كان منها بالتاء فهى الصدقة فاعلمه ؛ إلا ما روى عن عكرمة من فتح الفاء فإن التاء فى تلك القراءة إنما هى للسينات ، وما كان منها بالياء فالله تعالى هو المكفّر ، والإيعاء فى خفاء مكفّر أيضاً كما ذكرنا ، وحكاه مَكِّي . وأما رفع الراء فهو على وجهين : أحدهما أن يكون الفعل خبر ابتداء تقديره ونحن تكفّر أو وهى تكفّر ، أعنى الصدقة ، أو والله يكفّر . والثانى القطع والاستئناف لا تكون الواو العاطفة للاشتراك لكن تعطف جملة كلام على جملة . وقد ذكرنا معنى قراءة الجزم . فأما نصب « وَتُكْفِّرُ » فضعيف وهو على إضمار أن وجاز على بُد . قال المَهْدَوِيُّ : وهو مشبه بالنصب فى جواب الاستفهام ، إذ الجزاء يجب به الشئ لوجوب غيره كالاستفهام . والجزم فى الراء أفصح هذه القراءات ، لأنها تُؤدّن بدخول التكفير فى الجزاء وكونه مشروطاً إن وقع الإخفاء . وأما الرفع فليس فيه هذا المعنى .

قلت : هذا خلاف ما اختاره الخليل وسيبويه . و « مِنْ » فى قوله ( مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ) للتبعض المحض . وحكى الطبرى عن فرقة أنها زائدة . قال ابن عطية : وذلك منهم خطأ . ( وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ) وعد ووعد .

قوله تعالى : لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ  
وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا تُنْفِسْكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا  
مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٢﴾

قوله تعالى : ( لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ) فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ( لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ ) هذا الكلام متصل بذكر الصدقات ،  
فكانه بين فيه جواز الصدقة على المشركين . روى سعيد بن جبير مرسلاً عن النبي صلى الله  
عليه وسلم في سبب نزول هذه الآية أن المسلمين كانوا يتصدقون على فقراء أهل الذمة ، فلما  
كثُر فقراء المسلمين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَصَدَّقُوا إِلَّا عَلَى أَهْلِ دِينِكُمْ » .  
فترلت هذه الآية مبيحة للصدقة على من ليس من دين الإسلام . وذكر النقاش أن النبي  
صلى الله عليه وسلم أتى بصدقات فجاء يهودى فقال : أعطنى . فقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
« لَيْسَ لَكَ مِنْ صَدَقَةِ الْمُسْلِمِينَ شَيْءٌ » . فذهب اليهودى غير بعيد فترلت : « لَيْسَ عَلَيْكَ  
هُدَاهُمْ » فعداه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاه ، ثم نسخ الله ذلك بآية الصدقات .  
وروى ابن عباس أنه قال : كان ناس من الأنصار لم قرابات من بنى قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ ، وكانوا  
لَا يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهِمْ رَغْبَةً مِنْهُمْ فِي أَنْ يُسَلِّمُوا إِذَا احتاجوا ، فترلت الآية بسبب أولئك .  
وحكى بعض المفسرين أن أسماء ابنة أبى بكر الصديق أرادت أن تصل جدها أبا حنيفة  
ثم امتنعت من ذلك لكونه كافراً فترلت الآية في ذلك . وحكى الطبري أن مقصد النبي  
صلى الله عليه وسلم بمنع الصدقة إنما كان ليُسَامُوا ويدخلوا في الدين ، فقال الله تعالى : « لَيْسَ  
عَلَيْكَ هُدَاهُمْ » . وقيل : « لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ » [ ليس متصلاً ] بما قبل ، فيكون ظاهراً  
في الصدقات وصرفها إلى الكفار ، بل يحتمل أن يكون معناه ابتداء كلام .

الثانية — قال علماؤنا : هذه الصدقة التي أوجبت لهم حسب ما تضمنته هذه الآيات  
هى صدقة التطوع ، وأما المفروضة فلا يُجْزَى دفعها لكافر ، لقوله عليه السلام : « أُمِرْتُ  
أَنْ أَخْذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْيَانِكُمْ وَأَرْدَهَا فِي فَرَائِكُمْ » . قال ابن المنذر : أجمع [ كل ] من أحفظ عنه  
(١) في ٥ : دعا . (٢) في ٦ و ٧ و ٨ و ٩ : متصل . دليل على سقوط : ليس ، أرغب متصل  
بكل النسخ . (٣) في ٦ .

من أهل العلم أن الذم لا يُعطى من زكاة الأموال شيئاً ، ثم ذكر جماعة من نص على ذلك ولم يذكر خلافاً . وقال المهدوي : رُخص للمسلمين أن يُعطوا المشركين من قراباتهم من صدقة الفريضة لهذه الآية . قال ابن عطية : وهذا مردود بالإجماع . والله أعلم . وقال أبو حنيفة : تصرف إليهم زكاة الفطر . ابن العربي : وهذا ضعيف لا أصل له . ودليلنا أنها صدقة طهرة واجبة فلا تصرف إلى الكافر كصدقة الماشية والعين ؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " أغنوه عن سؤال هذا اليوم " يعني يوم الفطر .

قلت : وذلك لتشغلهم بالعيد وصلاة العيد وهذا لا يتحقق في المشركين . وقد يجوز صرفها إلى غير المسلم في قول من جعلها سنة ، وهو أحد القولين عندنا ، وهو قول أبي حنيفة على ما ذكرنا ، نظرنا إلى عموم الآية في البر وإطعام الطعام وإطلاق الصدقات . قال ابن عطية : وهذا الحكم متصور للمسلمين مع أهل ذمتهم ومع المسترقين من الحربيين .

قلت : وفي التزيل « وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا » والأسير في دار الإسلام لا يكون إلا مشركاً . وقال تعالى : « لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ » . فظواهر هذه الآيات تقتضي جواز صرف الصدقات إليهم جملة ، إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم خص منها الزكاة المفروضة ؛ لقوله عليه السلام لمعاذ : " خذ الصدقة من أغنيائهم وردّها على فقرائهم " واتفق العلماء على ذلك على ما تقدّم . فيدفع إليهم من صدقة التطوع إذا احتاجوا ، والله أعلم . قال ابن العربي : فاما المسلم المعاصي فلا خلاف أن صدقة الفطر تصرف إليه إلا إذا كان يترك أركان الإسلام من الصلاة والصيام فلا تدفع إليه الصدقة حتى يتوب . وسائر أهل المعاصي تصرف الصدقة إلى تركيبتها لدخولهم في اسم المسلمين . وفي صحيح مسلم أن رجلاً تصدّق على غنيّ وسارق وزانية وتقبلت صدقته ، على ما يأتي بيانه في آية الصدقات .

الثالثة — قوله تعالى : « وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ » أي يرشد من يشاء . وفي هذا

ردّ على القدرية وطوائف من المعتزلة ، كما تقدّم .

(١) في ابن عطية : متصور للمسلمين اليوم مع الخ . (٢) راجع ج ١٩ ص ١٢٥

(٣) راجع ج ١٨ ص ٥٨ (٤) راجع ج ٨ ص ١٦٧

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا تُنْفِسْكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ شرط وجوابه . والخير في هذه الآية المال ؛ لأنه قد اقترن بذكر الإنفاق ؛ فهذه القرينة تدل على أنه المال ، ومتى لم تقترن بما يدل على أنه المال فلا يلزم أن يكون بمعنى المال ؛ نحو قوله تعالى : « خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا <sup>(١)</sup> » وقوله : « مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ » <sup>(٢)</sup> . إلى غير ذلك . وهذا تحرز من قول عكرمة : كل خير في كتاب الله تعالى فهو المال . وحكى أن بعض العلماء كان يصنع كثيرا من المعروف ثم يخلف أنه ما فعل مع أحد خيرا ، ف قيل له في ذلك فيقول : إنما فعلت مع نفسي ؛ ويتلو « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا تُنْفِسْكُمْ » . ثم بين تعالى أن النفقة الممتد بقبولها إنما هي ما كان ابتغاء وجهه . و « ابتغاء » هو على المفعول له . وقيل : إنه شهادة من الله تعالى للصحابه رضي الله عنهم أنهم إنما ينفقون ابتغاء وجهه ؛ فهذا خرج مخرج التفضيل والثناء عليهم . وعلى التأويل الأول هو اشتراط عليهم ، ويتناول الاشتراط غيرهم من الأمة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص : « إنك لن تنفق نفقة تبتنى بها وجهه الله تعالى إلا أُجرت بها حتى ما تجعل في في أمرائك <sup>(٤)</sup> » .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَتَمَّ لَا تَظْلُمُونَ ﴾ « يُؤَفِّ إِلَيْكُمْ » تأكيد وبيان لقوله : « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا تُنْفِسْكُمْ » وأن ثواب الإنفاق يُؤَفِّ إلى المنفقين ولا يُمنسون منه شيئا فيكون ذلك البخس ظلما لهم .

قوله تعالى : لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْفَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ <sup>(٣)</sup> فيه عشر مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ اللام متعلقة بقوله « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ » وقيل : محذوف تقديره الإنفاق أو الصدقة للفقراء . قال السدّي ومجاهد وغيرهما : المراد بهؤلاء

(١) راجع ج ١٣ ص ٢١ (٢) راجع ج ٢٠ ص ١٥٠ (٣) كما في السنين والبحر .  
وفي الأصول كلها : مفعول به . وليس بشئ . (٤) رواية البخاري : في فم امرائك .

الفقراء فقراء المهاجرين من قريش وغيرهم ، ثم تناول الآية كل من دخل تحت صفة الفقراء غابر الدهر . وإنما خص فقراء المهاجرين بالذكر لأنه لم يكن هناك سواهم وهم أهل الصفة وكانوا نحوًا من أربعائة رجل ، وذلك أنهم كانوا يقدمون فقراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما لهم أهل ولا مال فبُنيَت لهم صُفَّة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقبل لهم : أهل الصُفَّة . قال أبو ذر : كنت من أهل الصُفَّة وكنا إذا أمسينا حضرنا باب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيأمر كل رجل فينصرف برجل ويبقى من بقي من أهل الصُفَّة عشرة أو أقل فيؤتى النبي صلى الله عليه وسلم بعشائه وتنتهي معه . فإذا فرغنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ناموا في المسجد " . وخرج الترمذی عن البراء بن عازب « وَلَا تَيْمُمُوا الْحَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ » قال : نزلت فينا معشر الأنصار كنا أصحاب نخيل ، قال : فكان الرجل يأتي من نخله على قدر كثرته وقلة ، وكان الرجل يأتي بالقنو والقنوين فيعلقه في المسجد ، وكان أهل الصُفَّة ليس لهم طعام ؛ فكان أحدهم إذا جاع أتى القنو فيضربه بمصاء فيسقط من البسر والتمر فيأكل ، وكان ناس ممن لا يرغب في الخير يأتي بالقنو فيه الشيص والحشف ، والقنو قد انكسر فيعلقه في المسجد ، فأنزل الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا مِنْ طَبَائِعِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيْمُمُوا الْحَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخَذِهِ إِلَّا أَنْ تُنْمِضُوا فِيهِ » . قال : ولو أن أحدكم أهْدَى إليه مثل ما أعطاه لم يأخذه إلا على إغماض وحياء . قال : فكان بعد ذلك يأتي الرجل بصالح ما عنده . قال : هذا حديث حسن غريب صحيح . قال علماءنا . وكانوا رضى الله عنهم في المسجد ضرورة ، وأكأوا من الصدقة ضرورة ؛ فلما فتح الله على المسلمين استغنوا عن تلك الحال وخرجوا ثم ملكوا وتأمروا . ثم بين الله سبحانه من أحوال أولئك الفقراء المهاجرين ما يوجب الحنو عليهم بقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ والمعنى حبسوا ومُنُوا . قال قتادة وابن زيد : معنى « أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » حبسوا أنفسهم عن التصرف في معاشهم خوف المدو ؛ ولهذا قال تعالى : ﴿ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ ﴾ لكون البلاد كلها كفرًا مطبقًا .



وهذا في صدر الإسلام، فعلتهم<sup>(١)</sup> تمنع من الاكتساب بالجهاد، وإنكار الكفار عليهم إسلامهم يمنع من التصرف في التجارة فبقوا فقراء . وقيل : معنى « لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ » أي لما قد أزموا أنفسهم من الجهاد . والأول أظهر . والله أعلم .

الثانية - قوله تعالى : (يَحْسَبُ الْجَاهِلُ أَغْنَاءَ مِنَ التَّعْفِيفِ) أي أنهم من الانقباض وترك المسألة والتوكل على الله بحيث يظنهم الجاهل بهم أغنياء . وفيه دليل على أن اسم الفقر يجوز أن يطلق على من له كسوة ذات قيمة ولا يمنع ذلك من إعطاء الزكاة إليه . وقد أمر الله تعالى بإعطاء هؤلاء القوم، وكانوا من المهاجرين الذين يقاتلون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرضى ولا عُمَيَّان . والتَّعْفِيفُ تَفْعَلُ، وهو بناء مبالغة من عَفَّ عن الشيء إذا أمسك عنه وتَزَهَّ عن طلبه؛ وبهذا المعنى فسر قتادة وغيره . وفتح السين وكسرها في « يَحْسَبُ » لغتان . قال أبو علي : والفتح أَقْبَسُ ؛ لأن العين من الماضي مكسورة فبابها أن تأتي في المضارع مفتوحة . والقراءة بالكسر حسنة، لحجى السمع به وإن كان شاذاً عن القياس . و « مِنْ » في قوله « مِنَ التَّعْفِيفِ » لا ابتداء الغاية . وقيل لبيان الجنس .

الثالثة - قوله تعالى : (تَعْرِفُهُمْ بِسَيِّئِهِمْ) فيه دليل على أن السَّيِّئَاتِ أثر في اعتبار من يظهر عليه ذلك، حتى إذا رأينا ميتاً في دار الإسلام وعليه زَنَارٌ وهو غير مَخْتُون لا يدفن في مقابر المسلمين؛ ويقدم ذلك على حكم الدار في قول أكثر العلماء؛ ومنه قوله تعالى : « وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ<sup>(٢)</sup> فِي لَحْنِ الْقَوْلِ<sup>(٣)</sup> » . فدلَّت الآية على جواز صرف الصدقة إلى من له ثياب وكسوة وزى<sup>(٤)</sup> في التَّجَمُّل . واتفق العلماء على ذلك، وإن اختلفوا بعده في مقدار ما يأخذه إذا احتاج . فأبو حنيفة اعتبر مقدار ما تجب فيه الزكاة، والشافعي اعتبر قوت سنة، ومالك اعتبر أربعين درهماً؛ والشافعي لا يصرف الزكاة إلى المكتسب .

والسَّيِّئَاتِ (مقصورة) : العلامة، وقد تمدَّ فيقال السيِّئ . وقد اختلف العلماء في تعيينها هنا؛ فقال مجاهد : هي الخشوع والتواضع . السُّدَى : أثر الفاقة والحاجة في وجوههم وقلة

(١) كذا في ج . راجع الطبري . وبقا الأصول : فقلتم . (٢) الزنار (بضم الزاي وتشديد النون) : مائتة الذي على وسطه . (٣) راجع ج ١٦ ص ٢٥١ (٤) في ج : زين .

النَّعْمَةُ . ابن زيد : رَثَانَةُ ثِيَابِهِمْ . وقال قوم وحكاه مَكِّي : أثر السجود . ابن عطية : وهذا حسن ، وذلك لأنهم كانوا متفرغين متوَكِّلِينَ لا شغل لهم في الأغلب إلا الصلاة ، فكان أثر السجود عليهم .

قلت : وهذه السِّمَا التي هي أثر السجود اشترك فيها جميع الصحابة رضوان الله عليهم بإخبار الله تعالى في آخر « الفتح » بقوله : « سَيَأْتِيهِمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ <sup>(١)</sup> » فلا فرق بينهم وبين غيرهم ؛ فلم يبق إلا أن تكون السِّمَا أثر الخصاصة والحاجة ، أو يكون أثر السجود أكثر ، فكانوا يعرفون بصفرة الوجوه من قيام الليل وصوم النهار . والله أعلم . وأما الخشوع فذلك محله القلب ويشترك فيه الغني والفقير ، فلم يبق إلا ما اخترناه ، والموفق الإله .

الرابعة — قوله تعالى : ( لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ) مصدر في موضع الحال ،

أى ملحفين ؛ يقال : ألحف وألحفى وألح في المسألة سواء ؛ ويقال :

\* وليس لِّلْحِفِّ مِثْلُ الزَّد <sup>(٢)</sup> \*

وأشتقاق الإلحاف من اللحاف ، سُمِّيَ بذلك لاشتماله على وجوه الطلب في المسألة كاشتغال اللحاف من التغطية ، أى هذا السائل يمس الناس بسؤاله فيلحفهم ذلك ؛ ومنه قول ابن أحرر :

فَطَلَّ يَحْفُفُهُنَّ بَقْفَقِيهِ <sup>(٣)</sup> \* وَيَلْحَفُهُنَّ هَفَفَاً تَحِينَا

يصف ذكر النعام يحضن بيضا بجناحيه ويحمل جناحه لها كاللحاف وهو رقيق مع نخسه .

وروى النسائي ومسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ليس المسكين الذى ترده التمرة والتمرتان واللقمة واللقمتان إنما المسكين المتعفف اقرءوا إن شتم **« لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا »** .

الخامسة — وأختلف العلماء في معنى قوله « لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا » على قولين ؛

فقال قوم منهم الطبري والزجاج : إن المعنى لا يسألون البتة ، وهذا على أنهم متعففون عن

(١) راجع ج ١٦ ص ٢٩٢ (٢) هذا مجزيت لبشار بن برد ومدره كافي ديوانه والسان :

\* الحزبى والمصا للبد \*

(٣) قفقا الطائر : جناحه .

المسألة عِقَّة نائمة؛ وعلى هذا جمهور المفسرين؛ ويكون التعفف صفة نابتة لهم، أى لا يسألون الناس إلحاحاً ولا غير إلحاح. وقال قوم: إن المراد نفي الإلحاف، أى إنهم يسألون غير إلحاف، وهذا هو السابق للفهم، أى يسألون غير ملحقين. وفى هذا تنبيه على سوء حالة من يسأل الناس إلحافاً. روى الأئمة واللفظ لمسلم عن معاوية بن أبى سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَا تُلْحِقُوا فِي الْمَسْأَلَةِ فَوَاللَّهِ لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئاً فَتُخْرِجَ لَهُ مَسْأَلَتُهُ مَنًى شَيْئاً وَأَنَا لَهُ كَارِهٌ فَيُبَارِكُ لَهُ فِيهَا أُعْطِيَتْهُ". وفى الموطأ «عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بنى أسد أنه قال: نزلت أنا وأهل بَيْقِيعِ الْغُرَقْدِ فَقَالَ لِي أَهْلِي: أَذْهَبْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْأَلْهُ لَنَا شَيْئاً نَأْكُلُهُ وَجَعَلُوا يَذْكُرُونَ مِنْ حَاجَتِهِمْ؛ فَذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدْتُ عَنْده رجلاً يسأله ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لَا أَجِدُ مَا أُعْطِيكَ" فَتَوَلَّى الرَّجُلُ عَنْهُ وَهُوَ مُغْضَبٌ وَهُوَ يَقُولُ: لَتَمْرِي إِنَّكَ تُعْطِي مِنْ شَيْءٍ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّهُ يَغْضَبُ عَلَيَّ إِلَّا أَجِدَ مَا أُعْطِيهِ مِنْ سَأَلٍ مِنْكُمْ وَلَهُ أُوقِيَّةٌ أَوْ عِدْلُهَا فَقَدْ سَأَلَ الْإِلْحَافَ". قَالَ الْأَسَدِيُّ: فَقُلْتُ لِلْقَحْطَةِ لَنَا خَيْرٌ مِنْ أُوقِيَّةٍ — قَالَ مَالِكٌ: وَالْأُوقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا — قَالَ: فَرَجَعْتُ وَلَمْ أَسْأَلْهُ، فَقُدِّمَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَعِيرٍ وَزَيْبٍ فَقَسَمَ لَنَا مِنْهُ حَتَّى أَغْنَانَا اللَّهُ». قَالَ أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ: هَكَذَا رَوَاهُ مَالِكٌ وَتَابِعَهُ هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَلَيْسَ حَكْمُ الصَّبَاحِيِّ<sup>(٥)</sup> إِذَا لَمْ يُسَمَّ حَكْمٌ مِنْ دُونِهِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَرْتِفَاعِ الْجُرْحَةِ عَنْ جَمِيعِهِمْ وَثَبُوتِ الْعَدَالَةِ لَهُمْ. وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّؤَالَ مَكْرُوهٌ لِمَنْ لَهُ أُوقِيَّةٌ مِنْ فَضْةٍ؛ فَمَنْ سَأَلَ وَلَهُ هَذَا الْحَدُّ وَالْعَدَدُ وَالْقَدْرُ مِنَ الْفَضَّةِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا وَيَكُونُ عِدْلًا مِنْهَا فَهُوَ مُلْحَفٌ، وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَّا وَهُوَ يَكْرَهُ السُّؤَالَ لِمَنْ لَهُ هَذَا الْمَقْدَارُ مِنَ الْفَضَّةِ أَوْ عِدْلًا مِنْ الذَّهَبِ عَلَى ظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ. وَمَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ بِخَافِئِهِ أَنْ يَأْكُلَهُ

(١) بَيْقِيعُ الْغُرَقْدِ: مَقْبَرَةٌ مَشْهُورَةٌ بِالْمَدِينَةِ. (٢) الْحَدِيثُ كَأَنَّهُ الْعِلْمُ الْمُنْتَدِي. وَفِي الْأَصُولِ: فَقَدْ أَلْحَفَ.

(٣) الْقَحْطَةُ (يَفْتَحُ اللَّامَ وَكَسْرَهَا): النَّاقَةُ ذَاتُ لَبَنٍ الْقَرِيْبَةُ الْمَهْدُ بِالنَّتَاجِ.

(٤) فِي ب: وَزَيْت. (٥) فِي الْأَصُولِ: «الصَّاحِبُ».

إن كان من غير الزكاة ، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً ، فإن كان من الزكاة ففيه خلاف يأتي بيانه في آية الصدقات<sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى .

السادسة — قال ابن عبد البر : من أحسن ما روى من أجوبة الفقهاء في معاني السؤال وكرهيته ومذهب أهل الورع فيه ما حكاه الأثرم عن أحمد بن حنبل وقد سئل عن المسألة متى تحل قال : إذا لم يكن عنده ما يُغذِّيهِ وَيُعْشِيهِ على حديث سهل بن الحنظلية . قيل لأبي عبد الله : فإن أضطرر إلى المسألة ؟ قال : هي مباحة له إذا أضطر . قيل له : فإن تعف ؟ قال : ذلك خير له . ثم قال : ما أظن أحدا يموت من الجوع ! الله يأتيه برزقه . ثم ذكر حديث أبي سعيد الخدري "مَنْ أَسْتَعْفَ أَعْفَهُ اللهُ" . وحديث أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : "تعف" . قال أبو بكر : وسمعت يسأل عن الرجل لا يجد شيئاً يسأل الناس أم يأكل الميتة ؟ فقال : أيا كل الميتة وهو يجد من يسأله ، هذا شنيع . قال : وسمعت يسأله هل يسأل الرجل لغيره ؟ قال لا ، ولكن يُعْرِضُ ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه قوم حفاة عراة مُجْتَنِّئِي النَّسَارِ<sup>(٢)</sup> فقال : "تصدقوا" ولم يقل أعطوهم . قال أبو عمر : قد قال النبي صلى الله عليه وسلم "أشفعوا تُؤجروا" . وفيه إطلاق السؤال لغيره . والله أعلم . وقال : "ألا رجلٌ يتصدق على هذا ؟" قال أبو بكر : قيل له — يعني أحمد بن حنبل — فالرجل يذكر الرجل فيقول : إنه محتاج ؟ فقال : هذا تعريض وليس به بأس ، إنما المسألة أن يقول أعطه . ثم قال : لا يعجبني أن يسأل المرء لنفسه فكيف لغيره ؟ والتعريض هنا أحب إلى . قلت : قد روى أبو داود والنسائي وغيرهما أن الفرائسي<sup>(٣)</sup> قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أسأل يا رسول الله ؟ قال : "لا وإن كنت سائلاً لأبذ فاسأل الصالحين" . فأباح صلى الله عليه وسلم سؤال أهل الفضل والصلاح عند الحاجة إلى ذلك ، وإن أوقع حاجته

(١) راجع ج ٨ ص ١٦٧ (٢) أجاب فلان ثوباً إذا لبسه . والنسار (بكر النون جمع نمر) وهي كل شملة مخططة من مآزر الأعراب ، كأنها أخذت من لون الثمر لما فيها من السواد واليباض . أراد أنه جاء قوم لابسى أزر مخططة من صوف (عن نهاية ابن الأثير) .

(٣) هو من بني فراس بن مالك بن كنانة (عن الاستيعاب) .

باقه فهو أعلى . قال إبراهيم بن أدهم : سؤال الحاجات من الناس هي الحجاب بينك وبين الله تعالى ، فأنتل حاجتك بمن يملك الضر والنفع ، وليكن مفزعك إلى الله تعالى يكفيك الله ما سواه وتعيش مسرورا .

السابعة — فإن جاء شيء من غير سؤال فله أن يقبله ولا يردّه ، إذ هو رزق رزقه الله . روى مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إلى عمر بن الخطاب بعطاء فردّه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” لم ردّده ؟ ” فقال : يا رسول الله ، أليس أخبرتنا أن أحدا خيره ألا يأخذ شيئا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إنما ذاك عن المسألة فأما ما كان من غير مسألة فإنما هو رزق رزقك الله ” . فقال عمر بن الخطاب : والذي نفسي بيده لا أسأل أحدا شيئا ولا يأتيني بشيء من غير مسألة إلا أخذته . وهذا نص . وخرج مسلم في صحيحه والنسائي في سننه وغيرهما عن ابن عمر قال سمعت عمر يقول : كان النبي صلى الله عليه وسلم يُعطيني العطاء فأقول : أعطه أفقر إليه مني ، حتى أعطاني مرة مالا فقلت : أعطه أفقر إليه مني ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” خذْه وما جاءك من هذا المال وأنت غير مُشْرِيف ولا سائل نخذه ومالا فلا تُتْبِعْه نفسك ” . زاد النسائي — بعد قوله ” خذْه — فتموّلْه أو تصدّق به ” . وروى مسلم من حديث عبد الله ابن السَّعْدِيِّ المالكِي عن عمر فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إذا أعطيت شيئا من غير أن تسأل فكلّ وتصدّق ” . وهذا يصحح لك حديث مالك المُرسَل . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يسأل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم : ” ما أتاك من غير مسألة ولا إشراف ” أي الإشراف أراد ؟ فقال : أن تستشرفه وتقول : لعلّه يُبعث إليّ بقلبك . قيل له : وإن لم يتعزّض ، قال نعم إنما هو بالقلب . قيل له : هذا شديد ! قال : وإن كان شديدا فهو هكذا . قيل له : فإن كان الرجل لم يعودني أن يرسل إليّ شيئا إلا أنه قد عرض بقلبي فقلت : عسى أن يبعث إليّ . قال : هذا إشراف ، فأما إذا جاءك من غير أن تحتسبه ولا خطر على قلبك فهذا الآن ليس فيه إشراف . قال أبو عمر : الإشراف في اللغة رفع الرأس إلى المطموّع

عنده والمطموع فيه، وأن يَهْشَ الإنسان ويتعزض . وما قاله أحمد في تأويل الإشراف تضيق وتشديد وهو عندى بعيد ؛ لأن الله عز وجل تجاوز لهذه الأئمة عما حدثت به أنفسهم ما لم ينطق به لسان أو تعمله جارحة . وأما ما اعتقده القلب من المعاصي ما خلا الكفر فليس بشئ، حتى يعمل به ، وخطرات النفس متجاوز عنها بإجماع .

الثامنة - الإلحاح في المسألة والإلحاف فيها مع الفنى عنها حرام لا يحل . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من سأل الناس أموالهم تكثرًا فلانما يسأل بحرًا فليستقل أو ليستكثر" رواه أبو هريرة خرجه مسلم . وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقى الله وليس في وجهه مزعة لحم <sup>(١)</sup> " رواه مسلم أيضا .

التاسعة - السائل إذا كان محتاجا فلا بأس أن يكرر المسألة ثلاثا إعذارا وإنذارا والأفضل تركه . فإن كان المستول يعلم بذلك وهو قادر على ما سأله وجب عليه الإعطاء ، وإن كان جاهلا به فيعطيه مخافة أن يكون صادقا في سؤاله فلا يفلح في رده .

العاشر - فإن كان محتاجا إلى ما يُقيم به سنة كالرجل ينوب بلبسه في العيد والجمعة فذكر ابن العربي : «سمعت يمام الخليفة ببغداد رجلا يقول : هذا أخوك يحضر الجمعة معكم وليس عنده ثياب يُقيم بها سنة الجمعة . فلما كان في الجمعة الأخرى رأيت عليه ثيابا أخر ، فقيل لى : كساه إياها أبو الطاهر البرسنى أخذ الثناء <sup>(٢)</sup> » .

قوله تعالى : الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧﴾  
فيه مسألة واحدة :

روى عن ابن عباس وأبي ذر وأبي أمامة وأبي الدرداء وعبد الله بن بشر الغافقي والأوزاعي أنها نزلت في طلف الخليل المربوطة في سبيل الله . وذكر ابن سعد في الطبقات قال : أخبرني عن محمد بن شعيب بن شابور قال أنبأنا سعيد بن مسنان عن يزيد بن عبد الله بن عريب عن (١) المزة (بضم الميم وإسكان الزاى) القطعة . قال القاضي عياض : قيل معناه يأتي يوم القيامة ذليلا ساقطا لا وجه له عند الله . وقيل : هو على ظاهره ، فيحشر ووجهه عظم لا لحم عليه ، عقوبة له وعلاية له بذنبه حين طلب وسأل بوجهه . (٢) في أحكام ابن العربي : رأيت عليه ثيابا جدا فقيل لى كساه إياها فلان لأخذ الثناء بها .

أبيه عن جده عريب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ» قَالَ: «هم أصحاب الخليل». وبهذا الإسناد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المنفق على الخليل كباسط يده بالصدقة لا يقبضها وأبوالها وأروأئها [عند الله] يوم القيامة كذكي المسك».<sup>(١)</sup> وروى عن ابن عباس أنه قال: نزلت في علي بن أبي طالب رضى الله عنه، كانت معه أربعة دراهم فصنق بدرهم ليلا وبدرهم نهارا وبدرهم سراً وبدرهم جهراً؛ ذكره عبد الرزاق قال: أخبرنا عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس. ابن جريج: نزلت في رجل فعل ذلك، ولم يسم علياً ولا غيره. وقال قتادة. هذه الآية نزلت في المنفقين من غير تبذير ولا تقتير. ومعنى «بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» في الليل والنهار، ودخلت القاء في قوله تعالى: «فَلَهُمْ» لأن في الكلام معنى الجزاء. وقد تقدم. ولا يجوز زيد فنطلق.

قوله تعالى: «الَّذِينَ يَأْكُونُ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ» (٢٧٥) يَحَقُّ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ (٢٧٦) إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٢٧٧) يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا آتَقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (٢٧٩)

الآيات الثلاث<sup>(١)</sup> تضمنت أحكام الربا وجواز عقود المبيعات ، والوعيد لمن استحل الربا وأصرّ على فعله . وفي ذلك ثمان وثلاثون مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ﴾ ياكلون يأخذون ، فعبّر عن الأخذ بالأكل ، لأن الأخذ إنما يراد للأكل . والربا في اللغة الزيادة مطلقا ، يقال : ربا الشيء يربو إذا زاد ، ومنه الحديث : ” فلا والله ما أخذنا من لقمة إلا ربا من تحتها ” يعنى الطعام الذى دعا فيه النبي صلى الله عليه وسلم بالبركة ؛ خرج الحديث مسلم رحمه الله . وقياس كتابته بالياء للكسرة فى أوله ، وقد كتبوه فى القرآن بالواو . ثم إن الشرع قد تصرف فى هذا الإطلاق فقصره على بعض موارد ، فزعه أطلقه على كسب الحرام ؛ كما قال الله تعالى فى اليهود : « وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ »<sup>(٢)</sup> . ولم يرد به الربا الشرعى الذى حكم بتحريمه علينا وإنما أراد المال الحرام ؛ كما قال تعالى : « سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْالُونَ لِلسُّحْتِ »<sup>(٣)</sup> يعنى به المال الحرام من الرشا ، وما استحلوه من أموال الأُميين حيث قالوا : « لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَيْلٌ »<sup>(٤)</sup> . وعلى هذا فدخل فيه النهى عن كل مال حرام بائى وجه اكتسب . والربا الذى عليه عُرف الشرع شيان : تحريم النساء ، والتفاضل فى العقود وفى المطعومات على ما نيينه . وغالبه ما كانت العرب تفعله ، من قولها للفرير : أنقصى أم تُربى ؟ فكان الفرير يزيد فى عدد المال ويصبر الطالب عليه . وهذا كله محرم باتفاق الأمة .

الثانية — أكثر البيوع المنوعة إنما تجدد منعها لمعنى زيادة إما فى عين مال ، وإما فى منفعة لأحدهما من تأخير ونحوه . ومن البيوع ما ليس فيه معنى الزيادة ؛ كبيع الثرة قبل بدو صلاحها ، وكالبيع ساعة النداء يوم الجمعة ؛ فإن قيل لفاعلها ؛ آكل الربا فتجوز وتشبهه .

الثالثة — روى الأئمة واللفظ لمسلم عن أبى سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء ” .

(١) كذا فى كل الأصول ، وقوله : ثمان وثلاثون مسألة ، تضمن الآيات الخمس . (٢) يريد الإمالة .

(٣) راجع ج ٦ ص ١٨٢ و ٢٣٦ (٤) راجع ج ٤ ص ١١٥ (٥) فى حروجه : العقود .



وفي حديث عُبادة بن الصّامت : ” فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شتم إذا كان يدا بيد “ . وروى أبو داود عن عُبادة بن الصّامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” الذهب بالذهب يترها وعينها والفضة بالفضة ترها وعينها والبرُّ بالبرِّ مَدَى مَدَى <sup>(١)</sup> بِمَدَى والشعير بالشعير مَدَى مَدَى والتمر بالتمر مَدَى مَدَى والمِلْحُ بالمِلْح مَدَى مَدَى فمن زاد أو ازداد فقد أَرَبَى ولا بأس ببيع الذهب بالفضة والفضة أكثرهما يداً بيد وأما نسيئة فلا ولا بأس ببيع البرِّ بالشعير والشعير أكثرهما يداً بيد وأما نسيئة فلا “ . وأجمع العلماء على القول بمقتضى هذه السُّنة وعليها جماعة فقهاء المسلمين إلا في البرِّ والشعير فإن مالكا جعلهما صنفًا واحدًا ، فلا يجوز منهما اثنان بواحد ، وهو قول الليث والأوزاعي ومعظم علماء المدينة والشام ، وأضاف مالك إليهما السُّلْت <sup>(٢)</sup> . وقال الليث : السلت والدخن والذرة صنف واحد ، وقاله ابن وهب .

قلت : وإذا ثبتت السُّنة فلا قول معها . وقال عليه السلام : ” فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شتم إذا كان يدا بيد “ . وقوله : ” البرُّ بالبرِّ والشعير بالشعير “ دليل على أنهما نوعان مختلفان كمخالفة البرِّ للتمر ، ولأن صفاتهما مختلفة وأسمائهما مختلفة ، ولا اعتبار بالمنبت والمحصد إذا لم يعتبره الشرع ، بل فصل وبين ؛ وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثوري وأصحاب الحديث .

الرابعة — كان معاوية بن أبي سفيان يذهب إلى أن النهي والتحريم إنما ورد من النبي صلى الله عليه وسلم في الدينار المضروب والدرهم المضروب لا في التبر من الذهب والفضة بالمضروب ، ولا في المصوغ بالمضروب . وقد قيل إن ذلك إنما كان منه في المصوغ خاصة ، حتى وقع له مع عُبادة ما خرجه مسلم وغيره ، قال : غَزَوْنَا وعلى الناس معاوية فغنمنا غنائم كثيرة ، فكان مما غنمنا آنية من فضة فأمر معاوية رجلاً ببيعها في أعطيات الناس

(١) أى مِكْال بمِكْال . والمدى (بضم الميم وسكون الهمزة وبالياء) قال ابن الأعرابي : هو مِكْال ضم لأهل الشام وأهل مصر ، والجمع أمداء . وقال ابن جرير : المدى مِكْال لأهل الشام يقال له الجرب يسع خمسة وأربعين رطلاً . وهو غير الله (بالميم المضمومة والياء المشددة) . قال الجوهري : الله مِكْال وهو رطل وثلاث عند أهل الحجاز والشافعي ، ورطلان عند أهل العراق وأبي حنيفة . (٢) السلت : ضرب من الشعير ليس له قشر .

فتنازع الناس في ذلك فبلغ عبادة بن الصامت ذلك فقام فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح إلا سواء بسواء عينا بعين من زاد أو ازداد فقد أربى ؛ فردّ الناس ما أخذوا ، فبلغ ذلك معاوية فقام خطيبا فقال : ألا ما بال رجال يتحدّثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث قد كانوا تشهدوا ونصحه فلم نسمعها منه ! فقام عبادة بن الصامت فأعاد القصة ثم قال : لتحذثن بما سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كره معاوية — أوقال وإن رَغِمَ — ما أبالي ألا أحبه في جُنْدِهِ في ليلةٍ سوداء . قال حماد<sup>(١)</sup> هذا أو نحوه . قال ابن عبد البر : وقد رُوي أن هذه القصة إنما كانت لأبي الدرداء مع معاوية . ويحتمل أن يكون وقع ذلك لهما معه ، ولكن الحديث في العرف محفوظ لعبادة ، وهو الأصل الذي عول عليه العلماء في باب « الربا » . ولم يختلفوا أن فعل معاوية في ذلك غير جائز ، وغير نكير أن يكون معاوية خفي عليه ما قد عليه أبو الدرداء وعبادة فإنهما جليان من فقهاء الصحابة وبراءهم ، وقد خفي على أبي بكر وعمر ما وجد عند غيرهم ممن هو دونهم ، فعماوية أخرى . ويحتمل أن يكون مذهبه كذهب ابن عباس ، فقد كان وهو بحراً في العلم لا يرى الدرهم بالدرهمين بأسا حتى صرفه عن ذلك أبو سعيد . وقصة معاوية هذه مع عبادة كانت في ولاية عمر . قال قيس بن ثوبان : إن عبادة أنكر شيئا على معاوية فقال : لا أسألك بأرض أنت بها ودخل المدينة . فقال له عمر : ما أقدمك ؟ فأخبره . فقال : أرجع إلى مكانك ، فقبّح الله أرضا لست فيها ولا أمثالك ! وكتب إلى معاوية « لا إمارة لك عليه » .

الخامسة — روى الأئمة واللفظ للذارقطني عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم : « الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما من كانت له حاجة بوريق فليصرفها بذهب وإن كانت له حاجة بذهب فليصرفها بوريق هاء وهاء » . قال العلماء فقوله

(١) هو حماد بن زيد أحد رجال هذا الحديث .

(٢) قال ابن الأثير : « هو أن يقول كل واحد من اليمين « ها » فيعطيه ما في يده ، يعني مقايضة في المجلس .

وقيل معناه هالك وهات ، أي خذ وأعط . قال الخطابي : أصحاب الحديث يروونه « هاوها » ساكنة الألف ، =

عليه السلام : "الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما" إشارة إلى جنس الأصل المضروب؛ بدليل قوله : "الفضة بالفضة والذهب بالذهب" الحديث . والفضة البيضاء والسوداء والذهب الأحمر والأصفر كل ذلك لا يجوز بيع بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل سواء بسواء على كل حال ؛ على هذا جماعة أهل العلم على ما بينا . واختلفت الرواية عن مالك في الفلوس فالحقها بالدرهم من حيث كانت ثمناً للأشياء ، ومنع من إلحاقها مرة من حيث إنها ليست ثمناً في كل بلد وإنما يختص بها بلد دون بلد .

المادسة — لا اعتبار بما قد روى عن كثير من أصحاب مالك وبعضهم يرويه عن مالك في التاجر يحفره الخروج وبه حاجة إلى دراهم مضروبة أو دنانير مضروبة ، فيأتي دار الضرب بفضته أو ذهبه فيقول للضراب ؛ خذ فضتي هذه أو ذهبي وخذ قدر عمل يدك وادفع إلى دنانير مضروبة في ذهبي أو دراهم مضروبة في فضتي هذه لأنني محفور للخروج وأخاف أن يفوتني من أخرج معه ، أن ذلك جائز للضرورة ، وأنه قد عمل به بعض الناس . وحكاه ابن العربي في قبسه عن مالك في غير التاجر ، وأن مالكا خفف في ذلك ؛ فيكون في الصورة قد باع فضته التي زنتها مائة ونحمة دراهم أجره بمائة وهذا محض الربا . والذي أوجب جواز ذلك أنه لو قال له : اضرب لي هذه وقاطعه على ذلك بأجرة ، فلما ضربها قبضها منه وأعطاه أجرها ؛ فالذي فعل مالك أولاً هو الذي يكون آخراً ، ومالك إنما نظر إلى المال فترك عليه حكم الحال ، وأباه سائر الفقهاء . قال ابن العربي : والحجة فيه لمالك بينة . قال أبو عمر رحمه الله : وهذا هو الربا الذي حرّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : "من زاد أو ازداد فقد أربى" . وقد ردّ ابن وهب هذه المسألة على مالك وأنكرها . وزعم الأبهري أن ذلك من باب الرفق لطلب التجارة ولئلا يفوت السوق ، وليس الربا إلا على من أراد أن يُربى ممن يقصد إلى ذلك ويتنفيه . ونسب الأبهري أصله في قطع الذرائع ، وقوله

== والصواب مدها وقصها ، لأن أصلها هالك ، أي خذ لحذفت الكاف وعوضت منها المدة والمهزة ، يقال الواحد ها . ولاتنين هاؤما ولجميع هاؤم . وغير الخطأ يبيح فيها السكون على حذف العوض وتنزله منزلة «ها» التي التنبيه . وفيها لغات أخرى .

فيمن باع ثوبا بنسيئة وهو لا نية له في شرائه ثم يخله في السوق يباع : إنه لا يجوز له إبقاءه منه بدون ما باعه به وإن لم يقصد إلى ذلك ولم ينتهه ؛ ومثله كثير ، ولو لم يكن الربا إلا على من قصده ما حرم إلا على الفقهاء . وقد قال عمر : لا يجبر في سوقنا إلا من قنّه وإلا أكل الربا . وهذا ينّ لمن رُزق الإنصاف وألهم رشده .

قلت : وقد بالغ مالك رحمه الله في منع الزيادة حتى جعل التوهم كالتحقق ، فنع ديناراً ودرهماً ديناراً ودرهم سداً للدرية وحسماً للتوهمات ؛ إذ لولا توهم الزيادة لما تبادلا . وقد علل منع ذلك بتعذر المائلة عند التوزيع ؛ فإنه يلزم منه ذهب وفضة بذهب . وأوضح من هذا منعه التفاضل المعنوي ، وذلك أنه منع ديناراً من الذهب العالى وديناراً من الذهب التلون في مقابلة العالى وألغى الدون ، وهذا من دقيق نظره رحمه الله ؛ فدل أن تلك الرواية عنه منكّرة ولا تصح . والله أعلم .

السابعة — قال الخطابي : التبرّ قطع الذهب والفضة قبل أن تُضرب وتُطبع دراهم أو دنانير ، واحداً نيرة . والعين : المضروب من الدراهم أو الدنانير . وقد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباع مثقال ذهب حنين بمثقال شيء من تبرّ غير مضروب . وكذلك حرم التفاوت بين المضروب من الفضة وغير المضروب منها ، وذلك معنى قوله : ” تبرّها وعينها سواء “ .

الثامنة — أجمع العلماء على أن التمر بالتمر ولا يجوز إلا مثلاً بمثل . واختلفوا في بيع التمرة الواحدة بالتمرّتين ، والحبة الواحدة من القمح بمحبتين ؛ فمنعه الشافعي وأحمد وإسحاق والثوري ، وهو قياس قول مالك وهو الصحيح ؛ لأن ما جرى الربا فيه بالتفاضل في كثيره دخل قليله في ذلك قياساً ونظراً . احتج من أجاز ذلك بأن مستهلك التمرة والتمرّتين لا تجب عليه القيمة ، قال : لأنه لا مكيل ولا موزون بخاز فيه التفاضل .

التاسعة — اعلم رحمك الله أن مسائل هذا الباب كثيرة وفروعه منتشرة ، والذي يربط لك ذلك أن تنظر إلى ما اعتبره كل واحد من العلماء في حلة الربا ؛ فقال أبو حنيفة :

علة ذلك كونه ميكلًا أو موزونا جنسًا، فكل ما يدخله الكيل أو الوزن عنده من جنس واحد، فإن بيع بعضه ببعض متفاضلاً أو نسيئًا لا يجوز؛ فنع بيع التراب بعضه ببعض متفاضلاً؛ لأنه يدخله الكيل، وأجاز الخبز قُرصًا بقرصين؛ لأنه لم يدخل عنده في الكيل الذي هو أصله، فخرج من الجنس الذي يدخله الربا إلى ما عداه. وقال الشافعي: العلة كونه مطعوماً جنسًا. هذا قوله في الحديد؛ فلا يجوز عنده بيع الدقيق بالخبز ولا بيع الخبز بالخبز متفاضلاً ولا نسيئًا، وسواء أكان الخبز خميرًا أو فطيرًا. ولا يجوز عنده بيضة ببيضتين، ولا رقانة برانتين، ولا بطيخة ببطيختين لا يداً يداً ولا نسيئة؛ لأن ذلك كله طعام ما كُول. وقال في القديم: كونه ميكلًا أو موزونا. واختلفت عبارات أصحابنا المالكية في ذلك؛ وأحسن ما في ذلك كونه مقتاتًا مدخرًا للعيش غالبًا جنسًا؛ كالحنطة والشعير والتمر والملح المنصوص عليها، وما في معناها كالأرز والذرة والدخن والسَّمِيم، والقَطَائِي كالفول والعدس واللُّوبِيَاء والحِصص، وكذلك اللحوم والألبان والحلُول والزيتون، والثمار كالعنب والزبيب والزيتون، واختلف في التين، ويلحق بها العسل والسكر. فهذا كله يدخله الربا من جهة النساء. وجاز فيه التفاضل لقوله عليه السلام: "إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد". ولا ربا في رطب الفواكه التي لا تبقى كالنخاع والبطيخ والرمان والكُثْرَى والقثاء والخيار والباذنجان وغير ذلك من الخضروات. قال مالك: لا يجوز بيع البيض بالبيض متفاضلاً؛ لأنه مما يدخر، ويجوز عنده مثلاً بمثل. وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: جائزُ بيضة ببيضتين وأكثر؛ لأنه مما لا يدخر، وهو قول الأوزاعي.

العاشرة — اختلف النحاة في لفظ «الربا» فقال البصريون: هو من ذوات الواو؛ لأنك تقول في تنبته: ربوان؛ قاله سيبويه. وقال الكوفيون: يكتب بالياء، وتنبته بالياء؛ لأجل الكسرة التي في أوله. قال الزجاج: ما رأيت خطأ أقيح من هذا ولا أشنع؛ لا يكفهم الخطأ في الخط حتى يُخطئوا في التثنية وهم يقرءون «وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ»<sup>(١)</sup> قال محمد بن يزيد: كُتِبَ «الربا» في المصحف بالواو فرقا بينه وبين الزنا، وكان الربا أولى منه بالواو؛ لأنه من ربا يربو.

الحادية عشرة - قوله تعالى : ( لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ )  
الجملة خبر الابتداء وهو « الَّذِينَ » . والمعنى من قبورهم ؛ قاله ابن عباس ومجاهد وابن جبير  
وقتادة والربيع والضحاك والسدي وابن زيد . وقال بعضهم : يجعل معه شيطان يخنقه .  
وقالوا كلهم : يبعث كالمجنون عقوبة له وتمقيتاً عند جميع أهل المحشر . ويقوى هذا التأويل  
المجمع عليه أن في قراءة ابن مسعود « لا يقومون يوم القيامة إلا كما يقوم » . قال ابن عطية :  
وأما الفاظ الآية فكانت تحتل تشبيه حال القائم بحرص وجشع إلى تجارة الدنيا بقيام المجنون ،  
لأن الطمع والرغبة تستغزه حتى تضطرب أعضاؤه ؛ وهذا كما تقول لمسرع في مشيه يخط في هيئة  
حركاته إما من فزع أو غيره : قد جُنَّ هذا ! وقد شبه الأعشى ناقته في نشاطها بالمجنون في قوله :  
وتُصْبِحُ عَنْ غِبِّ السَّرَى وَكَأَنَّمَا \* أَلَمَّ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْحَقِّ أَوْلَقُ<sup>(١)</sup>  
وقال آخر :

\* لَعَمْرُكَ بِي مِنْ حُبِّ أَسْمَاءَ أَوْلَقُ \*

لكن ما جاءت به قراءة ابن مسعود وتظاهرت به أقوال المفسرين يضعف هذا التأويل .  
و « يَخْبِطُهُ » يتغله من خبط يخبط ؛ كما تقول : تملكه وتعبده . فجعل الله هذه العلامة  
لأكلة الربا ؛ وذلك أنه أرباه في بطونهم فأنقلهم ، فهم إذا خرجوا من قبورهم يقومون  
ويسقطون . ويقال : إنهم يبعثون يوم القيامة قد انتفخت بطونهم كالحبالي ، وكلما قاموا  
سقطوا والناس يمشون عليهم . وقال بعض العلماء : إنما ذلك شعار لهم يعرفون به يوم القيامة  
ثم العذاب من وراء ذلك ؛ كما أن النَّالَ يحى بما غلَّ يوم القيامة بشهرة يشتهر بها ثم العذاب  
من وراء ذلك . وقال تعالى : « يَا كُفُّونَ » والمراد يكسبون الربا ويفعلونه . وإنما خص  
الأكل بالذِّكر لأنه أقوى مقاصد الإنسان في المال ؛ ولأنه دال على الجشع وهو أشد الحرص ؛  
يقال : رجل جشع بين الجشع وقوم جشعون ؛ قاله في المجل . فأقيم هذا البعض من توابيع  
الكسب مقام الكسب كله ؛ فاللباس والسكنى والادخار والإنفاق على العيال داخل في قوله :  
« الَّذِينَ يَا كُفُّونَ » .

(١) في ابن عطية : بحالة الربا . الأول : شبه المجنون .

الثانية عشرة — في هذه الآية دليل على فساد إنكار من أنكر الصّرع من جهة الجنّ، وزعم أنه من فعل الطباع، وأن الشيطان لا يسلك في الإنسان ولا يكون منه مسّ، وقد مضى الرّد عليهم فيما تقدّم من هذا الكتاب . وقد روى النسائي عن أبي اليسر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو فيقول : ” اللهم إني أعوذ بك من التردّي والهدم والفرق والحريق وأعوذ بك أن يتخبطني الشيطان عند الموت وأعوذ بك أن أموت في سبيلك مُدبراً وأعوذ بك أن أموت لدينا “ . وروى من حديث محمد بن المثنّى حدثنا أبو داود حدثنا همام عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول : ” اللهم إني أعوذ بك من الجنون والجذام والبرص وسَيِّئِ الأسقام “ . والمس : الجنون ؛ يقال : مسّ الرجلُ وألْس ؛ فهو ممسوس ومألوس إذا كان مجنوناً ؛ وذلك علامة الربا في الآخرة . وروى في حديث الإسراء : ” فأنطلق بي جبريل فررت برجال كثير كل رجل منهم بطنه مثل البيت الضخم متصدين <sup>(١)</sup> على سابلة آل فرعون وآل فرعون يُعرضون على النار بُكْرَةً وَعَشِيًّا فيَقِيلُونَ مثل الإبل المهيومة يتخبطون الحجارة والشجر لا يسمعون ولا يعقلون فإذا أحسّ بهم أصحاب تلك البطون قاموا فتميل بهم بطونهم فيصرعون ثم يقوم أحدهم فيميل به بطنه فيصرع فلا يستطيعون برّاحاً حتى ينشاهم آل فرعون فيطشونهم مقبلين ومدبرين فذلك عذابهم في البرزخ بين الدنيا والآخرة وآل فرعون يقولون اللهم لا تُقيم الساعة أبداً ؛ فإن الله تعالى يقول : « وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ » — قلت — يا جبريل من هؤلاء ؟ قال : ” هؤلاء الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس “ . والمس الجنون <sup>(٢)</sup> وكذلك الأولَى والألس والزرد <sup>(٣)</sup> .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾ معناه عند جميع المتأولين في الكفار، ولم قيل : « فَلَهُ مَا سَلَفَ » ولا يقال ذلك لمؤمن عاص بل ينقض بيعه <sup>(١)</sup> المهيوم : المصاب بداء الهبام ، وهو داء يصيب الإبل من ماء تشربه مستنقعا فتهب في الأرض لا ترى . وقيل : هو داء يصيبها فتمش فلا ترى : وقيل : داء من شدة العطش . (٢) راجع ج ١٥ ص ٣١٨ . (٣) كذا في الأصول وابن عطية ولم يسدها وجه اللهم إلا ما ورد : إن الشيطان يريد ابن آدم بكل ريدة أي بكل مطلب ومراد ، والريدة اسم من الإرادة . النهاية .

ويرد فعله وإن كان جاهلاً؛ فلذلك قال صلى الله عليه وسلم: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌ". لكن قد يأخذ العصاة في الربا بطرف من وعيد هذه الآية .

الرابعة عشرة - قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾ أى إنما الزيادة عند حلول الأجل آخرًا كمثل أصل الثمن في أول العقد، وذلك أن العرب كانت لا تعرف ربا إلا ذلك؛ فكانت إذا حل دينها قالت للفرس: إما أن تقضى وإما أن تُرْبى، أى تزيد في الدين . فحرم الله سبحانه ذلك ورد عليهم قولهم بقوله الحق: « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » وأوضح أن الأجل إذا حل ولم يكن عنده ما يؤدى أنظر إلى الميسرة . وهذا الربا هو الذى نسخهُ النبي صلى الله عليه وسلم بقوله يوم عرفة لما قال: "ألا إن كل ربا موضوع وإن أول ربا أضعه ربانا ربا عباس بن عبدالمطلب فإنه موضوع كله". فبدأ صلى الله عليه وسلم بعمه وأخص الناس به . وهذا من سنن العدل للإمام أن يفيض العدل على نفسه وخاصة فيستفيض حينئذ في الناس .

الخامسة عشرة - قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ هذا من عموم القرآن ، والألف واللام للجنس لا للمهد إذ لم يتقدم بيع مذکور يرجع إليه؛ كما قال تعالى: « وَالْعَصِيرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ » ثم استثنى « إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ » . وإذا ثبت أن البيع عام فهو مخصص بما ذكرناه من الربا وغير ذلك مما نهى عنه ومنع العقد عليه؛ كالخمر والميتة وحبل الحبلة<sup>(١)</sup> وغير ذلك مما هو ثابت في السنة وإجماع الأمة النهى عنه . ونظيره « أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ » وسائر الظواهر التي تقتضى العمومات ويدخلها التخصيص، وهذا مذهب أكثر الفقهاء . وقال بعضهم: هو من مجمل القرآن الذى فسر بالمحل من البيع وبالمحزم فلا يمكن أن يستعمل في إحلال البيع وتحريمه إلا أن يقترب به بيان من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وإن دل على إباحة البيوع في الجملة دون التفصيل . وهذا فرق ما بين العموم والمُجْمَل .

(١) راجع ج ٢٠ ص ١٧٨ (٢) الحبل (بالتحريك) مصدر سمي به المحمول كما سمي بالحمل، وإنما دخلت عليه التاء للاشعار بمعنى الأنوثة فيه؛ فالحبل الأول يراد به ما في بطون النوق من الحمل، والثاني حبل ما في بطون النوق . وإنما نهى عنه لعينين: أحدهما أنه غرر، وبيع شئ لم يتحقق بعد، وهو أن يبيع ماسوف يجمعه الجنين الذى في بطن الناقة على تقدير أن تكون أنثى؛ فهو بيع نتاج الناسخ . وقيل أراد بحبل الحبلة أن يذمه إلى أجل ينتج فيه الحمل الذى في بطن الناقة؛ فهو أجل مجهول ولا يصح (عن نهاية ابن الأثير) . (٣) راجع ج ٨ ص ٧١



فالعموم يدل على إباحة البيوع في الجملة والتفصيل ما لم يخص بدليل . والمحمل لا يدل على إباحتها في التفصيل حتى يقتزن به بيان . والأول أصح . والله أعلم .

السادسة عشرة — البيع في اللغة مصدر باع كذا بكذا، أي دفع عوضا وأخذ مَوْضًا . وهو يقتضي بائعا وهو المالك أو من يُتْرَل منزله ، ومُبتاعا وهو الذي يبذل الثمن ، ومبيعا وهو المضمون وهو الذي يُسَدَّل في مقابلته الثمن . وعلى هذا فأركان البيع أربعة : البائع والمبتاع والثمن والمُثَمَّن . ثم المعاوضة عند العرب تختلف بحسب اختلاف ما يضاف إليه ؛ فإن كان أحد المعوضين في مقابلة الرِّقبة سُمِّيَ بيعا ، وإن كان في مقابلة منفعة رقبة فإن كانت منفعة بُضْع سُمِّيَ نكاحا ، وإن كانت منفعة غيرها سُمِّيَ إجارة ، وإن كان عَيْنًا بعين فهو بيع النقد وهو الصرف ، وإن كان بدين مُؤَجَّل فهو السَّلَم ، وسيأتي بيانه في آية الدين . وقد مضى حكم الصرف ، ويأتي حكم الإجارة في « القصص » وحكم المهر في النكاح في « النساء » كلٌّ في موضعه إن شاء الله تعالى .

السابعة عشرة — البيع قبول وإيجاب يقع باللفظ المستقبل والماضي ؛ فالماضي فيه حقيقة والمستقبل كناية ، ويقع بالصريح والكناية المفهوم منها نقل الملك . فسواء قال : بعتك هذه السلعة بعشرة فقال : اشتريتها ، أو قال المشتري : اشتريتها وقال البائع : بعْتُكها ، أو قال البائع : أنا أبيعك بعشرة فقال المشتري : أنا أشتري أو قد اشتريت ، وكذلك لو قال : خذها بعشرة أو أعطيتكها أو دونكها أو بورك لك فيها بعشرة أو سلمتها إليك — وهما يريان البيع — فذلك كله بيع لازم . ولو قال البائع : بعتك بعشرة ثم رجع قبل أن يقبل المشتري فقد قال : ليس له أن يرجع حتى يسمع قبول المشتري أو رده ؛ لأنه قد بذل ذلك من نفسه وأوجبه عليها ، وقد قال ذلك له ؛ لأن العقد لم يتم عليه . ولو قال البائع : كنت لاعبا ، فقد اختلفت الرواية عنه ؛ فقال مرة : يلزمه البيع ولا يلتفت إلى قوله . وقال مرة : ينظر إلى قيمة السلعة .

(١) راجع ص ٣٧٦ من هذا الجزء . (٢) راجع ج ١٣ ص ٧٢ فابعده . (٣) راجع ج ٥ ص ٢٣ و ص ٩٩ (٤) قوله فقد قال ؛ يعني مالكا كما يأتي قوله : فقد اختلفت الرواية عنه الخ .

فإن كان الثمن يشبه قيمتها فالبيع لازم ، وإن كان متفاوتا كعبد بدرهم ودار بدينار ، علم أنه لم يُرد به البيع ، وإنما كان هازلا فلم يلزمه .

الثامنة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ الألف واللام هنا للعهد ، وهو ما كانت العرب تفعله كما بيناه ، ثم تناول ما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهى عنه من البيع الذى يدخله الربا وما فى معناه من البيوع المنهى عنها .

التاسعة عشرة — عقد الربا مفسوخ لا يجوز بحال ؛ لما رواه الأئمة واللفظ لمسلم عن أبى سعيد الخدرى قال : جاء بلال بن رباح<sup>(١)</sup> فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أين هذا ؟ " فقال بلال : من تمر كان عندنا ردى ، فبعت منه صاعين بصاع لمطعم النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك : " أوه عين الربا لا تفعل ولكن إذا أردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر ثم اشتريه " وفى رواية " هذا الربا فردوه ثم بيعوا تمرنا واشتروا لنا من هذا " . قال علماءنا : فقوله : " أوه عين الربا " أى هو الربا المحرم نفسه لا ما يشبهه . وقوله : " فردوه " يدل على وجوب فسخ صفقة الربا وأنها لا تصح بوجه ؛ وهو قول الجمهور ؛ خلافا لأبى حنيفة حيث يقول : إن بيع الربا جائز بأصله من حيث هو بيع ، ممنوع بوصفه من حيث هو ربا ، فيسقط الربا ويصح البيع . ولو كان على ما ذكرنا فسخ النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصفقة ، ولأمره برد الزيادة على الصاع ولصح الصفقة فى مقابلة الصاع .

الموفية عشرين — كل ما كان من حرام بين فُسخ فعل المتاع رد السلعة بينهما . فإن تلفت بيده رد القيمة فيما له القيمة ، وذلك كالعقار والعروض والحيوان ، والمثل فيما له مثل من موزون أو مكيل من طعام أو عرض . قال مالك : يُرد الحرام البين فات أو لم يفت ، وما كان مما كره الناس رد إلا أن يفوت فيترك .

(١) البرقي (فتح الموحدة وسكون الراء فى آخره باء مشددة) : ضرب من التمر أحمر بصفرة كثير اللحم . (وهو ما كما التواة) غذب الخلاوة .

(٢) تراجع هاشمة ٣ ص ٢٢٦ من هذا الجزء .

الحادية والعشرون - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ قال جعفر بن محمد الصادق رحمه الله : حرم الله الربا ليتقارض الناس . وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قَرْضُ مَرَّتَيْنِ يَدْعُلُ صَدَقَةً مَرَّةً » أخرجه البزار ، وقد تقدم هذا المعنى مستوفى . وقال بعض الناس : حرمه الله لأنه متلفه للأموال مهلكة للناس . وسقطت علامة التأنيث في قوله تعالى : « فَمَنْ جَاءَهُ » لأن تأنيث « الموعظة » غير حقيقى وهو بمعنى وعظ . وقرأ الحسن « فمن جاءته » بإثبات العلامة .

هذه الآية تلها عائشة لما أخبرت بفعل زيد بن أرقم . روى الدارقطني عن العالية بنت أنفع قالت : خرجت أنا وأم محبة إلى مكة فدخلنا على عائشة رضى الله عنها فسلمنا عليها ، فقالت لنا : ممن أنتن ؟ قلنا من أهل الكوفة ، قالت : فكأنها أعرضت عنا ، فقالت لها أم محبة : يا أُمّ المؤمنين ! كانت لى جارية وإنى بعثتها من زيد بن أرقم الأنصارى بمائة درهم إلى عطائه وإنه أراد بيعها فابتعتها منه بمائة درهم نقدا . قالت : فأقبلت علينا فقالت : بشما شريت وما اشتريت ! فأبلغنى زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب . فقالت لها : أرايت إن لم آخذ منه إلا رأس مالى ؟ قالت : « فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبَعَهَا فَلَهُ مَا سَلَفَ » . العالية هى زوج أبى إسحاق الهمدانى الكوفى السبعى . أم يونس بن أبى إسحاق . وهذا الحديث أخرجه مالك من رواية ابن وهب عنه فى بيوع الآجال ، فإن كان منها ما يؤدى إلى الوقوع فى المحذور منع منه وإن كان ظاهره بيعا جائزا . وخالف مالك فى هذا الأصل جمهور الفقهاء وقالوا : الأحكام مبنية على الظاهر لا على الظنون . ودليلنا القول بسد الذرائع ؛ فإن سلم وإلا استدللنا على صحته . وقد تقدم . وهذا الحديث نص ؛ ولا نقول عائشة « أبلغنى زيدا أنه قد أبطل جهاده إلا أن يتوب » إلا بتوقيف ؛ إذ مثله لا يقال بالراى فإن إبطال الأعمال لا يتوصل إلى معرفتها إلا بالوحي كما تقدم . وفى صحيح مسلم عن الثمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الحلال بين والحرام بين وبينهما أمورٌ مشتهيات لا يعلمهن كثيرٌ من الناس فمن أتى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام كالراعى يرى

حول المي يوشك أن يوقع فيه ألا وإن لكل ملك حيّ ألا وإن حيّ الله عارمه<sup>(١)</sup>. وجه دلالة أنه منع من الإقدام على التشبهات بخافة الوقوع في المحرمات وذلك سد للذريعة . وقال صلى الله عليه وسلم : " إن من الكبار شتم الرجل والديه " قالوا : وكيف يشتم الرجل والديه ؟ قال : " يسب أبا الرجل فيسب آياه ويسب أمه فيسب أمه " . فجعل التعريض لسب الآباء كسب الآباء . ولعن صلى الله عليه وسلم اليهود إذا أكلوا ممن ما نأوا عن أكله . وقال أبو بكر في كتابه : لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة . ونهى ابن عباس عن دراهم بدرام بينهما جريرة<sup>(٢)</sup> . وأتفق العلماء على منع الجمع بين بيع وسلف ، وعلى تحريم قتل المحرم وإن كان لا يسكر ، وعلى تحريم الخلوة بالأجنبية وإن كان عتيبا ، وعلى تحريم النظر إلى وجه المرأة الشابة إلى غير ذلك مما يكثر ويُسلم على القاطع والنياب أن الشرع حكم فيها بالمنع ؛ لأنها ذرائع المحرمات . والربا أحق ما حثت مراعاته وسُدت طرائقه ، ومن أباح هذه الأسباب طُيح حفر البئر ونصب الجبال لهلاك المسلمين والمسلمات ، وذلك لا يقوله أحد . وأيضاً قد اتفقا على منع من باع بالعين إذا عُرِف بذلك وكانت عادته ، وهي في معنى هذا الباب . والله الموفق للصواب .

الثانية والعشرون - روى أبو داود عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إنا نبايعم بالعين وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا يفرعه عنكم حتى ترجعوا إلى دينكم " . في إسناده أبو عبد الرحمن الخراساني . ليس بمشهور . وفسر أبو عبيد المروري<sup>(٣)</sup> العين فقال : هي أن يبيع من رجل سلعة بمن معلوم إلى أجل مسمى ، ثم يشتريها منه بأقل من الثمن الذي باعها به . قال : فإن اشترى بمحضرة طالب العين سلعة من آخر بمن معلوم وقبضها ثم باعها من طالب العين بمن أكثر مما اشتراها إلى أجل مسمى ، ثم باعها المشتري من البائع الأول بالتقيد بأقل من الثمن

(١) الحديث آتيته كافي صحيح مسلم طبع الآتية ص ٥٠٠ . وفي رواية : يوشك أن يواقه .

(٢) كما في رواه في حوب وجه : جريرة ، والله يدين أن المعنى : دراهم بدرام معاً شيء . قد يكون فيه خاضل ، ولعل الأصل : بينهما جدية . أي بينهما خاضل لما بين الجديتين ولقد بينا من الفرق .

(٣) في أصل المصنف : في إسناده أبو عبد الرحمن الخراساني اسمه إسحاق بن أسيد نزيل مصر لا يجمع به ، وفيه أيضاً على الخراساني ، وفيه : قال لم لم يذكره الشيخ رضي الله عنه ليس بمشهور .

فهذه أيضا عينة، وهي أهون من الأولى، وهو جائز عند بعضهم. وسميت عينة لحضور النقد لصاحب العينة، وذلك أن العين هو المال الحاضر والمشتري إنما يشتريها لبيعها بعين حاضر يصل إليه من فوره.

الثالثة والعشرون — قال علماؤنا: فمن باع سلعة بئن إلى أجل ثم ابتاعها بئن من جنس البئن الذي باعها به، فلا يخلو أن يشتريها منه بنقد، أو إلى أجل دون الأجل الذي باعها إليه، أو إلى أبعد منه، بمثل البئن أو بأقل منه أو بأكثر؛ فهذه ثلاث مسائل: وأما الأولى والثانية فإن كان بمثل البئن أو أكثر جاز، ولا يجوز بأقل على مقتضى حديث عائشة؛ لأنه أعطى ستمائة يأخذ ثمانمائة والسلعة لغو، وهذا هو الربا بعينه. وأما الثالثة إلى أبعد من الأجل، فإن كان اشتراها وحدها أو زيادة فيجوز بمثل البئن أو أقل منه، ولا يجوز بأكثر؛ فإن اشترى بعضها فلا يجوز على كل حال لا بمثل البئن ولا بأقل ولا بأكثر. ومسائل هذا الباب حصرها علماؤنا في سبع وعشرين مسألة، ومدارها على ما ذكرناه، فاعلم.

الرابعة والعشرون — قوله تعالى: ﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ أي من أمر الربا لا تباعة عليه منه في الدنيا ولا في الآخرة؛ قاله السدي وغيره. وهذا حكم من الله تعالى لمن أسلم من كفار قريش وتخيف ومن كان يتجر هناك. وسلف: معناه تقدم في الزمن وانقضى.

الخامسة والعشرون — قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ فيه أربع تأويلات: أحدها أن الضمير عائدا إلى الربا، بمعنى وأمر الربا إلى الله في إمرار تحريمه أو غير ذلك. والآخر أن يكون الضمير عائدا على «ما سلف» أي أمره إلى الله تعالى في العفو عنه وإسقاط التبعة فيه. والثالث أن يكون الضمير عائدا على ذي الربا، بمعنى أمره إلى الله في أن يثبتته على الانتهاء أو يعيده إلى المعصية في الربا. واختار هذا القول النحاس، قال: وهذا قول حسنين، أي وأمره إلى الله في المستقبل إن شاء ثبتته على التحريم وإن شاء أباحه. والرابع أن يعود الضمير على المنتهى؛ ولكن بمعنى التأنيس له وبسط أمله في الخير؛ كما تقول: وأمره إلى طاعة وخير، وكما تقول: وأمره في نحو وإقبال إلى الله تعالى وإلى طاعته.

(١) في «وبوح» لحصول. (٢) كذا في ابن عطية و«وبوح» وفي حوا: أمره إلى الله في أن يثبته... أو يذهب على المعصية في الربا.

السادسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ ﴾ يعنى إلى فعل الربا حتى يموت ؛ قاله سفیان . وقال غيره : مَنْ عاد فقال إنما البيع مثل الربا فقد كفر . قال ابن عطية : إن قدرنا الآية في كافر فالحلود خلود تأييد حقيقى ، وإن لحظناها في مسلم عاص فهذا خلود مستعار على معنى المبالغة ، كما تقول العرب : مُلْكٌ خالد ، عبارة عن دوام ما لا يئق على التأييد الحقيقى :  
السابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا ﴾ يعنى في الدنيا أى يذهب بركته وإن كان كثيرا . روى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” إن الرِّبَا وإن كثر فمآقبته إلى قُلْ “ . وقيل : « يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا » يعنى في الآخرة . وعن ابن عباس في قوله تعالى : « يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا » قال : لا يقبل منه صدقة ولا حجاً ولا جهاداً ولا صلة . والمحق : النقص والذهاب ؛ ومنه مُحَقَّق القمر وهو انتقاصه . ﴿ وَيُرِي الصَّدَقَاتِ ﴾ أى يُبَيِّنُهَا في الدنيا بالبركة ويكثر ثوابها بالتضعيف في الآخرة . وفي صحيح مسلم : ” إن صدقة أحدكم لتقع في يد الله فيريها له كما يرى أحدكم قُلُوبَهُ أو فصيله حتى يحىء يوم القيامة وإن اللقمة لعل قدر أحد “ . وقرأ ابن الزبير « يَمْحَقُ » بضم الياء وكسر الجاء مشددة « يُرِيَّ » بفتح الراء وتشديد الياء ، ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك .

الثامنة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ ووصف كفَّارٍ بأثيم مبالغة ، من حيث اختلف اللفظان . وقيل : لإزالة الاشتراك في كفَّار ؛ إذ قد يقع على الزارع الذى يستر الحب في الأرض : قاله ابن قُورَك .

وقد تقدم القول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ﴾ . وخص الصلاة والزكاة بالذكر وقد تضمنها عمل الصالحات تشريفاً لهما وتنبيها على قدرهما إذ هما رأس الأعمال ؛ الصلاة في أعمال البدن ، والزكاة في أعمال المال .  
التاسعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ظاهره أنه أبطل من الربا ما لم يكن مقبوضاً وإن كان معقوداً قبل

نزول آية التحريم ، ولا يتعقب بالفسخ ما كان مقبوضا . وقد قيل : إن الآية نزلت بسبب ثقيف ، وكانوا عاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم على أن ما لهم من الربا على الناس فهو لهم ، وما للناس عليهم فهو موضوع عنهم ، فلما أن جاءت آجال رباهم بعثوا إلى مكة للاقتضاء ، وكانت الديون لبني عبدة وهم بنو عمرو بن عبد من ثقيف ، وكانت على بني المغيرة المخزوميين . فقال بنو المغيرة : لانعطى شيئا فإن الربا قد رُفِع . ورفضوا أمرهم إلى عَتَّاب بن أُسَيْد ، فكتب به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونزلت الآية فكتب بها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عَتَّاب ، فعملت بها ثقيف فكفَّت . هذا سبب الآية على اختصار مجموع ما روى ابن إسحاق وابن جريج والسُّدِّي وغيرهم . والمعنى اجعلوا بينكم وبين عذاب الله وقايةً بترككم ما بقي لكم من الربا وصفحكم عنه .

المُؤَيَّة ثلاثين — قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ شرط محض في ثقيف على بابه ؛ لأنه كان في أول دخوله في الإسلام . وإذا قدرنا الآية فيمن قد تقرب إيمانه فهو شرط مجازي على جهة المبالغة ؛ كما تقول لمن تريد إقامة نفسه : إن كنت رجلا فافعل كذا . وحكى النقاش عن مقاتل بن سليمان أنه قال : إن « إِنْ » في هذه الآية بمعنى « إذ » . قال ابن عطية : وهذا مردود لا يعرف في اللغة . وقال ابن قُورْك : يحتمل أن يريد « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » بمن قبل محمد عليه السلام من الأنبياء « قَدُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » بحمد صلى الله عليه وسلم ! إذ لا ينفع الأول إلا بهذا . وهذا مردود بما روى في سبب الآية .

الحادية والثلاثون — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ هذا وعيد إن لم يَدْرُوا الربا ، والحرب داعية القتل . وروى ابن عباس أنه يقال يوم القيامة لا كل الربا : خُذْ سلاحك للحرب . وقال ابن عباس أيضا : مَنْ كان مقيما على الربا لا يترع عنه لحق على إمام المسلمين أن يستنبيه ، فإن نزع وإلا ضرب عنقه . وقال قتادة : أوعد الله أهل الربا بالقتل فجعلهم بهرجا أيما تَقَفُوا . وقيل : المعنى إن لم تنتهوا فأنتم حرب لله ولرسوله ، أي

أعداء . وقال ابن خُوَيزِمَدَاد : ولو أن أهل بلد اصطَلَحُوا على الربا استَحْلَالًا كانوا مَرْتَدِّين ، والحكم فيهم كالحكم في أهل الرِّدَّة ، وإن لم يكن ذلك منهم استَحْلَالًا جاز للإمام عارِثُهم ؛ ألا ترى أن الله تعالى قد أذن في ذلك فقال : « فَأَذِنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » . وقرأ أبو بكر عن عاصم « فَأَذِنُوا ، على معنى فاعلموا غيركم أنكم على حربهم .

الثانية والثلاثون — ذكر ابن بكير قال : جاء رجل إلى مالك بن أنس فقال : يا أبا عبد الله ، إني رأيت رجلاً سكراناً يتعاقر يريد أن يأخذ القمر ؛ فقلت : امرأتى طالق إن كان يدخل جوف ابن آدم أشرُّ من الخمر . فقال : ارجع حتى أنظر في مسائلك . فأتاه من الغد فقال له : ارجع حتى أنظر في مسائلك فأتاه من الغد فقال له : امرأتك طالق ؛ إني تصفحت كتاب الله وسنة نبيه فلم أر شيئاً أشرُّ من الربا ؛ لأن الله أذن فيه بالحرب .<sup>(١)</sup>

الثالثة والثلاثون — دلت هذه الآية على أن أكل الربا والعمل به من الكبائر ، ولا خلاف في ذلك على ما نيتنه . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " يأتي على الناس زمان لا يبقى أحد إلا أكل الربا ومن لم يأكل الربا أصابه غُبارُه " وروى الدَّارَقُطَنِي عن عبد الله ابن حنظلة غسيل الملائكة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لَدَرَهُمْ رَبًّا أَشَدُّ عند الله تعالى من ست وثلاثين زَنِيَّةً في الخطيئة " وروى عنه عليه السلام أنه قال : " الربا تسعة وتسعون باباً أدناها كإتيان الرجل بأمِّه " يعني الزنا بأمه . وقال ابن مسعود أكل الربا وموكله وكتبه وشاهده ملعون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم . وروى البخاري عن أبي جَحِيْفَةَ قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الدَّمِ وثمن الكلب وكسب البني ولعن أكل الربا وموكله والواشمة والمستوشمة والمصور . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في جوده وب : أشد . (٢) في الاستيعاب أن حنظلة الفسيل قتل يوم أحد شهيداً قتله أبو سفيان . كان قد ألم بأهله في حين خروجه إلى أحد ثم هجم عليه من الخرج في الفير ما أنشأ الفسل وأجعله عنه ، فلما قتل شهيداً أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الملائكة قتلته . (٣) أى أجرة الجاهمة ، وأطلق عليه الثمن تجوزاً . (٤) أخذنا الحديث كما في صحيح البخاري راجع المسقلا في ج ١٠ ص ٣٣٠



قال : " اجتنبوا السبع الموبقات ... - وفيها - وأكل الربا " . وفي مصنف أبي داود عن ابن مسعود قال : لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله وكتبه وشاهده .

الرابعة والثلاثون - قوله تعالى : « وَإِنْ تَبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ » الآية . روى أبو داود عن سليمان بن عمرو عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حجة الوداع : " ألا إن كل ربا من ربا الجاهلية موضوع لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون " وذكر الحديث . فردمهم تعالى مع التوبة إلى رؤوس أموالهم وقال لهم : « لَا تَظْلِمُونَ » في أخذ الربا « وَلَا تُظْلَمُونَ » في أن يمتسك بشيء من رؤوس أموالكم فتذهب أموالكم . ويحتمل أن يكون « لَا تُظْلَمُونَ » في مطل ؛ لأن مطل النفي ظلم ؛ فالمعنى أنه يكون القضاء مع وضع الربا، وهكذا سنة الصلح، وهذا أشبه شيء بالصلح . ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أشار إلى كعب بن مالك في دين ابن أبي حذرد بوضع الشطر فقال كعب : نعم ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للآخر : " قُمْ فَأَقِضْه " . فلتقى العلماء أمره بالقضاء سنة في المصالحات . وسيأتي في « النساء » بيان الصلح وما يجوز منه وما لا يجوز، إن شاء الله تعالى .

الخامسة والثلاثون - قوله تعالى : « وَإِنْ تَبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ » تأكيد لإبطال ما لم يقبض منه وأخذ رأس المال الذي لا ربا فيه . فاستدل بعض العلماء بذلك على أن كل ما طرأ على البيع قبل القبض مما يوجب تحريم العقد ؛ كإذا اشترى مسلم صيدا ثم أحرم المشتري أو البائع قبل القبض بطل البيع ؛ لأنه طرأ عليه قبل القبض ما أوجب تحريم العقد ؛ كما أبطل الله تعالى ما لم يقبض ؛ لأنه طرأ عليه ما أوجب تحريمه قبل القبض ، ولو كان مقبوضا لم يؤثر . هذا مذهب أبي حنيفة ، وهو قول لأصحاب الشافعي . ويستدل به على أن هلاك المبيع قبل القبض في يد البائع وسقوط القبض فيه يوجب بطلان العقد خلافا لبعض السلف ؛ ويروى هذا الخلاف عن أحمد . وهذا إنما يمتشي على قول من يقول : إن العقد في الربا كان في الأصل منعقدا ، وإنما بطل بالإسلام الطارئ قبل

القبض . وأما من منع انعقاد الربا في الأصل لم يكن هذا الكلام صحيحا ؛ وذلك أن الربا كان محرما في الأديان ، والذي فعلوه في الجاهلية كان عادة المشركين ، وأن ما قبضوه منه كان بمثابة أموال وصلت إليهم بالغصب <sup>(١)</sup> والسلب فلا يتعرض له . فعلى هذا لا يصح الاستشهاد على ما ذكره من المسائل . واشتمال شرائع الأنبياء قبلنا على تحريم الربا مشهور مذكور في كتاب الله تعالى ؛ كما حكى عن اليهود في قوله تعالى : « وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ » . وذكر في قصة شعيب أن قومه أنكروا عليه وقالوا : « أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَأَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ » <sup>(٢)</sup> فعلى هذا لا يستقيم الاستدلال به . نعم ، يفهم من هذا أن العقود الواقعة في دار الحرب إذا ظهر عليها الإمام لا يعترض عليها بالفسخ إن كانت معقودة على فساد .

السادسة والثلاثون — ذهب بعض الغلاة من أرباب الورع إلى أن المال الحلال إذا خالطه حرام حتى لم يتميز ثم أخرج منه مقدار الحرام المختلط به لم يحل ولم يطب ؛ لأنه يمكن أن يكون الذي أخرج هو الحلال والذي بقي هو الحرام . قال ابن العربي : وهذا غلو في الدين ؛ فإن كل ما لم يتميز فالمقصود منه ماليته لا عينه ، ولو تلف لقام المثل مقامه والاختلاط إتلاف لتمييزه ؛ كما أن الإهلاك إتلاف لعينه ، والمثل قائم مقام الذاهب ، وهذا بين حسا بين معنى . والله أعلم .

قلت : قال علماءنا إن سبيل التوبة مما بيده من الأموال الحرام إن كانت من ربا فليردها على من أربى عليه ، وبطلبه إن لم يكن حاضرا ، فإن أيس من وجوده فليصدق بذلك عنه . وإن أخذه بظلم فليفعل كذلك في أمر من ظلمه . فإن التبس عليه الأمر ولم يدرك الحرام من الحلال مما بيده ، فإنه يحزى قدر ما بيده مما يجب عليه رده ، حتى لا يشك أن ما سبق قد خلص له فيرده من ذلك الذي أزال عن يده إلى من عرف بمن ظلمه أو أربى عليه . فإن أيس من وجوده تصدق به عنه . فإن أحاطت المظالم بذمته وعلم أنه وجب عليه من ذلك ما لا يطيق إداؤه أبدا لكثرة فتوبته أن يُزيل ما بيده أجمع إما إلى المساكين وإما إلى ما فيه

(١) في ١ : بالية فلا يتعرض له ، فلا معنى له ، وإنما لا يتعرض له لأن الإسلام يجب ما قبله . وفي ج : بالهب .

(٢) راجع ج ٦ ص ١٢ (٣) راجع ج ٩ ص ٨٦ و ٨٧

صلاح المسلمين، حتى لا يبقى في يده إلا أقل ما يميزه في الصلاة من اللباس وهو ما يستر العورة وهو من سُرته إلى ركبته، وقوت يومه ؛ لأنه الذي يجب له أن يأخذه من مال غيره إذا اضطر إليه ؛ وإن كره ذلك من يأخذه منه . وفارق ها هنا المفلس في قول أكثر العلماء، لأن المفلس لم يصر إليه أموال الناس باعتداء بل هم الذين صيروها إليه ، فُتْرِكَ له ما يُواريه وما هو هيئة لباسه . وأبو عبيد وغيره يرى ألا يترك للمفلس من اللباس إلا أقل ما يميزه في الصلاة وهو ما يواريه من سُرته إلى ركبته ، ثم كلما وقع بيد هذا شيء أخرجه عن يده ولم يمسك منه إلا ما ذكرنا، حتى يعلم هو ومن يعلم حاله أنه أدى ما عليه .

السابعة والثلاثون — هذا الوعيد الذي وعد الله به في الربا من المحاربة، قد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله في المحاربة . وروى أبو داود قال : أخبرنا يحيى بن معين قال أخبرنا ابن رجاء قال ابن خيثم حدثني عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ” مَنْ لَمْ يَدْرِ الْمَخَابِرَةَ فَلْيُؤْذَنْ بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ “ . وهذا دليل على منع المحاربة وهي أخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع ، ويسمى المزارعة . وأجمع أصحاب مالك كلهم والشافعي وأبو حنيفة وأتباعهم وداود ، على أنه لا يجوز دفع الأرض على الثلث والربع، ولا على جزء مما تُخْرَج ؛ لأنه مجهول ؛ إلا أن الشافعي وأصحابه وأبا حنيفة قالوا يجوز كراء الأرض بالطعام إذا كان معلوما ؛ لقوله عليه السلام : ” فَاَتَا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ “ أخرجه مسلم . وإليه ذهب محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، ومنعه مالك وأصحابه ؛ لما رواه مسلم أيضا عن رافع بن خديج قال : كُنَّا نَحْقِلُ بِالْأَرْضِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتُكْرِمُنَا بِالثَّلْثِ وَالرَّيْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمًّى ، بَغَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مِنْ عَمُومَتِي فَقَالَ : نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَمْرٍ كَانَ لَنَا نَافِعًا ، وَطَوَاعِيَّةً اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَفْعَلْنَا ، نَهَانَا أَنْ نَحْقَلَ بِالْأَرْضِ فَتُكْرِمُنَا عَلَى الثَّلْثِ وَالرَّيْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمًّى ، وَأَمَرَ رَبُّ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَهَا أَوْ يُزَارِعَهَا <sup>(١)</sup> . وَكَرِهَ كِرَاءَهَا وَمَا سِوَى ذَلِكَ . قَالُوا :

(١) كذا في ج ، هـ . وهو الصواب كما في سنن أبوداود ، وفي أ ، ب ، ج ، د : أبو رجاء .

(٢) كذا في أ ؛ وهو ما نهى عنه ، والذي في ب ، ج ، د ، هـ : يزرعها أو يزرعها . أى أمكن غيره من

زرعها وهذا في معنى الحديث ” مَنْ كَانَتْ لَهُ ظِلْزِعُهَا أَوْ لَيْمُنُهَا أَخَاهُ “ .

فلا يجوز كراء الأرض بشيء من الطعام ما كولا كان أو مشروبا على حال؛ لأن ذلك في معنى بيع الطعام بالطعام نسيئا . وكذلك لا يجوز عندهم كراء الأرض بشيء مما يخرج منها وإن لم يكن طعاما ما كولا ولا مشروبا، سوى الخشب والقصب والحطب؛ لأنه عندهم في معنى المزابنة<sup>(١)</sup> . هذا هو المحفوظ عن مالك وأصحابه . وقد ذكر ابن شُحْنُون عن المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي المدني أنه قال : لا بأس باكرء الأرض بطعام لا يخرج منها . وروى يحيى بن عمر عن المغيرة أن ذلك لا يجوز؛ كقول سائر أصحاب مالك . وذكر ابن حبيب أن ابن كنانة كان يقول : لا تكرر الأرض بشيء إذا أعيد فيها نبت ، ولا بأس أن تكرر بما سوى ذلك من جميع الأشياء مما يؤكل ومما لا يؤكل كل خرج منها أو لم يخرج منها؛ وبه قال يحيى بن يحيى ، وقال : إنه من قول مالك . قال : وكان ابن نافع يقول : لا بأس أن تُكرر الأرض بكل شيء من طعام وغيره خرج منها أو لم يخرج ، ماعدا الحنطة وأخواتها فإنها المحاطة المنهى عنها . وقال مالك في الموطأ : فأما الذي يعطى أرضه البيضاء بالثلث والربع مما يخرج منها فذلك مما يدخله الغرر؛ لأن الزرع يقل مرة ويكثر أخرى ، وربما هلك رأسا فيكون صاحب الأرض قد ترك كراء معلوما ، وإنا مثل ذلك مثل رجل استأجر أجيرا لسفر بشيء معلوم ، ثم قال الذي استأجر للأجير : هل لك أن أعطيك عشر ما أربح في سفري هذا إجارة لك . فهذا لا يحل ولا ينبغي . قال مالك : ولا ينبغي لرجل أن يؤاجر نفسه ولا أرضه ولا سفينته ولا دابته إلا بشيء معلوم لا يزول . وبه يقول الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما . وقال أحمد بن حنبل والليث والثوري والأوزاعي والحسن بن حية وأبو يوسف ومحمد : لا بأس أن يعطى الرجل أرضه على جزء

(١) المزابنة : كل شيء من الخراف الذي لا يعلم كبله ولا وزنه ولا عدده يبيع بشيء مسمى من الكيل أو الوزن أو العدد . وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المصير الذي لا يعلم كبله من الحنطة أو التمر أو ما أشبه ذلك من الأطعمة . أو يكون للرجل السلعة من الخبط أو النوى أو القصب أو العصفور أو الكرمف أو الكنان أو ما أشبه ذلك من السلع لا يعلم كل شيء من ذلك ولا وزنه ولا عدده ؛ فيقول الرجل لرب تلك السلعة : كيل سلعتك هذه أو مر من يكيلها أو وزن من ذلك بوزن أو أعدد منها ما كان يعد فاقص عن كيل كذا وكذا صاعا ، لتسمية يسما . أو وزن كذا وكذا وطلا أو عدد كذا وكذا فاقص من ذلك فضل غرمه حتى أوفيك تلك التسمية ، وما زاد على تلك التسمية فهو لي أضمن ما نقص من ذلك ، على أن يكون لي ما زاد . وليس ذلك بيما ولكه المخاطرة ، والفر والقرار يدخل هذا . وقيل : المزابنة اسم لبيع التمر بالتمر كيلا ، ورطب كل جنس يبايه ، ومجهول منه معلوم (عن الموطأ) .

(٢) المحاطة : بيع الزرع قبل بدو صلاحه . وقيل : بيع الزرع في سنبله بالحنطة . وقيل : المزابنة على نصب معلوم بالثلث أو الربع أو أقل من ذلك أو أكثر . وقيل : اكترء الأرض بالحنطة . (٣) في ج : سفر .

بما تخرجه نحو الثلث والرابع؛ وهو قول ابن عمر وطاوس . واحتجوا بقصة خير وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهلها على شطري ما تخرجه أرضهم وثمارهم . قال أحمد : حديث رافع بن خديج في النهي عن كراه المزارع مضطرب الألفاظ ولا يصح، والقول بقصة خير أولى وهو حديث صحيح . وقد أجاز طائفة من التابعين ومن بعدهم أن يعطى الرجل سفينته ودابته، كما يعطى أرضه بجزء مما يرزقه الله في العلاج بها . وجعلوا أصلهم في ذلك القراض المجمع عليه على ما يأتي بيانه في « المزمّل » إن شاء الله تعالى عند قوله تعالى : « وَأَخْرَجَ يَصْرُبُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَّقُونَ مِنَ فَضْلِ اللَّهِ »<sup>(٢)</sup> وقال الشافعي في قول ابن عمر : كنا نخأبر ولا نرى بذلك بأسا حتى أخبرنا رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها، أى كنا نكرى الأرض ببعض ما يخرج منها . قال : وفي ذلك نسخ لسنة خير .

قلت : ومما يصحح قول الشافعي في النسخ ما رواه الأئمة واللفظ للدارقطني عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزبنة والمخابرة وعن الثنيا<sup>(٣)</sup> إلا أن تعلم . صحيح . وروى أبو داود عن زيد بن ثابت قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة . قلت : وما المخابرة ؟ قال : أن تأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع .

الثامنة والثلاثون — في القراءات . قرأ الجمهور « ما بقي » بتحريك الياء ، ومسكنها الحسن ؛ ومثله قول جرير :

هو الخليفة فآرضوا ما رضى لكم • ماضى العزيمة ما في حكمة جف

وقال عمر بن أبي ربيعة :

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم • يا أشبه الناس كل الناس بالقمير  
أنى لأجدل أن أمسى مقابله • حبا لرؤية من أشبهت في الصور

(١) القراض (بكر التاف) عند المالكية هو ما يسمى بالمضاربة عند الحنفية ؛ وهو إعطاء المقارض (بكر الرا . وهو رب المال) المقارض (بفتح الرا . وهو العامل) مالا ليتجر به على أن يكون له جزء معلوم من الربح .  
(٢) راجع ج ١٩ ص ٥٤ (٣) الثنيا : هي أن يستثنى في عقد البيع شيء مجهول ففسده . وقيل : هو أن يباع شيء جزاء ، فلا يجوز أن يستثنى منه شيء . قل أو أكثر . وتكون « الثنيا » في المزاولة أن يستثنى بعد النصف أو الثلث بكل معلوم . (عن النهاية) .

أصله «مارضى» و «أن أمسى» فأسكنها وهو في الشعر كثير . ووجهه أنه شبه الياء بالألف فكما لا تصل الحركة إلى الألف فكذلك لا تصل هنا إلى الياء . ومن هذه اللغة أحب أن أدعوك ، وأنتهى أن أقضيك<sup>(١)</sup> ، بإسكان الواو والياء . وقرأ الحسن « ما بَقَ » بالألف ، وهى لغة طي ، يقولون للجارية : جارة ، وللناصية : ناصاة ؛ وقال الشاعر :

لمعرك لا أخشى التصعلك ما بَقَ • على الأرض قيسى يسوق الأباعرا

وقرأ أبو التّمّال من بين جميع القراء « من الرّبو » بكسر الراء المشددة وضم الياء وسكون الواو . وقال أبو الفتح عثمان بن جنى : شدّ هذا الحرف من أمرين ، أحدهما الخروج من الكسر إلى الضم ، والآخر وقوع الواو بعد الضم في آخر الاسم . وقال المهديّ . وجهها أنه نفخ الألف فأتقى بها نحو الواو التى الألف منها ؛ ولا ينبغي أن يحمل على غير هذا الوجه ؛ إذ ليس فى الكلام اسم آخره واو ساكنة قبلها ضمة . وأمّا الكسائى وحزرة « الربا » لمكان الكسرة فى الراء . الباقون بالتفخيم لفتح الياء . وقرأ أبو بكر عن عاصم وحزرة « قاذنوا » على معنى قاذنوا غيركم ، فحذف المفعول . وقرأ الباقون « قاذنوا » أى كونوا على إذن ؛ من قولك : إنى على علم ؛ حكاه أبو عبيد عن الأصمى . وحكى أهل اللغة أنه يقال : أذنت به إذنًا ، أى علمت به . وقال ابن عباس وغيره من المفسرين : معنى « قاذنوا » فاستيقنوا الحرب من الله تعالى ، وهو بمعنى الإذن . ورجح أبو على وغيره قراءة المذ قال : لأنهم إذا أمروا بإعلام غيرهم ممن لم ينته عن ذلك علموا هم لا محالة . قال : ففى إعلامهم علمهم وليس فى علمهم إعلامهم . ورجح الطبرى قراءة القصر ؛ لأنها تختص بهم . وإنما أمروا على قراءة المد بإعلام غيرهم ، وقرأ جميع القراء « لا تظلمون » بفتح التاء « ولا تظلمون » بضمها . وروى المفضل عن عاصم « لا تظلمون » « ولا تظلمون » بضم التاء فى الأولى وفتحها فى الثانية على العكس . وقال أبو على : تدرج قراءة الجماعة بأنها تناسب قوله : « وإن تبتم » فى إسناد الفعلين إلى الفاعل ؛ فيجىء « تظلمون » بفتح التاء أشكل بما قبله .

(١) فى ج : أوصيك . (٢) فى جوب : جاره ، ناصاه . (٣) فى ب : أبو عل .

قوله تعالى : وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾

فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) لما حكم جل وعز لأرباب الربا برؤوس أموالهم عند الواجدين للمال، حكم في ذى العسرة بالنظرة إلى حال الميسرة ؛ وذلك أن قيفا لما طلبوا أموالهم التي لهم على بنى الميعة شكوا العسرة - يعنى بنى الميعة - وقالوا : ليس لنا شيء ، وطلبوا الأجل إلى وقت ثمارهم ؛ فزلت هذه الآية « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ » .

الثانية - قوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ » مع قوله « وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ » يدل على ثبوت المطالبة لصاحب الدين على المدين وجواز أخذ ماله بغير رضاه . ويدل على أن الغريم متى امتنع من أداء الدين مع الإمكان كان ظالماً ؛ فإن الله تعالى يقول : « فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ » فجعل له المطالبة برأس ماله . فإذا كان له حق المطالبة فعل من عليه الدين لا محالة وجوب قضائه .

الثالثة - قال المهدوي وقال بعض العلماء : هذه الآية ناسخة لما كان في الجاهلية من بيع من أعسر . وحكى مكى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به في صدر الإسلام . قال ابن عطية : فإن ثبت فعل النبي صلى الله عليه وسلم فهو نسخ وإلا فليس بنسخ . قال الطحاوى : كان الحريباع في الدين أول الإسلام إذا لم يكن له مال يقضيه عن نفسه حتى نسخ الله ذلك فقال جل وعز : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ » . واحتجوا بحديث رواه الدارقطني من حديث مسلم بن خالد الزنجي - أخبرنا زيد بن أسلم عن ابن السلمي<sup>(١)</sup> عن سرق قال : كان لرجل على مال - أو قال دين - فذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصب لى مالا فباعني منه ، أو باعني له . أخرجه البزار بهذا الإسناد أطول منه . ومسلم ابن خالد الزنجي وعبد الرحمن بن اليلمانى لا يحتج بهما . وقال جماعة من أهل العلم :

(١) في الأصول إلا نسخة : ب : « عن ابن السلمي » وهو عمريف . راجع تهذيب التهذيب .

قوله تعالى : «فَنَظَرْتُ إِلَى مَيْسَرَةٍ» عامة في جميع الناس، فكل من أعسر أنظر ؛ وهذا قول أبي هريرة والحسن وعامة الفقهاء . قال النحاس : وأحسن ما قيل في هذه الآية قول عطاء والضحاك والربيع بن خيثم . قال : هي لكل مُعْسِرٍ يُنْظَرُ في الرِّبَا والدين كله . فهذا قول يجمع الأقوال ؛ لأنه يجوز أن تكون ناسخة عامة نزلت في الربا ثم صار حكم غيره كحكمه ، ولأن القراءة بالرفع بمعنى وإن وقع ذو عسرة من الناس أجمعين . ولو كان في الربا خاصة لكان النصب الوجه ، بمعنى وإن كان الذي عليه الربا ذا عسرة . وقال ابن عباس وشريح : ذلك في الربا خاصة ؛ فأما الديون وسائر المعاملات فليس فيها نَظَرَةٌ بل يؤدي إلى أهلها أو يحبس فيه حتى يُوفَّيه ؛ وهو قول إبراهيم . واحتجوا بقول الله تعالى : «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا» الآية . قال ابن عطية : فكان هذا القول يترتب إذا لم يكن فقر مُدْقِع ، وأما مع العدم والفقر الصريح فالحكم هو النِظَرَةُ ضرورة .

الرابعة - من كثرت ديونه وطلب غرماؤه ما لم يخلطه عن كل ماله ويترك له ما كان من ضرورته . روى ابن نافع عن مالك أنه لا يترك له إلا ما يواريه . والمشهور أنه يترك له كسوته المعتادة ما لم يكن فيها فضل ، ولا يُتْرَع منه رداؤه إن كان ذلك مُزْزِيا به . وفي ترك كسوة زوجته وفي بيع كتبه إن كان عالما خلاف . ولا يترك له مسكن ولا خادم ولا نوب جمعة ما لم تقل قيمتها ؛ وعند هذا يحرم حبسه . والأصل في هذا قوله تعالى : «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ» . روى الأئمة واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري . قال : أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار أبتاعها فكثرت دينه ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «تصدقوا عليه» فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه : «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك» . وفي مصنف أبي داود : فلم يزد رسول الله صلى الله عليه وسلم غرماءه على أن خلع لهم ماله . وهذا نص ؛ فلم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحبس الرجل ، وهو معاذ بن جبل كما قال شريح ، ولا بملازمته ، خلافا لأبي حنيفة فإنه قال : يلزم لإمكان أن يظهر له مال ، ولا يكلف أن يكتسب لما ذكرنا . وبالله توفيقنا .



الخامسة - ويحبس المفلس في قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم حتى يتبين عُدْمُهُ . ولا يحبس عند مالك إن لم يتهم أنه غيب ماله ولم يتبين لَدُّهُ . وكذلك لا يحبس إن صحَّ عُصْرُهُ على ما ذكرنا .

السادسة - فإن جُمِعَ مال المفلس ثم تَلَفَ قبل وصوله إلى أربابه وقبل البيع، فعلى المفلس ضمانه ، ودينُ الغرماء ثابت في ذمته . فإن باع الحاكم ماله وقبض ثمنه ثم تَلَفَ الثمن قبل قبض الغرماء له ، كان عليهم ضمانه وقد برئ المفلس منه . وقال مجاهد بن عبد الحكم : ضمانه من المفلس أبدا حتى يصل إلى الغرماء .

السابعة - العُسْرَةُ ضيق الحال من جهة عدم المال؛ ومنه جيش العسرة . والنظرة التأخير . والمَيْسَرَةُ مصدر بمعنى اليسر . وارتفع « ذو » بكان التامة التي بمعنى وجد وحدث ؛ هذا قول سيويه وأبي علي وغيرهما . وأنشد سيويه :

فَدَى لِنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقِي \* إِذَا كَانَ يَوْمُ ذُكُوكِ أَشْهَبُ<sup>(١)</sup>

ويجوز النصب . وفي مصحف أبي بن كعب « وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ » على معنى وإن كان المطلوب ذا عسرة . وقرأ الأعمش « وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَنَظْرَةٌ » . قال أبو عمرو الداني عن أحمد بن موسى : وكذلك في مصحف أبي بن كعب . قال النحاس ومكي والنقاش : وعلى هذا يختص لفظ الآية بأهل الرِّبَا ، وعلى من قرأ « ذو » فهي عامة في جميع من عليه دين ، وقد تقدم . وحكى المهدوي أن في مصحف عثمان « فَإِنْ كَانَ - بالفاء - ذو عسرة » . وروى المتعبر عن حجاج الوزاق قال : في مصحف عثمان « وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ » ذكره النحاس . وقراءة الجماعة « نَظْرَةٌ » بكسر الظاء . وقرأ مجاهد وأبو رجاء والحسن « فَنَظْرَةٌ » بسكون الظاء ، وهي لغة تميمية وهم الذين يقولون : [ في ] كَرَمٌ زيد بمعنى كَرَمٌ زيد ، ويقولون كَبِدٌ في كَيْدٍ . وقرأ نافع

(١) البيت لقاس الماعزى ، واسمه سهر بن النعمان . أراد : وقع يوم أو حضر يوم ونحو ذلك ما يقتصر فيه على القاتل . وأراد باليوم يوما من أيام الحرب ، وصفه بالثقة لجله كليل بدونه الكواكب ، ونسب إلى التهمة إما لكثرة السلاح الصقل فيه ، وإما لكثرة النجوم . وذهل بن شيان من بني بكر بن وائل « وكان مقاس نازلا فيهم ، وأصله من قريش من عاتمة وهم من بني بكر » ( من شرح الشواهد للشنترى ) . (٢) عن ب .

وحده « مَيْسِرَةٌ » بضم السين، والجمهور بفتحها . وحكى النحاس عن مجاهد وعطاء « فَنَظَرُهُ »  
 - على الأمر - إلى مَيْسِرٍ هِيَ « بضم السين وكسر الراء وإثبات الياء في الإدراج . وقرئ  
 « فَنَظَرُهُ » قال أبو حاتم لا يجوز فَنَظَرُهُ، إنما ذلك في « النمل » <sup>(١)</sup> لأنها امرأة تكلمت بهذا  
 لنفسها، من نظرت تنظر فهي نَظَرَةٌ؛ وما في « البقرة » من التأخير، من قولك : أنظرتك  
 بالدين، أى أخرتك به . ومنه قوله : « فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يَمُوتُونَ » . وأجاز ذلك أبو إسحاق  
 الزجاج وقال : هي من أسماء المصادر ؛ كقوله تعالى : « لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَذِبٌ » <sup>(٢)</sup> . وكقوله  
 تعالى : « تَنْظُرُ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ » <sup>(٣)</sup> وك « حَاشِيَةِ الْأَعْيُنِ » <sup>(٤)</sup> وغيره .

الثامنة - قوله تعالى : ( وَأَنْ تَصَدَّقُوا ) ابتداء، وخبره ( خَيْرٌ ) . ندب الله تعالى بهذه  
 الألفاظ إلى الصدقة على المعسر وجعل ذلك خيرا من إنظاره ؛ قاله السدى وابن زيد  
 والضحاك . وقال الطبري : وقال آخرون : معنى الآية وأن تصدقوا على الفنى والفقر خير لكم .  
 والصحيح الأول ، وليس في الآية مدخل للفنى .

التاسعة - روى أبو جعفر الطحاوى عن بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم : « من أنظر معسرا كان له بكل يوم صدقة » ثم قلت : بكل يوم مثله صدقة ؛  
 قال فقال : « بكل يوم صدقة ما لم يحل الدين فإذا أنظره بعد الحِلِّ فله بكل يوم مثله صدقة » .  
 وروى مسلم عن أبي مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حوسب رجل ممن  
 كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان يخالط الناس وكان موسرا فكان يأمر  
 غلامه أن يتجاوزوا عن المعسر قال قال الله عز وجل نحن أحق بذلك منه تجاوزوا عنه » .  
 وروى عن أبي قتادة أنه طلب غير ما له فتواري عنه ثم وجده فقال : إني معسر . فقال : آله؟  
 قال : آله . قال : فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من سره أن ينجي الله  
 من كرب يوم القيامة فليغس عن معسر أو يضع عنه » ، وفي حديث أبي اليسر الطويل - واسمه <sup>(٥)</sup>  
 من كرب يوم القيامة فليغس عن معسر أو يضع عنه » ، وفي حديث أبي اليسر الطويل - واسمه <sup>(٦)</sup>

(١) راجع ج ١٣ ص ١٩٦ (٢) ج ١٠ ص ٢٧ (٣) ج ١٧ ص ١٩٤ (٤) ج ١٩ ص ١٠٨

(٥) ج ١٥ ص ٣٠٣ (٦) قراءة نافع الإدغام . (٧) قوله : « قال الله قال الله »

قال النسوي : « الأول همزة ممدودة على الاستفهام ، والثاني بلا مد ، والماء فيها مكسورة . قال القاضي :

ورويانه بفتحها ما وأكثر أهل العربية لا يجيزون الكسر » . (٨) الطويل : صفة للحديث .

كعب بن عمرو — أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ” من أنظر معييراً أو وضع عنه أظله الله في ظله “ . ففى هذه الأحاديث من الترغيب ما هو منصوص فيها . وحديث أبى قتادة يدل على أن رب الدين إذا علم عسرة [ غريمه <sup>(١)</sup> ] أو ظنها حرمت عليه مطالبته ، وإن لم تثبت عُسْرته عند الحاكم . وإنظار المعسر تأخيرهُ إلى أن يُوسر . والوضع عنه إسقاط الدين عن ذمته . وقد جمع المعنيين أبو اليسر لغريمه حيث عا عنه الصحيفة وقال له : إن وجدت قضاءً فأقِضْ وإلا فانت في حل <sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : **وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ** ﴿٢٨١﴾

قيل : إن هذه الآية نزلت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بنسب ليال ثم لم ينزل بعدها شيئاً ، قاله ابن جرير . وقال ابن جبير ومقاتل : بسبع ليال . وروى بثلاث ليال . وروى أنها نزلت قبل موته بثلاث ساعات ، وأنه عليه السلام قال : ” أجعلوها بين آية الربا وآية الدين “ . وحكى مكى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” جاءنى جبريل فقال أجعلها على رأس مائتين ومائتين آية “ .

قلت : وحكى عن أبى بن كعب وأبن عباس وقتادة أن آخر ما نزل : **لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ** <sup>(٣)</sup> إلى آخر الآية . والقول الأول أعرف وأكثر وأصح وأشهر . ورواه أبو صالح عن ابن عباس قال : آخر ما نزل من القرآن **(وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ)** فقال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم : ” يا محمد ضعها على رأس ثمانين ومائتين من البقرة “ . ذكره أبو بكر الأنبارى فى « كتاب الرد » له ، وهو قول ابن عمر رضى الله عنه أنها آخر ما نزل ، وأنه عليه السلام عاش بعدها أحدًا وعشرين يوماً ، على ما يأتى بيانه فى آخر سورة « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ <sup>(٤)</sup> » إن شاء الله تعالى . والآية وعظ الجميع

(١) زيادة فى هـ وب و ط . (٢) راجع صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٩٤ طبعة بولاق .

(٣) راجع ج ٨ ص ٣٠١ . (٤) راجع ج ٢٠ ص ٢٢٩ .

الناس وأمر يخلص كل إنسان . و « يَوْمًا » منصوب على المفعول لا على الظرف . « تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » من نفعه . وقرأ أبو عمرو بفتح التاء وكسر الجيم ؛ مثل « إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ » واعتبارا بقرأة أبي « يَوْمًا تَصِيرُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » . والباقون بضم التاء وفتح الجيم ؛ مثل « ثُمَّ رَدُّوا إِلَى اللَّهِ » . « وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي » واعتبارا بقرأة عبد الله « يَوْمًا تَرْدُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » وقرأ الحسن « يرجعون » بالياء ، على معنى يرجع جميع الناس . قال ابن جني : كأن الله تعالى رفق بالمؤمنين على أن يواجههم بذكر الرجعة ، إذ هي مما ينفطر لها القلوب فقال لهم : « وَاتَّقُوا يَوْمًا » ثم رجع في ذكر الرجعة إلى الغيبة رفقا بهم . وجمهور العلماء على أن هذا اليوم المحذر منه هو يوم القيامة والحساب والتوفية . وقال قوم : هو يوم الموت . قال ابن عطية : والأوّل أصح بحكم الألفاظ في الآية . وفي قوله « إِلَى اللَّهِ » مضاف محذوف ، تقديره إلى حكم الله وفصل قضائه . « وَهُمْ » ردّ على معنى « كُلُّ » لا على اللفظ ، إلا على قراءة الحسن « يرجعون » فقلوه « وهم » ردّ على ضمير الجماعة في « يرجعون » . وفي هذه الآية نص على أن الثواب والعقاب متعلق بكسب الأعمال ، وهو رد على الخبرية ، وقد تقدم .

قوله تعالى : يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكُنْ بِتَنْكِحِكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَيْهِ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمْلَئَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلٍ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ

اللَّهُ وَأَقُومُوا لِلشَّهَادَةِ وَأَذِّنْ أَلَّا تَرْتَابُوا<sup>ط</sup> إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحْجَرَةً حَاضِرَةً  
تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا<sup>ط</sup> وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ<sup>ط</sup>  
وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسَوْفَ يَكُ<sup>ط</sup>رُ وَأَتَّقُوا اللَّهَ  
وَيَعْلَمْكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٢١﴾

فيه اثنتان وخمسون مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَكُمْ ﴾ الآية . قال سعيد بن  
المسيب : <sup>(١)</sup> بلغني أن أحدث القرآن بالعرش آية الدين . وقال ابن عباس : هذه الآية نزلت  
في السلم خاصة . معناه أن سلم أهل المدينة كان سبب الآية ، ثم هي تناول جميع المداينات  
لإحاطا . وقال ابن خزيمة منداد : إنها تضمنت ثلاثين حكما . وقد استدلل بها بعض علمائنا  
على جواز التأجيل في القروض ؛ على ما قال مالك ؛ إذ لم يفصل بين القرض وسائر العقود  
في المداينات . وخالف في ذلك الشافعية وقالوا : الآية ليس فيها جواز التأجيل في سائر  
الديون ، وإنما فيها الأمر بالإشهاد إذا كان ديناً مؤجلاً ؛ ثم يعلم بدلالة أخرى جواز التأجيل  
في الدين وامتناعه .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ نا كيد ، مثل قوله « وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ »<sup>(٢)</sup> .  
« فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ »<sup>(٣)</sup> . وحقيقة الدين عبارة عن كل معاملة كان أحد العوضين  
فيها نقدا والآخر في الذمة نسبة ، فإن العين عند العرب ما كان حاضرا ، والدين ما كان غائبا ؛  
قال الشاعر :

وَعَدْتُنَا بِدِرْهَمَيْنَا طِلَاءً • وَشِوَاءَ مُعْجَلٍ غَيْرَ دَيْنٍ

وقال آخر :

لَتَرِمَ بِي الْمَنَآيَا حَيْثُ شَاءَتْ • إِذَا لَمْ تَرِمَ بِي فِي الْحَقِيرَتَيْنِ

إِذَا مَا أَوْقَدُوا حَطْبًا وَنَارًا • فَذَاكَ الْمَوْتُ نَقْدًا غَيْرَ دَيْنٍ

وقد بين الله تعالى هذا المعنى بقوله الحق « إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى » .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ قال ابن المنذر: دل قول الله «إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى» على أن السَّلم إلى الأجل المجهول غير جائز، ودَلَّتْ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معنى كتاب الله تعالى. ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قَدِمَ المدينة وهم يستلقون في الثمار الستين والثلاث، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من أسلف في تمرٍ فلاسِلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجلٍ معلوم» رواه ابن عباس. أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما. وقال ابن عمر : كان أهل الجاهلية يتبايعون لَحْمَ الجَزُورِ إلى حَبْلِ الحَبَلَةِ . وحبل الحبلَةِ : أن تتجع الناقة ثم تحمل التي تُحْتَج . فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك . وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن السَّلم الجائز أن يُسَلِّمَ الرجل إلى صاحبه في طعام معلوم موصوف، من طعام أرض عانة لا يخطئ مثلها، بكل معلوم، إلى أجلٍ معلوم بدنانير أو دراهم معلومة، يدفع من ما أسلم فيه قبل أن يفترقا من مقامهما الذي تبايعا فيه، وسَمِيَ المكان الذي يُقْبَضُ فيه الطعام . فإذا فعلا ذلك وكان جائز الأمر كان سَلَمًا صحيحًا لا أعلم أحدا من أهل العلم يبطله .

قلت : وقال علماءنا : إن السَّلم إلى الحَصَادِ والجَلْدِ والتَّيْرِ والمِهْرَجَانِ جائز، إذ ذلك يختص بوقت وزمن معلوم .

الرابعة - حد علماءنا رحمة الله عليهم السَّلم فقالوا : هو بيع معلوم في الذمة محصور بالصفة بعين حاضرة أو ما هو في حكمها إلى أجلٍ معلوم . فتقيده بمعلوم في الذمة يفيد التحرز من المجهول، ومن السَّلم في الأحيان المعينة؛ مثل الذي كانوا يستلقون في المدينة حين قَدِمَ عليهم النبي عليه السلام فلأنهم كانوا يستلقون في ثمار نخيل بأعيانها؛ فنهاهم عن ذلك لما فيه من الضرر، إذ قد تخلف تلك الأشجار فلا تُخْمَرُ شيئا .

وقولهم «مَحْصُورٌ بِالْصِّفَةِ» تحرز عن المعلوم على الجملة دون التفصيل؛ كما لو أسلم في تمر أو ثياب أو حبتان ولم يبين نوعها ولا صفتها المعينة .

وقولهم «بعين حاضرة» تحرز من الدين بالدين. وقولهم «أو ما هو في حكمها» تحرز من اليومين والثلاثة التي يجوز تأخير رأس مال السَّلم إليه، فإنه يجوز تأخيره عندنا ذلك القدر، بشرط

وبغير شرط لقرب ذلك ، ولا يجوز اشتراطه عليها . ولم يُجز الشافعي - ولا الكوفي - تأخير رأس مال السلم عن العقد والافتراق ، ورأوا أنه كالصرف . ودليلنا أن الباين مختلفان بأخص أوصافهما ؛ فإن الصرف بآبه ضيق كثر في الشروط بخلاف السلم فإن شوائب المعاملات عليه أكثر . والله أعلم .

وقولهم « إلى أجل معلوم » تحرز من السلم الحال فإنه لا يجوز على المشهور وسيأتي . ووصف الأجل بالمعلوم تحرز من الأجل المجهول الذي كانوا في الجاهلية يسمون إليه .

الخامسة - السلم والسلف عبارتان عن معنى واحد وقد جاء في الحديث ؛ غير أن الاسم الخاص بهذا الباب « السلم » لأن السلف يقال على القرض . والسلم بيع من البيوع الجائزة بالاتفاق ، مستثنى من نهيه عليه السلام عن بيع ما ليس عندك . وأرخص في السلم ؛ لأن السلم لما كان بيع معلوم في الذمة كان بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين ؛ فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري الثمرة ، وصاحب الثمرة محتاج إلى ثمنها قبل إبانها ليُتفقَ عليها ، فظهر أن بيع السلم من المصالح الحاجية ، وقد ساء الفقهاء بيع المحايج ، فإن جاز حالا بطلت هذه الحكمة وارتفعت هذه المصلحة ، ولم يكن لاستثنائه من بيع ما ليس عندك فائدة . والله أعلم .

السادسة - في شروط السلم المتفق عليها والمختلف فيها وهي تسعة : ستة في المسلم فيه ، وثلاثة في رأس مال السلم . أما الستة التي في المسلم فيه فإن يكون في الذمة ، وأن يكون موصوفا ، وأن يكون مقدرا ، وأن يكون مؤجلا ، وأن يكون الأجل معلوما ، وأن يكون موجودا عند محل الأجل . وأما الثلاثة التي في رأس مال السلم فإن يكون معلوم الجنس ، مقدرا ، نقدا . وهذه الشروط الثلاثة التي في رأس المال متفق عليها إلا التقيد حسب ما تقدم . قال ابن العربي : وأما الشرط الأول وهو أن يكون في الذمة فلا إشكال في أن المقصود منه كونه في الذمة ؛ لأنه مُدَايَنَة ، ولولا ذلك لم يُسرع ديناً ولا قصد الناس إليه ربها ورقفا . وعلى ذلك القول اتفق الناس . بيد أن مالكا قال ؛ لا يجوز السلم في المعين إلا بشرطين :

أحدهما أن يكون قرية مأمونة، والثاني أن يشرع في أخذه كاللبن من الشاة والرطب من النخلة، ولم يقل ذلك أحد سواه . وهاتان المسألتان محييتان في الدليل؛ لأن التعيين استنع في السلم مخافة المزبلة والغرر، ولثلا يتعذر عند المحل . وإذا كان الموضع مأمونا لا يتمذر وجود ما فيه في الغالب جاز ذلك؛ إذ لا يُتَقَنَّ ضمان العواقب على القطع في مسائل الفقه؛ ولا بد من احتمال الغرر اليسير، وذلك كثير في مسائل الفروع، تمدادها في كتب المسائل . وأما السلم في اللبن والرطب مع الشروع في أخذه فهي مسألة مدنية اجتمع عليها أهل المدينة، وهي مبينة على قاعدة المصلحة؛ لأن المرء يحتاج إلى أخذ اللبن والرطب مياومة ويشق أن يأخذ كل يوم ابتداء؛ لأن التقد قد لا يحضره ولأن السمر قد يختلف عليه، وصاحب النخل واللبن محتاج إلى التقد؛ لأن الذي عنده عُروض لا يتصرف له . فلما اشتركا في الحاجة رخص لهما في هذه المعاملة قياسا على الرأيا وفيها من أصول الحاجات والمصالح . وأما الشرط الثاني وهو أن يكون موصوفاً فتفق عليه، وكذلك الشرط الثالث . والتقدير يكون من ثلاثة أوجه : الكيل، والوزن، والعدد، وذلك ينتهي على العرف؛ وهو إما عرف الناس وإما عرف الشرع . وأما الشرط الرابع وهو أن يكون مؤجلاً فاختلف فيه؛ فقال الشافعي : يجوز السلم الحال، ومنه الأكثر من العلماء . قال ابن العربي : واضطربت المسالكية في تقدير الأجل حتى ردتوه إلى يوم؛ حتى قال بعض علمائنا: السلم الحال جائز . والصحيح أنه لا بد من الأجل فيه؛ لأن المبيع على ضربين : معجل وهو العين، ومؤجل . فإن كان حالاً ولم يكن عند المسلم إليه فهو من باب : بيع ما ليس عندك ، فلا بد من الأجل حتى يخلص كل عقد على صفته وعلى شروطه، وتتزل الأحكام الشرعية منازلها . وتحديد عند علمائنا مدة تختلف الأسواق في مثلها . وقول الله تعالى : «إلى أَجَلٍ مُّسَمًّى» وقوله عليه السلام : «إلى أجل معلوم» ينفي عن قول كل قائل .

قلت - الذي أجازة علمائنا من السلم الحال ما يختلف فيه البلدان من الأسعار، فيجوز السلم فيما كان بينه وبينه يوم أو يومان أو ثلاثة . فأما في البلد الواحد فلا؛ لأن سعره واحد،



والله أعلم . وأما الشرط الخامس وهو أن يكون الأجل معلوما فلا خلاف فيه بين الأمة ،  
 لوصف الله تعالى ونبيه الأجل بذلك . وانفرد مالك ودون الفقهاء بالأمصار يجوز البيع  
 إلى الجَدَّاذ والحَصَاد ؛ لأنه رآه معلوما . وقد مضى القول في هذا عند قوله تعالى : « تَسْأَلُونَكَ  
 عَنِ الْأَهِلَّةِ »<sup>(١)</sup> . وأما الشرط السادس وهو أن يكون موجودا عند المحل فلا خلاف فيه  
 بين الأمة أيضا ؛ فإن انقطع المبيع عند محل الأجل بأمر من الله تعالى انفسخ العقد عند  
 كافة العلماء .

السابعة — ليس من شرط السلم أن يكون المسلم إليه مالكا للسلم فيه خلافا لبعض  
 السلف ، لما رواه البخاري عن محمد بن المجالد قال : بعثني عبد الله بن شداد وأبو بردة إلى  
 عبد الله بن أبي أوفى فقالا : سله هل كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في عهد النبي  
 صلى الله عليه وسلم يُسَلِّفُونَ في الحنطة ؟ فقال عبد الله : كَأَنَّ سَلْفَ نَيْبِط<sup>(٢)</sup> أَهْلَ الشَّامِ في الحنطة  
 والشعير والزيت في كل معلوم إلى أجل معلوم . قلت : إلى من كان أصله عنده ؟ قال :  
 ما كنا نسألهم عن ذلك . ثم بعثاني إلى عبد الرحمن بن أبرة فسأله فقال : كان أصحاب النبي  
 صلى الله عليه وسلم يُسَلِّفُونَ على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم نسألهم أَلَمْ حَرِثَ أَمْ لَا ؟ .  
 وشرط أبو حنيفة وجود المسلم فيه من حين العقد إلى حين الأجل ، مخافة أن يُطْلَبَ المسلم  
 فيه فلا يوجد فيكون ذلك غَرَرًا ؛ وخالفه سائر الفقهاء وقالوا : المُرَاعَى وجوده عند الأجل .  
 وشرط الكوفيون والثوري أن يذكر موضع القبض فيما له حِمْلٌ ومُؤَنَةٌ وقالوا : السلم فاسد  
 إذا لم يذكر موضع القبض . وقال الأوزاعي : هو مكروه . وعندنا لو سكتوا عنه لم يفسد  
 العقد ، ويتعين موضع القبض ؛ وبه قال أحمد وإسحاق وطائفة من أهل الحديث ؛ لحديث  
 ابن عباس فإنه ليس فيه ذكر المكان الذي يقبض فيه السلم ، ولو كان من شروطه لبينه النبي  
 صلى الله عليه وسلم كما بين الكيل والوزن والأجل ؛ ومثله حديث ابن أبي أوفى .

(١) راجع ج ٢ ص ٣٤١ (٢) النبط (بفتح النون وكسر الموحدة وآتته طاه مهمله) أهل الزراعة .  
 وقيل : قوم ينزلون البطائح ؛ وسما به لاهنتهم إلى استخراج المياه من الينابيع لكثرة معالجتهم الفلاحة . وقيل :  
 نصارى الشام الذين عمروها . (عن القسطلاني) .

الثامنة — روى أبو داود عن سعد (يعنى الطائى) عن عطية بن سعد عن أبي سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ" . قال أبو محمد عبد الحق بن عطية : هو العَوْفُ<sup>(١)</sup> ولا يحتاج أحد بحديثه ، وإن كان الأجله قد رَوَوْا عنه . قال مالك : الأمر عندنا فيمن أسلف في طعام بسعر معلوم إلى أجل مسمى فحل الأجل فلم يجد المُبتاع عند البائع وفاءً مما ابتاعه منه فأقاله ، أنه لا ينبغي له أن يأخذ منه إلا ورقه أو ذَهبه أو الثمن الذى دفع إليه بعينه ، وأنه لا يشتري منه بذلك الثمن شيئاً حتى يقبضه منه ؛ وذلك أنه إذا أخذ غير الثمن الذى دفع إليه أو صرفه في سلعة غير الطعام الذى ابتاع منه فهو بيع الطعام قبل أن يستوفى . قال مالك : وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل أن يستوفى .

التاسعة — قوله تعالى : ( فَأَكْتُبُوهُ ) يعنى الذين والأجل . ويقال : أمر بالكتابة ولكن المراد الكتابة والإشهاد ؛ لأن الكتابة بغير شهود لا تكون حجة . ويقال : أمرنا بالكتابة لكيلا ننسى . وروى أبو داود الطيالسى في مسنده عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قول الله عز وجل : « إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَأَكْتُبُوهُ » إلى آخر الآية : "إن أول من بحمد آدم عليه السلام إن الله أراه فزيتته فرأى رجلاً أزهر ساطعاً نوره فقال يارب من هذا قال هذا ابنك داود قال يارب لما عمره قال ستون سنة قال يارب زده في عمره فقال لا إلا أن تريد من عمرك قال وما عمري قال ألف سنة قال آدم فقد وهبت له أربعين سنة قال فكتب الله عليه كتاباً وأشهد عليه ملائكته فلما حضرته الوفاة جاءته الملائكة قال إنه بقي من عمري أربعون سنة قالوا إنك قد وهبتها لأبنيك داود قال ما وهبت لأحد شيئاً قال فأخرج الله تعالى الكتاب وشهد عليه ملائكته — في رواية : وأنم لداود مائة سنة ولآدم عمره ألف سنة" . خرجه الترمذى أيضاً . وفي قوله « فَأَكْتُبُوهُ » إشارة ظاهرة إلى أنه يكتبه بجميع صفته المبينة له

المُعرَّبة عنه ؛ للاختلاف التوهم بين المتعاملين ، المعرفة للحاكم ما يحكم به عند ارتفاعهما إليه . والله أعلم .

العاشرة - ذهب بعض الناس إلى أن كتب الديون واجب على أربابها ، فرض بهذه الآية ، بيما كان أو قرضاً ؛ لثلا يقع فيه نسيان أو مجحود ، وهو اختيار الطبري . وقال ابن جريج : من أذان فليكتب ، ومن باع فليشهد . وقال الشعبي : كانوا يرون أن « قوله فَإِنْ أَمِنَ » ناسخ لأمره بالكتب . وحكى نحوه ابن جريج ، وقاله ابن زيد ، وروى عن أبي سعيد الخدري . وذهب الربيع إلى أن ذلك واجب بهذه الألفاظ ، ثم خففه الله تعالى بقوله : « فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا » . وقال الجمهور : الأمر بالكتب ندب إلى حفظ الأموال وإزالة الريب ، وإذا كان الغريم تقياً فما يضره الكتاب ، وإن كان غير ذلك فالكتاب ثقاف في دينه وحاجة صاحب الحق . قال بعضهم : إن أشهدت فزمت ، وإن امتنعت ففى حل وسعة . ابن عطية : وهذا هو القول الصحيح . ولا يرتب نسخ في هذا ؛ لأن الله تعالى ندب إلى الكتاب فيما للرب ، أن يهبه ويتركه بإجماع ، فتدبه إنما هو على جهة الحيلة للناس .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾ قال عطاء وغيره : واجب على الكاتب أن يكتب ؛ وقاله الشعبي ، وذلك إذا لم يوجد كاتب سواء فوجب عليه أن يكتب . السدي : واجب مع القراغ . وحذفت اللام من الأول وأثبتت في الثاني ؛ لأن الثاني غائب والأول للمخاطب . وقد ثبتت في المخاطب ؛ ومنه قوله تعالى : « فلتفرحوا<sup>(٢١)</sup> بالباء . وتحذف في الغائب ؛ ومنه :

مُحَمَّدٌ تَقَدَّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ • إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

الثانية عشرة - قوله تعالى : « بِالْعَدْلِ » أى بالحق والمعدلة ، أى لا يكتب لصاحب الحق أكثر مما قاله ولا أقل . وإنما قال « بَيْنَكُمْ » ولم يقل أحداً ؛ لأنه لما كان الذى له الدين يتهم فى الكتابة الذى عليه الدين وكذلك بالعكس شرع الله سبحانه كتاباً غيرهما يكتب بالعدل لا يكون فى قلبه ولا قلبه مؤادة لأحدهما على الآخر . وقيل : إن الناس لما كانوا يتعاملون

(١) ثقاف : فظة وذاك . (٢) راجع ج ٨ ص ٣٥٤ (٣) فى هجره وأوط : « هواده » .

حتى لا يشذَّ أحدهم عن المعاملة، وكان منهم من يكتب ومن لا يكتب، أمر الله سبحانه أن يكتب بينهم كاتبٌ بالعدل .

الثالثة عشرة — الباء في قوله تعالى « بِالْعَدْلِ » متعلقة بقوله : « وَلْيَكْتُبْ » وليست متعلقة بـ « كَاتِبٌ » لأنه كان يلزم ألا يكتب وثيقة إلا العدل في نفسه، وقد يكتبها الصبي والعبد والمتحوط إذا أقاموا فقهها . أما المتصبون لكتبتها فلا يجوز للولاة أن يتركوهم إلا عدولا مرضيين . قال مالك رحمه الله تعالى : لا يكتب الوثائق بين الناس إلا عارفٌ بها عدل في نفسه مأمون ؛ لقوله تعالى : « وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ » .

قلت : فالباء على هذا متعلقة بـ « كاتب » أى ليكتب بينكم كاتب عدل ؛ فـ « بالعدل » في موضع الصفة .

الرابعة عشرة — قوله تعالى : « وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ » نهى الله الكاتب عن الإباء . واختلف الناس في وجوب الكتابة على الكاتب والشهادة على الشاهد ؛ فقال الطبرى والربيع : واجب على الكاتب إذا أمر أن يكتب . وقال الحسن : ذلك واجب عليه في الموضع الذى لا يُقدر على كاتب غيره ، فيضر صاحب الدين إن امتنع ؛ فإن كان كذلك فهو فريضة ، وإن قُدر على كاتب غيره فهو في سعة إذا قام به غيره . السدى : واجب عليه في حال فراغه ، وقد تقدّم . وحكى المهدوى عن الربيع والضحاك أن قوله « وَلَا يَأْبَ » منسوخ بقوله « وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ » .

قلت : هذا يتمشى على قول من رأى أو ظن أنه قد كان وجب في الأول على كل من اختاره المتبايعان أن يكتب ، وكان لا يجوز له أن يمتنع حتى نسخه قوله تعالى : « وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ » وهذا بعيد ، فإنه لم يثبت وجوب ذلك على كل من أراده المتبايعان كلثما من

(١) اضطربت الأصول في رسم هذه الكلمة ، فع ب : « والمخطوط » وفي ح ، هـ ، ج : « والمخطوط » وفي ا ، « والمخطوط » وفي ط : المسحود . وأيضاً اضطرب رسمها في تفسير ابن عطية ؛ فعن التيمورية : « والمخطوط » وفي ز « والمخطوط » ولعل صوابها « والمخطوط » . (٢) وردت هذه الجملة في الأصول وتفسير ابن عطية والبحر لأبي حيان هكذا : « أما أن المتصين لكتبتها لا يجوز ... الخ » وهى بهذه الصورة غير واضحة .

كان . ولو كانت الكتابة واجبة ماصح الاستعجار بها ؛ لأن الإجارة على فعل الفروض باطله ، ولم يختلف العلماء في جواز أخذ الأجرة على كتب الوثيقة . ابن العربي : والصحيح أنه أمر إرشاد فلا يكتب حتى يأخذ حقه . وأبى يَأْبَى شاذٌ ، ولم يَحْيَ إِلَّا قَلِيَّ يَقْلَى وَأَبَى يَأْبَى وَغَسَى يَغْسَى وَجَبَى الخراج يَجْبَى ، وقد تقدم .

الخامسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ كَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ ﴾ الكاف في « كَا » متعلقة بقوله « أَنْ يَكْتُبَ » المعنى كتب كما علمه الله . ويحتمل أن تكون متعلقة بما في قوله « وَلَا يَأْبَ » من المعنى ، أى كما أنعم الله عليه بعلم الكتابة فلا يَأْبَ هو ويُفَضِّلُ كما أفضّل الله عليه . ويحتمل أن يكون الكلام على هذا المعنى تاما عند قوله « أَنْ يَكْتُبَ » ثم يكون « كَا عَلَّمَهُ اللَّهُ » ابتداء كلام ، وتكون الكاف متعلقة بقوله « فَلْيَكْتُبْ » .

السادسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ﴾ وهو المديون المطلوب يُقَرِّزُ على نفسه بلسانه ليُعلم ما عليه . والإملاء والإملال لغتان ، أَمَلْتُ وَأَمَلْتُ ؛ فَأَمَلْتُ لغة أهل الحجاز وبني أسد ، وتميم تقول : أَمَلْتُ . وجاء القرآن باللغتين ؛ قال عز وجل : « فَهِيَ تُمَلِّ عَلَيْهِ بُكَرَةً وَأَصِيلًا »<sup>(٢)</sup> . والأصل أَمَلْتُ ، أُبدل من اللام ياء لأنه أخف . فأمر الله تعالى الذى عليه الحق بالإملاء ؛ لأن الشهادة إنما تكون بسبب إقراره . وأمره تعالى بالتقوى فيما يُمَلِّ ، ونهى عن أن يَخْسَ شيئا من الحق . والبخس النقص . ومن هذا المعنى قوله تعالى : « وَلَا يُمَلِّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِمْ »<sup>(٣)</sup> .

السابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا ﴾ قال بعض الناس : أى صغيرا . وهو خطأ فإن السفيه قد يكون كبيرا على ما يأتى بيانه . « أَوْ ضَعِيفًا » أى كبيرا لا عقل له . ﴿ أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمَلِّ ﴾ جعل الله الذى عليه الحق أربعة أصناف : مستقل بنفسه يُمَلِّ ، وثلاثة أصناف لا يُمَلُّون وتقع نوازلهم في كل زَمَنٍ ، وكون الحق يترتب لهم في جهات سوى المعاملات كالموارث إذا قُسِمَتْ وغير ذلك ، وهم السَفِيهَةُ وَالضَّعِيفُ والذى لا يستطيع أن يُمَلِّ . فالسفيه المَهْلَهُلُ الرأى في المال الذى لا يُحَسِّنُ الأخذ لنفسه ولا الإعطاء

(١) غسّى الليل أظلم . في جوده : غسّى بعثى ، وفي أوجه : غسّى بعسى . والتصويب من اللسان .

(٢) راجع ج ١٣ ص ٢ (٣) راجع ص ١١٨ من هذا الجزء .

منها، مشبه بالتوب السفيه وهو الخفيف النسيج . واليدىء اللسان يسمى سفيهاً ؛ لأنه لا تكاد تنطق البذاءة إلا في جهال الناس وأصحاب العقول الخفيفة . والعرب تطلق السفه على ضعف العقل تارة وعلى ضعف البدن أخرى ؛ قال الشاعر :

تَخَافُ أَنْ تَسْفَهَ أَحْلَامُنَا • وَيَجْهَلُ الدَّمْرُ مَعَ الْحَالِمِ

وقال ذو الرمة :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَرَّتْ رِيْمَاحُ تَسْقَهَتْ • أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَائِمِ

أى استضعفها واستلناها فخرناها . وقد قالوا : الضعف بضم الضاد في البدن وبتنحيها في الرأي ، وقيل : هما لفتان . والأول أصح ، لما روى أبو داود عن أنس بن مالك أن رجلاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يتناع وفي عقله ضَعْفٌ فأتى أهله نبي الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا نبي الله ، أُنْجِرْ عَلَى فُلَانٍ فَإِنَّهُ يَتَنَاعُ فِي عَقْلِهِ ضَعْفٌ . فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فنهاه عن البيع ؛ فقال : يا رسول الله ، إني لا أصبر عن البيع ساعة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إن كنت غير تارك البيع فقل لها وهما ولا خِلَابَةَ “ . وأخرجه أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي الترمذي من حديث أنس وقال : هو صحيح ، وقال : إن رجلاً كان في عقله ضعف ، وذكر الحديث . وذكره البخاري في التاريخ وقال فيه : ” إذا بايعت فقل لا خِلَابَةَ وَأَنْتَ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ ابْتِغَتْهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَ لَيَالٍ “ . وهذا الرجل هو حَبَّانُ بْنُ مُنْقِذِ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ وَالِدِ يَحْيَى وَوَأَسَعِ ابْنِ حَبَّانٍ : وقيل : هو منقذ جد يحيى وأوسع شيخى مالك والدة حَبَّانٍ ، أتى عليه مائة وثلاثون سنة ، وكان شُجَّعٌ فِي بَعْضِ مَنَازِيهِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَأْمُومَةً <sup>(١)</sup> خُيِّلَ مِنْهَا عَقْلُهُ وَلِسَانُهُ : وروى الذارقطني قال : كان حَبَّانُ بْنُ مُنْقِذِ رَجُلًا ضَعِيفًا ضَرِيرَ الْبَصَرِ وَكَانَ قَدْ سُفِّعَ فِي رَأْسِهِ مَأْمُومَةً ، ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم له الخيار فيما يشتري ثلاثة أيام ، وكان قد ثَقُلَ لِسَانُهُ ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” بَعْ وَقُلْ لَا خِلَابَةَ “ فكَتَمَ

(١) الخِلَابَةُ : الهادئة . وقوله عليه السلام : ” هَارَهَا “ تقدم الكلام عليه في ص ٣٥٠ من هذا الجزء .

(٢) حَبَّانُ بِالْقَنْعِ . (٣) هِجَةُ آتَمَةٍ وَمَأْمُومَةٌ : بلغت أم الرأس . (٤) سَفِيعٌ فُلَانٌ فَلَتَانٌ : لطمه وضربه .

أسمعه يقول : لا خِذَابَةَ لا خِذَابَةَ . أخرجه من حديث ابن عمرو . الخِلاَبَةُ : الخديعة ؛ ومنه قولهم : « إذا لم تَغْلِبْ فَاخْلِبْ » <sup>(١)</sup> .

الثامنة عشرة — اختلف العلماء فيمن يُخَدَعُ في البيوع لقلّة خبرته وضعف عقله فهل يحجر عليه أولا ؛ فقال بالمحجر عليه أحمد وإسحاق . وقال آخرون : لا يحجر عليه . والقولان في المذهب ، والصحيح الأول ؛ لهذه الآية ، ولقوله في الحديث : « يانبي الله أجمر على فلان » . وإنما ترك المحجر عليه لقوله : « يانبي الله إني لا أصبر عن البيع » . فأباح له البيع وجعله خاصا به ؛ لأن من يُخَدَعُ في البيوع ينبغي أن يُحَجَّرَ عليه لا سيما إذا كان ذلك لحبل عقله . ومما يدل على الخصوصية ما رواه محمد بن إسحاق قال : حدّثنني محمد بن يحيى بن حبان قال : هو جدى متقيذ بن عمرو وكان رجلا قد أصابته أمة في رأسه فكسرت لسانه ونازعته عقله ، وكان لا يدع التجارة ولا يزال يُقَبِّن ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ؛ فقال : « إذا بَيْتَ فقل لا خِلاَبَةَ ثم أنت في كل سِلْعَةٍ تبتاعها بالخيار ثلاث ليال فإن رضيت فامسك وإن سخطت فأرددتها على صاحبها » . وقد كان عمر عمرًا طويلا ، عاش ثلاثين ومائة سنة ، وكان في زمن عثمان بن عفان رضى الله عنه حين فشا الناس وكثروا ، يبتاع البيع في السوق ويرجع به إلى أهله وقد غُبِنَ غُبْنًا قبيحا ، فيلومونه ويقولون له يبتاع ؟ فيقول : أنا بالخيار ، إن رضيت أخذت وإن سخطت رددت ، قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلني بالخيار ثلاثا . فبرّد السِّلْعَةَ على صاحبها من الغد وبعد الغد ؛ فيقول : والله لا أقبلها ، قد أخذت سِلْعَتِي وأعطيتني دراهم ؛ قال فيقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعلني بالخيار ثلاثا . فكان يمز الرجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول للتاجر : ويحك ! إنه قد صدق ؛ إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان جعله بالخيار ثلاثا . أخرجه الدارقطني . وذكره أبو عمر في الاستيعاب وقال : ذكره البخاري في التاريخ عن عياش بن الوليد عن عبد الأعلى عن ابن إسحاق .

(١) في لسان العرب : « من قاله بالضم فمناه فاختدع . ومن قال بالكسر فمناه فاتخذ شيئا سيرا بعد شيء » . كأنه أخذ من غلب التجارة . قال ابن الأنثري : معناه إذا أعياك الأمر خالصة فاطلبه مخادعة » .

(١) التاسعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ أَوْ ضَعِيفًا ﴾ الضعيف هو المدخول العقل الناقص الفطرة العاجز عن الإملاء، إما لِعَبْثِهِ أو لِحَرَسِهِ أو جهله بأداء الكلام ، وهذا أيضا قد يكون وليُّه أبا أو وصيا . والذي لا يستطيع أن يُمِلَّ هو الصغير، ووليُّه وصيه أو أبوه والغائب عن موضع الإنشاد، إما لمرض أو لغير ذلك من العذر . ووليُّه ويكلِّه . وأما الآخر فسبوغ أن يكون من الضعفاء، والأولى أنه ممن لا يستطيع . فهذه أصناف نتميز؛ وسيأتي في «النساء» بيانها والكلام عليها إن شاء الله تعالى .

الموفية عشرين — قوله تعالى : ﴿ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ﴾ ذهب الطبري إلى أن الضمير في « وَلِيُّهُ » عائد على « الحق » وأسند في ذلك عن الربيع، وعن ابن عباس . وقيل : هو عائد على « الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ » وهو الصحيح . وما روى عن ابن عباس لا يصح . وكيف تشهد البينة على شيء وتُدخل مالا في ذمَّة السفية بإملاء الذي له الدين ! هذا شيء ليس في الشريعة . إلا أن يريد قائله : إن الذي لا يستطيع أن يُمِلَّ لمرض أو كبر سنٍ لتقل لسانه عن الإملاء أو لخرس ، وإذا كان كذلك فليس على المريض ومن ثقل لسانه عن الإملاء لخرس ولى عند أحد العلماء، مثل ما ثبت على الصبي والسفيه عند من يحجر عليه . فإذا كان كذلك فليُمْلِ صاحب الحق بالعدل ويُسمع الذي يحجز ، فإذا كمل الإملاء أقرَّ به . وهذا معنى لم نَعْنِ الآية إليه : ولا يصح هذا إلا فيمن لا يستطيع أن يُمِلَّ لمرض ومن ذكر معه .

الحادية والعشرون — لما قال الله تعالى : ﴿ فَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ﴾ دل ذلك على أنه مؤتمن فيما يُورده ويُصدِّره؛ فيقتضى ذلك قبول قول الراهن مع يمينه إذا اختلف هو والمرتهن في مقدار الدين والرهن قائم، فيقول الراهن رهنتم بنجسين والمرتهن يدعى مائة، فالقول قول الراهن والرهن قائم، وهو مذهب أكثر الفقهاء : سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي؛ واختاره ابن المنذر قال : لأن المرتهن مدعٍ للفضل، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » . وقال مالك : القول قول المرتهن فيما بينه وبين قيمة الرهن ولا يصدق على أكثر من ذلك . فكأنه يرى أن الرهن وبمينه شاهد

(١) كذا في «وجه» والفطرة : الطبيعة والجلبلة . وفي «وجه» : الفطنة .

(٢) كذا في «وجه» ، في «وجه» : لغيره . (٣) راجع به ص ٢٨



للمرتين؛ وقوله تعالى «فَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ» ردُّ عليه . فإن الذي عليه الحق هو الرهن .  
وستأتى هذه المسألة . وإن قال قائل : إن الله تعالى جعل الرهن بدلاً عن الشهادة والكتاب ،  
والشهادة دالة على صدق المشهود له فيما بينه وبين قيمة الرهن ، فإذا بلغ قيمته فلا وثيقة  
في الزيادة . قيل له : الرهن لا يبدل على أن قيمته تجب أن تكون مقدار الدين ؛ فإنه ربما رهن  
الشيء بالقليل والكثير . نعم لا ينقص الرهن غالباً عن مقدار الدين ، فأما أن يطابقه فلا .  
وهذا القائل يقول : يصدّق المرتين مع اليمين في مقدار الدين إلى أن يساوى قيمة الرهن .  
وليس العرف على ذلك فربما نقص الدين عن الرهن وهو الغالب ، فلا حاصل لقولهم هذا .  
الثانية والعشرون — وإذا ثبت أن المراد الوليُّ فقيه دليلٌ على أن إقراره جائز على يمينه ؛  
لأنه إذا أملاه فقد نفذ قوله عليه فيما أملاه .

الثالثة والعشرون — وتصرف السفية المحجور عليه دون إذن وليِّه فاسدٌ إجماعاً مفسوخ  
أبداً لا يوجب حكماً ولا يؤثّر شيئاً . فإن تصرف سفية ولا حجر عليه فقيه خلاف يأتي بيانه  
في « النساء » <sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : «وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ» الاستشهاد  
طلب الشهادة . واختلف الناس هل هي فرض أو نذب ، والصحيح أنه نذب على ما يأتي  
بيانه إن شاء الله تعالى .

الخامسة والعشرون — قوله تعالى : «شَهِيدَيْنِ» رتب الله سبحانه الشهادة بحكمته  
في الحقوق المالية والبدنية والحدود وجعل في كلِّ فنٍّ شَهِيدَيْنِ إلا في الزنا ، على ما يأتي بيانه  
في سورة « النساء » <sup>(٢)</sup> . وشَهِيدٌ بناءٌ مبالغة ؛ وفي ذلك دلالةٌ على من قد شهد وتكرر ذلك منه ،  
فكانه إشارة إلى العدالة . والله أعلم .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : «مِنْ رِجَالِكُمْ» نصٌّ في رفض الكفار والصبيان  
والنساء ، وأما العبد فاللفظ يتناولهم . وقال مجاهد : المراد الأحرار ، واختاره القاضي أبو إسحاق  
وأُطْنِبَ فيه . وقد اختلف العلماء في شهادة العبد ؛ فقال شريح وعثمان البتي وأحمد وإسحاق

وأبو نور : شهادة العبد جائزة إذا كان عدلاً ، وغلبوا لفظ الآية . وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجهور العلماء : لا تجوز شهادة العبد ، وغلبوا نقص الرق ، وأجازها الشعبي والنخعي في الشيء اليسير . والصحيح قول الجمهور ؛ لأن الله تعالى قال : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ » وساق الخطاب إلى قوله « مِنْ رِجَالِكُمْ » فظاهر الخطاب يتناول الذين يتدانيون ، والعبيد لا يملكون ذلك دون إذن السادة . فإن قالوا : إن خصوص أول الآية لا يمنع التعلق بعموم آخرها . قيل لم : هذا يخصه قوله تعالى : « وَلَا يَأْتِ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا » على ما يأتي بيانه . وقوله « مِنْ رِجَالِكُمْ » دليل على أن الأعمى من أهل الشهادة ، لكن إذا علم يقيناً ، مثل ما روى عن ابن عباس قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشهادة فقال : « ترى هذه الشمس فاشهد على مثلها أو دعه » . وهذا يدل على اشتراط معاينة الشاهد لما يشهد به ، لا من يشهد بالاستدلال الذي يجوز أن يخطئ . نعم يجوز له وطئه امرأته إذا عرف صوتها ؛ لأن الإقدام على الوطء جائز بغلبة الظن ؛ فلوزنت إليه امرأة وقيل : هذه امرأتك وهو لا يعرفها جازله وطؤها ، ويحمل له قبول هدية جاءته بقول الرسول . ولو أخبره مخبر عن زيد بإقرار أو بيع أو قذف أو غصب لما جازله إقامة الشهادة على المخبر عنه ؛ لأن سبيل الشهادة اليقين ، وفي غيرها يجوز استمال غالب الظن ؛ ولذلك قال الشافعي وابن أبي ليلى وأبو يوسف : إذا علمه قبل العمى جازت الشهادة بعد العمى ، ويكون العمى الحائل بينه وبين المشهود عليه كالغيبية والموت في المشهود عليه . فهذا مذهب هؤلاء . والذي يمنع أداء الأعمى فيما يحتمل بصيراً لا وجه له ، وتصح شهادته بالنسب الذي يثبت بالخبر المستفيض ، كما يخبر عما تواتر حكمه من الرسول صلى الله عليه وسلم . ومن العلماء من قبل شهادة الأعمى فيما طريقه الصوت ؛ لأنه رأى الاستدلال بذلك يترقى إلى حد اليقين ، ورأى أن اشتباه الأصوات كاشتباه الصور والألوان . وهذا ضعيف يلزم منه جواز الاعتماد على الصوت للبصير . قلت : مذهب مالك في شهادة الأعمى على الصوت جائزة في الطلاق وغيره إذا عرف الصوت . قال ابن قاسم : قلت لمالك : فالرجل يسمع جاره من وراء الحائط ولا يراه ،

يسمعه يطلق أمر أنه فيشهد عليه وقد عرف الصوت؟ قال قال مالك : شهادته جائزة . وقال ذلك علي بن أبي طالب والقاسم بن محمد وشرج الكندي والشَّعْبِيّ وعطاء بن أبي رباح ويحيى ابن سعيد وربيعه وإبراهيم النخعي ومالك والليث .

السابعة والعشرون — قوله تعالى : ( فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ) المعنى إن لم يأت الطالب برجلين فليأت برجل وامرأتين ؛ هذا قول الجمهور . « فَرَجُلٌ » رفع بالابتداء ، « وَامْرَأَتَانِ » عطف عليه والخبر محذوف . أى فرجل وامرأتان يقومان مقامهما . ويجوز النصب في غير القرآن ، أى فاستشهدوا رجلا وامرأتين . وحكى سيبويه : إن خنجراً فخنجرًا . وقال قوم : بل المعنى فإن لم يكن رجلان ، أى لم يوجد فلا يجوز استشهاد المرأتين إلا مع عدم الرجال . قال ابن عطية : وهذا ضعيف ، فلفظ الآية لا يعطيه ، بل الظاهر منه قول الجمهور ، أى إن لم يكن المستشهد رجلين ، أى إن أغفل ذلك صاحب الحق أو قصده لعذراً فليستشهد رجلا وامرأتين . بفعل تعالى شهادة المرأتين مع الرجل جائزة مع وجود الرجلين في هذه الآية ، ولم يذكرها في غيرها ، فأجيزت في الأموال خاصة في قول الجمهور ، بشرط أن يكون معهما رجل . وإنما كان ذلك في الأموال دون غيرها ؛ لأن الأموال أكثر الله أسباب توثيقها لكثرة جهات تحصيلها وعموم البلوى بها وتكررها ؛ فجعل فيها التوثق تارة بالكتابة وتارة بالإشهاد وتارة بالرهن وتارة بالضمان ، وأدخل في جميع ذلك شهادة النساء مع الرجال . ولا يتوهم عاقل أن قوله تعالى « إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ » يشمل على دين المهر مع البضع ، وعلى الصلح على دم العمد ، فإن تلك الشهادة ليست شهادة على الدين ، بل هى شهادة على النكاح . وأجاز العلماء شهادتهم منفردات فيما لا يطلع عليه غيرهن للضرورة . وعلى مثل ذلك أجيزت شهادة الصبيان في الجراح فيما ينهم للضرورة .

وقد اختلف العلماء في شهادة الصبيان في الجراح وهى :

الثامنة والعشرون — فأجازها مالك ما لم يختلفوا ولم يفترقوا . ولا يجوز أقل من شهادة اثنين منهم على صغير لكبير وكبير على صغير . ومن كان يقضى بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح عبد الله بن الزبير . وقال مالك : وهو الأمر عندنا المجتمع عليه . ولم يجز الشافعي

وأبو حنيفة وأصحابه شهدتهم؛ لقوله تعالى « مِنْ رِجَالِكُمْ » وقوله « مِمَّنْ تَرْضَوْنَ » وقوله « قَدَرَى عَدَلٍ مِنْكُمْ » وهذه الصفات ليست في الصبي .

التاسعة والعشرون — لما جعل الله سبحانه شهادة امرأتين بدل شهادة رجل وجب أن يكون حكمهما حكمه؛ فكأنه أن يحلف مع الشاهد عندنا ، وعند الشافعي كذلك ، يجب أن يحلف مع شهادة امرأتين بمطلق هذه العوضيّة . وخالف في هذا أبو حنيفة وأصحابه فلم يروا اليمين مع الشاهد وقالوا : إن الله سبحانه قسم الشهادة وعددها ، ولم يذكر الشاهد واليمين ، فلا يجوز القضاء به ؛ لأنه يكون قسماً زائداً على ما قسمه الله ، وهذه زيادة على النص ، وذلك نسخ . ومن قال بهذا القول الثوري والأوزاعي وعطاء والحكم بن عتيبة وطائفة . قال بعضهم : الحكم باليمين مع الشاهد منسوخ بالقرآن . وزعم عطاء أن أول من قضى به عبد الملك بن مروان ، وقال : الحكم : القضاء باليمين والشاهد يدعة ، وأول من حكم به معاوية . وهذا كله غلط وظن لا يغني عن الحق شيئاً ، وليس من تقى وجهه كمن أثبت وعلم ! وليس في قول الله تعالى : « وَأَمْسَتُهَا شَهِيدَتَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ » الآية ، ما يرد به قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين مع الشاهد ؛ ولا أنه لا يتوصل إلى الحقوق ولا تستحق إلا بما ذكر فيها لا غير ، فإن ذلك يبطل بنكول المطلوب ويمين الطالب ، فإن ذلك يستحق به المال إجماعاً وليس في كتاب الله تعالى ، وهذا قاطع في الرد عليهم . قال مالك : فمن الحجّة على من قال ذلك القول أن يقال له : رأيت لو أن رجلاً آذع على رجل مالا أليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه ؟ فإن حلف بطل ذلك الحق عنه ، وإن نكل عن اليمين حلف صاحب الحق ، أن حقه لحق ، وثبت حقه على صاحبه . فهذا مما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا ببلد من البلدان ، فبأي شيء أخذ هذا وفي أي كتاب الله وجده ؟ فمن أقر بهذا فليقر باليمين مع الشاهد . قال علماؤنا : ثم العجب مع شهرة الأحاديث وصحتها بدعوا من عمل بها حتى نقضوا حكمه واستقصوا رأيه ، مع أنه قد عمل بذلك الخلفاء الأربعة وأبي بن كعب ومعاوية وشريح وعمر بن عبد العزيز — وكتب به إلى عماله —

(١) في ٥ : أصحابهم . (٢) راجع ج ١٨ ص ١٥٧ (٣) في ط : اليمين .

(٤) في ح و هـ ج : قسماً ثالثاً . (٥) في ط و ج و هـ : عليه .

وإياس بن معاوية وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو الزناد وربيعة؛ ولذلك قال مالك : وإنه ليكنى من ذلك ما مضى من عمل السنة ، أترى هؤلاء تنقض أحكامهم ، ويحكم بيدعتهم ! هذا إغفال شديد ، ونظر غير سديد . روى الأئمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى باليمين مع الشاهد . قال عمرو بن دينار : في الأموال خاصة ؛ رواه سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس . قال أبو عمر : هذا أصح إسناد لهذا الحديث ، وهو حديث لا مطن لأحد في إسناده ، ولا خلاف بين أهل المعرفة بالحديث في أن رجاله ثقات . قال يحيى القطان : سيف بن سليمان ثبت ، ما رأيت أحفظ منه . وقال النسائي : هذا إسناد جيد ، سيف ثقة ، وقيس ثقة . وقد خرج مسلم حديث ابن عباس هذا . قال أبو بكر البزار : سيف بن سليمان وقيس بن سعد ثقتان ، ومن بعدهما يُستغنى عن ذكرهما لشهرتهما في الثقة والعدالة . ولم يأت عن أحد من الصحابة أنه أنكر اليمين مع الشاهد ، بل جاء عنهم القول به ، وعليه جمهور أهل العلم بالمدينة . واختلف فيه عن عروة بن الزبير وابن شهاب ؛ فقال معمر : سألت الزهري عن اليمين مع الشاهد فقال : هذا شيء أحدثه الناس ، لا بد من شاهدين . وقد روى عنه أنه أول ما ولي القضاء حكم بشاهد ويمين ؛ وبه قال مالك وأصحابه والشافعي وأتباعه وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وداد بن علي وجماعة أهل الأثر ، وهو الذي لا يجوز عندي خلافه ، لتواتر الآثار به عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمل أهل المدينة قرناً بعد قرن . وقال مالك : يُقضى باليمين مع الشاهد في كل البلدان ، ولم يحتج في موطنه لمسألة غيرها . ولم يختلف عنه في القضاء باليمين مع الشاهد ولا عن أحد من أصحابه بالمدينة ومصر وغيرهما ، ولا يعرف المالكيون في كل بلد غير ذلك من مذهبهم إلا عندنا بالأندلس ؛ فإن يحيى [ بن يحيى ] زعم أنه لم ير الليث يفتي به ولا يذهب إليه . وخالف يحيى مالكا في ذلك مع مخالفته السنة والعمل بدار الهجرة . ثم اليمين مع الشاهد زيادة حكم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كنهيه عن نكاح المرأة على عمتها وعلى خالتها مع قول الله تعالى : « وَأَحَلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ » . وكنهيه عن

أكل لحوم الحمير الأهلية، وكل ذى ناب من السباع مع قوله : « قُلْ لَا أَجِدُ » . وكالمسح على الخفين ، والقرآن إنما ورد بفلس الرجلين أو مسحهما ؛ ومثل هذا كثير . ولو جاز أن يقال : إن القرآن نسخ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد ، لحاز أن يقال : إن القرآن في قوله عز وجل : « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » وفي قوله : « إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ <sup>(١)</sup> » ناسخ لنهيه عن المزابنة وبيع الغرر وبيع ما لم يُخلق ، إلى سائر ما نهى عنه في البيوع ، وهذا لا يسوغ لأحد ؛ لأن السنة مبنية للكتاب . فإن قيل : إن ما ورد من الحديث قضية في عين فلا عموم . قلنا : بل ذلك عبارة عن تقييد هذه القاعدة ؛ فكأنه قال : أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم باليمين مع الشاهد . ومما يشهد لهذا التأويل ما رواه أبو داود في حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين في الحقوق ، ومن جهة القياس والنظر أنا وجدنا اليمين أقوى من المراتين ؛ لأنهما لا مدخل لهما في اللعان واليمين تدخل في اللعان . وإذا صححت السنة فالقول بها يجب ، ولا تحتاج السنة إلى ما يتابعها ؛ <sup>(٢)</sup> لأن من خالفها محجوج بها . وبالله التوفيق .

الموفية ثلاثين — وإذا تقرّر وثبت الحكم باليمين مع الشاهد ، فقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب : ذلك في الأموال وما يتعلق بها دون حقوق الأبدان ؛ للإجماع على ذلك من كل قائل باليمين مع الشاهد . قال : لأن حقوق الأموال أخفض من حقوق الأبدان ؛ بدليل <sup>(٣)</sup> قبول شهادة النساء فيها . وقد اختلف قول مالك في جراح العمد ، هل يجب القود فيها بالشاهد واليمين ؟ فيه روايتان : أحدهما أنه يجب به التخيير بين القود والدية . والآخرى أنه لا يجب به شيء ؛ لأنه من حقوق الأبدان . قال : وهو الصحيح . قال مالك في الموطأ : وإنما يكون ذلك في الأموال خاصة ؛ وقاله عمرو بن دينار . وقال المازري <sup>(٤)</sup> : يقبل في المال المحض من غير خلاف ، ولا يقبل في النكاح والطلاق المحضين من غير خلاف . وإن كان مضمون الشهادة

(١) راجع ج ٧ ص ١١٥ (٢) راجع ج ٥ ص ١٥١ (٣) في ط و ه : من يتابعها .

(٤) في ه وط : بدلالة . (٥) المازري : أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي الفقيه المالكي ؛ توفي سنة ست وثلاثين وخمسة المازري بفتح الميم وبعدها ألف ثم زاي مفتوحة وقد كثر أيضا ثم راء ، هذه النسبة إلى « مازر » وهي بلدة بجزيرة صقلية . (عز ابن خلكان) .

ما ليس بمال، ولكنه يؤدى إلى المال، كالشهادة بالوصية والنكاح بعد الموت، حتى لا يطلب من ثبوتها إلا المال إلى غير ذلك، ففى قبوله اختلاف؛ فمن رأى المال قبله كما يقبله فى المال، ومن رأى الحال لم يقبله. وقال المهدوى: شهادة النساء فى الحدود غير جائزة فى قول عامة الفقهاء، وكذلك فى النكاح والطلاق فى قول أكثر العلماء؛ وهو مذهب مالك والشافعى وغيرهما؛ وإنما يشهدن فى الأموال. وكل ما لا يشهدن فيه فلا يشهدن على شهادة غيرهن فيه، كان معهن رجل أو لم يكن، ولا ينقلن شهادة إلا مع رجل نقلن عن رجل<sup>(١)</sup> وامرأة. ويقضى باثنتين منهن فى كل ما لا يحضره غيرهن كالولادة والاستهلال ونحو ذلك. هذا كله مذهب مالك، وفى بعضه اختلاف.

الحادية والثلاثون — قوله تعالى: ﴿يَمُنُّ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَدَاءِ﴾ فى موضع رفع على الصفة لرجل وامرأتين. قال ابن بكير وغيره: هذه مخاطبة للحكام. ابن عطية: وهذا غير نبيل، وإنما الخطاب لجميع الناس، لكن المتلبس بهذه القضية إنما هم الحكام، وهذا كثير فى كتاب الله يعم الخطاب فيما يتلبس به البعض.

الثانية والثلاثون — لما قال الله تعالى: «يَمُنُّ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَدَاءِ» دل على أن فى الشهود من لا يرضى، فيجىء من ذلك أن الناس ليسوا محمولين على العدالة حتى تثبت لهم، وذلك معنى زائد على الإسلام؛ وهذا قول الجمهور. وقال أبو حنيفة: كل مسلم ظاهر الإسلام مع السلامة من فسق ظاهر فهو عدل وإن كان مجهول الحال. وقال شريح وعثمان البتي وأبو ثور: هم عدول المسلمين وإن كانوا عبيدا.

قلت — فعمموا الحكم؛ ويلزم منه قبول شهادة البدوى على القروى إذا كان عدلاً مرضياً وبه قال الشافعى ومن وافقه، وهو من رجالنا وأهل ديننا. وكونه بدوياً ككونه من بلد آخر والعمومات فى القرآن الدالة على قبول شهادة العدول تسوى بين البدوى والقروى؛ قال الله تعالى: «يَمُنُّ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَدَاءِ» وقال تعالى: «وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ» ف «منكم» خطاب للمسلمين. وهذا يقتضى قطعاً أن يكون معنى العدالة زائداً على الإسلام ضرورة؛ لأن الصفة زائدة

على الموصوف، وكذلك «يَمَنْ تَرْضَوْنَ» مثله، خلاف ما قال أبو حنيفة، ثم لا يعلم كونه مرضيا حتى يُختبر حاله، فيلزمه ألا يكتفى بظاهر الإسلام. وذهب أحمد بن حنبل ومالك في رواية ابن وهب عنه إلى رد شهادة البدوي على القروي لحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية». والصحيح جواز شهادته إذا كان عدلا مرضيا، على ما يأتي بيانه في «النساء» و«براءة»<sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى. وليس في حديث أبي هريرة فرق بين القروي في الحضر أو السفر، ومتى كان في السفر فلا خلاف في [قبوله]<sup>(٣)</sup>.

قال علمائنا: العدالة هي الاعتدال في الأحوال الدينية، وذلك يتم بأن يكون مجتنباً للكجائر محافظاً على مروءته وعلى ترك الصغائر، ظاهر الأمانة غير مغفل. وقيل: صفاء السيرة واستقامة السيرة في ظن المعدل، والمعنى متقارب.

الثالثة والثلاثون — لما كانت الشهادة ولاية عظيمة ومرتبة منيفة، وهي قبول قول الغير على الغير، شرط تعالى فيها الرضا والعدالة. فمن حكم الشاهد أن تكون له شمائل ينفرد بها وفضائل يتحلى بها حتى تكون له مزية على غيره، توجب له تلك المزية رتبة الاختصاص بقبول قوله، ويحكم بشغل ذمة المطلوب بشهادته. وهذا أدل دليل على جواز الاجتهاد والاستدلال بالأمارات والعلامات عند علمائنا على ما خفي من المعاني والأحكام. وسيأتي لهذا في سورة «يوسف» زيادة بيان إن شاء الله تعالى. وفيه ما يدل على تفويض الأمر إلى اجتهاد الحكماء؛ فربما تفرس في الشاهد غفلة أوربية فردد شهادته لذلك.

الرابعة والثلاثون — قال أبو حنيفة: يكتفى بظاهر الإسلام في الأموال دون الحدود. وهذه مناقضة تُسقط كلامه وتُفسد عليه مرامه؛ لأننا نقول: حق من الحقوق. فلا يكتفى في الشهادة عليه بظاهر الدين كالحُدود؛ قاله ابن العربي.

الخامسة والثلاثون — وإذا قد شرط الله تعالى الرضا والعدالة في المدانة كما بينا فاشتراطها في النكاح أولى، خلافاً لأبي حنيفة حيث قال: إن النكاح ينقصد بشهادة فاسقين. فنفى

(١) راجع ج ٥ ص ٤١٢ (٢) راجع ج ٨ ص ٢٢٢ (٣) كما في ط. وفي باقي الأصول:

فلا خلاف في قوله. (٤) راجع ج ٩ ص ١٧٣ فابدأ بـ ٢٤٥



الاحتياط المأمور به في الأموال عن النكاح ، وهو أولى لما يتعلق به من الحل والحُرمة والحذ والنسب .

قلت : قول أبي حنيفة في هذا الباب ضعيف جداً ؛ لشرط الله تعالى الرضا والمدالة ، وليس يعلم كونه مرضياً بمجرد الإسلام ، وإنما يعلم بالنظر في أحواله حسب ما تقدم . ولا يفتَر بظاهر قوله : أنا مسلم . فربما انطوى على ما يوجب ردَّ شهادته ؛ مثل قوله تعالى : « وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ » إلى قوله « وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ » . وقال : « وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ » الآية <sup>(١)</sup> .

السادسة والثلاثون — قوله تعالى : « أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا » قال أبو عبيد : معنى تَضِلَّ تنسى . والضلال عن الشهادة إنما هو نسيان جزء منها وذكر جزء ، ويبقى المرء حيران بين ذلك ضاللاً . ومن نسى الشهادة جُمْلَةً فليس يقال : ضل فيها . وقرأ حمزة « إن » بكسر الهمزة على معنى الجزاء ، والفاء في قوله « فَتَذَكَّرُ » جوابه ، وموضع الشرط وجوابه رفع على الصفة للرأتين والرجل ، وارتفع « تَذَكَّرُ » على الاستثناء ؛ كما ارتفع قوله « وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ » <sup>(٢)</sup> هذا قول سيبويه . ومن فتح « أن » فهي مفعول له والعامل [فيها] محذوف . وانتصب « فَتَذَكَّرُ » على قراءة الجماعة عطفاً على الفعل المنصوب بأن . قال النحاس : ويجوز « تَضَلَّ » بفتح التاء والضاد ، ويجوز تَضَلَّ بكسر التاء وفتح الضاد . فن قال : « تَضَلَّ » جاء به على لغة من قال : ضَلَّلت تَضَلَّ . وعلى هذا تقول تَضَلَّ فتكسر التاء لتدلَّ على أن الماضي فَعَلْتُ . وقرأ الجحدري وعيسى ابن عمر « أَنْ تُضَلَّ » بضم التاء وفتح الضاد بمعنى تُنسى ، وهكذا حكى عنهما أبو عمرو الداني . وحكى النقاش عن الجحدري ضم التاء وكسر الضاد بمعنى أن تَضَلَّ الشهادة . تقول : أضَلَّتُ الفرس والبعير إذا تفلأ لك وذهبا فلم تجدهما .

السابعة والثلاثون — قوله تعالى : « فَتَذَكَّرُ » خفف الذال والكاف ابن كثير وأبو عمرو ؛ وعليه فيكون المعنى أن تَرُدَّهَا ذَكْرًا في الشهادة ؛ لأن شهادة المرأة نصف شهادة ؛ فإذا شهدتا صار مجموعهما كشهادة ذكْرٍ ؛ قاله سفيان بن عيينة وأبو عمرو بن العلاء . وفيه <sup>(٣)</sup>

(١) راجع ص ١٤ من هذا الجزء . (٢) راجع ج ١٨ ص ١٢٤ (٣) راجع ج ٦ ص ٣٠٢

(٤) كذا في ط و ج . (٥) في ج : رجل .

بعد؛ إذ لا يحصل في مقابلة الضلال الذي معناه النسيان إلا الذِّكْر، وهو معنى قراءة الجماعة « قَدْ كَرَّ » بالتشديد، أى تنبُّها إذا غفلت ونَسيت .

قلت : وإليها ترجع قراءة أبي عمرو، أى إن نَسَّ إحداها فتذَكَّرها الأخرى ؛ يقال : تَذَكَّرْتُ الشيء وأذَكَّرْتُهُ غيرى وذَكَّرْتُهُ بمعنى ؛ قاله في الصحاح .

الثامنة والثلاثون — قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ قال الحسن : جمعت هذه الآية أمرين، وهما ألا تَأْبَى إذا دُعِيَتْ إلى تحصيل الشهادة، ولا إذا دُعِيَتْ إلى أدائها؛ وقاله ابن عباس . وقال قتادة والربيع وابن عباس : أى لِحَمْلِهَا وإثباتها فى الكتاب . وقال مجاهد : معنى الآية إذا دُعِيَتْ إلى أداء شهادة وقد حَصَلَتْ عندك . وأسند النقاش إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه فسر الآية بهذا ؛ قال مجاهد : فأما إذا دُعِيَتْ لتشهد أولا فإن شئت فاذهب وإن شئت فلا ؛ وقاله أبو مجلز وعطاء وإبراهيم وابن جبير والسدى وابن زيد وغيرهم . وعليه فلا يجب على الشهود الحضور عند المتعاقدين، وإنما على المتدائنين أن يحضرا عند الشهود؛ فإذا حضراهم وسالاهم لإثبات شهادتهم فى الكتاب فهذه الحالة التى يجوز أن تراد بقوله تعالى : « وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » لإثبات الشهادة فإذا ثبتت شهادتهم ثم دعوا لإقامتها عند الحاكم فهذا الدعاء هو بحضورهما عند الحاكم<sup>(١)</sup>، على ما يأتى . وقال<sup>(٢)</sup> ابن عطية : والآية كما قال الحسن جمعت أمرين على جهة التذنب ؛ فالمسلمون مندوبون إلى معونة إخوانهم، فإذا كانت الفسحة لكثرة الشهود والأمن من تعطيل الحق فالدعوى مندوبة، وله أن يتخلف لأدنى عذر<sup>(٣)</sup>، وإن تخلف لغير عذر فلا إثم عليه ولا نواب له . وإذا كانت الضرورة وخيف تعطيل الحق أدنى خوف قوى التذنب وقرب من الوجوب، وإذا علم أن الحق يذهب ويتلف بتأخر الشاهد عن الشهادة فواجب عليه القيام بها، لا سيما إن كانت مُحَصَّلَة وكان الدعاء إلى أدائها، فإن هذا الطرف أكد؛ لأنها قِلادة فى العنق وأمانة تقتضى الإداء .

قلت : وقد يستلوح من هذه الآية دليل على أن جائزا للإمام أن يُقيم للناس شهودا ويعمل لهم من بيت المال كفايتهم، فلا يكون لهم شغل إلا تحمّل حقوق الناس حفظا لها، وإن لم

(١) فب : وعليه فلا يجب الخ . (٢) فب : الحكم . (٣) فى طوب : قاله ابن عطية . (٤) فى ٥ : المحقوق . (٥) فى ط : لذو .

يكن ذلك ضاعت الحقوق وبطلت . فيكون المعنى ولا ياب الشهداء إذا أخذوا حقوقهم أن يجيبوا . والله أعلم . فإن قيل : هذه شهادة بالأجرة ؛ قلنا : إنما هي شهادة خالصة من قوم استوفوا حقوقهم من بيت المال ، وذلك كأرزاق القضاة والولاة وجميع المصالح التي تعين للمسلمين وهذا من جملتها . والله أعلم . وقد قال تعالى : « وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا » ففرض لهم . التاسعة والثلاثون — لما قال تعالى : « وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » دل على أن الشاهد هو الذي يمشي إلى الحاكم ، وهذا أمر يبي عليه الشرع ويحمل به في كل زمان وفهمته كل أمة ، ومن أمثالهم : « فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكْمُ » .

الموفية أربعين — وإذا ثبت هذا فالعبد خارج عن جملة الشهداء ، وهو يخص عموم قوله : « مِنْ رِجَالِكُمْ » لأنه لا يمكنه أن يجيب ، ولا يصح له أن يأتي ؛ لأنه لا استقلال له بنفسه ، وإنما يتصرف بإذن غيره ، فانحط عن منصب الشهادة كما انحط عن منزل الولاية . نعم ! وكما انحط عن فرض الجمعة والجهاد وال الحج ، على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الحادية والأربعون — قال علماؤنا : هذا في حال الدعاء إلى الشهادة . فأما من كانت عنده شهادة لرجل لم يعلمها مستحقها الذي ينتفع بها ، فقال قوم : أداؤها ندب لقوله تعالى : « وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » ففرض الله الأداء عند الدعاء ؛ فإذا لم يدع كان ندبا ؛ لقوله عليه السلام : “ خير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها ” رواه الأئمة . والصحيح أن أداءها فرض وإن لم يسألها إذا خاف على الحق ضياعه أو فوته ، أو بطلاق أو عتق على من أقام على تصرفه على الاستمتاع بالزوجة واستخدام العبد إلى غير ذلك ؛ فيجب على من يحمل شيئا من ذلك أداء تلك الشهادة ، ولا يقف أداؤها على أن تسأل منه فيضيع الحق ؛ وقد قال تعالى : « وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ » وقال : « إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ » . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : “ انصر أخاك ظالما أو مظلوما ” . فقد تعين عليه نصره بأداء الشهادة التي له عنده إحياء لحقه الذي أماته الإنكار .

(١) في ج : تعين المسلمين . (٢) راجع ج ٨ ص ١٧٨ (٣) راجع ج ١٨ ص ١٥٩

(٤) راجع ج ١٦ ص ١٢٢

الثانية والأربعون - لا إشكال في أن من وجبت عليه شهادة على أحد الأوجه التي ذكرناها فلم يؤديها أنها جُرحة في الشاهد والشهادة؛ ولا فرق في هذا بين حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين؛ هذا قول ابن القاسم وغيره . وذهب بعضهم إلى أن تلك الشهادة إن كانت بحق من حقوق الآدميين كان ذلك جُرحة في تلك الشهادة نفسها خاصةً، فلا يصلح له أدائها بعد ذلك . والصحيح الأول؛ لأن الذي يوجب جرحه إنما هو فسقه بامتناعه من القيام بما وجب عليه من غير عذر، والفسق يسلب أهلية الشهادة مطلقاً، وهذا واضح .

الثالثة والأربعون - لا تعارض بين قوله عليه السلام: "خير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها" وبين قوله عليه السلام في حديث عمران بن حصين: "إن خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم" - ثم قال عمران: فلا أدري أقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قرنه مرتين أو ثلاثاً - ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون ويتذررون ولا يؤفون ويظهر فيهم السمن<sup>(١)</sup>، وأخرجهما الصحيحان. وهذا الحديث محمول على ثلاثة أوجه: أحدها أن يراد به شاهد الزور، فإنه يشهد بما لم يستشهد، أي بما لم يحمله ولا حمله. وذكر أبو بكر بن أبي شيبة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خطب بباب الجابية فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كفاي فيكم ثم قال: "يا أيها الناس اتقوا الله في أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب وشهادة الزور". الوجه الثاني أن يراد به الذي يحمله الشره على تنفيذ ما يشهد به، فيبادر بالشهادة قبل أن يسألها؛ فهذه شهادة مردودة؛ فإن ذلك يدل على هوى غالب على الشاهد. الثالث ما قاله إبراهيم النخعي<sup>(٢)</sup> راوى طرق بعض هذا الحديث: كانوا يتهوننا ونحن غلمان عن العهد والشهادات .

الرابعة والأربعون - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسَامُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾ "تَسَامُوا" معناه تَمَلُّوا . قال الأخفش: يقال سَمِيتُ أَسَامَ سَامًا وَسَامَةً وَسَامًا [وَسَامَةً]<sup>(٣)</sup> وَسَامًا؛ كما قال الشاعر:

سَمِيتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعْشُ ▪ ثَمَانِينَ حَوْلًا - لَا أَبَالِكَ - يَسَامُ

(١) هذه رواية مسلم . (٢) في ب و ج و ه و ط : بأثر طرق . (٣) في ج واللسان .

« أَنْ تَكْتُبُوهُ » في موضع نصب بالفعل . « صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا » حالان من الضمير في « تَكْتُبُوهُ » وقدم الصغير اهتماما به . وهذا النهى عن السأمة إنما جاء لتردد المدائنة عندهم بخفيف عليهم أن يَمْلَأُوا الْكُتُبَ ، ويقول أحدهم : هذا قليل لا أحتاج إلى كَتْبِهِ ، فأكد تعالى التحضيض<sup>(١)</sup> في القليل والكثير . قال علماءنا : إلا ما كان من قيراط ونحوه لئلا يترتب عدم تشؤف النفس إليه إقرارًا وإنكارًا .

الخامسة والأربعون — قوله تعالى : ( ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ) معناه أعدل ، يعني أن يُكْتَبَ القليل والكثير ويُشْهَد عليه . ( وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ ) أى أصح وأحفظ . ( وَأَدْنَى ) معناه أقرب . و ( تَرْتَابُوا ) تَشْكُرُوا .

السادسة والأربعون — قوله تعالى : « وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ » دليل على أن الشاهد إذا رأى الكتاب ولم يذكر الشهادة لا يؤديها لما دخل عليه من الرية فيها ، ولا يؤدي إلا ما يعلم ، لكنه يقول : هذا خطي ولا أذكر الآن ما كتبت فيه . قال ابن المنذر : أكثر من يُحْفَظ عنه من أهل العلم يمنع أن يشهد الشاهد على خطه إذا لم يذكر الشهادة . واحتج مالك على جواز ذلك بقوله تعالى : « وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا » . وقال بعض العلماء : لما نسب الله تعالى الكتابة إلى العدالة وسعه أن يشهد على خطه وإن لم يتذكر . ذكر ابن المبارك عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه في الرجل يشهد على شهادة فينساها قال : لا بأس أن يشهد إن وجد علامته في الصك أو خط يده . قال ابن المبارك : استحسنت هذا جدًا . وفيما جاءت به الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حكم في أشياء غير واحدة بالدلائل والشواهد ، وعن الرسل من قبله ما يدل على صحة هذا المذهب . والله أعلم . وسيأتى لهذا مزيد بيان في « الأحقاف »<sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى .

السابعة والأربعون — قوله تعالى : ( إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ) « أن » في موضع نصب استثناء ليس من الأول . قال الأخفش [ أبو سعيد ] : أى إلا أن تقع تجارة ، فكان بمعنى وقع وحدث . وقال غيره : « تُدِيرُونَهَا » الخبر . وقرأ حاصم وحده « تِجَارَةً »

(١) كذا في جوه ، وفي ب وأر ح وط : التحسين . (٢) راجع ج ٩ ص ٢٤٤

(٣) راجع ج ١٦ ص ١٨١ فاجد . (٤) قراءة نافع . . (٥) من ب .

على خبر كان واسمها مضمير فيها . « حَاضِرَةٌ » نعت لتجارة ، والتقدير إلا أن تكون التجارة تجارة ، أو إلا أن تكون المبايعة تجارة ؛ هكذا قدره مكّي وأبو علي الفارسي ؛ وقد تقدّم نظائره والاستشهاد عليه . ولما علم الله تعالى مشقة الكتاب عليهم نصّ على ترك ذلك ورفع الجناح فيه في كل مبايعة بنقد ، وذلك في الأغلب إنما هو في قليل كالمطعم ونحوه لا في كثير كالأملاك ونحوها . وقال السدّي والضحاك : هذا فيما كان يدا بيد .

الثامنة والأربعون — قوله تعالى : ﴿ تَدِيرُوهَا بَيْنَكُمْ ﴾ يقتضى التفاضل واللينونة بالمقبوض . ولما كانت الرباع والأرض وكثير من الحيوان لا يقبل اللينونة ولا يغاب عليه ، حسن الكتب فيها ولحقت في ذلك مبايعة الدين ؛ فكان الكتاب توثيقاً لما عسى أن يطرأ من اختلاف الأحوال وتغير القلوب . فاما إذا تفاصلا في المعاملة وتقابضا وبأن كل واحد منهما بما ابتاعه من صاحبه ، فيقل في العادة خوف التنازع إلا بأسباب غامضة . ونبه الشرع على هذه المصالح في حالي النسبة والنقد وما يغاب عليه وما لا يغاب ، بالكتاب والشهادة والرهن . قال الشافعي : البيوع ثلاثة : بيع بكتاب وشهود ، وبيع برهان ، وبيع بأمانة ؛ وقرأ هذه الآية . وكان ابن عمر إذا باع بنقد أشهد ، وإذا باع بنسيئة كتب .

التاسعة والأربعون — قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ﴾ قال الطبري : معناه وأشهدوا على صغير ذلك وكبيره . واختلف الناس هل ذلك على الوجوب أو الندب ؛ فقال أبو موسى الأشعري وابن عمر والضحاك وسعيد بن المسيّب وجابر بن زيد ومجاهد وداد بن علي وابنه أبو بكر : هو على الوجوب ؛ ومن أشدهم في ذلك عطاء قال : أشهد إذا بعث وإذا اشترت بدرهم أو نصف درهم أو ثلث درهم أو أقل من ذلك ؛ فإن الله عز وجل يقول : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ . وعن إبراهيم قال : أشهد إذا بعث وإذا اشترت ولو دَسْتَجَةً بَقْل . ومن كان يذهب إلى هذا ويرتجه الطبري ، وقال : لا يحل لمسلم إذا باع وإذا اشترى إلا أن يشهد ، وإلا كان مخالفاً لكتاب الله عز وجل ، وكذا إن كان إلى أجل فعليه أن يكتب ويشهد إن

وجد كاتباً . وذهب الشعبي والحسن إلى أن ذلك على النَّدْب والإرشاد لا على الحَتْم .  
ويُحكى أن هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي . وزعم ابن العربي أن هذا قول الكافة ،  
قال : وهو الصحيح . ولم يحك عن أحد ممن قال بالوجوب إلا الضحاك . قال وقد باع  
النبي صلى الله عليه وسلم وكتب . قال : ونسخة كتابه : " بسم الله الرحمن الرحيم . هذا  
ما اشترى العداء بن خالد بن هوزة من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اشترى منه عبداً  
— أو أمة — لا داء ولا غائلة ولا خِثَّة بَيْعَ المسلم المسلم " . وقد باع ولم يُشهد ، واشترى  
ورهن درعه عند يهودي ولم يُشهد . ولو كان الإشهاد أمراً واجباً لوجب مع الرهن  
لخوف المنازعة .

قلت : قد ذكرنا الوجوب عن غير الضحاك . وحديث العداء هذا أخرجه الذارقطني  
وأبو داود . وكان إسلامه بعد الفتح وحُتِن ، وهو القائل : فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يوم حُتِن فلم يُظهرنا الله ولم ينصرنا ، ثم أسلم فحسن إسلامه . ذكره أبو عمر ، وذكر حديثه  
هذا ، وقال في آخره : « قال الأصمعي : سألت سعيد بن أبي عروبة عن الغائلة فقال :  
الإباق والسرقة والزنا ، وسأله عن الخِثَّة فقال : بيع أهل عهد المسلمين » . وقال الإمام  
أبو محمد بن عطية : والوجوب في ذلك قَلْبٌ ، أما في الدقائق فصعب شاق ، وأما ما كثر  
فربما يقصد التاجر الاستئلاف بترك الإشهاد ، وقد يكون عادة في بعض البلاد ، وقد يستحي  
من العالم والرجل الكبير الموقر فلا يُشهد عليه ، فيدخل ذلك كله في الائتمان ويسقى الأمر  
بالإشهاد ندباً ؛ لما فيه من المصلحة في الأغلب ما لم يقع عذر يمنع منه كما ذكرنا . وحكى  
المهدوي والنحاس ومكي عن قوم أنهم قالوا : « وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ » منسوخ بقوله :  
« فَإِنْ آمِنَ بَعْضُكُمُ بَعْضًا » . وأسند النحاس عن أبي سعيد الخدري ، وأنه تلا « يَا أَيُّهَا  
الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ » إلى قوله « فَإِنْ آمِنَ بَعْضُكُمُ بَعْضًا  
فَلْيُؤَدِّ الَّذِي ائْتَمَنَّ أَمَانَتَهُ » ، قال : نسخت هذه الآية ما قبلها . قال النحاس : وهذا قول  
الحسن والحكم وعبد الرحمن بن زيد . قال الطبري : وهذا لا معنى له ؛ لأن هذا حكم غير  
(١) الداء : ما دلل فيه من عيب يخفى أو علة باطنة لا ترى . والشك من الراوى كما في الاستيعاب . وفيه :  
" بيع المسلم المسلم " . كما في وجوب وأ ، وفي : " بيع المسلم للمسلم " . (٢) كذا في ط و ه وجوب  
وابن عطية . وفي ا وح : الوثائق .

الأول، وإنما هذا حكم من لم يجد كتابا قال الله عز وجل : « وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كِتَابًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا - أَى فَم يَطَالِبْهُ رَهْنٌ - فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُتِمِّنَ أَمَانَتُهُ » . قال : ولو جاز أن يكون هذا ناسخا للأول لجاز أن يكون قوله عز وجل : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِنَ الْغَائِطِ <sup>(١)</sup> » الآية ناسخا لقوله عز وجل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ » الآية ولجاز أن يكون قوله عز وجل : « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ » ناسخا لقوله عز وجل : « فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ » وقال بعض العلماء : إن قوله تعالى « فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا » لم يبين تأخر نزوله عن صدر الآية المشتملة على الأمر بالإشهاد، بل وردا معا . ولا يجوز أن يرد النسخ والمنسوخ معا جميعا في حالة واحدة . قال : وقد روى عن ابن عباس أنه قال لما قيل له : إن آية الدين منسوخة قال : لا والله إن آية الدين محكمة ليس فيها نسخ قال : والإشهاد إنما جعل للطمانينة، وذلك أن الله تعالى جعل لتوثيق الدين طرقا، منها الكتاب، ومنها الرهن، ومنها الإشهاد. ولا خلاف بين علماء الأمصار أن الرهن مشروع بطريق التدب لا بطريق الوجوب . فيعلم من ذلك مثله في الإشهاد . وما زال الناس يتبايعون حضرا وسفرا وبراً وبحرا وسهلا وجبلا من غير إشهاد مع علم الناس بذلك من غير تكبر؛ ولو وجب الإشهاد ما تركوا التكبر على تاركه .

قلت : هذا كله استدلال حسن؛ وأحسن منه ما جاء من صريح السنة في ترك الإشهاد، وهو ما أخرجه الدارقطني عن طارق بن عبد الله المحاربي قال : « أقبلنا في ركب من الرَبْذَةِ وجنوب الرَبْذَةِ حتى نزلنا قريبا من المدينة ومعنا ظمينة لنا . فبينما نحن قعود إذ أتانا رجل عليه ثوبان أبيضان فسلم فرددنا عليه ، فقال : من أين [أقبل] القوم؟ فقلنا : من الرَبْذَةِ وجنوب الرَبْذَةِ . قال : ومعنا جمل أحمر؟ فقال : تبيعوني بجلكم هذا؟ فقلنا نعم . قال بكم؟ قلنا : بكذا وكذا صاعا من تمر . قال : لما استوضعتنا شيئا وقال : قد أخذته ، ثم أخذ برأس الجمل حتى

(١) راجع ج ٥ ص ١٠٤ وص ٨٠ وص ٣١٤ وص ٢٢٧ (٢) الرَبْذَةُ (بالضرب) : من قرى المدينة على ثلاثة أميال قريصة من ذات مرق على طريق الجواز إذا رحلت من فيد تريد مكة؛ وبهذا الموضع قبر أبي ذر الغفاري رضي الله عنه ، وكان قد خرج إليها مغاضبا لعمان بن عفان رضي الله عنه فأقام بها إلى أن مات سنة ٣٢ هـ (عن سبعم البلدان لما قوت) . (٣) من الدارقطني .



دخل المدينة فتوارى عنا، فتلاومنا بيلنا وقلنا : أعطينم جلعكم من لا تعرفونه ! فقالت الطليعينة : لا تَلَاومُوا فقد رأيتُ وجه رجل ما كان ليخْفِرْكم ، ما رأيت وجه رجل أشبهَ بالقمر ليلة البدر من وجهه . فلما كان العشاء <sup>(١)</sup> أنانا رجل فقال : السلام عليكم ، أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إليكم ، وإنه أمركم أن تأكلوا من هذا حتى تشبعوا ، وتكأوا حتى تستوفوا . قال : فأكلنا حتى شبعنا ، واكَلْنَا حتى استوفينا ” . وذكر الحديث الزهري عن عمارة بن خزيمة أن عمه حدثه وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسا من أعرابي ، الحديث . وفيه : فطَفِقَ الأعرابي يقول : هَلُمَّ شاهدا يشهد أني بعْتُكَ — قال خُزَيْمَةُ بن ثابت : أنا أشهد أنك قد بعته . فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على خُزَيْمَةَ فقال : ” هم تشهد ” ؟ فقال : بتصديقك يا رسول الله . قال : فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة بشهادة رجلين . أخرجه النسائي وغيره .

الموفية خمسين — قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ فيه ثلاثة أقوال :  
<sup>(٢)</sup> الأول — لا يكتب الكاتب ما لم يُمَلَّ عليه ، ولا يزيد الشاهد في شهادته ولا ينقص منها .  
 قاله الحسن وقتادة وطاوس وابن زيد وغيرهم .

وروى عن ابن عباس ومجاهد وعطاء أن المعنى لا يمنع الكاتب أن يكتب ولا الشاهد أن يشهد . « وَلَا يُضَارَّ » على هذين القولين أصله يُضَارِرُ بكسر الراء ، ثم وقع الإدغام ، وفتحت الراء في الجزم لحقة الفتحة . قال النحاس : ورأيت أبا إسحاق يميل إلى هذا القول ، قال : لأن بعده « وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ » فالأولى أن تكون ، من شهد بغير الحق أو حرف في الكتابة أن يقال له : فاسق ، فهو أولى بهذا ممن سأل شاهدا أن يشهد وهو مشغول .  
 وقرأ عمر بن الخطاب وابن عباس وابن أبي إسحاق يُضَارِرُ بكسر الراء الأولى .

وقال مجاهد والضحاك وطلوس والسدي وروى عن ابن عباس : معنى الآية ” وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ” بأن يُدْعَى الشاهد إلى الشهادة والكاتب إلى الكتب وهما مشغولان ، فإذا اعتذرا بعذرهما أخرجهما وآذاهما ، وقال : خالفنا أمر الله ، ونحو هذا من القول

(١) كذا في الدارقطني ، وفي الأصول جميعا : النسي . (٢) الثاني قول ابن عباس والثالث قول مجاهد

والضحاك . (٣) في ج ر ب ر ط : نرج .

فيضرنّ بهما . وأصل « يضار » على هذا يضارّر بفتح الراء، وكذا قرأ ابن مسعود « يضارّر » بفتح الراء الأولى؛ فنهى الله سبحانه عن هذا، لأنه لو أطلقه لكان فيه شغل لها عن أمر دينها ومعاشها . ولقبط المضارة؛ إذ هو من اثنين، يقتضى هذه المعاني . والكتاب والشهيد على القولين الأولين رفع بفعلهما، وعلى القول الثالث رفع على المفعول الذى لم يسم فاعله .

الحادية والخمسون — قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَفْعَلُوا ﴾ يعنى المضارة، ﴿ فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ﴾ أى معصية؛ عن سفيان الثورى . فالكتاب والشاهد يعصيان بالزيادة أو النقصان، وذلك من الكذب المؤدى فى الأموال والأبدان، وفيه إبطال الحق . وكذلك إذايتهما إذا كانا مشغولين بمعصية وخروج عن الصواب من حيث المخالفة لأمر الله . وقوله « بِكُمْ » تقديره فسوقٌ حالٌ بكم .

الثانية والخمسون — قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ وعدٌ من الله تعالى بأن من أتاه علمه، أى يعمل فى قلبه نورا يفهم به ما يلقى إليه؛ وقد يعمل الله فى قلبه ابتداء فرقانا، أى فيصلا يفصل به بين الحق والباطل؛ ومنه قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا » . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۚ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمْنَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ۚ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ۝٢٨٢ ﴾  
فيه أربع وعشرون مسألة :

الأولى — لما ذكر الله تعالى التنب إلى الإشهاد والكتب لمصلحة حفظ الأموال والأبدان، عقب ذلك بذكر حال الأعداء المانعة من الكتب، وجعل لها الرهن، ونص من

(١) راجع ج ٧ ص ٣٩٦ (٢) اعتدنا أربع لمافى « وأرجع عند تمام الحادية والعشرين قوله : تعرضت هنا ثلاث مسائل تحت أربع وعشرين . (٣) كذا فى الأصول وابن عطية . والأبدان : الطامات، وعدم أدا الحقوق فسوق عن أمر الله . ولعله : الأبدان، راجع تفسير قوله تعالى : « فسوق بكم » .

أحوال العذر على السفر الذي هو غالب الأعدار، لا سيما في ذلك الوقت لكثرة الغزو، ويدخل في ذلك بالمعنى كلُّ عذر . فُرُبَ وقت يتعذر فيه الكاتب في الحضر كأوقات أشغال الناس وبالليل، وأيضا فالحوف على خراب ذمة الغريم عذرٌ يوجب طلب الرهن . وقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم دِرْعَهُ عند يهودى طلب منه سَلَفُ الشعرير فقال : إنما يريد عهد أن يذهب بمالى . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ” كذب إني لأمينٌ فى الأرض أمينٌ فى السماء ولو ائتمنى لأذيت أذهبوا إليه بدرعى “ فات ودِرْعُهُ مرهونة صلى الله عليه وسلم ، على ما يأتى بيانه آتفاً .

(١) الثانية — قال جمهور من العلماء : الرهنُ فى السفر بنص التنزيل ، وفى الحضر ثابت بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهذا صحيح . وقد بينا جوازه فى الحضر من الآية بالمعنى ، إذ قد ترتب الأعدار فى الحضر ، ولم يُرو عن أحدٍ منعه فى الحضر سوى مجاهد والضحاك ودادود ، متمسكين بالآية . ولا حجة فيها ؛ لأن هذا الكلام وإن كان خرج مخرج الشرط فالمراد به غالب الأحوال . وليس كون الرهن فى الآية فى السفر مما يحظر فى غيره . وفى الصحيحين وغيرهما عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودى طعاما إلى أجل ورهنه دِرْعاً له من حديد . وأخرجه النسائى من حديث ابن عباس قال : توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ودِرْعُهُ مرهونةٌ عند يهودى بثلاثين صاعا من شعير لأهله .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَجِدُوا كَاتِبًا ﴾ قرأ الجمهور « كاتبا » بمعنى رجل يكتب . وقرأ ابن عباس وأبى ومجاهد والضحاك وعكرمة وأبو العالية « ولم يجدوا كتابا » . قال أبو بكر الأنبارى : فسره مجاهد فقال : معناه فإن لم تجدوا مدادا يعنى فى الأسفار . وروى عن ابن عباس « كُتَّابًا » . قال النحاس : هذه القراءة شاذة والعامة على خلافها ، وقبلها يخرج شىء عن قراءة العامة إلا وفيه مطعن ؛ ونسق الكلام على كاتب ؛ قال الله عز وجل قبل هذا : « وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ » وكُتَّابٌ يقتضى جماعة . قال ابن عطية : كُتَّابٌ يحسن من حيث

لكل نازلة كاتب، فليل للجماعة : ولم تجددوا كتاباً . وحكى المهدوي عن أبي العالية أنه قرأ « كُتِبَ » وهذا جمع كتاب من حيث التوازل مختلفة . وأما قراءة أبي وابن عباس « كُتِبَ » فقال النحاس ومكي : هو جمع كاتب كقائم وقيام . مكي : المعنى وإن عِدِمَتِ الدواة والقلم والصحيفة . وثق وجود الكاتب يكون بعدم أى آلة آتق، وثق الكاتب أيضاً يقتضى ثقى الكتاب ؛ فالقراءتان حسنتان إلا من جهة خط المصحف .

الرابعة — قوله تعالى : ( فِرْهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ) وقرأ أبو عمرو وابن كثير « فَرُوهٌ » بضم الراء والماء، وروى عنهما تخفيف الماء . وقال الطبري : تأول قوم أن « رُهنا » بضم الراء والماء جمع رِهَانٍ، فهو جمعُ جمع، وحكاه الزجاج عن الفراء . وقال المهدوي : « فِرْهَان » ابتداء والخبر محذوف، والمعنى فِرْهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ يكفى من ذلك . قال النحاس : وقرأ عاصم بن أبي النجود « فَرُوهٌ » بإسكان الماء، ويروى عن أهل مكة . والباب في هذا « رِهَانٌ » ؛ كما يقال : بفل ويقال ، وكهش وكباش ؛ ورُوهٌ سبيله أن يكون جمع رِهَانٍ ؛ مثل كُتِبَ وكُتِبَ . وقيل : هو جمع رَهْنٍ ؛ مثل سَقْفٍ وسُقْفٍ، وحَلَقٍ وحُلُقٍ، وفُرْشٍ وفُرُشٍ، ونَشْرٍ ونُشْرٍ<sup>(١)</sup>، وشبهه « ورُوهٌ » بإسكان الماء سبيله أن تكون الضمة حذفت لنقلها . وقيل : هو جمع رهن ؛ مثل سَهْمٍ حَشْرٌ، أى دقيق، وسِهَامٍ حَشْرٌ . والأول أولى ؛ لأن الأول ليس بنعت وهذا نعت . وقال أبو علي الفارسي : وتكسیر « رَهْنٌ » على أقل العدد لم أعلمه جاء ، فلو جاء كان قياسه أفضلاً ككلب وأكُلب ؛ وكأنهم استغنوا بالقليل عن الكثير ، كما استغنى ببناء الكثير عن بناء القليل في قولهم : ثلاثة شُسُوع ، وقد استغنى ببناء القليل عن الكثير في رَسَنٍ وأرْسَانٍ ؛ فَرُهْنٌ يجمع على بناءين وهما فُسل وفِئال . الأخفش : فَعْلٌ على فُسل قبيح وهو قليل شاذ ، قال : وقد يكون « رُهْنٌ » جمعا للرِهَانِ ، كأنه يجمع رَهْنٌ على رِهَانٍ ، ثم يجمع رِهَانٌ على رُهْنٍ ؛ مثل فِرَاشٍ وفُرُشٍ .

(١) في ج : نشر ونشروبه فرائع « نُشْرًا بين يدي رحته » أو بشر وبشر : لأن السين غير منقوطة .

وفي أ : نشر بالنون ومهله ، وفي هـ : بسر بالباء . والله أعلم .

الخامسة - معنى الرهن : احتباس العين وثيقة بالحق لِيُسْتَوْقَ الحق من ثمنها أو من  
عن منافعتها عند تعذر أخذه من الغريم ؛ هكذا حله العلماء ، وهو في كلام العرب بمعنى الدوام  
والاستمرار . وقال ابن سيده : ورهته أى أدامه ؛ ومن رهن بمعنى دام قول الشاعر :

الْحَبْزُ وَالْقَمُّ لِمِ رَاهِنٍ • وَقَهْوَةٌ رَأَوْقَهَا سَاكِبٌ

قال الجوهري : ورهن الشيء رهنا أى دام . وأرهنت لهم الطعام والشراب أدمته لهم ،  
وهو طعام رهن . والراهن : الثابت ، والراهن : المهزول من الإبل والناس ؛ قال :  
إِنَّمَا تَرَى جِسْمِي خَلَا قَدْ رَهَنَ • هَزَلًا وَمَا يَجِدُ الرِّجَالُ فِي السَّمَنِ

قال ابن عطية : ويقال في معنى الرهن الذى هو الوثيقة من الرهن : أرهنت إرهانا ؛  
حكاه بعضهم . وقال أبو علي : أرهنت في المغالة ، وأما في القرض والبيع فرهنت . وقال  
أبو زيد : أرهنت في السلعة إرهانا ؛ غاليت بها ؛ وهو في الغلاء خاصة . قال :

عِيدَةٌ أُرْهِنَتْ فِيهَا الدَّانِيَرُ •

يصف ناقة . والعيد بطن من مهرة وإبل مهرة موصوفة بالنجابة . وقال الزجاج : يقال  
في الرهن : رهنت وأرهنت ؛ وقاله ابن الأعرابي والأخفش . قال عبد الله بن همام السلولى :  
فَلَمَّا خَشِيتُ أَطَافِيرَهُمْ • نَجَوْتُ وَأُرْهِنْتُمْ مَالَكَا

قال ثعلب : الرواة كلهم على أرهنتهم ، على أنه يجوز رهنته وأرهنته ، إلا الأصمعي فإنه رواه  
وأرهنتهم ، على أنه عطف بفعل مستقبل على فعل ماض ، وشبهه بقولهم : قَتُّ وَأَصَلُّ وجهه ،  
وهو مذهب حسن ؛ لأن الواو واو الحال ؛ فجعل أَصَلُّ حالا للفعل الأول على معنى قَت صاكا  
وجهه ، أى تركته مقيما عندهم ؛ لأنه لا يقال : أُرْهِنْتُ الشيء ، وإنما يقال : رهنته . وتقول :  
رهنت لسانى بكذا ، ولا يقال فيه : أرهنت . وقال ابن السكيت : أرهنت فيها بمعنى أسلفت .  
والمرتين : الذى يأخذ الرهن . والشيء مرهون ورهين ، والأنثى رهيبة . وراهننت فلانا على  
كذا مُراهنة : خاطرته . وأرهنت به ولدى إرهانا : أخطرته به خطرا . والرهيبة واحدة

(١) هو مهرة بن حيدان أبو قبيلة وهم من بني عظيم . وصدر البيت : • يطوى ابن ضلي بها من راكب بعدا •

الرهائن ؛ كله عن الجوهرى . ابن عطية : ويقال بلا خلاف فى البيع والقرض : رهنْتُ رهنًا ، ثم سُمِّيَ بهذا المصدر الشيءُ المدفوعُ تقول : رهنْتُ رهنًا ؛ كما تقول رهنْتُ ثوبًا .

السادسة — قال أبو على : ولما كان الرهن بمعنى الثبوت ، والدوام فمن ثم بطل الرهن عند الفقهاء إذا خرج من يد المرتهن إلى الراهن بوجه من الوجوه ؛ لأنه فارق ما جُمِلَ [باختيار المرتهن<sup>(١)</sup>] له .

قلت — هذا هو المعتمد عندنا فى أن الرهن متى رجع إلى الراهن باختيار المرتهن بطل الرهن ؛ وقاله أبو حنيفة ، غير أنه قال : إن رجع بعارية أو ودعة لم يبطل . وقال الشافعى : إن رجوعه إلى يد الراهن مطلقا لا يبطل حكم القبض المتقدم ؛ ودليلا « قِرْهَانٌ مَقْبُوضَةٌ » ، فإذا خرج عن يد القابض لم يصدق ذلك اللفظ عليه لغةً ، فلا يصدق عليه حكما ، وهذا واضح . السابعة — إذا رهنه قولاً ولم يقبضه فعلا لم يوجب ذلك حكما ؛ لقوله تعالى : « قِرْهَانٌ مَقْبُوضَةٌ » . قال الشافعى : لم يجعل الله الحكم إلا برهن موصوف بالقبض ، فإذا عُدِمَت الصفة وجب أن يعدم الحكم ، وهذا ظاهرٌ جداً . وقالت المالكية : يلزم الرهن بالعقد ويجب الراهن على دفع الرهن ليحوزه المرتهن ؛ لقوله تعالى : « أَوْفُوا بِالْعُقُودِ »<sup>(٢)</sup> وهذا عقدٌ ، وقوله « بِالْمَهْدِ »<sup>(٣)</sup> وهذا عهد . وقوله عليه السلام : « المؤمنون عند شروطهم » وهذا شرط ، فالقبض عندنا شرطٌ فى كمال فائدته . وعندهما شرط فى لزومه وصحته .

الثامنة — قوله تعالى : « مَقْبُوضَةٌ » يقتضى بينونة المرتهن بالرهن . وأجمع الناس على صحة قبض المرتهن ، وكذلك على قبض وكيله . وأختلفوا فى قبض عدل يوضع الرهن على يديه ؛ فقال مالك وجميع أصحابه وجمهور العلماء : قبض العدل قبضٌ . وقال ابن أبى لىلى وقتادة والحكم وعطاء : ليس بقبض ، ولا يكون مقبوضا إلا إذا كان عند المرتهن ، ورأوا ذلك تعبدًا . وقول الجمهور أصح من جهة المعنى ؛ لأنه إذا صار عند العدل صار مقبوضا لغةً وحقيقةً ؛ لأن العدل نائب عن صاحب الحق ويمثله الوكيل ؛ وهذا ظاهر .

التاسعة — ولو وُضِعَ الرهن على يدنى عدل فضاغ لم يضمن المرتهن ولا الموضوع على يده ؛ لأن المرتهن لم يكن فى يده شيء ، يضمنه . والموضوع على يده أمينٌ والأمين غير ضامن . (١) الزيادة فى جـ . (٢) راجع جـ ٦ ص ٣١ (٣) راجع جـ ١٠ ص ٢٩٦ (٤) كذا فى د ، وفى غيرها : يده .

الماشرة — لما قال تعالى : «مَقْبُوضَةٌ» قال علماؤنا : فيه ما يقتضى بظاهره ومطلقه جواز رهن المشاع<sup>(١)</sup> . خلافا لأبي حنيفة وأصحابه ، لا يجوز عندهم أن يرهنه ثلث دار ولا نصفها من عبد ولا سيف ، ثم قالوا : إذا كان لرجلين على رجل مال هما فيه شريكان فرهنهما بذلك أرضا فهو جائز إذا قبضاها . قال ابن المنذر : وهذا إجازة رهن المشاع ؛ لأن كل واحد منهما مرتهن نصف دار<sup>(٢)</sup> . قال ابن المنذر : رهن المشاع جائز كما يجوز بيعه .

الحادية عشرة — ورهن ما في الذمة جائز عند علماؤنا ؛ لأنه مقبوض خلافا لمن منع ذلك ؛ ومثاله رجلان تعاملتا لأحدهما على الآخر دين فرهنه دينه الذي عليه . قال ابن خزيمة : مندأد وكل عرض جاز بيعه جاز رهنه ، ولهذه العلة جوزنا رهن ما في الذمة ؛ لأن بيعه جائز ، ولأنه مال تقع الوثيقة به بخلاف أن يكون رهنا ، قياسا على سلعة موجودة . وقال من منع ذلك : لأنه لا يتحقق إقباضه والقبض شرط في لزوم الرهن ؛ لأنه لا بد أن يستوفى الحق منه عند المحل ، ويكون الاستيفاء من ماله لا من عينه ولا يتصور ذلك في الدين .

الثانية عشرة — روى البخاري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الظَّهْرُ يَرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَلَبَنُ الدَّرِّ يَشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النِّفْقَةَ» . وأخرجه أبو داود وقال بدل «يشرب» في الموضعين : «يحب» . قال الخطابي : هذا كلام مبهم ليس في نفس اللفظ بيان من يركب ويحب ، هل الراهن أو المرتهن أو العدل الموضوع على يده الرهن ؟ .

قلت : قد جاء ذلك مبينا مفسرا في حديثين ، وبسببهما اختلف العلماء في ذلك ؛ فروى الدارقطني من حديث أبي هريرة ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها ولبن الدَّرِّ يشرب وعلى الذي يشرب نفقته» . أخرجه عن أحمد ابن علي بن العلاء حدثنا زياد بن أيوب حدثنا هشيم حدثنا زكريا عن الشعبي عن أبي هريرة . وهو قول أحمد وإسحاق : أن المرتهن ينتفع من الرهن بالحلب والركوب بقدر النفقة . وقال أبو ثور : إذا كان الراهن ينفق عليه لم ينتفع به المرتهن . وإن كان الراهن لا ينفق عليه وتركه

في يد المرتين فأنفق عليه فله ركو به واستخدامُ العبد . وقاله الأوزاعي والليث . الحديث الثاني خرجه الدارقطني أيضا ، وفي إسناده مقال ويأتي بيانه — من حديث إسماعيل بن عياش عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن المَقْبَرِيِّ<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يَفْلُقُ الرهنُ ولصاحبه غَنَمُه وعليه غُرْمُه " . وهو قول الشافعي والشمسي وابن سيرين ، وهو قول مالك وأصحابه . قال الشافعي : منفعة الرهن للراهن ، ونفقته عليه ، والمرتين لا ينتفع بشيء من الرهن خلا الإحفاظ للوثيقة . قال الخطابي : وهو أولى الأقوال وأصحها ، بدليل قوله عليه السلام : " لا يفلق الرهن من صاحبه الذي رهنه [ له غنمه وعليه غرمه ] " .<sup>(٢)</sup>

[ قال الخطابي : وقوله : " من صاحبه أى لصاحبه " ] . والعرب تضع « من » موضع اللام ، كقولهم :

• أَيْنَ أُمٌّ أَوْفَى دِمْنَةً لَمْ تُكَلِّمْ •

قلت : قد جاء صريحا "لصاحبه" فلا حاجة للتأويل . وقال الطحاوي : كان ذلك وقت كون الربا مباحا ، ولم ينه عن قرض جر منفعة ، ولا عن أخذ الشيء بالشيء وإن كانا غير متساويين ، ثم حرم الربا بعد ذلك . وقد أجمعت الأمة على أن الأمة المرهونة لا يجوز للراهن أن يطأها ، فكذلك لا يجوز له خدمتها . وقد قال الشعبي : لا ينتفع من الرهن بشيء . فهذا الشعبي روى الحديث وأتى بخلافه ، ولا يجوز عنده ذلك إلا وهو منسوخ . وقال ابن عبد البر وقد أجمعوا أن لبن الرهن وظهوره للراهن . ولا يخلو من أن يكون احتلاب المرتين له بإذن الراهن أو بغير إذنه ، فإن كان بغير إذنه ففي حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يَحْتَلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ " ما يرده ويقضى بنسخه . وإن كان بإذنه ففي الأصول المجتمع عليها في تحريم المجهول والقرر وبيع ما ليس عندك وبيع ما لم يُخْلَقْ ، ما يرده أيضا ، فإن ذلك كان قبل نزول تحريم الربا . والله أعلم .

(١) كذا في كل الأصول ، والصواب كما في الدارقطني : عن الزهري عن سعيد بن المسيب . وسأقريبا .

(٢) غلق الرهن : من فعل الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتين الرهن فأبطله الإسلام . (عن النهاية) .

(٣) الزيادة من جوه وروط . هذه رواية غير المتقدمة للدارقطني .

(٤) في جوه وروط : الرهن .



وقال ابن خوزيمنداد : ولو شرط المرتهن الانتفاع بالرهن فلذلك حالتان : إن كان من فرض لم يجوز ، وإن كان من بيع أو إجارة جاز ، لأنه يصير بائعا للسلعة بالثمن المذكور ومنافع الرهن مدة معلومة فكانه بيع وإجارة ، وأما في القرض فلا أنه يصير قرضا جبر منفعه ، ولأن موضوع القرض أن يكون قربة ، فإذا دخله نفع صار زيادة في الجنس وذلك ربا .

الثالثة عشرة — لا يجوز غلق الرهن ، وهو أن يشترط المرتهن أنه له بحقه إن لم يات به عند أجله . وكان هذا من فعل الجاهلية فأبطله النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : " لا يغلّق الرهن " هكذا قيده برفع القاف على الخبر ، أي ليس يغلّق الرهن . تقول : أغلقت الباب فهو مُغلّق . وغلّق الرهن في يد مرتته إذا لم يفتك ؛ قال الشاعر :

أجارتنا من يجمع يتفرّق ■ ومن يك رهنا للحوادث يغلّق

وقال زهير :

وفارقتك برهن لا فكاك له • يوم الوداع فأسى الرهن قد غلّا

الرابعة عشرة — روى الدارقطني من حديث سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يغلّق الرهن له غنمه وعليه غرمه " . زياد بن سعد أحد الحفاظ الثقات ، وهذا إسناد حسن . وأخرجه مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يغلّق الرهن " . قال أبو عمر : وهكذا رواه كل من روى الموطأ عن مالك فيما علمت ؛ إلا معن بن عيسى فإنه وصله ، ومعن ثقة ؛ إلا أني أخشى أن يكون الخطأ فيه من علي بن عبد الحميد القضايري عن مجاهد بن موسى عن معن بن عيسى . وزاد فيه أبو عبد الله عمرو بن (٤) عن الأبهري بإسناده : " له غنمه وعليه غرمه " . وهذه اللفظة قد اختلفت الرواة في رفعها ؛ فرفعها ابن أبي ذئب ومعمّر وغيرهما . ورواه ابن وهب وقال : قال يونس قال ابن شهاب : وكان سعيد بن المسيب يقول : الرهن ممن رهنه ، له غنمه وعليه غرمه ؛ فأخبر ابن شهاب أن هذا من قول سعيد لا عن النبي صلى الله عليه وسلم . إلا أن معمرا ذكره عن

(١) في ٥ : تابها . (٢) في ج : « ومنافع المرهون معلومة » . (٣) في ج : يفتك .

(٤) في ط : ابن عمرو والتصحیح من التمهيد .

ابن شهاب مرفوعاً، ومَعْمَرٌ أثبت الناس في ابن شهاب . وتابعه على رفعه يحيى بن أبي أنيسة ويحيى ليس بالقوي . وأصل هذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مُرْسَلٌ، وإن كان قد وصل من جهات كثيرة فإنهم يعلّونها . وهو مع هذا حديث لا يرفعه أحد منهم وإن اختلفوا في تأويله ومعناه . ورواه الدارقطني أيضاً عن إسماعيل بن عياش عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً . قال أبو عمر: لم يسمعه إسماعيل من ابن أبي ذئب وإنما سمعه من عباد بن كثير عن ابن أبي ذئب، وعباد عندهم ضعيف لا يُتَّجَعُ به . وإسماعيل عندهم أيضاً غير مقبول الحديث إذا حدث عن غير أهل بلده؛ فإذا حدث عن الشاميين فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن المدنيين وغيرهم ففي حديثه خطأ كثير واضطراب .

الخامسة عشرة — ثَمَاءُ الرهن داخل معه إن كان لا يتميز كالسَّمن، أو كان نَسْلاً كالولادة والتاج؛ وفي معناه قَيْسِلُ النخل، وما عدا ذلك من غلة وثمرة ولبن وصوف فلا يدخل فيه إلا أن يشترطه . والفرق بينهما أن الأولاد تبع في الزكاة للأمهات، وليس كذلك الأصواف والألبان وثمر الأشجار؛ لأنها ليست تبعاً للأمهات في الزكاة ولا هي في صورها ولا في معناها ولا تقوم معها، فلها حكم نفسها لا حكم الأصل خلاف الولد والتاج . والله أعلم بصواب ذلك .

السادسة عشرة — وَرَهْنٌ مَنْ أَحَاطَ الدِّينَ بِمَالِهِ جَائِزًا لَمْ يُفْلَسْ، ويكون المرتب أحق بالرهن من الغرماء؛ قاله مالك وجماعة من الناس . وروى عن مالك خلاف هذا — وقاله عبد العزيز بن أبي سلمة — أن الغرماء يدخلون معه في ذلك وليس بشيء؛ لأن من لم يُحَجَّرْ عليه فنصرفاته صحيحة في كل أحواله من بيع وشراء، والغرماء عاملوه على أنه يبيع ويشترى ويقضى، لم يختلف قول مالك في هذا الباب، فكذلك الرهن . والله أعلم .

السابعة عشرة — قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ الآية . شَرَطُ رِبْطٍ به وصية الذي عليه الحق بالأداء وترك المطلق . يعني إن كان الذي عليه الحق أَمِينًا عند صاحب الحق وثقةً فَلْيُؤَدِّله ما عليه أئمن . وقوله ﴿ فَلْيُؤَدِّ ﴾ من الأداء مَهْمُوزٌ، [وهو جواب الشرط] ويجوز تخفيف همزة فتقلب الهمزة واواً ولا تقلب ألفاً ولا تجعل بين بين؛ لأن الألف لا يكون

ما قبلها إلا مفتوحا . وهو أمر معناه الوجوب ، بقريئة الإجماع على وجوب أداء الديون ، وثبوت حكم الحاكم به وجبهه الغرماء عليه ، وبقريئة الأحاديث الصّحاح في تحريم مال الغير .  
الثامنة عشرة — قوله تعالى : ﴿ أَمَانَتُهُ ﴾ الأمانة مصدر سمي به الشيء الذي في الذمة ، وأضافها إلى الذي عليه الدين من حيث لها إليه نسبة ؛ كما قال تعالى : « وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ <sup>(١)</sup> » .

التاسعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَلَيَبْقَى اللَّهُ رَبُّهُ ﴾ أى في ألا يكتم من الحق شيئا . وقوله : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ﴾ تفسير لقوله : « وَلَا يُضَارَر » بكسر العين . نهى الشاهد عن أن يضر بكتمان الشهادة ، وهو نهى على الوجوب بعدة قرائن منها الوعيد . وموضع النهى هو حيث يخاف الشاهد ضياع حق . وقال ابن عباس : على الشاهد أن يشهد حيثما استشهد ، ويخبر حيثما استخبر ، قال : ولا تقل أخبر بها عند الأمير بل أخبر بها لعله يرجع ويرعوى .  
وقرأ أبو عبد الرحمن « ولا يكتموا » بالياء ، جعله نهيا للغائب .

الموفية عشرين — إذا كان على الحق شهود تعين عليهم أدائها على الكفاية ، فإن أداها اثنان وأجترأ الحاكم بهما سقط الفرض عن الباقي ، وإن لم يجترأ بها تعين المشى إليه حتى يقع الإثبات . وهذا يعلم بدعاء صاحبها ، فإذا قال له : أحجي حقى بأداء ما عندك لى من الشهادة تعين ذلك عليه .

الحادية والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾ خص القلب بالذكر إذ الكتم من أفعاله ، وإذ هو المضغعة التي يصلحها يصلح الجسد كله كما قال عليه السلام ، فببر بالبعض عن الجملة ، وقد تقدم . [ فى أول السورة <sup>(٢)</sup> ] وقال الكيا : لما عزم على ألا يؤديها وترك أداءها باللسان رجع المائثم إلى الوجهين جميعا . فقوله : « آثِمٌ قَلْبُهُ » مجاز ، وهو أكد من الحقيقة في الدلالة على الوعيد ، وهو من بدیع البيان ولطيف الإعراب عن المعانى . يقال : إثم القلب سبب مسخه ، والله تعالى إذا مسخ قلبا جعله منافقا وطبع عليه ، نعوذ بالله منه [ وقد تقدم فى أول السورة <sup>(٣)</sup> ] . و « قلبه » رفع بـ « آثم » و « آثم » خبر  
(١) راجع ج ٥ ص ٢٧ (٢) الزيادة من جر وط . راجع ج ١ ص ١٨٨ (٣) من ط .

«إِنَّ»، وإن شئت رفعت آثماً بالابتداء، و«قلبه» فاعل يسد مسد الخبر والجملة خبر إن .  
 وإن شئت رفعت آثماً على أنه خبر الابتداء تنوى به التأخير . وإن شئت كان «قلبه» بدلا  
 من «آثم» بدل البعض من الكل . وإن شئت كان بدلا من المضمر الذى فى «آثم» .  
 وتعرضت هنا ثلاث مسائل تَبَيَّنَتْ أربع وعشرين .

الأولى — أعلم أن الذى أمر الله تعالى به من الشهادة والكتابة لمراعاة صلاح ذات البين  
 وقضى التنازع المؤدى إلى فساد ذات البين؛ لئلا يسؤل له الشيطان محمود الحق وتجاوز ما حذله  
 الشرع، أو تركه الاقتصار على المقدار المستحق؛ ولأجله حرم الشرع البياعات المجهولة التى  
 اعتبارها يؤدى إلى الاختلاف وفساد ذات البين وإيقاع التضاعن والتباين . فمن ذلك ما حرمه  
 الله من الميسر والقمار وشرب الخمر بقوله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ  
 وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ» الآية . فمن تأدب بأدب الله فى أوامره وزواجره حاز صلاح  
 الدنيا والدين؛ قال الله تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ» الآية .

الثانية — روى البخارى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «من  
 أخذ أموال الناس يريد أداءها أدّى الله عنه ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله» . وروى  
 النسائى عن ميمونة زوج النبى صلى الله عليه وسلم أنها استدانت ، فقيل: يا أم المؤمنين ،  
 تستدينين وليس عندك وفاء ؟ قالت: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:  
 «من أخذ ديناً وهو يريد أن يؤدّيه أعانه الله عليه» . وروى الطحاوى وأبو جعفر الطبرى  
 والحاثر بن أبى أسامة فى مسنده عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:  
 «لا تُخيفوا الأنفس بعد أمنها» قالوا: يا رسول الله ، وما ذاك ؟ قال: «الدين» .  
 وروى البخارى عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم فى دعاء ذكره: «اللهم أنى أعوذ بك  
 من الهم والحزن والعجز والكسل والجبن والبخل وصلح الدين وغلبة الرجال» . قال العلماء:  
 صلح الدين هو الذى لا يجد دائنه من حيث يؤدّيه . وهو مأخوذ من قول العرب: حمل مضلّع  
 أى ثقيل، ودابة مضلّع لا تقوى على الحمل؛ قاله صاحب العين . وقال صلى الله عليه وسلم:

”الدين شين الدين“. وروى عنه أنه قال : ”الدين هم بالليل ومدّة بالنهار“. قال علماءنا : وإنما كان شيئا ومدّة لما فيه من شغل القلب والبال والهمّ اللازم في قضائه ، والتذلل للغريم عند لقائه ، وتحمل منته بالتأخير إلى حين أوانه . وربما يعد من نفسه القضاء فيخلف ، أو يحدث الغريم بسببه فيكذب ، أو يحلف له فيحنت ؛ إلى غير ذلك . ولهذا كان عليه السلام يتعوذ من المأثم والمغرم ، وهو الدين . فقل له : يا رسول الله ، ما أكثر ما تتعوذ من المغرم ؟ فقال : ”إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف“. وأيضاً فربما قد مات ولم يقض الدين فيرتن به ؛ كما قال عليه السلام : ”تسمة المؤمن مرتهنة في قبره بدينه حتى يقضى عنه“. وكل هذه الأسباب مشائن في الدين تذهب جماله وتنقص كماله . والله أعلم .

الثالثة - لما أمر الله تعالى بالكتب والإشهاد وأخذ الزهان كان ذلك نصاً قاطعاً على مراعاة حفظ الأموال وتتميتها ، وردا على الجهلة المتصوفة ورعاعها الذين لا يرون ذلك ، فيخرجون عن جميع أموالهم ولا يتركون كفاية لأنفسهم وعيالهم ؛ ثم إذا احتاج واقتصر عياله فهو إما أن يتعرض لمن الإخوان أو لصدقاتهم ، أو أن يأخذ من أبواب الدنيا وظلمتهم ، وهذا الفعل مذموم منهي عنه . قال أبو الفرج الحوزي : ولست أعجب من المترهدين الذين فعلوا هذا مع قلة علمهم ، إنما أتعجب من أقوام لهم علم وعقل كيف حثوا على هذا ، وأمروا به مع مضاداته للشرع والعقل . فذكر المحاسبي في هذا كلاماً كثيراً ، وشيّد أبو حامد الطوسي ونصره . والحارث عندى <sup>(١)</sup> أعذر من أبي حامد ؛ لأن أبا حامد كان أفتقه ، غير أن دخوله في التصوف أوجب عليه نصرة ما دخل فيه . قال المحاسبي في كلام طويل له : ولقد بلغني أنه لما توفي عبد الرحمن بن عوف قال فأس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما نخاف على عبد الرحمن فيما ترك . فقال كعب <sup>(٢)</sup> : سبحان الله ! وما تخافون على عبد الرحمن ؟ كسب طيباً وأنفق طيباً وترك طيباً . فبلغ ذلك أبا ذر فخرج مغضباً يريد كعباً ، فزبله <sup>(٣)</sup> بعير فأخذه بيده ، ثم أطلق يطلب كعباً ؛ فقبل لكعب : إن أبا ذر يطلبك . فخرج هارباً حتى

(١) هو أبو عبد الله الحارث بن أسد الزاهد المحاسبي ؛ وسمى المحاسبي لكثرة محاسبته لنفسه . (من أنساب السمعاني) .

(٢) أراد كعب الأخبار بدليل قوله له : يا بن اليهودية ، وهذا غير صحيح على ما يأتي في ص ١٨٤ وما تمسك

به بعض الملاحدة الإباضيين . (٣) الهجى : عظم الخنك وهو الذى عليه الأستان .

دخل على عثمان يستغيث به وأخبره الخبر . فأقبل أبو ذر يقص الأثر في طلب كعب حتى انتهى إلى دار عثمان ، فلما دخل قام كعب بفلس خلف عثمان هاربا من أبي ذر ، فقال له أبو ذر : يا ابن اليهودية ، زعم ألا بأس بما تركه عبد الرحمن ! لقد خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقال : ” الأكثرون هم الأقلون يوم القيامة إلا من قال هكذا وهكذا “<sup>(١)</sup> . قال المحاسبي : فهذا عبد الرحمن مع فضله يوقف في عَرَصَة [يوم] القيامة بسبب ما كسبه من حلال ، بالتعفف وصنائع المعروف فيمنع السعي إلى الجنة مع الفقراء وصار يحبو في آثامهم حبوا ، إلى غير ذلك من كلامه . ذكره أبو حامد وشيذه وقواه بحديث ثعلبة ، وأنه أعطى المال ففزع الزكاة . قال أبو حامد : فن راقب أحوال الأنبياء والأولياء وأقوالهم لم يشك في أن فقد المال أفضل من وجوده ، وإن صرف إلى الخيرات ؛ إذ أقل ما فيه اشتغال الهمة بإصلاحه عن ذكر الله . فينبغي للريد أن يخرج عن ماله حتى لا يبقى له إلا قدر ضرورته ، فابق له درهم يلتفت إليه قلبه فهو محبوب عن الله تعالى . قال الجوزي : وهذا كله خلاف الشرع والعقل ، وسوء فهم المراد بالمال ، وقد شرفه الله وعظم قدره وأمر بحفظه ، إذ جعله قواما للآدمي وما جعل قواما للآدمي الشريف فهو شريف ؛ فقال تعالى : « وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا »<sup>(٢)</sup> . ونهى جل وعز أن يسلم المال إلى غير رشيد فقال : « فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ » . ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال ، قال لسعد : ” إنك أن تذر ورثك أغنيا خير من أن تذرهم عائلة يتكفون الناس “ . وقال : ” ما نفقي مال كمال أبي بكر “ . وقال لعمر بن العاص : ” نيم المال الصالح للرجل الصالح “ . ودعا لانس ، وكان في آخر دعائه : ” اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيه “ . وقال كعب<sup>(٣)</sup> : يا رسول الله ، إن من توبني أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله . فقال : ” أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك “ . قال الجوزي : هذه الأحاديث مُخرجة في الصحيح ، وهي على خلاف

(١) أي إلا من صرف المال على الناس في وجه البر والصدقة . قال ابن الأثير : « العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال وتطلق على الكلام واللسان ؛ فقول : قال بيده أي أخذ ، وقال برجله أي مشى ، وقال بشو به أي رفعه . وكل ذلك على المجاز والانتساع » . (٢) من به . (٣) في به : كلامهم . (٤) راجع به ص ٢٧ (٥) هو ابن مالك أحد الثلاثة الذين خلفوا راجع به ص ٢٨٦ . فيه : إن من توبة الله على الخ .

ما تعتقده المتصوفة من أن إكثار المال حجاب وعقوبة ، وأن حبسه ينافي التوكل ، ولا ينكر<sup>(١)</sup> أنه يخاف من فتنته ، وأن خلقا كثيرا اجتنبوه لخوف ذلك ، وأن جمعه من وجهه ليعز ، وأن سلامة القلب من الافتتان به تقل ، واشتغال القلب مع وجوده بذكر الآخرة يسدر ؛ فلهذا خيف فتنته . فاما كسب المال فإن من اقتصر على كسب البُلغة من حلها فذلك أمر لا بد منه ، وأما من قصد جمعه والاستكثار منه من الحلال يُنظر في مقصوده ؛ فإن قصد نفس المفارقة والمباهاة فبئس المقصود ، وإن قصد إعفاف نفسه وعائلته ، وإدخاله لحوادث زمانه وزمانهم ، وقصد التوسعة على الإخوان وإغناء الفقراء وفعل المصالح أُثيب على قصده ، وكان جمعه بهذه النية أفضل من كثير من الطاعات . وقد كانت نيات خلق كثير من الصحابة في جمع المال سليمةً لحسن مقاصدهم بجمعه ؛ فحرصوا عليه وسألوا زيادته . ولما أقطع النبي صلى الله عليه وسلم الزبير خضرة فريسه أجرى الفرس حتى قام ثم رمى سوطه ، فقال : ” أعطوه حيث بلغ سوطه “ . وكان سعد بن عباد يقول في دعائه : اللهم وسع علي . وقال إخوة يوسف : « وَتَزِدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ »<sup>(٢)</sup> . وقال شعيب لموسى : « فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ »<sup>(٣)</sup> . وإن أيوب لما عوفي نُثر عليه رجلٌ من جرادٍ من ذهب ؛ فأخذ يُمِثِي في ثوبه ويستكثر منه ، فقيل له : أما شِيعْتَ ؟ فقال : يا رب فقير يشبع من فضلك ؟ . وهذا أمر مَرَكُوز في الطباع . وأما كلام المحاسبي خطأ يدل على الجهل بالعلم ، وما ذكره من حديث كعب وأبي ذر فعال ، من وضع الجهال وخفيت علم صحته عنه لُحُوقه بالقوم . وقد روى بعض هذا وإن كان طريقه لا يثبت ؛ لأن في سنده ابن لميعة وهو مطعون فيه . قال يحيى : لا يحتج بحديثه . والصحيح في التاريخ أن أبا ذر توفي سنة خمس وعشرين ، وعبد الرحمن بن عوف توفي سنة اثنتين وثلاثين ، فقد عاش بعد أبي ذر سبع سنين . ثم لفظ ما ذكره من حديثهم يدل على أن حديثهم موضوع ، ثم كيف تقول الصحابة : إنا نخاف على عبد الرحمن ! أوليس الإجماع منعقدا على إباحة [جمع] المال من حِلِّه ، فما وجه الخوف مع الإباحة ؟ أو يأذن الشرع في شيء ثم يعاقب<sup>(٤)</sup>

(١) كذا في ي و ب را ، وفي ج و د : يفر . (٢) الحضر (بضم فسكون) والإحضار : ارتضاع الفرس في مدره . (٣) راجع ج ٩ ص ٢٢٢ (٤) راجع ج ١٣ ص ٢٦٧ (٥) الرجل (بكسر فسكون) : القطة العظيمة من الجراد . (٦) من ب و ج و د .

عليه ؟ هذا قلة فهم وفقه . ثم أينكر أبو ذر على عبد الرحمن ، وعبد الرحمن خير من أبي ذر بما لا يتقارب ؟ ثم تعلقه بعبد الرحمن وحده دليل على أنه لم [يسر<sup>(١)</sup>] سير الصحابة ؛ فإنه قد خلف طلحة ثلاثمائة بهار في كل بهار ثلاثة قناطير . والبهار الحبل . وكان مال الزبير خمسين ألفاً ومائتي ألف . وخلف ابن مسعود تسعين ألفاً . وأكثر الصحابة كسبوا الأموال وخلقوها ولم ينكر أحد منهم على أحد . وأما قوله : « إن عبد الرحمن يحب حياً يوم القيامة » فهذا دليل على أنه ما عرف الحديث ، وأعوذ بالله أن يحب عبد الرحمن في القيامة ؛ أفترى من سبق وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ومن أهل بدر والشورى يحبو ؟ ثم الحديث يرويه ثُمارة ابن زاذان ؛ وقال البخاري : ربما اضطرب حديثه . وقال أحمد : يروى عن أنس أحاديث مناكير ، وقال أبو حاتم الرازي : لا يحتج به . وقال الدارقطني : ضعيف . وقوله : « ترك المال الحلال أفضل من جمعه » ليس كذلك ، ومتى صحَّ القصد بجمعه أفضل بلا خلاف عند العلماء . وكان سعيد بن المسيب يقول : لا خير فيمن لا يطلب المال ، يقضى به دينه ويصون به عرضه ؛ فإن مات تركه ميراثاً لمن بعده . وخلف ابن المسيب أربعمائة دينار ، وخلف سفيان الثوري مائتين ، وكان يقول : المال في هذا الزمان سلاح . وما زال السلف يمدحون المال ويجمعونه للنوائب وإعانة الفقراء ؛ وإنما تحاماه قوم منهم إيثارا للتشاغل بالعبادات ، وجمع الهمة فقتنوا باليسير . فلو قال هذا القائل : إن التقليل منه أولى قرب الأمر ولكنه زاحم به مرتبة الإيمان .

قلت : ومما يدل على حفظ الأموال ومراعاتها لإباحة القتال دونها وعليها ؛ قال صلى الله عليه وسلم : " من قتل دون ماله فهو شهيد " . وسيأتي بيانه في « المائدة<sup>(٢)</sup> » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : **لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحْسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴿٢٨﴾



قوله تعالى : ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ تقدم معناه .

قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ فيه مسالتان :

الأولى - اختلف الناس في معنى قوله تعالى : « وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ » على أقوال خمسة :

الأول - أنها منسوخة ؛ قاله ابن عباس وابن مسعود وعائشة وأبو هريرة والشعبي وعطاء ومحمد بن سيرين ومحمد بن كعب وموسى بن عبيدة وجماعة من الصحابة والتابعين ، وأنه بني هذا التكليف حولا حتى أنزل الله الفرج بقوله : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » . [ وهو قول ابن مسعود وعائشة وعطاء ومحمد بن سيرين ومحمد بن كعب وغيرهم <sup>(١)</sup> وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال : لما نزلت « وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ » قال : دخل قلوبهم منها شيء لم يدخل قلوبهم من شيء ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " قولوا سمعنا وأطعنا وسلمنا " قال : فالتقى الله الإيمان في قلوبهم فأنزل الله تعالى : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا » [ قال : " قد فعلت " <sup>(٢)</sup> ] رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا [ قال : " قد فعلت " <sup>(٢)</sup> ] رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَلَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا [ فأنصرتنا على القوم الكافرين ] [ قال : " قد فعلت " <sup>(٢)</sup> ] : في رواية فلما فعلوا ذلك نسخها الله ثم أنزل تعالى : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » وسياق .

الثاني - قال ابن عباس وعكرمة والشعبي ومجاهد : إنها مُحْكَمَةٌ مخصوصة ، وهي في معنى الشهادة التي نهى عن كتمها ، ثم أعلم في هذه الآية أن الكاتم لها الخفي ما في نفسه محاسب .

الثالث - أن الآية فيما يطرأ على النفوس من الشك واليقين ؛ وقاله مجاهد أيضا .

الرابع - أنها محكمة عامة غير منسوخة ، والله مُحَاسِبٌ خلقه على ما عملوا من عمل وعلى ما لم يعملوه مما ثبت في نفوسهم وأضمروه ونووه وأرادوه ؛ فيغفر للؤمنين ويأخذ به أهل الكفر والنفاق ؛ ذكره الطبري عن قوم ، وأدخل عن ابن عباس ما يشبه هذا . روى عن علي

(١) الزيادة عن جرير وط . (٢) الزيادة من صحيح مسلم .

(٣) هذا الجزء من الآية موجود في الأصول دون صحيح مسلم .

ابن أبي طلحة عن ابن عباس أنه قال : لم تنسخ ، ولكن إذا جمع الله الخلائق يقول : "إني أخبركم بما أكنتم في أنفسكم" فاما المؤمنون فيخبرهم ثم يغفر لهم ، وأما أهل الشك والريب فيخبرهم بما أخفوه من التكذيب ؛ فذلك قوله : «يُخَابِرُكُمْ بِهِ اللَّهُ قَيِّظًا لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ» وهو قوله عز وجل : «وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ» من الشك والنفاق . وقال الضحاك : يعلمه الله يوم القيامة بما كان يسره ليعلم أنه لم يخف عليه . وفي الخبر : "إن الله تعالى يقول يوم القيامة هذا يوم تُبْلَى فيه السرائر وتخرج الضمائر وأن كُتِّبَ لم يكتبوا إلا ما ظهر من أعمالكم وأنا المطلع على ما لم يطلعوا عليه ولم يُخْبَرُوا ولا كتبوه فإنا أخبركم بذلك وأحاسبكم عليه فأغفر لمن أشاء وأعذب من أشاء" يغفر للمؤمنين ويعذب الكافرين ، وهذا أصح ما في الباب ، يدل عليه حديث النَّجْوَى على ما يأتى بيانه ، [لا يقال] : فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم "إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به" . فإنا نقول : ذلك محمول على أحكام الدنيا ؛ مثل الطلاق والعناق والبيع التي لا يلزمه حكمها ما لم يتكلم به ، والذي ذكر في الآية فيما يؤاخذ العبد به بينه وبين الله تعالى في الآخرة . وقال الحسن : الآية محكمة ليست بمسوخة . قال الطبري : وقال آخرون نحو هذا المعنى الذي ذكر عن ابن عباس ؛ إلا أنهم قالوا : إن العذاب الذي يكون جزاء لما خُطِرَ في النفوس وصحبه الفكر إنما هو بمصائب الدنيا وآلامها وسائر مكارهاها . ثم أسند عن عائشة نحو هذا المعنى ؛ وهو (القول الخامس) : ورجح الطبري أن الآية محكمة غير منسوخة : قال ابن عطية : وهذا هو الصواب ، وذلك أن قوله تعالى : «وَلَا تَبْدُؤُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ» معناه مما هو في وسعكم وتحت كسبكم ، وذلك استصحاب المعتقد والفكر ؛ فلما كان اللفظ مما يمكن أن تدخل فيه الخواطر أشفق الصحابة والنبي صلى الله عليه وسلم ، فبين الله لهم ما أراد بالآية الأخرى ، وخصصها ونص على حكمه أنه لا يكلف نفسا إلا وسعها ، والخواطر ليست هي ولا دفعها في الوسع ، بل هي أمر غالب وليست مما يكتسب ؛ فكان في هذا البيان فرجهم وكشف كُرْبهم ، وبقي الآية محكمة لا نسخ فيها : ومما يدفع أمر النسخ أن الآية خبر والأخبار لا يدخلها النسخ ؛ فإن ذهب ذاهب إلى تقدير النسخ فإنما يترتب له في الحكم الذي لحق الصحابة حين فزعوا من الآية ، وذلك أن قول النبي صلى الله

(١) قراءة نافع كما يأتي . (٢) راجع ص ٩٩ من هذا الجزء . (٣) هذه الزيادة من جوده و١ .

(٤) في ب و ه و ج و ط وابن عطية : وتأتي الآية . وله وجه .

عليه وسلم لهم : " قولوا سمعنا وأطعنا " يحيى منه الأمر بأن يشبهوا على هذا ويلتموه وينتظروا لطف الله في الغفران . فإذا قُرر هذا الحكم فصحيح وقوع النسخ فيه ، وتشبه الآية حينئذ قوله تعالى : « إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ » <sup>(٢)</sup> فهذا لفظه الخبر ولكن معناه التزموا هذا وأثبتوا عليه وأصبروا بحسبه ، ثم نسخ بعد ذلك . وأجمع الناس فيما علمت على أن هذه الآية في الجهاد منسوخة بصبر المائة للمائتين . قال ابن عطية : وهذه الآية في « البقرة » أشبه شيء بها . وقيل : في الكلام إضمار وتقيد ، تقديره يحاسبكم به الله إن شاء ؛ وعلى هذا فلا نسخ . وقال النحاس : ومن أحسن ما قيل في الآية وأشبه بالظاهر قول ابن عباس : إنها عاقبة ، ثم أدخل حديث ابن عمر في التجوى ، أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما ، واللفظ لمسلم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " يُدْنِي الْمُؤْمِنُ [يَوْمَ الْقِيَامَةِ] <sup>(٤)</sup> من ربه جل وعز حتى يضع عليه كَنَفَهُ فَيَقْرُرُهُ بَذَنُوهُ فَيَقُولُ هَلْ تَعْرِفُ فَيَقُولُ [أَيْ] رَبِّ أَعْرِفُ قَالَ فَإِنِّي قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَإِنِّي أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ فَيُعْطَى صَحِيفَةً حَسَنَاتِهِ وَأَمَّا الْكُفَّارُ وَالْمُنَافِقُونَ فَيَنَادِي بِهِمْ عَلَى رءُوسِ الْخَلَائِقِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ " . وقد قيل : إنها نزلت في الذين يتولون الكافرين من المؤمنين ، أى وإن تعلنوا ما في أنفسكم أيها المؤمنون من ولاية الكفار أو تسروها يحاسبكم به الله ؛ قاله الواقدي ومقاتل . واستدلوا بقوله تعالى في ( آل عمران ) « قُلْ إِنْ تُحِبُّوْا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَوْهُ — من ولاية الكفار — يَعْلَمُهُ اللَّهُ » يدل عليه ما قبله من قوله : « لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » <sup>(٥)</sup> . قلت : وهذا فيه بعد ؛ لأن سياق الآية لا يقتضيه ، وإنما ذلك بين في « آل عمران » والله أعلم . وقد قال سفيان بن عيينة : بلغني أن الأنبياء عليهم السلام كانوا يأتون قومهم بهذه الآية « اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْذَوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُحْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ » . قوله تعالى : ( فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ ) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمة والكسائي « فَيَغْفِرْ — وَيُعَذِّبْ » بالجزم عطف على الجواب . وقرأ ابن عامر وعاصم بالرفع

(١) في ب و ط : وينتظروا في عطية : يسوا . (٢) ارجع ج ٨ ص ٤٤

(٣) كذا في ابن عطية . وفي ب و ج و هـ : وابنوا . (٤) الزيادة من صحيح مسلم . (٥) راجع ج ٤ ص ٥٧

فيهما على القطع، أى فهو يغفر ويغذّب. وروى عن ابن عباس والأعرج وأبى العالية وعاصم  
المجهدىّ بالنصب فيهما على إسماعيل « أن » . وحقيقته أنه عطف على المعنى ؛ كما فى قوله  
تعالى : « فَيُضَاعِفُهُ لَهُ » <sup>(١)</sup> وقد تقدم . والعطف على اللفظ أجود للشاكلة ؛ كما قال الشاعر :

ومنى ما بع منك كلاماً • يتكلم فيجيبك بعقل

قال النحاس : وروى عن طلحة بن مصرف « يحاسبكم به الله يغفر » بغير فاء على البدل .  
ابن عطية : وبها قرأ الجعفيّ وخلاد . وروى أنها كذلك فى مصحف ابن مسعود . قال  
ابن جنى : هى على البدل من « يحاسبكم » وهى تفسير المحاسبة ؛ وهذا كقول الشاعر :

رؤيداً بنى شيانَ بعضٍ وعيدكم • تلاقوا فدا خيل على سفوان  
تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوعى • إذا ما عدت فى المازق المتداني

فهذا على البدل . وكرر الشاعر الفعل ؛ لأن الفائدة فيما يليه من القول . قال النحاس : وأجود  
من الجزم لو كان بلا فاء الرفع ، يكون فى موضع الحال ؛ كما قال الشاعر :

مضى ثأته تشو إلى ضوء ناره • تجد خير نار عندها خير موقد

قوله تعالى : ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ  
كُلٌّ ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَمَلٰئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ  
وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ لَا يُكَلِّفُ اللّٰهُ  
نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا  
إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِكْرَامًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ  
مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفُ لَنَا  
وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٨٦﴾

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾ . [ روى عن الحسن ومجاهد والضحاك : أن هذه الآية كانت في قصة المعراج ، وهكذا روى في بعض الروايات عن ابن عباس ، وقال بعضهم : جميع القرآن نزل به جبريل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وسلم إلا هذه الآية فإن النبي صلى الله عليه وسلم : هو الذي سمع ليلة المعراج ، وقال بعضهم : لم يكن ذلك في قصة المعراج ؛ لأن ليلة المعراج كانت بمكة وهذه السورة كلها مدنية ، فأما من قال : إنها كانت ليلة المعراج قال : لما صعد النبي صلى الله عليه وسلم وبلغ في السموات في مكان مرتفع ومعه جبريل حتى جاوز سدرة المنتهى فقال له جبريل : إني لم أجاوز هذا الموضع ولم يؤمر بالمجازاة أحد هذا الموضع غيرك بفاوز النبي صلى الله عليه وسلم حتى بلغ الموضع الذي شاء الله ، فأشار إليه جبريل بأن سلم على ربك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : التحيات لله والصلوات والطيبات . قال الله تعالى : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون لأمته حظ في السلام فقال : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فقال جبريل وأهل السموات كلهم : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . قال الله تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ ﴾ على معنى الشكر أي صدق الرسول ﴿ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾ فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يشارك أمته في الكرامة والفضيلة فقال : « وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكَاتِهِ وَكُتِبَ لَهُمْ وَرُسُلِهِ لَا تَفَرُّقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ » يعني يقولون آمنا بجميع الرسل ولا نكفر بأحد منهم ولا نفرق بينهم كما فرقت اليهود والنصارى ، فقال له ربه كيف قبولهم بآي الذي أنزلتها ؟ وهو قوله : « إِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ » يعني المرجع . فقال الله تعالى عند ذلك « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » يعني طاقتها ويقال : إِلَّا دُونَ طاقها . « لَهَا مَا كَسَبَتْ » من الخير « وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ » من الشر ، فقال جبريل عند ذلك : سل تُعْطَهُ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا » يعني إن جهلنا « أَوْ أَخْطَأْنَا » يعني إن تعمدنا ، ويقال : إن عملنا بالنسيان

والخطأ . فقال له جبريل : قد أعطيت ذلك قد رفع عن أمتك الخطأ والنسيان . فسل شيئا آخر فقال : « رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا » يعنى ثقلا « كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا » وهو أنه حرم عليهم الطيبات بظلمهم ، وكانوا إذا أذنبوا بالليل وجدوا ذلك مكتوبا على بابهم ، وكانت الصلوات عليهم خمسين ، تخفف الله عن هذه الأمة وحط عنهم بعد ما فرض خمسين صلاة . ثم قال : « رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ » يقول : لا تثقلنا من العمل ما لا نطيق فتعذبنا ، ويقال : ما تشق علينا ؛ لأنهم لو أمروا بخمسين صلاة لكانوا يطيقون ذلك ولكنه يشق عليهم ولا يطيقون الإدامة عليه « وَاعْفُ عَنَّا » من ذلك كله « وَاعْفِرْ لَنَا » وتجاوز عنا ، ويقال : « واعف عنا » من المسخ « واعفِرْ لَنَا » من الخسف « وارحنا » من القذف ؛ لأن الأمم الماضية بعضهم أصابهم المسخ وبعضهم أصابهم الخسف وبعضهم القذف ثم قال : « أَنْتَ مَوْلَانَا » يعنى ولينا وحافظنا « فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ » فاستجبت دعوته . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " نصرت بالرب سيرة شهر " ويقال إن الفزاة : إذا خرجوا من ديارهم بالنية الخالصة وضربوا بالطبل وقع الرعب والهيبة في قلوب الكفار مسيرة شهر في شهر ، علموا بخروجهم أولم يعلموا ، ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم لما رجع أوحى الله هذه الآيات ؛ ليعلم أمته بذلك . ولهذا الآية تفسير آخر ؛ قال الزجاج : لما ذكر الله تعالى في هذه السورة فرض الصلاة والزكاة وبين أحكام الحج وحكم الحيض والطلاق والإبلاء وأقاصيص الأنبياء وبين حكم الربا ، ذكر تعظيمه سبحانه بقوله سبحانه وتعالى : « اللَّهُ مَافِي السَّمَاوَاتِ وَمَافِي الْأَرْضِ » ثم ذكر تصديق نبيه صلى الله عليه وسلم ثم ذكر تصديق المؤمنين بجميع ذلك فقال : « آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ » أى صدق الرسول بجميع هذه الأشياء التى جرى ذكرها وكذلك المؤمنون كلهم صدقوا بالله وملائكته وكتبه ورسوله <sup>(١)</sup> .

(١) هذه الزيادة لا توجد في الأصول إلا في نسخة ب يوجد جزء منها ، وفي نخط توجد كلها وطبعا اعتدناها وهي كما يرى شاذة في مضمونها أول الكلام إذ المجمع عليه سلفا وخلفا أن القرآن نزل به الروح الأمين جميعا على نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم « نزل به الروح الأمين على قلبك » وهذا هو المتواتر وكون هذه الآية تلقاها نبيينا صلوات الله عليه ليلة المعراج بجانب ما تواتر ، ويكون أشد مجافاة إذا علمت أن الإسراء كان في الخامسة بعد البعث ، وقيل : بسنة قبل الهجرة والبقرة مدنية بالإجماع . وقد وردت أحاديث في صحيح مسلم ، ومسندى أحمد وابن مردويه توقيده ما ذكره القرطبي بيد أن التواتر يجعل تلك الروايات على ضرب من التأويل متى صححت سندنا ومتنا . مصححه .

وقيل سبب نزولها الآية التي قبلها وهي «لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا  
 مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ  
 قَدِيرٌ» فإنه لما أنزل هذا على النبي صلى الله عليه وسلم اشتد ذلك على أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فاتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بركوا على الركب فقالوا: أى رسول الله،  
 كلفنا من الأعمال ما نطيق: الصلاة والصيام والجهاد (١) [والصدقة]، وقد أنزل الله عليك هذه  
 الآية ولا نطيقها. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أريدون أن تقولوا كما قال أهل الكناين  
 من قبلكم سمعنا وعصينا بل قولوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير» فقالوا: سمعنا  
 وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير. فلما أقرأها القوم ذلت بها ألسنتهم فأنزل الله في إثرها:  
 «آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ  
 لَا تَفَرُّقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ». فلما فعلوا  
 ذلك نسخها الله، فأنزل الله عز وجل: «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ  
 وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ» (٢) «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا» قال: «نعم» «رَبَّنَا  
 وَلَا تَجْعَلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا جَعَلْتَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا» قال: «نعم» «رَبَّنَا وَلَا تُجِئْنَا بِمَلَأَةٍ  
 لَنَا بِهِ» قال: «نعم» «وَاغْفِرْ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ»  
 قال: «نعم». أخرجه مسلم عن أبي هريرة.

قال علماؤنا: قوله في الرواية الأولى (٣) «قد فعلت» وهنا قال: «نعم» دليل على نقل الحديث  
 بالمعنى، وقد تقدم. ولما تقرّر الأمر على أن قالوا: سمعنا وأطعنا، مدحهم الله وأثنى عليهم  
 في هذه الآية، ورفع المشقة في أمر الخواطر عنهم؛ وهذه ثمرة الطاعة والانتقطاع إلى الله تعالى؛  
 كما جرى لبني إسرائيل ضد ذلك من ذمهم وتحملهم المشقات من الذلة والمسكنة والانجلاء  
 إذ قالوا: سمعنا وعصينا؛ وهذه ثمرة العصيان والتمرد على الله تعالى، أعاذنا الله من نعيمه بمنه  
 وكرمه. وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له: إن بيت ثابت بن قيس بن شماس

(١) من صحيح مسلم. (٢) في الأصول بعد قوله: «ما اكتسبت» قال: نعم. وليست في صحيح مسلم.

يَزْهَرُ كُلَّ لَيْلَةٍ بِمَصَابِيحٍ . قَالَ : « فَلَعَلَّهُ يَقْرَأُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ » فَسُئِلَ ثَابِتٌ قَالَ : قَرَأْتُ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ « آمَنَ الرَّسُولُ » نَزَلَتْ حِينَ شَقَّ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا تَوَعَّدُهُمْ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ مُحَاسِبَتِهِمْ عَلَى مَا أَخْفَتْهُ نَفُوسُهُمْ ، فَشَكُوا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « فَلَعَلَّكُمْ تَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ » قَالُوا : بَلْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ثَنَاءً عَلَيْهِمْ « آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ » فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَحَقٌّ لَمْ أَنْ يُؤْمِنُوا » .

الثانية - قوله تعالى : ( آمَنَ ) أى صدَّق ، وقد تقدَّم . والذي أنزل هو القرآن .  
وقرأ ابن مسعود « وآمن المؤمنون كل آمن بالله » على اللفظ ، ويمحوز في غير القرآن « آمنوا » على المعنى . وقرأ نافع وابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر ( وَكُتِبَ ) على الجمع .  
وقرءوا في « التحريم » كتابه ، على التوحيد . وقرأ أبو عمرو هنا وفي « التحريم » « وَكُتِبَ » على الجمع . وقرأ حمزة والكسائي « وَكُتِبَ » على التوحيد فيهما . فمن جمع أراد جمع كتاب ، ومن أفرد أراد المصدر الذي يجمع كل مكتوب كان نزوله من عند الله . ويمحوز في قراءة من وحَّد أن يراد به الجمع ، يكون الكتاب إسماً للجنس فتستوى القراءة « قال الله تعالى : « قَبَعَتْ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ » . قرأت الجماعة « وَرُسُلُهُ » بضم السين ، وكذلك « رُسُلْنَا وَرُسُلُكُمْ وَرُسُلُكُمْ » ؛ إلا أبا عمرو فروى عنه تخفيف « رُسُلْنَا وَرُسُلُكُمْ » ، وروى عنه في « رُسُلُكُمْ » التثنية والتخفيف . قال أبو علي : من قرأ « رُسُلُكُمْ » بالتثنية فذلك أصل الكلمة ، ومن خفف فكما يخفف في الأحاد ؛ مثل عُتْقَ وَطُنْبٌ . وإذا خفف في الأحاد فذلك أخرى في الجمع الذي هو أنقل ؛ وقال معناه مكى . وقرأ جمهور الناس « لَا تُفَرِّقُ » بالنون ، والمعنى يقولون لا تفرق ؛ فحذف القول ، وحذف القول كثيراً ؛ قال الله تعالى : « وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْهِمْ » : أى يقولون سلام عليكم . وقال : « وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا » أى يقولون



ربنا ، وما كان مثله . وقرأ سعيد بن جبير ويحيى بن يعمر وأبو زرعة بن عمرو بن جرير ويعقوب « لا يفرق » بالياء ، وهذا على لفظ كل . قال هارون : وهى فى حرف ابن مسعود « لا يفرقون » . وقال « يَنَ أَحَدٍ » على الأفراد ولم يقبل آحاد ؛ لأنَّ الأَحدَ يتناول الواحد والجميع ؛ كما قال تعالى : « فَمَّا مِّنْكُمْ مِّنَ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ<sup>(١)</sup> » فـ « حاجزين » صفة لأحد ؛ لأنَّ معناه الجمع . وقال صلى الله عليه وسلم : « ما أحلت الغنائم لأحد سود الرؤوس غيركم » وقال رؤبة :  
 إِذَا أُمُورُ النَّاسِ دِينَتْ دِينَكَ \* لَا يَرْهَبُونَ أَحَدًا مِّنْ دُونِكَ  
 ومعنى هذه الآية : أن المؤمنين ليسوا كاليهود والنصارى فى أنهم يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض .

الثالثة — قوله تعالى : ( وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ) فيه حذف ، أى سمعنا سماع قائلين .<sup>(٢)</sup>  
 وقيل : سمع بمعنى قَبِلَ ؛ كما يقال : سمع الله لمن حمده ، فلا يكون فيه حذف . وعلى الجملة فهذا القول يقتضى المدح لقائله . والطاعة قبول الأمر . وقوله ( غُفْرَانَك ) مصدر كالغفران والخسران ، والعامل فيه فعل مقدر ، تقديره : اغفر غفرانك ؛ قاله الزجاج . وغيره : نطلب أو أسأل غفرانك . ( وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ) إقرار بالبعث والوقوف بين يدى الله تعالى . وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت عليه هذه الآية قال له جبريل : « إن الله قد أحلَّ الشَّاءَ عليك وعلى أمتك فسل تُعْطَه » فسأل إلى آخر السورة .

الرابعة — قوله تعالى : ( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) التكليف هو الأمر بما يشق عليه . وتكلفت الأمر تجشمته ؛ حكاها الجوهري . والوسع : الطائفة والحدة . وهذا خبر جزم . نصَّ الله تعالى على أنه لا يكلف العباد من وقت نزول الآية عبادة من أعمال القلب أو الجوارح إلا وهى فى وسع المكلف وفى مقتضى إدراكه وبنيته ، وبهذا انكشفت الكربة عن المسلمين فى تأويلهم أمر الخواطر . وفى معنى هذه الآية ما حكاها أبوهريرة رضى الله عنه قال : ما وددت أن أحدا ولدتنى أمه إلا جعفر بن أبى طالب ، فإنى تبعته يوما وأنا جائع فلما بلغ

(٢) فى ط : تالين .

(١) راجع ج ١٨ ص ٢٧٦

(٢) كذا فى ابن عطية وهى عبارة . وفى الأصول : لم .

منزله لم يجد فيه سوى نحي ستم قد بقي فيه أثارة فشقه بين أيدينا ، فجعلنا نلعق ما فيه من السمن والرب<sup>(١)</sup> وهو يقول :

ما كلف الله نفساً فوق طاقتها • ولا تجود يد إلا بما تجد

الخامسة — اختلف الناس في جواز تكليف ما لا يطاق في الأحكام التي هي في الدنيا ، بعد اتفاقهم على أنه ليس واقعاً في الشرع ، وأن هذه الآية أذنت بعدهم ؛ قال أبو الحسن الأشعري وجماعة من المتكلمين : تكليف ما لا يطاق جائز عقلاً ، ولا ينجرم ذلك شيئاً من عقائد الشرع ، ويكون ذلك أمانة على تعذيب المكلف وقطعاً به ، وينظر إلى هذا تكليف المصور أن يعقد شعيرة . واختلف القائلون بجوازه هل وقع في رسالة محمد صلى الله عليه وسلم أو لا ؟ فقالت فرقة : وقع في نازلة أبي لهب ، لأنه كلفه بالإيمان بجملة الشريعة ، ومن جعلتها أنه لا يؤمن ؛ لأنه حكم عليه ببئ اليدئ وصل النار ، وذلك مؤذن بأنه لا يؤمن ؛ فقد كلفه بأن يؤمن بأنه لا يؤمن . وقالت فرقة : لم يقع قط . وقد حكى الإجماع على ذلك . وقوله تعالى : « سَيَصْلَى نَارًا » معناه إن وآق ؛ حكاه ابن عطية . « وَيُكَلِّف » يتعدى إلى مفعولين أحدهما محذوف ؛ تقديره عبادة أو شيئاً . فالله سبحانه بلطفه وإنعامه علينا وإن كان قد كلفنا بما يشق ويثقل كثبوت الواحد للعشرة ، وهجرة الإنسان ونخروجه من وطنه ومفارقة أهله ووطنه وعادته ، لكنه لم يكلفنا بالمسقات المثقلة ولا بالأموال المؤلة ؛ كما كلف من قبلنا بقتل أنفسهم وقرض موضع البول من ثيابهم وجلودهم ، بل سهل ورقق ووضع عنا الإحسر والأغلال التي وضعها على من كان قبلنا . فله الحمد والمنة ، والفضل والتعنة .

السادسة — قوله تعالى : ( لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ) يريد من الحسنات والسيئات . قاله السدي . وجماعة المفسرين لا خلاف بينهم في ذلك ؛ قاله ابن عطية . وهو مثل قوله : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » « وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا » . والخواطر ونحوها ليست من كسب الإنسان . وجاءت العبارة في الحسنات بـ « لَهَا » من حيث هي مما

يَفْرَحُ المرءُ بكسبه ويسر بها، فتضاف إلى ملكه . وجاءت في السيئات بـ «عَلَيْهَا» من حيث هي أفعال وأوزار ومتحملات صعبة؛ وهذا كما تقول: لى مال وعلى دين . وكرر فعل الكسب بخلاف بين التصريف حسنا لِمَطَّ الكلام؛ كما قال: «فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَهْلُهُمْ رُوَيْدًا» . قال ابن عطية: ويظهر لى في هذا أن الحسنات هي مما تكتسب دون تكلف، إذ كاسبها على جادة أمر الله تعالى ورسم شرعه؛ والسيئات تكتسب ببناء المبالغة، إذ كاسبها يتكلف في أمرها خرق حجاب نهى الله تعالى ويتخطاه إليها؛ فيحسن في الآية مجيء التصريفين إحرارًا، لهذا المعنى .

السابعة - في هذه الآية دليل على صحة إطلاق أئمتنا على أفعال العباد كسبًا واكتسابًا؛ ولذلك لم يطلقوا على ذلك لا خَلَقَ ولا خَالِقَ؛ خلافاً لمن أطلق ذلك من مُجْتَرِئَةِ المبتدعة . ومن أطلق من أئمتنا ذلك على العبد، وأنه فاعل فبالجواز المحض . وقال المهدوي وغيره: وقيل معنى الآية لا يؤاخذ أحد بذنب أحد . قال ابن عطية: وهذا صحيح في نفسه ولكن من غير هذه الآية .

الثامنة - قال الكيا الطبري: قوله تعالى: «لَمَّا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ» يستدل به على أن من قتل غيره بمقتل أو بجنح أو بفريق فعليه ضمانه قصاصاً أو دية؛ خلافاً لمن جعل دية على العاقلة<sup>(٢)</sup>، وذلك بخالف الظاهر، ويدل على أن سقوط القصاص عن الأب لا يقتضى سقوطه عن شريكه . ويدل على وجوب الحد على العاقلة إذا مكنت مجنونا من نفسها . وقال القاضي أبو بكر بن العربي: «ذكر علماءنا هذه الآية في أن القود واجب على شريك الأب خلافاً لأبي حنيفة، وعلى شريك الخاطيء خلافاً للشافعي وأبي حنيفة؛ لأن كل واحد منهما قد اكتسب القتل . وقالوا: إن اشترك من لا يجب عليه القصاص مع من يجب عليه القصاص لا يكون شبهة في درء ما يُدْرَأُ بالشبهة» .

التاسعة - قوله تعالى: «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا» المعنى: أعف عن إثم ما يقع منا على هذين الوجهين أو أحدهما؛ كقوله عليه السلام: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» .

وما استكرهوا عليه“ أى إثم ذلك . وهذا لم يختلف فيه أن الإثم مرفوع ، وإنما اختلف فيما يتعلق على ذلك من الأحكام ، هل ذلك مرفوع لا يلزم منه شيء أو يلزم أحكام ذلك كله ؟ اختلف فيه . والصحيح أن ذلك يختلف بحسب الوقائع ، فقسم لا يسقط باتفاق كالغرامات والديات والصلوات المفروضات . وقسم يسقط باتفاق كالفصاص والنطق بكلمة الكفر . وقسم ثالث يختلف فيه كمن أكل ناسيا في رمضان أو حنث ساهيا ، وما كان مثله مما يقع خطأ ونسيانا ، ويعرف ذلك في الفروع .

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا ﴾ أى ثقلا . قال مالك والربيع : الإصر الأمر الثقيل الصعب . وقال سعيد بن جبير : الإصر شدة العمل ، وما غلظ على بنى إسرائيل من البول ونحوه . قال الضحاك : كانوا يحملون أمورا شديدا ، وهذا نحو قول مالك والربيع ؛ ومنه قول النابغة :

يا مانع الضيم أن يعثنى سراتهم ■ والحامل الإصر عنهم بعدما عرفوا<sup>(١)</sup>

عطاء : الإصر المسخِ قردة وخنازير ؛ وقاله ابن زيد أيضا . وعنه أيضا أنه الذنب الذى ليس فيه توبة ولا كفارة . والإصر فى اللغة العهد ؛ ومنه قوله تعالى : « وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي » . والإصر : الضيق والذنب والثقل . والإصار : الحبل الذى تربط به الأحمال ونحوها ؛ يقال : أَصْرَ يَاصِرُ أَصْرًا حَبْسَهُ . والإصر ( بكسر الهمزة ) من ذلك قال الجوهري : والموضع مأصر ومأصر والجمع مآصر ، والعامية تقول معاصر . قال ابن خزيمة منداد : ويمكن أن يستدل بهذا الظاهر فى كل عبادة أدعى الخصم تثقيلا ؛ فهو نحو قوله تعالى : « وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » ، وكقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الدِّينُ يَسْرُ فَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا » . اللهم شق على من شق على أمة محمد صلى الله عليه وسلم .

قلت : ونحوه قال اليكا الطبرى قال : يحتاج به فى نفي الحرج والضيق المتأني ظاهره للحنيفية السمحة ، وهذا بين .

(١) كذا فى جميع الأصول ، إلا ط ك فى شعراء النصرية : غرقوا .

(٢) راجع ج ١٢ ص ٩٩

(٣) راجع ج ٤ ص ١٢٤

الحادية عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُحْمَلْنَ مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ قال قتادة : معناه لا تشدد علينا كما شددت على من كان قبلنا . الضحاك : لا تحملنا من الأعمال ما لا نطيق ؛ وقال نحوه ابن زيد . ابن جريج : لا تمسخنا قردة ولا خنازير . وقال سلام بن سابور : الذى لا طاقة لنا به : الغلظة<sup>(١)</sup> ؛ وحكاها النقاش عن مجاهد وعطاء . وروى أن أبا الدرداء كان يقول فى دعائه : وأعوذ بك من غلظة ليس لها عدة . وقال السدى : هو التغليظ والأغلال التى كانت على بنى إسرائيل .

قوله تعالى : ﴿ وَأَعْفُ عَنَّا ﴾ أى عن ذنوبنا . عفوت عن ذنبه إذا تركته ولم تعاقبه . ﴿ وَأَغْفِرْ لَنَا ﴾ أى استر على ذنوبنا . والغفر : الستر . ﴿ وَأَرْحَمْنَا ﴾ أى تفضل برحمة مبتدئا منك علينا . ﴿ أَنْتَ مَوْلَانَا ﴾ أى ولينا وناصرنا . ونخرج هذا مخرج التعليم للخلق كيف يدعون . روى عن معاذ بن جبل أنه كان إذا فرغ من قراءة هذه السورة قال : آمين . قال ابن عطية : هذا يُطَقُّ به أنه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن كان ذلك فكالم ، وإن كان بقياس على سورة الحمد من حيث هنالك دعاء وهنا دعاء فحسن . وقال على بن أبى طالب : ما اظن أن أحدا عقل وأدرك الإسلام يتام حتى يقرأهما .

قلت : قد روى مسلم فى هذا المعنى عن أبى مسعود الأنصارى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” من قرأ هاتين الآيتين من آخر سورة « البقرة » فى ليلة كَفَتَاهُ ” . قيل : من قيام الليل ؛ كما روى عن ابن عمر قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ” أنزل الله على آيتين من كنوز الجنة ختم بهما سورة البقرة كتبهما الرحمن بيده قبل أن يخلق الخلق بألف عام من قرأهما بعد العشاء مرتين أجزأته من قيام الليل « آمن الرسول » إلى آخر البقرة ” . وقيل : كفتاه من شر الشيطان فلا يكون له عليه سلطان . وأسند أبو عمرو الداقى عن حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إن الله جل وعز كتب كتابا قبل أن يخلق السموات والأرض بألفى عام فأنزل منه هذه الثلاث آيات

(١) الغلظة : ( بضم الغين المعجمة ) : هيجان شهوة النكاح وغم يغلم من باب تعب اشتد شبقه .

التي ختم بهن البقرة من قرأهن في بيته لم يقرب الشيطان بيته ثلاث ليالٍ . وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” أُوتِيَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ كَثَرَتِ تَحْتَ الْعَرْشِ لَمْ يُوْتِهِنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي “ . وهذا صحيح . وقد تقدّم في الفاتحة نزول الملك بها مع الفاتحة .  
والحمد لله .

مصححه

أبو إسحاق إبراهيم أطفيش



تم الجزء الثالث من تفسير القرطبي

يتلوه إن شاء الله تعالى الجزء الرابع

وأوله : سورة آل عمران

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٧/٥١٥٢

---

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ١٤٨٣ - ٩